

جامع الرموز

للامام شمس الدين محمد الحراساني القمستاني المتوفى سنة ٩٩٢ عند البعض وسنة ٩٥٥ عند الآخر اما فراغه من تأليف جامع الرموز فهو سنة ٩٤١

(وبهامشه)

غواص البحرین

في ميزان الشرحين للمولى فخرالدين بن ابراهيم افندي القراني

طبع بالطبعة الكريمة ببلدة قزوين سنة ١٣٣٣

بمصارف محمدجان مع اخويه شريفجان وحسنان الكريميين .

طبع رخصتي ١١ نجي اوكتابر ١٩٥٤ نجي سنة پيتربورغه

ثم طبع ثانياً سنة ١٣٠١ هـ ١٩٨١ م ، بامرو

بسعي خادم العلماء والمشايع الراجي رحمة الباري
الحاج آنا گلدي طلائي

تحت ادارہ

مکتبه الاسلاميه ، گنبد قابوس ، ايران

Дозволено Цензурою С.- Петербургъ 11 Октября 1904 г.

К а з а н ь.

Типографія Т-го Д-на „Бр. Каримовыхъ“.

1905 года .

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد الحمد لله الملك العلام وغب الصاوة على افضل الانبياء عليه الصلوة والسلام
وعلى آله واصحابه البررة الكرام يقول عبد ضعيف من خدام ارباب المعارف
والعلوم قاضى زاده شريف مخدوم ابن قاضى عبد الرحيم البخارى اتى لما فرغت
من طبع جامع الرموز اردت ان اؤلف رسالة يجتوى على مناقب الائمة الاربعة
في الفقه التي كانوا مقتداء لاهل السنة والجماعة ومن تبع لهم وبيان شيم بعض
المصنفين للكتب المذكورة فيه سنداً سيما بيان احوال مؤلفي الشرح المذكور
وبيان الاصول اللازمة لمراسم قواعد الافتاء ليكون من وفق لمطالعة واقفا على
اطوارهم ويزيد رغبة لمطالعة نقل من كتب التواريخ المعتمدة والسير المعتمدة
وبالله التوفيق * ان اول الائمة الاربعة وافضلهم واقدّمهم كان صاحب الازهر
الاعلى وواضع الملة البيضاء الامام الافخم والفقير الاعظم * (ابو حنيفة) * رحمه
الله عليه اعنى به " نعمان بن ثابت بن زوطى بضم الزاء المعجمة وفتح الطاء
المهملة وقيل كلاهما بالفتح وعند البعض جده زوطى كان من الكابل وقيل من
بابل وقيل من انبار وقيل من ترمذ وكان من معاتق بنى تيم وذكر الخطيب
البغدادى في تأريخه ان ابا حنيفة " هو النعمان بن ثابت من مرزبان من احرار
الفرس والدّه ثابت كان اهدى الى * (على) * كرم الله وجهه فالودجا وكان
الثابت صغيراً فدعاه بركة نسله وفي مفتاح السعادة ان بعد وفات الثابت تزوج
ام الامام رحمه الله الامام جعفر الصادق رضى الله عنه وربى ابا حنيفة في هجره
وكان عارفاً وعالماً فقيهاً وعابداً وزاهداً وورعاً صاحب الكرامات وكثير المشورة
والصمت ودائم التضرع وله مشايخ بلغت الى اربعة آلاف وكان يختم القرآن في
الليل في شفع من الصلوة وصلى الفجر بوضوء العشاء بل صلى الصلوة الخمس
اربعين سنة بوضوء واحد وكان نومه جالساً في الصيف بين الظهر والعصر لحظة
وفي الشتاء في اقل الليل ساعة وكان يبكي ويسمع جيرانه بكاءه فيرحمون له
وهج لبيت الله تعالى خمسين هجاً * وروى انه رأى في المنام كأنه نبش الروضة
المطهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ويجمع عظامه الى صدره وارسل واحداً
ليسأل تعبير رؤياه من ابن سيرين وقال ابن سيرين في تعبيره ان صاحب
هذه الرؤيا محرز ويجمع بعلوم لا يسبقه احد عليه قبله * وقال الشافعى رحمه
الله ان الناس في تحصيل علم الفقه عيال لابي حنيفة رحمه الله تعالى وورد في مناقبه
احاديث منها ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ان آدم صفي الله

تعالى يفتخر بي وانا افتخر برجل من امتي اسمه نعمان وكنيته ابو حنيفة وهو
سراج امتي وايضا قال صلى الله عليه وسلم ان جميع الانبياء يفتخرون بي وانا
افتخر بابي حنيفة من احبه فقد احبني ومن ابغضه فقد ابغضني كما في شروح
در المختار وكان هذا الاخبار من المخبر الصادق قبل تولده بسنين يدل على
ان ظهور ابي حنيفة معجزة من معجزات النبي صلى الله عليه وسلم * وفي اوائل الضياء
انه ادرك كثيرا من الصحابة وهم ابن نفيل ووائل (بالثاء المثلث) وعبد الله بن
عامر وابن جز (بفتح الجيم وسكون الزاء المعجمة) وعتبة ومقداد وابن بسر (بضم
الباء) وانس ابن مالك وعبد الرحمن ومحمود بن لبيد ومحمود بن الربيع وابو
امامة وابو طفيل وابن عباس وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم ولكن رؤيته لهم
وروايته عنهم مختلف فيه لصغر سنه في زمنهم وقد اتبع لمذهبه كثير من الاولياء
كابراهيم بن ادهم بن منصور الذي كان من ابناء الملوك وترك الحكومة ولبس
لباس الفقر وسار الى مكة ثم عاد الى الشام ومات فيه (ومثل داود الطائفي
هو مات في سنة (١٦٥) ومثل فضيل بن عياض هو مات في سنة (١٨٧)
ومثل شقيق البخاري بن ابراهيم الزاهد تلميذ ابي يوسف ومات شهيدا في سنة
(١٩٤) ومثل معروف الكرخي بن فيروز كان مستجاب الدعوة ويستسقى
الناس بقبيره مات في سنة (٢٥٥) ومثل ابي يزيد البسطامي طيفور بن عيسى
الذي مات في سنة (٢٦١) وغيرهم وكلهم اخذوا الطريقة من الامام الاعظم ومثله
في در المختار * وقال الامام احمد بن حنبل في حقه كان ابو حنيفة في العلم
والمعرفة والزهد والبورع وايتار الآخرة بمحمل لا يدركه احد ولم يكشف العلم
مثله كشاف وقيل ان الحضرة عليه السلام تعلم الاحكام الشرعية منه وان الامام
المهدي رضى الله عنه بعد خروجه يعمل بطريقه وان عيسى عليه السلام يحكم
بمذهبه * وقال بعضهم هذا قول اهل الكشف ورد على القاري في شرح المشكوة
وقال بعضهم رواية عنه انه قال رأيت ربنا هو الله تعالى في المنام مائة مرة وانه
دخل في بيت الله وختم القرآن برجل واحد قائما والحاصل ان ابا حنيفة اول
من صنف في الفقه وكان ظهوره معجزة من معجزات النبي ولذا اشتهر مذهبه
في اكثر الربع المسكون حتى اكثر الناس لا يعرف الا مذهبه كما في الهند
والسند وما وراء النهر والهرات والكابل والبلاد العثمانية والبلغار وكان من زمانه الى
الآن لا ينقض مذهب لان الدولة العباسية والساجوقية والحارزميين والعثمانيين
ارباب فتواهم وقضاتهم في الاغلب كانوا حنفية قال الشعراني رأيت في الكشف

نسخه
٢ (٣٦١)

جد اول المذاهب الاربعة اطولها مذهب الامام الاعظم ثم لمالك ثم للشافعي ثم
 لاهمده بن حنبل رضى الله تعالى عنهم * وقد طعن البعض على ابي حنيفة كالمخاطب
 وابن الجوزى لعدم ادراكهم علو شان الامام ومنقول عن السلف ان الشافعي
 رحمه الله صلى الصبح عند قبر الامام ولم يقنت ولم يجهر بالبسملة لرعاية آداب
 مذهبه * وولد الشافعي يوم وفات الامام وقيل كان يزيد بن هبيرة امير
 العراق من طرف مروان بن محمد آخر ملوك بني امية فاراد ان ينصبه قاضيا
 في الكوفة فابي منه فغضب عليه فضربه مائة سوط في عشرة ايام كل يوم
 عشرة اسواط فاصر الامام على الامتناع فمضى سبيله وبعد انقراض الخلافة من
 بني امية نقل الامام ابو جعفر المنصور الدوانيقي الى بغداد واراد ان يعمل
 قاضيا فيها فلم يقبل فمضى الجعفر عليه باجراء الفعل وحلف الامام على عدمه
 فغضب الجعفر ومبسه في السجن وكان يضرب كل يوم عشرة اسواط وينادى في
 الاسواق ثم ضرب ضربا موجعا حتى سال الدم من ظهره ونودى عليه وضيقه
 في الماء كل فبكي ودعا في طلب الموت فتوفي بعد خمسة اوسنة ايام وقيل صب
 في فيه في حضور الجعفر قدح سم جبرا فسيج ومات ساجدا وقيل جعله المنصور
 قاضيا جبرا فاستغفى الامام وترك القضاء بعد يومين وكان ولادته بالكوفة في
 سنة (٨٥) وقيل في سنة (٧١) وقيل في سنة (٦١) وتوفي في رجب
 اوفى شعبان سنة (١٥٥) ببغداد وصلى عليه الحسن بن عمار واجتمع في
 صلوة جنازته خمسون الفا من الناس ودفن فيه **و** والثاني من الائمة الاربعة
 الامام مالك **رحمة الله عليه وهو** ابو عبد الله مالك بن انس بن مالك بن
 ابي عامر بن عمرو الاصمعي **و** المنسوب الى ذي اصبع الذي يكون من ملوك
 اليمن وكان مدنيا وفقهيا ومحدثا صاحب المذهب امام دار الهجرة ورئيس
 المتقين وكان اول من صنف في الحديث كتابا اسمه موطأ واذا اراد ان يحدث
 توضأ وجلس بكمال رعاية مراسم الآداب على فراشه وسرج لميته وتمكن في
 جلوسه بوقار ثم يحدث واستكره ان يحدث قائما او في الطريق او مستعجلا
 وكان لا يركب دابة في المدينة المنورة مع ضعفه وكبر سنه لرعاية تعظيم كون
 رسولنا عليه افضل الصلوة في ذلك البلد * وقال الشافعي رحمه الله رأيت في
 مالك كثيرا من افراس الخراسان وبغال مصر ما رأيت احسن منها فقلت له لم لم
 تتركب واحد امنها فقال مالك رحمه الله استحيى من الله ان اطأ تربة فيها جنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بحافر دابة والشافعي رحمه الله جاء في المدينة

وقال الشافعي في حق الامام الاهظم ابي حنيفة
 النعمان بن ثابت الكوفي شعرا :
 لقد عمر البلاد ومن عليها
 امام المسلمين ابو حنيفة
 باحكام وآثار وفقه
 كآيات الزبور على الصحيحه
 فما بالمشرقين له نظير
 ولا بالمغربين ولا بالكوفة
 فقيها كان في الاسلام نورا
 اماما للرسول وللاخليفه
 فلجنة ربنا اعداد رمل
 على من رد قول ابي حنيفة

في سن ثلثة عشر وتعلم الحديث منه وحفظ موطاه ومن كلامه « اذا لم يكن للانسان في نفسه خير لم يكن للناس فيه خير » وقال « ليس العلم بكثرة الرواية وانما هو نور يضعه الله تعالى في القلب » وطلب الهارون منه وروده كل يوم الى دار الخلافة لتعليم الحديث للامين والمأمون فلم يرض المالك به وقال يا امير المؤمنين لانضع عزى رُفعه الله تعالى قال هارون صدقت وسأل منه هارون الك دار فقال المالك لا فاعطاه ثلثة آلاف دينار ليشتري دارا فاخذها فطلب الهارون خر وجهه من المدينة فلم يقبل وهو تابعي وقيل من اتباع التابعين وكان تولد في ربيع الاوّل سنة (١٥٣) بعد مكته في بطن امه ثلاث سنين وقيل اكثر منه وقيل سنتين وقيل تولد في سنة (٩٥) وقيل في سنة (٩٣) وقيل في سنة (٩٥) وتوفي في المدينة المنورة في ربيع الاول سنة (١٧٩) وقيل في سنة (١٧٨) دفن في البقيع وقبره مشهور ومذهبه اشهر غالبا في بلاد المغرب والسودان واليمن وبين بعض اهالي مكة المكرمة والمدينة المنورة والمصر وغيرها

والثالث من الائمة الامام الشافعي * المنسوب الى شافع الذي يكون من اجداده التاسع على قول وقول العامة شفعوى خطأ وهو محمد بن ادريس بن عباس بن عثمان بن شافع بن سائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هشام بن عبد المطلب بن عبد مناف القرشي المطلبى المكي من اتباع التابعين وكان اعلم بكتاب الله والحديث وآثار الصحابة اديبا شاعرا فصيحاً عارفاً بالناسخ والمنسوخ وتولد في سنة (١٥٥) في يوم توفي ابو حنيفة رحمه الله في مدينة غزة من الفلسطينيين وقيل في عسقلان وقيل في اليمن ونشأ بمكة وكان في هجرته في اعسر عيش حتى لا يملك اجرة القلم والقرطاس ويكتب ما يتعلمه على العظام وحفظ القرآن الشريف في سابع سنة واذن له مسلم بن خالد مفتى مكة بالافتاء في صغره ثم ذهب الى مدينة في ثلثة عشر سنة عند مالك رحمه الله فلازمه وتعلم منه الحديث فعلمه مالك رحمه الله واكرمه وحفظ الموطأ بايسر وقت وبعد وفات مالك رحمه الله ذهب الى اليمن وصار قاضيا فيه ثم رحل الى العراق وسعى في تحصيل العلوم بالغا ما بلغ ونشر علم الحديث وشاع علمه وفضله في جميع البلاد وناظر مع محمد رحمه الله تعالى واخذ عارية كتاب اوسط الامام الاغظم منه وحفظه في يوم وليلة ثم ذهب الى مصر في سنة (١٩٩) وصنف (١١٣) كتابا في العلوم وشاع مذهبه وقصد الناس من الاقطار اليه لاخذ العلم عنه حتى يكون كل يوم اجتمع في بابيه تسعمائة راحلة كانت لطلبة العلوم وما ارتكب كبيرة قط وما كذب

ابدا ولا يخلف بالصدق والكذب وكان كثير السخاء حتى جاء من صنع مع عشر
آلاف دينار في مكة اعطى جميع ذلك المبلغ للفقراء وعمره (٥٤) سنة وتوفي
آخر رجب سنة (٢٥٤) في ليلة الخميس او الجمعة في مصر في وقت المغرب
ودفن في قرافة مصر ومدفنه معلوم فيه هي كالشرافة اسم مقابر في والرابع من
الاثمة ابو عبد الله احمد بن حنبل الشيباني في المنسوب الى قبيلة الشيبان
وهو في الاصل مروزي وتولد في بغداد سنة (١٧٤) كان اماما صاحب المذهب
في الفقه ومحدثا صنف المسند الذي يحتوى على سبع مائة وخمسين الف حديث
وكان في حفظه الف الف حديث وهو نشأ في بغداد وسمع الحديث من شيوخها
ثم رحل الى مكة والكوفة والبصرة واليمن والشام والجزيرة وسمع الحديث من
يزيد بن هارون والامام الشافعي وغيرهم وكان كتبه في السفر اثنا عشر حملا
وكان كله محفوظا في قلبه ولا يذكر في صحبته شيئا من امر الدنيا حتى اعطى
له حسن بن عبد العزيز ثلاثة آلاف دينار لم يستلمها منه فقال لا حاجة لي اليها
وضرب المتوكل بالله من جهة عدم قبوله مسئلة خلق القرآن (٢٩) سوطا
وكان رباط سرواله من حاشية ثوبه فقطع ونزل الى عانته فرمى طرفه الى السماء
فحرك شفتيه فدعا الى الله * وروى ان الشافعي طلب التعميس الذي ضرب فيه
من البغداد عنه فارسله احمد رحمه الله اليه فاخذ الشافعي وغسله وشرب مائه
وهذا يكون من جلالة قدره وقال ولده صالح انه حج خمسة احجاج ثلاث منها
راجلا وكثيرا ما يتأدم بالحل ومات في بغداد في سنة (٢٤١) واجتمع جمع
كثير حتى امر المتوكل بمساحة الموضع الذي صلى صلوة جنازته فبلغ الف الف
 وخمسمائة الف ذراع واسلم يوم وفاته عشرون الف نفوس وكشف قبره لدفن
بعض الاشراف في جنبه بعد سنة (٢٣٥) فوته فوجد جسده وكفنه صحيحا
لم يتغير وكان عمره (٧٧) سنة في ثم لا يخفى ان اجل اصحاب امامنا ابي حنيفة
رحمه الله تعالى يكون الامام ابو يوسف رحمه الله وهو القاضي (يعقوب
بن ابراهيم بن مبيب (من اولاد يسعد بن حبة) الانصاري الصحابي وتولد في
الكوفة في سنة (١١٣) وكان ولدا منعه ابواه من تحصيل العلوم فهرب منهما
الى مضرت الامام الاعظم وتعلم الفقه والحديث عنده حتى صار عالما محدثا فقيها
اماما في المذهب وتعلم منه الامام محمد رحمه الله تعالى علوما كثيرة ثم جاء ببغداد
وسكن فيه وصار قاضيا فيه لثلاثة من الخلفاء وهم الهادي والمهدي وهارون وهو
اول من يتولى قضاء القضاة وكان كل يوم في مجلس الخلفاء لتقريبه لهم وتوفي

٢ ومما رجع عندي من الأقوال في سنة وفاته
١٨٣ (مصحح)

يوم الخميس وقت الظهر في خمسة ربيع الأول سنة (١٨٢) في بغداد وقيل
في سنة (١٩٢) ومات كان منسوباً على القضاء * والثاني من اصحاب أبي
حنيفة رحمه الله محمد بن حسن بن فرقد الشيباني وهو الامام الفقيه الحنفى كان
ابن خالة الفراء النحوى واصله من قرية في دمشق اسمه خرسنا (بفتح الخاء المعجمة
وشكون السين والتاء والالف) وجاء ابوه من الشام الى العراق واقام بواسط
وتولده محمد رحمه الله تعالى ونشأ بالكوفة وتعلم العلم وطلب الحديث وكان
عند أبي حنيفة رحمه الله سنين ثم تفقه على أبي يوسف واخذ الحديث من مالك
رحمه الله وصنف الكتب الكثيرة حتى قيل انه صنف في علم الدين (٩٩٩)
كتاباً وجرى بينه وبين الشافعى مناظرات كثيرة وكان تزوج بام الشافعى
وفوض كتبه وماله الى الشافعى حتى قال الشافعى ما رأيت عالماً سبنا فيها
الا محمد بن حسن رحمه الله وكان جعله الرشيد قاضياً بالرقعة ثم عزله وجاء الى
بغداد وكان لم يزل عند الرشيد ومن تصانيفه الكتب المسمى بظاهر الرواية
المشهور بالاصول الستة وهى المبسوط والزيادات والجامع الصغير والجامع الكبير
والسير الصغير والسير الكبير كما في كشف الظنون ووجه تسميتها بالظاهر كونها
مروية عنه برواية الثقة وبعض العلماء كمير السيد الشريف قدس سره لم
يعد السير الصغير منها فعندك ظاهر الرواية خمسة وبعضهم لم يعد السيرين
منها فعندك اربعة كما في الطحطاوى فيكون الجامعان والزيادات والمبسوط في
الظاهرية متفق عليه والسيران مختلف فيهما واما النوادر فهى المسائل المروية عن
محمد غير ظاهر الروايات كالرقيات التى القها عند قضائه فى الرقة التى يكون
بلدة فى سواحل الفرات والهارونيات وهى المسائل التى جمعها محمد فى وقت
كونه عند هارون والجرجانيات وهى مسائل جمعها حين كونه فى الجرجان الذى
هو بلد من خراسان وكتب الامالى وهى كتب روى محمد مسائلها عن أبي
يوسف لانه املاها وكتبها الى تلميذه محمد عند التعليم ومروى ان محمداً رحمه
الله تعالى صنف اولاً المبسوط واملاهُ على اصحابه وكان نسخ المبسوط المروية عنه
متعددة اشهرها مبسوط ابي سليمان الجرجاني وشرحه جماعة من العلماء العظام
كشيخ الاسلام خواهر زاده وشمس الاثمة الحلوانى وصنفوا الشروح مختلطة بكلام
امام محمد رحمه الله عليه من غير تمييز واستحسن ذلك المبسوط الشافعى رحمه
الله عليه وحفظه وبعد ذلك صنف الجامع الصغير مشتملة على (١٥٣٢) مسئلة
وجمع فيها رواه ابو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله وشرحه مختلطة بكلامه

فخر الاسلام البزدوى وامام قاضيخان وكان هذا الجامع في السفر والحضر نعم ابي يوسف رحمه الله عليه لعدم صحة تقليد القضاء في زمانه من غير حفظ الجامع الصغير ثم انى محمد رحمه الله عليه الجامع الكبير وجمع ما رواه بلا واسطة عن ابي حنيفة رحمه الله عليه فصار كتابا محسنا حتى كان عيسى ابن ابي بكر حاكم الشام يعطى لكل من يحفظ الجامع الصغير خمسين دينارا وبعد ذلك صنف الزيادات وسماها بها لكون مسائلها زائدة على ما املاه له ابو يوسف وبعد هذا سئح في ذكره فروع وجمع ذلك وصنف كتابا آخر ويسمى بزيادات الزيادات وصنف بعد السير الصغير فوقع بيد الاوزاعي فقال لمن هذا فتقيل لمحمد العراقي فقال ما لاهل العراق وهذا الكتاب فابعده عن محمد رحمه الله عليه فسمع كلامه محمد فصنف ثانيا السير الكبير في (٤٥) دفترًا وارسله الى الخليفة واستحسنه وعده من مفاخر ايامه وهو آخر ما ألفه في الفقه بعد انصرافه من العراق ولم يذكر فيه اسم ابي يوسف لكون المخالفة بينهما في ذلك الوقت وان احتاج الى نقله كان يقول هذا مروى عن رجل ثقة * وقال شمس الاثمة السرخسى ان سبب المخالفة ما يكون الاحسد لانه كان ابو يوسف مقربا للخليفة وذهب كل يوم الى دار الخلافة فرآى في الطريق جماعة من العلماء وجمعا غفيرا من طلبة العلوم فسأل منهم يا ايها الجماعة اين تذهبون فقالوا نذهب الى مجلس محمد رحمه الله تعالى لاستفادة العلوم فطار من ذلك في قلبه حسد حتى جرى في مجلس الخليفة ذكر محمد رحمه الله تعالى فائى عليه الخليفة فخاف ابو يوسف تقربه فاراد تبعيده بتولية قضاء مصر واراد الخليفة دوام حضور محمد في دار الخلافة فقال ابو يوسف لا يمكن حضوره عند حضرة الخليفة لا بتلائه بسلس البول فقال الخليفة فبالقيام يكفى فجاء ابو يوسف فقال لمحمد يدعوك الخليفة ولكن الخليفة مسلول فلا تجعل الجلوس طويلا عنده فاذا اشرت اليك قم من مجلسه فذهب محمد عند الخليفة فاستحسنه لكونه جميلا وتكلم معه ففى اثناء الكلام وخلال المحاورة اشار ابو يوسف اليه بقيامه من مجلس الخليفة فقطع الكلام وخرج من المجلس لرعاية امر الاستاذ فقال الخليفة لو لم يكن لمحمد هذا المرض لكان احسن ثم وقف محمد على ما جعل ابو يوسف في حقه فمات ابو يوسف ولم يخرج محمد على جنازته فصار بعد ذلك محمد مقربا للخليفة حتى خرج مع هارون الرشيد الى الرى فمات فى قرية من الرى اسمه برنبويه كالسمندرية فى سنة (١٨٩) وكان تولده فى سنة (١٣٥) ويوم وفاته مات امام النحو والقراءة ابو الحسن على بن حمزة

الكساشي (والثالث من اصحاب ابي حنيفة رحمه الله تعالى) الامام زفر رحمه الله تعالى وهو زفر بن هزيل بن قيس بن سليم من نسل معد بن عدنان كان جامعاً بين العلم والعبادة وكان في الاول من اصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي والاجتهاد فقال حماد بن ابي حنيفة رحمه الله تعالى لم يكن في بين اصحاب ابي حنيفة بعد ابي يوسف ومحمد مثله تولد في سنة (١١٥) وتوفي في البصرة حال كونه قاضياً فيها في سنة (١٥٨) كما في تعاليق الانوار ~~و~~ وبعد هذا اريد ذكر بعض العلماء من التابعين وغيرهم المذكور في جامع الرموز * ومنهم قاضي شريح وهو ابن الحارث بن قيس من كبار التابعين وعمله (عمر بن الخطاب) رضى الله تعالى عنه قاضياً بالكوفة فاستمر قضاؤه (٧٥) سنة وامتنع من القضاء في فتنة ابن زيبر باستعقائه من هجاج ابن يوسف الظالم وكان عمره (١٥٥) وقيل (١٢٥) سنة وتوفي في تأريخ سنة (٧٩) ومنهم الاوزاعي وهو عبد الرحمن بن ابي عمر الاوزاعي امام اهل الشام من كبار التابعين كان فقيهاً عارفاً ورعاً عابداً وثقة حافظاً اجاب عن (٨٥٥٥) مسألة من الفقه من حفظه تولد سنة (٨٨) ومات في بيروت في سنة (١٥٧) ودفن فيه * الاوزاعي اسم بطن من اليمن وقيل همدان وقيل اسم قرية من دمشق * ومنهم الزعفراني وهو ابو عبد الله الحسن بن احمد الفقيه الزعفراني الذي رتب الجامع الصغير والزيادات منسوب الى زعفرانة هي قرية من بغداد ومات في سنة (٢٤٥) * ومنهم ابو عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري المنسوب الى بخارا هو بلدة عظيمة من ما وراء النهر وكان تولده في بخارا يوم الجمعة بعد الصلوة في (١٣) شوال سنة (١٩٤) وتوفي ابوه في صغره فنشأ يتيماً في حجر امه وكان نحيفاً متوسط القامة فذهب عيناه وكانت امه مستجابة الدعوة فدعت الى الله فرأت في المنام ابراهيم عليه السلام فقال لها قد رد الله بصرايتك بدعائك فقامت من النوم فشافته ابنته بصيراً وقال البخاري المهمت الحديث في المكتب ولى كان عشرين فلما دخلت في سنة (١١) حفظت كتب ابن المبارك وعرفت زبر اصحاب الرأي ثم خرجت مع اخي احمد وامي الى مكة فلما هججنا رجع اخي الى بخارا فمات في ذلك البلد واقمت بمكة لسماع الحديث فلما دخلت في سنة (١٨) صنفت كتاب قضايا الصحابة والتابعين واقاويلهم وصنفت التاريخ الكبير في روضة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الليالي القمرية وكان سمع الحديث في بخارا من محمد بن سلام البيهقي وفي باخ من قتيبة مكي وبهرود

من معاذ بن اسد وغيره وفي نيسابور من بشر بن حكم وفي رى من ابراهيم بن عيسى الحافظ وبيغداد من محمد بن عيسى وببصرة من ابي عاصم وبالكوفة من عبيد الله بن موسى وبمكة من عبد الرحمن المقرئ وبالمدينة من عبد العزيز الاويسى وبواسط من عمر بن احمد وبمصر من سعيد بن ابي مريم وغيرهم حتى قال كُتبت عن الف وثمانين نفسا وحفظت مائة الف حديث صحيح ومائتى الف غير صحيح ولما رجع الى بخارا نصب له القباب على فرسخ خارج البلد واستقبله عامة اهلها ونشر على قدميه دراهم ودنانير وارسل اليه امير البلد خالد بن محمد نائب العباسية جماعة ويسأله ان يأتية بالصحيح ويحدثه به في قصره فامتنع البخارى منه وقال ان كان للامير حاجة الى فليحضر في مسجدى او دارى فوقع بينهما وحشة فامر الامير بخروجه من البلد فدعا على الامير وكان مجاب الدعوة فلم يمض شهر جاء الامر من الخليفة بعزله وضربه وتشهيره بالاسواق وحبسه حتى مات في الحبس ولما خرج البخارى من البلد طلبه اهل سمرقند فسار اليهم فلما وصل بمخرتنك (بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء) وفتح التاء الفوقية وسكون النون بعده كاف) اسم قرية من سمرقند على بعد سنة اميال من البلد سمع وقوع المخالفة بين اهل البلد بسببه وكان له اقرباء في تلك القرية فنزل عندهم اياما حتى ينجلي الامر فمرض حتى جاء رسول من سمرقند يطلبه وهيا للركوب فقام فلم يقدر للركوب فرجع فمضى ليلة عيد الفطر سنة (٢٥٤) وكان عمره (٤٢) سنة ودفن في تلك القرية وبعد دفنه فاح من قبره رائحة طيبة فلم يزل يأخذ الناس تراب قبره تبركا وفي اعوام التحط والغلا يستسقون الناس على قبره فنزل المطر عاجلا وخرج المخالفون عندي حياته بعد وفاته الى زيارة قبره لظهور التوبة وصحيحة المسمى بالبخارى افضل الصحاح سمع عنه تسعون الف رجل وشرحه كثير من العلماء كإمام ابي حفص وابن حجر والكرمانى وزركشى وعينى وفتح البارى والقسطلان وغيرهم * ومنهم ابو سليمان وهو موسى بن سليمان الجرجاني اخذ الفقه عن محمد رحمه الله تعالى وعرض عليه المأمون القضاء فلم يقبل وجمع السير الصغير واصل امام محمد رحمه الله عليه المشهور وتوفي بعد المائتين كما في العينى * ومنهم الامام ابو حفص الكبير البخارى وهو احمد بن الحفص اخذ الفقه عن محمد بن الحسن رحمه الله عليه وابنه عبد الله معروف بابي حفص الصغير وتوفي سنة (٢١٧) ودفن في بخارا ومدفنه معروف * ومنهم الشيخ ابو منصور الماتريدى كان اسمه محمد من شيوخ الحنفى

في علم الكلام وبينه وبين الامام الاعظم كان ثلاثة وسائط ماتريد قرية من
 سمرقند توفي فيه في سنة (٣٣٣) ودفن في سمرقند * ومنهم ابو الليث
 السمرقندي وهو نصر بن محمد الحنفي وله شرح على الجامع الصغير والكبير
 وتصانيف اخرى توفي سنة (٣٧٣) * ومنهم الحاكم الشهيد وهو ابو الفضل محمد
 بن احمد المقتول صاحب المنتقى والكافي وجمع فيهما ما كتب محمد رحمة الله
 عليه في الجامعين وترك مكرراته فقال محمد رحمة الله عليه في منامه لم فعلت هذا
 فقال لكسالة الفقهاء فغضب عليه في المنام فابتلى بالاتراك فقتلوه مصلوبا على
 شجرتين وقطعوه بالنصف في سنة (٣٣٤) في الكوفة وكان له سنة (١٥٤)
 (ومنهم الزهري وهو محمد ابن مسلم بن عبد الله بن شهاب القرشي كان من
 فقهاء المدينة وكان ثقة من التابعين ومات في سنة (١٢٥) وكان له (٧٣)
 سنة (ومنهم ابن زياد هو محسن بن زياد كان شيخ الحنفية (ومنهم ابن سماعة ابو
 عبد الله محمد بن سماعة بن عبيد بن هلال ومن اصحاب ابي يوسف ومحمد
 رحمهما الله تعالى وكان عابدا يصلي كل يوم (٢٥٥) ركعة صلاة وحافظا ثقة
 وكان قاضيا للمأمون ببغداد الى ان صار بصره ضعيفا فعزل وتوفي في سنة
 (٢٤٨) (ومنهم الاصمعي وهو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن
 اصمع من اهل البصرة ثم جاء ببغداد في ايام دولة هارون الرشيد وصار مرجعا
 للانام وله مصنفات في اللغة والنحو وغيره وكان تولده في سنة (١٢٣) وتوفي
 بالبصرة في سنة (٢١٤) وعاش (٧٨) سنة (ومنهم ابوبكر بن الفضل الكماري
 المنسوب الى قرية من بخارا اسمها كمار بضم الكاف وكان من اجلة الفقهاء اسمه
 ابوجعفر وكان اصله من هند وان الباخ ويقال له ابو حنيفة الاصغر توفي في
 بخارا في سنة (٣٧٢) كما في تغاليق الانوار (ومنهم الشعبي بفتح الشين وهو
 عامر بن شراحبيل كنيته ابوبكر وكان فقيها كوفيا من ثقة التابعين مات فجأة
 (ومنهم ابوسليمان وهو موسى بن سليمان الجرجاني اخذ الفقه من محمد رحمه الله
 تعالى فاراد المأمون نصبه قاضيا لم يقبل ورتب السير الصغير واصل محمد رواية
 عنه وتوفي بعد (٢٥٥) من الهجرة (ومنهم الحصافي وهو ابوبكر بن احمد الشيباني
 كان محدثا فقيها مقربا للمهتدي بالله وبعد قتل المهتدي نهب دار الحصافي وكان
 يأكل من صنعته وله مصنفات توفي ببغداد في سنة (٢٦١) وعمره كان (٨٥)
 سنة (ومنهم خليل ابن احمد الازدي كان هو امام اللغة والنحو والعروض وواضعه
 وتوفي سنة (١٧٨) ومنهم النخعي وهو ابو عبد الله النخعي كان فقيها كاملا تولى

قضاء الكوفة من ايام الهدي ثم عزله موسى الهادي تولد في سنة (٩٥) وتوفي سنة (١٢٥) ومنهم الامام الطحاوي المنسوب الى طحا هو قرية من صعيد مصر وهو ابو جعفر احمد بن محمد بن عبد الملك الازدي الطحاوي وانتهت اليه رئاسة اصحاب ابي حنيفة في مصر وكان فقيها محمدا في الاول شافعي المذهب ثم انتقل الى مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى وتأليفاته كثيرة تولد في ربيع الاول سنة (٢٢٩) وتوفي في مصر ليلة الخميس غرة ذي القعدة سنة (٣٢١) ودفن في مقابر القرافة ومزاره مشهور (ومنهم الامام الكرخي وهو ابو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال كان فقيها من ثقافة الحنفية وله مختصر في فروع مذهب امامنا الاعظم رحمه الله تعالى قد شرحه تلميذه بواسطتين القدوري توفي سنة (٣٤٥) * ومنهم ابو الحسين القدوري وهو ابو الحسين بن احمد بن محمد بن احمد بن جعفر القدوري الفقيه الحنفي الذي انتهت اليه الرئاسة الحنفية بالعراق وصنف في مذهب الامام الاعظم رحمه الله تعالى مختصرا مشهورا تولد في سنة (٣٦٢) وتوفي يوم الاحد الخامس من رجب سنة (٤٢٨) في بغداد ودفن اولاً في داره الكائن في درب الخلف ثم نقل الى تربة يكون في شارع المنصور ودفن هناك على جنب ابي بكر الخوارزمي الفقيه الحنفي ووجه نسبته قيل بيع القدر وقيل القدر اسم قرية يكون منسوباً اليها (ومنهم شمس الاثمة السرخسي وهو محمد بن احمد بن سهل وكنيته ابو بكر كان فقيها حنفيا مشهورا صنف شرحا للسير الكبير تولد في سنة (٤٥٥) وقدم مع ابيه الى بغداد سنة (٤١٩) وتوفي سنة (٤٩٤) وقيل في سنة (٤٨٣) ومنهم الامام شمس الاثمة الحلواني المنسوب الى بلد الحلوان وقيل بابل النون بالهمزة وهو ابو محمد عبد العزيز احمد بن نصر بن صالح البخاري وكان معدودا في سلك المجتهدين وكان مع ابي بكر خواهر زاده في عصر واحد وتوفي في سنة (٤٤٨) في بلد كاش ثم حمل جنازته الى بخارا ودفن فيه (ومنهم شيخ الفقهاء ومقتداء ماوراء النهر محمد بن حسين ابو بكر بن محمد البخاري الملقب بخواهر زاده لكونه ابن اخت قاضي ابي ثابت البخاري وهو صنف الذخيرة في الفقه توفي في جمادى الاولى سنة (٣٧٤) وقيل في سنة (٣٨٤) ومنهم فخر الاسلام البيهقي المنسوب الى بلدة بزنة وهو علي بن محمد بن حسين بن عبد الكريم النسفي الملقب بابي العسير لتعسر فهم تصانيفه وكان تلميذ شيخ ابي منصور الماتريدي واخوه صدر الاسلام كان بلقب بابي اليسر لكون كلامه يسيرة الفهم وكان اماما ومقتداء لفقهاء ماوراء

النهر وكان تدرسه في سمرقند تولد في سنة (٤٥٥) وتوفي في رجب سنة (٤٨٢) في بلدة كوش ودفن فيه (ومنهم صاحب الهداية شيخ الاسلام برهان الدين ابو الحسن علي بن ابي بكر بن عبد الجليل بن ابي بكر المرغيناني الفرغاني من نسل ابي بكر الصديق رضي الله عنه كان فقيها حنفيا بارعا في العلم والمعرفة تفقه على والده وعلى شيخ الاسلام الاسييجاني كان تولده في سمرقند في يوم اثنين ثا من رجب سنة (٥١١) وشرف بزيارة الحرمين الشريفين في سنة (٥٤٤) وبدأ بتأليف الهداية بعد فراغه من تصنيف الكفاية المنتهى المرتبة على ثمانين مجلد وهو مفقود الآن في سنة (٥٧٣) وانما في (١٣) سنة وكان في مدة تأليفها صائما ومات في (١٤) ذي الحجة سنة (٥٩٣) وكان اَوَّل من قرأ الهداية عند مؤلفها شمس الائمة السكردري وطعن بعض الشافعية عليه لجهلهم على جلالة قدر صاحب الهداية وخرج احاديث الهداية كثير من العلماء كشيخ محي الدين المصري لان له عناية بمعرفة حديث الهداية وكم انتخاب احمد بن علي بن حجر العسقلاني الشامي المتوفى في سنة (٨٥٢) وغيره هذا ما وفقنا على تحريره من مناقب الائمة وبعض المصنفين للكتب المذكورة في جامع الرموز وبعد ذلك التزمنا بيان محاسن الشرح المطبوع المذكور وبيان مناقب مصنفه فنقول هذا كتاب لطيف المسمى بجامع الرموز وشرح منيف لمختصر الموقاية الذي قد صنفه عبيد الله بن مسعود ابن تاج الشريعة من اجل مؤلفات الفقيه الاعظم والمفتي الافخم حاوي المعاني والمعقول جامع المعقول والمنقول اعنى سيدنا ومولانا شمس الدين محمد القهستاني وكان تلميذا رشيدا لشيخ الاسلام في بلدة خراسان في زمان سلطنة سلطان حسين ميرزا ابن ميرزا الغبيك خلد هما الله تعالى في روضة الرضوان وكان شريكا في الدرس لمولانا عصام الدين رحمة الله عليه وبعد ما توفي السلطان حسين ميرزا فقد ظهر رؤساء الشيعة ونهاجموا على اهل السنة والجماعة ورفعوا الروية التشيع واعلنوا الرفض لامجاد الصحابة الكرام وبالغوا فيه حتى جاسر علماؤنا في تكفيرهم ولم يتحمل مولانا شمس الدين في استماع رفضهم وهرب من بينهم وانزوى في زاوية وصنف هذا الكتاب ولما خرج الملك الابطل الشجاع الاكمل العالم العامل الرباني المستنصر بنصرة الله السبحاني السلطان ابو المغازي عبيد الله خان الشيبكية لاجل تسخير الخراسان واستلامه من ايدي اصحاب الخذلان وقد ظفر عليهم وهزمهم وقتلهم واخذ الخراسان من ايديهم فخرج المصنف من زاويته لاداء

مراسم استقبال السلطان وبالع السلطان في تعظيمه وعد وجوده مفتنما وارسل
 الى البخارى الشريف وجعله مفتيا في ذلك البلدة واتم هذا الشرح باسم
 السلطان المذكور وكان عالما خريرا وزاهدا فقيها يقال مانسى قط شيئا مما طرق
 بسمعه وتوفى في سنة تسعمائة وخمسين من تأريخ الهجرى القهستان بالقاف
 كورة بين النسابور والهرارة وقصبتها قايين وملك بكرمان فتحت عنوة في ايام
 حكومة معاوية رضى الله عنه في سنة خمسين من الهجرة وفيها دعا اهل الشام
 الى البيعة لولاية عهد ابنه يزيد فبايعوه وهذه التحريرات منقولات من تأريخ
 الخلفاء للسيوطى ومن القاموس ومن طلب تصحيحه فليطلب منهم ثم التزمت
 بيان بعض من رسوم اصحاب علم الفتوى ليكون من يكون ناظرا فيه واقفا من
 علم الفتوى اعلم ان المفتى هو المجتهد واما غير المجتهد من يحفظ اقوال المجتهد
 فليس بمفتى وجب عليه ذكر قول المجتهد كالامام الاعظم على وجه الحكاية وصحة
 نقله ذلك القول عن المجتهد على وجهين اما بالاستد المعلوم عنده وينقله واخذه
 من كتاب معتبر منذ اول على ايدى الناس ككتب الستة الظاهر الرواية للامام
 محمد رحمه الله فيكون الفتوى الموجود في هذا الزمان ليس بفتوى بل يرون
 تحكية كلام المفتى للمستفتى كما في رد المحتار ولا يخفى ان المسائل الفقهية المنعفة
 على ثلاث درجات الاولى الاصول وهو المسمى بظاهر الرواية اعنى بهما يكون
 مرويا عن ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ويأخذ بهم زفر وحسن بن زياد رحمهم
 الله تعالى والمشهور ما يروى عن الثلاثة الاولى والثانية النوادر وهى ما
 يروى عنهم لافى ظاهر الرواية بل فى كتب غيرها للمحمد رحمه الله كالكيسانيات
 والهارونيات والمجرجانيات والرقيات ولغيره كما حرره زفر وحسن بن زياد
 رحمهما الله وكالامالى المروية عن ابي يوسف وهو جمع املاء واعنى به ما يقوله العالم
 بما فتح الله تعالى فى قلبه وحرره على تلامذه وهومن عادات السلف وكرواية
 ابن سماعه والمعلى بن منصور والثالثة الوقعات وهى ما اجتهد المجتهدون
 المتأخرون مثل عصام الدين بن يوسف وابن رستم ومحمد بن سماعه وابي سليمان
 المجرجاني وابي حفص البخارى وابي نصر قاسم بن سلام وغيرهم حين السؤال
 عنهم ولم تجدوا رواية فيه عن الائمة واجابوا المسئلة بالدلائل الموجودة عندهم
 وقد يتفق مخالفتهم للائمة بالدلائل المذكورة واول كتاب صنف فى الوقعات
 كتاب النوازل للفقيه ابي الليث السمرقندى ثم كتاب مجموع النوازل والوقعات
 للناطفى والوقعات للصدر الشهيد ثم اختلطها المتأخرون مع الاصول والنواذر

ولا يصردوها كقاضيان وصاحب خلاصة الفتوى وميزها بعضهم كصاحب المحيط
 رضى الدين السرخسى رحمه الله ومن اجل كتب الاصول كتاب الكافى والمنتهى للحاكم
 الشهيد وشرحه شمس الاثمة السرخسى المشهور بمبسوط السرخسى وفى فتح
 القدير الفتوى بما فى الكتب الغربية والمختصرة لا يجوز كالنهر وشرح السكندر
 وشرح در المختار والقنية للزاهدى ويحق بعضهم الاشباه والنظائر لا يجاز
 عبارتهما وفى السراجية كلام حاصله ان المفتى يفتى بقول الامام الاعظم على الاطلاق
 سواء كان وحده فى جانب اول السداد قوله بشرف استفادته من الصحابة والتابعين
 حين عدم الاختلاف فى العصر والزمان وان لم يكن من ابي حنيفة رحمه الله
 قول يفتى بقول ابي يوسف رحمه الله وان لم يكن يفتى بقول محمد رحمه
 الله والا بقول زفر وحسن بن زياد رحمهما الله وفى الحاوى القدسى اعتبر
 قوة ادراك المفتى بحسن صحة الاقوال يعنى اذا ادرك المفتى قوة دليل احد
 الاقوال عند اختلاف المجتهدين فحكم على تقديم ذلك القول على سائر
 الاقوال ويفتى به والا يحكم على الترتيب السابق المذكور ولهذا ترجح قول
 بعض اصحابه على قول ابي حنيفة كتخصيص ترجيح قول ابي يوسف على
 القضاء والشهادة وترجيح قول محمد فى ذوى الارحام وترجيح قول ابي حنيفة
 فى العبادات وترجيح قول زفر فى (١٧) مسألة فعند خلو المسئلة من علامات
 الترجيح بان كان كلهم مصرحا بالصحة والفتوى او لا يكون بل يكون على درجة
 واحدة العمل بما فى المتن اولى مما فى الشروح وبما فى الشروح مما فى الفتاوى
 واما اذا كان ما فى المتن خالية عن تصريح الاصححة وكان مقابله مصرحا بها فالعمل
 على مقابله اولى لان صحة المقابل صريحة وصحة ما فى المتن التزامى لسكونه
 غير ذا كرا لا ما هو الصحيح فى المذهب والتصحيح الصريحى مقدم على التصحيح
 الالتزامى وان استوى القولان فان كان احدهما قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 فالعمل بقول ابي حنيفة اولى او كان احدهما قياسا والآخر استحسانا فالعمل
 بالاستحسان اولى او كان احدهما معللا بالدليل والآخر خاليا من التعليل فالعمل
 بالمعلل ارجح وكذا لو كان احدهما قول اكثر او من ظاهر الرواية او كان انفع
 للوقف فالعمل بالاكثر وظاهر الرواية والانفع اولى والحاصل ان الافتاء عند ابي
 يوسف لا يحل الا على المجتهد وعند محمد رحمه الله تعالى يجوز على من يكن صوابه
 اكثر من خطائه حتى ان الاعلم بالفتى فى البلد لا يسعه تركه واما العلامة الدالة
 على الافتاء فقولهم عليه الفتوى وبه يفتى وبه نأخذ وعليه الاعتماد وعليه العمل
 اليوم وهو الصحيح او الاصح او الاظهر او الاشبه او الواجه او المختار وبه جرى العرف

وهو المتعارف وبه اخذ علماؤنا ولكن بعضها ارجح من بعض فاللفظ الذي فيه
 حروف الفتوى آكد من الصحيح والاصح والاشبه ولفظه يفتى وعليه الفتوى
 اقوى من الفتوى عليه لافادة تقديم المعمول المحصر في الاوّل واصل الصيغة آكد
 من افعّل تفضيله فالصحيح ادل من الاصح فالاحتياط اهم من الاحوط فاذا كانت
 رواية في كتاب معتمد مذيلا بالاصح او الاولى او الاوفق فيجوز الافتاء بها وبمخالفتها
 واذا كانت مذيلا بعلية الفتوى وبه يفتى ونحوه لا يجوز الافتاء بمخالفتها فلا بد
 للمفتي ان يعرف كيفية اطوار من يفتى بقوله ولا يكفيه معرفة اسمه ونسبه بل
 يلزم من معرفته في الرواية ودرجته في العلم والدراية وكونه في اية طبقة من
 طبقات الفقهاء ليكون على بصيرة في تمييز بين القائلين المتخالفين وعلى قدرة
 كافية في الترجيح بين القولين المتعارضين لان طبقات المجتهدين والفقهاء سبعة
 الاولى طبقة المجتهدين في الشرع كالائمة الاربعة المذكورة رضى الله عنهم ومن
 سلك مسلكهم من اسس القواعد في الاصول واستنبط احكام الفروع من الادلة
 الاربعة وهم غير مقلدين (الثانية طبقة المجتهدين في المذهب كابي يوسف ومحمد
 رحمهما الله تعالى المخرجين الاحكام عن الادلة بتأسيس القواعد الموضوعية من
 الامام الاعظم (الثالثة طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب
 المذهب كالطحاوي والخصاف والكرخي والحلواني والسرخسي والبزدوي وفخر الدين
 قاضيخان وامثالهم وهم لا يخالفون صاحب المذهب لا في الاصول ولا في الفروع
 بل يستنبطون الاحكام في المسائل التي لانص فيها على موجب القواعد (الرابعة
 طبقة اصحاب التخريج من المقلدين كالرازي وهم لا يقدرّون على الاجتهاد
 لكنهم لاحاطتهم بالاصول وضبطهم بالمأخذ يقدرّون على تفصيل قول مجمل ذي
 وجهين وحكم مبهم محتمل الامر ينقل عن صاحب المذهب او اصحابه برأيهم
 او نظرهم في الاصول او المقايسة على امثاله ونظائره من الفروع فمافي الهداية
 من قوله كذا في تخريج السرخسي من هذا القبيل (الخامسة طبقة اصحاب الترجيح
 كابي الحسين القدوري وصاحب الهداية وشأنهم تفصيل بعض الروايات عن
 بعض آخر بقولهم هذا اصح وامثاله (السادسة طبقة المقلدين القادرين على
 التمييز بين القوي والضعيف وظاهر الرواية وظاهر المذهب كاصحاب المتون
 المتأخرة كصاحب الوقاية والكنز وشأنهم انهم لا ينقلون في كتبهم الاقوال
 المردودة (السابعة طبقة المقلدين لا يقدرّون على ما ذكر ولكن يفهمون
 اقوالهم كالشارحين لسكلامهم فيلزم للمفتي ان يعرف هذه المذكورات ويحفظ
 الاصول والفروع ثم يفتى ويكتب في آخر كلامه والله اعلم *

تمت



ديباجة كتاب غواص البحرين في ميزان الشرحين الذي طبع بهامش هذا الكتاب

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الذي جعل الفقه ذخراً كبيراً وقال فيه ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً
والصلوة والسلام على رسوله محمد الذي أسس مثرات عذبه بالأفعال والأخبار وعلى آله
وأصحابه الذين هم بعد أيدوه بالآثار وبعد فإن الكتاب المسمى بجامع رموز الرواية
في شرح مختصر الوقاية وهو المسمى بالنقاية لما شاع في الأمصار وظهر ظهور الشمس
في النهار الذي أفاده الإمام الرباني الفاضل القهستاني خاتم المحققين شمس الملة
والدين أعلى الله درجته في أعلى عليين وكان مشتملاً على مسائل دقيقة حيث طوى
فيه جميع العلوم العربية وعمل تحقيقات عميقة بمخلط سائر العلوم الآلية والأصولية مع غاية
الابجاز ونهاية الاختصار ولم يكن له بد في شرح لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ويبلغ
في تبیین المرام وتحقيق مقاصد التي هي أقصاها أردت الخوض في تنعيم هذا المرام على وجه
يكشف عن وجوه فرايد اللثام مع جمود القريحة وكلال الطبيعة ثم لما كان ابتدائه واختتامه
بشرافة قدوم سلطان الوقت آنحضرة العلية كيف وهو الأمير الأعظم والقهرمان الأكرم
ظل الله على الأنام فاتح ابواب الأكرام والآنعام وهو السلطان الذي اشتاقت تيجان
السلطنة إلى حرمة وباهت ملل الأمانة بقامته الفايز بالحكمتين العلمية والعمالية الحمايز
للباستين الدينية والدنيوية أشرف السلاطين في الأصل والنسب وأحقهم في الفضل
والادب * فياض سجال النوال على الخلايق * وهاب جلايل النعم والدياقى * ما نوال
الغمام وقت ربيع كنوال هذا السلطان يوم سحاً فنوال سلطاننا بدره عين ونوال الغمام
قطرة ما المؤيد بالتأييد الرباني مغيث الدولة والدين المصطفى السلطان وهو نصر من الله
وبه فتح شهر المضروحات عن قريب لازالت قاب الامم خاضعة لأوامره وأفواه الخلايق مستلمة
لعتبته اللهم كما فضلت بالسلطنة الكبرى في زوراء الفاخرة البخارى فشرفه بالسعادة
العظمى في العقبى ويرحم الله عبداً قال آمينا ثم ان طبع الشه المحقق مجبول الى ايراد
العبارة مشكلاً مغلقاً كما يقف من طالع ومارس مصنفاته أردت ان افتح باب مطالعتها وأسهل
سبيل دخولها بقدر ما وهب لي الحال من الله المتعال ومقدار ما يساعدني توفيق القال فاجلس
المطالع في بيوت معادنه وحرّم كنوزه ولم تعرض الى ضم سائر الجزئيات الفقهية من الاعتبار
المبسوطة لان ما فيه بعد دركه وضبطه على وفق ما اراده الشارح المحقق كافي لمن عمل للدارين
وتصدى للافتاء ولو للتقلين وانما احتياج الوقت الى تمهيد مطالعته ثم لما كان اغلب توجه
الشارح المحقق الى رد كلام الشارح المشهور في هذه الديار بملائي الكارم مع ان لكلامه لو
انصف صحة سلكت في هذا المجموع مسلك الانصاف وتعمق التوسط والموازنة فرأيت ان
اسميه غواص البحرين في ميزان الشرحين والمسئول من رب المشرقين (ورب المغربين
ان يعصمني عن الخطائين ويقيميني على القيمين) *

جامع الرموز

للامام شمس الدين محمد الخراساني القهستاني المتوفى سنة ٩٢٢ عند البعض وسنة ٩٥٥ عند الآخر اما فراغه من تأليف جامع الرموز فهو سنة ٩٤١

(وبهامشه)

غواص البحرین

في ميزان الشرحين للمولى فخر الدين بن ابراهيم افندي القزاني

طبع بالطبعة الكريمة ببلدة قزاق سنة ١٣٢٣

بمصارف محمد جان مع اخويه شريف جان وحسن جان الكريميين .

طبع رخصتي ١١ نجي اوكتابر ١٩٥٤ نجي سنة پيتر بورغده

ثم طبع ثانياً ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م ، بامرو

بسعى خادم العلماء والشائخ الراجي رحمة الباري
الحاج آنا گلدي طلائی

تحت ادارہ

مکتبه الاسلاميه ، گنبد قابوس ، ايران

Дозволено Цензурою С.-Петербургъ 11 Октября 1904 г.

Казань.

Типографія Т-го Д-ма „Бр. Карниовыхъ“.

1905 года .



(١) قال الشارح المحقق (الحمد لله الذي فضلنا) أي معشر الفقهاء والعلماء بتعليم اصول مبسوط الجامع الكبير اسمان لكتابي الامام محمد رحمه الله تعالى

(٢) قوله من الاعلام ان كان جمع العلم بالكسر فكلمة من بيان الزيادات او يقتضين او كان جمع العلماء فهي صلة الزيادات فالمعنى على ايضاح ما زادته العلماء العظام على الجامع الصغير لمحمد رحمه الله تعالى كالشروح له او كالمسائل التي زادوها في جامعهم حتى صار مطولاً بل متعدد او الزيادات والجامع الصغير ايضاً اسمان لكتابي محمد خص التعليم والتفهيم بكتبه لان كتبه خبز الفقه يأكل الناس منه فيتعلمونها

(٣) قوله وتعديل الميزان اي و ذو تعديله او التعديل بمعنى المعدل عطف على حلال (لتقويم) اي عدله لاجل ان يقوم ويسوى (الدعوى اه) اعلم ان التنقيح والتوضيح وتعديل الميزان والتقويم اسماء مصنفات المصنف رحمه الله تعالى والمشكلات ايضاً اسم كتاب مشكلات الآثار للامام الطحاوي وفي ذكرها ما لا يخفى من اللطافة (قوله مؤلفاً حال من فاعل قام

(٤) جم غفير بالفتح وميم مشددة بمعنى هجوم عام وجماعت كثيرة ومعنى جم كرهه ست وغفير بغين معجبه وفابر وزن فاعيل بمعنى يوشننه باشد وظاهره ست كه كرهه عظيم زمين را می پوشنيد (غياث اللغات)

(٥) قوله خراسان اي الايران هو ما وراء النهر آمولنا كما انهم يسمون ديارنا بما وراء النهر (٦) اي يوقع الملافة (٧) اي حكايته وقصته

الحمد لله الذي فضلنا بتعليم اصول مبسوط الجامع الكبير من الاحكام * وكرمنا بتفهيم فروعه الى ان نقدر على ايضاح زيادات الجامع الصغير من الاعلام * والصلاة على رسوله محمد محيط الاسرار وجمع العلوم وفضل الانبياء عليهم الصلاة والسلام * وعلى آله واصحابهم خلاصة الاسلام وزبدة الكرام * تحفة دائمة الى يوم القيام * اما بعد * فلما كان نظم منشور الفتاوى من انفع الامهات * وجمع منشور النوازل من اهم المهمات * قام بذلك حلال المشكلات * ذو التنقيح والتوضيح للمبهمات * وتعديل الميزان لتقويم الدعوى والبيانات * صدر الشريعة والملة والدين والاسلام * احله الله من فضله دار المقام * مؤلفاً المختصر حاول لتقاريق الوقائع * جامع بالتصريح والاشارة لجميع المضمرات * قد شره غير واحد من العلماء الفاضلين * وكشف عن حقائقه المطوية جم غفير من الكاملين * الا ان اكثره قد غاب عن نظر الاكثرين * ومنه ما لا يحوم حوله احد من المتبحرين * فان في كل كلمة منه كنزاً من جواهر الفرائد * وفي كل كلام منه فصول احكام من نفايس الفوائد * فاردت تبين مكنونه من كل محكم وغامض * وتحقيق له من حلو ومامض * لكنه قد جرى على صفحات كثير من بلاد الاسلام سيما خراسان * ما يطول عرضه من البليات الصورية والمعنوية

(١) أي غيروا (٢) عن دين أهل السنة والجماعة (٣) أي صاروا (٤) بالكسر ثم الفتح جمع الشيعة ودلوا أهل السنة إلى التشيع فهذا هو البلية المعنوية (٥) أي دخل (٦) أي قلب (٧) أي خوف الضرر من هجومهم (٨) أي اخترت عزلة منهم وعدم المخالطة لهم (٩) في الصحاح الهدى بكسر الهاء وفتح الدال وتسكين العين كلمة تسكن بها صغار الأبل إذا نفرت انتهى يفهم منه أنه من الأصوات المبنية على السكون وههنا لما ألغيت الالف الإطلاقي للسمع اقتضت فتح ما قبلها يعني أنهم كالحيوان العجم نفروا وخرجوا من اتباع السنة من شأنهم أن يقال لهم ما يقال للحيوان العجم (١٥) أي مع ذلك البليات وهجس شيء منهم في (١١) أي في تبين مكنون هذا المختصر (١٢) أي بعد الشروع (١٣) بصيغة المجهول من التوفيق أي جعلت موقفا منه تعالى (١٤) أي لما حصل من تسويده من عادة (٣)

الرافعة للآمان * الناشئة من الفرقة الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا * فهجس في صدرى شىء وان اعتزلت كافي قلت لهم هدعا * ومع ذلك شرعت فيه متوكلا عليه سائلا نجنى منهم ومن معى من المؤمنين * فاستجاب مسألتي وجعلنا محفوظين من القوم الظالمين * ثم وقفت لسواد جامع الرموز في سنتين ونصف من الأعوام * مع التفرد عن المعين والظهير من الخواص والعوام * لكن قد طرحته فيما لا يوصل إليه الإلالتقيض * فان خوف هجومهم قد منعني عن ذلك فكيف يوجد التبييض * وهكذا قد استمر على جميع هذه الأزمان بموقد نصبوا بخط رمأامن العدو وأن إلى أن اظلم علينا منصور رب العالمين * ناصرا لاسلام والمسلمين * قالم اللاعنين لافضل اصحاب سيد الاغيار * قاع السابيين للائمة المجتهدين والابرار * مخلس الخيرين من ابدى الاشرار * مفرج المغمومين من هجوم الكفار * رافع اعلام العلماء الصالحين * خافض رايات الطالحين * هادم اساس الكفر والاهواء باني مباني الشريعة الغراء * نظام المنتهتين من أهل السنة والجماعة * وشتات المنتظمين من أهل اللعنة والبدعة * فانه الجامع بين الفضيلتين * الحاوى للرياستين * العالم بالعلوم النافعة * والفارس في مضار المدافعة * المستنصر من النصير الملك المستعان * السلطان ابن السلطان ابو المغازى عبيد الله بهادر خان * لازال مجتهدا في نشر الأمن والامان * وآمنا من جميع الآفات والاحزان * فصرنا آمنين من الكباد * ثم اشرع في تبييض ذلك السواد *

يلعنه راكبا عليه ومستعليا وفي نظره (٢٩) نقل عنه أي شتات * بالمنتظمين فحذف باء التعدية عند الأضافة انتهى وعلى هذا القياس الأضافة الأولى أيضا يعني أن أهل السنة والجماعة قد كان بعد هجوم أهل التشيع مشتتة ففرقا فجعل ذلك المدح قواعدهم منتظما كما كان أولا وكان أهل التشيع منتظما قويا فشتتهم وخرب بنيانهم (٣٥) بفتح الميم بمعنى السير والمجاهد اعلم أني رأيت مكتوبا في مقامات الشارح المحقق أن عبيد الله خان في سفره هذا رأى الشارح المحقق عالما فقيها متورعا لا يثا بدار السلطنة أرسله بعياله وعذرتة إلى الغافرة البخارا وجعله مفتيا بما في كتابه فيها (٣١) بضم الكاف وجع الكبد كذا في الجوهرى

(١) أى حال كونه راجيها من الله تعالى (٢) أى ذلك التبيين بصيغة الغائب لا المنكلم والافعال اختيار الوحدة لقال ان اكون كما قال ارجو (٣) وروادفه كلها بصيغة اسم المفعول لانه خبر يكون ومظروف قوله (٤) أى فى التبيين صلة الانبات (٥) قائم مقام فاعل مثنى (٦) نخوة وبيانية (٧) بالناس من الاستهلال ورأيت فى نسخة عتيق مولات من الاهلال أى منادى مطلوباً ومنعوا مقولاً له ايتونى بجمع الرموز (٨) جمع نادبة وهى المجلس كذا نقل عنه والحاصل انه مما لا بد منه فى الخلاء وفى اكثر النسخ مسوياً من التسويل واظن انه تصحيف لوجهين الاول انه من اخبار يكون فيكون من اوصاف المشروع فيه سواء قرأ بالفاعل والمفعول فعلى الاول يكون الكلام ناقصاً لانه لا بد له من المفعول وهو غير معلوم وعلى الثانى يفيد ما لا يتكفل به المؤلفون وايضاً هو خلاف الواقع كما ترى والوجه الثانى انه لا مناسبة (٩)

أرجوان يكون بعنايته تعالى مُتَبَاقِيَةً تحقيق اللغات وتحليل التركيبات *
مستهللاً فى بيوتكم وانديتكم * مظهرأ فيه كنوز تستحقونها يوم ظعنكم ويوم
اقامتكم * مضمناً بصحائف من التداولات تحملونها فى حجوركم واكامكم * مورداً
فيه جل أقوال علمائنا المتقدمين والمتأخرين * معرضاً فيه عن أقوال غيرهم فإنه
الواجب المسطور فى خزنة المفتين * فى ضمن عبارات موضحة انبنت حقائق
ذات بهجة * وإشارات مؤنقة اثبتت احكاماً صاحبة بهجة * أسأل الله تعالى ان
ينفع به كما نفع باصطحابه الطالبين * ويتقبل منى جهدى فى دينى فانه اكرم
الاعز منى * واعلم ان المصنف قد افتتحه باسم اله وهاب * وفقاً لكتاب
هو ناسخ لكل كتاب * واقتفاء بسنة من هو غير ادنى الالباب * واقتداءً بالمشايخ
والاصحاب * مع اشارة الى اداء بعض ما عليه من محمد الكريم فقال (بسم
الله الرحمن الرحيم) أى باسم مختص بذات بوصف بالكاملة من الصفات منها
الاحسان الكثير وارادة الخيرات وفيه اشعار بان له تعالى اسماً منها ما يختص به
ومنها ما لا يختص به منها للذات ومنها للصفات فمن المختص للذات والصفة
الجلالة والرحمن ومن غير المختص للذات المشير اليه الصفة فى الجملة الرحيم
(والطرف مستقراً ابتدأى او ابتدئ بسم الله فهو اما جملة اسمية كقول
البصرية او فعلية كالكوفية وهو المشهور الان الزمخشري وتابعيه قدروا الفعل

مؤخراً

(٢٨) أى الاسم الصفة (٢٩) أى ولو فى بعض السواد فلان نقض بالرحمن فانه اختص فى الاستعمال كما مر
وفى بعض النسخ بالغين المعجمة أى على وزن فعيل (فى الجملة) أى ولو باعتبار اصل الوضع فلان نقض بالاوزان الغالبة
ونقل هنا عنه يعنى الرحيم أى ذات له الرحمة والذات اسم عام انتهى أى شامل له تعالى وغيره
٥ قوله أى ابتدأى مبتدأً والطرف خبره أى حاصل بالتبرك او بالاستعانة باسم مختص بذات موصوفة بما يليق بالالهية (قوله
فهو أى الطرف ٣٥) مع مبتدأه المقدر كما على الاول (٣١) أى قول الكوفى

له بالتقييد بقوله فى بيوتكم آه كما لا يخفى
٩ بفتح الهاء (١٥) أى فى ذلك التبيين
(١١) فاعل مظهر (١٢) بصيغة الجمع المذكور
المخاطب من الحقة أى لا ينقل لكم حملها فى
الاسفار والادحار والجملة صفة مادحة للكنوز
(١٣) أى الرحلة والسفر (١٤) أى الحضر
(١٥) يعنى انه صغير الحجم كثير الفهم
لأعمل ولا نقله (١٦) بفتح الراء (١٧) أى
كل او معظم (١٨) بفتح الراء (١٩) أى كل
واحد من الايراد والاعراض (٢٥) وفى مختصر
الجزانة عن خلف بن ابوب قال ان الله تعالى
جعل العلم بعد نبىه فى اصحابه ثم بعدهم فى
التابعين ثم بعدهم فى ابي خليفة رحمه الله
تعالى واصحابه فمن شاء فليرض ومن شاء
فليستطاع انتهى (٢١) ظرف لكل من الانبات
والاظهار والتنصيص والابراء (٢٢) أى
معجبة (٢٣) أى تلك الاشارات (٢٤) مفعول
انبتت (٢٥) أى ذات (٢٦) بالباء المفتوحة
ثم الحاء المهملة ثم الجيم مثل بهجة وزنا ومعنا
وقوله صاحبة بصيغة اسم الفاعل المؤنث
صفة الاحكام فحسن التقابل بعد يله (٢٧) أى
فى ضمن التسمية من حيث ان لفظة الجلالة
اسم للذات الموصوف بجميع الصفات الكاملة
وانه موصوف فيها بالصفتين صراحة ففيها
الوصف بالجميل على جهة التعظيم تبركا
واستعانة وهو الحمد وكلمة مع ظرف افتتح
* قوله الشير اليه أى عدم الاختصاص

(١) يعني غالف الرحمن شري الصكوفية في التقدير تقديما وتأخيرا منه (٢) أي ما دخل عليه الباء (٣) أي وبسكون السين
(٤) بالنصر أصله سوكليت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (٥) أي في الاسم (٦) أي أتى بلفظ اسم في البين ولم يقل
بالله الرحمن آه (٧) لأن التبرك بالاسم والاستعانة به كمال تعظيم للسمى (٨) كما هو المشهور فما ذكر رد عليه
(٩) أي في كون ذكر الاسم لدفع اليمين (١٥) في الإيمان (١١) أي تلك الرحمة أي يلزمها (الأنعام) والتفضل إشارة
إلى طريق المجاز وبيان علاقته ولا يخفى أن اقتضاها إياه إنما هو بطريق صدوره بالاختيار ولذا يعتبر في صورة
استعانة إرادة المعنى الأصلي فيراد بالرحمن الرحيم المنعم المتفضل بالإرادة والاختيار ثم أشار إلى وجه تقديم الرحمن
على الرحيم وأن الرحمن أبلغ من رحيم فقال (٥)

مؤخرا والسين أما ساكنة وهو المشهور فإن أصله اسم بكسر الهمزة أو ضمها
والسكون وأما مكسورة أو مضمومة فإن سبابا لكسر والضم لغة فيه والكل من السمو
على الأصح بمعنى الرفع وفي العرف لفظ عَيْنٌ بمعنى ولو مركبا وإنما ذكره
للتعظيم لا لدفع اليمين فإن فيه خلافا كما يأتي والله اسم للذات من حيث هي
عند الجمهور * وقال بعضهم للذات والصفة معا واختلف أنه عربي ومشتق والمختار
عند الفقهاء وبعض الأئمة العربية أنه عربي غير مشتق والصفتان من الرحمة
أي رقة القلب تقتضي الأنعام ولم يستعمل الأولى إلا في المعنى المجازي وهو
المنعم الحقيقي وفيها مبالغة من حيث الامتلاء وفي الثانية من حيث التكرار فإن
بناء فعلا ن لمبالغة الفعل وفعل للفاعل وقيل الحق أن الأولى علم اتفاقي كالجلالة
أدلم يستعمل صفة ولا مجردا عن اللام إلا إذا كان مضافا فهي بدل الرحيم صفة
ويجوز أن يكونا مرفوعين أو منصوبين على المدح ولما ذكر الحمد بطريق
الإشارة استأنفه بطريق التصريح مع رعاية براعة الاستمهال فقال (الحمد) لغة
الثناء لتعظيم فاعل مختار وعرفا ما يشعر بتعظيم منعم من الشكر وأما العرفي منه
فصرى جميع القوى لما خلق له كصرف النظر إلى مصنوعاته وإنما أثر الحمد
عليه لأنه مشعر باستحقاقه تعالى له بل أنعام فهو أدخل في الاخلاص واللام للعهد
أي حمده تعالى أو حمد محبه أو للاستغراق أو الجنس إلا أن الأول لما تقرر
في الأصول أن العهد مقدم على الاستغراق وهو مبتدأ خبره (الله) واللام

ولم يستعمل الصفة (١٢) بخلاف الثانية
(١٣) أي على طريق المجاز المرسل فقط
(١٤) لأن فيها مبالغة من حيث الصيغة
(وفيها مبالغة باعتبار زيادة البناء وهي المراد
بقوله (من حيث الامتلاء) فإنه يحتمل امتلاء
البناء وكثرة الحروف بالنسبة إلى الرحيم
ويحتمل امتلاء الرحمة وبلوغها غاية
الكمال ولو بمرة واحدة وهذا هو
المصدق بالنظر إلى الاحتمال الأول فيكون
معناها ذو الرحمة البالغة غاية الكمال ولا
بد أن يكون هو منعا حقيقيا بحيث لا يشوبه
شائبة تجوز وتوسط غير ولا طلب عوض بل
بمحض الجود والاستقلال البحت ففحص
الرحمن به تعالى لأنه من الصفات الغالبة
لأنه يقتضي جواز استعماله في غيره تعالى
بحسب أصل الوضع بل لأن معناه هذا لا يصدق
على غيره تعالى وهذا معنى قول ابن الحاجب
الرحمن مجاز لا حقيقة له فصار كالعلم في
الاختصاص فاسب أن يفارن العلم بخلاف
الثانية وهي الرحيم في كل المذكورات كين
(١٤) مبالغة (١٧) أي تكرار الفاعل
ومدأومته في فعله مرة بعد أخرى وإن كان
في مراتبه شيئا فشيئا قليلا قليلا (١٨) أي
وزن (١٩) أي لامتلائه بحيث يبلغ غايته
فلا محالة يكون الفاعل منعما حقيقيا
(٢٥) بناء (٢١) أي وزنه (ل) مبالغة
(لفاعل) وتكراره مرة بعد أخرى
(٢٢) أي متكررا أي لم يستعمل الأعلى
نهج واحد معرفا دائما وهو علامة العلمية
(٢٣) كما لو قيل يا رحمن الدنيا
(٢٤) أي إذا كانت الأولى علما ولو اتفاقيا فهي (بدل) من الجلالة (٢٦) أي الرحمن لا الجلالة نقل عنه إنما قال الرحيم صفة
الرحمن لئلا يلزم تقديم البدل على النعت كما حققته الدماميني في شرح التسهيل انتهى أي كما حقق امتناع تقديم البدل على
النعت وهو أن البدل يقتضي مطرومية المبدل وانقطاع الكلام عنه والتوصيف يقتضي مأخوذة به وأهتنامه فيلزم التناقض في
الكلام أي في جعل الرحيم صفة الجلالة لا الرحمن فعلى هذا يكونان مجرورين (٢٧) خبرين لمبتدأ محذوف أي هو الرحمن
الرحيم (٢٨) بتقدير أعني أو مدح (٢٩) أي اللغوى بدلالة ما بعده بيان ما يشعر به ولما علم من هذا البيان أن الشكر
اللغوى هو الحمد العرفي بين الشكر العرفي بقوله (وأما العرفي آه) أي اللغوى (٣١) أي على الشكر العرفي

(١) الى الاسمية اى لم يقل حمدت لله رافع آء
 (٢) اى كذب الجاهل في عهد من حيث القول
 نقل عنه بتلاتى الفعلية فانه اى التكلم ربما
 يكون اى قلبه غافلا عن استحضار معنى
 الحمد اى معنى ما اسنده التكلم الى نفسه
 فيكون كاذبا مستحقا للذم اندهى بخلاف
 الاسمية فانه لا اسناد فيها الى نفس المتكلم
 (٣) اى لام الجلالة صلة الحمد زيدت
 (للتقوية) اى لتقوية عمل المصدر المعرف
 قالوا اللام يمنع المصدر عن العمل لكن
 الشارح لا يقبله (٤) على هذا (٥) التى فى
 التسمية لا مبتدأ ولذا قال (مقطوعة) اى حال
 كونها مقطوعة اى مرفوعة بالقطع عن الوصفية
 الاصلية الى الجزية لمبتدأ واجب الحذف
 والمعنى بسم الله هو الحمد اى الحمد او
 المحمود لله اى لنفسه تعالى فاللام للتقوية
 صلة الحمد بمعنى الفاعل او المفعول والجلالة
 مظهر فى مقام الاضمار لسبق المرجع فى التسمية
 كما يأتى والمصدر المبنى للفاعل او المفعول
 كان فى الاصل صفة الجلالة ثم قطع عن موصوفه
 وجعل مرفوعا غيرا لمبتدأ محذوف وجوبا
 (٦) احدهما لفظى وهو وقوع رافع صفة
 للجلالة لان الضمير لا يوصف على الاصح
 وثانيهما معنوى وهو الاهتمام بذاته تعالى
 كما تقرر فى المعانى (٧) اى الجاعل شريفا
 ومكرما ومحترما صرح فيما بعد انه من
 التفعيل ويحتمل ان يكون من الافعال
 (٨) اى باطلاق الشريعة على الاحكام الجزئية
 (٩) اسم كتاب بصيغة تفتية الغريب بالغين
 المعجمة فى بيان اللغات الغربية للقرآن
 العزيز والاحاديث الشريفة لابي عبيد
 احمد بن محمد بن محمد الهروى صاحب الامام
 ابي منصور الازهري اللغوى وكان فى زمن
 الخطابي وفى طبقته كذا فى نهاية الجزرى
 قوله كما فى الميسر شرح المصابيح للامام
 شهاب الدين توربشتى كذا نقل عنه
 (١٥) اى باعتبار جمع القلة والكثرة فقلة
 الشبر شهور والعلم علوم وكثرة الشبر اشبار
 كالعلم على الاعلام (١١) اى الاعلام جمع
 العلم المصدرى على ان يراد بالمصدر الحاصل
 به كالعلوم الشرعية او المبنى للمفعول
 كالمعلومات الشرعية او الفاعل كعلماء
 الشريعة عهدا واستغراقا وجنسا (١٢) اى
 الاعلام باى معنى كان من تلك المعانى *

للاختصاص وقيل للباقة اى الحمد لا يليق الاله تعالى وانما عدل عن الفعلية
 لئلا يدل على ان هذا الحمد ثابت له تعالى بلاشائبة احتمال الكذب ولا يبعد ان
 يكون اللام للتقوية فالحمد صفة للجلالة مقطوعة أو مجرورة والمعنى بسم الله الحمد
 او المحمود وفى الاظهار فى مقام الاضمار ما لا يخفى من القائلتين (رافع اعلام
 الشريعة) اى المفشى او المشرف للعلوم الشرعية او المعلومات الشرعية كعلم
 التفسير والقراءة والحديث واصوله والفقه واصوله والتصوف والادب او لعلما
 هذه الشريعة وهم الصحابة ومن بعدهم فالإضافة كاللام للعهد او لعلماء الشرايع
 فهما للاستغراق او الجنس الا ان الاول اولى الرفع الاذاعة والتشريف كما ذكره
 الراغب والشريعة مورد الابل الى الماء الجارى ثم استعير لكل طريقة موضوعة
 بوضع الهى ثابت من نبي من الانبياء اذ الشارع فيها يظهر من الآنام ويروى
 بمعرفة الملك العلم ولا يخفى انها شاملة للاصول والفروع وغيرها الا انه كثيرا
 ما يقال على الاحكام الجزئية وبه يشعر ما فى الغريبين ان كل ما جاء به النبي
 عليه السلام فهو شريعة وملة وقد يفرق بينهما ان الشريعة تضاف الى الله
 والنبي والامة والملة لا تضاف الا الى النبي كما فى الميسر والمفاتيح والمفردات
 قال الفاضل التفقار انى انها تضاف الى الامة لم يوجد والاعلام جمع العلم اما
 بالكسر كالشبر قلة وكثرة على ارادة الحاصل بالمصدر او اسم المفعول او الفاعل
 واما بفتحيتين فى الاصل بمعنى الجبل او الطريق او الراية كما فى المفاتيح او
 اللواء كما فى الصحاح وهما يكون مجازا مرسلان واستعارة مصرحة ويشبه الشريعة
 بسلطان له اصحاب قتال لهم اللواء والراية ويفرق بينهما ان اللواء العلم الكبير
 ينصب عند السلطان ويُدَارِ معه ولا يكون الا واحدا والراية علم صغير لاصحاب
 القتال ويكون متعدد اللون الاول ابيض والثانى اسود لانه ابيض عند الغبار كما ذكره

(١) وهو المشبه به (٢) أي مضمرة والمشهور أن التشبيه بممكنية (٣) على تقدير أن يكون صفة الشريعة (٤) على تقدير أن يكون صفة (٥) الأعلام (٦) أي الأغراض (٧) أي باسم الفاعل لا باسم التفضيل (٨) أي سواء كان بالنسبة إلى الشرائع أو العلوم أو العلماء (٩) بعينه صفة (١٠) يعني أن هذا الوصف مختص به تعالى (١١) لا يتصور من غيره (١٢) لأن إضافة الجاعل لفظية وهي في قوة التكرار (١٣) ذلك المعنى المختص (١٤) وهي الجلالة (١٥) عبارته هكذا الصفة إذا خصت بموصوف جاز أن يكون نعتا له وإن تخالفا تعريفا وتنكيراً نحو قولهم صدر ذلك عن علي رضي الله عنه قاتل الكفرة انتهى (١٦) ومسلم أي اسم المجلس من ينشئ ويعيش بين المسلمين وتزوي بزي المسلمين من غير أن ينظر أن له إيمانا وإسلاما في الحال أم لا (١٧) أي رافع (١٨) فيكون من قبيل إجراء الوصف على الذات لا الوصف على الوصف (١٩) أي يجوز توصيف الوصف (٢٠) أي رافع (٢١) أي للجلالة (٢٢) هو (٢٣) من الجلالة (٢٤) أي يورد (٢٥) البديل (٢٦) قوله فسمعه أي منع الأبدال من (٢٧) البديل (٢٨) القائل مولانا أبو الكارم أول رده أورده في الكتاب (٢٩) أي المحسن (٣٠) لأن الثانية في المعنى تأكيد للأولى (٣١) أي قوله الأول (٣٢) أي رافع وجاعل (٣٣) قوله لوجوب تقديم الصفة على البديل آه في الرضى أن التوابع إذا اجتمعت في كلام واحد بدئ بالبعث ثم بالتأكيد ثم بالبديل ثم بالعطف وعند ابن كيسان يقدم التأكيد انتهى * يمكن أن يق من جانب القائل المذكور أن ما طوى الشارح المحقق من الاحتمالات في عبارة القائل إنما هو على تقدير أن يكون قوله كرافع خبراً عن قوله بديل آه مفهوم ما مردداً بين الأمرين خبرتان أما إذا كان قوله كرافع متعلقاً بالنسبة أو بالخبر وهو بديل وقوله أوصفه خبرتان عطف على الخبر الأول فلا يحمّل الأخيرين (٣٤) وههنا رافع وجاعل وإن أولاً بالفعل الماضي لكنهما لهما محل من الأعراب الصفية للجلالة (٣٥) أي الرفع والجعل فإن قولك أنا ضارب زيد على الأضافة أخبار منك أنك قد ضربته وعلى التنوين أخبار أنك تريد ضربه ولذا قال أهل اللغة من قال لآخر أنا ذابح شاتك بالأضافة ضمن له قيمة شاة وسط لا قراره بالتلاقي شاته من

الامام السرخسي فالسلطان الموصوف مكنية وإثبات الأعلام تخييل والرفع ترشيع وفيه تلميح إلى قوله تعالى يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات (الغراء) أي أفضل الشرائع أو العلوم أو العلماء فإنها مؤنث الأعراف أي الأبيض والبياض أفضل الألوان شرعاً وكذا عند العرب وفيه تلميح إلى ما رواه شيخ الإسلام في المبسوط أن أحب الأديان إلى الله السمحة الخفيفة وشريعتنا كذلك كما في الحديث ويجوز أن يفسر بالفاضلة على الغير على التقادير (جاعلها) أي مصير الشريعة وهو كرافع صفة لله فإن الأمر المختص ولو تكرر يصلح أن يكون وصفاً للمعرفة كما في التسديد للعلامة السغني ولا يبعد أن يجعل رافع كموث من يوصف بجاعل على أنه يجوز الوصف بالوصف على الصحيح كما في المعنى وإن يجعل جاعل بدلاً من رافع هو صفة أو بدل ويبدل البديل من البديل كما في مواضع من الكشاف والكواشي وغيرها فمنعه من الفاضل التفتازاني ليس كما ينبغي وما قيل أن جاعلا كرافع بدل من الله أوصفه له ولم يعطف هذه القرينة على الأولى لما بينهما من كمال الاتصال ففي كل منها نظر أما الأول فلأنه يحتمل أن يكونا صفتين أو بدليين أو الأول صفة والثاني بدلاً وبالعكس وإذا لا يجوز لوجوب تقديم الصفة عند اجتماعها على البديل وأما الثاني فلأن كمال الاتصال المانع من العطف مخصوص بالجمل التي لا محل لها من الأعراب كما تقرر ولا يخفى ما في إضافة الصفتين من الدلالة على تحقق الفعلين (شجرة) أي كشجرة واحدة الشجر وهو كل نبات له ساق وأما اختار الواحدة إشارة إلى قوتها وعظمتها فإن الأرض قد وهنت بكثرة الأشجار فضغت أشجارها وحذفت أداة التشبيه للمبالغة (اصلها) عروق هذه الشجرة (نابت) أي مستقر في أعماق الأرض فلا يحركها الريح العاصف (وفرعها)

قبل ولو قال أنا ذابح شاتك بالتنوين لم يضمن شيئاً لأنه يخوفه أنه يريد ذبح شاته من بعد فقوله أني جاعلك للناس آه إثبات أمر كائن كذا في التيسير بخلاف قوله تعالى أني جاعل في الأرض خليفة (منه سلمه الله تعالى)

اى رؤس اغصانها او اغصانها فان الاضافة للاستغراتى (فى السماء) اى ثابت
 فى هذه المظلة فتعبرتها طيبة باقية للبعد عن العفونات وغصب الغاصبين فالمعنى
 انه جعل الشريعة بحيث لا يميل عاقل الى ما لا يمكن من الابطال وفيه اشارة
 الى ان للشريعة اصولا خافية وقروعا ظاهرة وهذا بالنسبة الى الاصول وفى
 نفس الامر كما لا يخفى والى ان ما ذهب اليه الفلاسفة من عدم الحرق والالتيام
 باطل كما بين وجهه فى الكلام ورمز الى النسب والحسب لامام الانام اى حنيفة
 عليه الرحمة على الدوام فان اسم اصله وابيه ثابت كما ان اصله وفرعه ثابت
 ولذا قلما رجع عن الاحكام بخلاف غيره من الانام وتلخيص الى قوله تعالى ضرب
 الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها فى السماء فلا يخفى عن تلخيص
 الى ما هو سنة الخطبة من ايراد التشهد كما فى الكشف دليله ما قاله صلى الله عليه
 وسلم كل خطبة ليس فيها تشهد فهى كاليد الجذماء ولما ورد فى الحديث برواية
 ابي موسى المدنى ان كل كلام لا يبدأ فيه بالصلوة على فهو اقطع ممنوع من
 كل بركة قال (والصلوة) بالرفع بالابتداء على المشهور ويجوز الجر بالعطف
 على الاسم اى بالصلوة (على رسوله) والابتداء غير مانع عن الجمع بينهما
 وبين التسمية والحمداد الظاهر ان المراد من الاحاديث الواردة فى هذا الباب
 ان كل امر مشروع لم يذكر قبله هذه الامور الثلاثة فليس فيه بركة وخير كثير
 والصلوة اسم من التصلية وكلاهما مستعملان بخلاف الصلوة بمعنى الاركان فان
 مصدرها لم يستعمل كما ذكره الجوهرى وغيره والفهم مبذلة عن الواو ولم يكتب
 بها فى غير القرآن كما قال ابن درستويه ومعناها الغناء الكامل الا ان ذلك
 ليس فى وسعنا فامرنا ان نكل ذلك اليه تعالى كما فى شرح التأويلات وافضل
 العبارات على ما قال المرزوقى اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقيل هو
 التعظيم فالمعنى اللهم عظمه فى الدنيا باعلام ذكره وانفاذ شريعته وفى الآخرة
 بتضعيف اجره وتشفيعه فى امته كما قال ابن الاثير وفى المعنى انه العطف لكن

(١) اى اضافة الفروع الى ضمير الشجرة
 (٢) بمعنى جميع فروع الشجر رأسها واسفلها
 الى منتهاه (٣) بفتح الميم اسم مكان ويأخذه
 التاء باعتبار البقعة اى فى مكان هذه الظلة
 (٤) بيان ما يعنى جعلها بحيث لا يمكن ابطالها
 فلا يميل اليه عاقل (٥) اى فى هذا التشبيه
 (٦) اى لا يدركها الافراد من الازدهار
 (٧) اى كون فروعها ظاهرة (٨) اى اضافى
 (٩) اى لا حقيقى حيث هى رقيقة الخواشى
 ودقيقة المعانى كما قال المص فى ديباجة
 التوضيح (١٥) عطف تفسير للاصل
 (١١) فالامام نعمان بن ثابت رحمه الله
 تعالى (١٢) اى من مجتهدات الامام (١٣) اى
 منها (١٤) فهذا بيان الرمز الى الحسب
 (١٥) فان التشهد مشتبه على الكلمة الطيبة
 التى اصلها ثابت وفرعها فى السماء فاذا كان
 قوله اصلها ثابت آه تلخيصا الى تلك الآية
 صار خطبة المص كانها مشتملة للتشهد
 (١٦) اى دليل سنية التشهد فى الخطبة
 (١٧) توطئة وتمهيد للشروع فى الصلوة
 (١٨) المحقق النقصان وذهاب البركة ومنه
 يجمع الله الربوا (١٩) اى مدخول الباء
 فى التسمية (٢٥) (اى) ابتدأ (بالصلوة
 على رسوله) فمح كلمة على صلة الصلوة واما
 على الرفع فظرف مستقر (٢١) الواقع فى
 الحديث او الذى وقع وجعل متعلق الباء
 جواب سؤال مقدر تقريره ظاهر وحاصل
 الجواب حمل الابتداء على الاضافى
 (٢٢) وهو الصلوة بمعنى اداء هذه الاركان
 (٢٣) فقياسه ان تكتب بصورة الالف كما
 ان قياس المبذلة من الباء ان تكتب بصورة
 الباء مثل دعاورمى الالف فى القرآن فان خط
 القرآن خارج عن طور القياس بل هو
 توقيفى ولذا قال ولم يكتب بها اى بالواو
 فى غير القرآن كما قال ابن درستويه بفتح
 الدال والراء وسكون السين وفتح التاء
 والواو وسكون الياء ثم الضمير كذا ضبط
 الشارح المحقق فى منبهات شرحه للكيدانى

* الصلوة مشترك بين المعاني الأربعة والمشارك ما وضع وضعا كثيرا لمعنيين فصاعداً بلانقل وأما حكمه فالتوقف حتى يتعين المراد بالشرح حتى ان لم يخرج أحد من معانيه فكان حكمه حكم المجهول فلا يجوز القول بحقيقة الصلوة في الدعاء (لمصححه ش ٠ ح ٠)

(١) قائم مقام فاعل رد قوله من الاستدراك أي بقوله أفضل الرسل (٢) أي لالهام الله تعالى جاء عبد المطلب بذلك الاسم (٣) أي لمحمد (٤) أي هذا العنوان (٥) عليه السلام فصاح ان يكون وصفا للمعرفة كما مر نظيره (٦) أي أفعّل التفضيل هنا (٧) بل صورة فقط فلا بد من أن اضمر كلمة من فكانه ما استعمل هنا بمن (٨) علة لقوله وليس بمضاف (٩) أي جنس المفضل وهو البشر إذ بعض الرسل من الملائكة ولو حكم بالاضافة ففي معناها الأول وهو الأكثر لا بد ان يكون المفضل من جنس المضاف اليه وهو هنا مقفود ولو حمل على المعنى الثاني فيها كقولهم نبينا عليه السلام أفضل قریش أي أفضل الناس من بين قریش فيكون المعنى أفضل الناس من بين الرسل لا يفيد ما هو المقصود هنا وهو انه عليه السلام أفضل من مجموع الملائكة من حيث المجموع ايضاً اشار اليه بقوله فان المعنى (آه) فهو علة لقوله مختص به (آه ١٥) بيان (المجموع ١١) أي من واد العطف كما مر واعادة النفي (١٢) لو استعمل (١٣) أي في الأمر منهما (١٤) لأشتركا في مطلق (الإبلاغ ١٥) شرط فيه شريعة أو كتاب بخلاف النبي وفق الأخص التأخير لكنه (قدم في اللفظ) للسمع فيقدر مؤخر (فيكون هذه الفقرة) موافقاً لما بعده ونقل عنه من قوله وارث الانبياء والمرسلين انتهى ويجوز ان يراد قوله وعلى آله واصحابه فان الاصحاب اخص من اؤل فيكون كل من العطفين من عطف الخاص على العام فيتوافق الفقرتان (٢٥) أي في كلام من قال ان الرسول اخص من النبي نظر (٢١) أي لمن ذهب الى الاعبية والافصية

بالنسبة اليه تعالى الرحمة والى الملك الاستغفار والى المؤمنين الدعاء والجمهور على انه حقيقة في الدعاء وفي غيره مجاز وفي الاكتفاء ايما الى ان ترك السلام الذي هو اسم من التسليم أي جعل الله آياه سالما عن كل مكروه ليس بأكروه وقد رد على النووي ما ظنه من الكراهة ولو أثر الحبيب على الرسول لكان اسلم من الاستدراك (محمد) أشهر اسمائه الشريفة وهي التي عند بعضهم وقيل تسعة وتسعون وانما سمي به لالهام بذلك والمعنى ذات كثر غصاله الحمودة او كثر الحمد له في الارض والسماء او كثر حمده له تعالى (أفضل الرسل والانبياء) صفة لانه مختص به لم يوجد في غيره وليس بمضاف حقيقة فاضمر كلمة من لاشتمال المضاف اليه على خلاف الجنس فان المعنى أفضل من المجموع من حيث المجموع من الملائكة وأفضل الناس اجمعين بقريضة المقام على ان مقتضى الاضافة التفضيل على كل فرد فرد فانه يومه خلاف ما ذكر وكل نبى مفضل على فرد من الملائكة وان كانوا من حيث المجموع أفضل من كل نبى سوى نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم كما قال علمائنا رحمهم الله تعالى والرسول من بعثه الله تعالى لتبليغ الاحكام ملكا كان او آدميا وكذا النبي الا انه مختص بالانس على الاشهر فتخصيصه لدفع توهم ان يراد بالرسول الملائكة ويجوز ان يختص الرسول ههنا بالآدمي وحينئذ تكون الصفة مضافة معرفة كما هو مذموب سيويه وهما اما متباينان كما هو الظاهر من كلامه فالرسول من جاء بشرع مبتدأ والنبي من لم يأت به وان أمر بالإبلاغ كما في شرح التأويلات وهو الظاهر من قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبى فيكون كل منهما في غيره مجازاً او مترادفان على ما هو العادة في الخطبة فكل منهما من بُعث للتبليغ كما في الشفاء او الرسول اخص قدم للسمع فيكون موافقاً لما بعده وخاصاً بعد العام فالرسول من أنزل عليه كتاب بخلاف النبي فانه اعم كما في الكشاف وغيره وفيه ان كثيرا من المرسلين بلا كتاب كموثا واسماعيل ويونس عليهم الصلوة والسلام وغيرهم فالأولى

ان يقال ان النبي اخص فانه مأمور بالابلاغ بلا انزال كتاب والرسل بضمين
والسكون جمع رسول فعول مبالغة مفعّل بالفتح بمعنى ذى رسالة اسم من الارسال
فهو ما يذهب به المتحمّل من الكلام والفعول هذا لم يأت الانادرا والنبي من
الانبياء وهو خبر ذو فائدة عظيمة يحصل به علم او غلبة ظن وحقه ان يتعري عن
الكذب فعيل بمعنى فاعل من المهموز كما قال المحققون منهم سيبويه وهو الحق
كما قال الرّمثى والرضى وغيرهما لا من النبوة اى الرفعة كما قيل وانما جمع
على انبياء وان كان صحيح اللام يجمع على فعلاء كظرفاء لانه للزوم التخفيف
صار مثل معتل اللام كاصفيا وليس بمعنى مفعول كما قال الراغب وغيره لان
بابه جرعى ولانه لا ينبغي ان يجمع على النبيين لاشتراط عدم استواء المذكر
والمؤنث فيه ولما علم ان الصلوة عليه كانه لم يوجد بلا ذكر الآل حيث بين
صلى الله عليه وسلم كيفية الصلوة عليه بقوله اللهم صل على محمد وعلى آل
محمد كما في شرح التاويلات قال (وعلى آله) اى على امته من المؤمنين كما
في هذا الشرح او الفقهاء العاملين فلا يقال الآل على المقلدين كما في المفردات
والاؤل مختار المحققين في الاصل اسم جمع لذوى القربى الفهم بدلة عن المهمة
المبدلة عن الهاء عند البصريين وعن الرواد عند الكوفيين والاؤل هو الحق
كما في صرف المفتاح والاولى ان يضاف الى الظاهر كما يشعر به ما مر من الحديث
ولانه قلما يضاف الى المضمر كما قال ابن مالك وغيره ثم خص منهم بالذكر
مشرّفين بفضيلة ما لا يوازى لحظته عمل من صحبة افضل الملائق فقال (و) على
(اصحابه) اى الذين آمنوا مع الصحبة ولو لحظت كما قال عامة المحدثين وانما
اوثر على ما ذهب اليه الاصوليون من اشتراط ملازمة ستة اشهر فصاعد اليشيل
كل صاحب والفاعل يجمع على افعال كما صرح به سيبويه ومثل بصاحب واصحاب
وارتضاء الرّمثى والرضى فالقول بانه جمع صحب بالسكون او اسم جمع او
بالكسر مخفف صاحب انما نشأ من عدم تفصح الكتاب (نجوم الاقتداء والاهتداء)

١ بخلاف الرسول فانه اعم منه كلوط ومن غير
الامر لهم بالابلاغ كما هو مفاد العبارة (٢) اى
مرسل (٣) اى يفتح العين لا يكسره فانه اسم
فاعل وهو الله تعالى (٤) بالجر صفة رسالة
(٥) اى الرسالة (٦) راجع الى الموصول والباء
للتعدي اى ما اذهب (٧) بكسر الميم فاعل
بذهب (٨) بيان (٩) اى ما هو على وزنه
(١٥) اى الموصوف بالصفات المذكورة (١١) اى
في كلام العرب (١٢) في كتب اللغة النبأ
هو الخبر مطلقا ولم يوجد فيها هذه القيود الثلاثة
بل الاربعة (١٣) اى لانه من نبأ ينبأ من
باب منع (١٤) على وزن فعالة معتل اللام
من نبأ ينبؤ مثل دعا يدعوه من نصر (١٥) اى
الفعيل بمعنى المفعول (١٦) اى ما هو جمعه
جرى وقاتلى على وزن فعلى في جمع جريج
وقتل (١٧) اى الجمع على وزن النبيين
وفي الفعيل بمعنى المفعول يمتوى المذكر
والمؤنث بجرى جريج اى مجروح وامرأة
جريج اى مجروحة (١٧) اى المجتهدون
بقريضة قوله على المقلدين

١٩ اى لا يقابل (٢٥) بالنصب مفعول لا
يوازى وضيمه الى ما (٢١) بالرفع فاعل لا
يوازى (٢٢) بيان ما (٢٣) اه فان كل ما
ذهب اليه الاصوليون يخرج عنه بعض الصحابي

٢٤ اى كتاب سيبويه المسمى بالكتاب

(١) يعنى أن استغراق الاصحاب بمعنى الكل الافرادى واستغراق النجوم بمعنى الكل المجموعى حتى يفيد تشبيه كل واحد واحد منهم على جميع النجوم كمال المبالغة (٢) أى من حيث أنه فعل الغير والا فلا يكون اقتداء بل توارداً (٣) الامسنى فى تفسير الاقتداء ما فى الكشف أنه الاتيان بما يجب (٤) أى فى توصيف الاصحاب بنجوم الاقتداء (٥) لأنه عليه السلام بعث لبيان الشرايع عامة وكافة (٦) نقل عنه وجه الایماء أنه لا يكون النجم علامة الطريق الا عند عدم الطريق فاذا كان غير واردا عنه عليه السلام يعمل به لا بغيره انتهى وقد كنت كتبت قبل رؤية هذا المنه وجه الایماء باعتبار أنه عبر عن الاصحاب بالنجوم وهو يستلزم أن يكون عليه السلام بداراً ولا شك أن الخبر الصادر من البدر يفوق على الاثر الصادر من النجم (٧) صفة الرجال (٨) أى لا يدفع ما قلنا (٩) أى كون الامام من التابعين رأى عدة من الصحابة (١٥) أى مالا يحصى (١١) أى صائب جامع الاصول علة لا يضر (١٢) أى من الرجوع والاعتقاد الى ما نقله غير اصحابه (١٣) يعنى يقع حكمه واجتهاده على وفق حكم الامام ابي حنيفة واجتهاده لا أنه يقلده فانه ارفع شأناً من أن يقلد نبياً او رسولا فى الاجتهادات فضلا عن ليس بنبي وذكر فى المكتوبات للشيخ احمد السرهندى أن سر موافقة روح الله عيسى على نبينا وعليه السلام للامام الهمام أنه يأخذ الاحكام الشرعية والنوازل الحكمية من بواطن الكتاب والسنة فيكون احكامه عسيرة المذراك غامضة المأخذ بحيث يتكرا لفهمها الظاهريون والحمد ثون لقصورهم عن ادراكها وينسبون احكامه الى مخالفة الكتاب والسنة ولا يحيطون بكيفية استنباطه اياها كما انهم كذلك بالنسبة الى ابي حنيفة قلت لعل الامام سهل بن عبد الله التستري اخذ هذا الحكم بالموافقة من اشارات بعض الاخبار والآثار او من الكشف الرحمانى والالهام الربانى والا فلا مجال للنظر العقلى الى الاقتداء بامثاله والله اعلم بحال (ملا عبد العزيز مخدوم بن قاضى غنى بخارى ١٤) نقلا عن الامام نجم الدين عمر النسفى نقلا عن شيخ المشايخ سهل بن عبد الله التستري رحمهم الله تعالى (مولوى عبد العزيز بن قاضى غنى بخارى) ١٥ قوله وبعد بالضم أى بالبناء على الضم (او) بالاعراب *

أى كل واحد من الاصحاب مثل جميع النجوم فى صلاحية الاقتداء والاقتداء^١ يعنى كما أنه يصح أن يعلم النجوم ثم يعلم بها الطريق الحسى ويشرع فيه كذلك يصح أن يعلم بأحكام يستنبطها كل واحد منهم ثم يعمل بها فالنجم الكوكب الطالع والاضافة للاستغراق المفيد لكمال المبالغة والاقتداء الاتيان بمثل فعل الغير لكونه فعل الغير ويجوز أن يراد به الجرى على طريقهم فى اخذ الحكم من الكتاب والسنة كما قال الامام السرخسى والاقتداء^٢ وجدان ما يوصل الى المطلوب وقية تلميح الى ما رواه رزين عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم ورد لما ذهب اليه الشافعى رحمه الله من أن قول الاصحاب ليس بحجة وكون الخطاب للعوام الذين فى عصرهم على ما قالوا فى غاية البعد وايما^٣ الى أن الخبر مقدم على الاثر وفى تقديمه على القياس تردد وآلى الكل اشارة الى ما اتانا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين وما اتانا عن الصحابة فناخذ تارة ونترك اخرى وما اتانا عن التابعين فهم رجال ونحن رجال فانه من التابعين رأى انس بن مالك كما قال الشيخ الجزرى فى اسماء القراء بل من اكبرهم كما فى كشف الكشاش فى سورة التور ولا يضره ما فى جامع الاصول أن ذلك مما لا ثبت له فانه قال فى آخر كلامه ان اصحابه اعلم بحال من غيرهم فالرجوع الى ما نقلوه عنه اولى من غيرهم (وأعلم أن المذهب ان لا يقلد الصحابة والتابعون الا ابو حنيفة فان عيسى عليه الصلوة والسلام حين نزل من السماء حكم بمذهبه^٤ كما فى الفصول الستة^٥ ولما فرغ من الخطبة التى هى فى العرف طائفة من الفاظ مشتملة على البسلة والحمدلة والصلوة شرع فى الديباجة التى هى مشتملة على اسم الله وسبب التأليف وغيره على وجه يشعر بالاهتمام التام فقال (وبعد)^{١٥}

غنى بخارى ١٤) نقلا عن الامام نجم الدين عمر النسفى نقلا عن شيخ المشايخ سهل بن عبد الله التستري رحمهم الله تعالى (مولوى عبد العزيز بن قاضى غنى بخارى) ١٥ قوله وبعد بالضم أى بالبناء على الضم (او) بالاعراب *

(١) قيد الرفع لان التنوين انما هو في الالهة وفي الالهة لان رسم الحظ بلا الف يساعد تنوين النصب وانما فسرنا الفتح بالنصب بقرينة تقييد بقرينة على تقدير اي نية (لفظ المضى اليه) المحذوف فانه لو نوى لفظه يكون معربا بخلاف ما نوى معناه فانه حينئذ مبني واعلم ان الاحتمالات اربعة ما اذا حذف المضى اليه ونوى معناه لالفظه فينبئ مبنية على الضم فقوله بالضم اشارة الى هذا واما اذا ذكر المضى اليه او حذف ونوى لفظه او حذف ولم ينوش ففى هذه الوجة الثلاثة معرب فقوله على تقدير لفظ المضى اليه اشارة الى الوجه الثالث كما او مأنك وقوله او الرفع مع التنوين بالنظر الى الرابع (اعلم ان الرفع مع التنوين يحتاج الى التوجيه وهو ان كلمة بعد ههنا فاعل للمقدر وهو الامر باللام المستفاد من المقام المعلن بقوله فان العبد فتقدير الكلام وليتخير بعد اي بعد الخطبة بالرفع على انه قائم مقام فاعل وليحضر (١٢)

بالضم او الرفع مع التنوين او الفتح على تقدير لفظ المضى اليه اي واحضر بعد الخطبة ما سيأتي فالواو للاستينافى او لعطف الانشاء على مثله او على الخبر على نحو قوله تعالى وبشر الذين آمنوا والآية والظرف متعلق بالامر المستفاد من المقام المعلن بقوله (فان العبد) الفاء للتعليل وان للتحقيق كما في قولهم اعبد ربك فان العبادة حق اي لان عبد الله فاللام للعهد وهو في الاصل صفة بمعنى المملوك ثم استعمل استعمال الاسماء على ما قال سيبويه وانما آثره على غيره لانه لا اسم للمؤمن اشرف منه فانه مبنى عن كمال التذلل الذى هو المقصود وانما قلنا بالمذكور لان ما في المشهور من الضعف مما لا يخفى فان تقدير اما مشروط بان يكون ما بعد الفاء امرا او نهيا ناصبا لما قبلها او مفسرا له كما في الرضى واما توهم اما فلم يعتبره احد من النحويين (المتوسل) اي المتقرب الى الله تعالى لا غير بقرينة المقام (باقوى الذريعة) اي الذى هو الايمان ولا يخفى ما في هذا التخصيص من هضم النفس وفيه تلميح الى قوله تعالى فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى والذريعة الوسيلة فان الفعيلة بجى بمعنى الآلة وهو ما يتقرب به الى شىء من قرابة او صنعة او غيرهما ثم استعير لما يتوصل به الى الله من فعل الطاعات وترك المنكرات واللام للاستغراق لعدم العهد فلا حاجة الى جمعية المضى اليه للاقوى

او كونه

علة للامر المستفاد من المقام المظروف لكلمة بعد (١٢) وهو ان اما مقدر او متوهم او الواو قائم مقام اما والفاء جزاء الشرط والظرف متعلق باقول المقدر جزاء (١٣) اي اعتبر المحصر هنا بقرينة ان في مقام التصنيق لا يتوكل الاعليه ولا يتمسك الا به تعالى (١٥) اي في تخصيص التوسل باقوى الذريعة الذى هو الايمان (١٤) بمعنى انه لا خصلة فيه تصالح للتوسل اليه تعالى غير الايمان (١٧) اي توسل وتقرب (١٨) وهى الايمان (١٩) اي حرفة ومهارة فى الصنائع (٢٥) اي فى الذريعة (٢١) فيفيد التعدد والاجتماع من امثال المفضل هو شرط المضى اليه لا فعل التفضيل فظهر وجه التفرع بقوله فلا حاجة الخ

(١) أى مجرد عن المعنى التفضيلى بمعنى

الفاعل أى القوى كما ظنه مولانا ابوالكارم

(٢) أى على أن أقوى لو سلم أنه بمعنى

التفضيل (٣) أى أقوى هنا (٤) الغير المفيد

بأن يكون على المضاف إليه وحده بل على كل

ماعدًا موصوفه حقيقة أو عرفًا ويكون إضافته

عينئذ لمجرد التوضيح والتخصيص فلا يشترط

حينئذ أن يكون بعضًا من المضاف إليه

(٥) كمولانا ابى المكارم (٦) أى الأقوى

(٧) أى كون أفعلى التفضيل مجردا عن المعنى

التفضيلى (٨) أى مطردا (٩) أى حال كونه

غير مجرد عن كلمة آه (١٠) أى عمل اسم أن

فانه كان مبتدأ قد نسخه أن (١١) أى وإن

لم يمس الخبر (١٢) أى المص (١٣) بصيغة

اسم الفاعل (١٤) أى فى الطرف بعلاقة

السببية فالمعنى مزين الشريعة قوله دى

قدر ومنزلة إشارة الى وجه الشبه (١٥) أى

التشبيه المذكور المضمر (١٥) لانه من

خواص السلطان (١٦) قوله بمعنى

الأسعادي من قبيل المجدد المستعمل بمعنى

المزيد قوله لانه أى سعد (١٧) أى حين كان

مصدره السعادة والذي بمعنى الأسعادي متعدي

(١٨) لادلالة لهم فيه (١٩) بمعنى أسعد الله

فهو مسعود يعنى يجوز أن يكون للمطاوعة

لباب الأفعال فلا يقال مسعد استغفرا

عنه بمسعود

(٢٠) أى تخصيص أب الأب فى تفسير الدعاء

(٢١) يعنى لو كان مراد المص دعاء أب الأب

فهو مذكور فى السابق بقوله تاج الشريعة

فيكفى فى مقام دعائه الأضمار تحت قوله سعد

راجعا الى تاج الشريعة فذكر لفظ المجد

لورخص باب الأب يكون اظهارة فى مقام

الأضمار (٢٢) أى أب الأب فى تفسير

الدعاء (٢٣) أى حمل المجد على معنى

الاجتهاد وعلى الحظ والسعادة (٢٤) أى

الباقيات (٢٥) أى من حمل المجد على أب

الأب (٢٦) أى بمقام الدعاء لأن هذه الثلاثة

أحوال نفس المص فدعاء نفسه أولى (٢٧) أى

على أن كل واحد من الاجتهاد والحظ والسعادة

كناية عن المجد أب الأب لأن جذ الشخص

بجته وسعادته وسبب اجتهاده بجمعية المخاطر

(٢٨) أى فى قوله سعد جده (٢٩) على تقدير

أن يراد من المجد أب الأب (٣٠) أى العفلى

بأن يشبه الاجتهاد والحظ والسعادة على -

أو كونه اسما مطلقا على أن أقوى يجوز أن يكون للزيادة المطلقة ومن قال

يجوز كونه بمعنى القوى فقد عدل عن مذهب المحققين بلا ضرورة فانهم منعه

قياسا بلا تجرد عن كلمة من واللام والأضافة (عبيد الله) عطف بيان للعبد فيكون

منصوبا ويجوز رفعه حملا على المحل بلامضى الخبر ولا يخفى ما فى ذكر العبد

المكبر ثم العبد المصغر من الترقى الى ما هو الكمال ولقبه صدر الشريعة (بن

مسعود ابن تاج الشريعة) عمر ابن صدر الشريعة عبيد الله بن محمود بن محمد

المحبوبى روح الله ارواحهم فالتاج بمعنى المزين على أن يكون مجازا مرسلًا

ويجوز تشبيه الشريعة بسلطان دى قدر فهو ممكنة وإنبات التاج له تخييل (سعد)

بفتح السين وكسر العين من السعادة خلاى الشقاوة أو فتحها من السعد بمعنى

اليمن كما فى الصحاح ويجوز ضم السين وكسر العين من السعد بمعنى الأسعاد

كما فى الديوان وغيره وهولغة هذيل ومنه قولهم مسعود وقيل إذا كان بمعنى

الأسعاد فمصدره السعادة وهذا غير سديد لانه لازم حينئذ على أنهم اختلفوا

فى هذه اللغة فسيبويه وسائر المحققين أنكرها وأما قوله تعالى وأما الذين سعدوا

ففى الجنة بضم السين فقد قالوا انها خارجة عن القياس والمسعود يجوز أن يكون

مثل أجنه الله فهو مجنون كما قال البيهقى وغيره (جده) أما بكسر الجيم بمعنى

الاجتهاد أو فتحها بمعنى الحظ أو السعادة أو أب الأب والمعنى انه كان اجتهاده فى

تأليف هذا الكتاب اوحظه منه أو سعادته أو أبوابيه مسعود أو سعادة ويمن

أى دام ذلك وإنما خص أب الأب إذ أب الأم سينكره إلا أن فيه اظهارة فى

مقام الأضمار وإنما أخر عن الباقيات لأنها أولى بالمقام مع أنه محتمل الإيهام ولا

يخفى ما فيه من احتمال الاسناد الحقيقي والمجازى والمكنى والتخيلى (وانجم)

أما بفتح الهمزة بمعنى صار وانجم وظفر بالمطلوب أو ضمها من أنجمت حاجته

بمعنى قضيت (جده) بالفتح أو الكسر (يقول) ذلك العبد والجملة عبران

على تقدير إرادة الثلاثة الأول بمعنى سعد صاحب الاجتهاد والحظ والسعادة (٣١)

صفی اللہ ریاضیہ لائبریری بننے صدر الشریعہ
الثانی (کشف الظنون) تربیہ ایشان
صدر ولایت کرمان (بخار زادہ)

تربت ایشان در ولایت کرمان (بخار زاده)
 شارح الهدایة الشریفة شریحه نهانیه الکفایة فی درایة الهدایة
 اوله نصر من الله وفتح قریب هو الحمود جل شأنه الخ وقال
 فی آخر کتاب الایمان تم تحریر کتاب قواعد الایمان ابوجعل الله
 عمر بن صدر الشریع فی آخر شعبان سنه ٧١٣ ثلث وسبعین
 وستائفة بحمد رسة کرمان (کشف الظنون)

ابن مسعود
المتوفى ١٦٠ هـ
دار يعين وسبعائة (كشفي
الطنون باني المدرسة
المعروفة بخمار
زاده)

صدر الشريعة الثاني صاحب المختصر وشرح الوفاية والتنقيح والتوضيح علامة عرب وعجم واستاذ علماء عالم وفحول بنی آدم بوده اند و تصانیف ایشان در جمیع علوم شاهد کمال ایشان ست و درای علم کسی حضرت خداوند سبحانه و تعالی بایشان و همی کرامت فرموده بود و در کتاب خانه و علمناه من لدنا علما آورده و از اسرار فاضلی الله الی عبده ما او می بایشان رمزی نهان کرده و بشرف قبول الشیخ السالك الناسك المجذوب شیخ حسن بلغاری قدس سره شده وفات ایشان در سنه سبع و اربعین و سبع مائه بوده است و مرقم ایشان نیز و باقی احقاد ایشان در شرح آبادست (بخار زاده)

على شخص ذي اجتهاد ومجت ونصرة فيكون
سعد تخيلا للكناية

(قد الف) من التأليف وهو جمع الاشياء المناسبة الا ان التنظيم فوقه فان فيه براعى مع المناسبة الجنسية فالأحسن نظم (جدى) اب الام المسمى بالمحمود (مولاي) صفة لجدى كما بعده والمعنى سيدى او ناصرى في الامور الدينية او مالكى بسبب تعليمه اياى وفيه تلميح الى قول على رضى الله عنه انا عبد من علمنى حرفا ان شاء باع وان شاء اعتق والى قول نافع احد القراء السبعة انا عبد من قرأت عليه (العالم) من العلم الذى هو ادراك الشئ بحقيقته كما قال الراغب (الرباني) سريانى الا انه قلما يوجد في كلامهم وقيل منسوب الى الربان كريان وقيل الى الرب الذى هو انشاء الشئ بالافعال الى حد التمام ولا يقال مطلقا الاعليه تعالى فالالف والنون فيه كما في الربان للمبالغة مثل المشددة في الاحمرى * وفي المعالم انه الفقيه وقيل الفقيه المَعْلَم وقال ابن الاثير العالم الراسخ في العلم والدين وقيل العالم العامل المَعْلَم فعلى هذا يكون ذكر العالم مع الرباني لملاحظة ما يتعارف انه قلما يفتقر عنه في الذكر (والعامل) بعلم مأخوذ من الانبياء والمرسلين على ما سياتى فحينئذ يحشر في صف جميعهم فان في الفتومات ان كل عامل بامر مشروع فان كان من نص عن نبينا وغيره من الانبياء عليهم الصلوة والسلام فهو محشور في صفهم خلف نبينا وخلف كل نبي هو شرع له ولو كانوا مائة الف ويرى نفسه في اماكن على عددهم مع العلم بانه هو لا غير وان كان من نص عن نبينا عليه الصلوة والسلام لا غير فهو خلفه لا غير وان كان من اجتهاد مجتهد فان اصاب ووافق الانبياء او نبيا واحدا فيحشر خلف ذلك المجتهد وخلف الموافق من نبي وان اخطأ ولم يخطئ في صف فيحشر في ذلك الصف والعمل كل فعل يكون من الحيوان بقصد وهو اخص من الفعل لانه قد ينسب الى الجمادات (الصدقاني) منسوب الى الصدق اي المدعو المسؤل الذي يصدق اليه اي يقصد لقضاء الحوائج وفيه اشارة الى انه لا يقصد في مطالبه الا اليه تعالى ويؤيده الزيادتان (برهان الشريعة) اي اوكد ادلتها

١ من قوله وارث الانبياء والمرسلين

٢ بفتح الفاء اي من وافقه العامل من الانبياء
او نبي واحد ٣ بالتكثير فان الموافق
بالفتح اي نبي وافقه العامل اشارة الى ما مر
بقوله ووافق الانبياء او نبيا واحدا وليس
المراد هنا خصوص نبينا عليه السلام فظهر
انه منكر ليس بمعرف باللام
٤ فما يكون بغير قصد كالتنفس مثلا فليس
بمعمل

٥ قوله مبالغة في توكله وتدينه (٦) اي هذا
المعنى (٧) اي الالف والنون زيدتا كما
في الربان للمبالغة مثل الياء المشددة في
الاحمرى على ما مر في شرح الرباني

وهو الذي يقتضى صدقها أبداً فإنه من البرهنة وهى المدة وقيل البرهان بيان الحجّة كما فى المقدرات وهذا مشير الى ان نونه زائدة بـ ^{يؤيد} ما فى الأساس يقال أبوه فلان اى جاء بالبرهان وبرهن مولدة لكن يخالفه الجوهرى وابن الاعرابى قال قد برهن عليه اى اقام الحجّة والبرهان سند اهل الميزان قياس مركب من مقدمات بغيرية تركيباً صحيحاً ضرورية كانت وانظرية ولا يخفى ما فى وصفه بنفس البرهان من المبالغة (د) برهان (الحق) وهو فى الأصل الموافقة ويقال على اعتقاد يطابق نفس الامر وعلى الموجد للشئ ^{بموجب ما يقتضيه الحكمة} وعلى الموجد كذلك وهو الواجب لذاته اى الذى لا يفتقر فى وجوده الى غيره كما فى المقدرات وفى تأخيرها عن الشريعة اشعار بان لها تقدماً ذاتياً والمراد اما احدها من هذه الثلاثة والقائدة ما فى ذكر الخاص بعد العام او الشريعة والغرض التأكيد ويؤيده (والدين) اصله الطاعة ويقال بمعنى الشريعة ويضاف الى الشارع والدين وآحاد الامة (وارث الانبياء والمرسلين) اى الآخذ منهم علم الدين سوى ما هو المنسوخ بقريضة المقام واللام للاستغراق ويدخل فيهم المجتهدون تبعاً وفيه اشعار بان اساتذته علموه مخلصين لوجه تعالى كاساتذتهم كما هو شأن العلماء الماضين فانه ترك ^{الاضافة اليهم} وفائدة الاضافة التخفيف (محمود) اسمه وفيه ابناء الى ان الناس حمدوا له لكثرة فضائله الصورية والمعنوية فان الاسماء تنزل من السماء (ابن صدر الشريعة) عبيد الله بن محمود بن محمد الجبوي فى الأصل صدر اهل الشريعة من قولهم صدر القوم اجلهم واكبرهم فى المرتبة ويجوز ان يكون من صدر الانسان كانه لكثرة ممارسته العلوم الشرعية صار جزءاً شريفاً فى الشريعة فغنىه مكنية وتخييل وان يكون المعنى شريعة صادرة فان الصدر اسم من الصدر بالتحريك وهو رجوع المسافر من مقصده (جزاه الله) على تأليف هذا الكتاب (عنى) اى عن قبلى (وعن سائر المسلمين) بالهمزة الاصلية بمعنى الباقي او المبدلة عن الياء بمعنى الجميع والاوّل اشهر على الاستعمال واثبت من ائمة

(١) اى فى جميع المدة ثم علل الاقتضاء
الابدى بقوله (فانه) اى البرهان مشتق
(٢) فالمعنى مبين حجة الشريعة (٥) اى كونه
من البرهنة (٦) اى البرهان (٧) اى كون
نونه زائدة قوله مولدة اى كلمة برهن مستحدث
مفتترع ثانياً ليس فى استعمال العرب العرباء
(٨) النون فيه اصلية لقولهم برهن (٩) اى فى
تلقيب الجيد المؤلف اب الأم (١٥) من قبيل
رجل عدل
(١١) اى بالحق قوله والقائدة اى فى ذكر الحق
(١٢) يعنى ان فى الشريعة وجود كل من هذه
الثلاثة (او المراد بالحق نفس الشريعة ومبينها
الغرض من ذكره التأكيد (١٤) اى الثانى
(١٥) اى مقام المدح وورثة المنسوخ ليس
بمدح
(١٦) اى فى قوله وارث الانبياء (١٧) اى
الجيد المؤلف (١٨) اى التعليم خالص الوجه
الله تعالى وجه الاشعار ان الوارث يأخذ
خالص مقلد من التركة من غير منة شخص ولا
اجر ولا رشوة لما ورد ان الوارث لم يصف
الى اساتذته وانما اضيف الى الانبياء على
الاشعار (١٩) اى المص (٢٥) اى الى
الانبياء (٢١) اى مصروفة الى العلماء الماضين
الذين منهم اساتذته حيث قال ويدخل فيهم
المجتهدون تبعاً فافتش به فكانهم هم المضاق
اليه فى الحقيقة واذن صورة الى الانبياء لكونهم
اصلاً ومتبوعاً فى ابراث علم الدين وفى بعض
النسخ قوله فانه ترك آه مقدم على قوله وفيه
اشعار آه فمح يكون علة لتقييد الدخول
بالتبعية ويكون كلمة الى صلة الاضافة لا
الترك ثم لما ورد انه على هذا ينبغي ان يقول
الوارث عن الانبياء والمرسلين من غير
الاضافة فاجاب بان فائدة الاضافة آه
(٢٢) على ان يكون مشتقاً من السور بمعنى
البقية

اللغة واظهر في الاشتقاق كما ذكره الفاضل التفتازاني لكن ذكر ابو على ان كونه من السور بمعنى البقية يقتضى ان الباقي الأقل والساثر الاكثر ولهذا ذهب الامام ابو منصور الجواليقي وغيره من التحويين الى الثاني كما مال اليه الجوهري فلا يرد انه متفرد فيه وهو ليس ممن يقبل منه ما تفرد به وانما اثر الاسلام على الايمان لانه انسب بالفتحة لان الاسلام في الاعمال الظاهرة اكثر استعمالا من الايمان وانما احوال الجزاء اليه تعالى اشارة الى ان اداء حقوق فرائد تأليفه مما لا بدخل تحت قدرة المسلمين (خير الجزاء) مصدر (لاجل حفظي) ظرف لالف بفتح الهمزة وكسرهما وسكون الجيم مصدر اجل شرا اي جناه ثم استعمال في تعليل الجنابات ثم في كل تعليل واعلم ان اول مراتب وصول النفس الى المعنى شعور فاذا حصل وقوف النفس على تمام ذلك المعنى فتصور فاذا بقي بحيث لو اراد استرجعه بعد ذهابه يقال له حفظ (كتاب وقاية الرواية) فيه تنازع ألف وحفظي فالكتاب فعال مبنى للمفعول او مصدر فهو تصوير اللفظ بعروفي هجائه وكما تسمى به الصحيفة يسمى المكتوب اي الملفوظ وان كان الشئ يراد ثم يلفظ ثم يكتب والاضافة لامية ويحتمل ان يكون بيانية والوقاية بالكسر والفتح لغة حفظ الشئ عما يضره والرواية النقل وعرفا ما ينقل من المسئلة الفرعية عن الفقيه سواء كان من السلف او الخلف وقد يختص بالسلف اذا قوبل بالخلف والكل او وقاية الرواية بعد ان يجعل بمعنى المفعول او الفاعل على الاشهر علم جنس لانه كل شئ لما تلفظ. ومالك زيد وعمر ومثلا والباعث عليه من الضرورة ان لا يعهد في اللغة نقل المركب الى الجنس فادقظه فانه نافع (في) بيان جميع (مسائل الهداية) حال من المعلم والمسائل بالهمزة الاصلية جمع المسئلة بالتحقيق وقد خفي لغة السؤال والمسئول او مكان السؤال وعرفا قضية

١ قوله لان سور الشخص ما يبقى اقل مما اكله
٢ اي لاقتضاء الاول خلاف الواقع
٣ اي اياها على ع اي في قوله هذا
٤ اي ابو على ٥ اي قول
٦ لانه انضم اليه جماعة من التحويين
والجوهري المرجع اليه في اللغة
٨ اي مفعول مطلق لمزى باعتبار
المضاف اليه كما هو الحكم في افعال التفضيل
٩ اي وقوف النفس في الخاطر ١٥ جواب
لو فتكون على صيغة الفعل الا ان في تمام
النسخ بصيغة المصدر فعلى هذا لابد من
ان يقول بعد قوله (بعد ذهابه
١١ اي المعنى من الخاطر ونسيانه لقدر
او مثله ولم يوجد في النسخ التي رأيناها
فيبقى كلمة لو بلا جواب فالاقرب الى الصحيح
كون استرجع بصيغة الفعل فيكون متنازعا
فيه بين اراد وكلمة لو فبالنسبة الى اراد
مفعول وبالنسبة الى كلمة لو جزاؤه
١٢ جواب اذا ١٣ اي ان لك البقاء
١٤ اي بمعنى المكتوب كاللباس
بمعنى الملبوس ١٥ اي الكتاب المصدر
١٦ اي نقشه قوله يراد والاولى يرى
من الرؤية ١٧ يعنى وان كانت العلاقة
بالمشاركة وباعتبار ما يؤل
١٨ اي مجموع الالفاظ الثلاثة مبتدأ ١٩ اي
مجمع اللفظين بدون لفظ الكتاب ٢٥ اي
مكتوب وقاية الرواية على الاول او محفوظ
الرواية عن السلف والخلف على الثاني
٢١ اي كاتب وقاية الرواية على الاول اي
جامعا لان كتب قد يجيء بمعنى جمع او
حافظ الرواية على الثاني ٢٢ اي على القول
٢٣ ظرف بعد وانما قيد به لانه يجوز النقل
الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير مؤنة
تعدد النقل والاول اشهر ٢٤ خبر المبتدأ
اي لا علم شخص ٢٥ اي المسمى ٢٦ بيان
الباعث ٢٧ اي الذي هو غير علم الجنس
سواء كان علم الشخص او اسم الجنس

نظرية في الاغلب بتوقف على تصورات اطرافها وهو مباديها التصورية
وعلى مقدمات تتألف منها مجتها وهي مباديها التصديقية وقد تكون
ضرورية محتاجة الى تنبيه وامامها لاخفاء فيه فليس من المسئلة في شيء
والمراد القضية الكلية التي تشتمل بالقوة على احكام تتعلق بجزئيات
موضوعها والهداية اسم كتاب معروف في الاصل يتعدى الى الثاني بنفسه
وبالمحروف ففي الكرماني يقال هداية الطريق وله واليه اذا اذهب الى
المقصد واصله الى رأس الطريق واعلمه ان الطريق في ناحية كذا فالاولان
لا يستندان بالمحقيقة الا اليه تعالى (وهو) اي كتاب الوقاية حال اخرى
وانما لم يؤنث لانه صار بعد النقل كالمذكر كاصول الفقه (كتاب لم
تكتحل عين الزمان بثنائيه) اي لم ترعين جميع الدهر ثانيا لهذا الكتاب
يقال ما اكتحلت عينك كذا اي ما رأيتك كما في الاساس فالباء للتعدية
وقيل المعنى لم تنزبن اولم تفرعينه والباء للالصاق والسببية * وفيه
انه عدول الى مجاز غير مشهور بلا ضرورة والزمان يقع على جميع الدهر
وبعضه كما في النهاية وهو هنا مجاز عن اهل بلاده فانه مبتذل ويجوز
ان يشبه بشخص ذي بصر فهو مكينة واثبات العين تخييل والاكتمال
ترشيع وعلى هذا الاضافة مجاز كما ان الاسناد في الصورتين حقيقة والاولى
ان يقال بالثاني والمعاني فانه ليس مستعملا باعتبار الحال لاضافته الى
الأقل ولا باعتبار التصيير لعدم سماع ثاني واحد بل ثالث اثنين الى العاشر
كما ذهب اليه سيبويه (في وجازة الفاظه) حرف ثاني والوجازة بالفتح
مصدر وجزء الكلام بالضم اي سقط طوله والمراد منه الحاصل بالمصدر ليستقيم
المعنى عند اعماله في الظرف الآتي وانما آثره على الایجاز ليشير الى
انه خال عن التكلف لكمال قدرة المؤلف والآلظ مصدر لفظ اللقمة من فيه
ثم استعمل في الصوت المكيف بكيفية مخصوصة وانما صرح به لافادة
الاستغراق فليس فيه مساواة ولا اطناب ولا تطويل ولا خشو ثم اشار الى

(١) اي بالمقدمات التي هي المبادي
التصديقية (٢) اي تلك القضية تصاح كبرى
يسهل منها صغريها فهذه القضية الكلية هي
القاعدة الكلية المذكورة في تعريف اصول
الفقه التي يتوصل بها الى مسائل الفقه
(٣) اي من العلم (٤) اي بعد الحال الاولى
وهي قوله في مسائل الهداية
٥ وهو ذكر الملزوم واردة اللازم ولعل عدم
الشهرة باعتبار خصوص المادة لان الاكتمال
قد يكون للتداوي والتشفي ولا يحصل به
التزوين والزينة في حال مرض العين (٦) لمجيء
الاكتمال بمعنى الرؤية في اصل اللغة فلا
احتياج الى المجاز (قوله فانه الظاهر انه
علة لعدم حذف الاهل فالضمير للحذف (٧) اي
عامي مخف لا غرابة فيه كما في علم البيان
(٨) اي على تقدير حمل الزمان على المكينة
(٩) اي اضافة العين (١٥) واما على الاول
فهو حقيقة (١١) اي اسناد الاكتمال بمعنى
الرؤية الى العين (١٢) في المجاز والمكينة
(١٣) بترك الاضافة الى ضمير الكتاب ويكونان
مسجعين بالياء الساكنة المكسورة ما قبلها
(١٤) علة الاولوية اي لفظ الثاني (١٥) هنا
(١٦) مقابل التصيير فانه في المستقبل
(١٧) اي لكون الثاني مضافا (١٨) وهو
الكتاب المختص
(١٩) على الایجاز كانه بلا عمل منه (٢٥) اي
في الكتاب (٢١) اي مساواة الالفاظ لمعانيها
طولا وقصرا (٢٢) اي اطناب الالفاظ بالنسبة
الى معانيها وانما فيه وجازة وایجاز في الالفاظ
مع كون معانيها مضبوطة محفوظة وكذا قوله
ولا تطويل

(١) وفيه اشعار بانّه ليس فيه ايجاز محل انتهى اى حال كون الالفاظ صاحبا لانضباط المعاني والالفاظ فاعل الوجازة معنى نقل عنه فيكون ذا حال فاعلا للوجازة في المعنى وهى المصدر لا الحاصل بالمصدر لانه صار كالاسم الجامد لا يقتضى فاعلا فلم يصاح ان يكون عاملا في الحال انتهى اعلم ان هذه الحاشية (١٩)

ينبغي ان يكون من منتهيات كلام مولانا ابي المكارم استدلالا يكون مع حالا على ان الوجازة مصدر لا حاصل بالمصدر كما لا يخفى (٢) نقل عنه فانه لم يلزم من تحقق الضبط وقت الوجازة ان يتحقق الضبط بعده فتأمل انتهى وانما يلزم منه ان يرد الوجازة على الالفاظ المضبوطة معانيها فليكن بعد الوجازة غير مضبوطة المعاني بان يخل الوجازة لمعانيها ولعل وجه قوله فتأمل هو هذا (٣) اى الضبط حاصل بالصدر (٤) اى من المصدر (٥) وهو الانضباط

(٦) لانه ايضا حاصل بالمصدر من اللازم (٧) وتحقيقه في الرسالة الكلية التى ألفت (منه سلمه الله تعالى) (٨) اى ولجل ان المقصود من هذا الكلام ان ذلك الكتاب موصوف بوصف يختص به وليس له مشاركة فيه

(٩) وقد كثر مثله في عبارة المحققين قال الزمخشري شبه الشيب بشواظ النار في بياضه وانسارته (١٥) بان ترك الاضافة (١١) اى الاطلاق حق وجه الشبه ليكون شاملا للطرفين حيث لا بد ان يكون امرا مشتركا بينهما وقد اسلف وجهها لترك الاضافة فهذا وجه ثان له (١٢) فاهم الميم الاول في الثاني فصار لها (١٣) وهى وجدت (١٤) اى للجملة (١٥) اى لفعلها ففى العبارة تساهل وهو اتحدت

(١٦) بكسر الحاء المهملة اى الى امران (١٧) اى فى المحصلين (١٨) اى المعهود وهو محصل الفقه

(١٩) اى جواب لما (٢٥) اى بالفاء (٢١) اى فى اتحد (٢٢) بمعنى ان اتحد من اتحد عندهم (٢٣) فعنده من اخذ ونسبه الى الوهم مع انه الظاهر (٢٤) اى بلفظ هذا (٢٥) اى الى الموجود الخارجى وهو (٢٦) بصيغة المفعول (٢٧) المص او مجهول اى المتخذ (٢٨) مفعول ثان بمعنى الباء لثلا بتغير نظم المتن فالدبياجة على هذا الحاقية (٢٩) اشار به (٣٥) اشارة حقيقة اى على المعنى الحقيقي بناء على ان لفظ هذا عند

ثبوت المعاني بلا اخلال فقال (مع ضبط معانيه) اى وقت مصاحبته فان مع بالفتح ظرفى بلا خلل وسكونه لغة ظرفى وجازة وقيل حال من الفاظ وفيه انه لا يلزم منه مصاحبة الضبط بعد حدوث الوجازة والضبط المحقق مع الجزم وينبغي ان يكون من المبني للمفعول لموافقة الوجازة والمعنى القصد وعرفا ما دل عليه اللفظ مما فى الذهن عندنا وعند كثير من المحققين (واعلم ان المقصود من هذا الكلام ان ذلك الكتاب موصوف بوصف يختص به وليس له مشاركة فيه ولهذا اضاف الالفاظ والمعاني الى ضميره ولم يطلق وجه الشبه كما هو مقتضى (ثم) يقول ذلك العبد (انى لما وجدت) اى اصبحت لما ظرفى زمان عند الاكثر مركب من لم وما التانيئة وعند بعض مستعمل استعمال مرفى الشرط مضاف الى الجملة الاولى ومفعول للتانيئة (قصورهم) بكسر الهاء وفتح الميم جمع همة بكسر الهاء او فتحها فى اللغة القصد الى وجود الشئ او عدمه واوغسيسا وفى العرف والاستعمال القصد الى ميّازة المراتب العلية والقصور مصدر قصرت عن الشئ عجزت عنه ولم ابلغه (بعض المحصلين) اى اكثر المرادين لان يجمعوا الفقه فاللام للعهد والتحصيل فى اللغة الجمع وفى العرف جمع العلم مطلقا والابعد عن الاختلاف فى تنابع الاضافات ان يقال قصور المهم لبعض المحصلين (عن حفظه) اى الوقاية او كتاب الوقاية (اتحدت منه) جواب لما بلا فاء وقلما قرن بها كذا فى بعض النسخ والتاء فيه أصلية او مبدلة عن الهمزة على ما توهمه الجوهرى (هذا) اشار به الى المتخذ الذى سى (المختصر) اى الى ما فى الذهن حقيقة على ما فى امالى ابن

البعض وضعه الاصلى للاشارة الى الوجود مطلقا سواء كان فى الذهن او فى الخارج

الحاجب أو مجازاً كما هو المشهور أو وصفه بلا إشارة ثم بعد الفراغ أشار إليه كما أشار السيرافي في شرح الكتاب وإنما سمي به دون المتخذ لأن الاختصار لغة حذف طول الكلام وعرفاً لتقليل المعاني مع إبقاء المعاني أو حذف عرض الكلام كما في الإشارة وهو المراد دون الأول بقرينة ما بعده مع رعاية كمال الأدب مع الأستاذ لأنه أشار به إلى أن الوقاية إيجازة بحيث لا يتصور التصرف في عبارته وإنما يتصور في إيراد بعض مسائله الضروري (مشتقلاً على ما لا بد منه) حال من المختصر مقارنة أو مقدرة أي حال كونه لا يخلو عما يحتاج إليه الناس من مسائل مذكورة في الأصل فلا بأس بخلوه عما يحتاج إليه من علم الفرائض وزلة القاري وغيره مما لم يكن فيه والبعد الفراق ومنه خبر لا والضمير لما وفي بعض النسخ لا مندوحة أي لا سعة ولا غنى لأمرى في الدين عنه (فمن أحب) وأراد (استحضر) أي استحصال جميع (مسائل الهداية فعليه بحفظ) أي فليلزم حفظ (الوقاية) فعلى اسم فعل وان كان في الأصل حرف جر فاعله ضمير الغائب والاكثر كونه ضمير المخاطب ويكون مفعوله منصوباً ويكثر زيادة الباء فيه لتقوية العمل كما قال الرضي وفيه أن الباء صلة وليست بزايدة فإن المعنى ليستمسك به كما في شرح المغنى فعلى له معنيان واللام للعهود لبدله من المضاف إليه أي وقاية الرواية ويجوز حذف جر العلم عند الأمن من الالتباس كما يجوز دخول اللام عليه عند كونه مصدراً أو صفة (ومن أعجله الوقت) أي حمل على العجلة وهي تحرى الشيء قبل آوانه والوقت اخص من الزمان إذ هو الزمان المفروض لا مركباً في المفردات والأسناد إليه مجاز ويجوز تشبيهه بمكلف بفعل قبل آوانه فهو مكنية واثبات الاعمال تخييل (فليصرف إلى حفظ هذا المختصر) المذكور وإنما آثار الأظهار لزيادة التقرير وأسم الإشارة لتمييزه أكل

(١) إلى ما في الذهن (٢) بناءً على أن وضعه الأصلي للإشارة إلى محسوس في الخارج (٣) فالديباجة على هذين التوجيهين ابتدائية (٤) بصيغة الماضي عطف على قوله أشار أو الضمير المنصوب أما للكتاب المتخذ فالمعنى أو وصف المتخذ وعبر عنه أولاً بالمختصر (٥) أي من غير إيراد لفظ هذا (٦) عن التصنيف وإتمام الكتاب (٧) أي قال هذا المختصر بلفظ هذا بأن كان لفظ هذا فقط للحاقية أو الضمير المنصوب للفظ هذا فالمعنى وصف لفظ هذا بلا قصد معنى الإشارة منه فكانه بمنزلة لفظ المتخذ أو الكتاب من غير ملاحظة معنى الإشارة والتشخيص ثم بعد الفراغ من هذا الكتاب (أشار) أي قصد الإشارة والتعيين (٨) أي إلى هذا التوجيه البديع الدقيق الإمام (٩) النحوي البلاغي (١٠) المشهور المسمى بألفظ الكتاب للإمام سيدي النحوي (١١) أي عبر المشار إليه بالمختصر فلا إشعار بأنه علم لهذا المتن لأن في بعض الشروح أنه سمي بالوقاية (١٢) حيث لم يقل اتخذت هذا المتخذ (١٣) عطف على تقليل المباني آه فيكون ترديداً إلى المعنى العربي والمراد بالعرض ما يقابل الطول والمراد به كناية الكلام مقابل الصريح ولعل المراد بطول الكلام أداة المقصود بجملة متعددة وعرض الكلام أداة بجملة واحدة لكن لها ركعة ولجاء (١٤) من قوله مشتقاً على ما لا بد منه فانه يدل على أن مبانيه مشتق على المعاني التي لا بد منها وهي باقية من غير ركعة ولجاء (١٥) أي بالتسمية بالمختصر بمعنى مقلد المباني مع إبقاء المعاني (١٦) أي جعل الوقاية موجزاً (١٧) من الاستمسك أو من التمسك (١٨) أي فليلزم وليتمسك (١٩) أي في الوقاية (٢٠) تفسير المعهود (٢١) مثل الفضل (٢٢) اسم فاعل كالرازق أو اسم مفعول كالمعهود أو صفة مشبهة كالمسن (٢٣) أي قصده (٢٤) بصيغة اسم الفاعل أي غيره (٢٥) الجار صلة المكلف (٢٦) مع أن المقام أن يقول إلى حفظه *

(١) أي تعلق القصد (٢) أي بالتمييز (٣) صفة الجواب لا الأمر فإنه منكور وهو فليصرف نقل عنه وإنما لم يجعل الصرف معللاً به أي بقوله أنه ولي آه لأن الشرط السابق تعليله أي الصرف انتهى (٤) أي الجواب المحذوف (٥) بصيغة المضارع المجهول المنصوب بأن المقدرة بعد لام الجارة والمستتر راجع إلى مسائل الهداية ويجوز أن يكون بصيغة المعلوم وتحت ضمير راجع إلى الموصول ومفعوله محذوف أي مسائل الهداية (٦) أي قوله أنه ولي آه استنافية لاتعليلية فهو عطفي على قوله أي لأنه آه (٧) يعني أنه لأسائل ههنا فقد (٨) عن السبب الخاص بدلالة التأكيد في الجواب فكانه قيل هل الله تعالى ولي

(٢١)

كتاب الطهارة

تميز لكمال العناية به (عنان العناية) وهي القصد والعنان مأوصل^١ بأجام الفرس وهي مكنية لتشبيه العناية بها وإنبات العنان تخييل والصرف ترشيح والحاصل أن من ضاق وقته ولا يقى^٢ زمانه عطف الوقاية فليحفظ المختصر (انه) أي لأنه تعالى فإن للتعليل والمعلل به جواب الأمر المحذوف وهو ليستحضر ويجوز أن يكون لجعل غير السائل كالسائل أو لظهور كمال العناية أو وفور نشاط المتكلم بالكلام كقوله تعالى «أنهم مغفرون» و«ربنا أننا آمناء» ونشهد أنك لرسول الله، ويجوز أن يكون الضمير المختصر أو المص مع لطف الإيهام (ولي الهداية) هو من يتولى الأمر واحد والهداية ما بمعناها اللغوية أي أنه تعالى مذول لأن يجعل المحصل بمجرد حفظ المختصر عالها بالفروع أذهوها و على خلاصته عيط بزبدته فصار مغنياً عن الوقاية بل عن الهداية وغيرها أو بمعنى ذلك الكتاب المشهور أي أنه تعالى مذول لأن يجعله يحفظه ضابط المسائل الهداية وقس عليه ضمير المختصر والمص وما أحسن فعله ههنا حيث غتم^٣ الديباجة على الهداية ثم شرع في بيان طهارة هي شرط صلوة تتقدم عند الفقيه على غيرها من العبادات فقال *

(كتاب الطهارة)

في الأصل بالسكون لأنه غير مركب حرك بالكسر لالتقاء الساكنين أو بالفتح لأنه نقل حركة الهمزة إليه ويجوز الضم على الحنفى علم^٤ جنس لطائفة من الالفاظ دالة على مسائل مخصوصة من جنس واحد تحتها في الغالب

فاجاب انه ولي ذلك كما يأتي مفصلة (٩) عطفي على قوله لجعل غير آه (١٥) أي عناية الله تعالى في دفع من اجتهد بحفظ المختصر أو كمال تعلق قصد المص في أنه تعالى متولى الهداية (١١) لاظهار (١٢) وصدق الرغبة في التكلم (ب) هذا (١٣) أي بأنه تعالى ولي الهداية (كقوله تعالى أنهم مغفرون) استينافاً عن السؤال المقدّر بأنه هل هم يغفرون مثل قوله تعالى (ربنا) (١٤) بكسر الهمزة (١٥) لاظهار كمال العناية بإيمانهم (١٦) فإن المنافقين ادعوا صدق الرغبة ووفور النشاط في خبرهم هذا وأنه صدر عن صميم القلب وخلص الاعتقاد على ما يدل عليه تأكيدهم بأن واللام واسمية الجملة لكنهم كانوا كاذبين في هذه الدعوى في اعتقادهم فكذبهم الله تعالى فيها بقوله والله يشهد أن المنافقين لكاذبون ويصح حمل كل من الأمثلة على كل من الوجوه (١٧) أي ضمير انه (١٨) أي إيهام أن المراد ح بالهداية هو الهداية العلم لكتاب مشهور (١٩) أي الفروع وأفراد الضمير باعتبار أنه علم لعلم الفروع (٢٥) أي المص (٢١) أي منصوب مفعول لفعل التعجب أو مفروع فاعل له (٢٢) فقيه رعاية لحسن الاختتام وبراعة الاستهلال أما الأول فلأن آخر مراتب النفس وأقصى مقاصد الإنسان هو الهداية ولأن هذا الكلام دعاء للحصول بانه يهديه الله والدعاء يكون في آخر الكلام فهو مشعر بالتمتع والانتها فقيه حسن مقطع الخطبة وبراعته وأما الثاني فلأن المقصود من الكتاب في الأصل الكسر لأن الكتاب في الأصل بالسكون وبعد التركيب بالطهارة حرك بالكسر لاجتماع الساكنين أمهما سكون الباء والناسي سكون همزة الطهارة والساكن إذا حرك حرك بالكسر والثانية الفتح لأن همزة الطهارة كانت بالفتح وبعد التركيب نقلت حركته إلى الباء والثالثة الضم على الحنفى تقديره هذا كتاب الطهارة أو كتاب الطهارة هذا الناظر *

٢ اى الطهارة الشرعية اهم من الحكمية والحقيقية وكلمة بين ظرفي جمع ٣ المعهود الطهارة المخصوصة بالصلوة لا الكلية الشاملة (جميع الانهر) ٤ اى نظافة المحل عن النجاسة حقيقية كانت او حكمية سواء كان لذلك المحل تعلق بالصلوة كالبدن والثوب اولم يكن كالاولى والاطعمة (جميع الانهر) ٥ وجه التنبيه ان الفعل اللازم لا يلزم له القصد بخلاف المتعدي (منه) ٥ يعنى ان التطهير ينبنى عن القصد (٢٢) كتاب الطهارة

اما ابواب الفقه على الانواع منها وفصول على الاصناف واما غيرها وقد يستعمل كل من الابواب والفصول مكان الآخر وقد يكتفى بالفصول كما في هذا الكتاب والكل علم جنس والطهارة بالضم اسم لما يتطهر به من الماء وبالفتح مصدر طهر بمركات الماء والفتح افصح التنزه عن الادناس الحسية كالانجاس وفي الحكمية مجاز بينه وبين الحقيقة جمع الشريعة واللام للعهد وما قبل انهما للجنس او الاستغراق ففيه انه مقدم على الاستغراق وهو على الجنس كما تقرر في الاصول والاضافة مجاز والمعنى كتاب احكام الطهارة * فان قلت الموضوع فعل المكاف فينبغي ان يعنون بكتاب التطهير قلت مشايخنا قد ائتمروا عما هو الغالب على الفلاسفة على انه لا يبعد ان يتضمن الطهارة التطهير وكثيرا ما يتضمن اللازم المتعدي والفائدة التنبيه على ان الطهارة لا تتوقف على النية ثم بدأ بالوضوء لانه اكثر احتياجا فقال (فرض الوضوء) لغة التقدير وشرعا ما ثبت بدليل قطعي يذم تاركه او فاعله مطلقا بلا عذر الا ان القطعي يقال على ما يقطع الاحتمال اصلا كحكم ثبت بحكم الكتاب ومتواتر السنة ويسمى بالفرض القطعي ويقال له الواجب وعلى ما يقطع الاحتمال الناشى عن دليل مثل تعدد الوضع كما ثبت بالظاهر والنص والمشهور ويسمى بالظنى وهو ضربان ما هو لازم في زعم المجتهد كمقدار المسح ويسمى بالفرض الظنى وما هو دون الفرض وفوق السنة كالفاتحة ويسمى بالواجب وقيل الفرض حكم ثبت بدليل لاشبهة فيه وفيه انه لا يشمل بعضا من الظنى ويدخل بعض من

وقد يحصل الطهارة بدونه ومع ذلك يجوز الصلوة فذكر الطهارة بدون التطهير تنبيها على ذلك (ملاعبد العلى البرجندي) قوله وشرعا ما اى فعل اترك ليشمل التروك (١) اى لزوم المكاف (٢) اى لاشبهة فيه (٣) صلة بعد صلة اشارة الى حكمه فجميع بين التعريف والحكم (٤) بالنظر الى الاول من تفسيرى الموصول (٥) بالنظر الى الثانى منه ليشمل التروك كنسك اكل الميتة فانه فرض يثاب به ويعاقب بفعله ولم يوجد في بعض النسخ قوله او فاعله ولعله الحق (٦) جعله فيما نقل عنه بعد قوله بلا عذر قيد للترك و اشار الى انه بمعنى في جميع الاوقات حيث كتب في منه (واحترز بالقييد الاخير) (٧) (عن ترك صوم المسافر والمريض) اداء وقضاء بقرينة قوله (اذا ماتا) اى قبل القضاء (وبما قبله) اى واحترز بما قبل قوله بلا عذر وهو قوله مطلقا (عن ترك الصلوة في اول الوقت) لكن اداءه في اخير الوقت (وعن ترك صوم المسافر اداءه) انتهى لكن قضاءه قبل الموت فان هذين التركين ليس في جميع الاوقات فلا يذم وترك المسافر والمريض اذا ماتا قبل القضاء بعذر السفر والمرض والموت فلا يذم ايضا ولا يرد ان نقض التعريف لانهما خارجان بقيد مطلقا بلا عذر حتى لو ترك المسافر الصوم في جميع الاوقات اى وقت الاداء والقضاء ايضا يذم بخلاف النفل فانه لو ترك ولو في جميع الاوقات لا يذم (٧) كما اذا صلى الظهر اربعا في الحضر والسفر

(٧) واحترز بالقييد الاخير عن ترك صوم المسافر والمريض اذا ماتا وبما قبله عن ترك

الصلوة في اول الوقت وترك صوم المسافر اذا ادبهما ٨ لما عرفت الفرض بالتعريف (الندوب) المذكور توهم انه جامع ومانع فاستدرك بقوله الا ان اه بمعنى الا انه غير مانع لدخول الواجب فيه لان القطعي الخ (٩) فتعريف الفرض غير مانع * اللفظ اذا ظهر المراد منه فظاهر واذا ازداد الوضوح بان سيق له الكلام فنص وان ازداد حتى سد احتمال النسخ فمحكم كقوله تعالى (فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وان الله بكل شىء عليم) (منه) واذا ازداد وضوحا على النص ببيان التفسير او التقرير فمفسر (ش. ح.)

* اهل علم ان الظاهر يحتمل التأويل والتخصيص
والنسخ والنص ايضا يحتملها واما المفسر فلا
يحتمل الا النسخ والحكم لا يحتمل شيئا من
هذه الثلاثة واذا كان الكلام غير يافهو محكم
واما الانشائي ففيه احتمال لكل من الاقسام
الاربعة (لمصححه ش. ح.)
(١) الثابت (بالاول من) نوعي (القطعي
لاغير

المتدوب والمباح على رأى الا ترى الى قوله تعالى وافعلوا الخير وكلوا
واشربوا وانما اضاف الفرض اضافة عهدية ليشمل القطعي والظني بخلاف
الشيء الفرض فانه بالاول من القطعي لاغير فالمراد ما لا بد منه للوضوء
وهو في اللغة اسم من التوضوء وبالفتح ماؤه وقد عده سيبويه من المصادر
وفي الشريعة نظافة مخصوصة واللام للاستغراق فيشمل الوضوء الفرض
والادب كما بعد النوم والغيبة وانشاد الشعر والتمهية وغيرها كما في
قاضيخان (غسل الوجه) اي اجراء الماء على بشرة وجه المتوضي وفيه
رمز الى انه لو بل الوجه بلا اسالة الماء لم يجز كما لو بل سائر الاعضاء
المفسولة وعن ابي يوسف رحمه الله انه جائز وهذا على ظاهره عند الجلابي
وقال الفقيه ابو جعفر انه جائز في الصيف لكن في الشتاء يشترط الاسالة
كما في النظم وقال خلف بن ايوب ان سال الماء قطرة او قطرتين بلا
تدارك فقد جاز والا فلا كما في الذخيرة لا يقال فعلى هذا لو اصابه المطر
مثلا مع الجريان ينبغي ان لا يكون مجزيا وقد اتفقوا انه اجزاه لانا نقول
الغسل والاجراء اعم من الحقيقي والحكمي على انه قد دفعه ما يأتي من
التعليل والى انه لو اذن ثم امر عليه الماء جاز وان كان الدسومة مانعة
عن قبوله كما في الخزائنة والى انه لو استعان بغيره في اعمال الوضوء اجزاه
وان كان الادب ان لا يستعين كما في المحيط والى ان الوجه لو انجمد
بحيث لم يصبه الماء لم يجز كما في منية الفقهاء وهذا كله لان مفهوم
المخالفة كمفهوم الموافقة معتبرة في الزوايا بلا خلاف كما ذكره المص
في النكاح لكن في اجابة الزاهدي انه غير معتبر والمحق انه معتبر الا
انه اكثرى لا كل كما في حدود النهاية وغيرها وانما حمل الغسل على
الفرض وحقه العكس لانه يبحث في الفن عن افعال المكلفين لئلا يبرأهم
احترازوا عما هو دأب الفلاسفة والغسل بالضم اسم للماء والفعل وقال

(٢) اي فعلى اشتراط الاجراء والاسالة في
غسل الوجه
(٣) بصيغة اسم الفاعل من الاجزاء كفايت
كردن وبسنده بودن كذا في التاج اي مكفيا
للووضوء
(٤) وهو الجريان بفعل المتوضي والحكمي
وهو الجريان بنفسه من غير فعل المتوضي
(٥) والجريان في صورة اصابة المطر في حكم
الاجراء للتدارك والتتابع فلهذا اتفقوا انه
اجزاه فهذا جواب بتسليم ما اتفقوا ان اشار
الى منعه فقال على انه قد دفعه اي منع ما
اتفقوا عليه
(٦) بيان ما بقوله وهذا كله لان مفهومه
(٧) اي وهذا الرمز الاربعة المذكور كله مفق
لان مفهوم المخالفة الخ
(٨) اي الاولى العكس لان الاحسن ان يكون
موضوع المسئلة ما يكون اكثر مناسبة لموضوع
الفن كما في الاساس وغيره (منه) فالمناسب
ان يقول غسل الوجه وبديه ورجليه آه
(٩) اي مع الفعل اي حال كون الماء مصاحبا
للفعل فالواو بمعنى مع قيد الماء والفعل
بالمعنى المصدرى حاصله انه ليس اسما
للماء مطلقا بل متقيد او يحتمل ان يكون المعنى
واسم للفعل الحاصل بالمصدر لكن العطف
بكلمة الواو دون اويؤيد الاول

بعضهم انه بالفتح مصدر غسل وبالفهم اسم من اغتسل والسين فيه ساكنة ويجوز ضمها والوجه من المواجهة كالبرج من التبرج وهو لغة وشرعا (من الشعر) بفتحين او السكون اى شعر نبت بين النزعيتين مسمى بالناصية فاللام للعود فلا يردانه صدق على جانب القفاء ولا يلزم ان يغسل موضع الصلعة وهو الاصح كما في الخلاصة وفي البداية به اشعار بوجوب اجراء الماء من فوق كما في الزاهدى ولعله اراد الوجوب الاستحسانى لان الزاهدى نفسه ذكر في القنية انه سنة وقد تقرر ان لا وجوب في الوضوء (الى الاذن) يضمنين وسكون الذال فلو ترك غسل ما بينه وبين الناحية لم يجز وعن ابي يوسف رحمه الله انه سقط بالاتجاه والغتوى على الاول كما في السراجية (واسفل الذقن) بفتحين مجتمع اللحيين والمراد مدته عند البعض واقصى ما يبدو للمواجهة عند الاكثرين فاسفله في الوجهين غير داخل في الوجه فلا يغسل كما في حاشية البداية لشيخ الاسلام عصام الدين وظاهره ان داخل العين ليس من الوجه فلا يغسل وعن بعضهم انها لو غمضت شديدا لم يجز وقيل لو رمضت ذات رمد وجب ايصال الماء تحته كما في الذخيرة وان الشفة داخل فيه منها مقدار ما ظهر عند الانضمام الطبيعى لا غير على الصحيح كما في الخلاصة واعلم ان تحديد الوجه على وجه تحديد العقار فلا يجب ذكر الحد الرابع ولا يدخل الحد في المحدود كما هو مذهب ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله على انه جازان يقدر الى شمئى الاذن فقوله من الشعر غير مبنياء محذوف وهو ضمير الوجه لامتعلق بالغسل والا فقد غسل (و) غسل (يديه) اى يدي ذى الوجه فلو غسل الى الرسغ او الالم يلزمه الاعادة ثانيا والاصح عند المحلوات انها تلزمه لانه كان سنة فلا ينوب عن الغرض وهذا مشكل لان التطهير الذى هو المقصود قد حصل فلامعنى للاعادة

(١) اى وشئت في الموق
(٢) اى عين مرمودة فاعل رمضت
(٣) اى الى المرض نفل عنه المرض ما اجتمع في زوايا الاجفان وهو رطب انتهى وفي المغرب رجل ارمض في عينه رمض وهو ما جمد من الوسخ في الموق انتهى الموق كوشة چشم وكلام المغرب يشعر بانه اليابس وبعضهم فرق بين الضاد المعجمة وبين المهملة وهى اليابس والمعجمة هى الرطب فحصل التوفيق
(٣) لاحاجة الى تقدير المضاف فان الاذن مما يجوز ان يراد منه التثنية كما في امالى ابن الحاجب
(٤) فان قيل هذا التقدير لا يصح لان اضافة الشمئتين الى الاذن يقتضى ان يكون لكل اذن شمئتان وذلك بدعى البطلان والمقتضى للبطل باطل على انه لا ينفع التقدير قلنا لا لم ذلك لان الاذن اسم جنس يتناول القليل والكثير فصارت اضافتهما الى الاذنين تقديرا لا الى اذن واحد حتى يلزم البطلان فان ظهر نفع التقدير (لناظره)
(٥) اى وان كان متعلقا بغسل كما ظن مولانا ابو الكارم حيث قال من ابتداء متعلقة بالغسل
(٦) اى الشعر يعنى والا يلزم غسل الشعر مع انه غير داخل في الوجه كما مر
(٧) لدلالة الوجه عليه التزاما من رجوع الضمير مذكور حكما مولوى عبد العلى البرجندى

(١) حديث افاد ان الفرض لشخص واحد غسل يمين فقط وغسل رجلين فقط (٢) يعنى لو كان لرجل واحد يديان من جانب واحد ويدان آخران من جانب آخر وكذا الرجل فقوله من اليدين اثنتان اى يديان اثنتان ويجوز ان يكون صفة جانب بمعنى من جانبي اليد وكذا قوله والرجل (٣) جمع ثولول ثبت اذا في محل الفرض والا فلا يغسل في المغرب الثولول جرح بجسد الانسان له نقو وصلابة واستدارة وقد ثول الرجل بثول اذا خرجت به الثاليل بالفارسية آزخ وبالتركي سيل قوله وهما اى اليد والرجل فقوله الى الابط بالانظر الى اليد وقوله واصل الفخذ بالنظر الى الرجل (٤) اى بين محدود المغرب وبين الخ (٥) تفريع على الاطلاقات الثلث لليد مع اطلاق الرجل (٦) وهو علم يعرف به المفاصل والعروق التى في بدن الانسان وعدوه من فروع العلم الطبيعى (٧) عمل التشريح ان يلقى انسان في قدر فيه ماء مغلى ونورة فيشرح لحمه ويستبين عظامه واعصابه (٢٥) كتاب الطهارة

وعروقه ٧ وهو العظمان الناتيان في جانبي رأس الساق

(٨) كلام مبتدأ وليس يعطى على قوله في حاشية الهداية لان مناسبتها بقول اهل التشريع اظهر (في المبسوط) اى مبسوط شيخ الاسلام كما في بعض النسخ (٧) وفى بعض النسخ مرتفع بدل مربع وليس يوافق المحس الا انه يناسب التفسير بالارتفاع لوعم من المذهبين كما اشرنا الى عظم واحد في كل رجل بقريظة ما يقابل من قوله (والعظمان في) جانب (٨) لعل لفظ المقدم هنا مقابل العقب فهذا الكلام اظهر مناسبة مذهب اهل التشريع (١٥) اى الطرفين فيغسل هو لتكون الغاية المذكورة في الآية على هذا التقدير الداخلة في المغيا كما هو المذهب هي هذا العظم الواحد (المربع ١١) بصيغة المجهول اى المرتفعان من العظم المذكور لكونهما على هذا التقدير ما وراء الغاية المذكورة في النص فلهذا المعنى حملنا عبارة الشارح المحقق على حذف العاطف وحذف المعطوف عليه مفردا فان كل غرضه الاستعجاب والاستغراب بمحفظ التقابل بقوله فيما بعد فيغسلان لكونه منثنى مثبت (ومن حمل على ان ثنية ضمير العظم الواحد المربع باعتبار القديم ونفى غسلهما باعتبار انه امر خفى غير ممكن الغسل لامعنى لكلامه بعد ما رضى المقابلة بين قوله عظم مربع وبين قوله والعظمان الناتيان آه ولانه بعد ما وقع العظم المذكور غاية واجبة الغسل في النص

كما في الذخيرة (و) غسل (رجليه) اى ذى الوجه وفي الكلام اشعار بانه لا يغسل اثنتان من جانب من اليد والرجل نعم اذا بطش ومشي بهما فيغسلان كالاصبع الزائدة والثاليل كما في الزاهدى وهما من رؤس الاصابع الى الابط واصل الفخذ كما في المغرب وقال القرشى في تشريجه ان اليد مشتركة بينه وبين رؤس الاصابع الى الرسغ اشتراكا لفظيا وفي المحيط انها تقع على الذراعين مع المرفقين فالأولى ذراعيه وقدميه (مع مرفقيه) بكسر الميم وفتح الفاء والعكس لغة موصل العضد بالساعد في المغرب (و) مع (كعبيه) اى المرتفعين من العظم عند ملتقى الساق والقدم فلكل رجل كعب واحد كما قال اهل التشريع الا انه لم يعتد به اذا العدة في تفسير الالفاظ قول اهل العربية وهم قالوا ان لكل قدم كعبين كما في حاشية الهداية وذكر في مبسوط شيخ الاسلام ان الكعب عظم مربع في مقدم الرجل عندهما فلا يغسلان والعظمان الناتيان عند ابي يوسف رحمه الله فيغسلان وأعلم انه قال المظفر زى قري وأرجلكم بالجر والنصب وظاهر الآية منرك بالاجماع والسنة المتواترة ويؤيده ما في شرح البخارى لابن المحجر والبداية لابن الجزرى انه قد تواتر الاخبار في غسل الرجل (ومسح ربيع رأسه) من موضع الاكليل والربع بضم الراء والباء وسكونها جزء من

لامعنى لنفى غسلهما بانه امر خفى غير ممكن الغسل لان الكعب الغاية في الآية اى شىء كان انما يغسل بشرته المحاذية الساترة له لانفس العظم خفيا كان او معلوما والله الموفق فهذا يؤيد تخصيص التفسير المذكور في صدر الكلام بمذهب اهل العربية والا لا يوجد المرجع لائق الثنية (١٢) عطى على قوله عظم مربع (١٣) اى المرتفعان من جانبي رأس الساق (١٤) اى ذلك العظمان بضمون النص وهذا قول اهل العربية وليس في كلام الشارح المحقق عين ولا اثر من رواية هشام لانه في روايته هو الفصل لا العظم وميل قوله عظم مربع في مقدم الرجل على عظم الركبة بعيد لانه يلزم ان يكون الساق مغسولا ولم يقل به احد (غواص البحرين) (١٥) بان يكون معطوفا على لفظ رؤسكم (منه) (١٦) بيان الرأس في المذهب الاكليل تاج وفي المغرب عصابه (١٧) اى جاء بسكون الباء ايضا *

اربعة اجزاء من الناصية والقذال والفودين والمسح لغة امرارشي وبشيء
كما في المقاييس وكذا في الشريعة الا ان الامرار شامل للتحكى كما ان
الشيء للمبتل وغير اليد فانه لو سقط خرقة مبتلة على الرأس او الحف
او اصابه المطر او ادخل في اناء لأجزأه من المسح كما لو جعل التراب
في كفه فاصاب ذراعيه كما في المتداولات فما قال المص ان المسح اصابة
اليدين المبتلة فلا يخفى عن شيء كما في التلويع انه المس بباطن الكف فان
قلت ظاهر ما ذكره يقتضى ان يجوز عنه اصابة الرأس بشيء غير مبتل
قلت نعم الا ان الظاهر ان المعنى مسحه بشيء مبتل من ماء مأخوذ للمسح
بقريته ما يأتي في مسح الاذن فلا يمسح ببيل باق في الآلة بعد مسح عضو
او غسله وفيه خلاف ولا يبيل مأخوذ من عضو كما في الزاهدي وكلامه
مشير الى انه لو مسح على الوقاية لم يجوز وان وصل البلة الى الشعر
كما قال بعضهم وفي النظم انها ان وصلت فقد جاز عند العامة والى ان
النية لم تشترط فيه والى ان اى موضع منه يمسح فقد جاز الا ان من
السنة البداءة من مقدم الرأس كما في الخلاصة وذكر في التحفة ان مقدار
اربعة اصابع لو مسح جاز وهو ظاهر الرواية ولعل المراد اصغرا اصابع اليد
كما في السراجية وعن الاثمة الثلاثة لو مسح بمقدار ثلث رأسه جاز كما في
النظم (و) مسح (كل ما يستر البشرة) اى بشرة الوجه من ظاهر الجلد
فان باطنه الأدمة (من) جميع اجزاء (اللحية) فان المفرد المعرف اذا
وقع مضافا اليه فهو لاستغراق اجزائه واللحية بالكسر شعر نبت على
الذقن او عليه وعلى الحدين معا على الخلاف كما في الاشارات في مسح
ما على الذقن لا غير على ما روى عن محمد وما على الحدين لا غير
على ما روى عن ابي حنيفة رحمه الله وبه اخذ ابو اليسر كما في صلاة
المسعودي والأول اولى من حيث انها على الثاني مجاز او ما عليه وعلى

(١) بيان الاجزاء الاربعة في مختار الصحاح
القذال يفتح القاف بوزن سماع مؤخر الرأس
وفود الرأس جانباه اى على شيء كما في المغرب
(٣) اى الا ان الفرق بينهما ان الامرار في
الشريعة شامل للتحكى كالحقيقى
(٤) اى الاول لغة وشريعة بدلالة التشبيه
وترك العطف (٥) ونفس الماء واليد (٦) علة
الشمول (٧) اى في شرح الوقاية
تفريع للشمولين (٨) حيث خص
الشيء الاول بالمبتل وباليدين (٩) حيث يرد
عليه ان لا يجزأ الصور المذكورة من المسح
ويمكن ان يدفع الجميع بان شيئا من ذلك
ليس بمسح وانما هو قائم مقام المسح (مولوى
عبد العلى البرجندى)
(١٥) اى كما لا يخفى في التلويع قوله فان
قلت ظاهره اى ظاهر ما ذكره المص من قوله
ومسح ربع رأسه يقتضى ان يجوز آه لانه لم يقيد
المسح بان يقول ومسح ربع رأسه بالماء او بشيء
مبتل بالماء (مولوى حسن)

(١١) اى من الروايات والمرويات الظاهرة
والمتواترة من الاثمة الثلاثة المذكورة في الجامع
الصغير والكبير والمبسوط والزيادات
والسير الكبير والاولان اقدمها في الاعتبار
كما تقرر

(١٢) اى مروى عنهم في غير ظاهر الرواية
فان كلمة عن غالبية في هذا المعنى (منه)

(١٣) اى ما روى عن محمد (١٤) اى اللحية
(١٥) اى على ما روى عن ابي حنيفة (١٦) من
قبيل اطلاق الكل على الجزء

المدین علی ماروی عن الائمة البلیة وهو احسن الاقوال كما فی المحيط
وعلیه الفتوی كما فی الظمیریة ^و فی حاشیة الهدایة انه لا یفرض غسلها
ولامسحها ^و یجوز ان ینزل ینزل ربع الكل كما فی الكافی مع قرب
المعطوف علیہ ^و فی الزاهدی الصحیح امرار الماء علی ظاهرها ^و عن ابی
حنيفة رحمه الله ان مسح سنة ^و كلامه مشیر الى ان البشرة تغسل ان كانت
مرتبعة لان الاصل غسل البشرة ولذا لم یكتف بذكر اللحية ^و آلی ان الشارب
والحاجب بغسلان بلا ایصال الماء الى ماتحتهما ^و فی اللالی یوصل الى ماتحت
الشارب كما فی الخزائن ^و آلی انه یغسل العارضین علی الاذل ^و ما علی
الذقن علی الثاني ^و آلی انه یغسل المسترسل منه وقد قالوا انه لم یغسل
عنده ^(وسنته) لغة العادة وشریعة مشترك بین ما صدر عن النبی صلی
الله علیه وسلم من قول او فعل او تقرير و بین ما واطب علیه النبی
علیه السلام بلا وجوب ^و هی نوعان سنة هدی ^و یقال لها السنة المؤکدة
كالاذان والاقامة ^و سنن الرواتب ^و المضمضة والاستنشاق علی رأی ^و حکمها
كالواجب المطالبة فی الدنیا الا ان تارکها یعاقب وتارکها یعاتب ^و سنن
الرواتب كاذان المنفرد والسواك والافعال المعهودة فی الصلاة ومن خارجها
وتارکها غیر معاتب ^و الاضافة لادنی ملابس ^و فان الكل غیر مختس ^(الهدایة)
الصواب ^و الهمزة كما فی المغرب ^(بالتسمية) ای تقدیم بسم الله الرحمن
الرحیم ^و مختار المشایخ بسم الله العلی العظیم والحمد لله علی دین الاسلام
الا ان الاذل افضل وان جمع بینهما فحسن لورود الآثار فیهما كما فی
الكشف ^و عن الویری ینتعوذ ثم ینسمل كما فی الزاهدی ^و هی ادب فی
ظاهر الروایة لكن الصحیح ما ذکر فی الظمیریة ^و اما الاستنجاء ^و البسلة
قبله او بعده فیجئ فی آخر الكتاب ^(و) البدایة ^(و) بغسل یدیه الى
رسغیه ^(و) بضمین ^(و) بالسكون ^(و) هی مؤصل الکف الى الساعد والغایة داخله

(١) ای المعنی ای معنی المتن
(٢) یعطف الكل علی الرأس كما فی الكافی
مع قرب المعطوف علیہ حیث ینشد وهو لفظ
الرأس قریب من المعطوف بالنسبة الى
الربع

(٣) ای فی الصلوة الخمس (حینئذ) رواتب
جمع راتبه یعنی روزمره
(٤) ای السنة الهدی مبتدأ وقوله كالواجب
ای حکم الواجب خبر المبتدأ وقوله المطالبة
غیر بعد خبر
(٥) كما ذکر صاحب النهاية فی شرح
المنتخب
(٦) كما فی شرح الطحاوی
(٧) وما قاله المص فی شرح الوقایة من انه
قسمان عبادة وعادة لم یشتبه فی کذب الغروع
والاصول وصرح فی التوضیح بخلافه
(٨) فی قوله وسنته
(٩) لا للاختصاص
(١٥) ای بالوضوء كالسواك مثلاً

(١١) مكان الالف وبدون الیاء

(١١) قوله الصواب الهمزة وفيه نظر فقد ذكر
فی القاموس من الیائی یدیت بالشئ ویدیت
ابتدأت آهای یفتح الدال وكسرها (ابن
عابدين)

قياسا على المرفق وانما اعيد الباء للاشعار بكمال المغارنة بينه وبين التسمية
(ثلاثا) بالق مكتوبة من الغسلات او المرات (للمستيقظ) بفتح القاف وان
اشتهر كسرهما الموافقة الحديث ولان هذا التصريح بعد التكناية لا يخفى عن
شيء وظاهره انه سنة^{١٢} في حق من انتبه من النوم لا غير ويحتمل ان يكون
اتفاقيا كما في المستصفي او للاقتداء بمحمد في الاصل في اخذ الاناء الصغير
بشماله ويصب على يمينه ثلاثا ثم يعكس ويدخل في الكبير اليسرى بلا
كف والا استعمل الماء كما في الظهيرية لكن في الخزانة لم يستعمل باذخال
الجنب يده للاغتتراف ولو كانت يده نجسة أمر غيره بالصّب فان لم يوجد
اغترى بالمنديل وغسل اليد وان لم يوجد رفع الماء بفيه وان لم يمكنه تيمم
كما في شرح الفاضل عبد الرحمن البناني (و) سنته (السواك) اي
الاستياك كما في المعاشق وغيره فلا حذى والمراد امرار السواك طولا على
ظاهر عرض السن الايمن الاعلى ثم الاسفل ثم الايسر كذلك ثم على
وجه اللسان بعدما يجعل ابهام اليمنى وخنصره تحت المسواك والبواقي
فوقه ولا يقبض القبضة^{١٣} عليه فانه يورث البواسير ولا يستاك بطرفي المسواك
ولا يمس لانه يورث العمى واذا استاك يغسل والا فالشيطان يستاك
به ولا يوضع عرضا بل ينصب^{١٤} والا فخطر الجنون وموضع سواكه صلى الله
عليه وسلم من اذنه موضع القلم من اذن الكاتب واسوكة اصحابه خلق
اذنهم كما قال الحكيم الترمذي وكان بعضهم يضع في طي عمامته ولم يختص
بالوضوء كما قيل بل سنة على حدة على ما في ظاهر الرواية كما في
صلاة المسعودي لكن في المصنف انه مستحب وهو الاصح كناية الاختيار
وفي حاشية الهداية انه يستحب في جميع الاوقات ويتأكد استحبابه عند
قصد التوضؤ فيسن^{١٥} او يستحب عند كل صلاة كما عند غيره ويؤيده^{١٦}

(١) اي رسم خطه بالالف (٢) بيان لتمييز
الثلاث اي ثلاثا من الغسلات (٣) نقل عنه
والمعنى اخذ من الغسل بزمان الاستيقاظ
او المعنى الغسل عنده وفي زمانه فاللام
للاختصاص او التأريخ والمستيقظ على
الاول اسم زمان وعلى الثاني مصدر ميمي
انتهى (٥) في اللسن (٦) على صيغة اسم
الفاعل (٧) علة فتح القاف يعني ان معنى
الحديث ان وقت استيقاظ احدكم من منامه
يتوضأ آه فلو فتح القاف يكون اما اسم زمان
واللام للاختصاص او مصدرا ميميا واللام
للوقت فيوافق معنى الحديث كما بينه
الشارح المحقق في نهجياته واما اذا كسر
القاف يكون اسم فاعل واللام للاختصاص
فقط فيكون مصداقا للتوضؤ وقد كنى عنه
بضمير يديه ورسغيه فيكون تصريحا بعد
التكناية وهو لا يخلو عن القبح واليه اشار
بقوله (ولان هذا التصريح عطف
على التعليل السابق ١٥) بالضمير
عن المتوضئ (١١) اي عن الاشارة الى ان
هذا الاسم الصريح غير ما كنى وهو ما هو
بفتح القاف والايلازم الساجدة (١٢) اي ظاهر
هذا القيد (١٣) واحتمال ان يكون سنة
في حق الكل بان يكون اتفاقيا او اقتداءيا
لحمده رحمه الله حيث اوردته في الاصل لكن
الكلام ينقل اليه فالوسط وهو الاتفاقية
امسن (١٤) قوله طولا اي بطول
المسواك لا بعرضه (١٥) من التقييض من
باب التفعيل اي لا يسلط القبضة عليه لامن
القبض فان الشارح المحقق يعجبه الالغاز
والجناس اللفظي والا فيكفى ولا يقبضه قوله
بطرفي المسواك بل بماق سطح رأسه
(١٥) اي طولائيا (١٦) تفسير لقوله يتأكد
(١٧) الظاهر انه عطف على قوله يستحب
في جميع الاوقات (١٨) اي غير صاحب
حاشية الهداية (١٩) اي الاخير كما لا يخفى
قوله وقد صح اي ثبت وروى (من غير
طريق) اي واحد (للمحكم) وهو من ائمة
الحديث واللام صلة صح اي صح للمحكم
بطريق متعددة (ركعتان آه كل الحديث
فاعل صح

ما في الصحيحين انه قال صلى الله عليه وسلم لولا أن اشق على امتي
لامرتهم بالسواك عند كل صلاة وقد صح من غير طريق للحاكم ركعتان
بسواك افضل من سبعين ركعة بالسواك رواه الحميدي باسناد كل رجاله
ثقات فيستاك حالة المضضة كما في النهاية واصله من الزينون فان منه
سواك الانبياء كما في الينابيع او من غشب الخوخ او التوت واصل الشوك
كما في صلاة المسعودي وذكر في المحيط ينبغي ان يكون من شجر مر
في غلط التنصير وطول الشبر وفيه دلالة على انه يجوز ان يكون اقصر
من الشبر كما صرح به في كتب الشافعي وقال الحكيم الترمذي لا يزداد
على الشبر والا فالشيطان ركب عليه وفي الكلام اشارة الى استواء الرجل
والمرأة فيه آلا انهم قالوا ان العلك في حتما قائم مقامه في حقه وآلى ان
الابهام والمسبحة لا يقومان مقامه كما ذهب اليه الامام ابو منصور لكنهم
قالوا بالقيام عند الفقد ان (وغسل فيه) ثلاث مرات (بمياه) اى بثلاث
غرفات جمع ماء بالهمزة المبدلة عن الهاء وقد يقصر وقد يستعمل على
الأصل (كانفه) اى مثل غسل انفه ثلاثا بمياه ولعله بيان السنة والاجاز
ان يعضض ببعض كفه ثم يستنشق بالباقي كما في الظهيرية وان يعضض
بكنف ثلاثا ولو قيل بالاضافة الاستغراقية لفادت المبالغة المسنونة بان يغرغر
وقيل يكثر الماء حتى يملأ الفم ويستنشر وقيل يجذب حتى يصعد
والاطلاق دال على ان الغسلين لم يقيدا باليد اليمنى او اليسرى وقد
قال شيخ الاسلام ان كليهما باليسرى وقيل الاوّل باليمنى والثاني باليسرى
والآكثفاء شعريان لا يدخل اصبعه في فمه وانفه كما قال بعضهم والاولى
ان يدخل كما قال الزندوبسى الكل في المحيط وأعلم ان الزاهدى ذكر
انهما سندان مؤكداً ان تاركهما آثم ولو كان الماء كافياً للوضوء مرة معهما
وثلاثا بدونهما توضأ مرة معهما (وتخليل اللحية) اى ادخال الاصابع في

(١) ومحل ان اشق رفع بالابتداء والخبر
محذوف وجوبا اى لولا المشقة موجودة
اى لولا مخافة وجودها لامرتهم بالسواك لان
السواك هو الآلة وقيل انه يطلق على
الفعل ايضا فعلى هذا لا تقدير (منه لاحتية
الناجى) استعمال سواك الغير برضاه غير
مكرره (مرقات) * وهذا الفعل في تأويل
المصدر (٢) يعنى ببيخار

(٣) وهل المراد خنصر المستعمل او
الخنصر الوسط الذى ليس برقيق جدا ولا
غليظ جدا وكذا يقال نحوه في الشبر
يجرر (طحاوى)

(٤) اى يحذف الهمزة فيقال ماه) اى بالهاء
فيق ماه

(٥) زندوبست از قرية غير اباد بخارا (ش)

(٦) اى بغسل اعضاء الوضوء مرة

(٨) اى مع المضضة والاستنشق

اعلم ان سنة السواك بحرم استعمال الدخان
(التنباكو) لان الاسنيك انما سن لتطهير
الفم من الرائحة الكريهة المؤذية للملاشكة
والانس والاذاء حرام فسيبه ايضا لا يخلو عن
حرمة (لمصححه)

(١) غسلها نسخة

(٢) اي دون السنة او دون الثانية

(٣) اي الرأس وقد مر وجه التفسير بالاجزاء

خلال ما على الذقن من اسفل يكون ظهر الكف الى عنقه بعد تثليث
غسل الوجه كما في العُمان وهو سنة عندنا كما في النظم لكن في المضمرات
انه سنة عند ابي يوسف واما عندهما فمستحب وفي الاختيار انه جائز
عندهما (و) تخليل (الاصابع) اي ادخال الاصبع فيما بين الاصبع بان
يشبك اصابع احدى اليدين في الاخرى ويدخل خنصره اليسرى مبتدئاً
من خنصر رجليه اليمنى الى اليسرى كما في حاشية الهداية ووقته عند
غسلها كما في شرح الجامع للقاضي ويستحب ان يخلل من اسفل ولذا
قضى الامام الهمام صلوة عشرين سنة بالتخليل من فوق (وتثليث الغسل)
اي تصيير غسل الوجه واليد والرجل مرة ثلاثاً بان يغسل مرتين اخرى بين
غير الغرض الثانية والثالثة سنة كما في الزاهدي وقيل ان الثانية سنة
والثالثة اكمال السنة وقيل الثانية سنة والثالثة دونها في الفضيلة كما في
الاختيار وعن ابي بكر الاسكافي ان الثالث فرض كما في المنية ويكره
الزيادة على الثالث كما في الزبدة وفي النظم لو زاد على الثالث ونوى
وضوء آخر جاز والا فان غسل للوسوسة فهو آثم وفي المحيط لو توضأ مرة
لعزة الماء او البرد او الحاجة لا يأتى والا فيأثم وقيل ان اعتاد بكره والا
فلا (ومسح كل الرأس) اي اجزائه (مرة) ان في جزء واحد من اجزاء
الزمان للاعتزاز عما روى عن ابي حنيفة انه اذا غسل ثلاثاً ثلاثاً فقد
مسح ثلاثاً واذا غسل مرة مرة فمسح مرة كما في النظم وعنه انه يمسح ثلاثاً
لكل ماء جديد وقال شيخ الاسلام انه بدعة وكيفيته ان يبيل اليد ثم يضع
الاصابع سوى الابهام والمسبحة من كل يد على مقدم رأسه ويجافي كفيه
ويدهما الى قفاه ثم يضع كفيه فقط ويمسح على فؤديه كما قال عامة المشايخ
وعنه وعن محمد انه يبداً من اعلى رأسه فيبديهما الى مقدم جبهته ثم الى قفاه
وذكر الامام الصغار انه يبداً بمقدم الرأس ويجرهما الى مؤخره ثم يعيدهما

الى مقدمه ولا يكون الاعادة استعمال المستعمل لان اليد مادام على العضو
لا يصير الماء مستعملا كذا في المحيط وفي الكافي انه يضع اصابع يديه
على مقدم رأسه وكفية على فؤديه فيدهما الى قفاه (و) مسح (الأذنين)
اي باطنهما بباطن السبابتين وظاهرهما بباطن الابهامين والاكثفاء مشير
الى ان ادخال الاصبع في الصماخ ليس بسنة والمشهور انه ادب (بمائه)
اي ماء مأخوذ لمسح الرأس فلا يؤخذ ماء جديد كما في المحيط لكن في
الخلاصة ان اخذه فحسن فضعف ما في الاصل انه يمسح داخلهما مع الوجه
وخارجهما مع الرأس (والنية) بالتشديد وقد يخفف لغة العزم وشرعا
القصد الى الفعل له تعالى وحده واريد ههنا قصد جواز الصلاة له تعالى
واشير به الى جوازها عندنا بوضوء غير منوي لكن في الامهات انها لم
تجزيه وفي المحيط قال الكوفي انه اذا لم ينو فقد اخطأ واساء وقال اكثر
المتقدمين انه لا يثاب بهذا الوضوء ومعلمها قبل سائر السنن كما في التحفة
فلا تسن عندنا قبيل غسل الوجه كما تفرض عند الشافعي رحمه الله وانما
اخرت لرعاية التناسب فان في غزاة الفقه ومختصر القدوري والاختيار
وغيرها انها كالسنتين بعدها مستحبة (والترتيب) اي غسل كل من هذه
الاعضاء في زمان يليق به فيبدأ باليد الى الرسغ ثم بالقم ثم بالانف ثم
بالوجه ثم باليد الى المرفق ثم بالرأس والاذن ثم بالرجل كما في المحيط
(والولاء) بالكسر لغة المتابعة وشرعا متابعة فعل بفعل بحيث لا يحى العضو الاوّل
عند اعتدال الولاء فلو جفف الوجه واليد بالمدنيل قبل غسل الرجل لم يترك
الولاء بخلاف ما في التحفة والاختيار والمصنف من ان لا يشتغل بين الافعال بغيرها
فانه على هذا الوجه في ترك الولاء ولذا منع عنه المشايخ كما في الزاهدي
(ومستحبه) مصدر فيكون موافقا لما قبله ويحتمل ان يكون صفة والاستحباب
كالندب والتطوع والنفل ما فعل النبي عليه السلام مرة وترك

* اعلم ان النية من نوى ام من وفى ان كان
من الاول فتشدد بياؤه وان كان من الثاني فلا
(لمصححه ش .)

(١) اي بتعداد النية من السنن

(٢) اي النية عن السنن التى ذكرت
(٣) اي النية عم (اللتين ٥) اي النية
(٤) يعنى ان النية كالسنتين اللتين بعد النية
وهما الترتيب والولاء مستحبة على ما في هذه
الكتب الثلاثة فتناسبتهما في هذا الوصف
فاخرت لتكون فيما يليهما (٧) اي لكون
القول بان الولاء ان لا يشتغل الخ (٨) اي
عن تجفيف اليد والوجه بالمدنيل قبل غسل
الرجلين (مولوى حسن) (٩) اي يرمى على
وزن اسم المفعول فانهما مشترك في المزيادات
(١٥) اي اسم مفعول بمعنى الذى استحب
على صيغة المجهول لاسم زمان ومكان فانه
ايضا مشترك في المزيادات
(١١) يعنى ان هذه الالفاظ الاربعة مترادفة

(١) أى فى السنن الزوائد (٢) أى المستحب الشرعى (٣) أى بهذه الالفاظ الاربعة المترادفة اللغوية (٤) أى المستحب (٥) وابناؤه عليه يقال استحبته أى احبه وآثره كذا فى ديوان الادب (٦) أى الشارع عطى على مدخول اللام (٧) أى الى المستحب ببيان ثوابه وفضيلته من ندب الميت وهو تعديد محاسنه (٨) أى المستحب (٩) أى تطوعا وتبرعا من غير أن يؤمر به حتما (١٥) أى المستحب (١١) حيث هو رائج على الفرض والواجب ويزيد بسببه الثواب والدرجة فيكون نفلا فإنه لغة الزيادة (١٢) أى كل المعاني اللغوية للالفاظ الاربعة المذكورة (٣) قوله وأما المحدثان والأذنان وأن كانا اثنين يتصور فيهما التيامن (١٣) أى يغسلان معا ويمسحان معا (٣٢)

﴿ كتاب الطهارة ﴾

أخرى فيكون دون السنن الزوائد لاشتراط المواظبة فيها وإنما سمي بها لاختيار الشارع أياها على المباح ودعائه اليه وكونه غير واجب وزيادته على الغير الكل في مقدمة الزمخشري وقد يطلق على كون الفعل مطلوباً بالجزم أو بغير الجزم فيشمل الفرض والسنة والندب وعلى كونه غير الجزم فيشمل الأخيرين فقط (التيامن) فى الأصل اخذ جانب اليمين كما قال المطرزي والمراد ههنا غسل اليد اليمنى أولاً وكذا الرجل وأما المحدثان والأذنان فدفعيان وإنما خص لأنه عام فى لبس الثوب والخف ودخول المسجد والسواك والاحتفال وتقليم الأظفار وقص الشارب ومشط الشعر ونفق الأبط وحلق الرأس والمخرج من الجلاء والشرب وغيرها مما ذكر فى كتب اصحابنا مفرقا (ومسح الرقبة) أى العنق بظاهر كفيه كما فى النظم المبطل بالماء المجدد كما فى المنية وليس أصله رواية عن المتقدمين فقال بعض المشايخ انه ادب وهو الصحيح كما فى الخلاصة وعند الأكثرين سنة كما فى المحيط وليس بسنة ولا ادب كما فى قاضى خان وفى الاكتفاء اشعار بان مسح الخلقوم ليس بادب وفى النهاية انه بدعة * ولما فرغ من كيفية الوضوء شرع فيما ينافيه فقال (وناقضه) أى مخرج الوضوء عما هو المطلوب منه وان كان أصله فك تأليف الجسم (ما خرج) أى الخارج بنفسه أو بالخارج من حيث هو خارج فلا حاجة الى حذف المخرج وهو الانتقال من الباطن الى الظاهر (من) احدى (السبيلين) أى القبل والدبر سواء كان معتادا أو غير معتاد كالوددة والريح الخارجتين منهما وفى غير المعتاد

لعدم المخرج وامكان الدفع فيهما فلا ترتيب فيهما (١٤) بصيغة المجهول أى جعل التيامن ههنا غاصبا لليد والرجل حيث قال والمراد ههنا غسل آه (١٥) أى التيامن فى وضعه الاصلى (١٦) يتصور فى كل ما يمكن الابتداء باليمين عبادة كان اعادة مثل لبس آه * قوله وناقضه اطلق النقض فيشمل نقض الكل والبعض كالمواحد فى اثناء الوضوء بعد غسل بعض الاعضاء بعيد الغسل لانتفاضة الحادث صرح به فى فتح القدير فى باب التيمم (عبد الحليم ماشية درر) ه قال المصنف رحمه الله تعالى (ماخرج) قيل يعنى خروج ماخرج ليصح الاخبار عن المعاني لكن الشارح المحقق لم يرض به وفسر بقوله (أى الخارج) وقيد به بقيد الحيثية التعليقية فالمعنى وناقضه التجسس الذى خرج اعسم من أن يخرج (ب) قوة (نفسه) أو بالخارج من حيث هو (أى ذلك الخارج) (١٨) أى منتصف بالمخرج وكلمة من متعلقة بالنسبة أى الناقض الخارج من حيث هو خارج لا من حيث ذاته والالم يحصل لاحد طهارة أصلا وإنما فسر وقيد به لأن الظاهر أن الناقض هو التجسس الخارج لأخروجه اذ هو مخرج للتجسس عن كونه مؤثرا للنقض مع أن الضد هو المؤثر فى رفع الضد وصفة التجاسة الرافعة للطهارة انما هى قائمة بالخارج وغاية الخروج أن يكون علة لتحقيق صفة شرعية اعنى صفة التجاسة فانها شرعية وذلك لا يضر اذ بعد تحققها عن علتها هى المؤثرة فى النقض ثم هو ظاهر الحديث الذى روى ما الحديث قال عليه السلام ماخرج من السبيلين ولم يوجد ما يوجب صرفه عن ظاهره الاصطلاح عبارة بعض المصنفين وهذا لا يجوز على أنه غير لازم اذ المعنى قد لا يقابل الجوهر فان المعنى يطلق على المراد باللفظ جوهرًا كان او معنى وإنما

اختلاف

يقابل الجوهر العرض فالناقض الخارج التجسس والمخرج شرط عمل العلة وعلة لها نفسها أى ذاتها لا لوصف ناقضتها لانه علة تحقق الوصف الذى هو التجاسة والافان تحقق وصف التجاسة قبل الخروج لم يحصل لاحد طهارة فاضافة النقض الى الخروج اضافة الى علة نفس العلة كذا حقق العلامة ابن الهمام فى فتح القدير (١٩) تفرع لقيد الحيثية المذكورة (٢٥) وعلى تحقيق العلامة ابن الهمام لا يصح أصلا فالشارح المحقق اختار نوعا من المباشرة للجمهور مع أن تحقيقه هذا مأخوذ من تحقيقه *

اختلاف المشايخ كذا قال المص والتفصيل ان الخارج امامن الدبر او
القبل اما الاول فهو ناقض معتادا كان او غير معتاد عينا او ريحا حيوانا
او جمادا واما الثاني فالمعتاد منه حدث بالاجماع واما غير المعتاد فليس
بحدث عند العامة وعن محمد انه حدث واليه ذهب بعض المشايخ كما في
الزاهدى وعليه الفتوى كما في العتابة فلا تساهل في التعميم كما قيل
لكن فيه انه لو اقطر في احليله دهن ثم عاد ينتفض وضوءه بخلاف ما لو
احتقن كما في قاضيخان وفيه اشعار بانه اذا ظهر شئ من البول او الغائط
على رأس السبيلين ينتقض بلا خلاف فانه خارج (او) خارج بنفسه او
بالاخراج من (غيره) اى من غير ذلك السبيلين فاجرى الضمير مجرى
اسم الإشارة (ان كان) الخارج من الغير (نجسا) بالفتح عند الفقيه
عين النجاسة وعند اللغوى مصدر نجس ثوبه فهو نجس بالكسر فيهما واما
قولهم شئ نجس بالفتح فهو وصف بالمصدر كما في الكشف والاساس وعن
محمد رحمه الله انه لو خرج الريح من الجائفة لم ينتقض كما في التمر تاشى
(سال) ذلك النجس بان لا ينفصل كما في العمان ويؤيده ما في المغاش
ان تركيبه يدل على جريان امتداد (الى ما يطهر) من التطهير او التطهر
اى موضع ينظف في الوضوء او الغسل واهتز بقوله نجسا عن نحو الدمع
واللبن والعرق وينبغي ان يستثنى منه عرق الخمار فانه نجس فيكون
ناقضا على ما يأتى وبقوله سال عما لم يتجاوز عن موضعه كما اذا نشى
الدم ثم خرج ثم نشى ثانيا ثم دثم وهو محال لو تركه لا يسيل في غالب
الظن او عض شيئا او خلل اسنانه او ادخل اصبعه في انفه فرآى اثر الدم
على شئ منها او استنشر فخرج الدم العلق من انفه او غرز شوكا او
ابرة فظهر الدم وصار اكبر من رأس الجرح بلا سيلان فان شيئا منها
غير ناقض للوضوء كذا في المحيط واما اذا تجاوز ولو باخراج لكان ناقضا

(١) اى تفصيل ما قاله المصنف
(٢) اى غير المعتاد من الثاني (٣) اى اذا
كان تعميم المصنف واطلاق كلامه على وفق
ما عليه الفتوى لا تساهل في التعميم ضمنا
كما في المتن وصريحا كما في الشرح (٤) من
مولانا ابي المكارم حيث قال ففى التعميم
الضمنى والصريحى تساهل منه في غير المقام
انتهى مع ان المص قال وفي غير المعتاد
اختلاف المشايخ فليكن ما اختاره العامة احد
القولين فلا وجه للاعتراض بان في التعميم
تساهلا كما لا وجه لقول الشارح المحقق
(٥) اى في التعميم (٦) في المذهب احليل
سوراخ ذكر (٧) اى خرج (٨) لانه ليس
بخارج نجس فان التجويز المذكور جارها هنا
ايضا مع ان العائد من الضمير المعتاد من
الثاني فيدخل فيما روى عن محمد انه حدث
(٩) الذى اضيف اليه لفظ الغير (١٠) فانه
يشار بالفرد منه الى المثني والمجموع وهذه
قاعدة ارتكبتها الشارح المحقق في مواضع
كثيرة من الكتاب لئلا يرد ان حق العبارة
من غيرها او يؤول بالمذكور كما اؤل به جمهور
الشارحين (١١) جواب سؤال يرد على قوله
وعند اللغوى مصدر نجس آه بان المفتوح
اذا كان مصدرا عند اللغوى فكيف قولهم
شئ نجس بالفتح بطريق التوضيف اجاب
بانه من قبيل وصف الشئ بالمصدر مبالغة
كما في رجل عدل (١٢) بالفتح وتشديد الميم
مد من الحمر (١٣) اى قبيل فصل التيمم
في شرح قوله والعرق كالسور نقلا عن
الزاهدى من ان عرق مد من الحمر نجس
(لناظره)

كما في الخلاصة والكافي وهو الصحيح من الرواية واشبه بالصواب كما في
البحر المحيط وما قيل ان في الكلام اشارة الى انه لو اخرج لم ينتقض ففاسد
لانه لم يرد منه انه لو اخرج الريح او الغائط او غيرها من السبيلين لكان
غير ناقض وبقوله الى ما يظهر عما اذا غرزشي في جانب العين فسال
منه الى جانب آخر او نزل الدم الى الانف فشد ما لان منه حتى لا ينزل
منه او تورم رأس الجرح فظهر به قيح ونحوه ولم يتجاوز الورم فانه لا
ينتقض وعن الحسن ان ماء النغطة غير ناقض قال الحلواني فيه توسعة لمن
به جرب او جدرى او جمل كذا في الزايدى فلو شدد بالكرباس فابتل فان
نفذ البلبل الى الخارج نقض كما في شرح الطحاوى وكذا لو خرج من
منابت الاسنان دم رقيق احمر كما في المحيط (واعلم ان ما ذكره ينتقض
بما اذا تقاطر دم كثير مثلاً من درم او مثماً صلب من الانف او من العين
فانه ناقض ولم يسأل الى ما يظهر لعدم تحقق الامتداد بالنسبة الى ما
يظهر فلا يتعلق الجار بقوله سأل كما ظن ولا بقوله خرج لانه السيلان
حينئذ ولا استدراك قوله سأل فحق العبارة وناقضه خروج النجس ثم لما
كان بعض انواع النواقض الخارجة من غيره مما فيه تفصيل خص بالذكر
فقال (و) ناقضه (القي) كالشيء وزنا مصدر قائم ما اكل بقي اذا القاه
(دماً) مفعول به له وان كان معرفاً باللام فان اعماله مجوز عند المليل
وسبويه كما ذكره الرضى وجعله حالاً من القى بمعنى الاسم خلاف الاصل
للاحتياج الى حذف الخروج على ما زعم والميل الى المجاز والتكلف في عامل
الحال بلا ضرورة (رقيقاً) اي سائلاً (ان احمر به البزاق) لعاب الفم
بان غلب الدم عليه سواء كان نازلاً من الرأس او صاعداً من الجوف
ملاً الفم او لا هذا عنده واما عند محمد رحمه الله فان كان صاعداً ملاً
الفم ينتقض والا فلا وقول ابي يوسف رحمه الله مضطرب كما في المحيط

١ لان محل الاشارة لفظ واحد في الموضوعين وهو ما اخرج
٢ ولذا عمم الخروج في الموضوعين من الخروج بنفسه او بالاخراج
(قوله لان فعل ماض من لان يلين اي الذي لان
٣ اي من الانف وهو البارن فكلمة ما مع صلته فاعل شد ان كان معلوماً
٤ بيان ما صلب قوله فانه اي التقاطر المذكور
٥ اي والجمال ان الدم المذكور لم يسأل آه
٦ لثلاث ينتقض بهذه الصورة
٧ من مولانا ابى الكارم يتعلق ايضاً
٨ اي خرج ٩ اي حين تعدي خرج بالي فينتقض بالصورة المذكورة ايضاً لانه بعينه كالغلق بسال ١٥ اي للزوم استدراك قوله سأل على ذلك التقدير ١١ من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف كما في حصول الصورة اي النجس الخارج من السبيلين او غيرها اعم من ان يكون الى ما يظهر او لا وانما اولنا الاضافة ليطابق تحقيقه السابق ١٢ وهو ان يقال عامل الحال هو المعنى المستفاد من النسبة قوله بلا ضرورة لوجود وجه ظاهر نحوي وهو كون القى بالمعنى المصدرى ودماً مفعوله

(١) من التقييد بشرط الاحمرار (٢) اى قليلا قليلا بحيث لم يبلغ ملاء الفم (لناظره) (٣) قوله وما ليس يحدث ليس بنجس وفيه شك مشهور وهو ان هذه القضية سالبة كلية معدولة الموضوع وهى تنعكس بعكس المستوى الى قولنا ما ليس بنجس ليس يحدث وهو كاذب لصديق نقيضه وهو بعض ما ليس بنجس يحدث كالنوم والجنون مثلا وكذب العكس يستلزم كذب الاصل على ما بين فى محله (ورد بان يقال لا نسلم ان هذه القضية سالبة كلية معدولة الموضوع بل موجبة معدولة الطرفين فعكسها موجبة جزئية معدولة الطرفين نعى به قولنا بعض ما ليس بنجس ليس يحدث فيصدقان معا (اعلم ان العكس المستوى على ما بين فى محله هو تبدل طرفى القضية مع بقاء الصدق والكيف والموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية وهذا الشك مع رده مشهور بين القوم (وفى هذا الكلام شك ايضا من وجهين الاول باعتبار نفسه بان يقال ان هذه القضية الكلية ليست بصادقة لان الحمر والميتة ليسا بمنين وهما نجسان كما لا يخفى (واجيب عنه بتقييد الموضوع بالخارج من البدن فيثبت لا يرد النقض (والثانى باعتبار عكسها النقض وهو كلما هو نجس حدث وهو ايضا ليس بصادق لان الحمر والميتة نجس وليسا بمنين وعدم صدق العكس يستلزم كذب الاصل (ورد بتقييد طرفى القضية بالخارج من البدن ملاعب الله مصنف مظهر الكلمات الجارودة وهو من ارشد تلاميذه الاستاذ مولانا اسمعيل القشغارى

(٣٥)

كتاب الطهارة *

(لا) اى غير ناقض هذا القى^١ (ان اصفر البزاق به) بان غلب على الدم وانما ذكره مع الاستغناء عنه بما قبله اشعارا بانه لو تساوبا انتقض كما قال الجمهور ولم ينتقض فى رواية الاصل كما فى حاشية الهداية والاوّل هو الاستحسان وقال الميّدانى انى آمره باعادة الوضوء احتياطا وهو باق على وضوئه الاوّل كما فى المحيط (و) ناقضه القى^٢ (غيره) اى غير الدم الرقيق سواء كان ماء او طعاما او دما متجمدا او سودا^٣ مخترقا (ان) كان غيره (ملا الفم) بان يعجز عن الامساك وقيل عن الكلام وقيل عن تغطية الفم كما فى الزاهدى وقيل ان يعلم الناظر ان فيه شيئا وقيل بفؤس الى رأى صاحبه والاوّل هو الصحيح وهذا اذا فاء مرة فان قائمرا لم يذكر فى ظاهر الرواية وفى النوادر انه يجمع محمد^٤ ان احمد الغنيان و^٥ابو يوسف المجلس و^٦ابو على الدقاق مطلقا كافى المحيط والاوّل اصح كما فى المضمرات وعن الحسن ان تناول طعاما او ماء ثم فاء من ساعته لم ينتقض لانه طاهر كما فى الزاهدى وفى المنية اذا فاء دودة كبيرة لم ينتقض (لا) اى غير ناقض القى^٧ (بلغيا) وانما نفى مع انه علم من قوله نجسا انه غير ناقض (اصلا) سواء كان صاعدا او نازلا ملا الفم او لانه ناقض عند ابى يوسف رحمه الله واليه ذهب الطحاوى حتى قال بكرة ان يؤخذ البلغم بطرفى الثوب فيصلى معه ومنهم من استعط الخلافى بحمل قولهما على النازل وقوله على الصاعد ومنهم من اثبتنه فى الصاعد وهو الصحيح كافى المحيط وهذا اذا فاء متحدا فان فاء مختلفين دما وطعاما او بلغيا ملا الفم فالعبرة للغالب ولو استويا اعتبر كل على حدة كما فى الزاهدى ثم لما ذكر ان بعض الخارج من غيره ناقض وبعضه لا وقد بين حكم الاوّل دون الثانى بينه فقال (وما ليس) من نحو القى^٨ (بحدث) ناقض لقلته اشار به الى ان الحدث قد يطلق على الناقض وان كان فى الاصل عندهم

(ع) اشارة الى ان هذه الكلية سالبة الطرفين بتعلقة بمباحث القى^٩ وهذا اولى مما فى بعض النسخ (من ذلك الخارج) اى الخارج من غير السبيلين لانه يوهم الدور لان كون الخارج من غيرهما ناقضا موقوف على كونه نجسا سال حيث قيل بقوله ان كان نجسا سال آه وهذه الكلية تفيد انه لو كان حدثا يكون نجسا فيفهم منه ان النجسية موقوفة على الناقضية فيلزم الدور فلو جعلت من متعلقات مباحث القى^{١٠} لسلمت عن توهم الدور وكان له وجه فالنسبة (الاولى اولى ٥) تفسير حدث لا توصيفه (٦) علة النفى (٧) اى بقول المص وما ليس بحدث (٨) بقرينة المحمول اذ لو حمل الحدث على معناه الاصلى لكان الحمل ههنا

لغوا فلا محالة يحمل على معنى الناقض (٩) هو اى الكسر *

(١) منهم في هذا المقام (٢) أي وان كان هو الرواية لأجل هذا التعليل فالوصيلة باعتبار تعليله أي لأجل أنه يلزم منه أي ما هو مرويهم ما هو مقابل المقصود ههنا (٣٤) ﴿ كتاب الطهارة ﴾

التجاسة الحكيمة (ليس بنجس) بالفتح ولم يستحسن الكسر وان كان هو الرواية بمعنى غير ظاهر لأنه يلزم منه أنه ليس بنجس بالفتح لاستلزام نفي العام نفي الخاص وهذا عند الشيخين وأما عند محمد بنجس والأول هو الصحيح كما في المضمرات والمراد ما ليس حدثاً أصلاً بقربنة زيادة الباء فلا يرد الخارج من المحدث وأصحاب الأعداء لأن انتفاء الانتقاض محتص بوقت خاص (و) ناقضه (نوم منكى) متجافى المقعد عن الأرض أم لا (إلى ما لو أزيل لسقط) ذلك المنكى * وهذه الكلية عند الطحاوي وفي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله وعنه في الصحيح أنه لا ينقضه إذا استقر متعدياً على الأرض والنوم استرخاء أعصاب الدماغ برطوبة البخار الصاعد إليه والآثاء اعم من الاستناد والاعتماد بالظهور على شيء ومتعدٍ يعلى دون إلى فاجرى مجراه ولم يضمن الميل والألم ينقض نوم المنكى على ذلك بلا ميل إليه ولا يخفى ما فيه على أن التضمين يتوقف على السماع وفي الكلام إشارة إلى أن نعاس المنكى غير ناقض فان نعاس المضطجع كذلك على ما قال الملواني وقال أبو علي الدقاق وأبو علي الرازي أن كان لا يفهم عامة ما يقال حوله كان ناقضاً وان كان يسهو عن حرف أو حرفين فلا كما في الزاهدي وآل أن نوم الواضع رأسه على ركبتيه لم ينقض كما قال بعضهم وإلى أنه لو نام قاعداً فسقط إلا أنه انتبه قبل أن يصل إلى الأرض أو عند الإصابة بلا فصل لم ينقض كما روى عن أبي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى كما في الخلاصة وآل أن نوم القاعد الواضع يتيه على عقبه وقد صار شبه المكب على الوجه واضعاً بطنه على فخذه غير ناقض عند محمد رحمه الله لأنه يشترط الاتكاء على الغير فلا قال أبي يوسف رحمه الله في التعميم وآل أن نوم القاعد المتماثل الزائل المقعد غير ناقض كما في ظاهر المذهب

وكذا

وما في الصحيح من شرط استقرار المقعد على الأرض إنما هو في نوم المنكى *

(٣) لأن المقصود في صدر هذا المقام بيان أن ما هو ناقض هو الخارج النجس بالفتح لا مطلق شيء غير طاهر فيقال به بيان أن ما هو غير ناقض ليس بنجس بالفتح وإنما يلزم منه للتلازم الواقع بين العام والخاص في الانتفاء فنقول لكنه لم يستحسن لأن هذه الكلية السالبة الطرفين أما أصل قضية أو عكس نقيض لقولنا نجس حدث بالفتح أذ لو كسر لا يصح الحمل لعدم التلازم بينهما في التحقق فيفتح فيها أيضاً ليحسن مقابلتها بما هو المقصود في صدر المقام كما مر وبعبكسها أو بأصلها فكان الشارح المحقق أشار بهذا التعليل إلى أن يقال والأما المانع من أن يصرح في المقام بالفتح الذي هو مقابل المقصود ههنا كما عرفت مع أن فيه رعاية حسن المقابلة بهذا الأصل أو العكس اللازم لأصل القضية عند هذا التحقيق وكن من المستحسنين للتطبيق (٤) أي مطلقاً غير مقيد بوقت دون وقت من الأوقات كما يدل عليه قوله محتص بوقت خاص (٥) في خبر ليس فان زيادة الباء لتأكيد الحكم كما في المطول فيفيد عموم السلب باعتبار الأوقات فتأمل قوله لأن انتفاء الانتقاض أي في المحدث وأصحاب الأعداء (٦) وهو مادام المحدث والعذر لا مطلقاً (٧) مبتدأ أي كل منكى * إلى ما لو أزيل السقط ناقض نومه (عند الطحاوي) خبره (٨) أي على ما لو أزيل لسقط (٩) أي في عدم نقض نوم هذا المنكى * من البعد (١٠) أي بالاتوقف فمعنى قول المصنف لسقط أي لا ينتبه أصلاً لا قبل الوصول ولأعنده بالاتوقف (١١) حيث هو ليس نوم المنكى وهو الشرط كما يأتي (١٢) أي محمد (١٣) أي على المنكى كما هو المتبادر من قول المص إلى ما لو أزيل لسقط فهو على وفق مذهب محمد فلا غبار في قوله عند محمد رحمه الله في زيل إشارة المتن فلا يرد الأولى كما عند محمد (١٤) أي لأجل تعميم أبي يوسف المنكى إليه من الغير ونفس المنكى قوله وإلى أن نوم القاعد المتماثل الزائل المقعد غير ناقض حيث هو ليس نوم المنكى وما في الصحيح من شرط استقرار المقعد على

وكذا نوم المتروك كما في الزاهدي وآل أن نوم القائم والراكع والساجد مصليا غير ناقض كذا في المحيط ولأنقضاء زمن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يحتاج في هذا الكتاب إلى أن يقال أن نومهم غير ناقض (د) ناقضه (الأغماء) ضعف القوى لغلبة الداء فيدخل فيه الغشى بالضم والسكون لأنه تعطل القوى المحركة والحاسة لضعف القلب من الجوع أو الوجد أو غيره وكذا السكر فإنه ماله حاجة لنور العقل وحده عند بعض المشايخ أن لا يعرف الرجل من المرأة وهو اختيار الصدر الشهيد والصحيح ما نقل عن الإمام الحلواني أن يدخل في بعض مشيه تحريك كما في المضمرات (والجنون) صاحبه مسلوب العقل بخلاف الأغماء فإنه مغلوبه والاطلاق دال على أن القليل من كل منهما ناقض لأنه فوق النوم مضطجعا كما في الزاهدي فالأكتفاء به عنهما أولى (وقهقهة بالغ) سواء كان يقظانا أو نائما عامدا أو ناسيا مغتسلا أو غيره وقال بعض المشايخ إنها من النائم والناسي والمغتسل غير ناقض كذا في المحيط فلا يجب قيد اليقظان لإخراج النائم والقهقهة الضحك وهو أن يقول قه قه كما ذكر الجوهرى وظاهره شعر بالنراذلي إلا أن أكثرهم قالوا إنها ما يكون مسموعا له ولغيره وهو أي الضحك ما يكون مسموعا له فقط فعلى هذا أنه غير ناقض وقال بعضهم إن الصوت المسموع ناقض وإن قل كذا في المحيط وأشار إلى أن التبسم وهو ما يبذل فيه أسنانه بلا صوت غير ناقض وإلى أنها من الصبي غير ناقضة كما قال الجمهور كذا في حاشية الهداية ولم يذكر باللغة لأنه من الأحكام المشتركة (في صلاة) صفة أي قهقهة بالغ واقعة في صلاة مكتوبة أو نافلة في المصر أو غيره ولو ركبها كما قالوا وأما عند ففى النافلة في المصر لم ينقض لأنه ليس في الصلاة فاحترز بها عما وقع في مثل ذلك وفي ركوع وسجود للتلاوة (مطلقة) أي حقيقة أو غير مفيدة فخرج بها صلاة الجنائز لا سجدة التلاوة كما

* الحساسة نسخة

(١) أي كما قال الشارح المحقق من أول التعميم إلى هنا في المحيط فصح تفريغ قوله فلا يجب قيد اليقظان آه على التعميم المذكور (٢) بين الضحك والقهقهة حيث عرفها بالضحك ثم عرفه بمعنى القهقهة فعلى هذا يكون الضحك ناقضا (٣) أي بين الذكر والأنثى (٤) قيد المصر وغيره معا (٥) ركبها بقريئة المقابلة وبمعونة ما يأتي في الوتر من الخلاف فالمعنى وأما عند ففى النافلة ركبها في المصر لم تنقض الوضوء لأنه أي المتنقل ركبها في المصر ليس في الصلاة لعدم جواز الصلاة ركبها في المصر عندنا فإذا لم يكن في الصلاة لم تكن قهقهة ناقضة للوضوء (لناظره) (٦) أي النافلة في المصر ركبها وقوله للتلاوة قيد للركوع والسجود احتراز عن الركوع والسجود الصلاتيين (٧) وفيه إشارة إلى أن الركوع ينوب عن السجدة (حسن) ويأتي في فصل سجدة التلاوة نقلا عن البرجندی في حاشية الكتاب أن الركوع للتلاوة خارج الصلاة جائز قياسا فيصح الاحتراز عنها فافهم (لناظره) (٨) بل هي خارجة بقوله في صلاة (كما ظن) منعطف بالمعنى (لناظره)

ظن (والمباشرة الفاحشة) في الشريعة تماس أحد الفرجين منهما الآخر
متجردين مع الانتشار بلا التقاء الختانين كما في المبسوط والمصنفين
ومنهم من لم يشترط مس الفرجين بل التجرد والانتشار كما في الحقايق
وينتقض طهارتها وان لم ينتشر آلتها ولا يكون المباشرة بين الرجلين
والمرأتين عند الأكثرين كما في المنية وهذا عند الشيخين وأما عند
محمد رحمه الله فغير ناقضة وهو حسن كما في النظم وغيره وهو القياس
والأول الاستحسان كما في المحيط وهو الصحيح كما في التحفة وعن أصحابنا
أنها غير ناقضة بلا ظهور رضى وهو الصحيح كما في الحقايق وفي الاكتفاء
أشعار بان وطى البهيمة والميتة غير ناقض للوضوء بلا انزال فانه لم يلزم
الغسل الذكر كما في صوم النظم والمباشرة في اللغة من باشر الرجل
المرأة إذا أفضى بشرته الى بشرتها فهي بمعنى الملامسة ولذا قال شرف
الائمة المكي الملامسة الفاحشة وهي ما قُبِحَ من الأقوال والأفعال (لا) أي
غير ناقض (مس) بشرة (المرأة) بشرة الرجل أو بالعكس سواء كانت
محرماً أو لا بشهوة أو لا سواء كان اللامس يداً أو غيرها واللمس إدراك
بظاهر البشرة كاللمس والمرأة مؤنث المرء أي الرجل وهي اسم للبالغه
كهو (والذكر) أي لامس الرجل ذكره أو ذكر غيره سواء كان صغيراً
أو كبيراً جيا أو ميتاً ولو بباطن الكف والأولى بالذكر الفرج فان مس
الفرج ناقض عند الشافعي رحمه الله على أنه يؤهم أن ينتقض مس غيره
وفي النظم أن مس المرأة والذكر مكروه والمتبادر من إضافة النقص الى
المذكورات أنه ليس سبباً لوجوب الوضوء كما قيل بل هو إرادة الصلاة
على ما قال الجمهور كذا في النهاية (وفرض الغسل) بضم نين والسكون
اسم من الغسل بالفتح كما في الصحاح والمقاييس أو من الاغتسال وهو تمام

أشار بذلك الى أن الاستحسان راجع وهذا
لأن القياس جلي وذفي الأول يسمى بالقياس
والثاني بالاستحسان وهو المقدم المأخوذ الا في
سبع مسائل فان الأول مقدم فيها (فالأولى
ما إذا ادعى اثنان رهناً وقال كل رهني بكذا
وقبضته وأقاما البينة فانه يقضى بأنه مرهون
عندهما استحساناً وتها تزلت البينتان
أو تبطلان قياساً بالتعذر القضاء بالكل
لكل منهما) (والثانية ما إذا اختلف
المسلم اليه ورب السلم في ذرعان المسلم
فيه فان القول قول المسلم اليه استحساناً
وهما يتخالفان قياساً) (والثالثة ما إذا رهن
شيئاً بمهر المثل فانه رهن بالمنفعة استحساناً ولم
يكن رهناً بهائياً) (والرابعة ما إذا غاصب
العقار فانه ضامن استحساناً وليس بضامن
قياساً كما في التحقيق) (والخامسة ما إذا جرح
عبد مراً فيغير مولا بعد البرء فاغتار الفداء ثم
انتقضت الجرامة فصارت نفساً فانه مخير ثانياً
استحساناً ويكون مختاراً للدية قياساً) (والسادسة
ما إذا أعاد آية السجدة في الركعة الثانية بعد
السجدة في الأولى فانه يلزم الأخرى استحساناً
ولا يلزم قياساً في الكشف) (والسابعة ما إذا لم
يقعد في الوسط من أربع من التراب وبيع فانه لم
يفسد الصلوة استحساناً وفسدت قياساً كما
في المحيط فان المأخوذ منهما فيها هو القياس
فيما لیت شعري أن إشارة قوله بذلك الى
أي شيء من عبارته فترددت في أن الحاشية
من منهيات الشارح المحقق أم لا فان سياق
سوق العبارة يشبه صنع الشارح المحقق كما لا
يخفى على من مارس عبارته (*) أي بالمباشرة
من غير ذكر الوطى (٢) أي أوصل (بشرته)
أي ظاهر جلده مس بشرة المرأة من إضافة
المصدر الى الفاعل (بشرة الرجل مفعوله أو
بالعكس فلا حاجة الى قوله بالعكس الا ان يقال
انه إشارة الى عكس الاعراب السابق أي
كان اعراب (٤ أي المرأة ٥) بتحقيق
فتح الراء لا بتشديد الهمزة والا يقول محرمة
(٦ بكسر الهمزة في العبارة ٧) العام شامل
لا التي الرجل والمرأة كما يجب ومن الشارح
المحقق في كتاب الخنثى وكاسيحي ومن الشارح
المحقق بعد صحيفته في شرح قول المص وسنته
أن يغسل يديه وفرجه (لناظره) (٨) أي
ذكر الذكر

غسل الجسد كما في المغرب وكان الاغتسال مطاوع للغسل وان لم يستعمل
الافى اغتسال كل البدن كما في حاشية الهداية لكن ذكر البيهقي والراغب
وغيره ان الاغتسال غسل كل البدن على ان الحكم بالمطاوعة مقصور بالسماح
على ان الافعال لم يوضع للمطاوعة كما ذكره الرضى (غسل فيه وانفه)
بالخصيص فانهما غير داغين في البدن مع المبالغة في نظافتهما فان المبالغة
فيهما سنة وقيل واجبة على غير الصائم كما في المنية وفيه اشعار بان له
شرب الماء على وجه السنة لم يكن كافيا وبانه لا يشترط الصب كما قال
بعضهم وذكر الناطقى انه شرط وهو اموط كما في الخلاصة ولو كان سنة
مجموفا فبقى فيه طعام او كان في انفه درن رطب لم يمنع بخلاف اليابس
كما في الزاهدي ولكونه بصد فرض مطلق الغسل لم يترك تحليل
الحاجة الواجبة في الجنابة (و) غسل ظاهر (كل البدن) اى جميع اجزائه
فلا يغسل العين ولو كانت حلة بالكل النجس كما في حاشية الهداية وما
تحت اظافر الصرام والصباغ والعجان والطيان يمنع وقيل لا يمنع ولا يحرك
الحاتم الضيق على ما روى عن الائمة الثلاثة كما في قاضيخان ويحرك القُرط
وان لم يكن في الاذن لا يتكلف في الايصال ويدخل الاصبع في السرة
والباء في القلفة وان ترك جاز وفي النوادر لا يجوز كما في الزاهدي وفي
الغسل اشعار بان التسييل فرض كما قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وعن
ابي يوسف رحمه الله ان اصابه بلا اسالة اجزاه كما في شرح الطحاوي وفي الاكتفاء
اشارة الى ان ذلك ليس بشرط الا في رواية عن ابي يوسف رحمه الله كما في
الزاهدي ولعل الرأس والعنق واليد والرجل بالتبعية داخل في الحكم وان
كانت خارجة لغة فان البدن عن المنكب الى الالية كما في المغرب والمقاييس
وغيرهما واليه اشير ما روى عن محمد رحمه الله في عدة المحيط والذخيرة (وسنته
ان يغسل يديه) الى الرسغ ثلاثا (وفرجه) اى ثم فرجه بان يفيض الماء

(١) اى معنى الاغتسال لازم للغسل

(٢) اى ذكر ان الاغتسال بمعنى المتعدى
للمطاوعة

(٣) صلة الغسل كما ان قوله (مع المبالغة)
ظرفه وقوله (فانهما) علة التخصيص
(*) لا على وجه السنة نسخة

اى لاثلاث من النفسات (ن)
(*) وفي الخلاصة رجل اغتسل ونسى المضمضة
لكن شرب الماء على وجه السنة لا يخرج
عن الجنابة وان شرب لاعلى وجه السنة
يخرج (مجمع الانوار)

(٥) كذا في النسخ لكن التحوى الواجب
لانه صفة التخليل

(٦) هو الذى يعلق في الاذن للترين يقال
له بالفارسية حلقه وبالتركي آلفه قوله في
الايصال اى ايصال الماء الى سفن القُرط
(لناظره)

(٧) اى في البدن في الحكم وان كانت آه (ن)
(٨) قيل لاحاجة لذلك لاغناء قوله ويزيل
النجاسة لا يخفى انه هنا من قبيل اغناء الثاني
عن الاول وهو ليس بمنكر على انه من قبيل
عطى العام على الخاص لفائدة زيادة تأكيد
في غسل الفرج لكثرتة ومطمان عدم مبالاة
على انه قيل ان غسل الفرج من سنن الغسل
وان لم يكن به نجاسة وفي المنية الاستنجاء
فرض عند الغسل وان لم يكن به نجاسة وفي
الحلبى لان فيه نجاسة حكمية وهى الجنابة
(خادمى حاشية درر)

بيده اليمنى عليه فيغسله باليسرى حتى ينقيه والفرج قبل الرجل والمرأة وقد يطلق على الدبر أيضا كما قال المطرزي (وبزيل) عن كل موضع من بدنه (التجاسة) أي نجاسة حقيقية إن كانت الجملة أمامعطوفة على الفعلية فيسن الإزالة بعد غسل الفرج كما هو ظاهر الرواية والكافي أو معترضة فلا يسن بل يفرض كما في الجلابي واليه أشار قاضيخان في شرح الجامع حيث قال يُسَنُّ فِيهِ تَقْدِيمُ الْوُضُوءِ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ ثُمَّ يَغْسِلُ فَرْجَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ عَلَى نَحْوِ مَا قُلْنَا وَذَكَرَ الْجَلَابِيُّ أَنَّ إِزَالََةَ النِّجَاسَةِ فَرْضٌ (ثُمَّ) أَنَّ (بِتَوَضَّأَ) أَي يَتِمُّ سَائِرُ أَعْمَالِ الْوُضُوءِ مِنَ الْمَسْتَحْبَاتِ وَالسَّنَنِ وَالْفَرَائِضِ كَمَا مَرَفَقْنَاهُ الْغُسْلَ وَيُسَمَّى وَيَمْسَحُ عَلَى الصَّحِيفِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ وَعَنْهُ أَنَّهُ لَا يَمْسَحُ كَمَا فِي الْحَبِيطِ وَفِيهِ رِمَا إِلَى أَنَّ نِيَّةَ الْغُسْلِ سَنَةٌ كَمَا فِي الْجَلَابِيِّ (أَلَا) غَسَلَ (رَجْلَيْهِ) الْوَاقِعَتَيْنِ فِي الْمَسْتَنْقَعِ لِمَا سَيَأْتِي وَفِيهِ أَشْعَارُ بَيَانِهِ لَوْلَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْتَنْقَعِ كَمَا إِذَا كَانَ عَلَى لَوْحٍ أَوْ حِجْرٍ يُقَدِّمُ الْغُسْلَ وَقِيلَ يُقَدِّمُ مَطْعًا وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ كَمَا فِي الزَّاهِدِيِّ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ الْإِحْتِرَازُ عَنِ الْخَلَا فِي الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ (ثُمَّ يَفِيضُ) أَي يَصُبُّ (الْمَاءُ) أَي مِنَ الْمَاءِ الْمَعْمُودِ فِي الشَّرْعِ لِلْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ وَهُوَ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ وَقِيلَ عَشْرَةٌ رَطْلَانِ لِلْوُضُوءِ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَالتَّقْدِيرُ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ حَتَّى جَازَ النِّقْصَانُ وَالزِّيَادَةُ بِإِلَاسِرَائِهِ كَمَا فِي الْمَضْمَرَاتِ وَذَكَرَ فِي الْجَوَاهِرِ أَنَّ لِإِسْرَائِهِ فِي الْمَاءِ الْجَارِي لَاحِظًا فَبِمُضَيِّعٍ (عَلَى بَدْنِهِ ثَلَاثًا) فَيَبْدَأُ بِمَنْكِبَيْهِ الْيَمِينِ ثَلَاثًا ثُمَّ الْإِيسَرِ ثُمَّ الرَّأْسِ وَسَائِرِ الْجَسَدِ كَذَلِكَ وَقِيلَ بِالْأَيْمَنِ ثُمَّ الرَّأْسِ ثُمَّ الْإِيسَرِ وَقِيلَ بِالرَّأْسِ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ كَمَا فِي الزَّاهِدِيِّ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَغْسِلُ الْفَرْجَ بِرَطْلٍ وَالْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ بِرَطْلٍ كَالرَّجْلِ وَالرَّأْسَ وَسَائِرَ الْجَسَدِ بِخُمْسَةِ أَرْطَالٍ كَمَا فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ وَأَعْلَمُ أَنَّ نَقْلَ الْبَلَلِ مِنْ عَضْوٍ إِلَى عَضْوٍ عِنْدَ أَرْسَالِ الْمَاءِ يَجُوزُ فِي الْغُسْلِ لَا فِي الْوُضُوءِ وَيَجُوزُ نَقْلُهُ مِنْ عَضْوٍ

(١) أي جملة بزيل (٢) أي على جملة يغسل يديه فيكون منصوبا بأن وفي حيز سنته قوله أو معترضة فيكون بزيل مرفوعا (٣) أي ح قوله واليه أي إلى فرضية الإزالة أشار آه وجه الإشارة أنه عند القاضي سنن الغسل آخرها وهو الوضوء ولم يذكر فيما بينها إزالة النجاسة ففهم أنها ليست بسنة فتكون فرضا لعدم الفصل (٤) لعله من عبارة القاضي حواله إلى ما قال في باب الوضوء (٥) أي يغسل أعضاء الوضوء الأربع عليه كذا ذكره المص وهذا التفسير يشعر بأنه لأهمية الحاجة إلى مسح الرأس كما روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى لكن في ظاهر الرواية أنه يمسح رأسه ذكره في الكافي فعلى هذا تفسير العبارة هكذا ثم يفعل أفعال الوضوء الأغسل رجليه

(مولوى عبد العلى البرجندی)

* ولعل وجهه أن الماء ليس بمستعمل فلا حاجة إلى الغسل ثانيا نسجه

اليه في كليهما كما في الخزانة (ثم يغسل رجله) في مكان آخر طاهر
 (لا في) المكان (المستنقع) بالفتح أي مجتمع الماء المستعمل وفيما ذكر
 اشعار بانه لو اتغمس في الماء الجاري جاز عن الغسل لكنه ترك السنة
 فلم يكت فيه ساعة فأسبغ الوضوء والغسل لَا كَمَلِ السَّنَةِ كما في الزاهدي
 (ويكفي لذات) أي لامرأة ذات الشعر (الضفيرة) أي المنسوج فهي
 في الأصل فعيل بمعنى مفعول والناء للمبالغة والنقل إلى الذوات (أن ابتل
 أصلها) أي بلغ الماء أصول شعرها وعنه أنه لا يكفي كما في المحيط في غسل
 ظاهر المسترسل وهو الصحيح كما في الزاهدي والاول المختار كما في
 الخلاصة وفيه رمز إلى أنه لا يكفي لذى الضفيرة فينقضها وقيل يكفي وفي
 البقال الصحيح أنه يجب غسلها وكذا لا يكفي لذاتها إذا انقضت كما في
 الزاهدي وإلى أنه لا يكفي لذى اللحية لعدم الحرج كما في الذخيرة
 وأعلم أنه إذا اضرها غسل الرأس تركته وقيل تسمع ولا تمنع نفسها عن
 زوجها كما في المنية (وموجبه) بالكسر أي شرطه وقيل سببه وقال
 الجمهور إن سببه إرادة الصلاة إلا أن الغسل مستحب عقيب الجنابة والا
 فربما يتعفن البدن فيتأذى به الملائكة كما في الشفاء (أنزال منى)
 أي خروجه عن القبل كما قال البيهقي وإنما أثره على الخروج تبركاً بعبارته
 صلى الله عليه وسلم كحمد رحمه الله في المبسوط والمنى بكسر النون مشدد
 الياء وقد يسكن مخففاً هو ماء خلق منه حيوان كما في المفردات والمجمل
 وغيرهما وفي النظم أن الجبل لا يكون إلا من المائتين فما في الصحاح
 والنهاية أنه ماء الرجل فليس للتنقييد كقولهم أنه ماء أبيض ينكسر منه
 الذكر فليس محتصاً بالرجل وأليه ذهب المحققون من الحكماء والأنزال
 مشير إلى أن امرأة لو احتلمت بلا خروج المنى إلى الفرج الخارج لم
 يجب الغسل وهذا ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما في الزاهدي (ذي دقق)

٢ أي الذي يوجب الغسل من جهة الشرطية
 فيصالح أن يكون عاملاً في الظرف

٣ الانزال من النزلة بالضم وهو ماء الرجل
 كذا في الصحاح ومعنى انزل الرجل أنه صار
 ذانزلة أي خرجت نزلاته وهو هنا مستعمل
 في جر معناه أي الخروج ولذلك أضافه إلى
 المنى (برجندی)

٤ أي النون مخففاً ياءه على وزن ضرب
 ٥ ليس للتنقييد (قولهم) في تعريف المنى
 أنه ماء آه فقوله الذكر إنما هو مثلاً والأصل
 ينكسر منه الشهوة فإن عائشة رضي الله عنها
 أخذت في تفسيره الشهوة على ما روى ابن
 منذر أن المنى هو الماء الأغظ الذي ينكسر
 منه الشهوة كذا في البحر (٦) أي الجبل
 أو التعريف المذكور أو تولد الولد
 (٧) أي إلى علوق الجبل من المائتين ذهب آه

اي سيلان بسرعة كما في المفردات وليس مختصا بماء الرجل كما ظنَّ
قال الله تعالى خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ يخرج من بين الصلب والترائب (و)
ذى (شهوة) اي لذة وان كانت في الاصل ميل النفس الى ما تريده
والتوصيف مجاز والوصفان متلازمان لزيادة التوضيح فاذا حمل شيئا او
ضرب على ظهره فخرج بلا شهوة لم يغتسل عند العامة خلافا لعيسى بن
ابان فان عنده يغتسل بوجهه على كل حال كما في المحيط (عند الانفصال)
عن الظهر او التريبة طرف الشهوة فلو جامع فيما دون الفرج او استمنى
بكفه او نظر الى امرأة بشهوة او احتلم فانفصل عن مكانه في هذه الصور
فاخذ احليله حتى سكنت شهوته ثم خرج المني او اغتسل بعد الوطى بلا
نوم وبول او مشى ثم امنى يجب الغسل وهذا عندهما خلافا لابي يوسف
كما في الزاهدي وغيره واختلف وبه نأخذ كما في النوازل وذكر في النظم
انه لم يجب عند محمد وزفر رحمهما الله خلافا للشيخين ولو بالانام او مشى
ثم اغتسل ثم خرج بقية المني لم يجب اتفاقا (وغيبة) تمام (حشفة)
من رأس الذكر الى المقطع وهو غير داخل في مفهومها والغيبة بالفتح
مصدر غاب عن العين اذا استتر (في قبل او دبر) باربع ضمت
وسكونين والقبل خلاف الدبر للذكر والانثى ولعل المراد مقدار الحشفة
حتى لو قطعت وغاب اقل من مقدارها لم يجب الغسل والكلام مشير الى
انه لو غاب فيه اقل منها لم يجب كما في التجنيس لكن في الخزانة ان
نفس الايلاج في الدبر موجب وفي اللآلئ انه غير موجب خلافا لهما
والى انها لو غاب من الخصى وجب كما في قاضيخان والى انها لو
لُقَّتْ بثوب او غيره لم يجب كما في الجلابي والى انها لو غابت في السرة
مثلا لم يجب الا ترى انها لا تصير نفسا يخرج من الولد منها كما صرح
به في الخلاصة (على الفاعل) الواطى طرفه موجب فلا ضرورة الى الحذف

* قيل الوصف مختص بالرجل فالصواب تركه ابو المكارم

١ المراد المتزوج من المائتين في الرحم
٢ اي بين صلب الرجل وترائب المرأة وهي عظام صدرها (قاضي)

٣ من قبيل توصيف الشيء بصفة صاحبه
(حسن) من قبيل عيشة راضية اذ اللذة لصاحب الماء (م) متعلق لذكر مقدر (حسن)

٥ اعلم ان اخذ الذكر عند خروج المني ومنعه عن اخراج ما تحرك للخروج حرام لان هذا يولد مرضا قلما يتجى منه وكثيرا ما يقتل به (لمصححه)

٦ اي بقول ابي يوسف نأخذ قلت لاسيما في الشتاء والسفر (خادمي)

٧ اي الحشفة بثوب او غيره لم يجب لان المتبادر هو الحشفة المجرد ولانه غيبة الثوب والحرقة لا غيبة الحشفة في الدبر بل الحشفة غابت في الثوب وهو فيه

(١) أي أهلية الوجوب حتى أتى بكلمة على المفينة لتضرر الزمة بالتكاليف الشرعية وبلغظ الفاعل والمفعول المفيد لقيد الحينية أي من حيث هو فاعل آه ولم يقل على الرجل والمرأة وجعله في حيز الإيجاب وظرفاً له فيفيد الاحتمال أنه ينبغي أن يكونا أهليين للوجوب (٢) أي الكافر ﴿كتاب الطهارة﴾ (٣٤٠)

بعد الانزال اسلم ليكون وقت وجود السبب غير مكلف * يعني أن غيبة المشقة ليس أمراً آخر غير الانزال مما لم يكن في موجبات الوضوء بل هو راجع إلى الانزال بمعنى أنه أمر خفي فاقيم غيبة المشقة مقامه فالموجب حقيقة هناك هو الانزال وهو مما خرج من أحد السبيلين آه فتفرع منه أن الذي يوجب الغسل هو الذي يوجب الوضوء وهو ما خرج من السبيلين أو غيره من غير عكس يعني لأن من موجبات الغسل ما ليس من موجبات الوضوء بل الأمر بالعكس (٣) أي علمه فيدخل فيه الأعمى (برجندی) (٤) أي في المبنى حيث أشار إلى المعهود وهو شىء يتيقن أنه منى (٥) أي قلنا بالمدى المشكوك ولم نعمل فيه للعهد (٦) حيث أطلق الكلام عنه (٧) أن له دخلاً حيث قال عن محمد آه

(٨) أي عدم وجوب الغسل لو لم يظن أنه منى وانتشر الآلة قبل النوم (٩) لأنه كثير الوقوع والناس عنه غافلون هذا ما يظهر من عبارة أبي الكارم وأما ما يظهر من عبارة الدر المختار أن ما لا بد من حفظه وجوب الغسل إذا تيقن أنه منى أو نام مضطجعا أو تذكر الاحتلام حيث كتب في مثله ورؤية مستيقظ منياً أو مذنباً وأن لم يتذكر الاحتلام وفي شرحه إلا إذا علم أنه منى أو شك أنه منى أو ودى أو كان ذكره منتشر قبل النوم فلا غسل عليه اتفاقاً كالودى لكن في الجواهر إلا إذا نام مضطجعا أو تيقن أنه منى أو تذكر حملاً فعليه الغسل والناس عنه غافلون انتهى فالأشمل أرجح الضمير إلى مجموع المستثنى والمستثنى منه كما يدل عليه عبارة البحر الرائق قوله ما قررنا من تفسيرى المنى والمذى وبين أشعار المتن * (١٥٠) أي في المتن (١١) (القصور ١٢) أي بقصور المتن رد لمولانا أبي الكارم حيث قال وأعلم أن عبارة المتن قاصرة والتفصيل أنه يجب الغسل أن رأى صورة المنى مع ظن أنها منى أو

(والمفعول به) الموطوء وفي الكلام اشعاراً بشرط التكليف فلو كانا أو أحدهما غير مكلف كالصغير والمجنون لم يجب كما في الجلابي وكذا المراهق والمراهقة والكافر إذا أسلم كما في المحيط وفيه اختلاف المشايخ والصحيح أن الغسل واجب عليه كما في المغنى ولا يرد والى البهيمية لأن حكمها بأنى وأعلم أن الشرط الحقيقي هو الانزال وغيبة المشقة تقوم مقامه لحفاؤه فموجب الغسل موجب الوضوء (ورؤية المستيقظ) ولو صبها وفيه خلاف والاحتياط في الوجوب وكذا حكم الصبية إذا بلغت بالمحيض كما في المحيط (المنى) أي شيئاً يتيقن أنه منى سواء كان متذكراً الاحتلام أولاً وكان الفقيه أبو جعفر يقول هذا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وأما عند أبي يوسف رحمه الله فلا غسل عليه إذا لم يتذكر الاحتلام كذا في شرح الطحاوى (أو المذى) أي شيئاً يشك فيه أنه منى أو مذى تذكر الاحتلام أولاً وهذا عندهما وكذا عند أبي يوسف رحمه الله إذا تذكر الاحتلام أما إذا لم يتذكر فلا غسل وفي العيون وغيره أنه واجب عنده فلعل عنه روايتين كما في الحقايق وإنما قلنا بلام العهد والمذى المشكوك لأن لا نوجب الغسل بالمذى أصلاً بل بالمنى إلا أنه قد يترق باطالة الزمان فالمراد ما يكون صورته صورة المذى لأحقيقته كما في الخلاصة وغيرها وفي الكلام اشعاراً بأنه لو تيقن بالمذى لم يجب تذكر الاحتلام أم لا وهذا عندهم على ما في المصنف عن المختلفات لكن في المحيط وغيره أنه واجب ويأتى لا دخل لانتشار الآلة قبل النوم وفي النوادر عن محمد أنها لو انتشرت قبله لا تذكر الاحتلام لم يجب الغسل إلا إذا تيقن أنه منى وقال الحلواني أنه مما لا بد من حفظه كما في المحيط والزاهد وغيرهما فعلى ما قررنا لأقصور فيه بل في القائل به والرؤية^١ الإبصار والعين عذر غير واجب

مع عدم انتشار الآلة قبيل النوم فإن لم يظنهما منياً وانتشر الآلة قبيل النوم لا غسل عليه قال شمس الأئمة هذه مسألة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون فلا بد من حفظها ذكره قاضى خان انتهى (١٣) والضروريات مستثناة من قواعد الشرع فعلمه بمنزلة الإبصار

(١) أى الرؤية (٢) أى الاعتقاد ليدخل فيه الاعنى كما فعله الفاضل البرجندي (٣) لزوم (٤) له وهو الثانى وقوله المنى أو الذى بمعنى صورة المنى أو صورة الذى مفعول اول فتقدير الكلام واعتقاد المستيقظ صورة المنى أو الذى منبأ واقعيًا (٥) من النجاسة لأنهما ذكرتا معا أو حذفتا معا عندهم (٦) أى محمول على انقطاع العادة خبر مبتدأ محذوف فالمنى كون الانقطاع موجبا للغسل محمول على انقطاعه فى رأس العادة أو فى الأيام (٧) الاولى أو الثالث (٨) وما فى غير العادة قبلها أو بعدها مندرج فى قوله أو الثلاثة الى التسعة (٩) جملة ما لية عن الانقطاع المضاف أى والحال انه لم يبق من الوقت الا وقت خوف فوت الصلوة (١٠) فالانقطاع فى هذه الاوقات يجب الغسل بلا تأخير لئلا يفوت الفرض (١١) علة الحمل على هذه الصورة (١٢) اشارة اليها أى بدون الانقطاع فى عاداتها بان ينقطع فى اقل من الثلاثة أو فى الثلاثة الى التسعة من غير ان يصل الى وقت خوف بان يكون فى الوقت سعة (١٣) بل يجب التأخير الى آخر الوقت المستحب فان دخل وقت الفوت اغتسلت وصلت فبحمد الانقطاع لا يجب الغسل بل بعد التأخير الى وقت خوف الفوت (١٤) أى الحمل المذكور (١٥) سواء كان على العادة أو لا وسواء دخل وقت الخوف أو لا (١٦) يحمل (١٧) تشبيه على قوله محمول على الانقطاع آه (١٨) أى مسلمة كانت أو كتابية (١٩) حاصل كلامه ان انقطاع الحيض اما ان ينجم الى اكثر المدة أو لا فعلى الاول يحمل على انقطاع العشرة فى الكل وعلى الثانى ان يحمل على الانقطاع فى العادة أو فى الثالث الى التسعة والحال انه بقى من آخر الوقت آه فى حق المسلمة وأما فى الكتابية فالمعتبر مجرد الانقطاع سواء كان على العادة أو لا وسواء دخل وقت خوف الفوت أو لا أى يجب الغسل بمجرد الانقطاع (٢٠) أى فى كلام المبسوط (٢١) حيث قال محمول على انقطاع العادة (٢٢) بكسر الدال أى التى لم يتقرر لها العادة (٢٣) ظرف انقطع (٢٤) بمجرد الانقطاع فيهما (٢٥) أى بعد (٢٦) بظن انها مبتدأة ليس لها عادة (٢٧) وفيه نظر لان اهل الاصول ضرحوا بان

التعرض وكونها بمعنى العلم مع حذف احد المفعولين غير مجوز عند الجمهور وتدخل فى المستيقظ المستيقظة تبعا فانها كالرجل على ما ذكرنا وأحترز بقوله رؤية المستيقظ الذى عن رؤية المفيق والصاحب الذى بعد الاغماء والسكر فانه غير موجب لكن رؤيتهما المنى موجبة كما فى الخلاصة وبقوله المنى والذى عن الودى فانه غير موجب عندهم وان تذكر الاحتلام كما فى الحقايق والذى والودى بالتسكين وقيل بالتشديد فالاول ما يخرج عند الملاعبة والثانى بعد البول كما فى الصحاح وذكر فى النظم وغيره انه لو جامع ثم بال فاغتسل ثم خرج منه شىء لزج فهو ودى (وانقطاع الحيض) على انقطاع العادة أو الثلاثة الى التسعة وقد بقى من آخر الوقت مقدار التمكن على الاغتسال والتحرية لان بدون ذلك لم يعتبر الانقطاع وهذا فى حق المسلمة وأما فى الكتابية فالمعتبر نفس الانقطاع كما على انقطاع العشرة فى حق الكل كما فى مبسوط شيخ الاسلام وفيه اشارة الى انه لو انقطع دم المبتدأة دون العشرة فوفى الثلاثة وجب الغسل ولم يجب ثانيا عند العشرة كما قال بعض المشايخ وادجبه بعضهم وتوفى آخر دون كما فى المنية والى ان الشرط والسبب كما ذكرنا نفس الانقطاع وفى شهيد الكرماني انه نفس الحيض الا ان الغسل غير مفيد فيؤخر الى الانقطاع (د) انقطاع (النفاس) كالحيض فيما فصلنا وفيه اشعار بانة لو ولدت ولم ترد ما لم يجب الغسل كما قال ابو يوسف رحمه الله وبه اخذ بعض المشايخ لكن وجب عند ابى حنيفة رحمه الله وبه اخذ اكثرهم ووجب الوضوء اتفاقا كما فى المحيط (لا) أى غير موجب له (وطى بهيمة) بالهمزة أى جماعها وان كان فى الاصل الدوس بالقدم والبهيمة ما لا نطق له كما فى المفردات

سبب وجوب الطهارة اما الحدث أو ارادة الصلوة والانقطاع ليس شيئا منهما فالظاهر ما ذهب اليه البعض من ان السبب هو سيلان الدم لكن لما لم يناسب ايجاب الغسل مع سيلان الدم لعدم الفائدة وامتنع ايضا ارادة الصلوة الا بعد الانقطاع نسب الاجاب الى الانقطاع تجوزا (مولوى عبد العلى البرجندي (٢٩) أى فى لفظ وطى (٣٠) من باب الشهيد (٣١) أى السبب والشرط

(بلا انزال) اى بغير خروج المني فالباء عامل في الانزال على الاصح
ولا التبرئة بمعنى غير كما ذكره السيرافي والمينة كالبهيمة الا انها لم تذكر
لظهورها (وسن) اى دُوم عليه بلا عتاب على تركه فيكون من سنن
الزوائد ويحتمل ان يكون من المستحبات ليوافق ما يأتي وقد صرح به
في الجلابي لكنه يخالف المحيط (للجمعة) اى يوم الجمعة كما هو الظاهر
ويحتمل لصلاتها كما قال ابو يوسف رحمه الله لانها افضل الصلوة وهو الصحيح كما
في الكافي وعنه انه لهما جميعا كما في شرح الطحاوى والاول قول الحسن
ورواية عن صاحبين فانها افضل الايام وفيه اشعار بانها لو اغتسل بعد
الصلوة لَعَمِلَ بالسنة وفيه اختلاف بين الحسن وابي يوسف كما في التحفة
وغيرها لكن في جمعة المحيط وقاضيان انه لا يعتبر بالاجماع وفي الجلابي
عن اصحابنا انه لو اغتسل يوم الخميس او ليلة الجمعة لَعَمِلَ بها لانه حصل
دفعُ الرابحة المقصود منه (والعبدین) اى لهذين اليومين وفيه اختلاف
الحسن وابي يوسف رحمهما الله كما في التحفة وسيأتى تمامه في باب (والاحرام) اى
للاحرام وعند ارادته (و) يوم (عرفة) هكذا اطلق في المحيط واكثر
الكتب لكن في المصارع انه سنة بعرفات واليه اشار في المضمرات واعلم
انه يستحب غسل الصبي والمجنون اذا بلغ وافاق كما في التحفة وكذا
غسل المجانمة وليلة البراءة والقدر وعرفة والكافر اذا اسلم واما الجنب
فواجب كما في خزانة الفقه ثم شرع في الماء وهو على نوعين مطلق غير
محتاج الى قيد كماء البحار ومقيد محتاج الى قيد كماء الثمار والاول يزيل
التجاسنين والثاني النجاسة الحقيقية وقال الفقيه ابو جعفر وغيره انه لا
يزيل الحقيقية عن البدن والاول هو الصحيح واما ما اختلط مائع به فان
غلب فمطلق والا فمقيد كما في شرح الطحاوى وهذا مجمل مانصل بقوله
(ويتوضأ) بالضم اى يطهر اعضاء الوضوء (بماء السماء) اى بماء نزل

- (١) اى من المرأة
(٢) اى على الغسل يعنى ان الغسل قائم
مقام الفاعل اشارة الى ان سن بصيغة المجهول
لكن ظاهر عبارة الهداية انه معلوم راجع
الى النبي عليه السلام
(٣) على الترك كما في بعض النسخ
(٤) اى في باب العيد من قوله وندب
(٥) اى بكونه من المستحبات
(٦) اى كونه من المستحبات

(٧) اى والحال ان فيه اى في كونه عملا بالسنة

(٨) صفة الدفع (منه) اى من الاغتسال

- (٥) اى الكافر الجنب اذا اسلم فواجب اى
فرض غسله
(٦) الماء المطلق هو يتبادر عند الاطلاق
اى ما سبق الى الفهم بمطلق قولنا ماء ولم
يقم به خيب ولا معنى يمنع جواز الصلوة
فخرج الماء المقيد والماء المتنجس والماء
المستعمل واعلم ان الماء المطلق اخص من
مطلق الماء لاختلاف الاطلاق فيه قيداً ولذا
صح اخراج المقيد به واما مطلق الماء فمعناه
اى ماء كان فيدخل فيه المقيد المذكور
ولا يصح ارادته هنا قوله (كماء البحار) الاضافة
للتعريف بخلاف المقيد فان القيد لازم له
لا يطلق الماء عليه بدونه كماء الورد
(للعامة ابن العابدین)

من هذه المظلة أو السحاب سواء كان في الهواء أو ساكناً على وجه الأرض
أو جارية فلا يتوضأ بالثأج إلا إذا تقاطر وعن صاحبين أنه يتوضأ به
والأول هو الصحيح كما في الظهيرية (و) ماء (الأرض) أي ما يكون
في أعماق الأرض كما الأبار أو على وجهها جارية كالأنهار أو ساكناً كالخياض
فلم يصح ما قال بعض أصحابنا أنه لا يتوضأ بالماء الراكد ولو كان أكثر
من عشر في عشر كما في المحيط وإنما خص التوضؤ مع أنه مزيل لمطاف
الحدث وكذا البحث لكثرة الاحتياج وملاحظة المقام ولا يخفى أن الكل نازل
من السماء فلوا كفى به لكفى (وان تغير) أي حال كون تغير ذلك المائتين
لونا وريحاً وطعماً (بالمكث) بمركات الميم الإقامة كما ذكره ابن مالك وفيه إشارة
إلى أنه لو ظن التغير بالنجاسة لم يتوضأ به كما في المحيط وفيه أشعار
بأنه لا بأس بظن التغير بالمكث إلا أنه خلاى أشعار المتن (أو اختلط به)
بالطبع أو غيره (طاهر) سواء كان من جنس الأرض أو لا وسواء قصد به
النظافة أو لا كالزاج والتمر والصابون وورق الشجر (الآ إذا أخرجه)
أي يتوضأ بذلك الماء المخلوط بهذا الطاهر في جميع الأوقات الأدفت
إخراج الطاهر الماء (عن طبع) جنس (الماء) أي من صفته الأصلية التي
هي الرقة فلا يتوضأ بماء السيل أو غيره إذا كان ثخيناً وفيه أشعار بأنه
اعتبر الغلبة من حيث الأجزاء كما قال أبو يوسف رحمه الله وفي رواية
عن محمد وروى عن أبي يوسف رحمه الله وأشهر قول محمد رحمه الله أن
المعتبر هو اللون والأول هو الصحيح لتقدم الجزء على الوصف في الاعتبار^{١٢}
كما في حاشية الهداية لكن في الزاهدي وغيره أن الطاهر أن خالف الماء
لونا كاللبن والعصير والحل وماء الزعفران فالعبرة لغلبة اللون^{١٣} وأن توافقاً
لونا وتفاوتاً طعماً كما البطيخ والثمار والابنبة فالعبرة لغلبة الطعم وأن
توافقاً لونا وطعماً كما السكر فلعبرة الأجزاء فلا اعتباراً أولاً للون ثم الطعم

(١) أي بالنجاء وإن لم يتقاطر بقريضة المقابلة
(٢) أي إلى التوضؤ
(٣) حيث هو مقام بيان الوضؤ والغسل
(٤) قال الزيلعي قسم هذه المياه باعتبار ما
يشاهد والا فالكل من السماء الآية الم تر أن
الله أنزل من السماء ماءً فسلكه ينابيع
في الأرض
(*) لما صح الإشارة بالمفرد إلى المثني
والمجموع لم يقل ذينك المائتين بخلاف
الضمير المفرد ولذا يتكلف فيه بأنه أجرى
مجرى اسم الإشارة كما وقع كثيراً من الشارح
المحقق في هذا الكتاب فمن الظن الظاهر
أن يقال ذينك
(٥) قد يبيى باب الأفعال لازماً أي القيام
(٦) ما في المحيط
(٨) أي هذا الأشعار
(٩) حيث يفهم من قوله وان تغير بالمكث
أنه لا يظن شيئاً لكن في الواقع كان تغير
بالمكث متى لو ظن التغير بالمكث لا يتوضأ

(١٥) أي في قوله عن طبع الماء
(١١) لأن المؤثر في الإخراج عن طبع
المخلوط فيه هو أجزاء المختلط

(١٢) أي في الإخراج عن طبع الماء هو اللون

(١٣) فان غلبه الماء يجوز التوضؤ وإن
غلبه الطاهر فلا

الماء نسجه

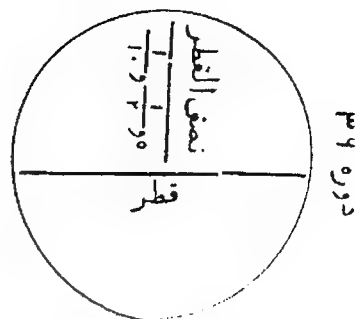
(١) متعلق بغير على تضمين معنى الصلاح أى غير الماء صالحاً للأكـل (٢) إذا شـدت قصرت وإذا خففت مدت وإذا كتب بالالف يتعين الـهد والتخفيف (خادمى ٣) أى فى قوله أو غيره طـبخاً وهو مما لا يقصد به النظافة (٤) عن جواز التوضى (٥) أى من جنس **كتاب الطهارة** (٤٧) (٤٨) ما لا يقصد به آه (٤٩) وجه الإشارة أن التغيير فى الطبخ إنما يكون بالغلبة (٥٠) وهذه الأشياء مما يقصد به النظافة (٥١) أى لم يخرج الماء من طبعه وجه الإشارة باعتبار دلالة مفهوم قوله وهو مما لا يقصد فيضم هذه الإشارة من دلالة المفهوم المخالف لهذا القيد فكيف سعى إشارة أجاب بقوله ودلالة المفهوم أه فيصح أن يقال إنها إشارة (٥٢) أى كلام المص حيث قال عن طبع الماء أو غيره طـبخاً (٥٣) قوله مذكورين أى عن طبع الماء فى الأول وطـبخاً وهو مما لا يقصد به آه فى الثانى (٥٤) مبتدأ (٥٥) بيان ما والجبر قوله (٥٦) بل هو لتحقيق الإخراج أو التغيير (٥٧) أى إلى أنه ليس للتقييد (٥٨) من مولانا أبى المكارم حيث قال ثم أن كلام المص يدل على أن الماء الذى لم يخرج الطاهر عن الطبع ولم يغيره طـبخاً جار التوضى وأن غير أوصافه الثلاثة والمفهوم من الهداية أنه لو غير الطاهر اثنين منها لا يجوز التوضى به انتهى وبما قال أن ذكر أحد الأوصاف ليس للتقييد بل هو لتحقيق الإخراج أو التغيير اندفع ذلك التنافي (٥٩) أى بسوق (٦٠) أى حمله بمعنى بلا سرعة (٦١) أى مفاجأة كما التقيت والباء للتعدي (٦٢) فـقوله ما موصوفة أو موصولة من الفاظ العموم يشمل كل شـئ إلا أنه خص بجنس الماء هنا بقرينة المقام وهو شامل لما تحت الجنس من الجارى والراكـد وقوله يذهب بتبنة يخرج الراكـد وأورد البعض عليه بالجمل والسفينة فأنهما يذهبان بتبنة ومنشأوه ابتغاء لفظة ماء على أصل العموم وذهول عن كون المقام محصصاً ويجوز أن يقرأ لفظ ما بالماء أى ماء يذهب بتبنة (حاشية درر لعبـد الجاليم أفندى ٢٥) أى اليمنى كما يقع حين التوضى والعرض مقابل الطول وفى بعض النسخ الرومية بغرف يك بالغين المعجمة آخره الفاء أى بالاختباء واحدة هو يمنى كما يفعل حين التوضى من النهر فلا منافاة بينه وبين أن تلك العذرات المطر

ثم الأجزاء (أو) إذا (غيره طـبخاً) أى غير الطاهر الماء للأكل أو الشرب أو التداوى أو غيره (وهو) أى والحال أن ذلك الطاهر (مما لا يقصد به النظافة) من نحو المرق وماء الباقلاء المطبوخ وفيه إشارة إلى أن الغلبة مانعة فيما طبخ من هذا الجنس سواء كانت بالأجزاء أو اللون وإلى أنه لو طبخ الأس أو السدر أو الأشنان فى الماء وتغير لونه يتوضأ به إذا كان رقيقاً كما فى المحيط ودلالة المفهوم ليست قطعية كما مر **الكلام** مشعر بأنه لو غير الأوصاف الثلاثة بلا إخراج وتغير مذكورين كان طهوراً وما فى الهداية من ذكر أحد الأوصاف ليس للتقييد كما فى الزاهدى واليه أشير فى المضمرة فلا مخالفة بين كلامى المتن والهداية كما ظن (وإن اختلف به) أى بذلك الماء (نحس) بالفتح (فإن كان) الماء (جارياً) فى عرض الناس وقيل هو ما يحمل شيئاً وإن قل وقيل ما يذهب بتبنة وقيل ما لم ينقطع جريه بعرض يده كما ذكره الزاهدى وعن أبى يوسف رحمه الله بالاعتراض والأصح هو الأول كما فى التحفة ويـدل فى الجارى ماء الثلج إذا جرى على طريق فيه نجاسة فتفتت واختلطت بحيث لا يرى لونها ولا أثرها كما فى الخلاصة وكذا ماء المطر حين يـمطر حتى لو أصاب الثوب بعد ما وقع على سطح فيه عذرات لم ينتجس إلا إذا غير وكذا ماء الحمام حتى لو أدخل فيه يده وعليها قدر لم ينتجس قبل هذا على ظاهره للضرورة وقال عامة المشايخ أنه إذا دخل الماء من الأنبوب والاعتراض من أرك لم ينتجس وعليه الفتوى كذا فى المحيط وتفسير الاعتراض المتدرك أن لا يسكن وجه الماء فيما بين الغرفتين كما فى الزاهدى (أو) كان وجه الماء (عشراً) بالسكون والتأنيث لمدنى التميز الذراع كما فى شرب الكرماني أو لتأنيثه كما فى المغرب (فى عشر) أى

ما بأتى من قوله وعن أبى يوسف آه (٢١) ما لم ينقطع جريه (٢٢) فانه بالدين (٢٣) أى تلك العذرات المطر (٢٤) بكسر الراء أى متتابع (٢٥) أى من الحركة (٢٦) أى التميز أو الذراع باعتبار التميز *

(١) اي مثل ما قيل ثمان في ثمان (٢) اي ما قيل سبعة في سبع (٣) فما في الزاهدي بخالف ما في شرح الطحاوي بان ما نسبته الى محمد رحمه الله منسوب الى ابي يوسف رحمه الله وما في النظم يخالفه بان المنسوب الى محمد رحمه الله هو ما قيل سبعة في سبع لا ثمان في ثمان (٤) اي بان يكون دوره ستة وثلاثين ذراعا * وقطره احد عشر ذراعا ومساحته ان تضرب نصف القطر وهو خمسة ونصف وعشر في نصف الدور وهو ثمانية عشر يكون مائة ذراع واربعة اقسام ذراع آه سراج (ابن عابدين) * القطر هو الخط المار على المركز حتى ينتهي الى جانبي المحيط ونصفه هو هذا القاطع لنصفه بالمشاهدة بهذه الصورة

(٤٨) كتاب الطهارة ❀



مضروباً فيه فيكون دوره اربعين ذراعا وهذا اكثر الاقوال وبه تأخذ كما في التوازل وعليه الفتوى وقيل خمسة عشر في خمسة عشر وقيل اثنا عشر في اثني عشر وقيل ثمانيا في ثمان ومثله عن محمد رحمه الله كذا في شرح الطحاوي ومثله عن ابي يوسف رحمه الله وقيل سبعة في سبع كما في الزاهدي ومثله عن محمد رحمه الله كما في النظم وهذا في المربع واما في المدور فيشترط ان يكون دوره ثمانيا واربعين ذراعا وقيل اربعا واربعين والاؤل احوط كما في الكبرى وقيل ستة وثلاثين وهو الصحيح المبرهن عند الحساب كما في الظهيرية وفي الأولين يتحقق المحوض المربع داخل المدور وفي الثالث ما يساويه واختلف في الذراع ففي المحيط الاصح ذراع كل مكان وزمان وفي قاضيخان الصحيح ذراع المساحة وهي سبع قبضات واصبع قائمة في كل مرة كما في الولوالجي او في المرة السابعة كما في الكرمان او اصبع موضوعة في كل مرة كما في سير المصبرات وفي النهاية الصحيح ذراع الكرباس وهي سبع قبضات كل قبضة اربع اصابع وهو المختار كما في الكبرى فلو كان وجه الماء ثمانيا في ثمان بذراع زمان ثمان قبضات وثلاث اصابع لكان عشرا في عشر على هذا القول والاملائي مشعر بانه لو اتصل في الارض زرع او في المحوض طحلب او كان فيه قطع خشب او جمد يتحرك بتحريك الماء جاز فيه الوضوء كما في الزاهدي (لا ينحسر) اي لا ينكشف (ارضه) اي ارض الماء الذي يكون عشرا في عشر والاضافة للعهد (بالغرف) اي برفع الماء بالكفين والجملة صفة عشرا في

(٥) اي القولين الاولين في المحوض المدور (٦) الذي هو دوره اربعون ذراعا في اكثر الاقوال (٧) لان دوره فيهما ازيد من دور المربع فيكون المدور فيهما اكبر من المربع (٨) القول (٩) وهو المبرهن عند الحساب يتحقق مدور يساوي مساحة وجهه مساحة وجه المربع فيتحقق ما يساوي مائة مائة لا ازيد كما في الاولين (١٢) قال في الانهر وهو الانسب اقول لكن رد في شرح المنية بان المقصود من هذا التقدير غلبة الظن بعدم خلوص النجاسة وذلك لا يختلف باختلاف الازمنة والامكنة (ابن عابدين ١٣) كان نقل ذلك عن القهستاني ولم يتحنه وصوابه فيكون عشرا في ثمان وبيان ذلك ان القبضة اربع اصابع واذا كان ذراع زمانهم ثمان قبضات وثلاث اصابع يكون خمسا وثلاثين اصبعاً واذا ضربت العشر في ثمان بذلك الذراع تبلغ ثمانين فاضربها في خمس وثلاثين تبلغ الفين وثمانمائة اصبع وهي مقدار عشر في عشر بذراع الكرباس المقدّر بسبع قبضات لان الذراع حينئذ ثمانية وعشرون اصبعاً والعشر في عشر بمائة فاذا ضربت ثمانية وعشرين في مائة تبلغ ذلك المقدار واما على ما قاله

عشر

الشارح فلا تبلغ ذلك لانه اذا ضرب ثمانيا في ثمان تبلغ اربعا وستين فاذا ضربتها في خمس وثلاثين

تبلغ الفين ومائتين واربعين اصبعاً وذلك ثمانون ذراعا بذراع الكرباس والمطلوب مائة فالصواب ما قلناه فانهم (ابن عابدين ١٤) يدل من ذراع زماننا (١٥) اي مع ثلثة ارباع قبضة (١٦) اي اطلاق كلام المص حيث لم يقل او كان الصافي عشرا في عشر (١٧) عمق (١٨) بالزء اي زراعة مثل ما يقال بالفارسية شالي (١٩) بضم الطاء واللام الاخضر الذي يعلو الماء

(١) اى عشر في عشر حكما (٢) مبتداء (٣) مصدر مضاف (٤) مبتداء ثان (٥) اى من الذراع والجملة خبر الاول وفي بعض النسخ (عميق) على وزن فعيل صفة مشبهة صفة بشر (مائها) مبتداء (عشر) خبره والجملة صفة بشر بعد صفة اوبيان عميق وكلتا السختين صحيح معنى وجزيل لفظا (٦) اى ماء المحوض الكبير مبتداء خبره فيما بعد ثلاثة آلاف آه (٧) اى بناء على ما (٨) المص (٩) بيان ما اى مقدار الوجه ومقدار العمق الذين (١٠) عطف على الموصول اى (على العمق الذى هو ١١) اما متعلق بما قبله او بما بعده من قوله ثلاثة آلاف آه تمييز لهذه الاعداد وقوله من الماء الصافي بيان هذه الامناء اى لامن الماء المكدر بالتراب فانه ثقيل وصافه قليل ويحتمل ان يكون قوله هو مبتدأ راجعا الى المحوض الكبير لا الى مائه وقوله على ما اختاره من المقدارين خبره وقوله والعمق كلام مستأنف مبتدأ خبره ثلاثة آلاف آه وبناء على هذه المطالعة قال صاحب الدر المختار قلت وفيه كلام اذا المعتمد عدم اعتبار العمق وحده فتبصر انتهى ولعل وجه الامر بالتبصر اشارة الى المطالعة الاولى فانه فيها هو المبنى عليه ولا يلزم منه اعتباره وحده (١٢) انما عطف هذه الجملة على المتن لما بين وجهه فيما نقل عنه بقوله انما قال ذلك بقريئة ان المقام فيما يتروا به فلا يرد ان عدم التجاسة لا يقتضى ان يكون مطهرالم لا يجوز ان يكون طاهرا انتهى اى طاهرا فقط المورد الفاضل البرجندى حيث قال فى شرح لا ينجس الاظهر ان يقول فهو طهور لان قوله لا ينجس شامل للماء الطاهر الذى ليس بطهور انتهى فزاد للرد فقامل (١٣) اى فى قوله لا ينجس اربع اشارات وجه الاشارة فى الثلاثة الاول ان الفاعل هو الماء المطلق الشائع كل جزء من اجزائه وفى الرابع ان المحوض ولو صغيرا اذا دخل من جانب وخرج من آخر لم يستقر فيه الماء المستعمل فيكون فى حكم الماء الجارى اوفى حكم عشر فى عشر فى كثرة الماء (١٤) اى فى حكم المحوض الصغير المذكور او المعنى وكذلك اى فى المتن اشارة الى جواز التوضى (١٥) اى اى الماء المذكور (١٦) فكانه يدخل من جانب ويخرج من جانب (١٧) من النأدية وهى الافضاء اى يفضيه (١٨) اى الذائق فاعل يؤديه (١٩) بيان ما (٢٠) اذا

(٢٤٩)

كتاب الطهارة

عشر وهذا قول بعض المشايخ فى تقدير العمق وعليه الفتوى كما فى الخلاصة وقيل اربع اصابع مفتوحة وقيل ما يبلغ السكعب وقيل شبر وقيل ذراع وقيل ذراعان وقيل مفوض الى رأى الناظر كما فى حاشية الهداية والعشر فى العشر اعم من الحقيقي والحكمى فيدخل فيه ماله طول بلا عرض بحيث لو ضم اليه صار عشرا فى عشر فانه فى حكمه على الاصح كما فى الاختيار وغيره وكذا بشر عمق مائها عشر فى الاصح وروى ان الماء فى البئر اذا كان بقدر ماء المحوض الكبير لم ينجس كما فى المنية وهو على ما اختاره من المقدارين والعمق الذى هو خمس اصابع تقريبا ثلاثة آلاف وثلاث مائة واثني عشر من الماء الصافي ويسع ذلك فى غدير كل ضلع منه طول وعرضا وعمقا ذراعان وثلاثة ارباع ذراع ونصف اصبع تقريبا كل ذراع اربعة وعشرون اصبع (لا ينجس) ولا يتغير عما عليه من الطهورية ذلك الماء الذى كان جاريا او مشرا فى عشر وفيه اشارة الى جواز الوضوء بقرب عنبرة فى هذا الماء الجارى كما فى قاضى خان والى جوازه من جميع جوانب الوقوع ومن موضع الوقوع ايضا وعليه الفتوى والى جوازه من المحوض الصغير اذا دخل الماء من جانب وخرج من جانب سواء كان اربعا فى اربع او اكثر وعليه الفتوى كما فى الزاهدى وكذلك لو كان عينا هي سبع فى سبع او خمس فى خمس ينبع منه الماء وعليه الفتوى كما فى التنمية وغيرها (الا اذا غير) اى يكون مطهرا فى جميع الاوقات الا وقت تغيير ذلك النجس (طعمه) اى طعم ذلك الماء الذى كان جاريا او مشرا فى عشر والطعم بفتح الطاء ما يؤديه ذوق الشئ من حلاوة او مرارة او غيرها (اولونه او ريحه) فانه ينجس اذا خرج منه شئ بوزن الماء عليه وقيل خرج مثله وقيل ثلاثة امثاله وقيل دخل بلا خروج

جامع الرموز ٥

(٢١) منه (٢٢) اى مثل الماء الذى اختلط به نجس وفى بعض النسخ مثليه بصيغة التثنية فانه غلط يدل عليه اعرابه لان رفع التثنية بالالف لا بالياء بقريئة القرب *

(١) أي خذ ما ذكرنا لا ما ذكره الفاضل أبو المكارم فان قوله واعلم ان ما في المتن الى هنا رد له حيث قال بعد الاستثناء فيه بحث فانه لو سد جيفة عرض النهر ويجري الماء عليها بحيث يلاقيها اكثر الماء او نصفه يتنجس الماء وان لم يتغير شيء من اوصافه قال الفقيه ابو جعفر على هذا ادركت مشايخي والمفهوم ما ذكره المص موافقا لكلام الوقاية انه لا يتنجس نعم هذا رواية عن ابي يوسف لكن التعويل على الاول على ما ذكر في الخلاصة وقاضيان وغيرهما انتهى والعجب انسه والشارح المحقق كليهما نقلنا من هذين الكتابين ثم الفاضل ابو المكارم كتب في منهيته على قوله وفيه بحث آه يعني ان قول المص لا يتنجس الا اذا غير طعمه آه انما يصح في شأن الحوض العشري العشري لا في شأن الماء الجاري والقول بتخصيصه بالحوض تكلف ياباه التركيب كما لا يخفى انتهى وجه عدم المقاء ان التركيب النجوى ان قوله لا يتنجس جزاء لقوله فان كان جاريا او عشرين في عشر فضميره المستتر لامحالة يرجع الى احدهما ويعمهما وكذا ضمير قوله طعمه الخ لا الاستثناء متعلق بكليهما فتخصيصه بالحوض العشري العشري تأبي عنه هذه التحوية (٢) في تحديد الحوض (٣) استدراك من قوله عام للحوض والماء الجاري اعلم ان موضع هذا الكلام كان في شرح قوله او عشرين في عشر لكنه اورد ههنا ردا للفاضل البرجندی حيث قال والملاقى الاستثناء يدل على انه اذا وقع جيفة في النهر ويمر الماء عليه ولم يغير احد اوصافه لا يتنجس وهو المروي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وعندهما ان كان ما يجري على الجيفة اكثر او استويا فالماء نجس والا فالماء طاهر وعلى انه اذا دخل الماء النجس في حوض كبير وغلب على الماء الذي في الحوض لا يتنجس كذا في الخلاصة انتهى يعني اذا لم يغير احد اوصافه حيث جعله من مدلولات الاستثناء فقوله وغلب على الماء الذي في الحوض ينافيه فوجه الرد يظهر من قول الشارح المحقق (٤) اي مغفوز وانما فوض الى رأي المبتلى لانه لم يثبت فيه تقدير شرعي كما في فتح القدير كما هو مفاد الاستثناء لا يشنع آخر فلا فائدة في قوله وغلب على الماء آه بل هو مضر اذ حينئذ لا محالة يتغير احد اوصافه الا انه يحتمل ان النسخة وغلب الماء الذي آه بدون على ثم اعلم انه يظهر مما جعله دلالة اولي المحاكمة فيما تنازع الشارح المحقق مع الفاضل ابي المكارم رحمه الله تعالى كما مر (٥) اي الى ما يفهم بطريق المفهوم المخالف من قوله فان كان جاريا او عشرين في عشر لا يتنجس (٦) اي ان نسب لاختصار الكتاب المطلوب فيه واعتبار المفهوم في الروايات (٧) خبر لا يعني انه محذوف (٨) اي في قوله لا بأس (٩) اما ان يراد التعلق المعنوي فالمستند الى لا بأس به وضمير به الى كلمة ما وهي عبارة عن قول المصنف مثلا بموت آه واما ان يراد التعلق اللفظي النعوى فيعكس الضمير ان (١٠) اي لا بأس (١١) اي في موضع يظن فيه البأس (١٢) اي لدلالة لا بأس على ان ما يتعلق به تركه اولي آه * () وتفصيل لا بأس في الحادى في الفصل الاول من باب تصحيح الاعتقاد فانظر فيه (لناظره)

(٥٥)

كتاب الطهارة

وقال الترجماني وبه يغنى كما في الزايدى والاول اصح تيسيرا على المسلمين كما في الجواهر واعلم ان ما في المتن عام للحوض والماء الجاري كما في عامة المتداولات كالمحيط والفخيرة والخلاصة وقاضيان وغيرها فلو سد جيفة نهيرة وجري الماء تحتها وفوقها لم يتنجس الا اذا غير اثره وعليه الفتوى كما في المضمرات من النصاب هذا لكن في الايضاح اختلفت الروايات عن اصحابنا في تحديد الكبير فالظاهر عن محمد انه عشر في عشر والصحيح عن ابي حنيفة رحمه الله انه موكول الى غلبة الظن فانها كاليتقين في وجوب العمل به ومحمد رجع الى قوله وعن ابي يوسف الرأى كالجاري لا يتنجس الا بالتغير (وان لم يكن) الماء المختلط بالنجس جاريا ولا في حكمه (يتنجس) ولو لم يتغير الا اذا دخل فيه ماء طاهر فان فيه اختلافات المذكورة في عشرين في عشر كما في الظهيرية ولا يخفى انه لو فوّض هذا الحكم الى المفهوم لكان احسن واعلم انه اذا رأى رجلا يتوضأ بماء نجس اختلفوا في وجوب اخباره عليه كما في المنية (ولا بأس) اي لا كمال شدة عليك وفيه دلالة على ان ما يتعلق به تركه اولي لانه انما يفترق الى نفيه في مظانه ولذا قيل في لا بأس بأس اي قليل وهذا

اكثري

(٩) اي الى ما يفهم بطريق المفهوم المخالف من قوله فان كان جاريا او عشرين في عشر لا يتنجس (٧) اي ان نسب لاختصار الكتاب المطلوب فيه واعتبار المفهوم في الروايات (٨) خبر لا يعني انه محذوف (٩) اي في قوله لا بأس (١٠) اما ان يراد التعلق المعنوي فالمستند الى لا بأس به وضمير به الى كلمة ما وهي عبارة عن قول المصنف مثلا بموت آه واما ان يراد التعلق اللفظي النعوى فيعكس الضمير ان (١١) اي لا بأس (١٢) اي في موضع يظن فيه البأس (١٣) اي لدلالة لا بأس على ان ما يتعلق به تركه اولي آه * () وتفصيل لا بأس في الحادى في الفصل الاول من باب تصحيح الاعتقاد فانظر فيه (لناظره)

اكثرى لانه قد يستعمل فيما يكون الفعل اولى بل واجبا كما في صوم
النهاية (يموت مائى المولد) اى ما يكون توالده ومثواه في الماء فالبرى
الذى لا يعيش في الماء وله دم سائل يتنجس اجماعا سواء مات في الماء
او غيره الا اذا عاش في الماء وتوالده في غيره فلم يتنجس كالبط والاوز*
والحية كما في شرح الطحاوى لكن في المحيط ان موت طير الماء في غير
الماء يتنجس وكذا في الماء كبيرا لاصغيرا لعدم الدم والاطلاق مشير الى
انه لو مات ذلك المائى في الماء او مائع آخر غير منجس وان تقطع وهذا الصبح
كما في المبسوط لكن في المحيط ان موته في الماء غير منجس في ظاهر الرواية
واما في غيره فالسبك كذلك اجماعا واما غيره كالضفدع والكلب المائى
والسرطان ففيه خلاف (ولا) بأس يموت (ما ليس له دم سائل) سواء
مات في الماء او مائع آخر وسواء كان بحريا كطير الماء صغيرا كما في المحيط
او برى كالجراد والذباب والزنبور والعقرب والقمل والبرغوث والبق سواء
مس الدم اولا والاصح في العلق انه اذا مص الدم يتنجس كما في الزاهدى
وانما قيد بالسائل لان المعتبر عدم السيلان لعدم اصله حتى لو وجد
حيوان له دم جامد غير سائل لم يكن موته في الماء منجسا كما في حاشية
الهداية وغيره لكن في المبسوط ان هذه الحيوانات ليس لها دم اصلا لان
ما ظهر منها يتبيض بالشمس والدم يتسود ولا يخفى ان هذه الجملة مغنية
عن الاولى والقول بان ذكره لمزيد التوضيح لا يليق بهذا الكتاب (ولما
فرغ من الماء المطلق وما يتعلق به ومن بعض اقسام الماء المقيد شرع في
الباقى وما في حكمه فقال (ولا يتوضأ) عطى على يتوضأ (بما اعتصر)
استخرج بالعصر او بغيره بان دُق دَقَانَا عِثْمَ استخرج منه الماء اودق
وطبخ بالماء ثم استخرج والرواية بقصر ما ولعل وجهه انه انسب في
التوضأ^١ (من شجر) اى نبات فيتناول نحو الرهباس وورق الهندباء

(*) بكسر الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاى

(١) صلة الموت ثم وقع في الماء (يتنجس)
من التنجيس لانه محمول على موت طير الماء

(*) القمل جمع قملة بفتح القاف وتشديد الميم
(٢) انما قيد به لانه قد مر عن المحيط ايضا
انه كبيرا يتنجس

(٣) اى ما ليس له دم سائل (٤) اى قوله مائى
(المولد ٥) وان هو تعميم بعد تخصيص لان
الاختصار مطلوب في الكتاب (٦) اى لبنا
لطيفا (٧) اى بالعصر فرجع آخر الامر
الى العصر فالاولى استخرج بالعصر ابتداء
او بعد ان دق دَقَانَا عِثْمَ فاقام (٨) فيكون
موصولة كما اشار اليه الفاضل ابراهيم الكارم
او محذوف الهمزة فيكون لغة في الماء كما معها
فان فيه ثلث لغات ثالثها استعماله بالماء
على الاصل كما مر (٩) اى وجه القصر
(١٠) اى القصر (١١) لانه قصر عن التوضى
او باعتبار انه اذا غفى التوضى بهذا الماء
كان معنى المائى فيه قصيرا ناقصا فيناسب
قصر لفظه ايضا

(١) وجه الاشعار * ان التمر ثمر ايضا ضمير عنه في الكل لا بجنيفة رضى الله تعالى عنه اى في كل المواضع الثلاثة بقريظة قوله (وبه اخذ محمد رحمه الله) اه وبه اخذ ابو يوسف رحمه الله (٣) اى حين عدم الوجدان (٤) اللام للعمد اى من اعضاء الوضوء كذا وقع في بعض النسخ (لناظره) (٥) مما ليس من اعضاء الوضوء فالتفريع على التقييد بقوله في غسل شىء من آ ٥٠ (٦) اى بدون ان يكون مستعملا عند محمد لرفع حدث ايضا كما عندهما على ما قال (وعندهما) لاحد الشيئين اما امم للقربة اورفع حدث) قوله من نحو الصلوة صلة يحصل (٩) اى لا لطلب ثواب (١٥) بيان الغير (١١) كالمحدث (١٢) متعلق بالفعل المستفاد من التفسير (٥٢) ﴿كتاب الطهارة﴾

(او ثمر) فرع نبات فيشمل نحو الورد وسائر الازهار والاعتصار اعم من الحقيقي والمحكى فيدخل فيه ما في الربيع من ماء الكرم وعن ابي يوسف رحمه الله انه يتوضأ به ويتبغى ان يكون على هذا الخلائق ماء الدابة وبطبخ بلا استخراج وفيه اشعار بانه لا يتوضأ بنبيذ التمر وان لم يحرم الماء وعنه * انه يتوضأ به ح وعنه انه يجمع بينه وبين التيمم وبه اخذ محمد رحمه الله وعنه الرجوع الى التيمم وبه اخذ ابو يوسف رحمه الله كما في التمر تاشى وهو الصحيح كما في حاشية الهداية (ولا) يتوضأ (بماء استعمال) في غسل شىء من الاعضاء وان كان ما يلقى البشرة اقل فغسالة العضد ونحوها لم تستعمل كما قال كثير من المشايخ الا اذا كان مغتسلا كما في المحيط وهو الاصح كما في الخزانة وكذا غسالة الجمادات كالقدور والقصاع والثمار وانما يصير مستعملا عند محمد رحمه الله (القربة) فقط اى لطلب ثواب يحصل من نحو الصلاة وان كانت في الاصل ما يتقرب به الى الله تعالى وعندهما للقربة (اورفع حدث) اى استعمال لغير القربة مما لزم منه رفع نجاسة حكمية بقريظة العطف فلا يلزم ان الاستعمال لرفع الحدث لا يكون الا للقربة فاذا توضأ حدث ناويا له يكون مستعملا اتفاقا كما اذا توضأ ثانيا او غسل اليد حايضا او غيرها قبل الطعام وبعده واذا غسل المحدث الاعضاء للتبرد يكون مستعملا عندهما فقط الا انه قال ابو عبد الله الجرجاني ان ازالة الحدث بوجوب استعمال الماء بلا غلاف فان ازال العجين

اى فسر بالغير بدلالة العطف فانه يقتضى المقابلة والمغايرة وان كان حرف العطف لمنع الخلو (١٣) اى اذا فسر بغير القربة وان كان اللام للغرض لا يرد (١٤) فكيف العطف باو ففى تقرير الشارح المحقق رد للفاضل البرجندى فانه جعل مدار دفع الايراد عدم حمل اللام للغرض وليس معنى الايراد انه لا نزاع بينه وبينهما لان محمدا وان سلم الاستلزام يقول العلة هي القربة فقط فمعنى قوله لقربة باعتبار ربط المتن لاجل القربة وباعتبار ربط الشرح لعل القربة فقط وقوله وعندهما اى الشيخين لعل لا تخلو هي اما القربة اورفع المحدث فالمستعمل عندهما اعم مطلقا من المستعمل عند محمد وان كان يبين نفس القربة ورفع الحدث عموم وخصوص من وجه ولذا حملنا كلمة او على منع الخلو (اعلم ان ههنا دقيقة وهي ان عبارة المتن من حيث هي لا يشمل مذهب محمد لان على مذهبه لا معنى لعطف رفع المحدث على القربة المطلقة ولو قيد القربة بقيد فقط لا يتم بمجرد ازيداد رفع المحدث مذهب الشيخين والشارح المحقق انما شرح بنوع حرفه لمجرد ابراز المذهبين (نعم لو كان المتن هكذا استعمال للقربة واما لها اورفع حدث ليشمل المذهبين معا واني المتن من هذا (الا ان يق ان قوله اورفع حدث معطوف على القربة المقدرة المعطوفة باعادة اللام وحذف حرف العطف على القربة المذكورة ويقتضى ان شرح الشارح المحقق اشارة الى هذا الكن لا يخفى ركاكته وعدم شيوعه لانه اكثر تكلفا وحذف من العطف بتقدير المعطوف او الطين

الذي ارتكبه الشارح المحقق في مواضع من مصنفاته خذ هذا فانه من مصنفاتنا (١٥) اما عند محمد لوجود القربة بالنية واما عندهما فوجود الشقين معا وان كفى عندهما احدهما (١٦) اى يكون اتفاقا (١٧) اى ذلك المتوضى (١٨) ناويا ايضا بقريظة التشبيه اما عند محمد فوجود القربة بالنية واما عندهما فلكفاية القربة وحدها (١٩) اما عند محمد فوجود القربة باقامة السنة واما عندهما فلكفاية القربة وحدها لكون العطف بكلمة او قوله فقط اى لا عند محمد لعدم غرض القربة بل كان غرضه محض التبرد (٢٥) استدراك من قيد فقط

والطين لا يصير مستعملاً اتفاقاً كما في الزاهدي وأنه قال لا يتوضأ ولم يذكر
 أنه طاهر أم نجس تبعاً لظاهر الرواية وروى أبو يوسف ومحمد رحمهما
 الله عن أبي حنيفة رحمه الله أنه طاهر غير طهور وبه أخذ محمد وأبو يوسف
 رحمه الله عنه أنه نجاسة خفيفة وبه أخذ الحسن عنه أنه غليظة وبه أخذ
 وإلى هذا الخلاف مال مشايخ باغ وإمام مشايخ العراق فقالوا أنه طاهر غير
 طهور بلا خلاف بين أصحابنا وهو مختار المحققين من مشايخنا فإنه الأشهر
 عن أبي حنيفة رحمه الله وهو الأقيس فلو وقع في الماء يتوضأ به إلا إذا
 غلب وقيل لا يتوضأ وإن قل والأول هو الصحيح كما في التحفة والفتوى
 على قول محمد رحمه الله كما في المحيط وغيره وفي نفى التوضي إشارة إلى
 أنه يجوز إزالة الحبث به ويكره شربه ولا يحرم ولا يعجن به كما في الزاهدي
 وفي استعمال لفظ الماضي دلالة على أنه مادام على العضوليس له حكم
 الاستعمال بلا خلاف كما في التمر تاشي وفي إطلاق الاستعمال رمز إلى
 أنه لو غسل أعضاءه لقربة ألف مرة فالماء الأخير كالأول عندنا وإما عند
 بشرنا عدا الثالث غير مستعمل كما في النظم والروضة وإلى أنه لو
 توضأ الصبي صار مستعملاً وقيل لا يستعمل والأول أشبه إذا كان عاقلاً
 كما في المحيط وإلى أن غسالة الجنب كالمتوضي وفيه خلافاً كما في الزبدة
 ويشير القيدان إلى أنه لو غسل الفخذ والجنب وغيرها مما ليس
 من أعضاء الوضوء ليس بمستعمل وهو الأصح وكذا لو غسل الجمادات
 كالأنواب والقذور والقصاع والثمار كما أشير إليه في الخزانة وفي الاكتفاء
 أشعاره أنه إذا زال عن العضو صار مستعملاً وهو الصحيح كما في الهداية
 والخزانة وهذا مذهب أصحابنا وعليه أكثر المتأخرين وذهب إبراهيم
 النخعي إلى اشتراط الاستقرار في مكان وهو اختيار الطحاوي وبعض مشايخ
 بلخ وظهير الدين المرغيناني كما في المحيط وهو المختار كما في الخلاصة

- (١) الدال على أنه غير طهور (٢) معه
 (٣) علة قال أي اختياراً
 (٤) وهو أنه طاهر غير طهور فلا حاجة إلى
 ذكر أنه طاهر أم نجس
 (٥) أي روى أبو يوسف ثانياً
 (٦) أي عن أبي حنيفة
 (٧) أي بما روى ثانياً أخذ أبو يوسف لابها
 رواه أولاً بل هو مأخوذ محمد قوله والحسن
 أي روى الحسن عن أبي حنيفة أنه غليظة
 (وبه) أي بما روى نفسه
 (٩) أي الحسن

- (١٥) لأنه لا يصدق عليه أنه ما استعمل
 (١١) عن كونه مرة أو مرتين فصاعداً
 (١٢) أي مستعمل مثله

- (١٣) لعدم القربة ورفع الحدث من الطاهر
 نعم مستعمل من المغتسل كما مرّت هذه
 المسئلة ومسئلة غسل الجمادات في أول
 التعريف فهذا تكرار من الشارح المحقق
 إلا أن فيما مرّ قد تصرف في قيد الاستعمال
 بصرفه على أعضاء الوضوء إلا أن ههنا أيضاً
 يحتمل القيدان إنهما الاستعمال واحد
 المذكورين المعطوفين بكلمة أو
 (١٤) أي بالاستعمال من غير شرط
 الاستقرار والقرار

وذكر النمر تاشى انه لو تنأثر عن العضو على ثوبه لم يأخذ حكم الاستعمال بالاجماع ثم ذكر على سبيل الاستطراد ما هو مَطَهَّرٌ في الجملة وان كان انسب بفصل تطهير الانجاس فقال (وكل اهاب) بالكسر اى جلد غير مَبْرُوع كما في عامة الكتب كالنهاية والمغرب والصحاح وغيرها (دبغ) من الدباغة وهى اما حقيقية بازالة النتن والرطوبة بالادوية او حكمية بالتنزيه والتشميس والالغاء فى الربيع (فقد طهر) ولا يعود نجسا بالابتلال فى الحقيقى اتفاقا وفى الحكمى على الاصح كما فى المضمرات ولهذا لم يفسد لو وقع فى الماء جلد الميتة اليابس وكذا لحم جلدته كما فى الخزائنه ولودبغ مئانة الميتة وجعل فيها اللبن او السمن جاز وكذا الكرش وعن ابي يوسف رحمه الله انه لم يقبل الاصلاح مثل اللحم كما فى الزبد وفى تنكير الاهداب اشعار بان كل فرد من افراده طهر بالدبغ الا انه يوهى ان لا يطهر كل جزء منه فالاولى ما دبغ طهر (الاجلد) اى قشر بدن (الخنزير) فانه لم يطهر بالدبغ وقيل لم يقبل كما فى المفاتيح وعن ابي يوسف رحمه الله انه يطهر وفى الاكتفاء رمز الى ان جلد الكلب يطهر به خلافا للصاحبين ففى كونه نجس العين خلافا كما فى الزايدى والاول الصحيح كما فى التحفة والى ان جلد الحية والفرد يطهر به وفيه خلاف كما فى الخزائنه (و) جلد (الادمى) اى الشخص المنسوب الى آدم عليه السلام ولو كافرا فانه لا يطهر به لثلايستعمل شرفا له وفى الخزائنه انه طهر فى الحقيقة الا انه لا يجوز الانتفاع به لاحترامه وفى الزايدى انه لا يقبل الدباغة (وما) اى حيوان (طهر جلدته بالدبغ طهر) ذلك الحيوان جلدته ولحمه وشحمه وجميع اجزائه كما فى شرح الطحاوى وقيل لا يطهر الاجلد والاول الصحيح كما فى التحفة وذكر فى النهاية ان جلدته لا يطهر عند بعضهم اذا كان سوره نجسا (بالذكاة) الشرعية اى الذبح من الاهل مع التسمية فلو دبغ بموسى حمارا لم يطهر الا ان الصحيح انه يطهر ولو دبجه

(١) اى لعدم عود المدبوغ نجسا بالابتلال فى المدبوغ الحقيقى اتفاقا وفى الحكمى على الاصح
(٢) ومثلها الامعاء وفى البحر عن التجنيس اصح امعاء شاة ميتة فصلى وهى معه جاز لانه يتخذ منها الاوتار وهى كالدباغ (ابن العابد بن) لان كل اذا دخل على التكره يكون لاحاطة الافراد لا الاجزاء كما اذا اضيف الى المفرد المعرفة فيوهى ان لا يطهر كل جزء منه بطريق رفع الايجاب الكلى بان يكون مثلا بعضه الاكثر طاهرا والاقل غير طاهر ولا يكون منافيا لطهارة الفرد المركب منها باعتبار ان للاكثر حكم الكل
(٣) مكان لفظ اهاب
(٤) فيكون كل مضافا الى المفرد المعرفة فيكون لاحاطة الاجزاء فيفيد طهارة كل جزء منه وان المراد ان الاولى مكان كل اهاب ما دبغ لكونه صادقا على جزءه
(٥) ارجع ضمير طهر الثانى الى الموصول لثلايلزم خلو الخبر الجملة عن العائد ولثلا يلزم الانتشار بالنسبة الى ضمير جلدته ولا فساد فيه بالنسبة الى قوله الا ترى وكذا لحمه لصحة حملها على التخصيص بعد التعميم لرد من خالف فى لحم السبع ولما كان الحيوان مركبا من اجزائه ابدل عنه قوله جلدته ولحمه وشحمه وجميع اجزائه فكان الضمير مجرى اسم الاشارة فقال ذلك آه كما هو عادة الشارح المحقق
(٦) فعلى هذا لا يفيد الذكوة بالشرعية بل يبقى على اطلاقه كما فى الحادى (لناظره)

مسلم ولم يسم عمدا لم يطهر على الصحيح كما في المنية وظاهره يدل على شموله الاختيارية بين اللبنة واللحيين والضرورية أى موضع اتفق واليه إشار كلام القنية ولا يشك طهارة الحيوان بما يمتنع نجس من اجزاء الحيوان كالفضلات في الأمعاء وبما لا مدخل للذكاة في طهارته أصلا كالشعور والعظام كما في حاشية الهداية فان الفضلات ليست من اجزاء الحيوان والذكاة مَطْهَرَةٌ لدُسُومَةِ الشعور والعظام كما يأتي (وكذا) أى مثل جلده في الطهارة بالذكاة (لحمه) أى لحم الحيوان فإنه لو كان للجسد لزوم انتشار الضمير (وان لم يؤكل لحمه) وانما خص بعد التعميم فان في لحم السبع خلافا حتى انه في الخلاصة المختار انه نجس وهو الصحيح كما في الكافي (ومالا) يطهر جلده بالدبغ (فلا) يطهر ذلك الحيوان بالذكاة قيل هذا زائد لان مفهوم المخالفة وان لم يكن معتبرا في النص الا انه معتبر في الرواية وفيه لان المفهوم معتبر في نص العقوبة في قوله تعالى ولا تأكلوه من ربه يومئذ المحجوبون كما في حدود النهاية واما في الرواية فاكثري كما مر^{١٢} (وشعر الميتة) مثل الصوف والوبر والريش والميتة ما زال روحه بلا تذكية (وعظمها) مثل القرن والحنى والظلف (وعصها) مثل السن على رأى^{١٣} والعصب اطناب المفاصل (طاهر) ذلك الثلاثة فاجرى الضمير مجرى اسم الإشارة والآلاف مشير الى ان شعر الكلب وعظمه طاهر وعند الحسن نجس وكذا عظم القيل وعند محمد رحمه الله نجس كما في الزاهدى وفي الأضافة اشعار بان هذه الاشياء لا تحي طاهر بالطريق الاول ومع هذا لو ترك الميتة لكان أولى^{١٤} والاشياء مقيدة باليبوسة بلا دسومة والافتحسة كما في قاضيخان وغيره ولما كان حكم الانسان مخالفا للحيوانات في الاثر افرد بالذكر فقال (وكذا) الشعر والعظم والعصب (للانسان) الميت طاهر وعن محمد رحمه الله لم يجز الصلاة مع شعره اذا كان اكثر

(١) ظرف الاشكال المنفى * فانه علة لارجاع الضمير الى الحيوان (٢) الضمير (٣) أى بين ضمير لحمه وضمير طهر الثاني فانه راجع الى ما لا يلزم خلوا الجبر الجملة عن ضمير الميتة ولو توسع واركتب ارجاع ضمير طهر الثاني الى الجلد يلزم انتشار ضمير جلده وطهر الثاني فعلى أى حال يلزم الانتشار (٤) أى طهارة اللحم (٥) بقوله طهر بالذكاة حيث ارجع ضميره الى الحيوان وقال طهر ذلك الحيوان جلده ولحمه آه (فان في لحم آه (٦) أى فى القيل بحث (٧) المخالف (٨) لا انه غير معتبر مطلقا كما زعم القيل كما في قوله تعالى (كلا انهم اى الكفرة) عن رؤية (ربهم يومئذ المحجوبون فيفيد بالمفهوم ان المؤمنين ليسوا محجوبين عن رؤية الرب . لان اهل السنة ذكروا من جملة الأدلة على جواز رؤيته تعالى فى الآخرة هذه الآية حيث جعل المحجب عن الرؤية عقوبة للفجار فيفهم منه ان المؤمنين لا يحجبون والا لم يكن ذلك عقوبة للفجار (ابن عابد بن) (١٢) لاكلى كما زعم القيل فرده من وجهين (١٣) فى اول كتاب الطهارة (١٤) يعنى جعل بعضهم السن من العصب لامن العظم (١٥) أى على رأى لا يكون السن من العصب وكيف يكون والحال ان العصب اطناب المفاصل فكون السن من العصب لا يوافق (١٦) لعدم المخالفة فى الحكم (١٨) أى فى اكثر الاحكام وفى اكثر المواد *

من قدر الدرهم والفتوى على أنه طاهر وعظمه طاهر محرم احتراماً محلياً
لو انطمح في دقيقت لم يؤكل وعن ابن مقاتل أنه يؤكل وفي تخصيص
الإنسان إيماء إلى أن الثلاثة للتحذير نجس وعن الأئمة الثلاثة أن شعره
طاهر كما في الزاهدي ^١ ^٢ ^٣ وقع (فيها نجس) بالفتح كالبول والحر
ولو قطرة والعذرة وغراء الدجاجة رطباً كان أو يابساً قليلاً كان أو كثيراً
إلا أنه لو كان صلباً نحو بعر الأبل والغنم في ظاهر الرواية لم ينجس
بالقليل استحساناً رطباً أو يابساً صحيحاً أو منكسراً على الصحيح وينجس
بالكثير قيل هو الثلث وعن محمد رحمه الله ما يأخذ ربع الماء وقيل كله
كما في التحفة والصحيح ^٤ أنه ما استكثره الناس كما في الكافي وأما الروث
فنجس خلافاً لأبي يوسف رحمه الله في اليابس وذكر المصدر الشهيد أن
الرطب كاليابس للضرورة قيل هو الأصح وإطلاق البئر يدل على أن
آبار القرى والأمصار والفلوات فيها سواء وهو الأصح كما في الزاهدي
وأحترز به عما إذا وقع فيها مخاط أو بزاق فإنه لم ينجس لكنه يكره كما
في الزبدة (أو مات فيها) أو في غيرها ثم وقع فيها (حيوان) مائى
المولود له دم سائل لما سبق وبه صرح في المصارف وإطلاقه يشير إلى أن
صغيره وكبيره سواء (أنفخ) أي تورم وتغير صفة حيوان وتوصف النكرة بما
تتصف به في المستقبل كما ذكره ابن مالك (أو تفسخ) أي تقطع أو سقط شعره وإنما
لم يكتفى عنه لتلايتهم أنها لم تطهر بالنزح إذا تفسخ وفيه إشارة إلى أنه لو
وقع فيها ذنب الفأرة أو قطعة لحم الميتة ينزح كل ماؤها كما في قاضيخان وغيره
(أو) مات (مثل آدمي أو شاة) أي مات أحدهما أو مثله في الجنة فلو
وقع فيها سقط ينزح كل الماء وعن أبي القاسم الصفار إذا وقع الإنسان
الميت فيها لا ينجس ولو قبل الغسل كما في المحيط وعن أبي حنيفة رحمه
الله أن الجدى كالشاة وعنه أنه والسخلة كالذجاجة كما في الزاهدي (ينزح

١) فائدة قال نوح أفندي الروث للفرس
والبغل والحمار والحشي بكسر فسكون للبقير
والفيل والبعر للأبل والغنم والخز للطيور
والنحو للكلب والعذرة للإنسان (ابن عابدين
٢) أي فهو نجس فينجس منه الماء أيضاً
٣) فمئسج نسخة (م) أي في المذكورات
من التعميم والاستثناء والحكم بالنجاسة
وبعد منها ومن الاختلافات في هذا الكثير
٤) أي بقوله نجس (هـ) أي بصيغة
الماضي (٥) أي بوصف (٦) تلك النكرة (٧) أي
بتلك الوصف (٨) ظرفي تنصف فلاحاجة إلى
حرفي عطفي على مات كما في نسخة الفاضلين
أي المكارم والبرجنسدي هرباً عن هذا
التوصيف بظن عدم جواز (٩) أي عن التفسخ
بالانفخ فإنه لو كان موجباً للنزح فالتفسخ
بالطريق الأولى (١٠) لتوغله في انتشار
البلة (١١) أي في قوله تفسخ بمعنى تقطع
إشارة (١٢) وجه الإشارة أن التقطع يتصور في
جزء الحيوان كافي كله بخلاف التورم أو أن التقطع
سواء كان بعد الوقوع أو قبله ثم وقع كالموت بل
مقتضى التوصيف بالماضي القبلية ولذا أصح
بقوله وتوصف النكرة آه وأن العلة هي انتشار
البلة مشتركة بين الكل والجزء أعلم أن الظاهر
إدراج هذه الإشارة في شرح قوله بشر فيها نجس
كما لا يخفى (١٣) حيث يزول عنه الدماء
بمخرج الروح (١٤) بفتح الغين ولعل هذا
إذا أخرج قبل الانفخ والتفسخ والا فهو
داخل فيهما *

كل مائها) خبر بشر والاحسن الاكتفاء بالنزح فإنه استقاء ماء البئر سواء كان مسندا الى نفسها او مائها كما في المغرب على ان ليس في الأساس والصباح الا الاول ولأن تعريف المضاف اليه يقتضى نزح كل جزء من اجزاء الماء وسيأتى غلافه وفي الكلام دلالة على انه يخرج النجس والائم ينزح وفي الزاهدي لو وقع فيها عظم متلطخ بالنجاسة وتعذر اخراجه يطهر بالنزح وكان قسلا للعظم وفي الجواهر لو وقع عصفور في بئر فعجزوا عن اخراجه فما دام فيها فتجسدت فتركت مدة يعلم انه استحالة وصار حماة وقيل مدة ستة اشهر وفي الاكتفاء اشعار بان النزح مطهر للبئر كلها وللدلو والرشاء تبعا قيل هذا في حق هذه البئر واما في حق غيرها فلا كدم الشهيد ذكره في المغنى وقيل ينزح حماؤها وقيل يطهر بدونه وبه تأخذ كما في الزبدة وذكر الموت دليل على انه لو خرج حيالم ينزح كل مائها الا الخنزير وان كان آدميا لم ينزح شئ كما اذا كان عصفورا او دجاجة او فأرة او سورا استحسنانا كما في المحيط وهذا اذا لم يكن على المخرج أو غيره نجاسة ولم يصل فيه الى الماء فان تيقن بالنجاسة ينجس وبوصول الفم اليه صار كسوره كما في التحفة ففي المكره عن ابى حنيفة رحمه الله خمس دلاء اوست اوسبع وقيل عشرون وفي المشكوك ينزح الكل كما في الزاهدي وهذا كله اذا لم يكن ماء البئر بقدر ماء الحوض الكبير والا فلا ينجس كما في الزبدة والغنية وعن الشيخين انها لم تنجس كالجاري كما في الخزانة ومثله في الزاهدي وفيه عن محمد رحمه الله اجتمعت انا وابو يوسف رحمه الله على انها كالجاري ومثله في المحيط الا انه روى عنه انه قال كان هذا قياسا نتركه بالآثار (ان امكن) النزح بسد منبع الماء مثلا وغاية النزح ان يقل بحيث لا يمتلئ الدلو منه واكثره فلو غار الماء قبل النزح بقدر عشرين دلو اطهر الباقي وان غار ثم عاد فغن

(١) ان قلت اذا صح اسناد النزح الى مائها وههنا كذلك فما معنى احسنية الاكتفاء قلت معنى الكلام سواء كان المبتدأ نفسها او مائها قوله الا الاول اى الاسناد والحمل الى نفس البئر (٢) عطف على فانه (٣) اى ما اضيف (٤) كل وهو ههنا ماؤها (٥) على ما مر من ان كل اذا اضيف الى المفرد المعرفة يكون لاحاطة الاجزاء والحال انه يكفى ان يقل الماء بحيث لا يمتلئ الدلو منه (٦) اى غلاف وجوب نزح كل الاجزاء (٧) اى في كلام المص ينزح (٨) من وجهين الاول انه اتي بالمضارع ولم يقل نزح كل مائها ففي صيغة الاستقبال نوع دلالة على تأخير النزح فليكن بالنسبة الى اخراج النجس والثاني ان النزح هو الاستقاء اى طلب السقى وهوانما يتصور بعد اخراج النجس لانه لو لم يخرج النجس اولا لا يستقى البئر وان اخرج كل مائها اذا ما خرج بعده نجس ايضا ما دام النجس فيه والله سبحانه اعلم (٩) اى طينا قوله وفي الاكتفاء اى بذكر النزح من غير ذكر خصوص طهارة البئر (١٠) قوله تبعا اى لطهارة البئر (١١) اى طهارة الدلو والرشاء واليد تبعا في حق هذه البئر (اى البئر الذى كان الدلو والرشاء له واما هذه (في حق) بئر (آخر فلا) تكون طاهرا حتى لو اصاب بئرا آخر ينجس (١٢) طاهر في حق نفس الشهيد واما لو اصاب انسانا آخر ولو كان شهيدا ايضا لابد من الغسل (١٣) اى حماة العصفور (١٤) اى بدون نزح حماتها (١٥) اى عدم نزح شئ (١٦) بفتح الراء فيكون الكسر من مصداق (١٧) اى المخرج (١٨) اى المخرج (١٩) من الصور والاقسام اذا لم يكن ما البئر آه (٢٠) يشعر بانه كان عملهما الى ان هذه المكالمة والاكتفاء بالقياس ثم تركا وعمل بالآثار الماثورة من الصحابة او من السلف ولهذا لم يقل تركناه اى من اول الامر فتأمل

(١) أي وإن لم يمكن فالأصله أن لم أو أن لا والفعل محذوف فترك الشارح المحقق على صورة الإدغام وأظهر الفعل المحذوف فقال
والأمكن بمعنى وإن لم يمكن كما هو عادته في مصنفاته فلا تغفل (ينزح) مبتدأ (أو) خبره (٣) فاعل لفعل محذوف فالمعنى فينزع
(قدره) أي قدر ما في البئر لكن في الثاني قلة المحذوف وهو الفعل فقط فهو أو (٤) من المساحة لا من المسح (٥) أي كلام المتن حيث
أوجب إخراج ماؤها (ن) (٨) أي الباقي وإن (٥٨) كتاب الطهارة

محمد نزح عشرين وقال شدادانه طهر كما في الزاهدي وهو الصحيح
كما في الخزانة ولو نزح عشرين ثم غار ثم عاد لم ينزح الباقي ولو زاد
قبل النزح قيل نزح كله وقيل مقدار وقت الوقوع واختلفوا في التوالى
والمختار أنه لم يشترط كما في الزبدة فلو نزح بعضه ثم ازداد في الغد
قيل ينزح كله وقيل مقدار الباقي وهو الصحيح كما في الخلاصة (والأ)
يمكن نزح كل الماء بأن ينبع منها (فقد رما فيها) ينزح أو فينزع قدره
(بقول ذوي بصارة) بفتح الواو وسكون الياء أي بقول رجلين صاحبى معرفة
بقدر الماء وهذا قول نصر بن محمد رحمه الله وهو الأصح كما في المبسوط
وفي بعض النسخ ذي بصارة فيكفى رجل واحد كما في الزاد وعن أبي
حنيفة رحمه الله يفرض إلى رأى المبتلى به وعنه ماثة دلو وعن أبي يوسف
رحمه الله يتخذ حفرة بقدرها فتملا منها كما في الزاهدي وعن أبي حنيفة
رحمه الله يمسح عمق البئر وعرضها بالأشبار ثم بضرب العمق في العرض
ثم ينزح لكل شبر دلوان كما في الزبدة وعنه ماثة دلو وعن مائتان
وخمسون وعنه مائتان أو ثلثمائة كما في المحيط وعند محمد رحمه الله ثلثمائة وبه
يفتى كما في النصاب وفي الكلام أشعار بأن الماء قبل النزح نجس واختلف
أن النجس ما نزح لا غير أو الجميع إلا أنه يطهر بنزح البعض كما في
التمرتاشي والنجس غليظة ثم خفت بقدر النزح كما في المحيط فلو صب
الدلو الأول ما ينزح منها عشرين في أخرى نزح منها عشرين والثاني
تسعة عشر كما في الخلاصة وقال الكرخي إن الدلو الأخير كالأول كما
في المبسوط فلو انفصل عن وجه الماء ولم يخرج منها طهر كما قال محمد

كان الجميع نجسا يطهر آه (٩) مجهول تفريع
على ثم خفت بقدر النزح (١٥) فاعل صب
(١١) أي من بئر (١٢) بصيغة المضارع أي
وجب أن ينزح (١٣) أي من تلك البئر
(١٤) دلو فاعل ينزح فمن صححه بصيغة
الماضي فقد أخطأ ولم يجد المطالعة فإن
الدلاء الباقية بعد نزح ما وجب طاهرة فلو
صبت في أخرى طاهرة لا ينجسها قوله في أخرى
ظرف صب أي بئر أخرى طاهرة (١٥) جواب
لو (١٦) أي من الأخرى (١٧) عطف على
الأول أي لو صب الدلو الثاني في أخرى
نزح منها (١٨) فهو عطف على عشرين من
قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين
من غير تقدم المجزور فإن الفتها ارتكبه
للاختصار في العبارة وفي البحر الرائق ثم
نجاسة البئر بعد إخراج الفارة وغيرها غليظة
ثم بقدر ما ينزح تخفف فلو صب الدلو الأول
من بئر وجب فيها نزح عشرين في بئر طاهرة
ينزح من الثانية عشرين ولو صب الثاني
ينزح تسعة عشر وكذا الثالث وعلى هذا
لو صب الدلو الأخير ينزح دلو مثله والأصل
في هذا أن البئر الثانية تطهر بما تطهر به
الأولى فلو أخرجت الفارة والقيت في بئر
طاهرة وصب فيها عشرين من الأولى يجب
إخراج الفارة ونزح عشرين دلو لأن الأولى
تطهر به فكذا الثانية ولو صب الدلو العاشر
في بئر طاهرة ينزح منها عشر دلاء في رواية
أبي سليمان وفي رواية أبي جعفر إحدى عشرة
وهو الأصح قال الأسبجاني ووقف بين
الروايتين فالأول سوى المصبوب والثانية
مع المصبوب فلا خلاف انتهى وإلى هذا
التفصيل أشار بقوله كما في الخلاصة
(١٩) فعلى ما فيها الدلو الأخير ليس كالأول
ولذا أورد نقيضه (٢٥) في أنه لو صب
في أخرى ينزح منها عشرين كما هو حكم
الأول ولعل المراد بالدلو الأخير ما ليس

بأول فيعم الثاني والثالث إلى الأخير الحقيقي (٢١) الفائق تصحيحه وليس بتفريع رحمه الله
على كلام المبسوط كما يظهر للمتأمل أي إذا علمت الاختلاف في الدلو الأخير أنه كالأول أو ليس فاعلم الاختلاف في طهارة
ماء البئر بأنه (لو انفصل) الدلو الأخير (٢٢) أي ماء البئر (٢٣) مجهول من الإخراج والواو حالية فلا يرد أن لم يخرج بالوصل
(٢٤) أي من البئر (٢٥) أي الماء قوله بلا تغيير أي أن لم ينفسح

(١ ينزح ٢) اى بطريق الايجاب (اى مع ستين) يعنى ان الى بمعنى مع كما فى قوله تعالى (ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم) وان الغاية داخل تحت المغيا وفى بعض النسخ (ومنه) اى من باب استعمال الى بمعنى مع (٤) اى معه ونظيرنا اظهر منه (٥) اربعون (٦) اى معه * اقول وقع فى نسخة غواص مع فى تفسير الى بدل فى لهذا طالع ما طالع فتسخت الغواص تقتضى ان ينزح فى هذه الصورة من البئر مائة دلو اربعون بطريق الايجاب والستون بطريق الاستحباب لان كلمة مع تقتضى ذلك وهو خلاف كتاب الطهارة ^١ الرواية واما (٥٩) فى نسختنا وقع فى تفسير الى لفظ فى فيصح قول الشارح

العلامة ومنه قوله تعالى ^٢ وليجمعنكم الى يوم القيمة اذ فى الآية كلمة الى بمعنى فى على ما فسر المفسرون فح لا يرد ما اورده الغواص بقوله ونظيرنا اظهر منه فيكون معنى الكلام انه ينزح بطريق الايجاب الاربعون الكائن فى الستين يعنى ينزح الستون فالاربعون منه بطريق الايجاب والرائد بطريق الاستحباب (لناظره) (٧) ان طريق الايجاب (٨) الميت (٩) فيه ان قياس الفقه يقتضى عكسه (١٥) اى بمقدار كبير (البئر) وصغره فالاول فى الكبير والثانى فى الصغير وهذا مقتضى الفقه وفى البحر الرائد وقد يقال من جهة الدراية ان الذى يضاعف بسبب كبر الحيوان انما هو الواجب لا المستحب واعلم ان المقدار المستحب المذكور لم يصرح به فى ظاهر الرواية وانما فهمه بعض المشايخ من عبارة محمد حيث قال ينزح فى الفأرة عشرون او ثلثون وفى الهرة اربعون او خمسون فلم يرد به التخيير بل اراد به الواجب والمستحب وليس هذا الفهم بل لازم بل يحتل انه انما قال ذلك لاختلاف الحيوانات فى الصغر والكبر فى الصغير ينزح الاقل وفى الكبير ينزح الاكثر وقد اختار هذا بعضهم كما نقله فى البدائع انتهى بفهم منه انه يحتل ان يكون ما روى عن ابي حنيفة فى الكبير بطريق الايجاب وما فى الصغير بطريق الاستحباب ورأيت فى نسخة اربعون فى الكبير الخ بدون لفظ الميت فيحمل على الدلو الكبير والصغير فح لا غرابة (اقول ما ذكره الغواص من النسخة بقوله ورأيت فى نسخة اربعون فى الكبير آه موافق لما نقله صاحب النخاية عن التمرتاشى بقوله وفى التمرتاشى عنه اربعون فى الكبير وستون فى الصغير وقيل بحسب البشراه ورأيت فى النسخة

رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله كما فى المحيط (وفى) موت (نحو دجاجة) كالسنور والفاغرة بلا تغيير ينزح (اربعون) دلو بطريق الايجاب وفى غرانة الفقه خمسون (الى ستين) اى فى ستين بطريق الاستحباب ومنه قوله تعالى ^٣ وليجمعنكم الى يوم القيمة وفى ظاهر الرواية الى خمسين كما فى المحيط وعن ابي حنيفة رحمه الله اربعون فى الكبير وستون فى الصغير كما فى التمرتاشى وقيل بحسب البئر وعن ابي يوسف فى السنور ينزح كل الماء كما فى الزاهدى والدجاجة بالفتح والكسر لغة والتاء للوحدة فيطلق على الذكر ايضا (وفى نحو عصفور) كصعوة وسام ابرص والفأرة (نصف ذلك) اى عشرون الى ثلثين وعن ابي يوسف رحمه الله هكذا الحكم الى الاربع وفى الخمس اربعون وفى العشر كله كما فى الزاهدى وهذه المراتب الثلاث ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة رحمه الله ان فى نحو الحلمة والفأرة الصغيرة الجنة عشر دلاء وفى نحو الحمامة ثلثين كما فى المحيط فالمراتب خمس (دلو وسطا) تميز اربعون وستين ونصف والمراد الدلو المعتدل المستعمل للآبار فى البلاد وقيل دلوتلك البئر وعن ابي حنيفة رحمه الله دلو يسع صاعا كما فى المحيط وقيل يسع خمسة اماناء وقيل منوين والدلو المتخرق كالصحيح الا اذا صب منه نصف الماء فصاعدا كما فى الزاهدى (وغیره) اى غير الوسط فان الدلو ما يذكر ويؤنث (يحتسب به) اى يعد بذلك الوسط ويجعل فى حسابه فمانقص صغير وما زاد كبير فان كان الميتة عصفورا مثلا وهناك دلو عظيم يسع

المصححة المكتوبة فى الفاغرة المستعملة فى ايدى العلماء الكبار هكذا وعن ابي حنيفة اربعون فى الميت الكبير وثلثون فى الصغير كما فى التمرتاشى اى ثلثون بدل ستون فعلى هذه الاشكال ايضا (لناظره) (١٢) اى بفتح الدال (١٣) مبتدأ اى كسر الدال (١٤) خبره معناه ان الفتح افصح واشهر ومكى الضم ايضا (١٥) بتشديد الميم الوزع الكبير وهما اسمان معلا اسماء واحد افان شئت اعربت الجزء الاول واضفت الى الثانى وان شئت بنيت الاول على الفتح واعربت الثانى اعراب ما لا ينصرف وان شئت بنيتهما

جميعا على الفتح مثل خمسة عشر كما في الجوهرة بقوله وهذه المراتب الثلاث أي المذكورة في المتن من نزع كل الماء ونزع الأربعين (ونزع العشرين ١) مبتدأ (٢) برفعها خبر المبتدأ (٣) أي لفظه من تفريع على التفسير المذكور بمعنى (جميع المدة) فيكون مبتدأ بقوة الأضافة ويوم وليلة بالرفع خبره كما عرفت قال مولانا أبو المكارم في منهياته أي كلمة منزهة بمعنى جميع المدة فهي مبتدأ وما بعده خبره وجاز كونها بمعنى أول المدة على حذف المضاف من يوم أي فمنذ أي أول مدة النجاسة ابتداء يوم وليلة وحينئذ يكون مجرورا والاول اظهر لعدم الحذف والثاني انسب بقوله من وقتاه وبقوله قال منذ وجد فانه بمعنى أول المدة وهكذا فمنذ ثلاثة أيام انتهى (٥) أي فجمع مدة تنجسها) مبتدأ (٤٥) خبره ثلاثة (كتاب الطهارة ٧) أي مدة

عشرين دلوا وسطا فنزع بمرة كان كفاية قال القدوري هو واجب إلى وقال زفر والحسن انه لم يجز كما في المحيط (وتنجس) البئر (من وقت الوقوع) أي وقوع الميتة فيها كما في الشارع وشرح الطحاوي (ان علم) او ظن ذلك الوقت بلا خلاف (والا) وان لم يعلم فقد قال ابو حنيفة رحمه الله ان لم ينتفخ (فمنذ) أي مدة تنجسها (يوم وليلة) فهو بمعنى جميع المدة (وان انتفخ فمنذ) أي مدة تنجسها (ثلاثة ايام ولياليها) الثلاثة (وقالا) أي ابو يوسف ومحمد رحمهما الله (منذ) أي أول تلك المدة زمان (وجد) وتيقن هذا الوقوع سواء كان الواقع منتفخا او لا والاطلاق مشير الى ان حكم ما عجن به وغسل وحكم الوضوء والغسل سواء في القولين ويقتضى ركن الاثمة بقوله فيما يتعلق بالصلوة وبقولهما فيما سواه وانما قيد بالبئر لان الثوب لم يتنجس عندهم الا عند الوجدان وعنه يعاد صلوة يوم وليلة وعنه في الطرى يوم وليلة وفي اليابس ثلاثة ايام وبالهيئة لانه لو وقع فيها من منذ ثلاثة ايام ولا يدري متى مات فان انتفخ اعيد صلوة ثلاثة ايام عند الشيخين والافصلوة يوم وليلة عند أبي حنيفة رحمه الله ولم يعد شيء عند أبي يوسف رحمه الله الكل في الزاهدي (وسور الآدمي) ولو صغيرا او حائضا او كافرا وكذا سور شارب الخمر فاذا اتى عليه ساعات ولمس شفتيه بلسانه ولعابه فقد طهر كما في الكبرى لكن في المضمرات لو طال شربه لم يطهر وان شرب بعد ساعات وفي الزاهدي يكره للمرأة سور الرجل وله سورها وهو بقية الماء التي تركها الشارب في الاناء او الحوض ثم استعير لبقية الطعام وغيره كما في المغرب

التنجيس مبتدأ خبره (زمان وجد) بحذف المضاف في جانب الجبر ولا فرق في اعراب جانب المبتدأ قال الفاضل المذكور في منهياته ان كلمة منذ ههنا بمعنى أول المدة لوقوع الفعل بعده فيقدر زمان مضاف الى الفعل على ما عرفت انتهى من انه لا يصح الحمل بدونه والفاضل البرجندي رجع الاخير في الموضوعين ولم يذكر الوجه فما كتب الفاضل ابو المكارم هو الوجه ولهذا اختاره الشارح المحقق (٩) بالماضي المجهول عطف على (وجد ١٥) بصيغة المجهول لانه كما في فعله أي قيد بالبئر حيث خصص فاعل وينجس بالبئر قوله وبالهيئة حيث فسر هناك بقوله أي وقوع الميتة (١١) أي جميع مدة وقوع الحى فيها ثلاثة ايام (١٣) أي الماء (١٤) أي من شرب الخمر لان الشعر لا يطهر باللسان * قوله ولو حائضا او نفسا لما روى مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اشرب وانا حائض فانا وله النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فاه على موضع في بحر (ابن عابد ين) (١٥) سواء كانا اجنبيين او زوجين حيث علل في الدر المختار بالاستئذان واستعمال ريق الغير وهو لا يجوز وعزاه الى المجتبى ٦ كفت از زاهدي باين منوال * هست مكروه سور زن برجال * سور مردان جنين بود بازن * نيك تشخيص كن برادر من * اين روايت كه در كتب ديدم * از فقيهان عصر پرسيدم * كفت انها على العموم مباد * اجنبى اجنبيه است مراد * در نهايه ونسخه مسعود * چونكه از عائشه روايت بود * آب در حال حيض ميخورد * برسول خدا كه مي بردم * از همان جاى غوره ميخوردند * مهربانى ولطف مى

كردند * مهربانرا اگر جنين بودى * عائشه ابن جنين نفرمودى * مسلك المتقين ٦ قوله يكره للمرأة سور الرجل الخ قال الرملى ويجب تقييده بغير الزوجة والحارم اه ابن عابد ين * قوله للاستئذان قال شيخنا ويستفاد منه كراهة الخلاق الامرد اذا وجد المخلوق رأسه من اللذة ما يزيد على ما لو كان ملتجيا ههنا فكر اه التكميس وعمر الرجلين واليد بين من الامرد في الحمام بالاولى طوقه واستعمال ريق الغير اعترضه ابو السعود بانه يشمل سور الرجل للرجل والمرأة للمرأة فالظاهر الاقتصار على التعليل الاول كما في النهر اه اي لانه عليه الصلوة والسلام كان يشرب ويعطى الاناء لمن عن يمينه ويقول الايمن فالايمن نعم عبر في المنع بالاجنبية وفيه نظر ايضا والذي يظهر ان العلة الاستئذان فقط ويفهم منه انه حيث لا استئذان لا كراهة ولا سيما اذا كان يعافه (ابن عابد ين)

(و) سُوْر (الْفَرَس) طاهر في رواية عنه وعنه ان التوضي بغيره احب وعنه ان سُوْرها مكروه وعنه انه مشكوك والاول ظاهر الرواية وهو الصحيح كما في المحيط (و) سُوْر (كل ما كول اللحم) من الطيور والانعام وانما لم يستثن الجلالة التي لا تأكل الا الجيف مع ان سُوْرها مكروه كما في الزاهدي وغيره لانها غير مأكولة بدون الحبس فكانها غير مأكولة (طاهر) ذلك الاسار وغير متغير عما كان عليه فلا حاجة الى الطهورية (د) سُوْر (سباع البهائم) من الاسد والثعلب والفيل وغيرها (نجس) لم يتوضأ به وعن ابي يوسف رحمه الله انه كبول ما كول اللحم وقال الفقيه لو افضت مفت بطهارة سُوْر الكلب والخنزير كما قال مالك لاجزاء ذكره الترمذي والسبع مأخوذ من السبع وهو الفهرسمى به كل حيوان سالب قتال والبهيمة قد مرت (د) سُوْر (الهرة) مكروه كراهة تنزيه او تحريم كافي حاشية الهداية والاصح انه كراهة تنزيه عندهما ولم يكره عند ابي يوسف رحمه الله ومثله عن محمد رحمه الله لكن اذا اكلت الفأرة فشربت فهو نجس بالاجماع واما لو شربت بعد ساعة لم يتنجس عند ابي حنيفة رحمه الله كما في الزاهدي والمراد من الهرة الهرة الاهلية كما هو المتبادر فان سُوْر الوحشية نجس كما في الكشف وانما خصت بالذكر مع انها داخلة في سوا كن البيوت لانه لا خلاف ان سُوْرها مختلف فيه (و) سُوْر (الدجاجة المختلات) بالتشديد المرسله فانها تقتش الانجاس وفيه اشارة الى انها لو كانت محبوسة لم يكره واختلف انها ان تجعل في قفص والعلق خارج فلم تجد نجاسة اصلاً او في بيت والعلق فيه فانها لم تجد نجاسة غيرها ولا تجول في نجاستها والاول الحق لانها وان

(١) عن ابي حنيفة انما اظهر الخبر هنا دون سابقه تمهيداً لبيان الخلائق ولو قال وفي رواية عنه ان التوضي بغيره احب وعنه آه لمصل الارتباط بلا توقف

(٢) وهو الطهورية فلا حاجة الى بيان الطهورية بان يقول طاهر وطهور رد للفاضل البرجندی

(٣) اي واحد حنفى لاجزاء اي لكفى للتوضي

(٤) بضم الباء على وزن رجل يجمع على سباع كرجال

(٥) بسكون الباء من اسماء الاعداد قوله سالب اي جرح ناهب قوله بالتشديد اي في اللام فيكون من باب التخلية لا من الاخلاء كما لو خفف

(*) وهو بضم الفاء وسكون النون وضم الفاء بالتثنية (كرب)

(١) وقيل والمخللة (حتى تشمل آه)
(٢) اشار باعادة لفظ سور الى ان المتن من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لتقدم المجزور (٣) فيه لطافة خفية فتأمل في ان لفظ الطائر يجمع على طير كصاحب على صاحب او يجمع على الطيور (*) وهو المشتات فيجمع على الفواعل (٤) صفة غير العاقل كالיום والزمان (٥) اى تقييد الحمار بالاهلى بقريته مامر من حكم سور المأكول فان الغير الاهلى مأكول داخل فيه فلا بد من تقييد ما ههنا بالاهلى اى الغير المأكول فمن الظن ما صحح هنا بالغير الاهلى قوله اى فى حكمه يعنى بتقدير المضى فى قوله فيه ثم فسر الحكم بقوله فقيل الشك آه (٦) اى فى كلام المحيط دلالة الخ (٧) اى على تقدير ان الحمار خاص بالذكر (٨) بدخول حكم سور المؤنث منه (٩) اى بتبعية الفرع وهو الانثى للاصل وهو الذكر اى الحمار كيف (و) الحال ان (فى كلام المص) اى قوله والبغل مشكوك فيه دلالة اى اخرى اصلية اى بلا تبعية (١٢) اى المؤنث من الحمار (١٣) وجه الدلالة انهم قالوا ان البغل متولد من الحمار فاخذ حكمه قال الزيلعى هذا اذا كانت امه انا لان الام هى المعتبرة فى الحكم وان كانت رمة فيه اشكال لما ذكرنا ان العبرة للام انتهى وفى البحر الرائق ويمكن الجواب عن الاشكال بان البغل لما كان متولدا من الحمار والفرس صار سورة كسور فرس اخذت بسور الحمار فصارت مشكوكا ذكره فى معراج الدراية (١٤) اخبار فى معنى الامر (١٥) اى فى المتن (١٦) حيث ذكر النوض اولا وان قيل الواد لمطلق الجمع

لم تأكل لسنها تلنقط الحب من بينها ولو ترك الدجاجة حتى تشمل البقر والابل لكان احسن (و) سور (سباع الطير) جمع الطائر من الصقر والنسر والحدأة وغيرها مكروه كراهة تنزيه او تحريم كما فى الحاشية وقيل اذا ثبت عدم نجس متقارها لم يكره وهو رواية عن ابى يوسف رحمه الله وبه اثنى المتأخرون كما فى المحيط وقيل لا يكره سورما فى ايدى الصيادين كما فى الزاهدى (د) سور (سوا كن البيوت) من المشتات كالحية والقارة والعقرب والقنفذ مكروه بالاتفاق وقيل ينبغى ان يكون مختلفا فيه كسور الهرة كما فى المحيط والاصح انه مكروه كراهة تنزيه كما فى الزبدة فلا يجوز التيمم عند وجوده والسوا كن جمع ساكنة كهوا لك جمع هالسكة اى طائفة هالسكة او جمع ساكن فانه صفة غير العاقل كالمواضى جمع الماضى (مكروه) ذلك الاسار وحكم المكروه انه يجوز ويكره استعماله مع وجود الماء المطلق كما فى قاضى خان (وسور الحمار) الاهلى بقريته المأكول (والبغل مشكوك فيه) اى فى حكمه فقيل الشك فى طهوريته مع الجزم بطهارته ولذا لم ينجس الثوب بالغمس فيه وقيل الشك فى طهارته وطهوريته جميعا والاوّل هو الصحيح كما فى قاضى خان وعنه ان سورهما نجس وعن محمد رحمه الله ان سور الحمار طاهر وعن ابى حنيفة رحمه الله انه نجس وقيل ان سورة اخف من سور البغل وقيل ان سور الفحل منه نجس لشم البول والصحيح انه مشكوك كما فى المحيط وفيه دلالة على ان الحمار اعم من الذكر لكن ما فى الصحاح والمهذب دال على انه خاص به فحق نقول بالتبعية وفى كلام المص دلالة على ان سور الاثنان مشكوك وعن ابى حنيفة وزفر والحسن رحمه الله انه نجس كما فى الزاهدى ثم اشار الى حكم المشكوك بقوله (يتوضأ به ويتيمم) اى يفعلها جميعا فلم يكتفى باحد هما وفيه اشعار بان الافضل تقديم الوضوء كما فى الخلاصة وعند

(١) لكونه اصلاً والتيمم فرعاً وهذا هو وجه الأفضلية ايضاً (٢) اى فى الوضوء بالمشكوك (٣) فى الموضعين اى الحمار والبغل لان الكلام فى بيان خلافيات عرفهما بدلالة قوله ان عرق الحمار آه (٤) اى فى الاصل اما هنا (٥) اى الفاصل (٦) اى المفصول (٧) اى باحد هذين (٨) لانها يفصل ما قبلها عما بعدها فتكون فاصلة او يفصل المص تلك الالفاظ عما قبلها فتكون مفصلة (٩) مستعار (١٠) اى لتفوش تلك الالفاظ ولكليهما فكلية او لمنع الخلو (١١) اعتبار (١٢) فى النقل لانها اعراض والاعراض لا تنقوم ولا تتميز بدون المحل قوله لانه غير مركب من قبيل الاسماء المعدودة والسكون اصل فى البناء خصوصاً فى حالة الوقف (١٣) منونا عطف على مبنى بناء (١٤) والتقدير هذه الالفاظ فصل اى فاصلة او فصلت عما تقدم لنوع مخالفة (١٥) اى لفظ فصل علم (١٦) كتاب الطهارة (١٧)

جنس فيكون تعريف المبتدأ ح بالعلمية وضبره ح هذه العبارة الآتية او محذوف اى هذا او ما هو او ما سيدكر (١٨) اما عطف على انه علم جنس اى ويجوز ان يكون مبتدأ مضافاً معرفاً بالاضافة وعلى الاول كان مبتدأ منونا معرفاً بالعلمية وهذا العطف هو الظاهر من حيث المعنى والخبر ح ايضاً على الترديد المذكور او عطف على قوله ان يكون مبتدأ آه كما هو الظاهر من حيث اللفظ فح اما ان يكون خبراً لمبتدأ محذوف اى هذا فصل التيمم اى فصل فى بيان التيمم وهذا يوافق ما ضبطه بعضهم من ان ذكرت بعده كلمة فى ترفع وتنون على انه خبر مبتدأ محذوف فح يكون قوله يخلق الوضوء آه خبر مبتدأ محذوف اى هو يخلق آه او جملة مستأنفة لبيان حكم التيمم او ان يكون مبتدأ خبره محذوف او المذكور بعده كما مر ثم وجه كون لفظ فصل وامثاله علم جنس قد سبق فى شرح قوله كتاب وقاية الرواية وقد حققت هناك بعض تحقيق فراجع (١٧) اى ما فى الكافي (١٨) لان ما فيه اما معنى لغوى للتيمم او معنى شرعى مع انه لا يصح شيئاً منهما لان معناه اللغوى هو القصد مطلقاً لا القصد الى الصعيد لازالة الحدث فما فى الكافي اخص من المعنى اللغوى بزيادة القيد بين المذكورين ومعناه الاصطلاحي الشرعى هو الافعال المخصوصة لا القصد المذكور (حسن افندي) (١٩) بضم اللام لان فى التاج جعله من باب نصر (٢٠) مرتبط بما قبله لا بما

زفر رحمه الله وجب تقديمه والاحوط ان ينوى فيه (ان عدم غيره) فلا يتوضأ بسؤرها ان وجد الماء (والعرق) من كل (كالسؤر) طهارة ونجاسة وكراهة وشكا لكن فى الزاهدى ان عرق من الخمر نجس وفى الزبدة ان عرق البهيمة الجلالة كالحمار والبغل وغيرهما نجس وفى قاضيخان ان عرفهما طاهر فى ظاهر الرواية وفى المحيط عن الامام الحلى ان عرفهما نجس لكنه عفو فى البدن والثوب وعن ابى حنيفة رحمه الله ان عرق الحمار نجاسة غليظة وعنه انه خفيفة *

فصل

مصدر بمعنى الفاعل او المفعول مستعار للالفاظ والنقوش مع المحل مبنى على السكون لانه غير مركب او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف ويجوز ان يكون مبتدأ على انه علم جنس وان يكون مضافاً الى قوله (التيمم) وهو لغة القصد وشرعا افعال مخصوصة وفى الكافي وغيره انه القصد الى الصعيد لازالة الحدث ولا يخفى انه لا يخفى عن شىء (يخلق) ذلك (الوضوء) اى وضوء الحدث فلو تيمم التيمم لم يكن قريبة كما فى المنية وفى كبري المصارع خبراً للمعروف اشعار بقصر الخليفة على التيمم على ما قال بعض النحاة فلو لم يجد تراباً نظيفاً لم يصل وهذا عند ابى حنيفة رحمه الله وفى رواية عن ابى يوسف رحمه الله وعنه انه يومى بغير طهارة للتشبه بالمصلين وعنه انه يتيمم بالتراب

بعده قوله اى وضوء الحدث يحمل اللام على العهد (٢١) وهو التيمم هذا على تقدير ان لا يضاف الفصل اليه (٢٢) المأمور به على التراب الطيب بالنص فظهر وجه التفريع بقوله فلو لم يجد آه (٢٣) من ان المضارع اذا وقع خبراً عن المعرف باللام يفيد حصر المسند على المسند اليه فتفرع من هذا انه فلو لم يجد آه (٢٤) اى يؤخر الصلوة لانه لم يجد الماء ليتوضأ ولا الخلق لقصر الخليفة على التيمم المقصور على التراب الطاهر بالنص فلا محالة يؤخر الصلوة الى ان يجد ادهما (٢٥) اى رواية اخرى عن ابى يوسف انه يومى آه فمن ابى يوسف فى هذه المسئلة اربع روايات *

(١) أى أولاً للجنب (٢) أى ما استثنى بقوله إلا إذا تيمم الى قوله ولم يجب عليه التيمم قوله وأما إذا كان مع الجنابة
 آه بأن أحدث بعد التيمم للجنب (٣) أى التيمم الذى كان تيمم قبل وقوع الحدث (٤) أى بيننا وبين الشافعى
 (٥) علة لكون هذا الاستثناء صورة ما قاله المص (٦) أى بعده يسراً (٧) أى يحمل كلمة مع على معنى بعد (٨) أى
 فيما قاله المص (٩) من أن مع الجنابة حدث ﴿ ككتاب الطهارة ﴾ (١٠٤)

بوجوب الوضوء ما معنى قوله يجب عليه الوضوء
 فالتيمم آه بظن أن كلمة مع بمعنى الباء
 فيحمل كلمة مع على معنى بعد كما احتمل
 هذا الاشكال من عبارة المص وافقت
 للاستثناء المذكور (ويحتمل أن يراد بالاشكال
 المشهور في المقام أن ناقض التيمم ما هو
 ناقض الاصل ولو كان الاصل غسلاً فالحدث
 الموجب للوضوء مع الجنابة هى الجنابة الناقضة
 ايضاً فيصير جنباً كما كان محدثاً فيتيمم
 ويكفى للمحدثين معا وحاصله أنه يرجع
 الى الصورة الاولى فيحمل كلمة مع على معنى
 بعد يندفع لانه لو تيمم للجنب ثم أحدث
 صار محدثاً لا جنباً ما لم يبر بالماء الكافى للغسل
 لان الحدث غير ناقض للاصل وهو الغسل
 فلا ينقض خلفه ايضاً وهو التيمم فلا يصير
 جنباً فيتوضأ وينزع خفيه ثم لو حدث بعد
 بمسح عليهما ما لم يبر بالماء أشار الى هذا
 الطريق صائب الدر المختار (ويحتمل أن
 يراد به ما أشار اليه الفاضل البرجندى من
 أن ما قاله المص فى الشرح مشعر بأنه قد
 يكون الجنابة مع وجود الوضوء والحال أن الجنابة
 من نواقض الوضوء فيحمل المذكور يندفع
 هذا الاشكال ايضاً لانه اذا تيمم للجنب فخرج
 من الجنابة الى أن يجد ماء كافياً للغسل
 فلو حدث ومعه ماء يكفي للوضوء فقط يجب
 عليه أن يتوضأ فاذا توضأ يتصور وجود الوضوء
 مع الجنابة (٩) قوله الاشكال المشهور وهو أن
 قوله المص فى شرحه للوقاية اذا كان للجنب
 ماء يكفي للوضوء لا الغسل يجب عليه التيمم
 لا الوضوء خلافاً للشافعى رحمه الله أما اذا كان
 مع الجنابة حدث يوجب الوضوء يجب عليه
 الوضوء فالتيمم للجنب بالاتفاق انتهى مشكل
 لان الجنابة لا تنفك عن حدث يوجب الوضوء
 وقد قال اولاً يجب عليه التيمم لا الوضوء

فقوله ثانياً يجب عليه الوضوء تناقض وتقرير يدفع ظاهر (ابن عابد بن) (١٠٤) أى بالنظر الى ما يتوقف أربعة
 عليه معرفة الميل وهو الذراع فى القول الاول والخطوة فى الآخرين وجه الايسرية أن معرفة الخطوة يتوقف على معرفة الذراع
 على ما قال فان الخطوة ذراع آه فالاول اقل مبدأ ومؤنة بالنسبة الى الآخرين * الفرسخ ثمانية ورسى والميل ثلث الفرسخ

(١) أي من الحروف لا يعتبر الساقط في التلفظ من حيث قواعد الصرف والنحو ٢. اعتبار الملقوط لأن الجميع سنة وعشرون لكن بادغام الألف في اللام في الجلالين بقي أربعة وعشرون (بياض زاده) (٢) أي اعتبار ميل واحد ٣. أي بكل اختلافاته عنده (٤) أي ما قال محمد (٥) وقيل ميل الأولى تركه لأنه داخل في إشارة الإطلاق (٦) أي حين خاف خروج الوقت وان كان البعد أقل من الميل (٧) أي ذلك المرض أو الضعف سابقاً ثم خف وصح أو كان أثره في بينته ومزاجه بقى (٨) أي من بعد قوله أو امتداده والضمائر لمرض أو ضعف (٩) متعلق بكل من حدوث والزيادة والاشتداد والامتداد والوجدان والأيذاء (١٥) أي إطلاق المرض أو إطلاق إباحة التيمم للمرض قوله ولو وجد الموضي بكسر الصاد أي المعين في التوضي (١١) كما هو موافق قول أبي حنيفة فإنه يجوز التيمم في الحر والزوجة فقط (١٢) كما هو مخالف بقول الثلاثة جميعاً فإنه في العبد له لا يجوز كهما فظهر معنى قوله (١٣) أي الحر (١٤) أي له دون في الثاني فانهما متفقان معه (١٥) أي العبد (١٦) منهم من لم يجوز أو منهم من جاز التيمم في العبد قياساً (١٧) أي قول الإمام الأعظم عليه الرحمة الأتم في المو (١٨) أي قوله أو مرض تفريع من أول تفسير المتن إلى هنا (١٩) حيث فسره أولاً بخوف حدوث أحد الأمرين ثم عممهما بقوله كان أولم يكن فحصل من ضرب الاثنين في الاثنين أربعة مسئلة ثم عطف بكلمة أو أمورا خمسة فصارت تسعة مسائل ثم أشار إلى ضرب هذه التسعة في الاثنين بقوله بسبب استعمال الماء أو الحركة متعلقاً بالحدوث المسلط بالحمة والوجدان والأيذاء فحصل ثمانى عشر مسئلة ثم لوضم اليهما صورتان وجدان المريض الموضي الحر والعبد يتم عشرون مسئلة (٢٥) حيث يزيد باعتبار أراجاع ضمير زيادته واشتداده وامتداده إلى الضعق مثلاً ثلاثة مسئلة أخرى ولو ضربت إلى اثني استعمال الماء والحركة كان الزائد ست مسائل ثم لو اعتبر أن طريق معرفة حدوث الأمور الخمسة والوجدان والأيذاء في هذه المسائل الست والعشرين أما بغلبة الظن أو بقول فاذق مسلم يصير المحتملات خمسين واثنين (ثم لما كان المدار عندنا في

أربعة وعشرون أصبعا بعدد حروف لاله الا الله محمد رسول الله كما قالوا إلا أن المشهور اعتبار الملقوط وهذا كله عند أبي حنيفة رحمه الله وفي رواية عن محمد رحمه الله وقال محمد رحمه الله لا يخلف الأعلى رأس ميلين وقال الحسن هذا إذا كان الماء بين يديه والا فالمعتبر الميل وعن أبي يوسف رحمه الله أن المعتبر غيبة القافلة عن بصره وهذا أحسن جداً كما في الذخيرة وعن محمد رحمه الله رمية سهم كما في التمر ناشي والميل هو المختار كما في الهداية والتقييد بالعجز يدل على أنه لا يجوز التيمم عند القدرة على الماء والظاهر أنه يجوز لسجدة التلاوة كما في الحزانة وهو المختار كما في الاختيار للإمام طاهر بن محمود وأطلاقه مشير إلى استواء المقيم والمسافر في ذلك وهو الأصح كما في التحفة وقيل إن البعد في المقيم فرسخ وقيل ميلان وقيل ميل وقيل بلوغه موضعاً يقصر فيه المسافر وقيل موضعاً لا يسمع فيه الأذان وقيل أصوات الناس كما في المحيط والتقييد بالميل يدل على أن في الأقل لا يتيمم وإن خاف خروج الوقت كما في شرح الإرشاد لكن في النوازل أنه يتيمم حينئذ (أو لمرض) أي خوف حدوث مرض أو ضعف كان أو يكون أو زيادته أو اشتداده أو امتداده أو وجدان وجع له أو أيذائه أيذاء شديداً بسبب استعمال الماء أو الحركة كما في مواضع الزاهدي والأطلاق دال على أن المريض تيمم ولو وجد الموضي حراً كان أو عبداً وفي الأول خلاف الصاحبين وفي الثاني خلاف المشايخ على قوله فهذا اللفظ محتمل لعشرين مسئلة فصاعداً (أو) خوف (برد) مرض أو متلف للنفس أو العضو في السفر أو الإقامة

جامع الرموز ٦

جواز التيمم هو المرجح كما هو سوق الآية أشار الشارح المحقق بالتفسير إلى أن خوف حدوث المرض أيضاً مجوز له ولما كان من المرض ما يضره الحركة أو استعماله الماء قيد بعد اعتبار عروضة بخوف الاشتداد والامتداد اه وإن وقع مطلقاً في قوله تعالى «وإن كنتم مرضى أو على سفر» الآية بخلاف السفر فإن كلمة مشقة وتخرج كما في الفصيحة ولما كان المرض ثبت بالنص كالسفر كان المناسب إعادة لام السفر فيه ليبدل على استغلاله أيضاً بخلاف البواقي

وقالا لا يتيمم المقيم وعن الحلواني انه لا يتيمم المحدث المقيم اجماعا قيل
هذا الاختلاف في ديارهم واما في ديارنا فلا يباح له التيمم اجماعا وتخصيص
البرد من قبيل الاكتفاء فان الحر الشديد مبيح للتيمم الكل في الزاهدي
(او عدو) سواء كان آدميا او غيره فان منع الكفار الاسير عن الوضوء
والصلوة يتيمم ويومئ الا انه يعيد وكذا المقيد والمحبوس الا اذا كان
خارجا للمصر فان عنده لا يعيد كذا في المحيط ولا يعيد في السبع بالاتفاق
كذا في المضرات (او عطش) له او لغيره بالفعل او بالقوة فلا يتوضأ
بماء يحتاج اليه لطبخ التناج كما في القنية ولا بماء موضوع في الفلاة في
الجب او غيره فانه للشرب الا اذا كان كثيرا به يستدل على انه له
وللتوضأ جميعا كما في النوازل وعن ابي علي ومحمد بن الفضل رحمهم الله
ان ما للوضوء يشرب وما للشرب لا يتوضأ به كما في المحيط (او
عدم آله) كدلو وحبل ومنديل ونحوها فلو وجد ثلج اوجده مع آله
الذوب او ماء تحت الجمد مع آله التقوير لا يتيمم وقيل يتيمم كما في
النية والمتبادر ان تكون الآلة متصرفا فيها فان كان مع رفيقه دلولى ليس
عليه ان يسأله وان سأله فقال انتظر حتى استنقى فالمستحب عنده ان
ينتظر الى آخر الوقت خلافا لهما كما في الزاهدي (او خوف فوت ما
يفوت) من الصلوة (لا الى خلف) بفتحيتين والسكون حال من الصلوة
اي غير منتهية الى ما يقوم مقامها فانها ثلاثة انواع ما يخشى على فواتها
ويقضى اما اصلها كالجمعة فانها تفوت الى الفرض الاصلى عندنا وهو الظهور
على المختار او بدلها كالمكتوبات فانها تفوت الى خلف وهو القضاء وما لا
يخشى على فواتها لعدم توقتها كالنوافل فاحترز بالقيد من هذين
النوعين وما يخشى أصلا (كصلوة العيد) فانها تفوت بلا خلف فيخلى التيمم
لاجلها (ابتداء) اي قبل الشروع او مفعول له كقول (او بناء) اي بعده

(٢) فالخلاف السابق على هذا في الجنب المقيم قوله قيل هذا الاختلاف اي في المقيم
بينه وبينهما وفي الجنب المقيم على قول الحلواني
(٣) اي اذا كان العدو سبعا لا يعيد بالاتفاق
(٤) اي بكثرة الماء (٥) بفتح الراء
(٦) اي في الآلة يعني ان يكون الآلة مما يمكن
لذلك الانسان التصرف فيها واستعمالها
كملك نفسه او ابنه مثلا بقرينة قوله
(فان كان مع رفيقه ممن) ليس
للانسان التصرف في ملكه (٧) اي
لا يجب على ذلك الانسان ان يسأل فيتيمم
(٨) اي ابي حنيفة (٩) فان خاف فوت الوقت
يتيمم ويصلي عنده (١٥) الخلاف في تغيير
الانتظار الى آخر الوقت بمعنى ان عندهما
ينتظروا وان خاف فوت الوقت كذا وجدت
صريحا في شرح الشمني (١١) يعني ان كلمة
لا بمعنى الغير مال من الموصول المضاعف اليه
لكونه فاعلا معنى او من ضمير يفوت
* حال كونها (١٢) اي الصلوة
علة لتصور ما يفوت لا الى خلف قوله اما اصلها
فاعل يقضى واما المجرى التوطئة (١٣) احدى
ما يفوت وثانيهما لا الى خلف فبالاول احترز
عن النوع الثاني وبالثاني عن الاول *
والنوع الثالث ما قال (١٤) اي مطلقا
بالكلية بان يفوت لوفات لا على الاصل ولا
على البدل مثاله (كصلوة العيد) (١٤) اي
لاجل ان صلوة العيد تفوت بلا خلف (١٥)
يعنى ان ابتداء مفعول فيه بمعنى قبل لما
يستفاد من المقام من قول الشارح المحقق
فيخلى التيمم لاجلها فظهر عطف قوله
(او مفعول له) على قوله اي قبل اه
(١٧) في صحة الوجهين (١٨) اي بعد
الشروع اول البناء اكتفى منه بالتشبيه

(١) كلاً الضميرين الى الصلوة اى وصل صلوته بصلوته (٢) اى تفصيل اباحة التيمم لحوف فوت صلوة العيد (٣) بفتح اللام اى الجبانة (٤) بنون المتكلم مقابل لذيهارهم اى الكوفة والبغداد (٥) التيمم فى المصلى (٦) اى لكون الماء محيطاً أو محيطاً اى الجبانة (٧) بخلاف الكوفة والبغداد فان الماء فيه

(٤٧)

كتاب الطهارة

من قولهم بنى على صلوته اى وصل بها اياها وتفصيله انه ان سبقه الحدث فى المصلى قبل الصلوة فان رجا ادراك شئ منها بعد الوضوء يتوضأ والا يتيمم وان شرع ثم سبقه الحدث فان خاف زوال الشمس يتيمم بالاجماع والافان رجا ادراكه لا يتيمم والافان شرع به فيتيمم اجماعاً وان شرع بالوضوء فكذا عنده خلافاً لهما قيل فى ديارنا لا يجوز ابتداء ولا بناء لاحاطة الماء بمصلانا كما فى الخلاصة وغيرها (د) كصلوة (الجنائزة) بالفتح اى الميت على السرير (لغير الولي) اى بخلاف التيمم لاجل صلوة الجنائزة لغير ولي صلوته ومن كانت حقالة وهذا اذا كان لا يترجو ادراك شئ من التكبيرات والا فيتوضأ كما فى المنية وفيه اشعار بأنه لم يتيمم ولي الصلوة سلطاناً كان او قاضياً او اماماً الى او غيره كما يأتى وهذا ظاهر الرواية لكن الصحيح انه يتيمم ثم وقت التيمم عند حضور الجنائزة فلو حضرت اخرى بعد ما تمكن من الوضوء اعاد التيمم والا فلا وعند محمد رحمه الله بعيد بكل حال والفتوى على الاول كما فى المضمرات ولا ينبغي ان يجعل القيد صفة لصلوة الجنائزة او حالاً والعامل معنى المشابهة على انه جاز ان يجعل قيداً للصلاتين ففى الزاهدى وغيره ان ليس للامام وللولى ان يتيمم لاجل الصلاتين وقيل للولى التيمم فيهما (وهو ضربة) ببطن كفيه او بيطنهما مع ظهرهما والاول اولى فاذا ضرب اقبل بهما وادبر ثم نفضهما مرتين عند ابي يوسف رحمه الله ومرة عند محمد رحمه الله وقيل الاول ممول على كثرة الصاق التراب والثانى على قلته كما فى المحيط (لمس وجهه) اى لاجل ان يمسح وجهه وفيه اشعار بان مسح العذار شرط

٤٧

كان بعيداً وفى بعض النسخ قيل الخلاف فى ديارنا لا يجوز آه فالمراد خلاف الامام الاعظم لصاحبيه (٨) اى ولى الصلوة صفة صلوة الجنائزة او حالاً والعامل معنى المشابهة (مولوى ابو المكارم) * اشار به الى ان قول المص لغير الولي متعلق بما يستفاد من المقام من معنى الخلاف ولا ينبغي ان يجعل آه (٩) اى جواز التيمم لغير الولي (١٥) اى قوله لغير الولي مرتبطاً بقوله اى بخلاف التيمم لاجل صلوة الجنائزة لغير الولي كما آه كما او ما ناك هناك (١١) كما جعل مولانا ابو المكارم (١٢) عطف على القيد وفى المحكى مبتدأ بل القيد صفة الخلاف المستفاد من المقام كما نبهناك (١٣) اى بناء على انه الخ وهو علة لقوله لا ينبغي ان يجعل آه اى لا ينبغي ان يجعل القيد صفة او حالاً من صلوة الجنائزة فقط لجواز اى يجعل صفة او حالاً من الصلوتين ويكون قيداً لهما فعلى هذا الترجيح كلمة لا فى لا ينبغي فى مجزها ويترا آى من اول الامر ان الظاهر ترك لا فتأمل (حسن افندى) قوله على انه اى القيد علاوة لقوله ولا ينبغي آه اى مع انه لو سلم لوجه للتخصيص لانه جاز ان يجعل قيداً للصوتين جميعاً (ففى الزاهدى وغيره ان ليس للامام اه) يعنى ان ما فى الزاهدى يدل بطريق المقابلة على ان القيد بالنظر الى الصلوتين معا (١٥) يدل عليه بطريق الموافقة حيث قال (فيهما) اى فى الصلوتين فصح فاء التفريع فمن جعل كلمة على بنائية علة لقوله ولا ينبغي آه وقال فعلى هذا كلمة لا فى لا ينبغي فى مجزها ويترا آى من اول الامر ان الظاهر ترك لا فتأمل انتهى على ما حرره بعض علماء الروم فقد اخطأ ولم يجد المطالعة كما يظهر لمن تعمق فيها حررنا وقابلنا (١٦) معناهما بالتركيب ايتى النى او كنه وكبروسنه تحريك ايدوب برى سورمك ثم يرفعهما من الارض (حلية الناجى) (١٧) يعنى ان اللام للغرض والمصدر فى قوة ان مع الفعل. فيفيد انه

لو وصل ضربة لغرض ان يمسح كما يأتى فهو كافى وان انتقض قبل المسح كما يأتى فى الاشعار الثانى (١٨) حيث اضاف المسح الى الوجه وهو عرضاً الى الاذن والعدار موضع نبت اللحية التى يلى البياض

* قوله ضربة بفتح الضاد مرة من الضرب

(١) أى الضربة والتذكير باعتبار الضرب
(٢) أى أولى لأفادة الضرب تداخل التراب
في اثناء الاصابع دون الوضع ولأن عبارة
الحديث هو الضربة

(٣) ماض منع من يم يم يم يم يم يم
التفعل بالياء وأما التيميم من التفعّل بدون
الياء (٤) فاعل يم أى غير التيميم وهو
المعين للتيميم (٥) عطف على أن يكون
الضارب آه وجه التبادر أن المسح مصدر
وهو يدل على الماهية المعراة عن التعدد
قوله وان الاستيعاب بالمسح آه في حيز
التبادر أيضا فوجه التبادر أنه اضاف المسح
الى الوجه وقال في مسح اليد مع مرفقيه (٦) أى
كون الاستيعاب ظاهر الرواية (٧) احتراز
عما عند أبي جعفر أن ظاهر الرواية عند
وهو ما روى الحسن عن اصحابنا انه اذا لم
يمسح آه كما يأتي والحاصل أن في ظاهر
الرواية اختلافًا فلا تنافض بين ما هنا
وبين ما يأتي ويحتمل أن يكون ضمير هو
الى اصل المسئلة (٨) وهو رواية الحسن
منهم (٩) أى قال أن ظاهر الرواية هو
المردى عن الاصحاب لا الاستيعاب بالمسح
(١٠) أى كفاية مسح الأكثر (١١) أى تعميم
لفظ كل سواء كان مجموعيا أو افراديا
والظاهر من أن يكون كاملا ولا (١٢) وخفاء
لكن المقصود ظاهر أى على ظاهر ما كما في
العصحية (١٣) أى اللائقة (١٤) أى ترك
لفظ كل والتوصيف بالكامل لا الاول فقط كما
ظن الفاضل البرجندي

كما في الزاهدى ولو احدث قبل المسح لم يعد الضرب على الاصح كما
في المضمرات (وضربة) اخرى (ليديه) أى لمسح يديه (مع مرفقيه)
وانما لم يذكر الوضعة مكان الضربة وأن ذكر في الاصل لأنه افضل والاطلاق
مشير الى أن يديه لو بيست عليهما نجاسة بلاماء تغسل به بتيميم بهما بلا
وضع خرقة عليهما كما في المنية وينبغي أن يكون كذلك مريض بضره
الماء وفي الاكتفاء اشعار بان الغبار لو لم يدخل بين الاصابع لم يحتج الى
ضربة ثالثة للتخليل وعن محمد رحمه الله انها يحتاج اليها كما في المحيط
لكن في مانعة الكشف أن الاستيعاب بالتراب ليس بشرط بالاجماع والتبادر
أن يكون الضارب هو التيميم فلو يمسحه غيره بضرب ثلاثا للوجه واليمنى واليسرى
كما في العمان وأن لا يترك المسح فانه مكروه بالاجماع كما في الكشف
وان الاستيعاب بالمسح شرط وهو ظاهر الرواية وهو الصحيح حتى لو ترك
شيئا قليلا لم يجز كما في الجامع لقاضيخان فلو ترك مسح شعرة لا يجزيه
كما في الخزانة وعن اصحابنا اذا لم يمسح الاقل من الربع يجوز وهو
ظاهر الرواية كما قال ابو جعفر وعن أبي حنيفة رحمه الله اذا مسح الاكثر
يجزيه وينبغي أن يحفظ هذه الرواية جدا لكثرة البلوى كما في العلواني
وكيفيته ان يمسح بباطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من
الاصابع الى المرفق ثم يمسح بباطن كفه اليسرى بباطن ذراعه اليمنى الى
الرسغ ويمر بباطن ابهام يده اليسرى على ظاهر ابهام يده اليمنى ثم
يفعل بيده اليسرى كذلك لكن في المحيط والكافي ان يضع بطن كفه اليسرى
على ظهر كفه اليمنى ويمسح بثلاثة اصابع اصغرها ظاهر يده اليمنى الى
المرفق ثم يمسح بباطنه بالابهام والمسبحة الى رؤس الاصابع ثم يفعل باليسرى
كذلك لكن في الجامع للقاضي ان الكفى لا يمسح على الصحيح (على كل طاهر)
تعميم لا يخلو عن تسامح والعبارة على طاهر كامل فانه لا يجوز التيميم بارض

صارت نجسة ثم ذهب اثرها وهذا ظاهر الرواية وعن اصحابنا انه يجوز
 كفاي المحيط والمتبادر ان يتعلق الجار بضربة الاخيرة الا انه لم يجوز اطلاق
 الاولى فالاولى ان يكون متنازعا فيه فيشير الى ان الجنب لو ضرب على
 طاهر للوجه ثم ضرب عليه للبد لاجزأه لان المستعمل هو التراب المستعمل
 في الوجه واليد كما في الخلاصة (من جنس الارض) اي مما لا يحترق بالنار
 فيصير رمادا او ينطبع كما في المضمرات فيتيمم بالياقوت والزبرجد والمرجان
 لا بالزجاج والمرداسنج واللالى والحجرين والحديد كما في الخزانة وغيره لكن
 في الزاهدي وغيره يتيمم بالثلاثة الاخيرة والرصاص والنحاس عند ابى حنيفة
 ومحمد رحمهما الله وفي الخلاصة يتيمم بارض رش الماء عليها وبقي فيها ندوة
 واختلف في التيمم بالطين الا اذا تلطخ بالشئ ويترك حتى يجف ولا يتيمم
 بالرماد بالاجماع وفي المضمرات يتيمم به عند ابى القاسم الصقار وفي الخزانة
 انه لا يتيمم به الا اذا كان من حجر كما في بعض بلاد تركستان فانه مطبوع
 وفي الظهيرية التراب المخلوط بما ليس من جنس الارض العبرة للغلبة (ولو)
 كان ذلك (بلانقع) اي بغير غبار فيجوز بالحجر المغسول وهذا عنده
 وعند ابى يوسف رحمه الله لا يجوز وعن محمد رحمه الله روايتان والاول
 هو الصحيح كما في المحيط (و) هو ضربة (عليه) اي على النقع الطاهر
 فلا يتيمم بغبار الثوب النجس كما في الخزانة ولو قام في هدم البيت
 واصاب الغبار وجهه ويده ومسح جاز وكذا لو حرك رأسه بنيته فالشرط
 وجود الفعل منه كما في الزاهدي (مع القدرة على الصعيد) اي مع وجود الصعيد
 الطاهر كما قالوا خلافا لابي يوسف رحمه الله ثم رجع الى ان لا يتيمم على
 الغبار فالصحيح قولهما كما في المحيط والصعيد وجه الارض ترابا او غيره
 فلو اضر لسلم من الاستندراك ومع ظرف ضربة كقوله (بنية اداء
 الصلوة) اوجزؤها من يحتاج الى التيمم سواء كان صحيحا او مريضا

(١) اي كلمة على (٢) لقربها انما قال
 والمتبادر لانه يحتمل ان يكون خبرا بعد
 خبر لقوله وهو آه وح لا يرد قوله
 (الا انه لم يجوز اطلاق) الضربة (الاولى)
 اي جعلها مطلقا عما تكون عليه (٥) اي
 الجار (٦) بفتح الزاء اي بين الضربتين
 (٧) اي قوله على كل طاهر على تقدير
 كونه متنازعا فيه (٨) اي يشير الى ان
 الضربتين وان كانتا على موضع
 واحد (٩) فان قيل وذا ليس بشرط
 مع ان التراب يصير مستعملا بالضربة
 الاولى نقول وان سلم الاول لكن لانسلم
 الثاني (١٥) المنتشر فيهما لاما في الارض
 في الوجه واليد المنتشر فيهما لاما في
 الارض الطاهر الذي وضع اليد عليه
 (١١) صفة طاهر
 * الرصاص بضم الراء والرماد بفتحها

(١٢) يعني ان قول المصنف وعليه عطف
 على كل طاهر (١٣) فان عنده اذا قدر
 على الصعيد لا يجوز التيمم على النقع
 ويجوز لو لم يقدر عليه
 الى انه يجوز التيمم على الغبار نفسه
 أي مطلقا سواء قدر على الصعيد او لم
 يقدر (١٤) اي اصلا سواء كان قادرا على
 الصعيد او لا فان الغبار عنده ليس بصعيد
 كما في سراج الوهاج (ملا سعيد ابن ملا
 احمد الشرداني) (١٥) اي لو قال مع
 القدرة عليه بالاضمار على الارض
 (١٦) كركوع وسجود مثلا (١٧) حال من
 النية اي صادرة من يحتاج

يُؤْتِيهِ غَيْرُهُ كَمَا فِي الْمَنِيَةِ وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَوُتِيمٌ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ
أَوْ نَسِ الْمَصْحَفَ لَا يَصِلِي بِهِ عِنْدَ عَامَةِ الْعُلَمَاءِ إِلَّا عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ بْنُ سَعِيدٍ
الْبَاسِطِيِّ وَلَوُتِيمٌ لَصَلَاةِ الْجَنَابَةِ أَوْ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ صَلَّى بِهِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى
جَوَازِ التَّيَمُّمِ لِسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ * وَذَكَرَ الْقُدُورِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَرْحِهِ أَنَّهُ
لَا يَجُوزُ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَفِي شَرْحِ الْأَصْلِ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي السَّفَرِ لَا الْحَضَرَ لِعَدَمِ
الضَّرُورَةِ وَلِهَذَا لَوُتِيمٌ لِلْقِرَاءَةِ فَإِنْ كَانَ مُحَدَّثًا لَا يَصِلِي بِهِ وَإِنْ كَانَ جَنَابًا
يَصِلِي لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ تَجُوزُ فِي الْأَوَّلِ بَدُونِ التَّيَمُّمِ بِخِلَافِ الثَّانِي فَيَتَحَقَّقُ فِيهِ
الضَّرُورَةُ وَفِي الْمَحِيطِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ يَنْبَغِي الطَّهَارَةُ وَفِي الْكَلَامِ
أَشْعَارُ بَيَانِهِ لَا يَشْتَرِطُ نِيَّةَ الْحَدَثِ أَوِ الْجَنَابَةِ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الرَّازِيُّ لَا بَدْنَ مِنْ
التَّمْيِيزِ وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ كَمَا فِي الْكُرْمَانِيِّ وَأَعْلَمُ أَنَّ سَنَةَ التَّيَمُّمِ التَّسْمِيَةَ
ثُمَّ الْأَقْبَالَ وَالْأَدْبَارَ ثُمَّ النَفْضَ ثُمَّ مَسْحَ الْوَجْهِ ثُمَّ الْيَدَ الْيُمْنَى ثُمَّ الْيَسْرَى
كََمَا فِي الزَّاهِدِيِّ (وَبِمَسْحِ) التَّيَمُّمِ (قَبْلَ) دُخُولِ أَصْلِ (الْوَقْتِ) وَسَيَجِيءُ
الْوَقْتُ الْمُسْتَحْبِبُ (و) يَمْسَحُ قَبْلَ (الطَّلَبِ) أَيْ طَلَبِ الْمَاءِ أَوِ الْآلَةِ (مِنْ)
الرَّفِيفِ) أَيْ رَفِيفِهِ الَّذِي مَعَهُ الْمَاءُ أَوِ الْآلَةُ وَإِنْ ظَنَّ الْإِعْطَاءَ كَمَا قَالَ أَبُو
حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ خِلَافًا لِابْنِ يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي التَّجْرِيدِ وَذَكَرَ فِي الْبَحْرِ
الْمَحِيطِ أَنَّ ظَنَّهُ وَجِبَ الطَّلَبِ وَالْأَفْلَا وَقَالَ الْحَسَنُ لَا يَطْلُبُ فِي الْحَالِينِ
وَعَنْ أَبِي نَصْرٍ الصَّفَّارِ إِنَّمَا وَجِبَ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَاءُ عَزِيزًا ثُمَّ لَوْ صَلَّى بِلَا
طَلَبٍ أَعَادَ بَعْدَ الْإِعْطَاءِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَبِي فَصَلَّى فَإِنَّهُ لَا يَعِيدُ كَمَا فِي الزَّاهِدِيِّ
وَذَكَرَ فِي الْمَحِيطِ أَنَّهُ لَوْ اتَّمَمَهَا بَعْدَ التَّرَدُّدِ فِي الْإِعْطَاءِ أَعَادَ أَنْ أُعْطِيَ بِلَا
إِبَاءٍ وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ ظَنَّ الْإِعْطَاءِ بَطَلَتْ وَلَوْ رَأَى فِي الصَّلَاةِ مَا^٢
فِي يَدِ رَجُلٍ فَاتَمَّتْ ثُمَّ طَلَبَ فَاعْطَى لَمْ يَعِدْهَا كَمَا فِي الزَّاهِدِيِّ (وَيَصِلِي
بِوَاحِدٍ) مِنَ التَّيَمُّمِ (مَا شَاءَ) مِنَ الْفَرَائِضِ وَالْوَاجِبَاتِ وَالنَّوَافِلِ إِذَا^٣
وَقَضَاهُ (وَيَنْقُضُهُ) أَيْ التَّيَمُّمِ (نَاقِضُ الْوُضُوءِ) كَمَا مَرَّ (و) يَنْقُضُهُ

(١) أَيْ فِي اشْتِرَاطِ نِيَّةِ إِدَاءِ الصَّلَاةِ أَيْ مَا
يُطْلَقُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَلَوْ جُزْؤَهَا فِي التَّيَمُّمِ
(٢) أَيْ فِي الْمَتْنِ أَوْ فِي جَوَازِ الصَّلَاةِ بِتَّيَمُّمِ
سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ دَلِيلٌ (٣) أَيْ عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ
لَا عِنْدَ جُودِ الْمَاءِ كَمَا زَعَمَهُ الْبَعْضُ بِقَرِينَةٍ
(٤) إِذْ قَالَ فِي الْمَحِيطِ وَذَكَرَ الْأَمَامُ الْقُدُورِيُّ
فِي شَرْحِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّيَمُّمُ لِسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ
لَأَنَّهَُا غَيْرُ مَوْقِفَةٍ فَلَا يَخَافُ فَوْتَهَا لَوْ أُخِرَ إِلَى
وَقْتِ الطَّهَارَةِ أَنْتَهَى فَيَفْهَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّيَمُّمُ
لَهَا عِنْدَ عَدَمِ الْمَاءِ وَالْمَذْكُورُ سَابِقًا بِقَوْلِهِ
عَلَى جَوَازِ التَّيَمُّمِ لِسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ يَكُونُ عِنْدَ
عَدَمِ الْمَاءِ أَيْضًا لِلْمُقَابَلَةِ (لِنَظَرِهِ)
(٥) أَيْ لِكُونِ الضَّرُورَةِ مَعْتَبَرَةً لَوُتِيمٌ آه
(٦) أَيْ فِي التَّيَمُّمِ (٧) أَيْ فِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ
(٨) وَأَنَّمَا يَشْتَرِطُ نِيَّةَ إِدَاءِ الصَّلَاةِ
(٩) أَيْ بَيْنَ الْحَدَثِ وَالْجَنَابَةِ

مَسْأَلَةٌ: أَيْ رَجُلٌ يَصِلِي أَنْ نَظَرَ إِلَى السَّمَاءِ
يَلْزِمُ عَلَيْهِ الْوُفَى دَرَاهِمُ وَأَنْ التَّفَتَّ بِمِثْنَا
طَلَعَتْ أَمْرَاتُهُ فَإِنَّ التَّفَتَّ بِسَارِهِ فَسَدَتْ
صَلَاتُهُ (لِمَصْحُومِهِ)

ايضا (قدرته على ماء كافٍ لظهره) اى لفرض الوضوء والغسل وقيل
 للفرض والسنة كما فى الزاهدى وفيه اشارة الى انه لو تيمم على رأس
 الميل ثم سار الى الماء وانتقض قليل من المسافة ينبغي ان ينقض تيممه
 لانه قدر على الماء حكما ويؤيده ما قاله الزاهدى قبيل باب قضاء الفوائت
 ان عدم الماء شرط الابتداء فكان شرط البقاء والى ان زوال المرض المبيع
 للتيمم ناقض كما فى النظم (لا) ينقضه (ردته) اسم من الارتداد اى
 ارتداد المسلم المتيمم فله ان يصلى به اذا اسلم وفيه اشعار بان لو تيمم
 من يريد الاسلام لم يصل به لان نيته غير صحيح خلافا لابي يوسف رحمه
 الله كما فى التمرتاشى (وندب) واستحب وعن الشيخين وجب (لراجيه)
 اى لظان الماء (صلوته) بالتيمم (آخر الوقت) اى فى آخر الوقت
 المستحب فلا يؤخر العصر الى الوقت المكروه واما المغرب فلا يؤخر عن
 اوله ولا بأس به عند اكثر المشايخ الى الشفق وهذا اذا بعد الماء ميلا
 واما اذا كان دون ميل فلا يتيمم وان غاب الغوت وفى القيد اشارة الى
 انه بدون الرجاء لا يؤخر وفى الاصل لم يقيد والاول هو الصحيح كما فى
 المحيط وغيره وقد يستدل به على ان الصلوة فى ازل الوقت افضل عندنا
 وسيأتي (ويجب) ويفرض (طلبه) فى الفلاة يمينه او يسرة او قدامه كما
 فى التمرتاشى (قدر غلوة) بالفتح ثلثمائة ذراع الى اربع مائة وقيل ميلا
 وقيل قد أمه ميلين كما فى التمرتاشى (ان ظنه) بالاخبار او غيره (قريبا)
 وانما قيد بالظن لانه واجب العمل فى العمليات اجماعا بخلاف الشك فانه
 لا يبنى عليه حكم وفاقا كما فى حاشية الهداية (واذا ذكره) اى الماء
 فى الوقت او بعده حال كونه (فى الرحل) اى حمله (لا يعيد الصلوة)
 المؤداة بالتيمم ولو وضعه بنفسه وقال ابو يوسف رحمه الله يعيد وقيل لو
 وضعه غيره بلا علمه لا يعيد اتفاقا وكذا اذا علق الادوات فى عنق

* اقول أليس من اراده بخلوص القلب بعد
 منهم ان لا فلم ؟ وان منهم يصح نيته (لمصحه)

(١) اى بالتأخير (٢) اى كون صلوة الراجى
 آخر الوقت مندوبا (٣) اى فى قوله لراجيه
 (٤) اى يكون الصلوة بالتيمم آخر الوقت
 مندوبا (٥) المتوضأ فيها (٦) لان مندوبية
 التأخير لاجل انه عسى ان يصلى بالوضوء
 (٧) اى ذاهبا الى قد امه (٨) اى طلب
 قدرهما

ع قول المص واذا ذكره من المجرى
 او المزيد

(١) أى بالبناء على السكون من قبيل الاسماء المعدودة (٢) على انه غير مبتدأ محذوف او على العكس (٣) أى يجوز اضافة الفصل الى المسح فيزول التنوين ويكون الاضافة على المجاز والمعنى فصل احكام المسح وقد مر في عنوان كتاب الطهارة فلا يردان الحكم فيه غير مقصور على المسح على الحفين فالاسلم هو التنوين كما ظن في الفصيحة وللتقابل بين التنوين والاضافة صرح بها والا فتوله بلا

(٧٢)

كتاب الطهارة

الدابة وقيل فيه خلاف ايضا ولو علقت من مؤخر الاكاف وهو راكب او من مقدمه وهو سائق لا يعيد وفي العكس يعيد كما في المحيط

فصل

بالتنوين ويجوز التنوين والاضافة فعلى هذا يكون الصفة مبتدأ والمجاز خبره (المسح) قد مر المراد المسح ببلية بقرينة اللام (على الحفين) وغيره كالجبيرة ولم يذكره تبعا وانما ثنى اشعارا بان المسح لا يجوز على خفى واحد بلا عذر وهو شرعا ما يستتر الكعب وامكن به السفر كما في المحيط او طشى به فرسغا وما فوقه كما في حاشية الهداية (جائز) أى ثابت بآثار قريبة من التواتر وقالوا على قياس قول ابي يوسف رحمه الله يكفر جاحده لذلك كما في المحيط وفي فتاوى قاضى خان من انكره من الصحابة رضى الله عنهم رجع قبل موته وفي التحفة انه ثابت بالاجماع وقال ابن الحجر انه ثبت بالتواتر رواه اكثر من الثمانين منهم العشرة وانما قال جائز للتخيير بين المسح والغسل كما في الكرماني وذكر في الذخيرة ان المسح اولى لاظهار الاعتقاد ودفع تهمة البدعة والعجل بقراءة الجمل لكن في المضمرات وغيرها ان الغسل افضل وهو الصحيح كما في الزاهدى فان قلت كيف يكون افضل وفي الاصول ان المسح رخصة اسقاط اى رخصة مسطرة للعزيمة كقصر المسافر قلت انه رخصة اسقاط حال التخفيف للتخفيف ولهذا الوصب الماء في الحنفية الغسل ينبغي ان يصير آثما لكن اذا نزع الحنفى يصير العزيمة مشروعة بل متعينة ينال الاجر لزيادة المشقة وليس من رخصة الترفية فى شىء اذ المعنى رخصة مخففة تجوز التأخير عن وقته

تنوين يشملها (ع) أى على تقدير الاضافة (٥) أى اسم الصفة وهو قوله جائز او التعبير بالصفة باعتبار ان الجواز بالآثار صفة المسح (٦) مؤخرا (٧) أى قوله على الحفين (٨) المقدم المصحح لا يندائية المبتدأ فيكون من قبيل قولهم فى الدار عالم فليس المراد بالمجاز لأم للمحدث كما لا يخفى ويأتى انه نظرى جائز ولو أول ابتدائية جائز بفعل جائز فكانه مبتدأ مختص بجوز ان يكون المراد من الجار هو لأم للمحدث فالمعنى فعل جائز بالآثار مختص للمحدث ويكون كلمة على حينئذ صلة المضام اليه (٩) يعنى ان لأم المسح عهدية هو المسح ببلية فيه اشارة الى ان جاحد ما ثبت بالشهور كافر على قياس قول ابي يوسف (١٥) أى جرار حككم (١١) هى ما بنى على اعدار العباد ويقابلها العزيمة وهى ما كان على اصلها غير مبنى على اعدار العباد وهو الاصح في تعريفيهما (ابن عابد بن) (١٢) يعنى ان قولهم رخصة اسقاط من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة (١٣) فكيف يكون افضل بل ينبغي ان يكون مأثما (١٤) اذا اتم يكون آثما وان ادى فرضه قوله مسطرة للعزيمة اى مسطرة لمشروعيتها فلا تبقى العزيمة مشروعة فاذا اراد تحصيل العزيمة مع بقاء سبب الرخصة يأثم لكنه قد لا يأتى له تحصيلها كما اذا نوى الظهور اربعاً في السفر فانه لا يأتى له جعل الاربعة فريضة بل الفرض الاوليان وانه حينئذ لبناء النقل على الفرض وقد يأتى له تحصيلها كغسل الرجلين مادام متخففا (ابن عابد بن) (١٥) أى المسح (١٦) أى للمتخفف ما دام متخففا (١٧) فى محقه اذ ربما يكون بالنزع ثم اللبس متحرجا (١٨) اى لكونه رخصة اسقاط حال التخفف (١٩) المتخفف (٢٥) اى غسل رجله (٢١) فسقط الرخصة (٢٢) بالنزع فمعنى قولهم الغسل افضل انسه اذا ارتكب

مشقة ونزع الحنفى يكون اكثر اجرا لا يعنى انه اذا صب الماء فى الحنفى يكون افضل (٢٤) أى المسح للعدو (٢٥) اى حال التخفف ولا دونه (٢٦) اى معنى قولهم هذا رخصة الترفية (٢٧) باضافة الموصوف الى الصفة ايضا من الترفية بمعنى التخفيف (٢٨) فيها (٢٩) اى تأخير العزيمة اى الاصل عن وقته

(١) صلة يجوز ليغنى الامر عليه (٢) فانه يجوز للمسافر ان يؤخر الصوم عن وقته ويفطر وان كان الافضل ان لا يؤخر ويصوم في الوقت (٣) اي المسح (٤) اي من رخصة الترفية (٥) اي مادام متخففا (٦) اي في غسل المتخفف من انبغاء كونه آتما (٧) اي السؤال والجواب من الشارح المحقق (٨) صراحة كالفاضل ابي المكارم او لزوما ودلالة كالفاضل الزيلعي (٩) قوله الفحول اي العلماء الذين هم رجال جمع فعل وهو الذكر (١٥) اي كلامه (١١) بكسر القاف وفتح الصاد (١٢) بالعين المهملة في المقدمة باع قلاج انتهى (١٣) لانه ليس بمحدث (١٤) اي المحدث (دون من آه) يعني ان دون ظرف مستقر حال من المحدث وهو مفعول به غير صريح لجائز (١٥) الفاضل ابو المكارم حيث قال للمحدث الذي هو دون من عليه الغسل قال في منهياته قوله للمحدث (٧٣) كتاب الطهارة

للعذر وان كان الافضل ان لا يؤخر كفطر المسافر فلو كان منها لزم ان يكون غسل المتخفف افضل من مسحه ولا يغنى مافيه هذا في المقام من الكلام الوافي لتحقيق ما في الهداية والكافي فمن قال ان المسح رخصة ترفية عندهما فقد دل كلامه على بعده من فهم كلام الفحول كما دل على قصر بابه في علم الاصول (للمحدث) ظرفي جائز وفيه اشعار بان المسح لا يجوز لمن يجزى الوضوء الا ان يقال لما حصل له القربة بذلك صار كانه محدث حال كونه (دون من عليه الغسل) من الجنب والمأخوذ والنفساء قيل انه صفة للمحدث وفيه انه يلزم منه حذف الموصول مع بعض الصلوة وقيل هذا مقام نفى فلا حاجة له من صورة وفيه ان النفي الشرعي لا بد له من اثبات عقلى وصورته ان يغمس في الماء منكوسا الى كعبيه ثم يمسح اربعة فيه واضعا رجليه مكانا رفيعا لا يصل اليه الماء وعن نجم الاثمة ان لا يمسح الخفى بل يجري الماء على ظاهره بعد ان يشد فوق الكعبين وههنا اشكال لان صاحب المبسوط علله بان الجنابة الزمته غسل جميع البدن ومع الخفى لا يتأتى ذلك وفي كلمة على اشارة الى جواز مسح مغتسل الجمعة والعيد ونحوهما وينبغي ان لا يجوز على ما في المبسوط ولا يبعد ان يجعل في حكمه فالأحسن دون المغتسل (وفرضه خطوطا)

فيه واضعا الخ (٢٣) بالرفع او انصب (٢٤) من الاجراء (٢٥) فكلامه مقابل لقوله ثم يمسح فقط (٢٦) اي في تصويرهم اشكال (٢٧) اي عدم جواز مسح من عليه الغسل (٢٨) فكيف يتصور بهذه الصور فاما ان يندفع بهما في المبسوط او تندفع به هذه الصور فيكون ترجيح عدم الافتقار الى التصوير (٢٩) اي في قوله عليه الغسل آه (٣٠) حيث هي تفيد اللزوم والوجوب على الزمة وغسل الجمعة والعيد ليس بواجب (٣١) من التعليل فانه يفهم منه ان يبق في تعليل عدم جواز مسح مغتسل الجمعة ان الشارع قد سن فيه غسل جميع البدن ومع الخفى لا يتأتى ذلك (٣٢) اي مغتسل الجمعة والعيد (٣٣) اي في حكم من عليه الغسل اعم من الحقيقى والحكمى فاذا كان كذلك (فالأحسن اي ان يقول (٣٥) بدون من عليه الغسل ليشمل الكل شمولاً ظاهراً بلا تأويل فمعنى المغتسل من يغتسل اما للوجوب او للسنة *

حاصلة من بلة الاصابع وفيه دلالة على فرضية الخطوط كما في غير ظاهر
 الاصول وقال الامام الاسيحاوي في شرحه ان اظهار الخطوط ليس بشرط
 في ظاهر الرواية وقال الطحاوي المسح على الخفين خطوطا بالاصابع وفي
 المستصفى انها سنة وفي حاشية الهداية مستحبة وشارة الى عدم تكرار المسح
 وقال عطاء بنسج ثلاثا كالغسل كما في الكرماني (قدر ثلث اصابع اليد)
 اصغرها عند ابي بكر الرازي وفي رواية عن ابي حنيفة رحمه الله وقدر
 ثلاث اصابع الرجل عند الكرخي كما في المحيط وعن الحسن اكثر ظاهر
 الخف ومثله عن ابي يوسف رحمه الله وعنه ربع ظاهره كما في الزاهدي
 والاول ذكره محمد رحمه الله وهو الاصح كما في الاختيار (في اسفل من الساق)
 مشكل فانه مقيد بظهر القدم فلو مسح على ما فضل من رأس خفه
 مقدار ثلث اصابع لم يجز سواء كان مقطوع الاصابع او لا كما في التنبيه وكذلك
 لو مسح على اسفل القدم او العقب او جوانبها كما في شرح الطحاوي
 وفيه رمز الى انه لو مسح على ما فوق الكعب لم يجز والى انه يجوز
 المسح بالظهر لكن المستحب بالبطن والى انه لو بدأ من عرض الخف
 او من الساق جاز لكن السنة ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه
 الايمن واليسرى على الايسر او يضع الكف مع الاصابع عليه ويدهما
 الى الساق وقال محمد رحمه الله كلاهما حسن وقال الحلواني الامسن ان
 بمسح بجميع اليد ولو غاض الماء فاصاب ظاهر خفه جاز عن المسح وكذا
 لو مشى في الحشيش فابتل من الماء او المطر وكذا من الطلل على الصحيح
 الكل في المحيط (وبجوز) المسح (على الجر موقين) الكائنين من الاديمن
 ونحوه سواء كانا ملبوسين منفردين او فوق الخف لكن بشرط كونهما
 ملبوسين قبل الحدث فلو لبسهما بعده قبل المسح على الخفين او بعده لم
 يجز المسح عليهما وان مسح ثم نزعهما اعاد المسح على الخفين وان نزع

(١) اي عموم الاسفل (فانه) اي المسح
 او الاسفل (٢) تفريع على التقييد المذكور

(٣) اي بظهر الاصابع فهذا الرمز في قوله اصابع
 اليد لا لاطلاقه

(١) واما على المشهور فهو الحنفى الكبير الذى **كتاب الطهارة** يلبس فوق (٧٥) الحنفى فبين التفسيرين

احدهما مسح على الآخر وعلى الحنفى جميعا واما اذا كان من الكرياس ونحوه فلا يمسح اذا لبس وحده وكذا اذا لبس فوق الحنفين الا اذا كان رقيقا بحيث يصل البلة الى ماتحته الكل فى المحيط والجرموق بالضم ما يلبس فوق الحنفى لحفظه من الطين او غيره على المشهور لكن فى المجمع انه الحنفى الصغير (و) يجوز على (ما يستر الكعب) والقدم من شعر او لبس او جلد رقيق او نحوها (ويمكن به السفر) الشرعى كما هو المتبادر ويدل عليه كلام المحيط ويخالفه كلام حاشية الهداية كما مر ويدخل فى عموم ما اذا كان من كرياس او صوف لكن فى المحيط ان لا يجوز المسح عليه كيف ما كان وفى المضمرات لا خلاف ان الجوب اذا لم يكن ثخيناً لم يجز المسح عليه (وشرط) فى جواز المسح على الحنفين او غيرهما (كونها ملبوسين) من اللبس بالضم فان الكسر اسم له (على طهر تام) ظرف ملبوسين او الثبوت المستفاد منه واحترز به عما اذا لبسهما المتيمم او المتوضى بتمييز التمر فانه لا يمسح اصلاً او صاحب العذر مع العذر فانه لم يمسح خارج الوقت (وقت الحدث) اى قبيل وقته لا وقت اللبس ولا وقت المسح ظرف التام او الملبوسين او الثبوت فلو لبس المحدث خفيه ثم غاض الماء فابتل قدماه مع الكعبين ثم اكمل الوضوء ثم احدث مثل ان يستنجى على وجه السنة جازله ان يمسح كما فى الزاهدى وانما شرط ذلك لانه لو كان ناقصاً لحل الحدث بالقدم بخلاف ما اذا كان كاملاً وهذه العبارة احسن من قولهم اذا لبسهما على طهارة كاملة لان الاسم يدل على الدوام والاستمرار والفعل يدل على المحدث فيلزم من قولهم اشتراط حدوث اللبس قبيل بالغسل (١٧) حيث يحل الحدث بالحنفى وهو يمنع حلوله بالقدم فيزول بالمسح

تقابل فصح كلمة لكن بعد الاول (٢) وفى هذا المقام تحقيق لابن العابد بن فليرج اليه (لناظره) (٣) اى كلمة ما فى ما يستر الكعب آه فيكون عطفه على الجرموق من عطف العام على الخاص (*) اى ثخيناً او لا يقربنة الاقنى (٤) اى من لفظ ملبوس لان الاسم يدل على الثبوت كما يأتى اى ثابتى اللبس على طهر تام انما تكلف بهذا ليفيد جواز المسح حين بقاء اللبس على طهر تام لان الشرط حدوث اللبس قبيل وقت الحدث كما يأتى (٥) اى لا فى الوقت ولا خارجه (٦) عطف على قوله او المتوضى اى اذا لبس الحنفين صاحب العذر مع العذر مثل المستحاضة ومن به سلس البول اذا لبسوا الحنفى ثم خرج الوقت فانهم لا يمسحون لعدم اللبس على وضوء تام لانه بخروج الوقت يظهر الحدث السابق (جليس) (٧) اى مادام معذورا فيه اشارة الى انه لو لبس لامع العذر فانه يمسح خارج الوقت كما يأتى فى فصل الحيض نقلاً عن فتوى خيرىة (لناظره) (٨) فالمستحاضة اذا توضأت فى الوقت ولبست الحنفى والدم سائل مسحت فى الوقت لابعده كما فى المضمرات وغيره (٩) انما فسره لان وقت الحدث لا يجامع الطهارة لتنافيهما فلا بد من الحمل على تساهل القوم (٩) اى كونهما ملبوسين على طهر تام (١٥) كما هو عند الشافعى (١١) المستفاد منه المقيدان بعلى طهر تام فينجر الى الظرفية للتام ومن نفى الظرفية للملبوس او ثبوته كما فى الفصيحية فلم يلاحظ تقيدهما به والا فهو تام (١٢) اى غسل سائر اعضائه (١٣) اى نقض وضوئه ولا حاجة الى قوله مثل ان يستنجى الخ ولذا طرحه صاحب الدر المختار (*) لان الاستنجاء بعد الوضوء ينقضه وعليه الفتوى كما فى الطحاوى (*) ولو توضأ وغسل رجله او لثم لبس الحنفين ثم استنجى ثم اتم الوضوء ان استنجى على وجه السنة لا يمسح لانه احدث وان كان على غير السنة يمسح (خلاصة الفتاوى) (١٤) اى لو توضأ جازله ان يمسح آه (٥) اى التمامية قبيل الحدث (١٦) فلا بد من رفعه (١٨) اى ملبوسين فانه تنبيه اسم المفعول

(١) وليس كذلك (لا) جواز بقائه فهو غطف على اشتراط محذوف المضاف اى لا يلزم من قولهم جواز المسح حال بقاء اللبس قبيله مع انه جائز في ذلك الحال وليس يعطف على الحدث بمعنى لا اشتراط بقاء اللبس قبيله فانه يوهم بالمفهوم شرطية البقاء وليس بشرط ايضا (٣) في شرح الوقاية فيه ان مذكوره وجه غير وجه ذكره الشارح المحقق فان المص قال قوله ملبوسين احسن من عبارتهم اذا لبسهما على طهارة كاملة وقت الحدث فان وقت الحدث يكون زمان بقاء اللبس لازمان حدوثه فيصح ان يقال هما ملبوسان على طهارة كاملة وقت الحدث ولا يصح ان يقرب لابسهما لان الفعل يدل على الحدث بخلاف الاسم فانه يدل على الاستمرار والدوام انتهى فان حاصله ان الاسم يمكن اجتماع مضمونه بوقت الحدث لا مضمون الفعل لثلا يلزم اجتماع النقيضين الا ان يؤول كلام الشارح المحقق اشتراط حدوث آه بانه

(٧٦)

كتاب الطهارة

يلزم من قولهم اشتراط اجتماع النقيضين وهو محال لكن بأباه قوله لا بقاءه كما لا يخفى وبالجمله بين النقل والمنقول عنه مغايرة (٤) القائل الفاضل البرجندى (٥) اى فى الاحسنية (٦) اى لا ظرف لبس وان كلمة على حال من فاعل لبس ولم يتوجه اليه ولا بدق وضوح النظر منه فيكون المعنى اذ لبسهما كائنا على طهارة يكون اى لا كان (٧) ولا شك ان فى وقت اللبس طهارة ما اى فى الجملة ويصدق عليها فى هذا الوقت ان كمالها قبيل وقت الحدث فلا محذور (٨) اى مع (٩) انتهى كلام القيل وفى شرحه يدل عليه مذكوره صاحب الهداية فى كتاب الايمان اذا حلف ان لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسه ولم ينزعه فى الحال بحث انتهى (١٥) اى فى نظر القيل (١١) اى توجيه القيل (١٢) الش (١٣) اى فى توجيه القيل وهو قوله على وهو قوله على طهارة يكون كمالها قبيل وقت الحدث يعنى وان حفظ ما قاله القائل الناظر من ان وقت الحدث فى عبارتهم ظرفى كاملة لا لبس ليس ينفع له ولا يدفع ان حدوث اللبس على الصفة المذكورة (١٤) اى لا يدفع ما الزمهم المص من قولهم ولا احسنية عبارة المص من هذا الوجه (١٥) اى اللبس بصيغة الفعل (١٦) لانه معنى مجازى له لا بد من قرينة كمقام اليمين المبني على العرف فاندفع علاوته مع ما استدلل به من عبارة الهداية (١٧) اما (١٨) اى للاسم محتاج الى القرينة (١٩) اى البقاء وان سلم الاستعمال صيغة الفعل فيه (٢٥) اى الحمل على البقاء (٢١) لانه يفيد اشتراطه وكلاهما ليس بشرط (٢٢) اى لاجل ان لا يلزم اشتراط حدوث اللبس قبيل وقت الحدث كما هو مقصود المص من الاحسنية (٢٣) علة لتصوير كون المسح مرة واجبا ومرة جائزا ويظهر من قوله جاز ترك المسح عنده ووجب المسح عندها (٢٤) اى غسل الجبيرة نفسها لا الجراحة لان الكلام على تقدير ضرر الحل (٢٥) اى غسل الجبيرة نفسها ولم يضر مسحها (٢٦) اى ترك المسح عنده ووجب المسح عندها (٢٧) اى مسح ماتحتها عطف على ان لم يضر مسحه (٢٨) اى الجبيرة (٢٩) اى المسح وفى بعض النسخ تركها اى ترك الجبيرة بلا مسح فمن الظن الظاهر تركه (٣٥) اى مسح الجبيرة (٣١) اى يجوز ترك المسح عنده ويجب المسح عندها (٣٣) اى الجبيرة *

والغسل

الى القرينة (١٩) اى البقاء وان سلم الاستعمال صيغة الفعل فيه (٢٥) اى الحمل على البقاء (٢١) لانه يفيد اشتراطه وكلاهما ليس بشرط (٢٢) اى لاجل ان لا يلزم اشتراط حدوث اللبس قبيل وقت الحدث كما هو مقصود المص من الاحسنية (٢٣) علة لتصوير كون المسح مرة واجبا ومرة جائزا ويظهر من قوله جاز ترك المسح عنده ووجب المسح عندها (٢٤) اى غسل الجبيرة نفسها لا الجراحة لان الكلام على تقدير ضرر الحل (٢٥) اى غسل الجبيرة نفسها ولم يضر مسحها (٢٦) اى ترك المسح عنده ووجب المسح عندها (٢٧) اى مسح ماتحتها عطف على ان لم يضر مسحه (٢٨) اى الجبيرة (٢٩) اى المسح وفى بعض النسخ تركها اى ترك الجبيرة بلا مسح فمن الظن الظاهر تركه (٣٥) اى مسح الجبيرة (٣١) اى يجوز ترك المسح عنده ويجب المسح عندها (٣٣) اى الجبيرة *

والغسل والأفغسل ماحولها ومسحت وان لم يضر الا المسح مسح ماعليها
وغسل الباقي وفي المحيط انه بمسح مازاد على الجراحة وكذلك في حق
المقتصد وفي الذخيرة الاصح انه يكفي مسح الفرجة التي بين العنتين
والجبهة ما يربط من العود ونحوه على العضو حال الكسر ونحوه وفي
الاطلاق اشارة الى ان الاستيعاب شرط والغتوى على ان مسح الاكثر يكفي
والى ان النية لم تشتط وهذا بلا خلاف والى انه يكفي مرة واحدة وقيل
بالثلاث الا في جراحة الرأس والأول هو الصحيح كما في المحيط (ولا
باس) عليك (بسقوطها) ولا ينتقض المسح بسقوط الجبهة عن شئ (الا
عن برء) بالفتح عند اهل الحجاز والضم عند غيرهم اى بسبب صحة العضو
فان السقوط بهذا السبب ناقض كما لو صح ولم تسقط فان كان في الصلوة
تسأنفى بهذا السبب لقدرته على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل (ولا
بمسح ساتر غير الرجل الا هو) اى لا يجوز مسح عضو مستور بشئ غير
الرجل المستور بالجبهة كما مر فلا يمسح الرأس والوجه واليد الصحيحات
المستورات بالقلنسوة والبرقع والفقاز وهو ما يتخذ الصائد من الجلد
وفيره ولو جعل الدواة في شقاق الرجل أمر الماء عليه ولم يمسح ويغسل
اذا سقط عن برء كما في المحيط (ومدته) الاضافة للعهد اى مدة مسح
الحق لا الجبهة فان مسحها غير موقت بزمان فلا ينتقض الا بالحدث كما
في الزاهدى وغيره (للمقيم يوم وليلة) من وقت الحدث حتى للقرينة
فالمقيم قد لا يتمكن الامن اربع صلوات كما اذا لبس الحق على الطهارة
قبل الفجر فلما طلع صلاها وقعد قدر التشهد فحدث فأتى بالوضوء فانه
لا يمكنه ان يصلى من الغد لاعتراض الحدث آخر صلاته وقد يصلى
خمسا وستا كما اذا أخر الظهر الى آخر الوقت ثم احدث وصلى بالمسح
فيه ثم صلى الظهر من الغد في اوله (وللمسافر ثلاثة) من الايام والليالى

(١) اى غسل تحت مازاد (٢) اى وان
لم يضر الحل ولا الغسل (٣) اى الجراحة
(٤) اى نفس الجراحة ان لم يضر المسح
(٥) فى قوة وان ضار المسح اى مسح نفس
الجراحة (٦) اى ماعلى الجراحة (٧) بخلاف
ما فى الزاد (٨) كما يمسح ماعليها (٩) اى
بمسح مازاد على موضع الفصد (١٥) اى
للمقتصد (١٢) اى موضع ظهر من اليد التي
بين العنتين اى لم يستتره العصابة وكان بين
لفى العصابة (١٣) اى كسر العظام (١٤) كان
الته من موضعه وغروجه من المفصل (١٥)
اى كلام المص لا فى الجبهة (١٦) فى مسح
الجبهة (١٧) وجه الاشارة انه بين جواز
مسح الجبهة بنفى ما فى الحق من الاحكام ومن
جملته عدم استيعاب الحق واشتراط الطهارة
التام فالنفي يشير الى اشتراط الاستيعاب
وعدم اشتراط الطهارة التام وتخصيص
الشارح المحقق النفى بانه لا يشترط الطهر
التام لمفظ القرب من حيث التحم (*) وجه
الاشارة هو عدم ذكر النية فى مسح الحق حيث
كان اكتفى عنه هناك فالنفي لا يلاقيه فيبقى
على عدم الاشتراط فى مطلق المسح (١٨) اى
مسح الجبهة (١٩) وجه الاشارة ان لفظ المسح
مقدرهنا بقرينة المقام حذى للاختصار وهو
مصدر ليس فيه تعدد (٢٠) قوله بسبب
اشارة الى ان كلمة عن السببية كما فى قوله
تعالى ففسق عن امر ربه اى بسبب امر ربه
(٢٥) صفة يوم وليلة ولذا اخر عنه كما يأتى
نظيره (٢١) اى قوله من وقت الحدث هنا
(٢٢) اى لما يقارنه فى عدله من قوله ولمسافر
ثلاثة من وقت الحدث فجعله قيد للتقريب
والحذف للبعيد بقرينته ويمكن فى مثله ان
يقى انه من قبيل قطع التنازع ويحتمل ان
يكون مراد الشارح المحقق فى كلامه هذا
الوجه ايضا (٢٣) اى فى الفجر (٢٤) اى
نقض وضوء الفجر (٢٥) استينافا او بناء
(٢٦) اى بالمسح (٢٧) اى هذا الشخص
(٢٨) الفجر (٣١) وقد صلاها وابتدأ
المدة من وقت الحدث لامن وقت المسح
فيتمكن من اربع صلوة الظهر والعصر
والغرب والعشاء واما الفجر من الغد فلا
يتمكنه من ان يصلى بالمسح بل ينزع

على قياس ما ذكرنا (من وقت الحدث) أى مبتدأ من وقته فإنه صفة
لثلاثة ولذا قدم عليه الخبر (وناقضه) أى ناقض مسح الحف والمجبرة
(ناقض الوضوء) من الحدث الأصغر والأكبر فإذا توضأ مسح وإذا
اغتسل نزع وغسل (و) ناقضه أى ناقض مسح الحف (مضى المدة)
المعهودة إلا إذا مضت وهو في الصلاة بلاماً فإنه يمضى على صلاته
بلا تيمم على الأصح إذ لو قطع تيمم ولا حظ عنه للرجلين وقيل تفسد
صلاته كما في قاضيخان وغيره (و) ناقضه (خروج أكثر العقب إلى
الساق) أى ساق الحف كما روى عنه وبه قال أبو يوسف رحمه الله ويحتمل
أن يكون مراده أكثر القدم بعلاقة الجزئية فإن خلاصة المذاهب أولات
كالبسوطيين والمحيط وغيرهما أن خروج القدم ناقض بلا خلاف
وأما خروج أكثرها أو نصفها أو كل العقب أو بعضها أو قدر ثلاث
أصابع من ظهر القدم أو قدر ما سواه مما يمسح ففيه خلاف والصحيح
هو الأول كما في الكافي وأكثر المشايخ على الآخر وهذا كله إذا
بداله أن ينزع الحف فحركه بنية النزع وأما إذا زال لسعة أو غيرها
فلا ينتقض بالاجتماع كما في النهاية وغيره فإطلاق المتن مشكل وفي
الاكتفاء إشعار بأنه لو وصل الماء إلى رجل واحد منه لم ينتقض وإن بلغ
الركبة كما ذهب إليه أبو بكر العياض رحمه الله وعلى الانتقاض أكثر
المشايخ وإليه مال أبو الفضل وهو الأصح كما في الظهيرية ويحتمل أن
يكون فيه روايتان فإن اختلافهم في الغالب مبنى على اختلاف الرواية
كما في التتمة ومن النواقض الحرق كما سيأتي (وبعد أحد هذين) أى المضى
والخروج كبعد الحرق وبلوغ الماء إلى الرجل (يجب غسل رجليه فقط)

فلا

إلى الأكبر لاشتراط كون الماسح غير من عليه الغسل (١٥) أى ناقض مسح الحف مضى المدة يعنى أن العطف على
الموضوع بتقدير المعطوف وضمير المقدر إلى خصوص مسح الحف لأعلى المحمول وإن كان هو ظاهراً ولا يلزم عدم
انساق الكلام لأن ضمير المذكور إلى مطلق المسح خفاً كان أو جبراً

(١) متعلق بالنسبة أى في مدة المقيم من
التفريع بقوله فالمقيم اه فالأولى تأخير من
قوله من وقت الحدث إلا أنه قدم عليه ليتصل
تفسيره به فيقال ههنا فالمسافر قد لا يتمكن
الأمن أربع عشر صلوات كما إذا لبس الحف
إلى قوله فإنه لا يمكنه أن يصلّى الفجر من الغد
الثالث لا اعتراض الحدث آخر صلاته وقد
صلّى خمسة عشر أو ست عشر كما إذا أخر
الظهر إلى آخر الوقت ثم أحدث وصلّى
بالمسح فيه ثم صلى الظهر من الغد الثالث
في أوله من وقت الحدث أى بعده من غير
تراج أى لأمن وقت المسح ولأمن وقت
اللبس ولم يذكر الغاية وهى إلى وقت
ذلك الحدث في الغد والغاية غير داخله
تحت المغيا فلا يمسح من الغد وقت حدث
اليوم نعم عند من قال يبتدأ من وقت المسح
بمسح وقت الحدث من الغد وإنما لم يذكر
انتهاء المدة في المتن اكتفاء بقولهم يوم
وليلة مثلاً فإن أهل العرف يقولون في
تعيين الأجل من فجر اليوم إلى فجر الغد
مثلاً بإضافة الفجر الآتى إلى الغد فتأمل
والله سبحانه أعلم (٢) ذلك الثلاثة (٣) أى
الحدث (٤) أى قوله من وقت الحدث علة
للتفسير بصيغة المفرد المذكور حيث لم يقل
أى مبتدأ حتى يكون خبراً بعد خبر للمدة
كما أشار إليه مولانا أبو المكارم وحيث لم
يقول مبتدئين بالياء أو الألف حتى يكون قيد
المقيم والمسافر أو المدينين معاً فوجه التفسير
المذكور بأنه (صفة للثلاثة فيكون بفتح
الدال أى صفه فقط ويقدر ليوم وليلة
بعد هما بقرينة هذا المذكور كما أسلف
والارتباط بالمدة بعيد عن الذهن والارتباط
بالمسافر والحذف للمقيم أو عكسه يمنعه توسط
الخبر أشار إليه بقوله ولذا (٥) أى على ذلك
القيد (٦) أعنى يوم وليلة وثلاثة وألف يقول
ومدته للمقيم من وقت الحدث يوم وليلة الخ
(٨) بالنظر إلى الأصغر (٩) رجليه بالنظر

فلا يجب غسل الوجه واليد ومسح الرأس خلافا للتخفى رحمه الله وعنه
لا يجب غسلهما وهذا اذا لم يمنع مانع من النزح والافيجوز المسح وان
طال المدة كما اذا خيف ذهاب الرجل من البرد كما في الخلاصة (ويمتنع)
المسح الحالى والاستقبال كما ينقض الماضى (خرق) في اسفل الساق
من الخف سواء كان في باطنه او ظاهره او طرف منه وفي الخزانة عن بعضهم
ان الخرق لا يمنع بدون زوال اسم الخف (يبعد منه) اى يظهر من
ذلك الخرق في حالة المشى لا الوضع حتى لو انفتح خرزه بحيث يدخل
فيه ثلاث اصابع لكن لا يرى لكونه صلبا لا يمنع كما في المحيط (قدر
ثلاث اصابع الرجل) بكما لها واليه مال الحلواني وهو الاصح وقيل ثلاث
انامل واليه مال السرخسى وعن ابي حنيفة رحمه الله ثلاث اصابع اليد
كما في المحيط وانما اطلق الاصابع لان في اعتبارها مضبوطة او منفردة
خلافا وقيل انما قدر بالاصابع اذا كان الخرق مجذاها واما اذا كان مجذاء
القدم والعقب فالمعتبر اكثرها وفي الكلام اشعار بان ظهور البطانة
بلا ظهور القدم غير مانع وهو الاصح كما في الزاهدى (اصغرها) بدل
من اصابع فلا يعتبر الابهام وجارتاه وقيل يعتبر وهو الاصح كما في النعمة
(ويجمع خروق) كل منها يسع مسلة او اكبر لا الاشفى (من خفي) واحد
على الاصح كما في الزاهدى وعن ابي يوسف رحمه الله لا يجمع خروقه
كما في الخزانة ومثله عن ابي على الرازى كما في المنية (لا) يجمع
خروق (خفين) خلافا لزفر رحمه الله (وفي سفر) الشخص (المقيم) قبل
الحدث او بعده وقبل المسح او بعده (قبل يوم وليلة يعتبر الاخير) اى
السفر فان كان مقيما ثم سافر فيمسح ثلاثة ايام ولياليها من وقت الحدث
(د) في (عكسه) اى اقامة المسافر (قبل) مضى (يوم وليلة يعتبر الاخير)
اى الاقامة فيمسح يوما وليلة (د) في سفر المقيم وعكسه (بعدها) اى

(١) بالضمير المثني في الروميين وبالافراد
في البخاريين فعلى الاول لا بد ان يرجع
الى رجليه فيكون مقابلا للمتن الا انه لم
اجد هذه الرواية في سائر الكتب وايضا
اذا لم يغسلهما فماذا يفعل وعلى الثاني
الى الثلثة المذكورة في الشرح لكن لا مقابلة
بينهما فمن هذا يظن ان النسخة الصحيحة
وعنه يجب غسلها فيكون خلافا للتخفى من
هذه الرواية فعليك بتتبع النسخ
(١) اى عن التخفى مسح الرجلين فعلى
هذه الحاشية لا يرد ما اورده الغواص بقوله
فماذا يفعل فافهم (لناظره)
(٢) اى وجوب غسل رجليه
(٣) يعنى طولا وعرضا بان سقطت جلدة
مقدار طول ثلث اصابع وعرضا كذا في
يعقوب باشا على صدر الشريعة (ابن
عابدين) (٥) والانامل رؤس الاصابع وهو
صادق بما كانت الاصابع تخرج منه بنماها
لكن لا يبلغ هو قدرها طولا وعرضا (ابن)
(٦) اى اكثر الاصابع وهو الاثنان في الثلثة

بعد يوم وليلة (ينزع) الحنف فيغتسل الا ان يمنع مانع من البرد وغيره
فانه يتيمم حينئذ كما في التحفة

فصل

مطلب الحيض

(الحيض) يكون للارنب والضبغ والحفاش كما ذكره الحافظ وفي اللغة
مصدر حاضت الانثى (فهي حائض وحائضة) اي خرج الدم من قبلها ثم
اشار الى المعنى الشرعى تابعا لاكثر السلفى في تسامح منهم فقال
(دم) اي خروج دم حقيقى او حكمى فيشتمل الطهر المتخلل ولا يرد
ان العلل الشرعية معان دون الاعيان وللتنبية على هذا المعنى قال
(ينفضه) اي يستطه الى الفرج الخارج وان كان النفص في الاصل تحريك
الشئ^١ ليستقط ما عليه من غبار او غيره فلو نزل الدم الى الفرج الداخل
ليس بحيض في ظاهر الرواية وعن محمد انه حيض وكذا النفاس وبالاوّل
يفتى ولا يثبت الاستحاضة الا بالنزول الى الخارج وبلا خلاف وهو ما بمنزلة
ما بين الشفة والسن فالداخل ما بمنزلة السن وجو الفم كما في المحيط
(رحم) امرأة (بالغة) اي منبت الولد ودعاؤه في البطن والبالغة ما بلغت
سنالواقرت ببلوغها فيه صدقت وهو تسع سنين على الاصح كما في الزاهدى
ولذا لورأت هذه المراهقة^٢ كما يكون نصابا كان ميضا بالاجماع كما ان بنت
خمس سنين لورأت^٣ لم يكن ديفا بالاجماع وفي الست والسبع والثمان
اختلاف المشايخ كما في شرح الطحاوى وغيره ثم قوله رحم مخرج لدم خارج
من الانف والجراحات والحامل فانه ليس من الرحم لانسداده فم اذا حبلى
وكذا غيره من دم الاستحاضة سواء كان من الكبيرة او الصغيرة لانه دم عرق
بالاتفاق كما في استحاضة الكافي وما قاله الحكيم انه من الرحم فلم يعتبره الشارع
وكذا مخرج لدم الدبر فانه ليس بحيض ويستحب ان تغتسل عند انقطاعه
وان تمسك الزوج عن الاتيان بها حينئذ كما في المحيط لكن لاتدع الصلوة

(١) اي قال دم حنفى المضاف الذى هو معنى
(٢) تفريع للتعميم المذكور وقوله ولا يرداه
عطف على جملة يشمل فيكون في حيز الفاء
فيكون تفريعا على التفسير المذكور فلا يرد
الظاهر فلا يرد اي اذا تبع المص اكثر السلفى
في التسامح المذكور لا يرد ان العلل الشرعية
معان دون الاعيان اذا المراد ان الحيض خروج
دم لانفس الدم لكنه تسامح تبعا لهم في ذلك
فحنفى الخروج الذى هو معنى اعلم ان هذا
البيان خلاف ما حققه في بحث وناقضه ما خرج
حيث قال هناك اي الخارج من حيث هو خارج
فلا حاجة الى حنفى المضاف انتهى فالانساب
على طبق هذا الكلام ان يفسر بان الحيض
منفوض رحم بالغة من حيث هو منفوضه فلا حاجة
الى حنفى الخروج ايضا فيكون من باب تسمية
الخارج وهو الدم المنفوض بالمصدر وهو الحيض
بمعنى الخروج اما اصطلاحا او تسامحا ويكون
مطابقا على القول بان الحيض من الانجاس
لامن الاحداث وافراده من فصل الانجاس
لاختصاصه باحكام على حدة (٣) اي بمنزلة
ما بين السن (٤) اي تمنع تلك المرأة الزوج
(٥) اي حين اتى الدم من الدبر *

* الرحم بفتح الراء وكسر الحاء ويجوز بكسر
الراء وسكون الحاء على وزنى مصدر
كذب يكذب

والصوم وقراءة القرآن كما في السراجية والآضافة لافادة التخصيص^٢
بالانسان^٣ وانما قال بالغة ليخرج خنثى خرج الدم من رحمه والمنى من
ذكره فانه في حكم الذكر كما في الظهيرية (لاداء بها) اى
لا يكون بالبالغة علة هي سبب للدم والداء عينه^٤ واو^٥ ولامه همزة
واحتراز به عن النفاس لانه علة حتى لا يعتبر تصرفها بها الا من
الثلث كما في الكشف والمستصفي وغيرها فان قلت النفاس في
الاكثر يكون امرا ممتدا فيلزم ان لا ينفذ تصرفها بعد الطلق في
اكثر من الثلث وذا خلاف ما في المشاهير كالمجيط والخلاصة والفصول
وغيرها انه لا ينفذ في حال الطلق وينفذ بعده قلت ان ما ينفذ تصرفه
من الثلث على المختار ما يكون الغالب منه الموت كما في هبة
الذخيرة والغالب عند انفصال الولد وبعده يكون وجعا شديدا ولا يخلو
عن امتداد فعل المراد ان لا يعتبر التصرف في هذا الوقت فقط وان عدت
مریضة في سائر الاوقات او الرواية مختلفة (ولا اياس بها) اى لا يجعلها الشرع
منقطعة الرجاء عن رؤية الدم وفي المغرب اليأس انقطاع الرجاء واما
الاياس في مصدر الایسة من الحيض فهو في الاصل اِيْئاس على افعال حذفت
منه الهمزة التي هي عين الكلمة تخفيفا واختلف في حد الایسة والمختار في
زماننا على ما في الزاهدى خمسون سنة وفي الخلاصة خمس وخمسون
وفي النهاية ستون سنة وعليه الاعتماد واليه مال اكثر المتأخرين وفي المحيط
هو اعدل الاقوال فلورأت بعد ذلك ما اختلف المشايخ قيل لا يكون حيضا
وقيل هذا اذا اخضر او اصفر واما اذا احمر او اسود فحيض والاوّل مختار
المص ولذا صرح بنفيه مع ان الرحم مخرج له وهو الصحيح كما في المضمرات
وفي الاكتفاء اشعار بان القضاء ليس بشرط في كونها آيسة كما في المنية (واقله)
اى اقل الحيض او مدة اقله او اقل المدة من الحيض على طريق الاستخدام

الرحم بفتح الراء وكسر الحاء على وزن كنف

(١) اى اضافة الرحم الى بالغة (٢) اى
تخصيص الرحم (٣) احتراز عن رحم سائر
الحيوانات فيفيد تخصيص الحيض بالانسان
(٤) اى اللفه مقلوبة عن واو لامة همزة فاصله
دو بفتح الواو فانقلبت اللفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها (٥) اى بنفى الداء (٦) ففى رواية
ينفذ بعد الطلق وفي رواية لا ينفذ بعد الطلق
ايضا فلا تناقض بين ما يلزم من الكشف
والمستصفي وبين ما في المشاهير (٧) فيه اشارة
الى ان الایسة مقلوبة من الیاسة (٨) اى المرأة
المنقطعة الرجاء (٩) اى الایاس (في الاصل
اِيْئاس على) وزن (افعال) بالهمزة المكسورة
ثم ياء ساكنة ثم همزة مفتوحة ثم الف ثم
سين مصدر من اِيْئَس يُوْئِس مثل ايسر
يوسر ايسارا فالآضافة في قوله في مصدر
الایسة من الحيض من حيث المعنى لامن حيث
الصيغة ومجرده يئس بالياء ثم الهمزة
المكسورة فصح قوله حذف منه اى من المصدر
(١٠) في مقابل (عين) وزن (الكلمة) وهى الهمزة
الثانية تخفيفا (١١) اى بمجرد نفي الایاس
دون ان يقول وقضى اولم يقض باياسها
(١٢) بكونها آيسة ليس بشرط (١٣) ارجاع
الضمير الى الحيض بمعناه الحقيقي (١٤)
حذف المضاعف في جانب المبتدأ والارجاع
بحاله (١٥) ارجاع الضمير الى الحيض بارادة
المدة من الحيض فكلمة من بيان المدة
فالحيض كما يطلق على الدم المذكور
يطلق على نفس الوقت فيصح ارجاع
الضمير اليه بالمعنى الثاني وهو معنى قوله
(على طريق الاستخدام) وعدم الحذف بحاله

(١) أى ينصب ثلثة (٢) أى على أنه ظرف مستقر لعامل مقدر انتقل فاعله بعد حذفه الى الظرف والظرف مع فاعله جملة ظرفية مرفوعة المحل خبر المبتدأ (٣) لأن فيه لم يعتبر المدة في جانب المبتدأ ولا بد منها فلامحالة اعتبر لفظ ثلثة ظرفا أولا ليكون مدة واعتبر ثانيا ظرفا مستقرا ليكون خبرا عن المبتدأ (٤) أى برفع ثلثة (٥) أى على أنها خبر المبتدأ (٦) تقدير (٧) أى غير الوجه الأول من الوجهين الآخرين لأنهما لما اعتبرتا المدة فيهما في جانب المبتدأ لم يجمع الى اعتبار الثلثة ظرفا فعملها رأسا على الخبرية ثم اعتبار الثلثة ظرفا في الأول باعتبار ما اضيف هو اليه وهو الايام لأن الثلثة عبارة عنها فاعطى لها حكمها (٨) أى أنها بنى الأمر

(٨٢)

كتاب الطهارة

(ثلاثة ايام) بالنصب على الظرفية على الأول والرفع على الخبرية على غيره (ولياليها) المقدرة باثنين وسبعين ساعة على ما قال اهل التجيم فان الساعة عند التشريع جزء من الزمان وان قل فلو رأت المبتدأة الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع حين طلع ربعه كان استحاضة حتى لو طلع نصفه فج يكون حيضا والمعتادة بخمسة مثلا حين طلع نصفه وانقطع في الحادى عشر حين طلع ثلثاه فالزائد على الخمسة استحاضة لانه زاد على العشرة بقدر السدس وكان ابو اسحاق الحافظ يقول هذا في اقل الحيض واقل الطهر وأما فيما سواهما فاذا اخبرت المفتى أنها طهرت في الحادى عشر أخذ لها بعشر وفي العاشر بتسعة وما كان يتعرض للساعات وعليه الفتوى كما في حاشية الهداية لكن قد اطلق المحيط انا لو استقصينا في الساعات فيما سواهما لتعسر الامر عليها وهذا كله ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة رحمه الله ان اقله ثلثة ايام مع التخلل من الليالى وعن ابى يوسف رحمه الله يومان واكثر الثالث (واكثره عشرة) من الايام والليالى المقدرة بالساعات كما قدرنا فلو شكك انه العاشر او الحادى عشر فان رأت الدم فهي حائض فان لم تر فكذلك ان كان لها ظن به كما في المنية (واقل الطهر) الفاصل بين دمى الحيض (خمسة عشر يوما) مع لياليها (ولا حد لاكثره) أى الطهر فما رأت

على ما قال اهل التجيم لأن الساعة عند اهل الشرع (٩) ذلك الجزء فيزيد الساعة الشرعية على التجمية بكثير من الاعداد فضبطها ومسابها اعسروا صعب من ضبط التجمية فلهذا بنى الكلام على التجمية (١٥) بكسرة الدال أى رأت الحيض اول المرة ولم تعتد (١١) أى سدس قرص الشمس وهو نصف ثلث واحد المفهوم من قوله حين طلع ثلثاه حاصل هذا الكلام اعتبار الايام بالساعات وقت الاعتدال كما هو مختار اكثر المشايخ مطلقا سواء كان اقل المدة او اكثرها ولهذا قال وكان الخ (هذا) أى اعتبار الساعات (٢) أى الاقلين فلا نستقصى بالساعات (٣) المرأة (٤) مفعول اخبرت انها رأت الدم عشرة ايام ينبغى للمفتى ان يسألها انك طهرت في اليوم العاشر او الحادى عشر فان قالت (٥) اخذ أى اعتبر المفتى مدة الحيض (٦) أى لهذه المرأة (٧) من الايام اخبرت انها طهرت (٨) اليوم (٩) اخذ المدة لها (١٥) من الايام فهو من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لتقديم المجرور لأن كلمة في في المعطوف زائدة معادة (٢١) أى الشيخ ابو اسحاق الحافظ (٢٢) أى يتوجه ويستقصى (٢٣) قوله كما في حاشية الهداية لعلها الكفاية يعنى ان فيها إسناد كلام عدم التعرض للساعات الى ابى اسحاق الحافظ فصح الاستدراك في قوله كافي الحاشية اه (٢٤) صاحب المحيط أى اورد هذا الكلام مطلقا نقل عنه ولم ينسب الى ابى اسحاق وغيره انتهى حيث قال بنون المتكلم مع الغير (انا اذا اه (٢٥) في هذا اليوم المرد

فيه (فهى حائض) لحصول التيقن بالحيض برؤية الدم (* بين الحيضين وبين النفاس والحيض (لمصححه) تصلى (٢٧) أى لتلك المرأة (٢٧) أى غالب رأى (٢٩) أى يكونها حايضا لأن الاصل انها متى تيقنت في وقت بالحيض بترك الصلوة والصوم فيه ومتى تيقنت بالطهر في وقت صلت فيه بالوضوء لوقت كل صلوة وصامت ومتى شككت في وقت انه حيض او طهر فحرت ومضت على غالب ظنه وان لم يكن لها ظن بشئ وهى المضلة من الاضلال او من التضييل وتسمى بالحيرة من التحير او من الحيرة فلا تحكم لها بشئ من الطهر او الحيض بل تأخذ بالأحكام في حق الاحوط (٣٥) تفريع للمتن أى فما دام رأت المرأة الطهر

(١) الطهر (٢) أى فى قوله ولاحد لاكثره (٣) لان الطهر اعم من ان يكون حقيقيا او حكما كما اذا استمر الدم فيمرز (٥) أى لاكثر طهرها (٦) أى حد (٧) أى بتقدير اكثر الطهر لمن استمر بها الدم (٨) أى المدة التى بين الاقل والاكثر من المعتادات (٩) مبتدأ والاشارة الى مسئلة الطهر المتخلل التى فى المتن فانها مجمل حيث يجتمل القول الاول والثانى والرابع ايضا وفى بعض النسخ هذا المحل من الحلول بمعنى هذا المقام فيشمل مسئلة اقل الطهر ايضا كما يقتضيه قوله واذا كان اكثر من اربعة عشر (١٥) وهى القول الثالث والخامس والسادس لان المتن لا يجتملها (١١) مع قوله واختلفوا الى آخر الاقوال الستة خبر المبتدأ وعلى نسخة الاجمال يجتمل ان يكون الزيادة قوله ان الطهر الى قوله يفصل مطلقا والتفصيل من قوله (٨٣)

كتاب الطهارة

تصلى وتصوم وأن استغرق عمرها وفيه رمز الى انه لو استمر بها الدم لم يكن له غاية فلورأت المبتدأة الدم عشرة ايام والطهر سنة ثم استمر الدم ثم طُلقت انقضت عدتها بثلاث سنين وثلاثين يوما قال ابو عصمة لكن العامة قالوا بالتقدير فالحاكم الشهيد ان الاكثر شهران وعليه الفتوى لانه ايسر كما فى النهاية والزعفرانى سبعة وعشرون يوما والدقاق سبعة وخمسون يوما قال الزاهدى هو الاظهر (والطهر) الذى هو الدم الحكى (المتخلل بين الدمين) أى المحيط بها حال كونهما واقعين (فى مدته) أى الاقل او الاكثر او التى بينهما فالطهر الذى احاط الدم به لم يفصل وكان حيضا اذا وقع فى مدته سواء كان نصابا ولا وسواء كان الطهر يوما او اكثر الى ثمان وتفصيل هذا المجمل مع زيادة ان الطهر اذا كان اقل من ثلاثة لا يفصل مطلقا واذا كان اكثر من اربعة عشر يفصل مطلقا واختلفوا فيما اذا بلغ ثلاثة ولم يبلغ اكثر من اربعة عشر على ستة اقوال احدها ان الطهر لا يفصل اذا كان الدمان المحيطان به فى المدة كمن رأت يوما دما وثانية طهر او يوما دما وبه اخذ القدورى ورواه محمد عن ابي حنيفة رحمه الله وثانيها انه لا يفصل اذا بلغ نصابا فى مدته مجتمعا او متفرقا كمن رأت يوما وثلاثة ويوما واربعة ويوما وبه اخذ زفروروى ابن المبارك عنه كما فى المبسوط وثالثها انه لا يفصل اذا كان الدم نصابا سواء كان فى مدته او لا كمن رأت يوما وتسعة ويومين

واختلفوا الى آخر الاقوال فعلى هذا خبر المبتدأ كلمة مع على انها ظرف مستقر وقوله زيادة بغير التنوين مضاف الى ان الطهر الى قوله يفصل مطلقا فالمعنى وتفصيل هذا الاجمال يكون مع زيادة هاتين المسئلتين وهما ان الطهر اذا كان الخ (١٢) أى الطهر المعهود المفروض فى المقسم فاللام للعهد والاولى بعد وضع المقسم الاضمار اليه (١٣) وانما لا يفصل فى المدة لان المعتبر اول المدة وآخره كالنصاب فى الزكاة فلا يشترط الاستيعاب لان الدم فى وقته فكان اولى بالاعتبار واما اذا لم يحيط فى المدة يكون فاصلا فى هذه الرواية لان الدم الذى فى غير الوقت لا يعتبر اه فعلى هذه الرواية لا يجوز ابتداء الحيض ولا ختمه بالطهر كما يجوز فى رواية ابي يوسف اعلم ان احاطة الدم للطرفين شرط بالاتفاق لكن عند محمد لطرفى مدة الحيض وعند ابي يوسف لطرفى الطهر المتخلل والثانى اعم مطلقا من الاول ولهذا المعنى يجوز فى رواية ابي يوسف ما لا يجوز فى رواية محمد (١٤) أى الطهر المعهود المفروض (١٥) أى الدم الذى فى الطرف فالاحاطة فى المدة شرط محفوظ هنا ايضا (١٦) أى ثلاثة ايام او اكثر (١٧) أى الحيض والا يكون فاصلا فى هذه الرواية (١٨) أى بلغ نصابا حال كونه مجتمعا بجماله من غير حاجة الى جمع المتفرقات (١٩) أى بلغ نصابا بعد جمع المتفرقات كما فى التمثيل (٢٥) أى دما (٢١) أى طهرا (٢٢) أى دما (٢٣) أى طهرا (٢٤) أى دما

* ٧

وهكذا يفسر اى اولا بالدم ثم بالطهر ثم بالدم وهكذا فى جميع الامثلة التى لهذه الاقوال الست وفى هذا المثال لوجع الدم المتفرقة فى مواضع ثلث يبلغ نصابا اقل فلا يفصل واما اذا رأت بعد هذا الطهر يوما واحدا فقط دما كان الطهر فاصلا لعدم بلوغه نصابا (٢٥) أى الطهر المعهود المفروض وهكذا الى الاخير (٢٦) أى المحيط (٢٧) فمطلق الاحاطة شرط لكن لا كونه فى المدة (٢٨) أى النصاب (٢٩) أى الحيض (٣٥) مثال للشق الثانى ومثال الاول هو ما فى القول الثانى (٣١) فالمجموع اثنا عشر يوما فيوم وتسعة حيض ويومان استحاضة فيحسب من الطهر الاتى فعلى هذه الرواية يجوز ايضا ختم الحيض بالطهر ويكون ابتداء الطهر الثانى بالاستحاضة فلا تغفل اما لو رأت بعد التسعة الطهر يوما واحدا فقط دما كان الطهر فاصلا

(١) نفسه (٢) أي عن أبي حنيفة فابن المبارك روى عنه قولين واتخذ الثاني مذهباً ولم يجد هذه الرواية فيما عندي من الشروح في بيان الأقوال الست واكتفوا بروايته الأولى ولم يفرقوا بين الروایتين لابن المبارك وملئوا الأقوال الست بضم مذهب أبي سهيل في تفسير قول محمد والشارح المحقق وجدها من المشارع (٣) أنه لا يفصل مع اشتراط الاقامة في المدة وكون الدمين نصاباً (٤) المعهود (٥) مثال الأقل وقوله اورأت يوماً اه مثال المساواة (٦) أي اشتراط الأقلية أو المساواة لعدم الفصل (٧) أي في الفصل وعدمه عند هؤلاء القائلين (٨) أي اعتبر عشر لأن ما دون الثلثة غير فاصل أجمعاً وبلا شرط كما مر في صدر التفصيل اعلم أن هذا البيان بعد ما مر بقوله واختلفوا فيما إذا اه مستدرك لأحاجة إليه إلا أنه مهد به لقوله فعلى هذا لو اجتمع طهران الخ بأن ينظران في أي منهما وجد أحد هذين الشرطين لعدم الفصل فغير فاصل وفي أي منهما لم يوجد (فواصل ٩) أولاً (١٠) صفة أحد مثلاً لأنه لو كان أقل أيضاً يجعل (دماً) لوجود شرط عدم الفصل (١٢) أي هذا الجعل وهو الأقلية أو المساواة أو الأكرية بالنسبة إلى الطهر الآخر سواء تقدم أو تأخر

(٨٤)

كتاب الطهارة

وبه أخذ ابن المبارك كما روى عنه كما في المشارع وأربعها أنه يفصل إذا كان الطهر أقل من الدمين أو مساوياً لهما كمن رأت ثلاثة وأربعة أو يوماً وثلاثة ويومين وهذا في الطهر المعتبر أي ثلثة أيام فصاعداً فلما اجتمع طهران معتبران محيط بكل منهما دمان لا يعتبر الطهران معاً بل يجعل أحد الطهرين المساوي للدمين دماً ثم يتعدى حكمه إلى الآخر عند أبي زيد الكبير البخاري وأبي علي الدقاق ولا يتعدى عند أبي سهيل كمن رأت يومين وثلاثة ويوماً وثلاثة ويوماً فالعشرة حيض عندهما والسنة المقدمة عنده والأول اصح عند مشايخنا وبه أخذ محمد كما روى عنه وعليه الفتوى كما في المبسوط وخامسها أنه لا يفصل مطلقاً فيجوز ختم الحيض وبدايته كلاهما أو أحدهما بالطهر كلاهما في المعتادة والختم في المبتدأة كمن رأت قبيل العادة بيومين أو يوماً وعشرة ويوماً لا يتصور أن يكون كلاهما بالدم إلا إذا كان الطهر مع الدمين عشرة أو أقل وبه أخذ أبو يوسف رحمه الله كما روى عنه وهذا آخر مروياته وبه أفتى صدر الإسلام والصدر الشهيد كما في المحيط وسأدسها أنه يفصل مطلقاً وبه أخذ الحسن كما روى عنه كمن رأت يوماً وثلاثة أو أكثر وثلاثة ويوماً ثم إذا كان فاصلاً فالدمان إن لم يبلغ شيئاً منهما نصاباً كان الكل

الطهر الذي وضع فيه الاختلاف وهو البالغ ثلثة وأقل من خمسة عشر (الدمين ١٥) أي كيف ما كان سواء كان الدمان المحيطان له في المدة أولاً وسواء كان نصاباً في غير المدة أو لم يكن نصاباً أصلاً وسواء كانا أكثر من الطهر أو مساوياً له أو أقل منه ثم فرع على هذا القول فقال فيجوز ختم الخ (١٦) مبتدأ يتصور (في المعتادة) خبره (و) أحدهما وهو (الختم) أي يتصور (في المبتدأة) لا يتصور ابتداء الحيض في المبتدأة إلا بالدم (٢٥) وبدايته أي المعتادة (٢١) وليفرض أن حيضها من كل شهر عشرة بقربنة المثال (٢٢) ظرف قبل (٢٣) أي دماً (٢٤) أي طهراً (٢٥) أي دماً فعند أبي يوسف عشرتها وهو أيام عاداتها حيض لوجود شرطه وهو وجود الدم قبل البداية وبعد الختم ويقع الابتداء والختم كلاهما بالطهر وما زاد على العشرة استحاضة ففي المعتادة معروفة حيض وما زاد عليها استحاضة إذا جاوز العشرة وأما في المبتدأة إذا رأت مثلاً يوماً دماً وأربعة عشر طهراً ويوماً دماً

استحاضة

فالعشرة من أول ما رأت حيض يحتم بالطهر ويحكم ببلوغها به وكذلك إذا رأت يوماً دماً وتسعة طهراً ويوماً دماً فالعشرة حيض يحتم بالطهر ففي المبتدأة لا يتصور إلا الختم بالطهر لكون ابتداءها دائماً بالدم (٢٦) أي كيف ما كان من التعميم المذكور بعينه في إطلاق أبي يوسف (٢٧) أي الطهر المعهود الذي هو البالغ ثلثة وأقل من خمسة عشر (فاصلاً) في أي قول كان من الأقوال الست (فالدمان الخ قوله فهو الأول لقوة السبق هذا في الطهر الناقص من خمسة عشر وأما في الطهر الذي هو خمسة عشر في أي قول كان من الأقوال ينظر إلى الدمين أن أمكن أن يجعل أحدهما بانفراده حيضاً يجعل ذلك حيضاً وإن أمكن أن يجعل كل واحد منهما حيضاً يجعل كل واحد منهما حيضاً وإن لم يمكن أن يجعل شيئاً منهما حيضاً يكون الكل استحاضة فالضابط أن ما سوى ما يكون عند كل مجتهد حيضاً فهو استحاضة عند ذلك المجتهد

(١) علة لقوله لم يذكر يعني انه اكتفى بقياس النفاس على الحيض (٢) اي سواء كان اقل من خمسة عشر او من خمسة عشر فصاعدا
 (٥) اي كل ايام هذا المثال وهو الاربعون
 (و) كان (الاول) نفاسا (لاغير) الاول من تسعة
 وثلاثين لتحقيق شرط الفصل عندهما (١) اي
 في من لون (١١) يعني ان كلمة ماموصوفة لان
 الموصولة معرفة فتكون خاصا ولا تصير عاما
 بالصلة فلا جهة ح لصحة الاستثناء بخلاف
 الموصوفة فان لعمومها جهة كما ياتي (١٢) اي
 احد المعطوفين با وليس بمحيض (١٣) اي
 اشتراط عدم كون البياض حيضا بكونه خالصا
 او غلبا (١٤) اي البياض (١٥) اي رطبا (فلو) جف
 البياض المرش خالصا (صار اصفر) (سبب)
 البياض قد المك الاصفر (في حكم الابيض) فالعبرة
 بحال الرؤية (٢٠) بقوله سوى البياض (٢١) الموصوف
 المبين (٢٢) صفة نكرة أي التكررة في الاثبات
 خاص لا يفيد العموم ولا بد للاستثناء من عموم
 المستثنى منه (٢٣) اي اللون علة صح
 (٢٤) وهي قوله رأت (على ما) هو المقرر (في
 الاصول) من ان التكررة الموصوفة بالعلم عامة
 (٢٧) المعطوف لقربه واما خبر الطهر المعطوف
 عليه (فمخدوف) بقرينة هذا المذكور
 (٢٩) اي التبرية علة النسبة (٣٠) اي التراب
 خبران (٣١) خبر ثان (٣٢) اي في قوله يمنع
 الصلوة ثلث اشارات الاولى لان المنع يقتضي
 سبق الوجوب بخلاف ما لو قال يسقط الصلوة
 آه كما في عبارة الهداية قال في فتح القدير
 قوله والمحيض يسقط الصلوة آه يفيد ظاهرا عدم
 تعلق اصل الوجوب بها انتهى واما على
 تحرير صاحب العناية فالاشارة الاولى منظور
 فيها حيث قال قوله يسقط على مذهب القاضى
 ابي زيد على حقيقته لان عنده نفس الوجوب
 ثابت عليها كالصبي والمجنون لقيام الزمة
 الصالحة للايجاب لكن سقط بالعدو واما على
 قول غيره فيكون يسقط مجازا للمنع انتهى
 فيفهم منه ان المنع لا يفهم منه ثبوت اصل
 الوجوب بل من السقوط على عكس فهم فتح
 القدير فتأمل الا ان يقى ان الاشارة الاولى في
 لفظ الصلوة فانها بمعنى اداء الصلوة وقضاؤها
 فالمنع انما هو بلاقيهما لا على نفس وجوبهما
 فالاشارة الاولى بالنظر الى التفسير والثانية
 لانه بيان حكم الحيض فالمنع ويمنع عن
 الحيض مطلقا مبتدأة او معتادة وان المضارع للحال عند اكثر النحاة ولا اقل انه مشترك فيدل على انه يمنع في الحال كما رأته والثالثة
 لان مفهوم التخصيص بالصلوة يدل على عدم منع غيرها والمفهوم المخالفي معتبر عندنا في الروايات كما أسلف في صدر الكتاب

استحاضة فان بلغ احد هما فهو حيض والاخر استحاضة وان بلغ كل منهما
 فالاول وأعلم ان ما ذكرناه من الروايات من جملة مناقب امام الانام فانه تكلم
 باقوال صارت مأخوذة عند العلماء الاعلام قدس الله ارواحهم الى يوم القيام
 وانما لم يذكر هذه المسئلة في النفاس فانها مستويان في الحكم فالطهر المختل
 في الاربعين لا يفصل مطلقا وهذا عنده واما عندهما في فصل اذا كان خمسة
 عشر فصاعدا فلورأت بعد الولادة يوما وثمانية وثلاثين ويوما كان الكل
 نفاسا عنده واليوم الاول لاغير عندهما كما في المحيط (ومارأت من لون)
 من الالوان للدم ومن بيان للموصوف وعائده مفعول مخدوف (فيها) اي
 في مدته (سوى البياض) الخالص او الغالب فانه ليس بمحيض اتفاقا هذا
 اذا كان طريا فلو صار اصفر باليبس ففي حكم الابيض وانما صح الاستثناء
 من لون وهو نكرة في الاثبات تخص لانه يعم بالصفة على ما في الاصول
 (حيض) خبر الموصوف واما خبر الطهر فمخدوف وفي عموم الموصوف اشارة
 الى انها صارت حائضا بكل لون من السنة الحمراء والسواد والصفرة اي صفرة
 الغزاة التبن او السن على الاختلاف بالاخلاف والتكررة اي ما هو كالماء
 المكدر وهو حيض مطلقا عندهما وكذا عند ابي يوسف رحمه الله ان تأخرت
 عن الحيض والمختصة قيل فيه الاختلاف المذكور وقيل وان كانت من ذوات
 الاقراء فحيض والتبرية بفتح التاء وكسر الراء وتشديد الباء او تحقيفها
 هي بين الصفرة والكدر وقيل على لون الريبة مشتقة منها وقيل اللفظ
 التبرية منسوبة الى التراب فانها على لونه حيض على قول العامة الكل
 في المحيط ومن حكم الحيض انه (يمنع الصلوة) اي اداء كل صلوة وقضاها
 فيتناول الواجب والسنة وفيه اشارة الى انها تجب عليها الا انها سقطت
 عنها للحرج كما قال بعض المشايخ منهم القاضى ابو زيد الا ان الجمهور
 قالوا ان في اثبات نفس الوجوب بلا وجوب الاداء ضربا من اللغو والى

ان المبتدأة تترك الصلوة كما رأته وهو قول اصحابنا وبه تأخذ وعن ابي حنيفة
رحمه الله لا تترك الصلوة ما لم يستمر بها الدم ثلاثة ايام وعن ابي يوسف رحمه الله
تغتسل بعد ثلاثة ايام ثم تصوم وتصل سبعة ايام بالشك ولا يقربها الزوج
ثم تغتسل بعد تمام العشرة وتقضى صيام الايام السبعة احتياطاً وكذا المعتادة
تترك الصلوة فاذا كان عادتها في الحيض خمسة فرأت الدم في اليوم السادس
تؤمر بالاغتسال والصلوة عند مشايخ باخ وقال الصدر الشهيد لا تؤمر الا
بالاغتسال وقال محمد الميداني لا تؤمر بهما كذا في المحيط وألّى انه لا يمنع
التسبيح والتهليل بل يستحب ان يتوضأ في وقت الصلوة ويجلس في مسجد
بيتهما وتشتغل بهما فانه روى انه يكتب لها ثواب احسن صلوة تصلّى على
انه لا تزول حينئذ عنها عادة العبادة كافي النية (والصوم) اي اداء كل صوم
فيجب عليها ولذا وجب نية القضاء بلا خلاف والمبتدأة والمعتادة فيه
كالصلوة على ما اشرنا (ويقضى) الصوم وأن حاضت بعد الزوال (هو)
تأكيد للضمير فلا يفتح العطف (لا) تقضى (هي) الصلوة ولو طهرت بعين
أول الوقت فلو شرعت في صلوة التطوع او صومه ثم حاضت وجب قضاؤها
ادوجبهما بالشروع بخلاف الفريضة فانها لا تجب بالشروع ولو اوجبتهما
عليها في غير ايام الحيض فحاضت فيهما وجب القضاء بخلاف ما اذا اوجبتهما
في ايام الحيض فانه لا يلزمها شيء ولو انقطع الدم على ما دون العشرة
او الاربعين في وقت العشاء يسع فيه الغسل والتحريمه وجب قضاؤها
واذا صوم الغد ولو لم يسع لم يجب الا اذا انقطع على العشرة او الاربعين
فانه يجب كما في شرح الطحاوي وفي الزاهدي ان طهرت قبل العشرة يعتبر
قدر الغسل والتحريمه والصحيح انه يعتبر معها لبس الثياب والاصح ان
التحريمه لم تعتبر في حق الصوم (ودخول المسجد) اي موضع العبادة المعهودة
فيشمل الكعبة دون مسجد البيت فلا يرد انه لا يمنع مسجده وفيه إشارة الى

(١) اي يمنع صحه اداؤه لانفس وجوبه ولذا قال
(فيجب عليها) بنفس الوجوب (٣) اي لثبوت
نفس الوجوب على الحائض (٤) الاولى
اسقاط لفظ نية لانه لا فائدة له الا انه في النسخ
موجود واظن انه تصحيف لفظ فيه بكلمة في
والضمير الى الصوم فغيره الناسخون الى
لفظ نية بالنون لان اللفظين متقارب
الجناس (٥) اي كهما في حق الصلوة

* اشير الى ان الصوم والصلوة معمولان على
الفرض ههنا * اي اشير بقوله ويقضى
الخ الى انها معمولان على الفرض
بخلاف مسألة الصلوة فانها فيها اعم كما
فسر هناك

(٦) صفة الموضع والتأنيث باعتبار المضاف
اليه او بارادة البتعة من الموضع فلو ترك
التأنيث كان اظهر فالمعنى اي الموضع المعهود
في الشرع وهو البيت الذي بنى على هيئة
معهودة مخصوصة فيكون بكسر الجيم وهو
المسجد الاصطلاحي (٧) لانها من اعظم
المساجد الشرعية (٨) فانه مسجد لغوى يفتح
الجيم فاذا لم يشمله فلا يرد على المص الخ

* اللبس مصدر لبس يلبس من باب
حمل بضم اللام واما اللبس بفتحها فهو مصدر
لبس يلبس من باب ضرب ومعناها متغايران
لان الثاني متعدى التباس (لمصححه)

انها لا تدخل ظلة بابيه ولا سطحه كما في الزاهدي ولذا لا يجوز التخلي
والتغوط عليه كما في ايمان النهاية والى انه لا يدخله من على بدنه نجاسة
والى ان الجنابة لا تمنع من الدخول كما ذكره ابو اليسر الا ان الجمهور قالوا
انها مانعة والى ان المحدث يدخله كما في التحفة والخلاصة وغيرهما لكن في
النصاب لا يفتى به وفي التهذيب يكره وفي الخزانة اذا نسي في المسجد لم
يربعضهم به بأسا وقال بعضهم اذا احتاج اليه يخرج منه وهو الاصح
(والطواف) من خارج المسجد او داخله للحج او العمرة لانه صلوة فلا يجوز
معه كما في الزاهدي (واستمتاع ماتحت الازار) اي انتفاع الزوج منها
بما يشمله الازار من السرة الى الركبة من جميع الجوانب سواء كان بالجماع
او التفخيذ او اللبس وهذا عندهما وقال محمد رحمه الله انه لا يمنع الا الاستمتاع
من الفرج وبه نقول كما في شرح التأويلات وبالأول يفتى كما في المضمرات
فلو قالت مضت وكثبها الزوج حرم وطؤها واختلف في كفر المستحل
وان وطئها فلا شيء عليه الا النوبة وقيل ان كان في اول الحيض يستحب
ان يتصدق بدينار وفي آخره بنصفه كما في الزاهدي (ولا تقرأ) الحائض
شيئا من القرآن عند الكرش وآية تامة عند الطحاوي والاول هو الصحيح
كما في المضمرات ولذا حذف المفعول لكن في الخلاصة الصحيح ان ما دونها
لا يمنع وهذا اذا قصدت القراءة والا لا يمنع في اصح الروايات وينبغي
للمعلمة ان تقول كلمة كلمة او نصف آية على القولين كما في المحيط
(كجنب) فانه لا يقرأ وفي رواية يجوز ان يقرأ كما في الخزانة وعن ابي حنيفة
رحمه الله انه لو تيمم فلا بأس به وبه افتى نجم الاثمة البخاري كما في
الزاهدي لان الجنابة تقبل التجزى فيما وراء الصلوة وفيه اختلاف المشايخ
كما في الجواهر وفيه اشعار بان يقرأ سائر الكتب السماوية لانهم حرقوها
كما في المحيط لكنه مكره كما في المضمرات (و) مثل (نفسا) فانها لا تقرأ

(١) اي الفسو (٢) اي المسجد ثم يفسو
(٣) اي مع الحيض (٤) اي المكذب القائلة
باني مضت (٥) اي ولكون الاول هو
الصحيح فلا محالة يكون غرض الماتن نفي
الفعل عن الفاعل باعتبار تعلقه بمفعول عام
(٦) لدلالته على المفعول هو العام اي شيئا
فهذا من باب الحذف للقصد الى التعميم في
المفعول لا لتزويل المتعدي منزلة اللازم فعليك
بشرحي التاخيض (٨) مجهول فتعارض الفتوى
من الجانبين بمعلومة واحدة فتساوى المذهبان
فحينئذ يكون حذف المفعول لمجرد الاختلاف
المذكور لثلايتهم اختصاص نهي القراءة
بهذه دون مذهب وليذهب الطالب
الى كل مذهب ممكن (٩) اي تعلم (١٥) اي
تقطع بينهما (١١) فتقطع ثم تعلم نصف آخر
(١٢) اي في الصلوة وأمر التذكير سهل
(١٣) اي في التجزى وعدمه ويحتمل ان
يكون الضمير الى الجنب اي في الجنب
اختلاف آه (١٤) اي في قوله ولا تقرأ كجنب
(١٥) لان القراءة في العرف مخصوص بكتاب
نبينا صلى الله عليه وسلم المسمى بالقرآن
المنزل لعن الرحمن *

والاولى ان يقول ولا تنقرأ كنفساء ولا الجنب اذا الاحكام الثمانية مشتركة بين الحيض والنفاس كما في النهاية وغيرها (بخلاف المحدث) غيرهما فانه يجوز قراءته عن ظهر القلب وان كان المستحب ان يقرأ على الطهارة (ولا يمس) بفتح الميم وضما والفصيح هو الاول كما ذكره الجوهرى اى يكره ان يمس (هؤلاء) اى الحائض والجنب والنفساء والمحدث (مصحفا) مثلث الميم والاصل الضم والمعنى ما جمع فيه القرآن كما في الخلاصة ولا يبعد كل البعد ان يكون المعنى ما جمع فيه المصحف كما في الصحاح فيتناول سائر الكتب السبابة وكتب العلوم الشرعية كما في الذخيرة ولو غسل يده فعن ابي حنيفة رحمه الله انه لا بأس بمس المصحف كما في المحيط وفى رواية يجوز للجنب اخذ المصحف ويكره مس الكتب الشرعية كما ذكره ابو اليسر وذكر البقال انه لا يكره كما في الخزانة وذكر في الجواهر ان كان في كتب الفقه آيات لا يجوز للمحدث حملها واخذها الا بالثياب والمختار عند البعض انه ان كان ذا كرا في حال الاخذ ما فيه من الآيات فلا يجوز لان الفقه وان كان معنى القرآن لسكنه ليس بقرآن وفى الكلام اشارة الى انه يجوز له مس الكتب العربية والاشعار والى انه يكره مس البياض كمس السواد وقيل لا يكره مس البياض وهذا اقيس والاول اقرب من التعظيم كما في التحفة والى انه كما لا يمس باعضاء الطهارة لا يمس بغيرها وبما غسل من الاعضاء قبل اكماله وقيل يجوز المس بهما والاول اصح كما في الزاهدى (الابغلاف) اى مع غلاف (متجاني) اى منفصل كالخريطة والجلد غير المشرز فلا يمس الجلد المتصل به وهو الصحيح كما في التحفة وذكر في المحيط الاصح انه لا بأس بمسه (وكره) لهؤلاء الاربعة مس المصحف (بالكم) والذيل على الصحيح كما في الهداية ولا يكره ذلك عند العامة كما في المحيط وفيه اشعار بانه لا يكره لهم مس الكتب الشرعية بالسك وبعض الثياب

(١) وهى حرمة الصلوة والصوم ودخول المسجد والطواف والاستمتاع وقراءة القرآن ومس المصحف ودرهم فيه قرآن (٢) لابين الحيض والجنابة فالمناسب للتشبيه هو النفساء لا الجنب (٣) صفة المحدث اى بخلاف محدث غير الحائض والنفساء (٤) اى الاوراق قرآنيا كان او غيره

(٥) وان كان معنى القرآن الخ هذا ليس بعلته لقوله لا يجوز اولا وثانيا كما ترى بل هو علة للتقييد بقوله ان كان في كتب الفقه آيات آه فى الاول وبقوله ان كان ذا كرا فى مال الاخذ ما فيه من الآيات آه فى الثانى فان مفهوم هذا التقييد انه ان لم يكن آه فيجوز لان الفقه وان كان معنى القرآن لسكنه ليس بقرآن فكانه فى الحقيقة علة لمفهوم الكلام فاعرفه ولا تغفل (٦) وجه الاشارة ان علة كراهة مس المصحف هى حرمة الآيات فللكواغد ايضا حرمة باعتبار ان فيها كان حلول الآيات

(٧) اى بغير اعضاء الطهارة وبما غسل قبل اكماله

(٨) المشرز نسخة
(٨) اى فى تخصيص كراهة المس بالكم بالمصحف

كما في الذخيرة (ولا يمس) هؤلاء (درهما) اولوها كتب (فيه سورة) او آية
تامة كما في المحيط وفيه اشعار بانه لو كتب ما دون الآية لا يكره مسه
(الابصرة) بضم الصاد والتشديد اى مع كيسه وفيه اشارة الى انه لا يكره
النظر في القرآن من الخائض او الجنب والى انه لا يكره مس ما كتب فيه
ذكر الله تعالى غير القرآن كما قال عامة المشايخ والى انه يكره ان يعطى
الصبي المحدث مصحفا اولوها فيه آية لانه وان لم يكلف الا ان وليه
مخاطب كما قالوا في لبس الحرير وهذا قول بعض المشايخ لكن المختار انه
لا بأس بذلك لان حكم المس اخف من اللبس على ان فيه حفظ الدين
كما في النهاية (وحل) لكن لا يستحب لانها كالجنب ما لم تغتسل كما في المحيط
(وطى من) كانت زوجة للواطى^٤ او مملوكة له حائضا او نفسا متقيمة او مسافرة
(قطع دمها) حقيقة او حكما كمن جاوز دمها (لاكثر) مدة (الحيض) اى بعد
انقضاء اكثره كما في الصحاح او عنده كما في سورة ق او وقته كما في سورة
الحجرات او متصلا له كما في سورة الطلاق او قطعاً مختصاً باكثره كما في سورة
الاعراف من الكشاف (او) اكثر (النفس قبل الغسل) حقيقة او حكما بان
بعض الوقت الآتى (دون) وطى^٥ (من قطع دمها) اى حل وطئها قبل الغسل
متجاوزا عن وطى^٦ من قطع (لاقل منه) اى من اكثر الحيض او النفس
فانه لم يحل له قبل الغسل (الا اذا مضى وقت) هو آخر جزء من اجزاء
وقت الصلوة (يسع) ذلك الوقت (الغسل) اى غسلا واجبا عليها وهذا
قربنة مخصصة للوقت كما ذكرنا فاللأم للعهد كما في قوله (والتحريم)
وهى الله عند ابي حنيفة رحمه الله والله اكبر عند ابي يوسف رحمه الله والفقوى على
الاول كما في المضمرات فانه حل وطئها سواء كانت مبتدأة مضى عليها ثلثة
ايام او معنادة قطع دمها على العادة او فوقها ودونها بعد ثلثة ايام لكن
في الصورة الاخيرة يكره وطئها واعلم ان في هذه الصور اخبرت الاغتسال

(١) اى في نفى مس المصحف ودرهم فيه
قرآن (٢) اى بلامه (٣) اى في اعطاء الصبي
المحدث مصحفا ومسه (٤) ففيه ضرورة (٥) عن
اكثر المدة فهو في حكم الانقطاع (٦) ظرف
انقطع وجاوز ايضا من حيث امتزاج الشرح
(٧) يعنى ان اللام في لاكثر اما بمعنى بعد
او عند او في اوصلة الاستقبال او بمعنى الباء
للاختصاص (٧) اى وقت انقضاء
اكثره فيكون اللام للتوقيت وعلى هذه الثلثة
يكون اللام ظرف قطع (٨) اى اللام متعلق
بمحذوف وهو حال من فاعل قطع فالمعنى قطع
دمها حال كون الدم مستقبلا اى متوجها ومتصلا
له اى لاكثره كما في قوله تعالى فطلقوهن
لعدتهن فان اللام فيه متعلق بمحذوف وهو
حال اى حال كونهن مستقبلات لعدتهن فهى
حال من هن (او) اللام مع مجروره مفعول
مطلق مجازى لقطع فالمعنى قطع دمها (٩) كما
في قوله تعالى يوم يجمعهم ليوم الجمع اى جمعا
مختصا بيوم اليوم *

٧ او فيه نسخه

٨ او مستقبلا نسخه

(١٥) اى ذلك الوقت مخصص به لا مطلق
(١١) اى قوله يسع الغسل (١٢) بقوله هو
آخر جزء (١٣) اى في لفظ الغسل للعهد
تفريع على التفسير المذكور (١٤) على
الاستثناء المذكور (١٥) اى وطى من مضى
عليها ذلك الوقت قبل الغسل (١٦) اى في
الانقطاع فيما دون العادة (١٧) اى الصور
الاربعة المذكورة في التعميم بقوله سواء كانت
مبتدأة او وان وطئت بعض الوقت المذكور
(١٨) لالحل الوطى فانه حلال في هذه الصور
قبل الاغتسال ايضا بل للصلوة لاغتسال
ورود الحيض بعد *

الى آخر الوقت المستحب وقال ابو جعفر باستحباب التأخير فيما دون العشرة
وبما يجابه فيما دون العادة كما في المحيط (والنفاس) مصدر نفست المرأة بضم
النون وفتحها اى ولدت فهي نفساؤها ونفاس من النفس الدم كما في
المغرب والولد من نفوس كما في الصحاح وشرعية (دم) على قياس الحيض
اى خروج دم حقيقى او حكمى فيدخل فيه الطهر المتخلل في مدته ونفاس
من ولدت ولم تردما وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وبه اخذ اكثر المشايخ
وقال ابو يوسف رحمه الله انها لم تصر نفساء وبه اخذ بعض المشايخ كما في
المحيط وذكر الزاهدى انها صارت نفساء عندهما وفي السراجية هذا عنده
واما عندهما فطاهرة وفي المضمرات قال الدقاق ان عليها الغسل وبه اخذ
(يعقب) بالضم اى يتبع (الولد) اى ولد اخرجها من القبل سواء كان
صحيحا او منقطعاً فلو خرج اقله لم تصر نفساء بخلاف ما اذا خرج اكثره
وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعن الشيخين بعض الولد وعن محمد رحمه الله
الرأس ونصف البدن او الرجلان واكثر من النصف وعنه جميع البدن كما
في المحيط ولو خرج من السرة لم تصر نفساء وأن سال منها الدم (ولا أحد
لاقله) اى اقل النفاس كما في المحيط وغيره لكن في السراجية ان اقله
ما وجد ولو ساعة وعليه الفتوى وفي المصارف قيل انه ساعة عند محمد
وفي الكرماني ان الذي ذكره المشايخ ان اقله عند ابي حنيفة رحمه الله خمسة
وعشرون يوما وعند ابي يوسف رحمه الله احدى عشرة فانما هو تقدير اقل
ما صدق فيه النساء اذا كانت معتدة فاذا اقرت بانقضاء عدتها صدقت
في خمسة وثمانين يوما عندك فجعل نفاسها خمسة وعشرين واطهارها خمسة
واربعين وميضها خمسة عشر (واكثره) اى اكثر النفاس (اربعون يوما
وهو) اى ابتداء النفاس يعتبر (لام التوأمين) بفتح التاء وسكون الواو
وفتح الهمزة ثنية توأم اسم ولد اذا كان معه آخر في بطن واحد اى

المرأة مؤنث المرء واما امرأ ففي رائه يجوز
غير السكون من الحركات الثلاث لكن الاولى
في حركة الراء كونها كحركة اعرابه (لمصيحته)

(١) اى بصيغة المجهول (٢) اى النون على
صيغة المعلوم واما الفاء فمكسور على
التقديرين فيكون من باب حمد
(٣) مجهول على الاول ومعلوم على الثاني
فالنفاس بمعنى الولادة (٤) بسكون الفاء
بمعنى الدم جمع نفساء بالتثنية خبر مقدم
لقوله (من ولدت) لان الموصول من الفاظ
العموم فلا غبار في حمل الجمع عليه ويحتمل ان
يكون مضافا الى من اه عطف على فاعل يدخل
اى يدخل في التعريف نفاس من ولدت اه
فمح مصدر الا ان الشارح المحقق لولا هذا
العطف لقال وطهر من ولدت ولم تردما اه
(٨) اى كون التثنية ولدت ولم تردما نفساء
(٩) اى الامامين فكلام الزاهدى يخالف كلام
المحيط في ابي يوسف (*) اى بضم القاف من
باب نصر (قوله من قبل على ان اللام للعهد
وهذا رد لابي المكارم حيث قال ولو من السرة
١٥) فلا يجب عندك الا الوضوء لان خروج
التجس معه (١١) اى شرط خروج الاكثر
(١٣) انها تصير نفساء اذا خرج بعض الولد
(١٤) تصريح بما علم ضمنا من التفسير
المذكور (١٦) خبر ان الذي *

يكون بينهما اقل من ستة اشهر كما في الزاهدي وغيره لكن في المحيط
لو ولد ثلثة اولاد بين كل ولدين اقل من ستة اشهر وبين الاول
والثالث اكثر جعل بعضهم من بطن واحد منهم ابو على الدقاق (من)
التوأم (الاول) فتركت الصلوة والصوم مثلا فلو كان بينهما اقل من اربعين
فقد تم النفاس بالولد الاخير حتى ان ما رأت من الدم بعد الاخير قبل
نصاب الطهر كان استحاضة ولو كان اكثر من الاربعين تم النفاس به ثم
لا بد من الطهر فلو طهرت على عادتها او طهرت مبتدأة عشرين يوما ثم
رأت نصاب الدم قبل ولادة الاخير جعل بعضهم استحاضة لانه لا يتجدد
النفاس ولا تحيض الحامل وبعضهم حيضا لان الحامل انما لا تحيض لانسد
الرحم وقد وجد ههنا ما يدل على الانفتاح فعلى هذا يجتمع الحيض والنفاس
مع الحمل ولو تم طهرها عند ولادة الاخير ثم رأت الدم جعل بعضهم نفاسا
آخر لان النفاس كالحيض فلا بأس بتكرره عند تخلل الطهر وبعضهم حيضا
لتقدم طهر صحيح ولا يكون لبطن واحد اكثر من نفاس واحد كذا في شرح
المبسوط وعن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمهما الله انه لا يكون بينهما اربعون
وان كان فلان نفاس كما في الحقائق وهذا كله عندهما وعليه الفتوى كما في
المضمرات (خلافا لمحمد) وزفر فانه عندهما من الاخير فتصلى وتصوم
حتى تلد الاخير (وانقضت العدة من الولد الاخير اجماعا) فلو طلقها
زوجها او مات عنها فولدت الاول لا تنقض عدتها ما لم تلد الاخير (وسقط)
بحركات السين والكسر اكثر وهو ما سقط من الولد قبل تمامه كما في النهاية
وغيرها من كتب الفقه فلا حاجة الى قوله (يرى بعض خلقه) اي اعضائه
كالشعر والظفر والاصبع ولو واحدة (ولد) تام في الحكم لا في نفس الامر
فان الولد بعد ماضى اربعة اشهر ينفخ فيه الروح وبعده يتم خلقه في
شهرين (فتصير) المرأة (نفساء) ويحكم بكونها حاملا منذ ستة اشهر وقال

(١) بيان ما سقط (٢) اي اذا كان عدم
تمامية الخلق معتبرا في مفهوم السقط لا حاجة
(الى قوله يرى بعض خلقه) اي لآكله
فيه ان السقوط قبل النمام اعم من ان
لا يستبين من خلقه شيء او يستبين
منه بعض دون بعض والمعتبر في كون
السقط في حكم الولد التام هو الثاني
واما الاول ففي حكم الدم المحض فقولهم
يرى بعض خلقه احتراز عن الاول فاليه
حاجة (ع) وصل لما بعده اي في حكم الولد
التام ولو يرى اصبع واحدة فلو يرى اصبعاه
فبالطريق الاولى

(١) أى فى السقط كتيقن الستة آه لأن أقل مدة الحمل ستة أشهر والأقل هو المتيقن (٢) بدون التأخير بقريئة ما يأتى من التعويض (٣) لتحركها وانفتاح ما قبلها (٤) أى بين الألف والتسعين (٥) أى أوردت فى الأخير عوضاً عن الألف المحذوف فصارامة

الدقاق منذ أربعة أشهر وهو الأصح لأنه المتيقن كالسنة فى الولد التام كما فى القنية (و) تصوير (الامة) خلاى الحرة اصلها أمؤقتت الواو ألفاً فحذفت لالتقاء الساكنين ثم عوضت التأء (أم ولد) ان ادعاه المولى كما فى شرح الطحاوى (ويقع المعلق) أى كل ما علق من الطلاق والعناق وغيرهما

(بالولد) أى بولادته بان قال ان ولدت فانت طالق او حرة (وتنقض العدة)

أى عدة الحامل حرة كانت او امة مطلقة او متوفى عنها زوجها (به) أى وجد

هذه الأفعال بسبب هذا السقط فهو من قبيل المتنازع فيه (وما نقص) من

الدم (عن أقل الحيض) اودم ما نقص من الزمان عن أقل مدته (او ما زاد

على) أكثر (حيض المبتدأة) بفتح الدال هى المراهقة التى لم تبلغ قبل

(وهو) أى حيض المبتدأة (عشرة) أى دم عشرة ايام ولياليها من كل شهر

اذا استمر دمها كما قال الطرفان واما عنده فهو لادام الصلوة والصوم ثلاثة

ايام ولقضاءه والقربان عشرة كما فى النظم (او) زاد (على نفاسها) أى

نفاس المبتدأة وهى البالغة التى لم تلد قبل (وهو) أى نفاس المبتدأة

(اربعون) يوماً وليلة (او) زاد (على العادة) سواء كان أقل او أكثر او ما

بينهما (فيهما) أى فى الحيض والنفاس (وجاوز) عطف على زاد أى جاوز

ما زاد عليهما (اكثرهما) أى أكثر الحيض والنفاس وفى الأكتفاء إشارة الى

انه لو بلغ الأقل او زاد عليه ولم يبلغ الاكثر او زاد على العادة ولم يبلغ الاكثر

او بلغه ولم يتجاوز كان الكل حيضاً او نفاساً كما فى شرح الطحاوى وغيره

وبعض منها لا يخفى عن تكرار كما لا يخفى وأعلم ان المدة تصير عادة عند

الطرفين بمرتين لأنها مشتقة من العود وعنده بمرة وعليه الفتوى كما هو

المشهور اذ المراهقة اذا رأت مرة واحدة منها صارت عادة لها بالاجماع

فلو رأت بمرتين او اكثر ثم استمر بها الدم ردت العادة الى المتكررة

عندهما والى آخر ما رأت عنده ولا تثبت لها عادتان عند اكثر المشايخ

(٦) يحذف المضاعف عن الموصول وجعله عبارة الحيض عن الزمان وجعل اضافة الأقل الى لامية فيكون الأقل عبارة عن المدة المختصة بالحيض كما قال (عن أقل مدته) وعلى الأول اضافة بيانية (٨) انما قدر الاكثر لأن فى المبتدأة لا يتصور الأقل لاعتبار الاستمرار فيه (٩) على صيغة اسم المفعول لأن ادراك الحيض ليس من الأفعال الاختيارية فالمعنى التى ابتدأ ادراك حيضه (١٠) أى لم ترد ما (١١) أى أبى يوسف (١٢) أى حيض المبتدأة (١٣) أى دم أربعين على ما مر نظيره (١٤) أى بالصورة المذكورة فى المتن (١٥) أى من الصور التى فى شرح الطحاوى (١٦) فان قوله او زاد عليه أى على الأقل لجواز ان يكون الأقل هو العادة ايضا بندرج تحت قوله او زاد على العادة ولم يبلغ فعوله او زاد على العادة مستدرك لا حاجة اليه فهذا الكلام من الشارح المحقق اعترض على الامام الطحاوى

(١٧) أى من مرات الحيض

وقيل تثبت لمن اعتادت خمسة ايام في شهر وستة في شهر كما في المنية
(وما رأت) من دم قليل او كثير عطى على الموصول (حامل) اى ذات
حمل لفظ مذكر توصف به الاناث وقد يقال حامله (استحاضة) خبر هذا
الموصول وللأول محذوف وهى لغة مصدر استحاضت المرأة على المجهول
اى استمر بها الدم وشرية دم او خروج دم من موضع مخصوص غير
حيض ونفاس وانواعها على ما ذكره ههنا صريحا ثمانية ومنها دم الآيسة
والمریضة والصغيرة كما مر اشارة ومن حكمها انها (لا تمنع صلوۃ ولا صوما)
فرضا او نفلا و اشار بها الى انها لا تمنع القراءة ومس المصحف ودخول المسجد
والطواف اذا امننت من اللوث كما في الخزانة والاحسن الترك لان ما بعده
مستغن عن ذكرها وبه يعلم الصوم لانه لا قائل بالفصل (ولا وطئا) فلا تمنع
التفخيف وغيره من الدواعى (ومن لم يمض عليه) مبتدأ خبره يتوضأ
الآتى (وقت) صلوۃ (فرض) احتراز عن صلوۃ العيد والضحى فانه يجوز له
ان يصل الظهر بوضوءهما على الصحيح كما في المحيط (الاوبه حدث) حال
من مقدار اى لم يمض ذلك في حال من احواله الا في حال دوام حدثه حقيقيا
او حكيميا كما اذا ابتلى به عند الصلوۃ وذا بالاتفاق او عند الوضوء وذا
بالاختلاف فلا اعتبار للابتلاء في غير هذين حتى اذا استحاضت فدخل
وقت العصر ودمها سائل فانقطع ثم توضأت على الانقطاع فلما صلت
ركعتين من العصر غربت الشمس فانها تمضى على صلوتهما وفيه اشارة الى
انه لو منعت الدم من السيلان خرجت من ان تكون صاحبة العذر ذكره
في الصغرى وفي موضع منه انها لا تخرج وينبغي ان تعصب الجرح وتربط
تقليل للنجاسة ولو ترك التعصيب فلا بأس به كما في المحيط لكن في الزايدى
انه يجب منع السيلان برباط او حشو او جلوس في الصلوۃ او ايماء فلو لم
يعالج مع القدرة عليه وصلى مع السيلان لم يجوز واضافة الحدث للعهد اى

(١) اى بلفظ الصلوۃ بقريضة انها في صورة
التأنيث دون الصوم وجه الاشارة ان لفظ
صلوة تكرة وقعت في سياق النفس فيفيد
العموم كما عمو الشارح المحقق بقوله فرضا
او نفلا والفرض بجماعة او انفرادا فيستفاد
منها انها لا يمنع قراءة القرآن لان النقل
وصلوة المنفرد لا يتم بدونها ومنه يعلم انها
لا تمنع مس المصحف بالطريق الاولى
ويستفاد ايضا ان لا تمنع دخول المسجد
لان صلوۃ الجماعة تكون فيه غالبا ومنه يعلم
عدم منعها الطواف لانه في المسجد لكن
(اذا امننت من اللوث) اى ثلوث
المسجد وهذا ليس في حيز الاشارة بل هو
تقييد من الخارج (٣) اى ترك قوله
لا تمنع صلوۃ ولا صوما لان ما بعده من قوله
يتوضأ لوقت كل فرض مغن عنه وحكم الصوم
يعلم بمقايضة حكم الصلوۃ (لناظره)
(٤) بان تصلى ولا تصوم او بالعكس فهما
اما ان يترك او يفعل معا والله سبحانه اعلم
(٥) اى في الاستثناء (٦) حيث يفيد الدوام
بالتعميم المذكور (٧) اى بحيلة مثلا ولو
بأى طريق

الحديث الذي ابتلى به فلو اعترض حدث آخر يتوضأ له لالوقت حتى اذا سال من احد متخريه دم فتوضأ ثم احتبس دمه وسال من المتخري الآخر انتقض وضوءه بلا خروج الوقت وكذا لو كان به دما ميل او جدرى منها سائل ومنها غير سائل فتوضأ ثم سال غير السائل انتقض وضوءه بلا خروج الوقت والجدرى قروح كما في المحيط وأعلم ان ما ذكره لبقاء صاحب العذر على ما ذكرنا يشير الى انه يشترط للثبوت دوام الحدث دواما حقيقيا لا حكما لان حكم البقاء اسهل من الابتداء فيشترط ان لا يجد في وقت صلوة كامل ساعة خالية يتمكن من الوضوء والصلوة فيها فلو سال الدم في وقت صلوة فتوضأ وصلى ثم خرج الوقت ودخل وقت صلوة اخرى على الدم من اوله الى آخره فانه جاز تلك الصلوة لوجد ان الاستيعاب وقت صلوة كاملا بخلاف ما اذا دخله على الانقطاع فانه توضأ واعاد تلك الصلوة لعدم الاستيعاب هذا ما قاله الجمهور خلافا لابي القاسم الصغار فانه يشترط ان تجد مرتين او اكثر دون الدوام كما في المشاهير كالمحيط وغيره (من استحاضة) بيان حديثه فهو حال على المشهور او خبر مبتدأ محذوف (اورعاف) بالضم اي دم خارج من الأنف (اونحوها) من دم جرح او انفلات ربيع او استطلاق بطن او سلس بول او دمع عين فيها رمك كما في الزاهدي واختلف في الذي كان موضع القصد منه مفتوما انه في حكم المستحاضة او لا كما في الفنية (يتوضأ) وان اعترضه الدم مثلا (لوقت كل فرض) فلو استخضت فدخل وقت العصر والدم منقطع فتوضأت وصليت العصر ثم سال الدم في هذا الوقت لم ينتقض وضوءها وينبغي ان تنتظر آخر الوقت ثم تتوضأ كما في المحيط (ويصلى به) اي بذلك الوضوء (فيه) اي في ذلك الوقت (ما شاء فرضا) اداء وقضاء (ونفلا) سنة او ندبا (وينقضه) اي وضوء صاحب العذر (خروج الوقت) اي وقت الصلوة (كطلوع الشمس) اذا توضأ قبله وفي الاكتفاء

(١) اي المص ٢) معذورية بحذف المضاف (٣) من التعميم من الحقيقي والحكمي (قوله لثبوته) اي العذر ابتداءً واولاً (٤) وجه الإشارة (اسهل من) حال (الابتداء) فيكفي في البقاء الدوام الحكمي لافي الابتداء فعلم مما ذكره انه لا بد في الابتداء الذي حكمه اصعب من الدوام الحقيقي (٧) صفة الوقت لانه لم يرد بالصلوة معينة فهو في حكم التكرار فلو قال كاملا بالنصب على الحالية من الوقت كما فيما بعد وفي عبارة العناية لكان احسن (٨) اي عن الحديث

سئل في صاحب سلس البول اذا كان ينقطع ساعة ويقطر ساعة كيف يكون وضوءه وهل له المسح على الخفين وهل يقدم الغائبة على الوقتية كالصحيح (اجاب) صاحب سلس البول وضوءه يتوضأ لوقت كل فرض ويصلى بوضوءه فرضا ونفلا ما شاء ويبطل وضوءه بخروج الوقت فقط وهذا اذا لم يمض عليه وقت الا وذلك الحديث يوجد فيه واما مسحه على الخفين فتحرير ذلك على وجه الاختصار ان اصحاب الاعذار اذا توضأ والعذر غير موجود وقت الوضوء واللبس فتحكمهم حكم الاصحاء بمسحهم في الاقامة يوما وليلة وفي السفر ثلثة ايام ولياليهما من وقت العارض له بعد اللبس بخلاف ما اذا لبس بطهارة العذر بان وجد العذر مقارنا للوضوء او اللبس او كليهما او فيما بينهما واستمر حتى لبس فانه ح انما يمسح في الوقت كلما توضأ لحديث غير ما ابتلى به ولا يمسح خارج الوقت بناء على ذلك اللبس وحكمه في وجوب الترتيب وعدمه حكم الصحيح (فتاوى خيرية) (٩) اي دخل وقت العصر وقد كان الدم منقطعا (١٥) اي بلا انتظار آخر الوقت على الانقطاع (١١) ما لم يخرج الوقت لان حدث المعذور لا ينقض في الوقت وانما ينقض عند خروج الوقت ولم يوجد (١٢) اي باسناد النقص الى خروج الوقت فقط من غير ان يقول خروج الوقت اذا قارنه الحدث او ينقض الحدث عند خروج الوقت

(١) وهذا مخالف من الشارح المحقق لما عليه أكثر الشراح من أن الاسناد مجازي والمراد ما ذكرنا ليتفرع منه وجه ما قاله ابن سلمة فقال لم يكن الخ *

اشعار بان دمه ليس بناقض للوضوء فلم يكن نجسا حكما فليس عليه غسل دم اصاب ثوبه لان امره ليس آكد من امر البدن كما قال ابن سلمة وذهب ابن مقاتل الى انه غسل الثوب عند كل صلوة كما في المضمرات (لا) ينقضه (دخوله) اي الوقت (كالزوال) اي زوال الشمس اذا توضأ قبله وهذا عندهما خلافا لابي يوسف رحمه الله فان عنده كلاهما ناقض وفي المحيط لو توضأ للظهر في وقتها ثم توضأ وضوء آخر للعصر في وقت الظهر ثم دخل وقت العصر اختلف المشايخ في انتقاض طهارته

فصل

(٢) بالتركيب الاضافي اي الاشياء النجسة لذاتها التي طرأ عليها نجس آخر مرثى لانه لا يمكن لها الطهارة لتنجاسة عينها لما كان الشيء عند اهل السنة والجماعة مرادفا للموجود وكان هو شاملا لمطلق الجسم سواء امكن له الطهارة اولا وسواء كان مائعا اولا وكان هذا المعنى الاعم غير مراد ههنا بقرينة قوله يطهر اشار الشارح المحقق الى ان المراد به الشيء المعهود المفيد بثلاثة قيود (٣) كما ذكر الزاهد في جعل الدهن بان الماء المصوب مثله *

(يطهر الشيء) المعهود وهو جسم يمكن له صفة الطهارة غير المائع فخرج به التمس العين والتابع كالماء والديس وغيرهما فان طهارته اما باجرائه مع جنسه طاهرا محتلطا به كما روى عن محمد كما في التمر تاشي واما بالخلط مع الماء كما اذا جعل الدهن في الخابية ثم صببت فيه ماء مثله وحرك ثم ترك حتى يعلو فاحتل الدهن او ثغب اسفلها حتى يخرج الماء هكذا يفعل ثلاثا فانه يطهر كما في الزاهدي او الديس او العسل في قدر فصب فيه الماء وطبخ حتى يعود الى مقداره الاول هكذا يفعل ثلاث مرات فيطهر كما في اكثر المنداولات الا انهم لم يذكروا مقدار الماء لكن قد وجدت بخط بعض الثقات من اهل الافتاء ان المنوين كافيان بعشرة امعاء لان في بعض الروايات قدر من الماء وهذا كله عند الشيخين واما عند محمد رحمه الله فلا يطهر ابدا (عن نجس) بالفتح (مرثى) اي ذي جرم سواء كان له لون اولا كما في الصغرى وغيره (بزوال عينه) اي بذاته وبه يزول الطعم لا محالة (وان بقي اثر) اي ريح ولو كثيرا (يشق زواله) بان يحتاج الى شيء آخر غير الماء كالصابون وفي مبسوط شيخ الاسلام ان النجاسة انما كانت بالنتن والعين لا اللون وفي الخزانة كل نجس يزول طعمه وريحه طهر وفي الكلام اشعار

بان زوالها كافي ولو بالغسل مرة وهذا ظاهر الرواية وقيل يغسل بعد مرة
وقيل مرتين وقيل ثلاثا كما في الكافي فاذا غسل اليد او الثوب المصبوغ
بصبيغ نجس بحيث يسيل منه ماء ابيض فقد طهر وقيل يغسل بعده مرة
وقيل مرتين وقيل ثلاثا كما في النهاية وعلى هذا الخلاف اذا اذهن الجلد
بشحم نجس (بالماء) الطاهر ظرفي لزوال (وبكل مائع) اي سائل كذلك
وهذا شامل للماء المستعمل ايضا ولذا عد من المائعات وهذا عند محمد
ورواية عن ابي حنيفة رحمه الله وعليه الفتوى وقال ابو يوسف رحمه الله
ان النجاسة الغليظة زالت به لكن نجاسة الماء باقية فيه وقيل اذا غسل
النجاسة ببول مايؤكل لحمه فكذلك والاصح انه لا يطهر بالنجس كما في
الزاهدي (مزيل) اي قالع منعصر بالعصر مثل الماء المتقيد كما مر واحترز
به عما لا ينعصر بالعصر كالدهن والزيت وغيرها فانه لا يزول به النجاسة
بالاجماع كما في الحقايق لكن في الزاهدي عن ابي يوسف رحمه الله اذا ذهب
اثر الدم عن الثوب بالدهن او الزيت جاز لكن لم يحرز في البدن (و)
يطهر الشيء (عما لم يبر) اي عن نجس لا جرم له سواء كان له لون او لا
كما في الصغير (بغسله) بالماء وبكل مائع مزيل (وعصره) اي قتله بمقدار
قوة العاصر لو كان المعصور قويا والافقدار قوته ولو بقي فيه ماء بعد العصر
فقد طهر باليبس كما في الصلاة المسعودية فلولم يبالغ لصيانة الثوب لم
يجز كما في قاضيخان (ثلاثا) مصدر الغسل والعصر جميعا وهذا في ظاهر
الرواية واما في غيره فيكفي العصر مرة والاوّل احوط والثاني ارفق وعن
ابي يوسف انه يطهر بالغسل مرة سابقة وعنه انه بالصب او الغمس والعصر
مرة يطهر وقيل لا يشترط العصر على قوله الا اذا كانت النجاسة يابسة وعن
محمد رحمه الله ان العصر في المرة الثالثة يكفي ويبالغ في الثالثة بحيث لو عصر
لا يسيل منه الماء فانه لو لم يبالغ حتى لو سال منه الماء بالعصر فاليد والثوب

* الجلد يفتح الجيم وكسر اللام على وزن كتف

(١) اي طاهر (٢) اي الطاهرات (٣) اي
بالماء المستعمل (٤) اي في المغسول *

(٥) اي تزول النجاسة بالبول لكن نجاسة
ذلك البول باقية في المغسول *

(٦) بالغين المعجمة اي تامة وكاملة صفة
المرأة او حال حاصله انه يطهر بمرة اذا كانت
على وجه المبالغة وفي بعض النسخ بالقاف
اي التي سبقت على الاخيرين وهي الاولى
وحاصله انه لا حاجة الى الاخيرين (٧) عطف
على احد الامرين فتأمل (٨) من كلام الشارح
العلامة اي لا من كلام محمد رحمه الله (لناظره)
(٩) اي من المعصور بالعصر الثالث
(١٠) اي الرابع

(١) أوفى واحدة ثلثا وعصر في كل مرة طهر
لجريان العادة بالغسل هكذا فلو لم يطهر
لضاق على الناس كذا في الكافي (٢) أى في
طهارة الاجانة الثالثة (٣) وأما الأوليان
فتجسدة بالاتفاق كالإياه

(٤) أى بفتح القاف وفى آخره الف ونون
مصدر من قطر يقطر بالضم قطر أو قطرانا
كذا فى جلبى وفى الشمنى مصدر يقطر
بفتح الطاء من باب منع وفى بعض النسخ مكان
النون مثناة فوقية جمع قطرة انتهى قوله
لا اليبس أى لا يشترط أن يترك إلى زمان
اليبس (٥) أى إذا كان ذهاب الندوة
معتبرا فيكون غاية المصنف داخله فى المغيا
فالأولى مكان عدم القطران (٦) أى عدم
القطران وذهاب الندوة والمراد بالقيدين
ذهاب الندوة ونفى اليبس (ثم لما كان
الغسل والترك فعل المكلف اختار التجفيف
على الجفاف

٥ قوله التجفيف الظاهر إلى الجفاف لكونه
صفة الغسل والتجفيف صفة الغسل فافهم
والمراد من القيدين الندوة وعدم اليبس
(حسن افندي (٧) حيث أطلق الكلام
عن التشرب وعدمه وكذا عن زوال الريح
(٨) فى القاموس النطق بالكسر والفتح
والتحريك كغيب بساط من الأديم (٩) أى
غير المختلط بنجس آخر (١٠) لما فسر
غسل المني بزوال عينه قيد بقوله (وإن
بقى أه) بقريفة ما سبق فى غسل المني
وقال (وانما ذكره) أى الغسل ههنا
(١٣) أى مما تقدم فى المني لدخول
المني فيه إذا كان غليظا وفى غير المني
إذا كان رقيقا (١٤) أى المص علة الذكر
قوله وفيه أى فى المتن إيما إلى أه وجه الإيما
أن ضمير يابسه إلى المني الذى كان المتبادر
منه الخالص على ما فهمه الشارح المحقق هناك

والماء كلها نجس ولو غسل فى ثلث اجانات^١ وعصر فى كل مرة فقد طهر
الثوب وفى الاجانة الثالثة^٢ خلاف^٣ والمياه نجسة وكذا إذا غسل العضو فيها
عندهما^٤ وأما عند أبي يوسف رحمه الله فلا يطهر إلا بصب الماء عليه واختلف
المشايخ على قوله فى اشتراط الصب فى فصل الثوب كما فى المحيط وأعلم
أنه يفرض غسل الثوب التجسس ثلاث مرات كما فى النظم (أن أمكن)
العصر وهو أعم من الحقيقي والحكمى فإن توالى الغسلات بقاء مقام العصر
فى البدن فطهارته أن يغسل ثلاث مرات متواليات كما فى الذخيرة (والأى)
أى وإن لم يمكن العصر (بغسل ويترك) من زمان القطران (أى) زمان
(عدم القطران) بالفتح وذهاب الندوة لا اليبس كما فى المحيط وغيره فالأولى
إلى التجفيف فيفيد القيدين جميعا (ثم) يغسل (و) يترك إليه (ثم) يغسل
ويترك إليه والأخضر ثلثا وقيل لا يشترط الترك إلا فى المرة الأخيرة كما فى
الزاهدى وذكر فى المحيط أن لم يعصر أجرى الماء عليه حتى قال أبو إسحاق
الحافظ أن غسل من البدن ثلث مرات متواليات فقد طهر وقال أبو الليث
أن دخل ماء نجس فى غف فغسل باطن الحف وذلك باليد ثم ملأه ثلاثا فقد
طهر وفى الكلام إشارة إلى أن تشرب النجاسة وعدمه سواء كما قال أبو
يوسف رحمه الله وعليه الفتوى كما فى شرح مجمع البحرين وأما عند محمد
رحمه الله فلا يطهر أبدا مثل كوز تشرب نجاسة أو آجر أو خشب جديرات
أو حصير أو جلد دُبغ بها كما فى المحيط وإلى أنه لا يشترط زوال الريح وفى
المنية إذا غسل الثوب عن الخمر ثلثا بلا زوال الريح فقد طهر وقيل لا يطهر
وإذا تنجس النطق وأضره الغسل فمسحه بخرق مبلولة ثلاثا طهر (و) يطهر
الشيء (عن المني) الخالص كما هو المتبادر (بغسله) أى بزوال عينه وإن
بقى أثر يشق زواله وإنما ذكره مع أنه علم ما قبل لأنه فى مقام التفصيل
(أو فرك يابسه) أى غمره بيده ومكته حتى تفتت وفيه إيما إلى أنه لو اختلط^٥

بيول على رأس الذكر اوبمذى لم يطهر به كما قال عامة المشايخ وقال
الفقيه ابو جعفر ان مشايخنا لم يعتبروه لانه صار تبعاً للمنى والى ان منى
المرأة يطهر به كما فى الزاهدى والى ان غير المنى لا يطهر به وهو الصحيح
كما فى القنية لكن اطلق التمرناشى ان الثوب يطهر عن الدم الغليظ
بالفرك وقال ابو يوسف رحمه الله انه يطهر عن العذرة الغليظة قياساً على
المنى كما فى النوازل والمضارع يدل على ان نجاسة المصأب لا تعود بالابتلال
وهو المختار كما فى الخلاصة لكن فى المحيط انها تعود فى ظاهر الرواية على
ما قال القدورى وهو الصحيح كما فى قاضى خان وقال فى شرح الجامع انها لا تعود
عندهما وعن ابى حنيفة رحمه الله روايتان الاظهر انها تعود وينبغى ان
يأخذ بالاول لانه ايسر والآمنى شامل لمنى كل حيوان فينبغى ان يطهر به
والاطلاق متناول للثوب والعضو كما قال الكرخى وعن ابى حنيفة رحمه الله
ان العضو لا يطهر الا بالغسل كما فى المحيط وللطاق الأعلى والأسفل وهو
الصحيح كما فى الزاهدى (و) يطهر (الحق) ونحوه كالقرو (عن) نجس
(ذى جرم) كعذرة (جف) اى يبس ولو بغير الشمس (بالغسل او بالدلك
بالارض) عند الشيخين وهو الصحيح وقال محمد رحمه الله بالغسل لا غير وروى
رجوعه كما فى المحيط وينبغى ان يترك ذهب الاثر كما فى مختصر القدورى
ولعل الترك للاعتماد على السابق (وعن غيره) اى غير ذى جرم جف
بان لا يكون له جرم رطباً كان او يابساً كالخمر والبول او يكون لكن كان
رطباً (بالغسل) اى بصب الماء عليه والترك الى عدم القطران ثلاثان
اللام للعهد وقيل يغسل ثلاثاً دفعةً والاول هو المختار فاذا غسل الحق
المراسى الذى صرمه موشى بالغزل حتى صار المصرم كله غزلاً لا يجوز
الصلوة فيه كما فى المحيط (فقط) اى انته ولا تجاوز عن الغسل الى ذلك
وفى الزاهدى ان اصاب نعله بولاً او خمر فمشى على التراب ولزق به

(١) اى قوله يطهر فى صدر الفصل (٢) اى
الثوب الذى اصابه الماء بعد فرك نجاسته
(٣) وجه الدلالة ان المضارع يفيد استمرار
حدوثه بطريق التجدد

* فى لفظ المجرم ثلاث لغات فتح الجيم فينبغى
يكون بمعنى الشك وضمها - بمعنى الذنب
وكسرها فينبغى بمعنى الجسد وهو المراد هنا
(لمصححه)

(٤) اى ترك ذهاب الاثره ما علم من (السابق)
من قوله وان بقى اثر يشق زواله حيث
علم منه انه ان لم يشق زواله يزال وان شق فعفو
(٥) اى الاشارة الى الغسل المعهود وهو الترك
الى عدم القطران ثلثاً قوله صرمه بالصاد
المهملة معرب جرم (٦) اى منقش فى المذهب
الموشى آجده كرده شده بريسمان

وجفى فمسحه بارض طهر عند ابي حنيفة وعن ابي يوسف رحمهما الله اذا
 مسحه بالتراب او الرمل بمبالغة طهر وعليه الفتوى للبلوى (و) يطهر
 (السيف) عن نجس كالعدرة والبول والدم رطب او يابس (ونحوه) مما لم
 يكن غشنا كالسكين والمرآت والزجاج والجرة الخضراء والخشب الخراطى
 (بالمسح) بالتراب او الخرقه الطاهرة كما يطهر بالغسل كذا ذكره الكرخى
 لكن فى التمر تاشى ان فى طهارته بالمسح روايتين وفى الاصل انه لا يطهر
 عن نحو البول الا بالغسل وكذا عن نحو العدرة الرطبة عند محمد وان
 تُشْرَبُ ما تُنَجِّسُ فِيهِ مَوَهُ بِمَاءٍ طَاهِرٍ ثَلَاثًا عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَفِي مَا ذَكَرَ أَشْعَارُ
 بانه يطهر بالنار فلو جعل الطين النجس قدرا فطبخ طهر كما فى الخلاصة
 (و) يطهر (البساط) بالكسر اى ما يبسط للجلوس وما فى حكمه كاللبد
 والثوب الكبير ونحوه (يجرى) اى بمجرد ذهاب (الماء عليه) اى على ذلك
 البساط (ليلة) كما فى الخلاصة والحزانة وغيرها وبمحتمل ان يراد الليلة مع
 يومها كما فى المحيط والكافى وهكذا فى بعض النسخ وعن عيين الاثمة مليا
 وأشار الى أن التجفيف ليس بشرط فلو جرى الماء على حصير من بردى مليا
 طهر بلا جفان كما فى النية والى ان الدلك لا يشترط وهذا اذا كانت
 النجاسة رطبة والا فيشترط والتخصيص ليس للاخترازالل للاعتماد على
 السابق فيغسل الحصير الذى من البردى ثلثا ويوضع عليه شئ ثقيل
 حتى يخرج الماء منه وقيل يجففى فى كل مرة عند ابي يوسف رحمه الله ولو
 جعل الحصير من القصب يغسل بلا خلاف كما فى المحيط وذكر فى العدة او
 اصابت النجاسة اللَّبَدَ ولا يمكن عصره يغسل ثلثا ويجففى فى كل مرة (و)
 يطهر (الارض) اى التراب وما فى حكمه كالحجر والحصى والأجر واللبن
 ونحوها مما هى موضوعة فيها بخلاف ما عليها فانها لا تطهر الا بالغسل (وما
 اتصل) من غيرها (بها) اى الارض من النبات سواء كان فى بناء او لا

(١) يعنى درشت بان كان مصفى مصفلا

(٢) بصيغة المجهول (٣) فاعله (٤) صفة
 (٥) اى فى السيف مثلا صلة تشرب (٦) مجهول
 من التميمية جواب ان تشرب آه اى فالحيلة
 فى طهارته عند ابي يوسف ان يمويه بماء
 طاهر ثلثا (٧) اى ابي يوسف اشعار آه حيث
 قال موه آه او الاشعار فيما ذكره المصنف
 من قوله والسيف بالمسح كما يدل عليه قوله
 فما بعد الاحراق فانه قد اشار به آه
 وستبين هناك وجه الاشعار فانظر
 (٨) نقل عنه اى زمانا طويلا انتهى وفى المغرب
 الملى الساعة الطويلة من النهار (٩) اى المص
 بقوله بجرى الماء عليه (١٠) ولذا فسر
 بقوله اى بمجرد ذهاب الماء عليه
 (١١) اى تخصيص البساط بالذكور
 (١٢) عن نحو الحصير مثلا (١٣) دخوله فيما
 سبق من احكام ما لا يمكن عصره كما يدل
 عليه التفريع بقوله فيغسل المحصر آه

(١٤) بكسر الباء ما لم يطبخ
 (١٥) اى فى الارض بحيث لا يمكن نقله منها
 الا بالهدم كالمفروشة (١٦) من هذه الاشياء
 طرح (١٧) اى على وجه الارض بحيث
 يمكن نقله فبين كلمة فى وعلى فرق فان
 كلمة فى تفيد الجزئية

(كَلْمُصَّ) بالضم ستر السطح من القصب^٢ والحشب^٢ وان كان في الاصل بيت يعمل منهما كما في النهاية (وَالْكَلَامُ) ما يربعا الدواب رطبا كان او يابسا ذكره في المغرب وظاهره انه لا يقع على الشجر اذ كل دابة لا تأكل كل شجر فهما مثالان للشجر وغيره (بِالْيَبَسِ) بالشمس او غيرها والاحسن بالجفاف اي ذهاب الندوة فانه المشروط دون اليبس كما دل عليه عبارات الفقهاء (وَذَهَابُ الْاَثَرِ) اي الريح كما مر والتخصيص به كالسابق فلو صب على الارض من الماء مقدارا ما يغسل به ثوب نجس ثلاث مرات فقد طهرت كما روى عن محمد رحمه الله وكذا لو صب عليها الماء ثم يدلك وينشف ذلك بصوف او خرقة وفي المضارع دلالة على ان نجاسة الارض لا تعود بالابتلال وهو الاصح كما في الكبرى والزاهدي لكن في الخلاصة المختار انها تعود (لِلصَّلَاةِ) ظرف يطهر (لَا) يطهر (لِلنَّيْمِ) في الاصح كما في الزاهدي وهو ظاهر الرواية كما في التحفة وقد ذكرنا رواية ابن كاس واعلم ان ما يطهر به النجس عشرة ذكر كلها صريحا الا الاحراق فانه قد اشار به وسيصرح في طهارة الرماد والا التغير كخمر صارت خلا فانه سيذكره في الاشربة (وَيَعْنِي) عطف على يطهر وهذا شروع في تقسيم النجس الى الخفيف الثابت بظني والغليظ بقطعي وان كان الاول تقدمه على بيان الطهارة (مَا دُونَ رُبْعِ الثَّوْبِ) كما قال الطرفان واختلف المشايخ فيه انه ربع طرف الثوب كالذيل والسكم او ربع ادنى الثياب كالسراويل او ربع جميع الثوب المصائب كما في المحيط او ربع جميع الثوب والبدن والاصح هو الاول كما في الزاهدي وعليه فتوى اكثر المشايخ كما في السكرواني وعن الشيخين انه يعني شبر في شبر وعن ابي يوسف رحمه الله ذراع في ذراع وعن محمد رحمه الله قدر القدمين كما في النمر تاشي ولا يبعد ان يقال ان الثوب لمجرد التمثيل فانه قد عفى ما دون ربع العضو والخفى وغيرهما على ما اشير اليه في الخلاصة

وغيرها

(١) مكان اليبس (٢) وقد مر ان الجفاف يفيد القيد بين

(٣) اي وجه تفسير الاثر بالريح في شرح وان بقي اثر آه (٤) اي تخصيص طهارة الارض وما اتصل بها (٥) اي باليبس حيث خصه بالذكر دون الغسل مع انها تطهر بالغسل ايضا (٦) اي كتخصيص السابق في انه ليس للاحتراز عن الغسل بل للاعتقاد لما علم من السابق في المرئي وغير المرئي والمبنى الخ

(٧) الغسل والمسح والفرك والجف والاحراق والتغيير والجفاف والدباغ والزكوة والتزح ذكره الجلاي وتطهيرا البساط راجع الى الغسل ويؤيده ما في الخزائن وغيره انه يغسل ما لا ينعصر ثلثا ويجف

(٨) اي المصنف (٩) اي الاحراق بقوله والسيوف بالمسح فانه مبنى على ان السيوف لو صنع من حديد نجس يطهر بادخاله النار ثم بعد ما صقل لو اصابه النجس يطهر بمجرد المسح (١٥) عطف على الخفين (١١) على بظني لتقدم المجزور (١٢) ليعلم حكم كل واحد بخصوصه (١٣) اي الثوب الذي اصابه النجس

وغيرها (من نجس) بالفتح بيان ما (خَفَّ) صفة نجس ولا يظهر أثره في الماء فان منه ما لا يعنى فيه قطرة كما في الكافي إلا أنه مخالف لما مر في ماء البئر (كبول فرس) لم يكتف عنه بما بعده ردا لما قيل إنه غليظ كما في المنية (و) بول (ما اكل لحمه) عند الشيخين واما عند محمد رحمه الله فطاهران والفتوى على الأول كما في المضمرات لكن في المفاتيح ان بول ما اكل غليظ

عنده خفيف عند أبي يوسف وطاهر عند محمد رحمه الله والفتوى في الماء على الأول وفي الثوب على الثاني وفي الكس على الثالث (وغر طائر) أي غائطها بالضم كما في الصحاح والكسر كما في الحقائق والفتح والمهزة دون الواو كما في المغرب والطير جمع طائر (لا يؤكل) كالصقر والبازي والحدأة وغيرها عند الشيخين واما عنده فغليظ كما في الكافي لكن في المحيط انه طاهر عندهما ونجس عنده وهو الاصح كما في النهاية (واما غر طير يؤكل) لحمها (طاهر) عندهم (الا الدجاجة) أي غرها الأمله رابحة كريمة كالبط والاوز فانه نجس عند أبي يوسف رحمه الله كما في الجلالى لكن في شرح الطحاوى ان غر الدجاجة والبط ونحو ذلك من الطيور الكبار التي لحزها رابحة خبيثة نجس بالاتفاق (فانه) أي غر الدجاج غليظ بلا خلاف (كسائر ما خرج من المخرجين) أي كالباقي من النجاسات الأربعة من الخارج من القبل والدبر فانه غليظ كالمني والمذي والودي وغيرها كل وما لم يؤكل وبوله من غير الطير كالقارة والهرة والضفدع البرى ودود القز وغيرها وفي المحيط بول القارة خفيف وقيل طاهر وبول الهرة على القولين

كما في قاضيخان وقيل بول الضفدع البرى خفيف وبول البرغوث لم يمنع الصلوة كما في القنية وغر القارة لا يفسد الدهن والحنطة المطحونة مالم يتغير طعمهما وقال أبو الليث وبه نأخذ كما في المحيط والروث والحنث وبعرا الأبل والغنم غليظة عند خفيفة عندهما وفي الخزانة ان محمدا رجع

(١) أي اثر نجس خفي (٢) قال الفاضل البرجندی واما خص الكلام بالثوب لان اثر خفة النجاسة يظهر في الثوب لافي الماء ذكره في الكافي اه (لناظره) (٣) أي من نجس خفي بصيغة المعلوم (٤) أي في الماء (٥) أي ما في الكافي (٦) أي عن الفرس (٧) مما اكل لحمه ردا اه *

(٩) أي بعد الرأ (١٥) يفهم منه ان بعضهم كتب الواو بعد الرأ قال أبو المكارم وهو خطأ

* الدجاجة بفتح الدال ويجوز كسرهما ولا يجوز ضمها (لمصححه)

(١١) يعنى ان الاستثناء على حذف المضاف قوله الاماله استثناء من استثناء المص باعتبار حكمه وهو قوله فانه غليظ بلا خلاف (١٢) أي غر (١٤) أي ليست نجاسته اتفاقية بل هو نجس عند أبي يوسف فقط (١٥) الظاهر لحزها (١٦) صلة الباقي (١٧) المذكورة آنفا وهي بول الفرس وبول ما يؤكل لحمه وغر طير لا يؤكل فقوله من النجاسات على طريق تغليب الثلاثة الأول على الأخير (١٨) بيان الباقي فاضافة السائر الى الموصول بيانية (١٩) أي ذلك الباقي (٢٥) شروع الى تمثيل الباقي (٢١) بيان الموصولين انما قيد به لان حكم غر الطير قدم (٢٢) أي خفيف في قول وطاهر في قول *

* البرغوث بضم الباء واهد البراغيث

عما قال في الأصل وأسقط نجاسة السرقين أصلاً لكن في النظم لا نأخذ به^١
 واسلم ان مرارة كل شيء^٢ كبوله كما في الاختيار وجرة البعير كسرقينه كما
 في التجنيس (والدم) أي دم سائل وقبيح خارج من جميع ابدان الحيوانات
 فان ذلك غليظ قدم السمك ليس بنجس كدم البق والقمل والبرغوث
 والذباب كما في قاضيخان (والحمر) فانها غليظة اجماعاً واما ماسواها من
 الاشربة المحرمة فغليظة في ظاهر الرواية خفيفة على قياس قولهما كما يأتي
 في الاشربة ان شاء الله تعالى فالاولى ترك الحمر واذا عرف النجس الغليظ
 اشار الى حكمه فقال (فيعفى منه) أي من الغليظ (قدر الدرهم) المعتبر في
 هذا المقام و اضافته كخاتم فضة وفيه اشعار بانه يجمع النجاسة المتفرقة
 فيجعل الخفيفة غليظة اذا كانت نصف درهم او اقل من الغليظة كما في
 المنية والمعتبر وقت الاصابة على المختار فلوز ادعى قدر درهم بعد الاصابة
 لم يمنع كما في النظم وبه يفتى ويضم ماتحت القدمين وكذا ما على البدن
 مع الثوب على الاحوط ولا يضم ما على البدن مع ما على المكان كما في القنية
 ولا ماتحت اليدين ولا الركبتين ولا ما اصاب جانب ثوب من اقل من
 الدرهم مع ما نفذ الى جانب آخر فصار اكثر منه بخلاف ما اذا كان ذاتاً طاقين^٣
 كما في شرح الطحاوي فلواصاب قدر ما يرى من النجاسة اثواباً عمامة
 وقميصاً وسراويل مثلاً منع الصلوة اذا جمع صار اكثر من قدر الدرهم ولما
 فسر محمد رحمه الله قدر الدرهم في النوادر بما يكون قدر عرض الكف وفي
 كتاب الصلوة بالمتقال فوق الفقيه ابو جعفر بان المراد بالعرض تقدير ما لا
 جرم له وبالمتقال ماله جرم واختاره عامة المشايخ وهو الصحيح كما في المحيط وغيره
 تبعهم المص وقال (وهو) أي الدرهم ههنا غير الدرهم في الزكاة فان المراد^{٢٢}
 منه مقدار (متقال في) النجس (الكثيف) أي ماله جرم (وقدر عرض)
 مقعر (الكف) كما في المص لكن اطلق في المحيط والتحفة وغيرهما من

١ اي بر جوع محمد واسقاطه نجاسة السرقين
 في الفصيحة وعن محمد ان الارواث والاخشاء
 كلها طاهرة وان كان فاحشاً ورجع في الاخر الى
 هذا حين قدم الرى لدفع البلوى في الكافي
 وغيره قال مشايخنا على قياس هذه الرواية
 طين بخاراً لا يمنع جواز الصلوة وان كان فاحشاً
 مع ان التراب مخلوط بالعذرات دفعا للبلوى
 قلنا فكذا في المهرات صينت عن الآفات في
 العينية عن ابي نصر الدبوس طين الشارع
 وكذا الطين المسرقن وردعة طريق فيه
 نجاسات طاهرة الا اذا رأى عين النجاسة قال
 رضى الله عنه وهو صحيح من حيث الرواية
 وقريب من النصوص عن اصحابنا لكن هذه
 الرواية غير معتمدة عند الامام الحلواني وفي
 الكرماني لم يأخذ من احتياط قول مشايخ بخاراً
 لانا لم نأخذ بالمقيس عليه وهو قول محمد
 فكيف بما استنبط عنه انتهى (٢) تفرع على
 التقيد بالسائل قول فالاولى ترك الحمر أي
 اذا كان بأي احكام الاشربة في كتابها بانواعها
 فالاولى ههنا ترك الحمر لثلاثتهم ان ماسواها
 ليس بحرام فتأمل (٣) أي ولما (٤) المص
 معلوم من التعريف (٥) بعضه بالحد وبعضه
 بالتمثيل (٦) بان كانت في ثوبين وهو لا يسهما
 يجمع بينهما حتى يصير قدر الدرهم (٧) أي
 فيكمل قدر الغليظة بان يجعل (٨) حكماً
 (٩) أي الخفيفة (١٠) والغليظة نصف درهم
 (١١) ظرف يضم أي مع ما على الثوب
 (١٢) بيان ماتحت القدمين مع ما عطف عليه
 (١٣) ظرف للنفي الثلاث من قوله ولا ماتحت
 (١٤) أي لو ضم (١٥) أي الثوب (١٦) فانهما
 يضم (١٧) تفرع لما سيق في الصدر من
 قوله بانه يجمع النجاسة المتفرقة (١٨) حال
 من فاعل جمع والظاهر وصار (١٩) عطف
 على بالعرض (٢٠) عطف على ماله جرم له
 والمجرد ومقدم وكما في كتاب الصلوة بالمتقال
 (٢١) أي التوفيق المذكور (٢٢) أي عامة
 المشايخ جواب لما (٢٣) أي في باب الانجاس
 (٢٤) أي من الدرهم ههنا *

عامة الكتب (في) النجس (الرفيق) أي ما لا جرم له لكن في البيع الفاعل من النهاية لوصلي ومعه شعر الخنزير وهو زائد على قدر الدرهم وزنا عند بعضهم وبسطا عند الآخرين لم يميز عند أبي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله وفي فتاوى الديناري قال الإمام خواهر زاده الحمر تمنع الصلوة وأن قلت بخلاف سائر النجاسات هذا وفي الكرماني الدرهم المقدربه أكبر ما يكون من النقد الموجود في أيدي الناس في كل زمان لأن هذا واسع وأيسر فيختلف درهم النجاسات باختلاف اعتبار أهل الزمان (وبول انتخج) بالماء المهيمة أو المعجمة كما في الصحاح أي ترشش (مثل رؤس الأبر) بالكسر وفتح الباء جمع ابرة (ليس بشئ) أي لا يجب غسله إلا أنه ان وقع في الماء يتنجسه على الأصح وهذا إذا لم يتر على الثوب والأوجب غسله إذا صار بالجمع أكثر من قدر الدرهم كذا في الكرماني وفيه إشارة إلى أن النجاسة إذا كانت بحيث ترى تجمع وأن قلت كما مر وفي التمر تاشي أن استبان أثره على الثوب بأن تدركه العين أو على الماء بأن يتفوح أو يتحرك فلا عبرة به وعن الشيخين أنه معتبر ورؤس الأبر تمثيل للتقليل كما في الطلبة ولهذا قال المشايخ غير الفقيه أبي جعفر أن غير الرأس كالرأس في أنه ليس بشئ كما في النهاية وذكر في الخلاصة أنه ليس بشئ في الخفى أن كان يابسا (وماء) قليل (ورد على نجس) بالفتح ويجوز الكسر مثل (نجس) غليظ حكما ولهذا لو اصاب ثوبا لا يطهر إلا بالغسل ثلاثا كما قاله الإمام السرخسي وفيه رد لما قال الشافعي رحمه الله أن الماء طاهر لغلبته وإشارة إلى أن المياه متحدة كما قال أبو يوسف رحمه الله لكنها مختلفة كما قال محمد رحمه الله ففي المرة الأولى يطهر بثلاث وفي الثانية باثنين وفي الثالثة بمرة وقيل في الأولى باثنين وفي الثانية بمرة وفي الثالثة بعصر والأول أصح من المحيط والزاهدي (كعكسه) أي كنجس ورد على

(١) استدراك من اعتبار وزن المثقال في الكثيف (٢) أي من حيث سطح الدرهم وعرضه (٣) إشارة إلى الاستدراك من اعتبار عرض الكف وقوله وفي الكرماني إشارة إلى الاستدراك من المسئلتين

(٤) أي بول انتخج مثل اه (٥) أي كما ان في جانب المحمول بالفتح ويجوز الكسر وإشارة إلى أنه لو فتح فالمعنى مثل نجس بخفى المضاعف فالظاهر أن المثل قيد وتجوز الكسر فقط يشعر به تغيير الأسلوب حيث لم يقل بالفتح والكسر واليه ذهب جمهور الشراح (٦) بالرفع باعتبار المتن على أنه صفة المحمول وأما باعتبار امتزاج الشرح أما بالجر على أنه صفة المضاعف إليه للمثل وأما بالرفع على أنه خبر المبتدأ وهو أقوى لأنه على الجبر يبقى مبتدأ المتن بلا خبر فتأمل ولما كان الغلط والخفة من أوصاف النجس بالفتح والنجس المحمول هنا بالكسر قال (حكما) لدفع هذه الخدشة (٨) أي في حمل النجس على ذلك الماء رداه (٩) الواردة مرة بعد أخرى على ذلك النجس (١٥) أي في حكم النجاسة (١١) أي تلك المياه استدراك من إشارة المتن كأنه اعتراض عليها (١٢) أي في حكم النجاسة (١٣) تفسير الاختلاف أي فالماء الوارد في المرة الأولى (١٤) الثوب منه لو اصابه (١٥) غسلات (١٦) الماء الوارد مرة (١٧) يطهر الثوب منه (١٨) من الغسلات

* الرماد بفتح الراء بالتنتارية كل

(١) ذلك الماء نجس (٢) لان ذلك النجس نجس كما يلزم هومن ظاهر كلامه لان كافي القياس طرف نجس محمول فالاولى في تفسير العكس كماء ورد عليه نجس كما اختاره الفاضلان ابوالكارم والبرجندی لان ضمير عكسه الى ذلك الماء لا الى القضية فالعكس لغوى (٣) في المصاحح الملاحة بتشديد اللام مثبت الماح انتهى والملاحه اسم مكان من الماح

(٤) بالنظام المعجمة انما قدر الطهارة بدلالة كلمة على لان الاستعلاء في ظهر الثوب اظهر من البطن قال (الايخ) اى الاتيان بكلمة على عن رمز (٧) انتهى المرموز هنا (٨) ضم من الخارج لاتمام المسئلة كما هو عادته

(٩) اى ضم البطانة على الطهارة (١٥) اى بين محمد وابي يوسف رحمهما الله تعالى واطلاق الخلاف على قول من لم يوفق قولهما (١١) الضمير الى الموصول والتأنيث باعتبار المصدقات الكثيرة (١٢) اى حال كون هذا الشئ غير ملصق بالارض (١٣) اى والحال انه ينبغي (١٤) اى على هذا الملتصق (١٥) اى الصلوة (١٦) اى ينبغي ان يكره قياسا عليه (١٧) اظن انه في غير المحل ومن غلط النسخة والنسخة المصححة (١٨) وغيره (٩) صفة طرف لا البساط (٢٥) اى توصيف طرف باخر للتأكيد (٢١) يلزم استدراكه (٢٢) وجه الاشارة ان اختيار الطرف دون الموضع يدل على ان فيه طرفين فحسب لا ان فيه مواضع متعددة فيدل على صفه

ماء قليل فانه نجس اتفاقا فيكون كالدليل على الساقف (ورماد القدر) بكسر الدال اوضمها اى النجس ولو عذرة (ظاهر) عند الطرفين خلافا لابي يوسف وعلى هذا الخلاف موضع الدم من رأس الشاة اذا احرق والتور اذا رشح بماء نجس او مسح بخرقه نجسة رطبة كما في الجلابي وكذا الدهن النجس اذا اتخذ منه الصابون (كحمار) اذامات في الملاحة (وصار ماحا) كما في المحيط وفي حكمه الخنزير والفتوى على الطهارة كما في الخلاصة وينبغي ان يكون المسك على هذا الخلاف وفي قاضيخان انه حال فانه تغير وصار كرماد القدر (ويصلى على) طهارة (ثوب) ظاهره لا يخلو عن رمز الى انه يصلى على طهارة نحو القباء دون بطانته لكن يقوم على فقاه ساجدا على ذيله كما في الخلاصة وغيرها (بطانته نجسة) ولو رطبة اكثر من قدر الدرهم وهذا عند محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله لا يصلى عليه قبل جوابه في محيط غير مضرب وجواب ابي يوسف رحمه الله في مضرب وقال الحلواني ان الضم بالخياطة غير معتبر عنده فهو ككتوبين ومعتبر عند ابي يوسف رحمه الله فهو ككتوب كما في المحيط وعلى هذا الخلاف ما يمكن شقها كالخشب والاجر اذا كان علوه طاهرا وسفله نجسا بلا الصاق بارض فان الصق جاز في قولهم كما في الجلابي وغيره بلا ذكر الكراهة وينبغي ان يكره الصلوة لكرهاتها على سطح الاصطبل وغيره كما في الخزائنة (و) يصلى (على طرف بساط) طاهر (طرف آخر منه) للتأكيد والأفتكره المعادة غير الاولى (نجس) وانما أثر الطرف على الموضع اشارة الى ان هذا حكم البساط الصغير فيصلى على طرف الكبير بالطريق الاولى كما قال بعض المشايخ وبه اخذ الفقيه ابو جعفر وقال بعضهم ان كان البساط كبيرا يجوز والا فلا كما في المحيط والفرق بينهما ان طرفا منه ان تحرك برفع الغائم اياه مقدار رأسه فصغير والا فكبير كما في الترغيب وفي ذكر البساط

(١) انما قيد به ليظهر التوصيف بقوله ظهر فيه من نجس آه (٢) اى مسئلة المتن (٣) اى فى كلام المتن اشعار بان الريح لو مرت آه وجه الاشعار ان الثوب المبلول بعد ما اصابه الريح المارة على ثوب ظهر فيه من نجس ندوة آه او المراد بالكلام كلام المحيط وجه الاشعار حينئذ انه قال وهو لم يقف فمعناه انه مرسعة على تلك اللبد النجس اليابس كالريح مثلا (٤) وكلاهما فارس معرب كذا فى البرجندى والفصحية (٥) اى للسرقين (٦) بجيم بثلاث نقط تحتانى بعد الباء والاضرب بالجيم الفارسى (لناظره) قوله كائن اى مخرجا (٧) العربي الفتح وهو بنقطة تحتانى اى مالم يس بقاى ولا جيم عربى بل بين بين وهذا الحرف كثير الاستعمال موضع الجيم العربى فى لغة بعض الكفار كما فى جين وماجين وسرجين فى الاصل مركب من لفظين فارسيتين احدهما سر بمعنى الرأس كناية عن السرقين لكونه مدورا كالرأس وثانيهما جين بمعنى الجامع فالركب منهما اسم لمن يجمع السرقين ثم اطلق للسرقين الذى من شأنه ان يجمع كما فى هذه الديار يجمعونه ويجعلونه خطبا واما الكافى الفارسى كما توهمه البعض ههنا فلم يطلق عليه الجيم لابتنقة ولا بثلاث نقط بل هو لفظ آخر فارسى يطلق ايضا على السرقين وفى الفصحية ويقال له السرجين بالجيم وهو بالفارسى حرف بين القاف والجيم كذا فى شرح ابن الحجر للبخارى (٨) اجرى الضمير مجرى اسم الاشارة الذى للبعيد ليعلم ان الضمير المستتر راجع الى الطين لا الى السرقين وان كان قريبا لان جملة يبس عطف على قوله فيه سرقين عطف الصفة على الصفة فلو ارجع الى السرقين يكون من قبيل الاضمار قبل الذكر (٩) اى اليبس علة لجواز الصلوة فى ذلك الثوب واشترط اليبس فيه (١٥) اى للطين (١٢) اى التبن او الطين (١٣) اى كل واحد من التبن والطين (١٤) اى فى المتن حيث قال ويبس او فيما فى المحيط حيث قال ايضا ولو يبس حكم آه (١٥) وان لم يبس والا فهو صريح المتن والمحيط لا حاجة الى الاشارة فوجه الاشارة ان اصل علة يشير الى ان الطين وان كان رطبا لا يتنجس الطهارة انقلاب العين وهو المطهر وفى الطين الرطب ايضا انقلاب العين فباعثه

اشعار بانه لا يصلى على طرف ثوب تحرك بحركته وفى رواية يصلى كما فى الزاهدى وذكر الجلابى انه ان كان حصيرا جاز ذلك اذ لم يكن فى موضع قيامه وسجوده (و) يصلى على الاصح (فى ثوب) يابس (ظهر فيه من نجس) ارضا كان او ثوبا او غيره (ندوة) بضم نين وتشديد الواو اى رطوبة بان لف النجس فيه او وضع عليه (حيث لا يقطر منه) اى الثوب (شئ) من الماء (ان عصر) الثوب وعن ابراهيم بن يوسف رحمهما الله لو ان حمارا يبول فى الماء فيصيب من الرش ثوبا لا يضره وهو ماء حتى يتيقن انه بول قال الفقيه به نأخذ لكن عن محمد بن الفضل رحمه الله لو ان فرسا فى رجله سرقين ومشى على الماء فاصاب ثوبا يتجسه سواء كان الماء جاريا او راكدا وانما فرض فى الثوب لانه اذا وضع الرجل اليابسة على اللبد او الارض النجسة الرطبة فيظهر فيه الندوة تنجس الرجل بخلاف ما اذا كان الرجل رطبة واللبد او الارض يابسة وهو لم يقف عليه فانها لم تنجس الكل فى المحيط وفى الكلام اشعار بان الريح لو مرت على ثوب نجس فاصاب ثوبا مبلولا لم يتنجس على ما قاله العامة كما لو فس المستنجى بالماء بلا مسح المندبل كما فى الخلاصة (او) ثوب (وضع) حال كونه (رطبا على ما طين) من جدار او غيره (بطين فيه سرقين) شامل لكل ما التى كل بهيمة وهو بكسر السين لا بالفتح لانه ليس فى الكلام فعليل كما قال الجوهرى وقيل بالفتح ويقال له السرجين بجيم كائن بين القاف والجيم كما قال ابن الحجر (ويبس) ذلك الطين فانه طهارة له فلو استعمل التبن النجس فى الطين فان يركب كانه فهو نجس ولو يبس حكم بطهارته فلو اصابه الماء فعلى الروايتين كما فى المحيط وفيه اشارة الى ان الطين لا يتنجس بنجاسة الماء او التراب

(١) كالتين مثلاً (٢) أى ذلك الطين (٣) أى ولو كانا أى الماء والتراب كلاهما نجسين (٤) أى على الإشارة المذكورة أو على ما روى عن محمد

(٥) بإضافة النجاسة إلى الضمير فيكون راجعاً إلى الثوب ويكون التفسير إشارة إلى أن اللام في قوله محل النجاسة قائم مقام الضمير العائد إلى الموصوف وهو الثوب المقدر الموصوف بقوله نسي آه

(٦) أى البول (٧) أى بغير الحنطة وهو السنبل والتين مثلاً (٨) تعليل للطهارة المستفادة من كافي القياس (٩) أى في الحنطة لاغتلاطها بغيرها كما هو ويجوز أن يكون الضمير إلى النجاسة ويرجع ماله إلى الأول (١١) أى في تغيب ذلك الحنطة بالغسل أو الهبة إيماء آه

(١٢) أى مثل ما قال أبو جعفر مروي (عن أبي الليث) (١٤) أى ما قال أبو جعفر أنها طاهرة للبلوى (١٥) أى لا يعتمد عليها (١٦) أى جميع البول (١٧) أى يراه (١٨) فغسل بشرائطه أو أفرز وطرح (يطهر الباقي آه) (١٩) أى مقام تطهير الانجاس فاعتبر التلوين بقرينته (٢٥) أى في قوله من كل حدث اشعار آه لأن الاستحاضة ليست بحدث في الوقت فعليها الاستنجاء لكل وقت (٢١) يعني لا من أنفسهما بل من القرع فيهما (٢٢) أى ومن قرع غير السبيلين من البدن (قوله غير الخارج المذكور أى المقيد بكونه من السبيلين ويكون ملوثاً لهما فبالأول خرج النوم وبالثاني الريح (٢٣) أى استثنائهما (٢٤) لكونهما غير الخارج المذكور على ما فسرنا (٢٥) أى حال كون هذه الأشياء طاهرة

أو غيره وقيل العبرة للماء وقيل للتراب وقيل للغلبة وعن محمد رحمه الله أنه طاهر ولو نجس كما في الخزانة فعلى هذا يكون طين المزارع ومواطى^١ السكلاب طاهراً إلا إذا رأى عين النجاسة وهو الصحيح كما في النية (أو) ثوب (نسى محل النجاسة) أى نجاسته (فغسل طرف منه) فانه طاهر على المختار كما في الخلاصة وفي الاكتفاء إشارة إلى أن التحرى ليس بشرط كما في خزنة المفتين وغيرها لكن قال الأسبجاني أنه شرط فلو ظهر بعد الصلاة أنها طرف آخر يعيد (كحنطة) ظرف يطهر (بال) أدراك (عليها) حمير) بضمين والسكون جمع حمار (تدوس) أى توطى ذلك الحمر بقوائمها سنبلك الحنطة فيختلط بغيرها (فغسل بعضها) بلانحر فانه صار النجاسة مشكوكاً فيها (أو وهب) بعضها لما مر وفيه إيماء إلى أنه لو تصدق أو قسم صارت طاهرة كما قالوا وقال أبو حفص لا يطهر إلا بغسل الكل وقال أبو جعفر أنها طاهرة للبلوى ومثله عن أبي الليث الحافظ وعن الحكيم الترمذي عن أصحابنا أنه لا يعاب به إلا إذا كان في مستنقع يأخذ^٢ العين ويحيط به العلم كما في المضمرات^٣ مبتدأ أخبره سنة وهو مسح موضع النجوى ما خرج من البطن وهو في الأصل اعم منه ومن غسله كما في المغرب (من كل حدث) أى ناقض للموضوء خارج من السبيلين ملوث لهما بقرينة المقام وفيه اشعار بأنه ليس على المستحاضة استنجاء لكل صلاة بلأبول وغائط كما في النوازل (غير النوم والريح) ونحوهما مما هو غير الخارج المذكور كالأغماء والسكر والفصد والخارج من قرح السبيلين وغيرها وإنما استثنى ذلك وهو غير محتاج إليه للمبالغة في المنع عن ذلك فإن الاستنجاء منه بدعة (بتحجر) من المدر والتراب والحشب والرماد والقطن والحرقه واللبد وغيرها طاهرة كما في التكرمانى لكن في النظم ينبغى أن يستنجى بثلاثة أمدار فإن لم يجد فبالأحجار وإن لم يجد فبكفى من

التراب ولا يستنجى بما سوى الثلاثة لانه يورث الفقر كما قال صلى الله عليه وسلم (حتى ينقيه) اى يطهر بنحو حجر موضع النجس فهو من قبيل «اعدلوا هو اقرب للتقوى» وفيه اشارة الى ان عدد الثلاث ليس بلازم والمقصود هو التنقية فلو حصل بالواحد كفاه ولو لم يحصل بالثلاثة زاد والى ان النجاسة بعد الابتلال لا تعود الا ان الاصح العود والى ان الماء اذا بلغه لم ينجس وهو الاصح والى انه يفعل على وجه يحصل المقصود فليس له كيفية خاصة وهذا عند بعضهم وقيل كيفيته في المقعد في الصيف للرجل ادبار الحجر الاول والثالث واقبال الثاني وفي الشتاء بالعكس وهكذا فعلت المرأة في الزمانين كما في المحيط وله كيفيات اخرى في النظم والظهيرية وغيرهما وفي الذكر ان يأخذه بشماله ويمره على حجر او جدار او مدر كما في الزاهدي (سنة) مؤكدة كما في النهاية (ولا) يستنجى ويكره (بعظم) اى بنحو عظم (وروث) اى بسرقين فانه هو عند الفقهاء واما لغة فهو ما لكل ذي حافر كالفرس والحمار فلا يستنجى بالعدرة وحجر استنجى غيره الا اذا كان له احرف ونخري ونخم وشيء له قيمة او حرمة كالحنطة والشعير والحبر والكاغد ولو بيضاء كما في المضمرات وغيره وذكر في المهمات للاشعري لا يستنجى بما كتب عليه علم محترم كالنحو واحترز بالحترم عن غيره كالحكميات مثل المنطق (وبمين) للشرى الا اذا تعذر فامسك بالحجر بيمينه ولم يحركه كما في الزاهدي فلو شلتنا سقط الاستنجاء كما في المحيط (ثم غسله) بصب الماء حتى اطمأن القلب او ثلاثا او سبعا او تسعا او عشرا او ثلاثا في الاحليل وخمسا في المقعد كما في السكراني وفي ثم اشارة الى انه يستبرئ وهو واجب وكيفيته ان يضرب الرجل على الارض مع التخنخ وتنف الرجل اليمنى على اليسرى والنزول من الصعود الى الهبوط او ينام على شقه الايسر او يمشى اربع مائة خطوة او ثلثمائة او اربعين او عشرا على

(١) اى ارجاع الضمير المنسوب الى موضع النجس المستفاد من لفظ الاستنجاء
(٢) اى في جعل غاية الاستنجاء التنقية لا العدد اشارة الى (٤) اى بعد ابتلال السبيل بعد التنقية (٥) وجه الاشارة ان قوله حتى ينقيه يدل على ان بنحو الحجر يحصل الطهارة على وجه الكمال كما هو عند البعض لان باب التفعيل يدل على المبالغة (٦) اى السبيل المنقى

(٢) وعن عائشة رضى الله عنها قالت كانت يد رسول الله عليه السلام اليمنى لظهوره وطعامه وكانت يده اليسرى لخلائه وما كان من اذى رواه ابو داود وكثيرا ما رأينا عوام طلبه العلم يأخذون الكتاب باليسار والتعال باليمين اما لجهلهم واما لغفلتهم (مرفقات)

الحلاف والصحيح انه اذا اطمان قلبه استنجى كما في المضمرات والاطلاق
 مشعر يجوز غسل العوام عند شط النهر كما قال مشايخ بخارا خلافا للعراقيين
 كما في الظهيرية (ادب) لانه صلى الله عليه وسلم فعله مرة وتركه اخرى
 كما في الكرماني وقيل انه سنة كما في الكافي وغيره وفيه ان السنة لا تتحقق
 بدون مواظبته صلى الله عليه وسلم واصحابه فكيف يكون سنة وفي الكلام
 اشارة الى ان الغسل بالماء اولا ليس بسنة وفي المحيط انه كالمسح سنة بل
 هو افضل ان امكن بلا كشف العورة وفي قاضيخان من كشفها صار فاسقا
 كما قالوا وفيه اشعار بانه لا يصير فاسقا عند بعضهم كما مر (ولو جاز)
 الحدث (المخرج) اي مخرج البول او الغائط حال كونه (اكفر من قدر
 درهم فواجب) وفرض غسله كما قال محمد رحمه الله وفي رواية عن ابي
 يوسف رحمه الله واما عندهما فيجوز ان ينقى بالاحجار كما في المحيط وفيه
 اشعار بانه واجب في الدرهم وسنة فيما دونه^{١٢} ومستحب فيما اذا لم يتجاوز
 الاحليل وادب في البعر كما في الزاهدي وفيه اشكال وهو ان الاستحباب
 والادب بمعنى عرفا (فيغسله) اي الحدث الذي على الدبر ثم القبل
 عنده وبالعكس عندهما والفتوى على الاذل كما في الترغيب والاطلاق
 مشعر يجوز الاستنجاء في حياض على طريق المسلمين وفي المفيد انه لا
 يستنجى فيها لانها تبغى للشرب لكن يتوضأ ويغتسل فيها (ببطون الاصابع)
 من يده اليسرى كما مر فلا يغسل بظهورها ولا برؤسها لانه يورث
 الباسور كما في الظهيرية وفيه اشارة الى انها لا تدخل الاصابع في الفرج
 احترازا عن النكاح باليد وعن محمد رحمه الله انه يدخلها وقال محمد بن
 مقاتل رحمه الله انها تدخلها وهذا ليس بشئ كما في شرح الطحاوي
 وذكر في الكرماني انها تستنجى بوسطها وقيل برؤسها فانه لا يمكن التطهير
 في الحيض والجنابة الا بها والى انه يجوز ان يغسل بالاصابع جملة لكن

(١) اي اطلاق الغسل عن عدم لزوم كشف
 العورة (٢) بالفتح ويحمل الضم ايضا كما
 لا يخفى (٣) بالعين والالف بعد الواو جمع
 العلى وفي اكثر النسخ الغوم بالقاف وبدون
 الالف ولعله تصحيف العوام يدل عليه ما في
 عبارة فتح القدير كما سنقله فالمعنى ويجوز
 غسل الجهلاء الذين يرى كل واحد منهم عورة
 الاخر (٤) وليس فيه سترة (٥) وفي فتح
 القدير واما يستنجى بالماء اذا وجد مكانا
 يسترفيه نفسه ولو كان على شط نهر ليس
 فيه سترة لو استنجى بالماء قالوا يفسق وكثيرا
 ما يفعله عوام المصريين في البيضا فضلا عن
 شاطئ النيل انتهى (٦) حيث اتى بكلمة ثم
 المفيد للتراضي (٧) اي قبل الاستنجاء بنحو
 حجر او قبل الاستبراء (٨) من قوله قال مشايخ
 بخارا (٩) اي المجاوز وحده كما هو ظاهر
 العبارة ومختار اكثر الشراح ويحتمل المجاوز
 مع المخرج كما يقتضيه ايراد الحلاف الذي
 بين محمد والشيخين (قوله وفيه) اي في قول
 المص ولو جاز المخرج بعد حمل الواجب
 فيه على معنى الفرض (١٥) اي الغسل بالماء
 (١١) اي بوجوب دون الفرض (١٢) وجه
 الاشارة انه اذا كان في الاكثر من الدرهم
 فرضا فلا محالة في الدرهم اذن منه (١٣) اي
 دون الدرهم لان السنة ايضا دون الواجب
 (١٤) اي ادب (١٥) وجه الاشعار انه قيد
 الوجوب بقوله ولو جاز اه ففهم منه ان ما سبق
 من ان غسله ادب فيما لم يتجاوز (١٦) مراد
 الزاهدي ومستحب ايضا (١٧) لان الغالب
 فيها عدم التجاوز بل قد تسقط من غير تلوث
 المخرج اصلا عادة وبها بينا من ان مراد
 الزاهدي بقرينة تعليل الاستحباب اندفع
 الاشكال الاتي من الشارح المحقق في كلام
 الزاهدي وانطبق الاشعارات الاربعة التي
 ادعاها في المتن والبعر بضمين جمع البعرة
 (١٨) اي اطلاق الامر بالغسل عن بيان انه
 في اي موضع (١٩) هذا في المرأة ظاهر واما
 في الرجل فلا والكلام فيه الا ان يق اللواطة
 ايضا نكاح

(١) من الاصعاد اى يجعل (٢) مرتفعاً من
طرفيه (٣) بحيث لا يصل المخرج طرفاها
(٤) بها (٥) اى موضع الاستنجاء كذا فسر
الوانفلى فى عبارة الدرر

* ومسح الموضع بالخرقة بعد الغسل قبل ان
يقوم ادى وان لم يكن معه خرقة يجفف بيده
اليسرى الى ان لا يتقاطر والصابون لا ينبغي
ان يقوم قبل المسح بخرقة كيلا يفسد صومه
(مفاتيح الجنان)

(٦) اى المذن (٧) حيث قال بعد غسل اليد
وبعد حيث قال ثم يغسل ايدى (٨) لان
اخبار المجتهد كاخبار الشارع آكد

(٩) اى فى قول المص وكره (١٥) لان
الكريهة معللة بشرف القبلة وتعظيمها
وهو موجود فى الدعاء والقرآن باكمل

فى النظم وغيره ان الرجل يضع الوسطى قليلاً ويغسل موضعه ثم ينصره
ثم ينصره ثم سبائته ويغسل حتى يطمئن وهو الاصح وقيل حتى يحش
والمرأة تضع بنصرها ووسطاها اولاً ثم تفعل كما فعل وقيل يكفيها ان تغسل
ما وقع من فرجها على راحتها كما فى الزاهدى وببالغ فى الشناء اكثر
وهذا اذا كان الماء بارداً ولا يستنجى فيه كما فى الصيف لكن ثوابه دون
ثواب من استنجى بالبارد كما فى المضمرات (بعد غسل اليدين) الى
الرسغ حال كون الغاسل (مرغياً مخرجه بمبالغة) اى يرمى كل الارغاء
حتى يطهر ما بداخل فيه النجاسة الا اذا صام فانه مفسد له فى رواية ولهذا
نهى عن التنفس والقيام بلانشغ بخرقة كما فى المحيط وغيره (ثم يغسل
اليدين) اى اليدين وأشار بتم الى انه يستتنى وهو ان يمسح موضع
الاستنجاء بعد الفراغ من الغسل بخرقة طاهرة وقيل ان يدفع الراحمة
الكريهة عن راحته كما فى مقدمة الفقيه وظاهر الكلام دال على ان غسل
اليدين قبل الاستنجاء وبعده واجب كما فى النظم ويحتمل ان يكون سنة
قبله او بعده على الخلاف والاصح ان يغسل مرتين والاكتفاء مشير
الى انه لا يسن التسمية وقيل انها سنة قبله وقيل بعده والاصح ان يسمى
مرتين كما فى قاضى خان (وكره استقبال القبلة) بالفرج فى البنيان
والصحارى كما كره استقبال القمرين (و) كذا (استند بارها فى الحلاء)
بالمذ اى موضع البول والتغوط وفى رواية لا يكرهان وفيه اشارة الى انه
يجلس على وجه يكون يده نحو القبلة وفى المسعودية وصف اليد اليسرى
وقال هذا عند ابي حنيفة رحمه الله وآلى انه لا يدعو فى الحلاء ولا يقرأ
القرآن خلافاً لابي الفضل الكرماني والى ان الافضل ان لا يدخل فيه وفى
كه مصنف الا اذا اضطر ونرجوان لا يأثم بلا اضطرار كما فى المنية
واعلم ان من محسنات الكلام رعاية ما يليق بالاختتام وقد راعى المص

(١) أى لاقى الفصول لأن الختم إنما يعتد فيما يعتد (٢) راعاه (٣) أى فى كتاب الطهارة (٤) فيناسب ختم آخر الكتاب فكان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فالحمد لله فرغنا عن شرح رموز كتاب الطهارة شرعنا فى شرح رموز كتاب الصلوة (٥) أى كونه الصلوة مشروطة بالطهارة ووجود المشروط بعد الشرط فوضع على وفق الطبع (٦) أى الصلوة (٧) جامد (٨) وأما الزكوة والتزكية كلاهما مستعملان (١١٥) * كتاب الصلوة *

فى كل كتاب كما ترى هنا من إيراد لفظ الاستدبار المأخوذ من الدبر وهو آخر الشئ *

(كتاب الصلوة)

أورد بعد الطهارة لرعاية الشرطية وهى اسم لمصدر غير مستعمل وهو التصليبة فى الأصل من الصلا وهو العظم الذى عليه الاليتان أو الدعاء فعلى الأول من الأسماء المغيرة المندرسة المعنى بالكلية وعلى الثانى من المنقولة الزائدة المعنى كما فى الكرماتى وغيره إلا أنه ينبغى أن يكون من المنقولة بلاخلاف على ما فى الأصول أنه ما غلب فى غير الموضوع له بعلاقة (وقت الفجر) أى وقت صلوة الصبح فالفجر مجاز مرسل فأنه ضؤ الصبح ثم سى به الوقت كما قال المطرزي وفى ضرام السقط أول اليوم الفجر ثم الصباح ثم الغداة ثم البكرة ثم الضحى ثم الضحوة ثم المجبرة ثم الظهر ثم الرواح ثم المساء ثم العصر ثم الاصيل ثم العشاء الأولى ثم العشاء الأخيرة عند مغيب الشفق وإنما ابتدأ بالوقت لكونه سببا عند أكثر المشايخ وقيل هو الخطاب والتحقيق أن لوجوب كل مأمر به سببا حقيقيا وظاهريا وكذا لوجوب أدائه ووجود أدائه فلا أول الايجاب القديم والوقت وللثانى تعلق الطلب بالفعل واللفظ الدال عليه وللثالث خلق الله واستطاعة العبد أى قدرته المؤثرة المستجمعة بجميع شرائط التأثير والفرق بين الأولين أن الأول لزوم إيقاع الفعل فى زمان ما بعد وجود السبب والثانى لزومه فى زمان خاص هذا تلويح إلى تنقيح ما فى الأصول مبتدأ (من) أول (الصبح) عند بعض المشايخ أو انتشاره عند غيره

كما

(٣٢) أى مانسماه تحقيقا إلى هنا (٣٣) أى من العلامة التفتازانى فأنه عين عبارته فى تلويح التوضيح (٣٤) بالرفع خبر وقت الفجر إشارة إلى أن كلمة من للابتداء بقرينة عديله من كلمة إلى فيكون صلة له وبعد حذفه انتقل فاعله وخبريته إلى (من أول الصبح) على ما عرفت فى النحو (أو) مبتدأ من (انتشاره) فهو عطوف على الأول (٣٥) أى غير ذلك البعض

كما قال فى بابها وصلوة فعلة بسكون اللام وفتح العين من صلى وإنما كتبنا بالواو لأن العرب بغم الفها أى يميلها إلى مخرج الواو كذا فى البرجندى (٩) بفتح الصاد زبرسرون مردم الصلوان دو كذا فى المذهب (١٥) أى المنعومة (١١) الأصل أى غير الملحوظة (١٢) فى المعنى المصطاح فيكون من قبيل المرتجل (١٣) أى التى زيدت فى معناه الأصل بان يعتبر قيد وخصوصية مثلا مع تقرير المعنى الأول (١٤) أى لفظ الصلوة (١٥) أى سواء كان من الأصل الأول أو الثانى بناء (على ما) من تعريف المنقول (فى الأصول) من (أنه) أى المنقول (١٩) فأنه إذا لوحظت العلاقة لم يندرس المعنى الأول بالكلية وههنا كذلك (٢٥) يعنى أن المراد بالفجر صلوته مجازا شائعا فى عبارات الفقهاء للملابسة فاتضح التفريع بقوله (فالفجر) ههنا (٢٢) عن صلوة بعلاقة للملابسة (٢٣) أى الفجر لغة (٢٤) أى وقت ذلك الضؤ ثم سى به صلوة الوقت للملابسة الظرفية والمظروفية فيكون مجازا بمرتبتين وجعله ههنا حقيقة على حذف المضاعف عدول عن الظاهر وعن مناسبة لفظ العشاء فان المراد هو الصلوة ليصح إرجاع الضمير بعده إليه كذا حقق أبو المكارم والشارح المحقق تبعه ههنا (٢٥) أى نفس الوجوب ووجوب الأداء فلا اشتباه له بهما (٢٦) المأمور به للعبد (٢٨) الظاهرى لنفس الوجوب وهو الوقت فبعد قيد زمان ما يعنى لزوم إيقاعه لاقى مطلق زمان مابل فى زمان ما بعد دخول وقت يعنى بعد دخول وقت الظهر مثلا فى أى جزء كان الإيقاع من أجزاء الزمان إلى أن يصلى أداء وقضاء (٢٩) أى وجوب الأداء (٣٥) أى لزوم إيقاع الفعل للعبد (٣١) وهو الجزء المقارن أن أدى والجزء الأخير ان فات

(١) ان المذهب الاخير (٢) اى للناس من حيث وجد ان اول وقت الفجر لغلبة التكاسل فيهم بعد العصر الاول (٣) المذهب (٤) من حيث الصوم والعشاء امان من حيث صلوة الفجر فالاحوط هو الاخير ايضا لحوف ان يقع قبل الوقت ففي الاخير جهتان الاوسعية كما مر والاحوطية ايضا ولعل لهذا مال اليه اكثر العلماء (٥) بيرون آرنده صبح از ظلمت شب كذا في الترجمة والخلق شكافتن قال الامام انا مجتهد وتأملنا ان الشمس والقمر والكواكب لا يقع ضوءها الا على الجرم المقابل لها فلما الذي لا يكون مقابلا لها امتنع وقوع اضوائها عليها وهذه مقدمة متفق عليها بين الفلاسفة وبين الرياضيين الباحثين عن احوال الضوء والمضيء ولهم في تقريرها وجه نفيسة اذا عرفت هذا فنقول الشمس عند طلوع الصبح غير مرتفعة من الافق فلا يكون جرم الشمس مقابلا لجزء من اجزاء الارض

﴿ كتاب الصلوة ﴾ (١١١)

فيمتنع وقوع ضوء الشمس على وجه الارض واذا

كما في المحيط وهذا اوسع واليه مال اكثر العلماء الا ان الاول احوط كما في الخزانة والصبح بياض يخلق الله تعالى في الوقت المخصوص ابتداء وليس من تأثير الشمس ولا من جنس نورها كما في التفسير الكبير في قوله تعالى «فالتى الاصباح» واليه اشير في شرح التاويلات (المعترض) اى المنتشر في الافق بمنة ويسرة وهو المسمى بالصبح الصادق لانه اصدق ظهورا من المستطيل المحترز به عنه وهو المسمى بالصبح الاول لانه اول نور يظهر ويذهب السرحان لدقته واستطالته ولان الضوء في اعلاه دون اسفله وبالصبح الكاذب لانه يعقبه ظلمة كما في نهاية الادراك لكن نقش في التحفة ان الاول لا ينتفى بل يخفى لغلبة الضوء الشديد (الى الطلوع) اى المنتهى الى وقت طلوع شئ من جرم الشمس وفي النظم الى ان يرى الرامى موضع نبهة ففي آخره خلاف كما في اوله فمن قال بعدم الخلاف فمن عدم التتابع وغايته لا تدخل تحت المغيا كغاية البواقى وكلامه مشير الى ان كل جزء سبب على طريق الانتقال الا اذا اتصل به الاداء او انقضى الوقت فانه يتقرر السببية عليه او على الكل والى ان السبب ليس الجزء الاول فقط فيكون في آخر الوقت قضاء كما قيل ولا الجزء الاخير فقط ففي الاول نفل مسقط للفرض كما قيل والسبب هو الجزء المقارن للشروع عند الاكثرين وتام الكشف في الاصول (و) وقت (الظهر)

كان كذلك امتنع ان يكون ضوء الصبح من تأثير قرص الشمس فوجب ان يكون ذلك بتخليق الله تعالى انتهى لكن هذا مخالف لما عليه الجمهور فانهم اتفقوا على ان بياض الصبح من انعكاس ضوء الصبح واما ما قال الامام من المقدمة المتفق عليها فمسئلة لا غبار عليها وكذا ما بعد الى قوله فيمتنع وقوع ضوء الشمس على وجه الارض واما قوله واذا كان كذلك امتنع ان يكون ضوء الصبح من تأثير قرص الشمس فليس بمسلم فان الجمهور لا يدعون ان بياض الصبح عين ضوء الشمس وانما يقولون انه يحصل من عكس ذلك الضوء شيئا ما يقابله جرم الشمس من وجه الارض الذي وراء الافق كالعكس الواقع على ارض قد حال جبل بينهما وبين جرم الشمس واما قوله ان ذلك بتخليق الله تعالى فمسلم فانه تعالى خالق الاشياء كلها فكما ان الشمس بتخليق الله تعالى كذلك عكس ضوءها ومع ذلك يرد عليه ان هذه المقدمة وما بعدها من الدليل جارية في بياض الشفق ايضا فتخصيص هذا القول بالفجر يقتضى ان يسلم ان بياض الشفق من تأثير الشمس مع انه لا فرق بينهما وكذا في البياض الذي يظهر قبيل طلوع الفجر بل كوكب كبيرة كالزهرة فتدبر (جامع المباني) * اقول لعل تخصيص الامام هذا القول بالفجر لكون الكلام في الصبح لالتسليم ان بياض الشفق من تأثير الشمس (لناظره) (٦) بفتح النون (٧) والجار عطفي على بالصبح الاول في مختار الصحاح السرحان بكسر السين ذنب بالتركي يورى جمعه سراحين والانثى سرحانة انتهى

(٨) كما ان الراى من البعيد يرى اعلى ذنب السرحان لا اسفله غاية التوجيه في تطبيق هذا التعليل للتسمية بذنب السرحان هذا القدر ولا يظهر كل الظهور فتأمل (٩) ذلك الصبح اشارة الى ان قوله الى طلوع الشمس صفة الصبح وهو اظهر من جعله كالا كما اشار اليه في الفصحية حيث قال منتهيا الى طلوعه (١٥) في المغرب النبيل السهام العربية اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى وجمعه نبال انتهى اعلم ان غاية النظم قبل الطلوع بزمان ففيه تضييق (١١) اى غاية وقت الفجر (١٢) اى وقت الفجر (١٣) حيث حدد بين الابتداء والانتهاء (١٤) اى من جزء الى جزء (١٥) استثناء من الانتقال (١٦) اى على المتصل بالاداء (١٧) ان فات دفعا للترجيع وعدم ورود الاستحالة التى في صورة الاداء لو قلنا بسببية الكل *

مبتدأ (من الزوال) غرقاً بعيد انتصاف اليوم العرفي ويعرف ذلك
 تخميناً بحدوث الظل أو بازدياده في بعض البلاد أو بميل الظل عن خط
 نصف النهار في كلها أن استخرج وللحكماء المسلمين طرق فيه أشهرها
 ما ذكره المصنف من الدائرة الهندية إلا أنها لا تخلو عن عسر من حيث الآلة
 والعمل ويريد الله اليسر وينسخ التنجيم كما سيأتي فأعرضنا إلى ما قال
 الفقهاء من أن ينصب على سطح مستو مقياس ثقیل القاعدة على قوائم
 ثم يطلب الظل فإذا تناقص فالشمس لم تبلغ المنتصف وإذا وقف
 بلغته فيجعل علامة على رأس الظل المسمى بقدر الزوال وفيه والظل
 الأصلي وهذا الوقت يسمى بالزوال ووقته وإذا اغتد بالزيادة فقد دخل
 الظهر وإذا ازداد إلى أن يبلغ من العلامة مثلي المقياس أو مثله فقد دخل
 العصر واليه أشار بقوله (إلى بلوغ ظل كل شيء) أي وصوله والظل ما
 يحصل من الهواء المضى بالمضى بالذات كالشمس أو بالغير كالقمر وعلى
 قياس الصبح ينبغي أن يكون بياضاً خاصاً بخلقه الله تعالى ابتداءً وإنما
 عدل عن المقياس ليضمحل مثل القامة وهي سبعة أقدام أو ستة ونصف بقدمه
 وبالأول قال العامة وأشار بقالي إلى الجمع بأن يعتبر الأول من طرف
 سمت الساق والثاني من طرف الأبهام كما في الزاهدي (مثليه) أي
 مثلين لذلك الشيء (سوى في الزوال) أن لم تكن الشمس مسامتة
 للرأس في الهجيرة بأن مالت إلى الجنوب أو الشمال فيكون في هذا الوقت
 للأشياء ظل في جانب الشمال أو الجنوب وأما إذا كانت سامتة فلا ظل لها
 كما في مكة والمدينة في أطول أيام السنة وإنما أطلق لأنه يصعب ديان الظهر في
 بلاد ما وراء النهر وخراسان وكرمان والفيء كالشيء وهو ما نسخ الشمس

(١) أي في استخراج خط نصف النهار (٢) أي
 ذلك الظل الواقع من الانتفاص (٣) أي كونه
 مقداراً من الظل يعرف به وقت الزوال (٤) أي
 وقت وقوف الظل من الانتفاص (٥) أي كونه قبيل
 الزوال (٦) أي إلى الازدياد إلى أن يبلغ اه
 أو إلى ما قال الفقهاء أو إلى دخول وقت العصر

(٧) أي ضوئان لكونه يحصل من الهواء
 المضى لوجه الأرض (ب) سبب المضى
 صلة المضى الأول (١٥) ولنسار والسراج
 (١١) عطف على بالذات (١٢) فانه يستفيد
 الضوء من الشمس هذا الأجود التعريفات للظل
 وأحسنها اختاره العلامة التفناني في شرح
 المقاصد (١٣) أي الظل (١٤) أي من أول
 النهار ممتداً إلى الغروب مثلاً (١٥) أي المص
 (١٦) أي لم يقل إلى بلوغ ظل المقياس كما
 ذكروا (١٧) ما إذا لم يوجد ما يفرز رفع يعتبر
 (مثل طول) القامة المعتدلة كما هي المتبادر
 (٢٥) أي القامة المعتدلة (قوله بامته أي يقدم
 معتدل القامة (٢١) أي التوفيق بين القولين
 (٢٢) إلى الأبهام فيكون أقصر (٢٣) إلى
 العقب فيكون أطول فستة ونصف يساوي
 السبعة الأولى فالمقدار واحد (٢٤) وهي نصف
 نهار العدل (٢٥) أي استثناء في الزوال ولم
 يفتد بشرط عدم كون الشمس في سمت الرأس
 في الهجيرة (٢٦) وفيها لا تكون الشمس في
 الهجيرة في سمت الرأس (٢٧) أي ورثا
 (٢٨) أي أبطل الشمس بنصب الشمس
 والمستتر راجع إلى الموصول (من الظل) بيان لما

(١) أى إبطال الشمس (٢) بخلاف الغداة فإن فيها نسخت الشمس الظل حتى عرف بعضهم الظل فى مقابل الفئ بما نسخته الشمس وذلك بالغداة كما نقله البحر (١١٣) كتاب الصلوة

الرائق عن المغرب (٣) أى الفئ

(٥) أى الوقت المصطاح بالزوال وهو وقت

استواء الشمس خط نصف النهار كما مر بقوله

وهذا الوقت بالزوال ووقته (٦) أى فى قوله

فى الزوال (٧) الأول فى الإضافة لأن المراد

كما مر ظل حاصل للأشياء فى الزوال والثانى

فى نفس المضاف إليه حيث أريد به وقت

الاستواء كما هو مصطاح النجوم (*) أى

فى قوله وفى رواية بتصریح الرواية نكرة

وبتقديم الجار (٨) أى المثلين (٩) أى

مقدار قامة واحدة فامتاز عن الرواية

الآتية الثالثة (١٥) فامتاز عن رواية المنن

(١١) أى العصر أيضا ففى الآخر أربع

روايات فى الأخيرين وقت مهمل بين

الصلوتين دون الأولين كما يظهر من أرجاع

ضمير قوله والعصر منه آه (١٢) وفى المثلين

خلأى المثل من غير عكس فكيف الإفتاء

بالوقت المكروه فظهر وجه الاستدراك

(١٣) آه ليدخل فى متفق القولين ولادقوع

العصر قبل الوقت (١٤) أى رؤى بان

لا يكون فى جانب الغرب غيم وغبار

(١٥) أى ما فى التحفة (١٦) أى محمله

(١٧) عطف على الحديث (١٨) أى ظهر له

الغروب بان رآه فكلام الخلاصة فيما إذا

ظهر الغروب والحديث محمول على ما لم

يظهر فالمجموع يؤيد مجموع ما فى التحفة وفى

القاعدية وذكر فى شرح القدورى أنه حكى

عن عبد الله بن موسى أنه استفتى أهل

الاسكندرية أن الشمس تغيب بنا ومن

على منارتها يرى الشمس لزمان كثير بعد

ذلك فقال يحمل الفطر لأهل البلد لأن على

المنارة (١٩) حيث جعل غايته وقت العصر

وقت الغروب (٢١) يحتمل أن

يكون مرتبطا بقوله بالفتح أى بفتح عينه وهو

الفاء* ويحتمل أن يكون إشارة إلى حذف

المضى فى المتن فالمعنى إلى غيبة عين

الشفق احترازا عن بقاء أثره الضعيف

(٢٢) صفة الحمرة والبياض على توزيع

العندين (*) لكن الظاهر كون التفسير

للشفق لأن الشارح فاضل محترز عن

الاطناب وإن أراد تفسير الفتح فقال بفتح

العين ولأن الحركة المسماة بحذف المضى تكون لأول حرف اللفظ (لمصححه)

من الظل وذلك بالعش وإضافته إلى الزوال لادنى ملابسة فإن المراد ظل

الأشياء فى هذا الوقت ففيه مجاز أن (وفى رواية) عنه وعندهما (مثله)

سوى الفئ وفيه إشارة إلى أن الأول ظاهر الرواية وعنه أنه إذا بلغ

مثله خرج الظهر بلا دخول العصر إلى أن يصير مثليه وعنه إذا صار

أقل من قامتين خرج الظهر بلا دخوله وهو الأصح كما قال أبو الحسن

كذا فى المحيط إلا أن رواية شاذة لا يعمل بها كما فى الجلابى وفى تقديم مثليه

أشعار بانها المفتى بها لكن فى الميزانة أن الوقت المكروه فى الظهر

أن يدخل فى حد الاختلاف (و) وقت (العصر منه) أى من بلوغ الظل

مثليه أو مثله سوى الفئ فالحال فى الواقع فى آخر الظهر جار بعينه فى

أول العصر كما فى الزاهدى وذكر فى المحيط أن أول العصر عندهما

إذا صار الظل قامة مع زيادة وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لم يعتبر

الزيادة وفى النهاية الاحتياط أن لا يصلى العصر حتى يصير ظل كل شئ

مثليه سوى فى الزوال (إلى) وقت (الغروب) أى وقت غيبة جرم

الشمس كله إذا ظهر الغروب والأقالى وقت إقبال الظلمة من المشرق

كما فى التحفة ويؤيده الحديث الصحيح إذا أقبل الليل من هنا فقد أفرط

الصائم وما فى الخلاصة أنه لا يفطر من على رأس منارة الاسكندرية وقد

رأى الشمس ويفطر من بالاسكندرية وقد غابت عنه وفى الكلام دلالة

إلى أن ما قبل الغروب من وقت اصفرار الشمس من وقت العصر خلافا

للحسن وبشر كما فى النظم (و) وقت (المغرب من) أى من الغروب

(إلى غيبة الشفق) بالفتح أى عينه (وهو) أى الشفق عندهما (الحمرة)

وعند البياض المغربيان وإلى الأول ذهب الخليل وغيره وإلى الثانى ذهب

المبرد وغيره فيكون من المشترك والاضداد وفى الزاهدى عن أبي حنيفة

رحمه الله أنه الحمرة فيصح عشاء العامة الواقعة قبيل غيبة البياض فى

* انى من يسكن ببلغار ولكنى لا اريد اسقاء
صلوة من الصلوات الخمس كم من حديث
من النبى عليه السلام بين فيه الصلوات
الخمس واوقاتها لكن لم يستثن فيه واحدة
منها اعلم ان مسائل الشرع محدودة بما يقدر
له فهم العوام ولكن لها طريقا آخر وهو
ما يقدر له بعض الخواص فقط كروية هلال
رمضان اوجب الشرع الرؤية بالبصر لكن
خبر المتجمين يوجب الصوم ان لم يره احد
سواهم فوقت العشاء هكذا فان لم يمكن
التحديد بالشفق يقدر بالساعات التى
آلة مجربة صحتها وعدم تغليطها والحساب
بالساعات لاشك خير من ترك الصلوة رأسا
ومارآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن
(المصحح ١)

(٤) مانقله عن المحيط والزاهدى وغيرهما
من المتداولات المعتبرات كما عدنا
(٥) الفاصل اى المكارم ما فى كلام بعض
الشايع (٦) لان ما فى هذه المعتبرات فى
قولهم يطلع الفجر قبل غيبة الشفق يشهد
بصحته (٧) اى لفظ الغيبة (٨) يجوز فيه
التذكير والتأنيث (٩) اى كون اول وقت
الوتر بعد العشاء (١٥) اى الوتر
(١١) والمتن يمكن تطبيقه على المذهبين
فان كان قوله بعد خبر الوتر كما ان قوله منه
خبره العشاء يكون على مذهب الامامين
واما اذا جعل قوله والوتر معطوفا على العشاء
مشاركا فى خبره وقوله بعد حالامن الوتر يكون
على مذهب الامام الاعظم ويكون الحال اشارة
الى ان المصلى (مأمور بتقدميهما) اى العشاء
على الوتر (١٣) اى فى بيان الاوقات (١٤)
وقد عرفت ان هذا على تقدير ان يكون بعد
خبر الوتر واما على تقدير الحمل على الثانى
فلا حاجة الى هذا البيان (١٥) اى القول
بوجوب الوتر (١٦) فى فصل فرض الترتيب
حيث قال بين الفروض الخمسة والوتر وقال
الا اذا ضاق الوقت آه فان من تصويبه جعلوا
تقديم الوتر على العشاء فى القضاء
(١٧) اى كون وقت بعضها بعد الفرض
وبعضها قبله (١٨) اى ذلك السنن
(١٩) اى فى وقت فردضها (٢٥) اى وقت
المنطوق لاقبلية ولابعدية حينئذ ولما دخل
صلاة الضحى فى هذا التعميم اشار الى
استثنائها عنه فقال واما صلوة الخ

الصحيح من جميع اصحابنا وفيه اشعار بان رجوع الى قولهما كما فى المنتقى
الا ان الاول احوط كما فى النهاية والثانى ايسر واليه اشار بقوله (وبه
يفتى) اى بان الشفق هو الحمة يحاب المستغنى لا بغيره يقال استغنى
فاقتنى بكذا والفنوى هو الجواب عما اشكل من الاحكام كما فى المفردات
وينبغى ان يكون هذا حكم ديارنا فى التجنيس عن بعض المشايخ فى
حق دياره انه ينبغى ان يؤخذ فى الصيف بقولهما لقصر الليالى وبقاء
البياض الى ثلث الليل ونصفه وفى الشتاء بقوله لطول الليالى وعدم بقاء
البياض الى الثلث وفى المحيط والزاهدى وغيرهما ان العشاء ساقطة عن
فى بعض البلاد الشمالية كالبلغار مما يطلع الفجر فيها قبل غيبة الشفق وبما
ذكرنا سقط استبعاد بقاء البياض الى ثلث الليل ونصفه (و) وقت (العشاء)
بالكسر (منه) اى من غيبة الشفق والتذكير باعتبار معنى الغيب اولكونه
مؤثرا غير حقيقى (و) وقت (الوتر بعد) اى بعد العشاء اى بعد ان يصلى
الصلوة المخصوصة فى اى جزء من الليل (الى) وقت (الفجر لهما) اى للعشاء والوتر
فاخر وقت العشاء والوتر واحد لكن اول وقت الوتر بعد العشاء لانها سنتها
وهذا عندهما واما عندك فوقته وقت العشاء الا انه مأمور بتقدميهما ونمرة
الملائكة تظهر فيهما اذا صليهما ثم علم انه صلى العشاء فاسدة من جهة الوضوء
او غيره وفيما اذا صلى الوتر على ظن انه صلى العشاء ثم ظهر انه لم يصل
فعندهما يعيد الوتر لاعنده كما فى المقائى وانما اختار ههنا قولهما مع
ان المختار قوله كما سيأتى اشارة الى بيان وقت بعض السنن الموقنة فان
وقت بعضها بعد الفرض الى آخر الوقت ووقت بعضها آخر قبله وهذا
اذا أدى فى الوقت واما اذا ادى خارجه فتطوع وجميع الاوقات وقته
كما فى التحفة وغيره واما وقت صلوة الضحى فالضحوة اى من الساعة
التى يباح فيها الصلوة الى نصف النهار كما فى آيمان الايضاح (ويستحب)

(١) ان اللام تعليل الاستحباب (٢) يعنى ان اللام ظرفه (٣) فيكون اللام حينئذ للصلة المحضة (٤) حال من الفجر بارادة الوقت منه فيكون من قبيل الاستخدام اى حال كون الفجر مسفرا (٥) اى دأؤا إشارة الى ان مسفرا بصيغة اسم الفاعل (قوله وكونه) اى مسفرا هنا (من اسفر)

(١١٥)

﴿ كتاب الصلوة ﴾

ويختار (للفجر) اى لأجله اولى وقته ويجوز أن يتعلق بقوله (البداية) اى بداية صلوته (مسفرا) اى مضيئا يقال اسفر الصبح اذا اضاء كما قال المطرزي وكونه من اسفر بالفجر اى صلاها بالاسفار والباء للتعدية تكلف على ان حذف الصلة من صيغة الفاعل لم يوجد قياسا واعلم ان ماذكره ظاهر الرواية وقال الطحاوى يبدأ بالتغليس ويختتم بالاسفار (بحيث يمكنه ترتيب اربعين آية) فى ركعتين فى كل ركعة عشرون آية سوى الفاتحة كما فى المحيط والافضل ان يبدأ فى وسط الوقت ويقرأ فى الاولى ستين آية او خمسين وفى الثانية نصف ذلك كما فى النظم والترتيل تبين الحروف واستيفاء الحقوق من غير اشباع (ثم الاعادة) للصلوة مع الوضوء والغسل ان صلى جنبا والمتبادر من القراءة فى الصلوتين ما هو المسنون منها كما فى الزاهدى والاعادة كما فى الأصون ان يفعل ثانيا فى وقت الأداء للخلل فى الأوّل وحينئذ لا حاجة الى قوله (ان ظهر فساد وضوئه) او صلوته بعد الفراغ من الصلوة وفى الظهيرية قال بعض المشايخ حذرا لاسفار ان يؤخر بحيث لو وقع حدث لم يمكنه البناء لان الحدث امر موهوم والصحيح المتن كما فى الكرماني وسيأتى فى الحج ان التغليس بمزدلفة للحاج افضل (د) يستحب (تأخير ظهر الصيف) اى ادائها فى آخر الوقت كما فى النظم والتخفة وذكر فى تحفة المسترشدين ان الاختيار تأخيرها الى ان يسكن الحر والمراد بالصيف زمان اشتداد الحر على الدوام كما فى قاضى خان ويؤيده ما فى الحديث «ابردوا بالنظر» فان شدة الحر من فيج جهنم وفى الكلام اشعار باستحباب تعجيل ظهر الربيع والخريف كما مر إشارة اليه فى التيمم وقد صرح فى تيمم المستصطفى ان الصلوة فى أوّل الوقت افضل عندنا الا اذا تضمن التأخير فضيلة واما ظهر الشتاء فسيأتى (د) يستحب (تأخير العصر) فى جميع الاوقات

المصلى (بالفجر) اى من قبيل المتعدي بالباء كما جعله منه الفاضل ابو الكارم وقد ر له الصلة للتعدية وجعل حالامن فاعل يستحب يجعله معلوما راجعا الى المصلى فقال حال كونه اى المصلى مسفرا به اى بالفجر (والباء) فى صلة الاسفار (للتعدية تكلف) لكن على هذا يصح المعنى بلا ارتكاب الاستخدام كما فى توجيه الشارح المحقق وانه نوع تكلف ايضا فاستويا بل حديث اسفروا بالفجر يؤيد توجيه الفاضل المذكور (١١) قيد به لانه وجد فى المفعول كالشترك والسنقر (١٢) فى الصحاح التغليس السير بغلس هو ظلمة آخر الليل (١٣) قيد الاسفار وميزانه (١٤) نقل البرجندى عن المغرب بالاشباع بلا اسراع فالتوفيق ان اشباع الشارح المحقق ما هو خارج عن مرتبة الترتيل وعن حقوقها ومستحقاتها كالتوسط مثلا يمتد زعنه فى مرتبة الترتيل واشباع البرجندى ما هو منها وداخل فيها كصلة هاء الضمير مثلا قوله بلا اسراع ولو غير محل بالمرى فهو امتراز عن مرتبة المدر فانها اسراع لكن بحيث لا يمتل الحروف ولا يدق فانه خارج عن مراتب التجويد الترتيل والمصدر والتدوير هو التوسط بينهما قال فى الدر البتيم الكل جائز والتدوير مختار وقال الشيخ ابو الحنفى فى الدر النضيد الترتيل افضل واكمل لموافقة ظاهر النصوص (١٥) اى المعاد والمعاد به (١٦) اى حين اعقبى فى مفهوم الاعادة للخلل فى الاول (١٧) اى الظهور مقيد به وبعضهم اطلق (١٨) اى يبالغ فى التأخير كمال المبالغة حتى لا يمكنه البناء بان يخرج الوقت لو اشتغل له فظهر ارتباط التعليل بقوله لان الحدث امر موهوم (لا يجوز ترك المستحب لأجله) اى المستحب كما فسر به

(٢٥) اى ادخلوها فى البرد بان تؤخرها عن اول وقتها الى ان يصير للحيطان ظل يمشى فيه قاصد الجماعة (٢١) اى قوّته (٢٢) بعض او ابتداء (٢٣) بفتح وسكون

* ٩

(٢٤) اى غليانها وانتشار لهبها والامر للندب وله شروط مبينة فى الفروع خ م عن ابى سعيد المدرى رضى الله عنه (تيسير شرح جامع الصغير للمناوى) (٢٥) اى المتن (٢٦) بطريق مفهوم اضافة التأخير الى الصيف

(ما لم يتغير) ضوء الشمس كما قال الحاكم الشهيد وإبراهيم البخعي
أو قرصها كما روى عن الأئمة الثلاثة وتكلموا في تغييره أنه بحيث يمكن
احاطة النظر إليه أو يقوم للغروب أقل من رمح أو لا يبدو للنظر إلى
ماء في طست كما في المحيط أو لا يراه الجالس في أرض مستوية بل ارتفاع
الرأس كما في النظم والصحيح الأول كما في الخزائن وغيرها فيستحب
إذاؤها إذا كانت الشمس بيضاء تقيّة فعند التغيير والاصفرار يكره التأخير
كراهة تحريم كذا في المنية وأما حكم الأداء فسيأتي (و) يستحب تأخير
(المساء) في جميع الاوقات (إلى ثلث الليل) الشرعي كما هو الظاهر
المتبادر لكن في الهداية ومختصر القندوري إلى ما قبل الثلث وحمل المتن
عليه ممكن لكنه مذکور في المحيط وغيره وعن القندوري إلى نصف الليل
وفي النظم إلى النصف مكره بلائمه وبعده مكره مع الانتم واليه أشار في
الغنية حيث قال أنها مكرهة كراهة تحريم وفي التحفة أن هذا كله في
الشتاء وأما في الصيف فالتعجيل أفضل (و) يستحب تأخير (الوتر) في
جميع الاوقات (إلى) وقت يسعها من (آخره) أي آخر الليل الشرعي
(لمن وثق بالانتباه) أي لمن اعتمد على استيقاظه وأما إذا لم يثق
فالتعجيل أفضل كما في قاضيخان وفي الكلام اشعار بأنه يستحب التأخير
لمن لا ينام أصلاً (و) يستحب (تعجيل ظهور الشتاء) أي إذاؤها في أوّل
الوقت كما في النظم والتحفة وهذا المعنى غير منصوص عليه فيما سبق
فلا يستدرك والشتاء زمان اشتداد البرد على الدوام كما في قاضيخان
(و) يستحب تعجيل (المغرب) في كل الاوقات وفيه اشعار بأنه لا يكره
التأخير عن أوّل الوقت وعليه أكثر العلماء كما في الخزائن لكن في
القنية أنه رواية الحسن عنه والأصح أنه يكره الأمن عذر السفر أو يكون
التأخير قليلاً وإلى اشتباك النجوم يكره كراهة تحريم وفي التأخير بنطويل

(١) أي لا تخار فيها إلا عين (٢) أي يكون قائماً
(٣) حال كونها (أقل من) طول (رمح) أي شفة
الأرض (٤) أي لا يرى الشمس الناظر في ماء
الطست لغاية تسفلها (٥) أي ظاهرة بحيث لا
تدخلها صفرة (٦) يعني أن التأخير إلى وقت
الاصفرار مكره وأما إذاؤه فيه فسيأتي حكمه
(٧) أي على ما في الهداية (٨) أي يحمل
الليل على العرفي ويجعل الغاية غير داخل
في المغيا فيكون الداخلة ما قبل الثلث
(٩) أي ما في المتن مذكوره (١٠) أي
صلوة العشاء في النصف (١١) أي ذلك
الوقت الوتر أي ثلث ركعات (١٢) كلمة
من من الشرح بيان وقت الشروع قوله وهذا
المعنى أي استحباب تعجيل ظهر الشتاء
(١٣) ولو بطريق المفهوم فيما سبق من
قوله ويستحب تأخير ظهر الصيف (١٤) أي
هذا المتن كما توهّم لاحتمال أن يكون التعجيل
والتأخير في الشتاء على السوية من أن
المفهوم المخالف ولو في الروايات ليس بكلي
فما وجد في بعض النسخ بعد قوله كما في
قاضيخان وهذا الكلام غير مستدرك بما قيل
من قوله تأخير الظهور لأن مفهوم المخالفة
ليس بكلي ولو سلم فلم لا يجوز أن يستوى
فيه التعجيل والتأخير انتهى مستدرك مكرر
ومن المنهيات أدرجه الناسخون (١٥) في
كل حال (إلا) أن يكون (من عذر السفر)
ونحوه وبما قدرنا التصحيح كون الاستثناء مفرغاً
ظهر عطف قوله (أو يكون التأخير)
على يكون المصدر بأن وصحة هذه العبارة
بلاغبار لا كما توهّم أن فيها خازنة (١٦) فلهذا
اعتداد القليل أخرج من الكراهة
(١٧) أي ظهور (النجوم) عطف على
قوله في القنية بتقدير وفي القنية أن التأخير
إلى اشتباك النجوم فيكون في ميز الاستدراك
من الأشعار السابق

(١) عطف على التنزيل أى للنائب المحذوف (٢) تفسير حذف الناصب
مرتب (٣) أى ضوئه أو عينه على اختلاف هناك فهذا بالنظر إلى العصر (٥)
﴿ كتاب الصلوة ﴾ (١١٧)

(٣) تفسير بالنظر إلى التنزيل نشر غير
تصغير بعد بالجر عطف على تغيير بالنظر إلى
العشاء (٦) على وزن يعجل فاكثفى
بالبين هناك (٧) ابتداء كلام وليس بعطف
على روى (٨) لا وقتاً والجمع فعلا قد يكون
بان يؤدى الظهر مثلاً في آخر وقته والعصر
في أول وقته فيؤدى بان على الولا فالجماعة
الحاضرة للظهر بلا تفرق يؤدون العصر
فيتيسر لهم إذاؤهما باجتماع واحد بلاؤنة
الذهاب ثم المجئ وهذا معنى قوله لتكثير
الجماعة فالجمع فعلاً اعم من الجمع وقتاً وسمى
بعضهم الجمع فعلاً بالجمع ضرورة (فعلى هذا) أى
بناءً على حسن الجمع الفعلى بين الظهر
والعصر وبين المغرب والعشاء بالوجه
المذكور (لا يحسن الجمع بين العشاء والفجر)
بالوجه المذكور (لعدم الاحتراز) في حق
العشاء عن الكراهة (بلائم إلى النصف وبعده
مع الائم على ما مر وفي بعض النسخ يحسن بدون
كلمة لا واطنه غلطاً والالغال لعدم الوقوع في
الكراهة مع أنه غلط بالنظر إلى العشاء وإن صح
بالنظر إلى الفجر فان قلت لو فسر قوله فعلى
هذا بعلى تقدير أن يكون حسن الجمع بينهما
وبينهما معلاً بتكثير الجماعة لكان أظهر
في نفى حسن الجمع بين العشاء والفجر * قلت
نعم لكنه على هذا ينبغي أن يقول ولعدم
الاحتراز آه تعليلاً آخر عطفاً على الأول
فتترك الواو بأية (٩) أى بناء على التعليل
المذكور في الزاهدى (١٥) أى يلزم كون
الجمع بينهما أيضاً مسناً والتالى باطل وبين
بطلان التالى بقوله لعدم الاحتراز عن
الكراهية فما وجد في بعض النسخ لأن
قوله يحسن آه بدون كلمة لا فهو حسن فافهم
(١١) قيد الفرائض والواجبات معابد لالة
ما ذكر في الكافي مران المحرم في هذه
الاقوات إنما هو غير التطوع كقضاء
الفرائض والواجبات الفائقة (١٢) أى ما
في هذه المعتبرات (١٣) مفعول لا ينافى
(١٤) أى النوافل (لا يجوز) فيها (١٦) علة
لا ينافى أنه يعبر آه فليكن تعبیر الخلاصة
به عنها (١٧) أى في حق النوافل ففي عدة
من المعتبرات بالجواز مع الكراهية وفي
بعضها بعدم الجواز وفي بعضها بكراهية
التحرّم (١٨) في النوافل (١٩) يعنى ان اتصاف الصلوة في هذه الاوقات بعدم الجواز في الحال ودائماً لانها منصفة في
الاستقبال بعد دخول هذه الاوقات لاقبله ولا بعده كما ان الوقتية تجب بعد دخول اوقاتها لاقبلها

القراءة خلافى وأعلم ان كلامه كغيره دال على ان المرأة كالرجل في هذه
الاحكام لكن في المنية عن التوباعى سمعت مشايخنا يقولون الافضل للمرأة
ان تصلى الفجر بغسل لانه اقرب الى السجود في سائر الصلوات كلها
ان تنتظر حتى يفرغ الرجال عن الجماعة وعن شرف الاثمة المكى الافضل
في الصلوات كلها ان تنتظر حتى يفرغوا عنها (و) يستحب (يوم غيم)
اى غيم (يعجل) فاعل يستحب لتنزيله منزلة المصدر والنائب المحذوف
اى ان يعجل (العصر والعشاء) اى تعجيلهما بان يصلياً في اذل الوقت
لكن في المحيط اراد به ان يؤدى قبل الوقت المكروه من تغيير الشمس
وبعيد الثالث او النصف (و) يستحب يوم غيم (يؤخر غيرهما) من
الفجر والظهر والمغرب مخافة الاداء قبل الوقت ولذا روى عنه تأخير الكل
ويحسن الجمع فعلاً لتكثير الجماعة بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء
كما في الزاهدى فعلى هذا لا يحسن الجمع بين العشاء والفجر لعدم
الاحتراز عن الكراهة (ولا يجوز صلوة) اى التلبس بشئ من كثير
من الصلوات كالفرائض والواجبات الفائقة والمنذورات في هذه الاوقات
الثلاثة فيجوز فيها النوافل مع الكراهة كما في المبسوط وشرح الطحاوى
والمحيط والكافي والتهفة والمقائى والخزانة وغيرها ولا ينافى ما في الخلاصة
وقاضيان انها لا يجوز لما سياتى أنه يعبر عن الكراهة بعدم الجواز على
ان في موضع من الخلاصة انها تجوز واليه اشير في نوافض الوضوء من
قاضيان وفي النظم انها تكره كراهة تحريم واختلافى العبارات يجوز ان
يكون لاختلاف الروايات وكلمة لا وان كانت لنفى المستقبل الا انها قد
تكون لنفى الحال كما فيما نحن فيه صرح به في المفصل والجواز خلافى

(١) تفريع ايضا الزيادة قيد من كثير آه باعتبار ضم قوله (واما الواجبة فيها آه ٢) اى فى جوازها فيها (٤) اى التى وجبت فيها (٥) اى فيها (٦) صفة البعد (٧) اى فى ذلك البعد (٨) حاصله لا يكره سجدة الشكر بعد الصلوة فى الوقت الذى لا يكره النفل فيه اعلم ان عبارة القنية يكره ان يسجد شكرا بعد الصلوة فى الوقت الذى يكره النفل ولا يكره فى غيره انتهى فقس على تصرفات الشارح المحقق على ما هو عادته من النقلات من حيث المعنى حيث نقل مضمون قوله ولا يكره فى غيره بهذه العبارة فلا تغفل (٩) بان يقول ولا يسجد بترك قيد تلاوة (١٥) لشموله سجدة السهو وسجدة الشكر بعد الصلوة فى الوقت الذى يكره فيه النفل فانها مكروهة ايضا كما مر من القنية (١١) اى فى التحفة (١٢) اى صلوة جنازة حضرت فيها (١٣) قال الفاضل ابو المكارم وفى التحفة انه من غير كراهة بل الافضل الاداء انتهى وفى البرجندى والمذكور فى التحفة انه اذا حضرت الجنازة فى هذه الاوقات فالافضل الاداء انتهى فالظاهر ان نقله من حيث المعنى فيهما من قوله فالافضل الاداء كما اوردته بطريق الترقى فان اراد الشارح المحقق انه لم يوجد بهذه العبارة فالنزاع فى اللفظ والتعبير وان اراد انه لم يوجد من حيث المعنى فالافضلية الظاهرة فى عدم الكبرية متفق النقل من التحفة عند هذين الثقتين فمنعه مكابرة وكذا منع ظهورها فيه (٤) اى عن سنتهما اى ان صلواتهما واجبة عينا والجنازة كفاية فلو اجتمعا يقدم الفرض العيني لكن وضع الشارح المحقق المسئلة بوجههم تقديم الجنازة وصرح فيما بعد ايضا بكونه قياسا (وقدمت) اى الجنازة (على خطبة العيد) لكونها سنة والجنازة فرضا ولو كفاية (والقياس) لو اجتمعا معا يقتضى التقديم) اى تقديم صلوة الجنازة (على الصلوة) وجه القياس ان صلوة الجنازة حق العبد وهو مقدم على حق الله تعالى لكن قياس الفرض العيني والكفاية يقتضى التأخير كما مر فى الدر المختار فتعارض القياسان

(٣) قوله على الاختلاف اى فى وقت الطلوع (٤) قوله ويجوز ان يكون المعنى وعند قيامها مبتدأ (من وقت انتصاف النخ) يعنى على ما ذهبوا اليه وقت القيام امر ممتدله ابتداء وانتهاء فلها فى تفسيره بكلمة من الابتداءية وكلمة الى بخلاف ما ذهب اليه ائمة ما وراء النهر (٥) قوله اى من وقت تغيرها يعنى ان المراد بوقت الغروب الذى لا يجوز هذه الثلاثة فيه امر ممتد من وقت التغير الى غيبة جرمها

المحرم (ولا) يجوز (سجدة تلاوة) اى التلبس بشئ من كثير من سجداتها فلا يؤتى فى هذه الاوقات بواجبة منها فى غيرها واما الواجبات فيها فاجازة فيها الا ان فى غيرها افضل كما فى المحيط لكن فى الخلاصة فيه اختلاف الرواية والظاهر انها لا تجوز وفيه اشارة الى جواز سجدة غير التلاوة وفى القنية لا تكرر سجدة الشكر بعد صلوة لا يكره فيه النفل لكن فى المحيط لا يجوز سجدة السهو فلو اطلق السجدة لكان احسن (وصلوة جنازة) اى لا يجوز التلبس بشئ من كثير من الجنازات وهو ما حضر فى غيرها واما ما حضرت فيها فمكروهة كما فى التحفة ولم يوجد فيها انها غير مكروهة كما ظن وفيه اشعار بجوازها فى غير هذه الاوقات الا انها لو حضرت بعد صلوة المغرب او الجمعة قدمت على سنتهما وقيل اخرت وقدمت على خطبة العيدين والقياس يقتضى التقديم على الصلوة كما فى المنية وغيرها (عند طلوعها) اى ظهور شئ من جرم الشمس من الافق الى ان ترتفع اقل رمح او ان ينظر الى قرصها او ان يحمر او يصفر على الاختلاف كما فى المحيط (و) عند (قيامها) اى لا يجوز التلبس بشئ من تلك الثلاثة عند انتصاف النهار العرفى كما ذهب اليه ائمة ما وراء النهر ويجوز ان يكون المعنى من انتصاف النهار الشرعى وهو الضحوة الكبرى الى الزوال كما ذهب اليه ائمة خوارجهم كما فى العمان (و) عند (غروبها) اى من وقت تغيرها الى ان يغيب جرمها (الاعصر يومه) اى يوم المصلى فانها جائزة

بلا

ابتداء وانتهاء فلها فى تفسيره بكلمة من الابتداءية وكلمة الى بخلاف ما ذهب اليه ائمة ما وراء النهر (٥) قوله اى من وقت تغيرها يعنى ان المراد بوقت الغروب الذى لا يجوز هذه الثلاثة فيه امر ممتد من وقت التغير الى غيبة جرمها

بلا كراهة كما قال اصحابنا كما في الايضاح وذكر في التحفة ان الاداء
مكروه وفيه اشعار بان الوقت لو خرج في خلال الوقتية لم تفسد وهو الاصح
وهو اداء لا قضاء وهو الاصح كما في قضاء الزاهدي ويستثنى من ذلك خروج
وقت الفجر فانه مفسد كما مر (ويكره) تحريماً (اذا خرج الامام) من
محلّه (للخطبة) الى الفراغ من الصلوة (النفل) اي الشروع في صلوة
النفل وسيأتي في محلّه حكم ما اذا شرع قبله والخطبة شاملة للجمعة والعيد بين
والاستسقاء والكسوف كما في النظم وقاضيخان والخلاصة لكن سيأتي ان
خطبة الكسوف ليست مشروعة عندنا ولعلّه مشير الى رواية عن ائمتنا
والأولى ان يقول يكره عند الخطبة النفل ليشمل خطبة النكاح والخطبة
الثلاث في الموسم فان الاستيعاب واجب فيها كما في الزاهدي والكلام
مشير الى ان مجرد الخروج يوجب الكراهة هذا عنده كما سيأتي والى ان
الكراهة لا تنزل بعدم سماع الخطبة وفي المنية اذا لم يسمع يجوز ان
يصلى السنة وقت الخطبة في داره القريبة من المسجد ثم حضره والى انه
لا يكره عند الاذان من يوم الجمعة لكن في النظم انه مكروه (فقط) فلا
يكره الفوائت وصلوة الجنائز وسجدة التلاوة وهذا لا ينافي ما في الجمعة
انه يكره الصلوة كما ظن لان المراد النفل بهذه القرينة (و) يكره النفل
فقط (بعد الصبح) الى الطلوع (الاستنّة) اي سنة الصبح فلا يكره
شي من الفوائت واخواتها كالمندورة لكن في المحيط انها غير جائزة وفي
التحفة ان ما وجب بايجاب العبد من النذر وقضاء تطوع افسد ونحو
ذلك مكروه فيه في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه
غير مكروه والصحيح ظاهر الرواية وفي القنية عن ابي حنيفة رحمه الله
تعالى انه يصلّي تحية المسجد بعد الصبح وهذا حكم النفل المبتدأ واما حكم
ما اذا شرع فيه قبل فسيأتي (و) يكره النفل فقط (بعد اداء العصر الى

(١) ان الاداء اي اداء عصر اليوم (٢) واما
اداء سائر الصلوة فتحكمه معلوم من العنوان
(٣) اي في استثناء عصر يومه اشعار آه
(٤) اي عصر يومه او الذي خرج وقته في
خلال ادائه (٥) اي من الاشعار المذكور
(٦) راجع الى قوله (حكم ما اذا شرع) لانه فاعل
مقدم معنى فالاضمار قبل الذكر لفظاً فقط
وهو جائز (قبله) اي قبل الخروج للخطبة
(١٥) اي ما في النظم وقاضيخان والخلاصة
(٢١) ان في مشروعية خطبة الكسوف
(رواية عن ائمتنا) ايضاً والافلامعنى للقول
بشمولها ايها افتأمل (٣) بترك شرط الخروج
(ليشمل خطبة النكاح آه فان فيها) لا يوجد
الخروج لكن (الاستيعاب) الذي علل
الكراهة باغتلاله (واجب فيها) ايضاً
(١٧) اي الكراهة السنوطة بخروج
الامام (١٨) ولو قبل الشروع للخطبة
(١٩) لبعده او لمانع آخر لان الكراهية نبط
بمجرد الخروج (٢٥) اي في ثلثة ايام في
وقت الحج من سابع ذي الحجة بمكة والتاسع
منه بمعنى والحادي عشر منه بعرفات (٢١) اي
النفل وقت اذان الجمعة عند المنبر كما لا
يغنى (٢٢) اي ما ههنا من تخصيص النفل فقط
بالكراهة في وقت الخروج للخطبة (٢٤) اي
مطلقاً (٢٥) من الفاضل ابي المكارم (٢٦) اي
بالصلوة في باب الجمعة علة لا ينافي
(٢٧) لا مطلق الصلوة (٢٨) اي بقرينة ما
ههنا من التصريح بالنفل ولذا يقول هناك
اي الشروع في النفل بقرينة الاذان اي هذا
الاعلان جناساً لباب الاذان لما ان هذا
الاعلام قبيله وسيأتي التفصيل ان شاء
الله تعالى

(١) أى اداء العصر (٢) أى اداء المغرب يعنى ان انتهاء كريمة النفل فقط فيما بعد العصر مخدوف وهو التغير اكتفى عنه
 بابتدائها وكذا ابتداءها هنا مخدوف وهو الغروب اكتفى عنه بالانتهاؤ بقريئة السابق وهو قوله عند غروبها فانه يفهم منه
 على ما فسر الشارح المحقق هناك انه ليس وقت التفرغ والغروب لا يجوز فيهما النفل فقط بل هما لا يجوز فيهما صلوة ولا سجدة
 تلاوة ولا صلوة جنازة (٣) أى هذا المتن في بيان كريمة النفل فقط (٤) ولا وقت الغروب اكتفى عنه (٥) وهو قوله وعند غروبها
 (قريئة) دالة (له) أى لعدم الشمول ١ فعلى هذا (١٢٥) كتاب الصلوة

اداء المغرب) أى بعد الاداء الى التغير وبعد الغروب الى الاداء فلا
 يشمل وقت التغير كما ظن لان السابق قريئة له فيكره النفل في الوقتين
 دون الفوائت وما وجب بايجاب الله تعالى كسجدة السهو وغيرها واما
 الواجب بايجاب العبد كالتفدية فلا يجوز كما في المحيط لكن في التحفة
 ان ما وجب بايجاب العبد يكره في الأول في ظاهر الرواية والنفل وغيره
 يكره في الثاني لان فيه تأخير المغرب عن وقتها وفي الكلام اشعار بانه
 لو ادى العصر في وقت الظهر كما في الحج كره النفل بعده
 كما في حج القنية وسيجيئ ان النفل مكروه بعد الظهر اذا جمع بينه
 وبين العصر في عرفة (ومن هو اهل فرض) أى يستحق اداها كالصبي
 اذا بلغ والمجنون او المغمى عليه اذا افاق والكافر اذا اسلم والمخاض
 او النفساء اذا طهرت (في آخر وقته) أى زمان يسع التحريمة فقط كما
 قال المحققون من علمائنا الا اذا طهرت من الحيض او النفاس فانه يشترط
 فيه زمان الغسل ايضا بخلاف الكافر الجنب على الصحيح واحترز به عما
 قال زفر وتابعه كالقدوري انه شرط للوجوب زمان يسع الواجب كما في
 المحيط والظهيرية والظرف متعلق بأهل (يقضيه) أى ذلك الفرض (فقط)
 لا الفرض المقدم واحترز به عما قال الشافعي فان عنده اذا وجب العصر
 وجب الظهر ايضا كالعشائين (لا) يقضيه بالاجماع (من حاضرت) او
 نفست او جن مثلا (فيه) أى في آخر وقته كما لو حاضرت في أول وقته
 لان الاعتبار في السببية آخر الوقت ولما كانت من عطف جملة على
 جملة لم يرد ان السوق يقتضى قيد فقط *

التفسير يكون في المتن صنعة الاحتمالك كما
 يظهر من تقرير الفواص (لناظره) * قوله
 كما ظن من الفاضل البرجندی انه يشمل
 ويلزم التناقض بين كلامي المص كما
 ستطلع قال الفاضل البرجندی في شرح
 وبعد اداء العصر الى اداء المغرب أى يكره
 الصلوة النافلة فقط بعد ادى العصر الى ان
 يؤدى المغرب ومقصوده ههنا ان يبين انه
 اذا ادى العصر في اول الوقت لا يجوز له اداء
 النافلة بعدها الى وقت التغير وكذا بعد
 الغروب الى ان يؤدى المغرب واما وقت
 التغير الى وقت الغروب فقد علم حكمه مما
 تقدم فلا يرد ان بين كلاميه تناقضا حيث فهم
 مما تقدم انه لا يجوز صلوة وسجدة تلاوة وصلوة
 جنازة عند الغروب وفهم ههنا انه لا يجوز
 النافلة ويجوز غيرها انتهى أعلم انه يظهر لك
 من كلامه انه بين الايراد وجوابه ايضا وقريئة
 الجواب ايضا فمابقي للشارح المحقق الا
 الاخذ من كلامه فاخذ منه تفسيره المذكور
 وتفريعه وقريئته ايضا فاما معنى نسبة كلامه
 الى الظن (وانه عجب ٨) وهو من اداء العصر
 الى التغير (٩) وهو من الغروب الى اداء
 المغرب (١٥) أى في قوله وبعد اداء العصر
 (١١) أى بعد اداء العصر في وقت الظهر
 لان المتن صادق عليه (١٢) أى بقيد آخر
 وقته (١٣) أى كلمة في (١٤) لانه في معنى
 المستحق (١٥) أى كما انه اذا وجب العشاء
 وجب المغرب عنده لكونهما عنده بمنزلة
 صلوة واحدة لجواز جمعهما عند العذرة في
 وقت واحد عنده (١٦) أى كما لا يقضيه
 بالاجماع (١٨) أى كلمة لا (من) قبيل (عطف
 جملة) فعلية بتقدير الفعل المعطوف (على
 جملة) اسمية من المبتدأ والخبر لم يرد ما ظن
 من (ان السوق) أى سوق العطف حيث
 جعله الظان من قبيل عطف المفرد على المفرد

فصل

بعطف الموصول على الموصول المبتدأ في اشتراك في الخبر اسكن كلمة لا يجعل الخبر منفيا فتقدير الكلام عندك لامن حاضرت فيه يقضيه
 فقط فالشارح المحقق لما جعله من قبيل عطف الجملة على الجملة قال لم يرد ان السوق آه لان القيد قيد الخبر لا قيد الاسمية ولو
 سلم فالاشتراك في القيد المتقدم على المعطوف عليه اتفاق وفي المتأخر مختلف فيه ولعله لهذا ظن اقتضاء السوق ولكن لما
 تضرر المفهوم قال وليس قين فقط كما يفتضيه السوق معتبرا في المعطوف والشارح المحقق منع اقتضاء السوق ايضا فتأمل

﴿ فصل الاذان ﴾

كالكلام اسم من التأذين ويطلق على هذه الكلمات الخمس عشرة المشهورة واسقط عند أبي يوسف رحمه الله وفي رواية عن محمد رحمه الله ورأى الحسن رحمه الله تكبيرتان من أوّله فيكون حينئذ ثلاث عشرة كلمة كما في الزاهدي فلا يزداد عليها ولا ينقص عنها كما في الكشف والترتيب بين الكلمات مسنون فلو قدم بعض على بعض كان الاعادة أفضل كما في التحفة واعلم انه لم يذكر الفاظ الاذان لشهرتها فيما بين المسلمين وكان في الأصل ما ذكرناه الا انه صلى الله عليه وسلم جعل من اذان الفجر ما تكلم به مرة بلالاً من « الصلاة خير من النوم » كما هو المشهور (سنة) مؤكدة ثابتة بالسنة والاجماع ولذا يقاتل الامام اهل بمكة تركوه وسببه انه صلى الله عليه وسلم حين أسرى به الى المسجد الأقصى وجمع له النبيون عليهم السلام صلى بهم بتأذين ملك واقامته والاشهر ان السبب رؤيا جمع من الصحابة رضى الله عنهم في ليلة واحدة واحترز بالسنة عما قال بعض المتأخرين من وجوبه وصح ما روى عن محمد رحمه الله من فرض الكفاية ولا تجزئ الصلاة بدونه عند من قال بالوجوب كما في الجلابي والأول هو الصحيح وعليه العامة كما في المحيط (للفرائض) أي فرائض الرجال وهي الخمس المشهورة (والجمعة) فلا يسن للصلاة الجنائز والتطوع وللنساء وحدهن فان أدنَّ أسنان كما في المحيط (فقط) للتأكيد (في وقتها) أي وقت اداء الفرائض فلا يحتسب من السنة لو أدن قبله وكذا في الوقت بعد الاتيان فزقته للفجر بعد طلوعه وللظهر في الشتاء بعد زوال الشمس وفي الصيف بعد ان يبرد وللعصر ما لم يخف تغير الشمس وللمغرب بعد غيبة الشمس وللعشاء بعد ذهاب البياض قليلا كذا قال ابو حنيفة رحمه الله كما في الزاهدي ولعل المراد بيان الاستحباب والا فوقت الجواز جميع الوقت

(١) أي في ابتداء ثبوته وهو اذان الملك النازل من السماء حين شاور الاصحاب الكرام في امر اعلام اوقات الصلوة او الرؤيا الصادقة منهم (٢) أي من خمسة عشر او ثلثة عشر كلمة (٣) أي جزأ (٤) مفعول ثان (٥) مفعول أوّل (٦) خبر الاذان لونهون فصل او وقف عليه واما لو اضيف الى الاذان فخير مبتدأ مخدوف أي هو سنة (٧) أي سبب ثبوت الاذان ابتداء (٨) واما بقا فدخل الوقت

(٩) بتشديد يدين

(ويعاد) الاذان في الوقت (لو اذن قبله) اى قبل الوقت وانما ذكره مع الاشعار به قبل نفيها لما في غير ظاهر الرواية مما روى عن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز بعد نصف الليل كما في التحفة وذكر في المفيد انه يعاد عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وبالأول يفتى وفي الكلام اشعار بوجود علمه وباوقات الصلوة ولو لم يكن عالما بها لم يستحق ثواب المؤذنين كما في المحيط (ويترسل به) مستأنفة والباء للظرفية كما دل عليه كلام الأساس وغيره والمعنى يتمهل في الاذان ويفصل بين الكلمتين ولا يجمع بينهما فانه سنة كما في شرح الطحاوى وينبغى ان يفصل قليلا والا فالأولى الاعادة كما في الغنية وذكر في التحفة ان الثوالى بين كلماته سنة فان ترك فالسنة ان يعاد وفي الأطلاق اشعار بانه يضم الراء في الله اكبر على الجبرية ويُسكن جماعة منهم المبرد ثم يفتحون للسالكين او ينقلون فتحة الهمزة اليه والأول اصوب كما في معنى اللبيب واختار الانبارى النقل كما في المضمرات (مستقبلا) في غير الحيعلتين فلو ترك الاستقبال كره لمخالفة السنة كما في الهداية لكن في المحيط ان الاستقبال مستحب وهذا بلا ضرورة فيؤذن المسافر راكبا حيث كان وجهه (واصبعا) اى انامله بعلاقة الجزئية (في اذنيه) خبر المبتدأ والجملة من الاموال المترادفة وفي بعض النسخ بلاواو وقد جوزة الاندلسى وقال ابن مالك ان لافراد الضمير مزية على افراد الواو والتجوز في مواضع من الكشاف فالمخطئ مخطئ^{١٥} واهبطوا بعضكم لبعض عدو^{١٦} وأعلم ان الاذان بهذا الوصف احسن فلو ترك فهو حسن لانه ليس من السنن الاصلية كما في النهاية وان جعل يديه على اذنيه فحسن وكذا احدى يديه على ما روى عنه كما في التحفة وفي الاكتفاء اشعار بانه لا يكره قاعدا وهذا اذا اذن لنفسه والافكره كما في السراجية وذكر في المحيط ان القيام مستحب ولا راكبا ولو مقفيا

(١) اى قوله ويعاد آه (٢) اى باعادة الاذان الواقع قبل الوقت (٣) اى في قوله في وقتها على ما فرع عليه بقوله فلا يحتسب آه (٤) اى في قول الماتين في وقتها وفي قوله لو اذن قبله آه (٥) اى المؤذن (٦) لان علم وقوع الاذان قبل الوقت فرع علم الوقت فالاعادة المخبر بها عن المجتهد واخباره كاخبار الشارع اكد موقوفة على معرفة الوقت فتكون واجبة الا انه يفهم من اقوالهم ان الوجوب بمعنى الاستحسان كما يدل عليه قول الشارح المحقق ولو لم يكن عالما لم يستحق الثواب آه حيث لم يقل يستحق العزل (٧) اى في اطلاق الترتيل عن انه يضم آخر المقاطع او اسكانه (٨) اى يرفع (٩) كما هو الاصل التحوى في الوصل والفصل القليل في حكمه قوله ويسكن جماعة اى يعتبرونه ساكنا فصيح كلمة (ثم يفتحون) اى يقرؤنه بالفتح من الخارج لا بالنقل (للسالكين) اى وهما سكون الراء لو وقف عليه وسكون لام التعريف لسقوط همزة التعريف من البين لسكونها وصيلة (١٢) اى القول بان ايراد الفتح من الخارج (١٣) اى اشتراط استقبال القبلة (قوله) وقد جوزة اى ترك الواو في الحال الاسمية (الاندلسى) (١٤) وهى التى تقع بعد حال اخرى وذو الحال لهما واحد نحو جاءنى زيد ضاربا ناصرا اذا جعلت ناصرا حالا من زيد كضاربا لا عن ضمير ضاربا والا فمتابعة كما في مجموعة قد في (لناظره) (١٥) كلاهما بتشديد الطاء من التخطئة بمعنى النسبة الى الخطاء فالمعنى فمن نسب ترك الواو الى الخطاء نسب قوله تعالى الى الخطاء فان جملة وبعضكم لبعض عدو جملة اسمية من المبتدأ والخبر حال من واو اهبطوا بلاواو ثم قوله مخطئ اهبطوا آه بالاضافة ويجوز ان يكون متونا وجملة اهبطوا مراد اللفظ مفعول به له (١٦) وهو الترتيل والاستقبال وجعل الاصبع في الاذنين (١٧) مجهول اى هذا الوصف

لكن في المحيط انه مكروه في حقه في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله لا بأس به ولا ما شيا كما روى عن محمد رحمه الله كما في الظهيرية (ولا بالحن) من التلحين أو اللحن أو اللحن أي لا يغير الكلمة عن وضعها بزيادة حرف أو حركة أو مد أو غيرها في الأوائل والأواخر فانه مكروه وعن الحلواني أن هذا في غير الميعلتين كما في الزاهدى وغيره (ولا يرجع) أي يكره الترجيع وهو أن يخفض صوته بالشهادتين بالاولى مرتين وبالثانية مرتين ثم يرفع صوته بهما كذلك (ويحول) في الأذان (وجهه) لا صدره ولو في أذان المولود وهو الصحيح لأنه سنة الأذان وقال الحلواني إذا أذن لنفسه لا يحول كما في المحيط (في) وقت (الميعلتين) تنبيه الميعلة وهي أن يقول «مى على الصلوة» ذكره البيهقي وغيره وفي المقدمة حَيْعَلٌ أي قال «مى على الفلاح» فالظاهر أنها تكون مشتركة وفي جعل المشترك مثنى باعتبار معنيين مختلفين مقال والمعنى للأول أسرعو إلى الصلوة وللثاني إلى ما فيه النجاة (يمنة) في الأول (ويسرة) في الثاني وقال مشايخ مروية يمنة ويسرة في كل والأول أصح كما في المنية (وإن لم يتم الأعلام) بالتحويل يمنة ويسرة مع ثبات قدميه لاتساع المئذنة (يستدير) المؤذن (في) صومعة (المئذنة) بالكسر أي المنارة بأن يخرج رأسه من الكوة اليمنى ويقول الأول مرتين ومن اليسرى ويقول الثاني مرتين وفيه ائذان بوجوب الجهر بالأذان لأعلام الناس فلو أذن لنفسه خافت لأنه الأصل في الشرع كما في شرح كشف المنار وبأنه يؤذن في موضع عال وهو سنة كما في القنية وبأنه لا يؤذن في المسجد فانه مكروه كما في النظم لكن في الجلابي أنه يؤذن في المسجد أو ما في حكمه لافي البعيد منه (والأقامة) في الأصل مصدر ثم سمي بها هذه الكلمات التي تقوم الصلوة بها أو الجماعة أو الاصطفاي لها (مثله) أي مثل الأذان فيما ذكرنا

(١) أي النفي المذكور (٢) فلا بأس بادخال مد ونحوه فيهما

(٣) أي تحويل الوجه دون الصدر (٤) فعل ماض كد حرج (٥) أي الميعلة (٦) الظاهر اسقاطه (٧) أي بين القولين فلو قلنا أن معنى الميعلة أن يقول «مى على فقط» ومنحول على ليس بمعتبر في مفهومها لأنه مراد اللفظ بل هو على حسب المقام والمجاورات لا يرد ما يرد على القول بالاشتراك من المقالات (٨) في عصام الكافية «مى بفتح الحاء وتشديد الياء اسم فعل ويستعمل بكلمة على أنه انتهى ويفهم من كلام الشارح المحقق أنه يستعمل بكلمة على بمعنى إلى

* الصومعة بفتح الصاد والميم

(٩) كمنارته مثلاً إذا صنعت على حدة (١٠) يعني بر ياميشود نماز ويحتمل أن يكون من التقويم بالجهول بمعنى الإدخال في القوام (١١) أي بهذه الكلمات (١٢) أي استواء الصفوف (١٣) أي لأجل الصلوة

من الاحكام العشرة فلا يرد ان المسافر ينزل للاقامة في ظاهر الرواية
وعن ابي يوسف رحمه الله انه لم ينزل كما في المحيط ويجعل اصبعه في
اذنيه عند ابي حنيفة رحمه الله لانه احد الاذنين وقيل لا يجعل لانه لا يؤمر
بزيادة رفع الصوت كما في التمرتاشي ولا يجوز لان الناس ينتظرونها
كما في الملتقط ويتم في مكان بدأ فيه الا اذا كان المؤذن اماما وفيه
خلاف فقيل له ان يتمها ذاهبا وقيل يأخذ في المشي عند قوله قد
قامت الصلوة خافضا صوته ويتم في مكان الصلوة كما في المحيط
وذكر في المفيد ويكره المشي فيها (لكن يحذر) اي يجمع بين كلماتها
من المحذر وهو السرعة فلو ترسل جاز الا انه خالى السنة كما في شرح
الطحاوى لكن في الهداية ان المحذر مستحب (ويزاد فيها) على كلمات
الاذان بعد الميعلة (قد قامت الصلوة) اي قرب اقامة الصلوة على ما
روى عن ابي يوسف رحمه الله كما في المحيط وذكر في الازهير ان
معناه لزمت وقيل قامت الجماعة الى الصلوة والظاهر ان الزيادة سنة وفي
الجلابي لو تركت لاعيدت الاقامة كلما (ولا ينكلم) بفتح الياء (فيهما)
اي في اثناء الاذان والاقامة فلا يجب عليه جواب السلام والعطسة لاي
نفسه ولا بعد الفراغ على الصحيح كما في المحيط وبالكلمتين لا يستقبل
ويكره التثنيخ فيهما كما في الزاهدي وفي وحدة الفعل ايماء الى انه
ينبغي ان يكون المؤذن والمقيم واحدا كما في الظهيرية ويكره ان يقيم
غير المؤذن الا برضاه او بغيبته كما في المنية ويجوز ضم الياء في شمل المنع
للسامع عن الكلام فيهما اما في الاقامة فله شابهته الاذان واما في الاذان
ففي غريب المسائل ان الكلام فيه يوجب غشية سلب الايمان وفي الغنية
انه لا ينكلم في الفقه والاصول في حال الاذان لكن في التمرتاشي الكلام من
غير المؤذن غير مكروه ولا يبعد ان يكون كناية عن منع الاشتغال بشيء

(١) المبينة في المتن الاول كونه للفرائض
والثاني كونه في وقتها والثالث الاعادة لو اذن
قبله والرابع الترسل فيه والخامس الاستقبال
به والسادس جعل اصبعه في اذنيه والسابع
عدم التامنين والثامن ان لا يرجع والتاسع
التحويل يمنة ويسرة والعاشر الاستدارة
في المئذنة ان لم يتم الاعلام بالتحويل (٢) اي
اذا كان المراد المثلية في خصوص الاحكام
العشرة التي في المتن لا يرد (ان المسافر)
لا ينزل للاذان (وينزل للاقامة) فلا مثلية

(٣) بضم الدال من باب نصر بمعنى يسرع
(در المختار)

(٤) ويجري هذا التوجيه فيما مر من قوله
التي تقوم الصلوة بها فلا تغفل (٥) اي من
قولهم (٨) اي زيادة قد قامت اه (٩) اي
بصيغة المعلوم فيختص المنع بالمؤذن نفسه
ولا يشمل السامع (١٥) اي التكم بالكلمتين
فقط (١١) اي لا يلزم استينافهما (١٢) حيث
لم يقل ولا ينكلم

(١٣) اي في قوله ولا ينكلم (١٤) اي ان يكون
بصيغة السجود (١٥) اي حكم المتن
(١٦) اشارة الى المحاكمة (١٧) اي منع غير
المؤذن عن التكلم (١٨) فيجوز ان يكون
مراد التمرتاشي من الكلام هو الاجابة فلا
مخالفة بين الاقوال

سوى اجابتهما فانها واجبة الاعلى من في مسجد للصلوة وقيل سنة وقيل مستحبة
وقيل بالقدم وقيل باللسان ولوجنبا كما في التمر تاشي فيقال مثل ما قال
في الجميع كما في الظهيرية الا في الجيعلنين فيقال الحوقلة وفي «الصلوة
خير من النوم» صدقت وبررت بالكسر كما في الزاهدى وهذا كله اذا
لم يكن مصليا او مستمعا للخطبة او معلما او جنبا او حائضا ونفساء او مجامعا
او قاضيا للحاجة كما في النظم واعلم انه يستحب ان يقال عند سماع الاولى
من الشهادة الثانية «صلى الله عليك يا رسول الله» وعند سماع الثانية
منها قرة عينى بك يا رسول الله ثم يقال اللهم متعنى بالسمع والبصر بعد
وضع ظفر الابهامين على العينين فانه صلى الله عليه وسلم يكون قائدا
له الى الجنة كذا في كنز العباد (والتثويب) في اللغة تكرير الدعاء
وفي الشريعة ما تعارفه كل بلدة بين الاذنين وفي المحيط انه في زمانه
صلى الله عليه وسلم «الصلوة خير من النوم» مرتين في اذان الفجر او
بعده ثم احدث التابعون واهل الكوفة بدله الجيعلنين مرتين وعنه انه
حسن وعنه انه يمكث بعد الاذان قد رما يقرأ عشرون آية ثم يثوب
ثم يصلى ركعتي الفجر ثم يمكث قليلا ثم يقيم وعن ابي يوسف رحمه الله
انه بعده ساعة وفي الجامع الصغير انه يكره في سائر الصلوات وقال ابو
يوسف رحمه الله لا بأس بان يُنبه كل من اشتغل بمصالح المسلمين كالمفتى
والقاضي بنوع الاعلام ثم مشايخنا اليوم يقولون انه (حسن في كل صلوة)
من نحو الصلوة الصلوة او قامت قامت كما في سمرقند وهو اختيار
السرغسي وصدر القضاة كما في الزاهدى (ويجاس) استحسانا في كل
صلوة (بينهما) اى بين الاذان والاقامة فيكره الوصل كما في الكافي
والاولى ان يفصل بما هو سنة او مستحب من الصلوة ومن احسن قولا من
دعا الى الله وعمل صالحا كما في المحيط وذكر في الزاهدى ان مقداره

(٢) الا فيما بين يدي الخطيب (درر)
(٢) در مجموعة سلطاني ميگويد كه مؤذن
بعد بيرون آمدن خطيب بانك نماز كويد
اجابت آن نشاند (سنجمل المسلمين)
(١) اى لاحول ولا قوة الا بالله العلى العظيم
(٢) عطى بحرف واحد على الحوقلة لتقدم
المجرور لان كلمة في معادة زائدة فالمعنى والا
في آه صدقت بالتخفيف (وبررت بالكسر)
اى بكسر الراء الاولى ويقتح التائين خطابا
للمؤذن (٣) قوله وبررت بكسر الراء
الاولى وقيل بفتحها اى صرت ذا براى غير
كثير (مرقات) (٤) في ذكر هذا الكلام
بعد احكام الاذان اشعار بان هذا الاستحباب
يختص بالاذان واما في الاقامة فلم يوجب بعد
الاستقصاء التام والتتابع (منه سلمه الله تعالى)
(٥) مبتدأ (٦) خبره (٧) اى اجعلنى منتفعا
(٨) وفي لفظ الوضع اشارة الى انه لا يبدى كما
في المسعودية (٩) قوله قرة عينى القرة نور
العين فهنا بمعنى النور مجردة عن جزء
معناه بقرينة الاضافة الى العين (مولوى
داود على شرح انموذج)
(٩) بيان ما وانما كان ذلك اولى ليوافق
قوله تعالى (من) استفهامية مبتدأ (احسن
بالرفع خبره) (قولا) تميز (ممكن دعااه) كلمة
من تفضيلية (١٤) اى الجلوس بينهما

(١) أي المؤذن للاقامة (٢) ليدركوا الجماعة ولو احدى لا (ويقيم) أي يوقع الإقامة (٣) أي لاجل قدم وضعيف التوم الغير القادر على امتداد الوضوء وله استعجال لأمري بيته اذا (١٢٩) كتاب الصلوة فصل الاذان

ركعتان اذ اربع قراءة كل عشر آيات وينتظر للناس ويقيم للضعيف المستعجل
لارئيس المحلة (الافى) صلوة (المغرب) فلا يشوب في المغرب ولا يجلس
لكن يفصل عنه بسكنة هي مقدار آية طويلة وعنه ما يخطو ثلاث خطوات
كما في المحيط وعنه مقدار سورة الاخلاص كما في الزاهدى وعنه انه
يجلس مقدار ثلاث آيات كما في النظم وعندهما بمقدار جلسة الخطيب
والعمل بماعنده غير مكرره عندهما بخلاف العكس كما في الخلاصة (ويؤذن
للقائنة) الواحدة (ويقيم) ايضا وان اكنفى بها جاز كما في الجلابي (وكذا)
يؤذن (لادلى الفواث) الكثيرة (ولكل من) الفواث (البواقي يأتي
بهما) أي الاذان والاقامة (او بها) أي بالاقامة كما قال محمد رحمه الله واما
عندهما فانه يأتي بهما الكل كما في الجلابي وهذا احسن كما قال الامام
السرخسى وقال ابو جعفر الاحسن ان يأتي بهما للادلى وبها للبواقي كما
في المحيط ويجوز ان يكون هذا اي ما قال محمد رحمه الله قول الكل على
ما قالوا كما في الكافي وقال الحلواني يؤذن للقضاء في البيوت دون المساجد
اذ فيه تشويش كما في الزاهدى (وكره اقامة المحدث) باتفاق الروايات
(لا اذانه) في ظاهر الرواية ويكره في رواية الحسن كما في التحفة وعن
الشيخين جوازهما بلا كراهة كما في المحيط (ولم يعادا) أي الاذان والاقامة
وكولنا بالكراهة (وكرها من الجنب) باتفاق الروايات (ولاتعاد) الاقامة
(هي) لان تكرارها غير مشروع (بل) يعاد الاذان (هو) وهو الاشبه عند
بعض المشايخ واعادتهما مستحبة في رواية كما في المحيط وهو آثم فيهما
كما في النظم (كاذان المرأة) فانه يكره ويعاد في رواية الاصل يميزهم
كما في الجلابي (والمجنون) ولو في غلاله (والسكران) والمغنى عليه
وفيه اشارة الى انهما يكرهان وهو غير معاد من صبي غير عاقل والى
ان الفاسق كذلك ولو باشتراط الاجرة كما في المحيط والى انه لو كان

عام المؤذن من الجاهل ذينك الحالين (٤) أي
لمجرد قدمه قبل مجئ معتادى القدم الا اذا
كان داغرا شريرا لنقص مساويه والامام
كذلك كذا استثنى في البرازية (٥) وصل
لم يعادا (٦) أي فيهما كما هي رواية الحسن
(*) أي ما في المتن (٧) أي الجنب (٨) أي
في اذانه واقامته كليهما (٩) أي يكتفى اذان
المرأة للرجال (١٠) أي ولو جن في خلال
الاذان (١١) أي عنوان المجنون والسكران
الغير العاقلين ما داما مجنونا وسكرانا
(١٢) أي الاذان والاقامة (١٣) أي حال كون
الاذان (١٤) متعلق بكرهان (١٥) الذي
هو كالسكران لان السكر ولو من المباح فسق
اذ كل ما هو مسكر ولو قدما اخيرا من المباح
حرام (١٦) أي يكره اقامته واذانه وهو غير
معاد (١٧) اذان الفاسق (١٨) او المعنى ولو
كان فسقه باشتراطها هو كالمجنون والسكران
فان اقامتهما مكرره غير معادة اتفاقا
واذانهما مكرره غير معاد عند البعض ففي
اذانهما اختلافا اعلم ان هذا التوجيه على
تقدير ان يكون قول المص والمجنون عطفا
على الجنب كما صرح به الشنقى لا في حيز
التشبيه عطفا على المرأة نعم اغلق الشارح
المحقق عطفه واهمل لكن لقائل ان يقول ان
في قوله وهو غير معاد آه اشارة الى هذا
العطف واما لو جعلنا هما من جملة المشبه به
عطفا على المرأة فتوجيه قوله وفيه أي المتن
اشارة آه ان يف انه حصر المشبه به على هذه
الثلاثة مع ان الصبي الغير العاقل كالمجنون
والسكران في عدم العقل والفاسق كالسكران
على ما اسلفنا ولم يدرجهما في التشبيه فعلم
ان في حكمهما مخالفة لحكم هؤلاء بان يكون
اذانهما غير معاد كاقامتهما بخلاف اذان هؤلاء
فانه معاد كما هي عند البعض فالتشبيه على
مذهبه ثم اعلم ان وصلية ولو باشتراط الاجرة
بالنظر الى عدم الاعادة كما اشرنا الى النظر
الى الكريمة فلا تغفل ان قلت قوله وهو غير
معاد في الاشارة يناقض قوله واعلم ان الاعادة
آه حيث ذكر فيه الصبي والفاجر وهو الفاسق
قلت لا يناقض فان استخراج الاشارة على ما
في المحيط كما قال كما في المحيط والثاني نقل

(١) أى فى قوله تركهما (٢) باعتبار المفهوم للمعية الظاهرة فى الضمير فى المثنى حتى لو كان المراد ترك كل واحد منهما لا يستقيم حكم السفر (٣) أى المخالف (٤) يعنى أن المفهوم وأن اعتبر هناك أى فى المعطوف عليه لا يعتبر ههنا أى بالنسبة إلى المعطوف حاصله أن الاختيار للمعتبر لعدم كليته إلا أن حاصل الظن أنه أن اعتبر المفهوم بالنسبة إلى المعطوف يكون مخالفا لفقهاء المسئلة وأن لم يعتبر فيه لا يكون المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيفسد التحريم ما قال الشارح المحقق لا بد فعه فالأولى فى دفع الظن أن يفسر كلام المصنف (وكره تركهما) بأعم من أن يكونا معا (كما فى السفر) مطلقا (كما فى جماعة الرجال المقيمين) أو يقال أن قوله وفى جماعة المسجد عطى بتقدير الفعل على قوله وكره لأعلى السفر والعطى بتقدير المعطوف شائع فيكون أصل الكلام وكره الترك أى مطلقا فى جماعة الرجال الخ وللمؤلفين اختيار هذه الصناعة فى أداء المرام ثم قال فلا تساهل فى الكلام كما ظن فى هذا كتاب الصلوة فصل الأذان (١٢٧) المقام لكان الدفع صريح الأفهام فعليك التطبيق لو كنت من الفقهاء (٢) قوله وكره تركهما وفى هذا المقام تساهل أذلوأريد بقوله تركهما ترك كل واحد منهما لا يستقيم قوله فى السفر إذا المكره فيه تركهما معا ولو أريد تركهما معا كما هو الظاهر منه لا يتم حكم الترك فى جماعة المسجد لأن ترك كل منهما مكره فيها كما ذكرنا بل يفهم أن ترك أحدهما غير مكره فيها لا اعتبار المفهوم المخالف فى الروايات على ما قالوا (ابوالمكارم) (٧) استدراك من تعليل الحزاة عدم الكريهة (٨) أى عدم كريمة تركهما فى المصر (٩) أى على تعليلهما شروع إلى فائدة الاستدراك (١٥) أى وعند كونهم عالمين وقت الجماعة فالأولى العلم (١١) أى سواء كان فى السفر أو فى الحضرة بيته فى المصر (١٢) أى الآتى بهما (١٣) بفتح الياء (١٤) أى بالآتى بهما (١٥) فاعل يقتضى (١٦) بيان ما (١٧) أى فقط (١٨) أى فيقتضى من (معه) أى مع المطلق بالاقامة فقط (٢٠) أى قبيله أتمام حى على الصلوة لأقبيل حى على الصلوة حتى لا يصح حمل عند عليه فعلى ما ذكرنا يكون مفاد كلام المص هو مقارنة القيام لهذا القول والوقوع فى زمان واحد (٢١) أى بعد أتمام حى على الصلوة يعنى حين قيل حى على الفلاح فان قلت حين قال وحين قيل وحين يقول وقولهم إذا قال كلها بمعنى واحد بالتركية ايتكافى زمانه فلا

مراهما عاقلا جزاهم وإلى أنهما من الكافر غير معتد بهما لكن حكم بإسلامه للشهادتين كما فى الجلابي وأعلم أن إعادة أذان الجنب والمرأة والمجنون والسكران والصبي والفاجر والراكب والقاعد والمأشى والمنحرف عن القبلة واجبة لأنه غير معتد به وقيل مستحبة فإنه معتد به إلا أنه ناقص وهو الأصح كما فى التمرناشى (وكره تركهما) معا (فى السفر) ولو منفردا وفيه اشعار بأنه لا يكره ترك أحدهما وهو أذان المنفرد وأما أذان الجماعة ففيه خلاف كما فى النظم (و) كره تركهما معا (جماعة) الرجال المقيمين المصاين (المسجد) أى مسجد المحلة أو قاعة الطريق كما فى النظم ولا يعتبر المفهوم ههنا كما ظن لأنه ليس يكلى كما مر (لا) يكره ويجوز بلا اثم تركهما معا (فى بيته فى مصر) أى فيما يتعلق ببلد من الدار والكرم وغيرها لأن ما فى المصر يكفى كما فى الخزانة وغيرها لكن علل فى الروضة والراهدى وغيرهما بأن الأذان لاجتماع الناس والاقامة للأعلام بالشروع وهما موجودان ههنا فينبغى أن لا يكره تركهما فى السفر وجماعة المسجد عند الاجتماع والأعلام والأحسن أن يأتى بهما فإنه يقتضى به ما يسد الأقف من الملائكة ولو أقام فحين معه من الملكين كما فى المحيط (ويقوم الامام والقوم عند حى على الصلوة) أى قبيله لكن فى الاختيار إذا قال حى على الصلوة وفى الأصل

يصح تفسيره قوله إذا قال حى على الصلوة بقولك بعد أتمام حى على الصلوة قلت نعم إذا كان كلمة إذا للظرفية كما هو مذهب الامامين لكن الشارح العلامة حملها للشرط كما هو مذهب أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه فعنى إذا قال ح إذا اتم القول بالتركية هر فجان ايتسه يعنى ايتوب تمام قيلسه يدل على كون مراد الشارح العلامة ما ذكرنا نقله عبارة الأصل بقوله إذا قال المؤذن أى إذا قال المؤذن حى على الصلوة والحال أن عبارة الأصل إذا قال المؤذن حى على الفلاح كما فى المحيط فكلمة إذا أن كانت فى عبارة الشارح العلامة للظرفية لا يطابق نقله إلى ما فى الأصل وإذا كانت للشرط يطابقه فنثبت أنها فى عبارة الشارح العلامة للشرطية وأما فى عبارة الأصل للظرفية فعنى عبارة الأصل بالتركية مؤذن حى على الفلاح فى ايتكافى زمانه ومعنى عبارة الشارح مؤذن حى على الصلوة فى ايتوب تمام قيلغا يعنى حين قيل حى على الفلاح فحينئذ يطابق أصله فعلى ما ذكرنا لا يرد على عبارة الشارح العلامة ما ذكره البعض فى رسالته المفردة (لناظره) قوله أى قبيله يعنى أن دائرة عند أوسع (قوله) إذا قال أى بعد ما تم القول به (٢٢) الظاهر أنه عطى على ما فى الاختيار فيكون فى حيز الاستدراك *

(١) أى حى على الصلوة يعنى ان المفهوم من المتن ان الامام يقوم في المحراب والقوم في الصف عند حى على الصلوة فصح كون ما في الأصل في حيز الاستدراك (٢) أى ما في الأصل (٣) أى المؤذن (٤) أى كلام المتن (٥) وجه الأيماء الأول ان هذا الشخص من جملة القوم وقد امرهم الشرع بالقيام عند قول المؤذن حى على الصلوة وبالوقوف قبله لكرهية الانتظار بالقيام قبله فهم قبله قاعدون فكذا يقع هذا الشخص قبله وأما وجه الأيماء الثاني هو زيادة لفظ الامام حيث لم يقل ويقوم القوم عند حى اه فيشير هذه الزيادة الى ان الامام غير القائل حى على الصلوة فيكون القيام عند ذلك مخصوصا بما اذا كان قائل هذه الكلمة غير الامام فاذا كان هو الامام فلا يقومون عنده وأما انهم حينئذ يقومون عند الفراغ فلا يفهم من هذا الكلام وهذا هو وجه الحفاء الا باعتبار تعليله وهو ان القيام لاجل الشروع ولا يمكنهم الشروع في هذه الصورة الا بعد فراغ الامام عن الإقامة فيلزم الانتظار المكروه قبل الفراغ والحاصل ان الحفاء في الأيماءين باعتبار فهم هذا التعليق فتأمل (٦) أى القيام عند فراغ الامام (٧) أى الامام (في داخل المسجد والا) يقيم في خارج (٨) أى الامام المسجد لئلا يكون ترك الحرمة (٩) إشارة الى ان الضمير هنا اجري مجرى اسم الإشارة فصح الارجاع الى القوم والامام معا (١٠) أى وحدة الفعل ليس لأجراء الضمير مجرى اسم الإشارة كما في المطالعة الأولى بل للاشعار بتخصيص وقت شروع الامام دون المعتدى (١١) أى لاقتداء المعتدى (١٢) بالنصب مضاف الى (وسيع) من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة والظاهر وقتا وسيعا فالصحيح ما في بعض النسخ (فانه) أى المعتدى (له) أى لاقتدائه (وقت وسيع) مبتدأ والخبر الجار المقدم والجملة خبر ان (١٣) أى لفظ الشروط بصيغة جمع الكثرة (١٤) فانهما شرط الانعقاد ومنها النية والمطابقة كذا في الدر المختار (١٥) أى القعدة الأخيرة والتذكير باعتبار انه اخير من هذه الثلاثة (١٦) أى كون الصلوة تاما (١٧) أى عند من لا يقول بكونها من الأركان لكنه غير مشهور (١٨) من الأركان (١٩) أى لابد ان توجد في جميع الصلوة ولو تقديرا ولذا لم يميز استخلاف الأيمى (٢٠) أى في الصلوة (٢١) أى غير مستور به فهذه عشرة شروط وبهم ما في المتن وما زدنا في شرط الانعقاد بصير أكثر منها (٢٢) أى لفظ شروط استدراك من قوله انها عشرة

وغيره الاعب ان يقوموا في الصف اذا قاله المؤذن وهذا قول العلماء الثلاثة وهو الصحيح وقال الحسن وزفر رحمهما الله اذا قال قد قامت الصلوة مرة كما في المحيط وذكر في المنية انه اذا أقام والامام لم يصل ركعتي الفجر لا يجب الاعادة بعد ادائه وفي الكلام ايما خفى الى انه لو دخل المسجد احد عند الإقامة قعد لكرهية القيام والانتظار كما في الضمير والى انه لو كان الامام مؤذنا لم يقيم القوم الا عند الفراغ وهذا اذا أقام في المسجد والاقتداء بما اذا دخله كما في المحيط (ويشروع) في الصلوة ذلك الامام والقوم ويحتمل ان يكون الوحدة للاشعار بوقت شروع الامام دون المعتدى فان له وقت وسيع الى ادراك الركعة (عند قد قامت الصلوة) أى قبيله وفي الأصل بعده والأول قول الطرفين والثاني قول أبي يوسف رحمه الله والملافي في الأفضلية والصحيح الأول كما في المحيط والإصح الثاني كما في الخلاصة والله اعلم لكن العمل بالثاني أولى وأهم

فصل شروط الصلوة

واحد شرط بالسكون وهو عرفا خارج يتوقف عليه شئ بل تأثير وفيه إشارة الى انها أكثر من عشرة منها التعريفة والوقت والقعدة الأخيرة فانه شرط التمام في رأى والقراءة فانه ولو كانت ركنا في نفسها لكنها شرط صحة غيرها الأثرى انها توجد في جميع الصلوة تقديرا ولذا لا يستغنى القارى امبا في الآخرين كما في السكرواني ومنها تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود ومراعاة مقام الامام والمعتدى وعدم تذكر الفائنة في حق صاحب الترتيب وعدم مخالفة المرأة في صلوة مشتركة كما في النهاية ومنها جعل المريض رأسه خارج האחاق كما في الزاهدى الا انها

استعملت

شروط وبهم ما في المتن وما زدنا في شرط الانعقاد بصير أكثر منها (٢٣) أى لفظ شروط استدراك من قوله انها عشرة

(١) صفة حقيقية (قوله نجس صفة طرف ٢) صفة طرف ٣) أى مقيد بالحيث فقط ٤) بمثل القرينة المبينة فلا تغفل
(٥) أى ان قام على مقام طاهر وافتتح الصلوة ثم تحول الى موضع النجاسة وقام عليها او قعد فان مكث قليلا لا تفسد صلوته وان
طال القيام فسدت لان القيام من الافعال المقصودة لانه ركن فلا يصح بدون الطهارة
(١٢٩) كتاب الصلوة فصل شروط الصلوة

استعملت مجازا في ستة كما في النظم او خمسة على ان الطهارة عن الحدث
والنجس واحدة كما في شرح الطحاوى وغيره (طهر) طاهر (بدن المصلى من
حدث او خبث) أى نجاسة حكمية وحقيقية زادت على العفو من الغليظة
والخفيفة (و) طهر (ثوبه) من خبث فلو وقع على رأسه طرف نجس لثوب
معلق عند صلوته فسدت صلوته بخلاف مجرد المس ورفض بعض المشايخ
الصلوة في الثوب النجس بلا عذر كما في الخزانة (و) كذلك طهر (مكانه)
أى موضع قدميه فلو كان موضع قدم منه نجسا لم يجز الصلوة الا اذا قام
على رجل موضوعة على طاهر ولو نقل الى موضع نجس ثم الى طاهر
يجوز الا اذا طال وكوفرش نعليه على نجس وقام عليه جاز ولو لبسهما
لم يجز وكوفرش الأرض النجسة بالبول بالتراب ولم يطين جاز استحسانا
وفي الكلام إيما إلى انه لو وضع يديه او ركبتيه على نجس جاز عندهم كما
لو سجد عليه جاز عنده الكل في التهمة والمكان شامل للسر واللوكان عليه
مثل الدم فسدت صلوته كما في الواقعات لكن في الخزانة انها لا تفسد
كما لو وقع ثوبه على نجس يابس حين سجد (وستر عورته) ولو بالماء
او ورق الشجر او الطين كما في المنية وليس لستر الظلمة اعتبار كما
في الزاهد والاطلاق يدل على اشتراط الستر عن نفسه وعن غيرها
الا ان عامة اصحابنا لم يجعلوا سترها عن نفسه شرطا كما في الكرماني
وأعلم ان المسنون للرجل ثوبان ازار وقميص ويكفى ما يشمل عامة جسمه
فلو صلى في سراويل كره وللمرأة ثلثة خمار وقميص وسراويل ويكفى
درع صفيق^{١٢} ومقنعة والامة كالرجل كما في الجلابي (و) استقبال القبلة لغة^{١٣}
الجهة وعرفا ما يصل إلى نحوها من الأرض السابعة إلى السماء السابعة مما^{١٤}

عليه (جامع المباني)
(٧) أى على معله (٨) متعلق النجسة
(٩) متعلق فرس (١٥) حيث اضاف المكان
الى المصلى والمصلى مادام مصليا لا ينفك
عن موضع قدمه (١١) أى ولو كان الستر
بالماء ان كان كدرا وان كان صافيا بحيث
يمكن رؤية عورته لا يصح صلوته كذا في
سراج الوهاج وصورة الصلوة في الماء لا
تتصور الا على جنازة من البحر الراق
ويمكن التصور في الصلوة بالأيام لمن
لم يقدر على الخروج منه لحوف عدو اوسع
اول مانع آخر وخاف الفوت كما قالوا فيمن
غرق سفينته وبقي على وجه الماء معلقا
بخشبة او غيرها (جامع المباني)

(١٢) الاضافة الى الفاعل
٥ قوله لستر الظلمة أى ظلمة الليل او المكان
الحالى عن ضياء الشمس حتى لو صلى
في بيت مظلم عريانا وله ثوب طاهر لا تجوز
اجماعا لان الستر مشتمل على حق الله
تعالى وحق العباد وان كان مراعى في الجملة
بسبب استتاره عنهم بالظلمة فحق الله تعالى
ليس كذلك فان قيل الستر لا يحجب
عن الله تعالى لانه تعالى يرى المستور
كما يرى المكشوف واجيب بانه يرى
المكشوف تاركا للادب والمستور متأدبا
وهذا الادب واجب مراعاته عند القدرة
عليه (جامع المباني) (١٣) أى للمرأة
(١٤) أى محكم بافته شده (١٥) الاستقبال
ليس للطلب بل بمعنى اصل الفعل كاستقر
واستمر اذ الشرط حصوله لاطلبه (خادمى على
الدرر) ٧ قوله واستقبال القبلة أى التوجه

١٥ جامع الرموز

نحو القبلة (جامع المباني) (١٦) أى خاصا فقيها (١٧) أى جهة (١٨) مجهول (١٩) أى جانبها مبتدأ تلك الجهة (٢٥) تحت
(٢١) فوق (٢٢) ولذا قال في الدر المختار الى العرش وهذا يشعر بان القبلة العرصة لا البناء (٢٣) بيان الارض والسماء

(١) اي يقابل (٢) اي البناء احتراز من الارض والسماء السابعتين المحاذيتين اسائر المواضع الاخر غير الكعبة (٣) لانه ليس في وسعه الاهتداء والتكليف بقدر الوسع (جامع المباني) (٤) اعلم ان جميع ما طالعناه من الكتب المبسوطة في الفقه كالمحيط وقاضيخان والزيلعي وغير ذلك قيد وانك المحاريب الدالة على الجهة بكونها منصوبة الصحابة والتابعين وتبعهم الشارح المحقق فاحتاج في صدرى انه قيد احترازي ام اتفانى فان كان الاول يلزم ان لا يكون محاريب اكثر بلاد الروم دليلا عليها لكونها منصوبة غيرهم ثم وجدنا في البدائع انه لم يقيد بها به وقال وهي المحاريب المنصوبة بالامارات الدالة عليها وقال في موضع آخر والجهة صارت قبلة عليها وقال في موضع آخر والجهة صارت قبلة باجتهادهم المبني عليها من النجوم والشمس والقمر ونحو ذلك فكان فوق الاجتهاد بالتحري ولهم اقالوا ان من دخل بلدة وعان المحاريب المنصوبة فيها يجب عليه التوجه اليها ولا يجوز التحري انتهى فظهر من ذلك ان القيد المذكور في سائر الكتب اتفانى (جامع المباني) (٥) اي ولو كان المسؤل عنه واحدا آه (جامع المباني) (٦) اي محاريب الصحابة واهل موضع يسئل عنه كالبحار والمفاوز

(٨) هجا في النسخ القديمة المعتبرة بضم الجيم وفتح الدال وتشديد الباء على وزن التصغير (٩) اي جهة (١٠) فيها (* قوله مسامنا اي مقابلا للكعبة) بان يقع الكعبة بين الحطين المنتقيين في الدماغ الممتدين منه الى العينين على هيئة ساق مثلث على ما قال العلامة التفتازاني في شرح الكشاف سواء وقع في جانب ساق العين اليمنى او ساق اليسرى فهذا هو الظاهر في معنى التيامن والتياسر اللتين في عبارة الظهيرية لاما هو في الدر المختار كما يدل عليه كلام الفاضل وانقل في حاشية الدرر (١٢) هولغة طلب اخرى الامرين وفي الاصطلاح عبارة عن طلب احق الامرين واوليهما بغالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقته كما في الكافي (جامع المباني) (١٣) اي وجد ان جهة الكعبة عند فقد الامور المذكورة (١٤) اي بعدم اعتبارهم كلام) مرم (قاضيخان) نقلا عن الثقات

الثالث (١٧) اي من تلك الشروط بيان ما هو ستر العورة مثلا (١٨) كلمة من هذه من المتن ابتدائية والداخل على قوله تحت ستره من الشرح للصلة بقريته قوله الى دائرتين آه من تحت ركبتيه آه فالثانية يتعلق بقوله مارة اوصفة دائرة وعلى كلا التقديرين الاظهر كونه بمعنى في الظرفية وكذا في قوله من تحت ركبته (١٩) اي قاطعة لعرض البدن (٢٠) ولحق التاء هنا باعتبار معنى البعض (٢١) اي من موضع يتحقق فيه التحتية للسرة

محاذي الكعبة وهي قبلة لاهل المسجد والمسجد لاهل مكة ومكة لاهل الحرم والحرم للاتفاق على ما قال بعض المشايخ توسعة على الناس كما في المفاتيح وقال الزندويسي ان المغرب قبلة لاهل المشرق وبالعكس والجنوب لاهل الشمال وبالعكس فالجهة قبلة كالعين والجهة تعرف بالدليل كالمحاريب القديمة المنصوبة باجماع الصحابة والتابعين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين فانهم جعلوا قبلة العراق ما بين المشرق والمغرب وقبلة خراسان ما بين المغربين وكالسؤال عن اهل ذلك الموضع ولو واحدا فاسقا اذا ظن صدقه وعند فقد هذين النجوم على ما حكى عن ابن المبارك انا نجعل الجدي خلف الاذن اليمنى في استقبال القبلة كما في السكراني وعنه وعن ابي مطيع وابي معاذ وغيرهم ان قبلتنا حيث تغرب كواكب العقرب كما في قاضيخان ولا بأس بالانحراف انحرافا لا يزول المقابلة بالكلية بان يبقى شئ من سطح الوجه مسامنا للكعبة وعند فقد هذه الامور التحري كما ياتي ومنهم من بناء على بعض العلوم الحكمية الا ان العلامة البخاري قال في بحث القياس من الكشف ان اصحابنا لم يعتبروه وبه يشعر كلام قاضيخان (والنية) اي نية الصلوة لا الكعبة فانها لا تشترط على الصحيح كما في الخلاصة ثم اشار الى تفصيل ما يحتاج اليه منها فقال (وعورة الرجل من) دائرة قاطعة للبدن عرضا مارة بعضها على بعض من (تحت ستره

المعروفة



(١٨) قوله من دائرة آه هي في اللغة ما احاط بالشئ مثل حالة القمر مثلا والحلقة ايضا كما في القاموس فالمراد ههنا الحلقة الموهومة المحيطة للبدن القاطعة له عرضا من تحت السرة وانما قيد بالقطع اشارة الى ان حكم العورة لا يقتصر على ظاهر البدن بل يمر على ما تحته من الشحوم واللاحوم والاعصاب والامعاء حتى المخرج في العظام فمن كان له جرح كبير فيما بين السرة والركبة انكشف ما تحته من اللحم او العظم مثلا فهو عورة لا يجوز نظر الطبيب اليه الا بقدر الضرورة المحتاج اليه ولو بعد الانفصال او بعد الموت كالنظر المقطوعة للاجنبية وشعر العانة المقطوعة ولو من رجل على الاصح كما في الزاهدى وايضا تفسد الصلوة بانكشافه (٢٥) وقوله مارة تأكيد وتصريح لمافهم التزاما من قوله قاطعة اى واصلة حكم بعضها على بعض من اجزاء الدائرة المذكورة مرورا حكما من جانب اليمين الى جانب الشمال وبالعكس ومن القدم الى الخلف وبالعكس يعنى ليس فيما بين هذه الابعاد الاربعة ما ليس بعورة حتى المتخمة في العظم (٢١) قوله من تحت سترته فالجاء ابتداء في عبارة المتن ولكن باعتبار عبارة الشرح فبيان للدائرة المذكورة في الشرح كالجار من تحت ركبته فانه بيان للدائرتين فالجار في الموضعين اعنى من تحت سترته ومن تحت ركبته بيان للدائرة والدائرتين لا بيان بعض كما ظن (ملا عبد الرحيم بلغارى)

(٢٥) قوله مارة بعضها الخ اى مارة بعض قطعة منها وهو القطعة التى يجاذى السرة على بعض جزء من تحت السرة لاعلى كله لان ما تحت السرة ما يجاذى السرة من ظاهر البطن الى اقصى العانة من تحت وهذه الدائرة مارة على بعض جزء منه وهو الذى يقارن السرة (ملا قاسم المامشى من تلاميذه مولوى اسمعيل التشقارى)

(١) بصيغة التثنية اشارة الى ان المتن بصيغة المفرد اسم جنس يطلق على المتن (٢) لان الغاية داخلة تحتها (٣) فانها ليست بعورة لان ابتدائها من تحت السرة فالغاية والابتداء كلاهما داخلا في المغيبا (٥) اى في الاستثناء على الوجه والكف والقدم (٦) اى لا يذكر ههنا اعتماد احواله الى كتاب الكريمية (٧) وحفظا للاختصار

المعوذة مما تقطعه القابلة (الى) دائرتين مارة بعضها على بعض من تحت ركبته اى ركبتيه فالركبة عورة بخلاف السرة (و) عورة (الامة) اى القنة والمديرة وام الولد والمكاتبه (هذا) اى من تحت سترتها الى تحت ركبتيها (مع ظهورها وبطنها) وعن محمد بن مقاتل انها كالرجل (و) عورة المرأة (الحرمة كل بدنهما) جميعا (الا الوجه) وعن عائشة رضى الله عنها احدى عينيها فحسب لاندفاع الضرورة به كما في الزاهدى (و) والكف من الرسغ الى الاصابع والاطلاق مشعربان بطن الكف كظهره ليس بعورة كما في التظم لكن في الكرماني وغيره ان فيه اشارة الى ان ظهر الكف عورة لان الكف عند الاطلاق البطن لا الظهر (و) القدم من تحت الكعب الى الاصابع والاطلاق مدخل للبطن والظهر كما في التظم لكن في الخلاصة اختلف الروايات في بطن القدم وفي الاكتفاء اشعار بان الساعد عورة لكن في الظهيرية الاصح انه ليس بعورة وفي الزاهدى عن الشيخين ان الذراع لا يمنع جواز الصلوة لكن يكره كشفه فكشف القدم واعلم ان ما ذكره ههنا مذكورة في كتاب الكراهية فينبغى ان يحيل اليه حذرا عن التكرار (وكشف ربع العضو) الذى هو عورة من الرجل والمرأة (يمنع) صحة الصلوة عندهما وهو الصحيح وعند ابى يوسف رحمه الله ما فوق النصف وعنه في النصف روايتان والغليظة والحفيضة سواء كما في المحيط وفي اختيار الكشف اشارة الى انه لو انكشف بفعله فسدت صلواته في الحال بلا خلاف كما في المنية فلو انكشف فسده من غير مكث جاز بالاجماع بخلاف ما اذا ادى ركنا ثم ستره فانه مفسد بالاتفاق ولو لم يؤد شيئا لكنه مكث قدر ما يمكنه ادا ركنا ثم ستره فسدت عند ابى يوسف رحمه الله خلافا لمحمد ولا رواية فيه عن ابى حنيفة رحمه الله كما في

وفي المثل هذا اكره من التكرار (٨) اى كشف * ١٥ مافوق النصف مانع وما دونه غير مانع (٩) الذى هو فعل المصلى على الانكشاف الذى ليس بفعله (١٥) اى المصلى (١١) اى بغير فعل المصلى فسده

الحقائق وإطلاقه مشير إلى أن الانكشاف المنفرد يجمع كالنجاسة كما في
الجزأة ولعل في التشبيه اشعار بأن قدر الانكشاف كقدر النجاسة كما مر
وفي الزاهدي لوبلغ المنفرد من الشعر والفخذ والساق ربعاً من واحد
منها فسدت ولو أصغر ثم أشار لتحقيق الربع إلى بيان العضو فقال
(والساق) من أسفل الركبة إلى أعلى الكعب (عضو) تام فربعه يمنع
(كالفخذ) فإنه عضوتام بنفسه عند بعض المشايخ أو مع الركبة عند
بعض وهو الصحيح كما في الكرواني (والذكر) أي كالدُّكْر (منفرداً)
عند بعض المشايخ ومع الاثنين عند بعض والصحيح هو الأول كما في
الكرواني ولذا قال منفرداً (و) مثل (اثنين) أي الحصيتين فانهما
مع عضو واحد على الصحيح فإن المشايخ اختلفوا أن الدبر والاليتين ثلثة
أعضاء أو عضو واحد ونرى المراهقة تبع للصدر بخلاف البالغة وكل اذن
عضو كما في الظهيرية والأوجه أن ما يلي الظهر أو البطن من الجنب
تبع له كما في المنية (د) مثل (شعر نزل) من رأس المرأة فإنه عضو
تام على الصحيح لأن في جواز النظر إلى طرف صدع الأجنبية وأطراف
ذوايها في الفتنة ما لا يخفى وقال الحلواني أنه ليس بعورة وإنما قيد بالنزول
لأن ما يوازي المنبت عورة بالاجماع وعضو ما تغليباً أولاً لأنه جزء من
الآدمي لا يجوز بيعه (و) مسافر (عادم مزيل النجس) الحقيقي عن ثوبه
حقيقة أو حكماً بأن يجد المزيل لكنه لم يقدر على استعماله لمانع كالعطش
والعدو (صلى) فرضاً ونفلاً (معه) أي النجس وإن كان أكثر من
قدر الدرهم (ولم يعم) الصلوة إذا وجد المزيل وإن بقي الوقت والتقيد
بالمسافر لأن للمقيم اشتراط طهارة ما يستربه العورة وإن لم يملكه كما
في النظم وغيره وبالحقيقي لإخراج المحكمي فإن صاحبه لم يصل كما مر في
أول التيمم (ولم يميز) صلوته حال كونه (عاريًا) بالاجماع (وربع ثوبه)

(١) أي إطلاق كشف الربع عن أنه في موضع
أو في مواضع متفرقة قليلاً قليلاً بحيث يصير
ربعا إذا جمع (٢) أي في تشبيه الجزأة بقوله
كالنجاسة (٣) يعني أن كانت العورة غليظة
يمنع انكشاف فوق الدرهم وإن كانت خفيفة
يمنع مقدار الربع كما في النجاسة على ما مر
في بيانها بناءً على ما ذهب إليه الكرخي كما
في النهاية (ملا سعيد بن أحمد الشرداني)

(٤) إشارة إلى أنه عطف على الفخذ لا الساق
بالاشتراك في خبره فإنه مما لا يقبله الشارح
المحقق (٥) علة للتقيد بقوله على الصحيح
فإن قلت ما وجه مناسبة التعليل به هنا قلت
وجهه أن من اختلف في الدبر والاثنين
يقاس الاختلاف في الحصيتين بانهما عضوان
أو تابع للذكر فيعلم منه أن في الحصيتين
قولين آخرين لكن الصحيح قول ثالث وهو
انهما معا عضو واحد

(٦) بفتح الجيم أي الضلع بيان ما يلي (٧) أي
للظهر أو البطن (٨) أي عمل النبت وهو
بشرة الرأس (٩) أي بتغليب ما نزل عليه

(١٥) تعميم عادم (١١) بيان العادم المحكمي

(١٢) بالنصب والأفصح لأنه اشتراط للمقيم
اعلم أن استنار المرأة من الرجال الأجنبية
وعدم أراءة شيء من أعضائها وترك التكلم
بهم واجب شرعاً لحوق الفتنة وأما الامينات
العالمات فامرهن الاستفتاء من
قلوبهن (لمصححه) *

او اكثر منه (ظاهر) حال متداخلة او مترادفة لكن في النظم لو كان
نصفه نجسا لم يصل عاريا (وفي) طهارة (اقل) من الربع بان يكون
شيء منه (طاهرا) (الافضل) ان يصلى (معه) اى الثوب ويجوز ان
يصلى عاريا قائما بايماء وهذا عندهما وقال محمد وزفر رحمهما الله لزوم
ان يصلى معه كما في الكافي (وعادم الثوب) حقيقة او حكما بان لم يجد
ثوبا شيئا منه طاهرا او ورق شجر كما مر (يجوز صلوته) اى عادم
الثوب عاريا (قائما) بركوع وسجود (وتندب) صلوة العادم (قاعدا
موميا) ويجوز ان يصلى مع النجس قائما بركوع وسجود كما في النظم
لكن في المحيط انه غير عندهما في ذلك ولزم ان يصلى معه عند محمد
رحمه الله وفي الزاهد يصلى العراة وهذا امتناع بين فان صلوا بجماعة
بتوسطهم الامام ويرسل كل واحد رجليه نحو القبلة ويضع يديه بين فخذه
يومى ايماء وان صلى قائما بايماء او قاعدا بركوع وسجود جاز (وقبله
خائف الاستقبال) من عدو او مرض او غيره (جهة قدرته) فيصلى اليها
(وان عدم من يعلم) القبلة من العلم او الاعلام او التعليم بان يكون في
مفازة وحده اوفى حكمها (تحري) فيصلى الى جهة التحري ما شاء
من الغرابض والنوافل وعن ابي يوسف رحمه الله ان الضيف تحرى
للتطوع ليلا كما في المحيط والتحري الطلب وشرعا طلب شيء من
العبادات بغالب الرأي عند تعذر الوقوف على حقيقته وانما قيد بالعبادات
لانهم كما قالوا التحري فيها قالوا التوى في المعاملات كما في المبسوط
في الاكتفاء اشارة الى انه لو تحرى ولم يتيقن بشيء فصلى الى اى
جهة كانت جائزة ولو اخطأ فيه وقيل ان لم يقع تحريه على شيء آخر
الصلوة وقيل يصلى الى الجهات الاربع كما في الظهيرية (ولم يعد)
صلوته (مخطى) في التحري سواء علم بذلك او ظن او لم يتبين حاله

(١) هذه الجملة صفة ثوبا (حسن)

(٢) اى المفازة عطف على فى المفازة ولعل
فى العبارة سقطا واصلاها او فيما فى حكمها
كالمسجون وحده (٣) يعنى ان كليهما بمعنى
واحد وهو طلب الشيء لكن الاول يستعمل
فى العبادات والثانى فى المعاملات (٤) اى
التوقى وعدم السرعة (٥) اى بالتحري فقط
(٦) اى فى تحريه كما يأتى فى المتن (٧) اى
بخطائه فى التحري (٨) اى حال التحري
اهو خطأ ام صواب *

بعد الصلوة وفيه اشعار بان ما أدى اليه تحريه من الجهة ليس قبله حقيقة
في حقه كما قال بعض اصحابنا لان فيه قولاً بان كل مجتهد مصيب ولا نقول
ببل مصيب في اجتهاده ابتداءً ثم قد يصيب المطلوب وقد يخطئ وهذا
تأويل ما نقل عن ابي حنيفة بان كل مجتهد مصيب فان الحق في موضع
الخلاف واحد كما في المبسوط (بل) يعيد (مصيب لم يتحر) كما اذا
افتتح مع الشك بلا تحر ثم علم او ظن في الصلوة انه اصاب فانه يعيد
وكذلك لو افتتح بلا شك ولا تحر يعيد عند محمد بن الفضل رحمه الله
ولا يعيد عند محمد بن الحامد رحمه الله وهو الاصح بخلاف ما اذا علم
او ظن او لم يتبين بعد الصلوة انه اصاب فانه لا يعيد بلا خلاف كما
في المبسوط فلو علم او ظن انه اخطأ يعيد بلا خلاف كما في التمراتشي
ولا يعيد ان يكون معنى قوله لم يتحر لم يعمل بتحريه كما اذا شك
وتحرى واعرض عن جهته فانها لا تجزى في ظاهر الرواية عن اصحابنا
وعن ابي يوسف رحمه الله انها تجزى كما في المحيط (وان تحول) وتغير
(رأيه) الأوّل فصاعداً من الجهة التي هو فيها الى اخرى حال كونه
(مصلياً) اي في الصلوة (استدار) اي انتقل اليها منها ولا يستأنفها
اذا الاجتهاد لا ينتقض بمثله فيجوز ان يصلى اربع ركعات الى اربع جهات
كما روى عن محمد ولا منع عن الزيادة على ذلك كما في النفل وفيه
اشارة الى انه لو تحرى رأيه الى جهة ثم تحول الى اخرى فاستدار ثم
تحول الى الاولى استدار وقيل استأنف على خلاف بين المتأخرين كما
في المحيط (ولا يضر) المقتدى المتحرى (جهله جهة) توجه (امامه) المتحرى
ولا تفسد صلوته به حتى يعيد (اذا علم) المقتدى (انه) اي الامام
(ليس خلفه) فيضره اذا علم انه خلفه ولو بعد سلامه كما في شرح الطحاوي
(بل) يضره (تقدمه) عندهما خلافاً لابي يوسف رحمه الله كما في الجلابي

(١) ظرف علم وظن ولم يتبين على التنازع ومنه يظهر ان النسخة لم يتبين لاكمال بعض النسخ او تبين اه وانه بالنسبة الى لم يتبين بمنزلة الوصل بمعنى ولو بعد الصلوة (٢) حيث هو معنى مخطئ في الاجتهاد (٣) اي المتحرى بل هي قبله غطائي والخطائي لا يكون حقيقة (٤) اي المنفي (٥) اي في انقول بانها قبله حقيقة (٦) اي مبنى عليه (٧) الحال (لانقول) اي نحن اهل السنة (٨) اي بان كل مجتهد مصيب (بل) نقول (اي في اول امره حيث ائتمر بالمأمور به وهو الاجتهاد في امثاله *) ومن جملة مقالاتهم الفاسدة ان اجتهاد المجتهد في الحكم كاجتهاد المصلي في امر القبلة عند التباسها والحق في امر القبلة متعدد اتفاقاً فكذلك اهلنا لعدم الفرق والجواب اننا لا نعد الحق في امر القبلة اذ لو تعدد لما فسد صلوة مخالف الامام عالمها حاله اذ لو كان كل مجتهد مصيباً لصح صلوة المخالف لاصابتهما جميعاً في جهة القبلة ننظر الى الواقع وفساد الصلوة يدل على حقيقة مذهبنا (كليات ابي البقاء) *

(١١) اي زيادة الصلوة (١٢) اي على اربع ركعات الى اربع جهات بان يصلى ست ركعات الى ست جهات مثلاً (١٣) اي في قوله استدار (١٤) قوله ثم تحول الى الاولى اي الى الجهة الاولى (١٥) اي ثانياً الى الاولى لان مقدم الشرطية يصدق على هذه الصورة ايضاً ويشملها *

(١) في الأضراب (٢) أي على المخالفة لان التقدم مخالفة فعله علمها فيندر ج فيه والعجب ان الشارح المحقق كيف غفل عن تغيير المص هذه النسخة القديمة الى هذا الاقتصار وعن تقرير المتن عليه عند محو التقدم كما صرح به نفسه في الشرح وسائر

كتاب الصلوة فصل شروط الصلوة (١٣٥)

(٣) أي المص (٤) حيث لم يقل اذا علم او ظن انه ليس اه لم يقل او علم مخالفته او ظنها (٥) أي الظن (٦) بصيغة المجهول (٧) أي بذكر العلم (٨) أي عن الظن كما استغنى به المصنف (٩) أي ادنى القصد (١٠) الوصل (١١) أي عن الصلوة المقصودة (١٢) أي بدنية بلا توقف (١٣) أي في قوله يقصد حيث لم يقل ويقول نوبت الصلوة كذا (١٤) أي أداء الجمعة (١٥) أي الى قصد المتابعة (١٦) أي في اشتراط قصد متابعة امامه اشعار (١٧) لأن نية صلوة الامام لا تستلزم المتابعة لانها تعين صلوة الامام لا اقتدائه (١٨) أي مفعول مطلق مجازي لقوله يقصد فالمعنى قصد متصلا بالتحريمية (١٩) أي الشروع في الصلوة (بالنية اه) (عن تحريمه مضاف الى كل منهما) أي من المقتدى والامام وكلمة عن صلة التقدم والتأخر ولو طوع عن تحريمه بالتنوين وقوله كل فاعل لا يصح ومنهما أي الشروع في الصلوة والاقتداء ويبعد ان يجعل هذا التفريع معنى ما حذف وقد قال فيما بعد ولا يبعد ان يجعل ما ذكر من التفصيل معنى اه وستطلع بكما له في مقامه ان شاء الله تعالى (٢٣) أي التفريع بقوله فلا يصح اه الفصل بقوله اما الاول واما الثاني الى هنا (معنى ما حذف) أي تفريع ما حذف (٢٤) بيان ما حذف لاصلة حذف يعني ان ما ذكره في المتن من قوله متصلا بالتحريمية قيد الاقتداء لقربه واتصاله به وما هو قيد قصد الصلوة محذوف فتقدير الكلام ويقصد صلوته متصلا بالتحريمية واقتدائه متصلا بالتحريمية ومع اللفظ اه وانما ارتكب هذا (لكان أي لوجود العطف أي عطف قوله واقتدائه اه فهو مانع من ان يكون المذكور قيد المعطوف عليه ويبعد فلا محالة محذوف له ويكون قوله فلا يصح الى قوله ولا يبعد اه تفريع هذا المحذوف ولكن لما كان المحذوف والمذكور عيني لفظا ومتحدين عبارة اورد بعد مرضي الشارح

(او علم مخالفته) أي المقتدى الامام في الجهة بان يتوجه الى جهة والامام الى اخرى وهذا اذا علم في الصلوة واما بعدها فلا يضره كما في شرح الطحاوي فالحاصل انه يضره علم تقدمه على امامه ومخالفته له في الجهة فالاحسن ان يقتصر عليه ولا يخفى ان مجرد التقدم بلا علم به لا يضره كما ظن وانما لم يتعرض للظن في الموضوعين لأنه كالعلم في حق العمل فيستغنى به عنه ثم شرع في كيفية النية فقال (ويقصد) المقتدى والامام (صلوته) وادناه ان يجيب عنها في الحال وفيه إشارة الى انه لو قصد الظهر وتلفظ بالعصر سهوا اجزأه كما في القنية وتحقيق النية قد مر في الوضوء (د) يقصد (اقتدائه) أي متابعة امامه (ان اقتدى) الا في الجمعة فانه غير محتاج اليه عند بعضهم لان الجمعة لم تكن الا مع الإمام وفيه اشعار بانه لو نوى صلوة الامام لا تجزى لكن لو نوى الشروع في صلوة الامام تجزى على الصحيح كما في المضمرات (متصلا) مصدر (بالتحريمية) فلا يصح بالنية المتقدمة والتأخر عن تحريمه كل منهما اما الاول ففي النظم لا يجوز التقديم في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف اذا نوى عند الوضوء جاز اذا لم يتكلم بعده وفي المحيط ان الشروع في الصلوة وسائر العبادات صحيح بالنية المتقدمة عند محمد رحمه الله اذا لم يشتغل بعدها بعمل لا يليق به وعند أبي يوسف رحمه الله لا يصح الا في الصوم وفي الجلابي قال محمد بن مقاتل رحمه الله لا أعلم خلافا من علمائنا في صحة العبادة بالنية المتقدمة واما الثاني ففي الزاهدي لا يجوز التأخير في ظاهر الرواية وعند الكرخي يجوز قيل الى الثناء وقيل الى ما بعده وقيل الى الفاتحة وقيل الى الركوع وقيل الى ما بعد الركوع وقيل الى القعود ولا يبعد ان يجعل ما ذكر من التفصيل معنى ما حذف من قوله متصلا بالتحريمية لمكان العطف واما

المحقق في امثاله وقد مر في مواضع المذكور وجعل المذكور قيد المعطوف لقربه كما هو منها في باب الحيض وما رأت من لون سوى البياض حيض خبر للموصوف واما خبر الطهر فمحذوف يدل على بعض ما حققنا ما نقل عنه على قوله ولا يبعد ان يجعل اه بقوله يعني ان قوله متصلا بالتحريمية متعلق بقوله اقتدائه ومثله محذوف متعلق بقوله صلوته بقريئة العطف ويكون الاقوال المذكورة بالنسبة اليه واما نتيجة ما ذكره المص فما ذكرنا من قولنا ان لا يصح تقديم اه انتهى فقوله واما نتيجة ما ذكره المص اه شرح (قوله) واما

ذكره فنتيجته ان لا يصح تقديم نية اقتدائه على تحريمه الامام ويفترض ان يكون بعينها كما قال بعض ائمة غارا وقيل ينوى بعد قول الامام الله قبل قوله اكبر وقال عامة العلماء انه ينوى حين وقف الامام موقف الامامة وهذا اجود كما في النظم والاول هو الصحيح كما في الكرمانى والآكتفاء مشير الى انه لا يشترط نية الامامة حتى انه لو نوى ان لا يؤم فلانا كان له ان يقتدى به وقال السكرى وابو حفص باشتراطها وعن ابي حفص رحمه الله ان غير الامام لو امّ بلانية الامامة تفسد صلوة مأموه كما في الزاهدى والى ان حضور القلب في التكبير مع الاشتغال بمسئلة او غيرها في سائر الاركان كفى في اتمام صلوته حتى لا يستحب الاعادة وقال ظهير الدين المرغيناني لا يعيد وقال البقالى لم ينقص اجره اذا لم يكن التقصير منه وفي صلوة قاضى الغضاة المتكلم لا يلزمه نية العبادة في كل جزء وانما يلزمه في كل ركن ولا يؤاخذ بالسهو لانه معفو عنه لكن لم يستحق بها ثوابا كما في الغنية ويؤيد الاول ما في الملتقط والخزانة والسراجية ان قول بعض الزهاد من لم يكن قلبه في الصلوة مع الصلوة لاقية لصلوته ليس بشئ (ومع اللفظ) الدال على القصد (افضل) فاللفظ وحده لا يعتبر لكن في المجمع ان نية القلب ليس بشرط كما في الخزانة والمختار استحباب التكلم كما في المنية (ويكفى لغير الفرض والواجب) من السنن عند العامة والنوافل عند الكل (نية مطلق الصلوة) اى قصد الصلوة بلا قيد سنة او نفل او عدد فيكفيه نية الصلوة في النفل عند الكل وفي السنن عند الجمهور الا ان الاحتياط ان ينوى فيها متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم كما في النخبة ولو نوى عدد كثيرا لم يلزمه اكثر من ركعتين على المشهور من قول اصحابنا كما في الجلابى وفيه اشارة الى انه لو نوى الفرض في كليهما كان آتيا بهما كما في الظهيرية والى انه لو نوى سنة الظهر وصلوة التسبيح اجزا من سنة الظهر ولا شك انه ينال ثواب

ذكر من قوله متصلا بالتحريم المذكورة في المتن (٢) اى فنتيجة ما ذكر (٣) لثلايلزم اقتدائه بغير المصلى

(٤) لانه اكنفى بمجرد قصد الصلوة عند التحريم (٥) يعنى فرق بين نفي استحباب الاعادة وبين النهى عن الاعادة (٦) اى بهذه الصلوة

(٧) وهو غير مبتدأ محذوف اى وهو اى القصد مع اللفظ الدال عليه افضل

(٧) اى السنن والنوافل

التسبيحات كما في الجواهر فلا يشترط فيه الاجنس الصلوة (ولهما) اى
 الفرض والواجب كصلوة الجنائز والوتر (شرط) للصحة (التعيين) بالرفع
 اى قصد جزئى حقيقى لنوع الصلوة مثل الظهر كما في الكافي وقيل لا يجوز
 نية الظهر والاوّل هو الصحيح فلا يجوز نية الصلوة ولا المفرض ويجوز
 فرض الوقت الا للجمعة للخلاف الآتى كما في الخزانة والظهيرية وغيرها
 وظهر يومه ليس بكلى فيتحصّر انحصار الكلى في فرد كما ظنّ ولو شك
 في خروج الوقت نوى صلوة عليه وينبغى ان ينوى ظهر يومه كما في
 العتّابي وانما اكتفى به إشارة الى ان الاداء بنية القضاء وبالعكس جائز
 وهو الصحيح كما في الخزانة والى انه لا يشترط في القضاء نية اول صلوة
 عليه او آخر صلوة عليه وهو الاصح كما في المنية وغيرها (لا) يشترط لهما
 (العدد) اى نية عدد الركعات فلو نوى الظهر خمسا وصلى اربعاً جاز
 كما في التتمة وينبغى ان يكون النية بلفظ الماضى ولو فارسيًا لانه الاغلب
 في الانشآت ويصح بلفظ الحال وفي المصارع والزاهدى وغيرها ان كيفية
 النية للغير بين اى السنة والنفل اللهم انى اريد الصلوة متابعاً لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم فيسرها لى وتقبلها منى ولغيرهما اللهم انى اريد الظهر
 او الصلوة للميت او الوتر وزاد المقتدى «متابعاً للامام»

﴿ فصل في فرائض الصلوة ﴾

(فرضها) اى فرض الصلوة اعم من القطعى والظنى والركن والشرط
 فالاحسن ركنها ولعلّه نية على الخلاف المشير اليه وهذه النسخة احسن
 مما صدر بقوله صفة الصلوة اى تفصيلها كقولهم صفة الايمان كذا وهى في
 الاصل كالوصف مصدر وقرئ المتكلمين من اصحابنا بانها صفة الموصوف
 وانه كلام الواصف ليس ههنا لا يراد وجهه (التحرية) من التحريم وهو
 جعل الشئ محظوراً نم جعل بمعنى الفاعل فنقل الى التكبيرة الاولى فان

(١) اى في غير الفرض والواجب (٢) بان
 فرض الوقت يوم الجمعة هو اوالظهر (٣) فيه
 ان عبارة الفاضل ابي المكارم ولهما اى للفرض
 والواجب شرط التعيين بحيث ينحصر انحصار
 الكلى في فرد كظهر اليوم انتهى فمن اى
 مقالهم يفهم انه قال بان ظهر اليوم كلى بل اورده
 مثالا للفرد الذى انحصر الكلى وهو الفرض
 لو الواجب فيه فان مستتر قوله ينحصر راجع
 الى الفرض والواجب وهما كليان بل جنسان
 قريبان للصلوة يتشخصان في الظهر والفجر
 مثلاً بحيث لا يحتمل الغير فاعرفه فانه مبرزان
 العرفان (٤) اى بشرط التعيين *

(٥) مثل نويت صلوة كذا (ابن) (٦) اى
 المضارع المنوى به الحال مثل اصى (ابن)

(٧) بدل فرضها (٨) لتلايد دخل الشرط فانه
 استوفى في الفصل السابق فالمناسب ههنا
 ان يعنون باسم خاص لما عناه (٩) اى المص
 جواب عن الاحسن (١٥) بما قال فرضها
 (١١) بيننا وبين الشافعى في التحريم
 (١٢) اى الخلاف الذى اشار المص نفسه
 في شرحه للوقاية (١٣) اى الى هذا الخلاف
 (١٤) لعله وجه الاحسن ان تفصيل الصلوة
 ليس منحصراً في هذا الفصل كما يقتضيه
 الاضافة بل تفصيلها من اول كتاب الصلوة
 الى كتاب الزكاة (١٥) مبتدأ بالاضافة خبره
 ليس ههنا لا يراد اى هذا الفرق وجهه
 اى مناسبة لان يكون مراداً بها *

بها تحرم الأشياء المباحة والتناء للمبالغة وهي شرط عند الأكثرين كما في المستصفي ولذا ليس الطهارة شرطاً لها حتى لو كبر المحدث فغمس في الماء ثم رفع رأسه وصلى جاز كما جاز بناء الفرض على تحريمه الفرض والنفل وعكسه والقضاء على الأداء كما في الكفاية (والقيام) أي قيام واحد في كل ركعة من الفرض دون النفل فاللام للعهد وهو لغة الانتصاب وشرعاً استواء الشق الأسفل والاعلى فالركن أصل القيام لا امتداده لا ترى أن الإمام لو لم يطول القيام في الشئ الثاني أجزأه لأنه لا قراءة فيه كما في جمعة المبسوط وذكر في الأسرار أن الامتداد إنما يجب لتحصيل القراءة التي هي ممتدة وبالافتداء تستقط القراءة فلا يجب الامتداد كما إذا أدرك في الركوع لكن في التمرناشي إختافوا أن القيام في حق اللاحق هل هو مقدر بقدر القراءة وفي الأمل لا بد فيها من مقدار ثلث آيات والاطلاق دليل على أنه لو صلى قائماً على أصابع رجله أو عقبه بلا عذر يجوز وقيل لا يجوز كما في الغنية (و) عنده (قراءة آية) من القرآن المنزل عليه عليه السلام نقلنا من تراكمافي كتب الأصول والتكلام والقراءة حتى قاله في فتح الوصيد القراءات السبع متواترة وما عداها غير ثابت تواتراً فلا يكفر جاحده ولو جاء من طريق موثق به التحفى بسائر الأحاديث المروية عنه عليه السلام فلا يقرأ الشواذ فيها كما في التمهيد السالمى لأنها تفسد عنده والأصح أنه إذا قرأ بما في مصحف ابن مسعود وأبي ابن كعب رضى الله تعالى عنهم لا تفسد لكن لا يعتد من القراءة بخلاف التوروية والإنجيل فإنه يعتد به أن كان معناه في القرآن ولا يجوز بالحديث القدسي كما في الخزانة والآية لغة العلامة وشرعاً ما تبين أوله وآخره توقيفاً من طائفة من كلامه تعالى بلا اسم^{١٢} وحينئذ في الكلام دلالة على أنه لو قرأ ما كانت كلمات أو كلمتين نحو قتل كفى قدر ثم نظر جاز وهذا بلا خلاف وعلى أنه لو قرأ

(١) مع الانتصاب فإن هذا الاستواء يمكن في حال الاستلقاء أيضاً (جامع المباني)

(٢) وهو الذي أدرك أول الصلوة وفات الباقي لنوم أو حدث (٣) أي زمان قراءة الإمام والأحسن ذلك (٤) أي في الصلوة (٥) أي من امتداد مقداراه (جامع المباني) (٦) أي اطلاق القيام من أن يكون على القدمين أولاً

(٧) أي إمتاز (آخره) عن آخره (أوله) عن أوله (١٥) تمييز من نسبة تبين أي من حيث الوقوف والاطلاع من الشارع (١١) بيان ما تبين (١٢) تسمى به احترازاً عن السور والأعشار والأرباع والأجزاء (١٣) أي حين شرعت الآية على هذا المعنى (١٤) أن في قوله وقراءة آية (١٥) لتبيين الأول والآخر فيهما بخلاف كلمة واحدة أو حرف لا يمتاز أن فيهما

ما كانت كلمة او حرفا نحو «مد هاتنان» «وق» لم يجوز وهو الصحيح كما في
الظهيرية الا اذا حكم به حاكم فيجوز كما في قضاء الخزانة وعلى انه لو قرأ
نصف آية مرتين او كرر كلمة حتى تبلغ آية لم يجوز وعلى انه لو قرأ
نحو آية الكرسي في ركعتين لم يجوز وهو الصحيح عند بعض كما في الظهيرية
وجاز على الصحيح كما في المضمرات ويستثنى منه الاخرس فانها ساقطة
عنه وكذا امي اجتهد آناء الليل والنهار بلا قدرة على التعلم وكذا من
لا يمكنه اداء الحروف بالاجتهاد التام كبعض اهل الهند والترك كما في
الجلابي (في كل) اي كل ركعة (من ركعتي الفرض) الثنائي والثلاثي والرابعي
وفيه اشارة الى انها في الاوليين والاخرين والمتوسطين والاولى والاخرى
والاولى والثالثة والثانية والرابعة جميعا سواء كما في الخلاصة والمضمرات
والظهيرية وغيرها من المتداولات وهذا قول بعض المشايخ والصحيح من مذهب
اصحابنا انها فرض في الاوليين حتى لو تركها فيهما وقرأ في الاخرين
كان قضاء كما في التحفة (و) قراءة آية (في كل) ركعة (من الوتر والنفل)
اي من الواجب والسنة والتطوع والمنبادر من الكلام ان يقرأ فرضاً في
كل ركعة آية غير آية قرأ في الأخرى وفي القنية قال نجم الائمة لا يجوز
ان يقرأ في الثانية من الفرض ما في الاولى وعن ابي يوسف رحمه الله
يجوز ويجب السهو وفي النوافل يجوز بلاسهو ويكره (والمكتفى بها)
اي بآية واحدة في ركعة (مسي) اي مستحق بعقوبة لا بالنار ولعل فيه^{١٢}
خلافان النهاية فائل بالكراهة والاساءة دون الكراهة كما في الكشف وغيره
(وعندهما) عطف على عنده المقدّر قراءة (آية طويلة) اي غير قصيرة عن
ثلاث قصار كما في السكراني (او ثلاث) آيات (قصار) في كل ركعة منها
والمكتفى بها مسي^{١٣} للعطف والقصار بالسكسر جمع القصير بلا الحاق التاء
لحمل على فعيل بمعنى مفعول (والركوع) الانحناء وشرعا انحناء الظهر

(١) نحو آية الكرسي في الركعتين اي
بالقسيم فيهما (٢) لانه لم يقرأ آية تامة
في كل منهما والاولى ايراد هذه الدلالة بعد
قوله في كل من ركعتي الفرض آه كما لا يخفى
(٣) يعني ان الكل افرادى اي في كل فرد
(٤) جملة مطلق (٥) لامن جميع ركعاته كما
في الوتر والنفل ولامن ركعتيه المعينتين
من بين الصور الست الآتية فكلية من
تبعيضية ولا اشكال ولا تساهل في العبارة كما
ظنه الفاضل ابو المكارم في منهياته فعليك
بالنأمل (٦) اي في اداء الفرض خبرانها
(٧) اي عبارة المص وقراءة آية في كل من
ركعتي الفرض الخ وجه التبادر ان عبارة
المص في قوة اعادة التكرار تارة لانها في قوة
ان يقال وقراءة آية في ركعة وآية اخرى من
ركعتي الفرض وقراءة آية في ركعة وآية في
اخرى وآية في ثالثة من الوتر وكذا في اخرى من
النفل ثانياً او زوجاً آخر واعادة التكرار تارة
تفيد كون الثاني غير الاول كما هي قاعدة
اصولية هكذا ينبغي ان يوجه التبادر
(٨) اي المصلى (٩) اي حال كونها يقع فرضاً
(١٠) صفة آية ثانية والعائد محذوف اي
قرأها (١١) المناسب لماضوية قرأ ان يقول
في الاولى (١٢) اي في حكم الاكتفاء بها
(١٣) اي صاحبها (١٤) ولذا قدر الشارح
هناك توطئة للمعطوف عليه ظرفاً لقوله
فرضها باعتبار العطف والنسبة بين المبتدأ
والخبر لكن الاولى تأخيره عن الحكم في
الموضعين حتى لا يكون اعادة لفظ قراءة في
المعطوف من قبيل عطف الاسمين على
الاسمين بحرف واحد من غير تقديم المجرور
كما لا يخفى على النحوي (١٥) اي بآية
طويلة او ثلاث قصار والمعطوفان باو بمنزلة
الواحد فيصح الاضمار عليهما بالمفرد فلا حاجة
الى تثنية الضمير كما وجد في بعض النسخ
(١٦) اي اعتبار هذين القيدين او
تقديرهما في المعطوف لاجل عطفه على
الحكم المقيد بهما

(١) أي المتن (٢) أي يحصل أصله (٣) واحد (٤) أي وحدها (و) من (الأنف) أي وحده دون وضع الآخر وإن أي كلمة الواو ولذا قال حاصله ويأتي تفصيل الكلام وتوجيه كلمة واو الجمع (٥) أي معنى المتن (٨) الظان هنا هو الفاضل البرجندی حيث قال واعلم أن كمال السنة في السجود وضع الجبهة والأنف جميعاً ولو وضع أحدهما فقط أن كان من عذر لا يكره وأن كان من غير عذر فإن وضع جبهته دون أنفه جاز أجمعاً ويكره وأن كان بالعكس فكذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز دروي أسد عن أبي حنيفة رحمه الله مثل قولهما وعليه الفتوى كذا في الخزانة وهكذا ذكر الخلاف في الهداية والكافي والمحرر والخلاصة وسائر الكتب وبالجمله لا يوجد في الكتب المشهورة أن وضع الأنف عند وضع الجبهة فرض عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأصحابه كما يفهم من عبارة المتن ولو حمل على أن المراد وضع الجبهة أو الأنف فرض فإنه إذا لم يوضع الجبهة على الأرض وجب وضع الأنف عليها لا يلايمه قوله به يفتى انتهى ولا بد من شرح عبارته فقوله وقال لا يجوز أي في العكس فقط وفي أبي المكارم وقال إن سجد بها دون جاز وبالعكس لا انتهى وقوله أن وضع الأنف عند وضع الجبهة آه أي اجتماعهما لا وضع أحدهما فقط ولكن لما كان وضع الجبهة مجتمعاً عليه على رواية أسد جعله أصلاً ودخل عند وقوله كما يفهم من عبارة المتن حيث أتى بالواو التي لطلق الجمع وقدم وجهه خصوص العنوان وقوله ولو حمل أي المتن على أن كلمة الواو هنا مستعمل في معنى كلمة الانفصال لأنه كثير في محاوراتهم لا يلايمه قوله به يفتى وجه عدم الملازمة أنه ح يكون ضمير به راجعاً إلى وضع أحدهما فيلزم أن يكون المفتى به هو وضع أحدهما مطلقاً وهو خلاف الفتوى الواقع في كتبهم كما مر بقوله وعليه الفتوى آه فالشارح المحقق لم يقبل هذا بل جعل المفتى به مضمون كلمة الانفصال وأسند به ما فهم من متن الوقاية وجعل كلمة الواو لاجمع في كون الأمرين بياناً لكل أفرادى مقدار وجعل المتن في قوة أن السجود بكل من الجبهة والأنف كما قال وحاصله فرجع المتن إلى مضمون كلمة الانفصال وجعله مفتاه فقال مربطاً بقوله كما ظن وبه) على معنى كيف لا يكون ظناً والمحال أن به (أي بان السجود يتأدى بكل واحد واحد

ولو قليلاً فإن عرقاً لجمل فقد اجزى كما في الخلاصة وهذا ظاهر الرواية وعنه أنه إن كان إلى الركوع أقرب يجوز وإن كان إلى القيام أقرب لا يجوز فالطمانينة لم تفرض خلافاً لابي يوسف رحمه الله وعن محمد رحمه الله ما يدل على أن قوله مثل قول أبي يوسف رحمه الله لكن ذكره المشايخ مع أبي حنيفة رحمه الله كما في المحيط (والسجود) أي السجودتان فإن اسم الجنس يدل على العدد عند الأئمة العربية إلا أنه خلاف ما عليه علماءنا كما في الأصول وهو لغة الخضوع وشرعاً وضع الجبهة أو الأنف على الأرض وغيرها وأراد به الخضوع (بالجبهة) بأن يضع عليها كل الجبهة أو أكثرها كما في النهاية لكن في الزاهدي أنه يكفي وضع شئ منها (والأنف) هو اسم لما صلب فلا يكفي بوضع ما لأن من الأربعة كما في المحيط لكن في الكشف كما في الخلاصة أن الفرض يتم بذلك وحاصله أن السجود يتأدى عنده بمجرد وضع كل من الجبهة والأنف وليس معناه أن وضع الأنف عند وضع الجبهة فرض كما ظن (وبه) أن بان السجود يتأدى بكل منهما (يفتى) كما فهم من الوقاية لكن ذكر المص أن الفتوى على قولهما وهو أن وضع الجبهة فقط وعنه مثله وفي الخلاصة كره الاقتصار إلى أحدهما بلا عذر ومقدار الركن منه أدنى ما يطلق عليه اسم السجدة وفي الاكتفاء أشعار بأنه لو سجد على الذقن أو الخد لم يجز أجمعاً كما في الخلاصة وبأن وضع اليد ليس بفرض وكذا وضع الركبة وهذا اختيار أكثر المشايخ كما في الخزانة وعليه الفتوى كما في المحيط وكذا وضع رأس أصابع القدمين وفيه اختلاف المشايخ قيل أنه سنة ونقل الزاهدي فيه روايتين والصحيح أن رفع القدمين مفسد كما في القنية (والقعدة الأخيرة) على المشهور وفي النظم أنها لا تفرض

عند
(١١) أي من الجبهة والأنف (١٢) أي افتناء مثل افتناء فهم من) متن الوقاية) لجذ المص (١٦) يعني غايته أن الفتوى في هذه المسئلة مختلف مضطرب (١٧) أي في صلة السجود بالجبهة والأنف فقط *

(١) أى اسم القعدة فهو اقل قليل من الاولين فوسع (٢) كما قال فى تعريفه ولو قليلا له لكن الاولى فى التنظير السجود حيث مر منه فى مقداره عين ما هنا (٣) أى عن تكبير او عن كون الاشياء محرومة (٤) بالياء المشددة كالفاعلية والمفعولية والثناء هنا اصلية (٥) أى على المصنف (٦) يشعر بان الترتيب فى القعدة بالنسبة الى التحريمة فى الدر المختار وترتيب

القيام على الركوع والركوع على السجود

(١٤١)

فصل فى فرائض الصلوة

والقعدة الاخيرة على ما قبله انتهى الا ان

يكون معنى كلامه بين التحريمة وما بعدها

وبين القعدة وما قبلها (٧) من الفاضل

ابى المكارم (٨) علة لا يلزم اه (٩) أى

الى ذكر الترتيب فيها وذلك لأن من عادة

الفقهاء انهم اوردوا اكثر القضايا الفقهية

من قبل المتحرفات مخالفة للفلاسفة كما مر

من الشارح المحقق فى الموضوعين من اول

كتاب الطهارة فاصل المسئلة من قبيل اسناد

الحكم الى المشتق فى الاول والى الموصوف

بهم فى الثانى فيفيدان فرضية القعدة الاخيرة

لاجل كونها اخيرا ومن حيث كونها كذلك

وكفى التحريمة يفيد الاولية لأن محرم

الاشياء فى الصلوة انما يفيد لوجود من

اول الامر على ما بينه وقرره المص فى

التوضيح ومن ههنا يعلم اختلاف النسخ

فى قوله عند المص انه من الانصاف اوهو

مقصود لفظ المصنف فان قلت التحريمة

بمعنى المحرمة للاشياء والاخيرة بمعنى

المتأخرة عما قبلها يدل على الترتيب

فيهما من غير حاجة الى اعتبار هذه القاعدة

الاصولية قلت نعم الا ان اعادة قوله فرضها

اه فى العلالة حينئذ يكون عبثا بلا فائدة

فهى تدل على ان الاشارة الى ذلك باعتبار

حفظ هذا الاصل كما لا يخفى على احد من اهل

(١٥) أى فرضا او واجبا او غيرهما مما

هو ذات ركوع وسجود فتخرج صلوة الجنابة

وفائده تظهر فى شرح لفظ السلام

(١١) الفاسد ما فات عنه وصف مرغوب

والباطل ما فات عنه شرط او ركن كما فى

الكافى وغيره (١٢) أى الفاتحة علة لتقدير

لفظ المخصوص (١٣) أى مطلق القرآن كيف

لا يكون من هذه الحينية فرضا وفى باب

بيع اه (١٤) أى فى اضافة القراءة الى الفاتحة

(١٧) لان الفاتحة اسم ككل السورة

(١٨) أى فى اضافة الضم الى السورة (٢٥) المضمومة اليها لان المضموم مؤخر عن المضموم اليه (٢١) أى الفاتحة

(تجب ان تقرأ مرة) اذ لو تكررت الفاتحة يكون ضم الشيتين الفاتحة والسورة اليها لا ضم السورة فقط

(الى انها) أى الفاتحة (٢٢) أى اشد وجوبا من وجوب السورة لان ضم الواجب لا بد له من وجوب المضموم

عند بعضهم بل واجبة كما فى التحفة وادائل الكشف وسهوا لكفاية وكذا

ذكره المص (قدر التشهد) أى قدر ما يتمكن منه وقيل مقدار الشهادتين

وقيل ادنى ما يطلق عليه الاسم كالركوع كما فى الجزالة والاوّل هو الاصح

كما فى الكافى وغيره (والخروج) عن الصلوة او التحريمة (بصنعه) أى

بفعله الاختيارى المناق للصلوة كالفهمة كما فى بحرى الفقاوى وهذا عنده

كما ذكره ابو سعيد البردعى واماعندهما فليس بفرض ونمرة الخلاف فى

المسائل الاثنى عشرية الآتية لكن قال الكرخى انه ليس بفرض عندهم

وعليه المحققون من اصحابنا كما فى الزاهدى ولا يلزم عليه ذكر الترتيب

بين التحريمة والقعدة وان ذكره فى الشرح كما ظن فان المختصر ليس

محيطا بجميع الروايات الا ترى انه يفترض الانتقال من ركن الى ركن عند

ابى حنيفة رحمه الله على الصحيح ورفع الرأس من الركوع والسجود عند

محمد رحمه الله وفى رواية عنه والمتون المشهورة خالية عنه على ان قوله

فرضها اه والقعدة الاخيرة لا يخ عن اشارة الى ذلك عند المصنف (وواجبها)

أى واجب الصلوة المطلقة وهومثبت بدليل ظنى فسد الصلوة بتركه

ولم تبطل (قراءة) خصوص (الفاتحة) فانها فرض من حيث كونها قرآنا

وفى بيع النظم وتر المحيط وغيرهما انه اذا قرأ كل القرآن صار المجموع

فرضا وفيه اشعار بوجوب كل الفاتحة وهذا عنده واماعندهما فاكثرها

ولذا لا يجب السهو بنسيان الباقي كما فى الزاهدى (وضم) مقدار (سورة)

من آية طويلة او ثلاث قصار وفى الكلام اشارة الى انه يجب تأخير السورة

عن الفاتحة والى انه يجب ان تقرأ مرة كما فى المحيط والى انها واجب

(١٨) أى فى اضافة الضم الى السورة (٢٥) المضمومة اليها لان المضموم مؤخر عن المضموم اليه (٢١) أى الفاتحة

(تجب ان تقرأ مرة) اذ لو تكررت الفاتحة يكون ضم الشيتين الفاتحة والسورة اليها لا ضم السورة فقط

(الى انها) أى الفاتحة (٢٢) أى اشد وجوبا من وجوب السورة لان ضم الواجب لا بد له من وجوب المضموم

اليه فيعاد وجوبها مرتين صراحة ودلالة

لذا كان تاركها يؤمر بالاعادة كما في القنية والى ان نفس السورة واجبة
ايضا كما قال القاضي في الجامع وعنه انها مستحبة كما في التمر تاشي والاكتفاء
مشير الى ان تسمية الفاتحة كالسورة غير واجبة والاولى واجبة على الصحيح
والثانية عند عين الائمة والى ان اخفاء التسمية لا يجب وفي اجماع الكشف
انهم اجمعوا على وجوبه^١ (ورعاية الترتيب) بين اركان كل ركعة فوجب
ان يكون كل سورة متأخرة من اخرى^٢ والركوع بعد القيام والقراءة والسجود
بعد الركوع والسجدة الثانية بعد الاولى والاخير متفق عليه واما البواقي
فالظاهر انها مختلف فيهما في سهو المحيط والذخيرة والكافي ان تقديم القراءة
على الركوع والركوع على السجود واجب عند اصحابنا الثلاثة وفي التمر تاشي
اختلفوا في وجوب الترتيب في السور والصحيح ان تركه مكروه وفي
سجدات شرح الطحاوي ان تقديم القراءة على الركوع فرض وفي سجدات
شرح المبسوط والمحيط والظهيرية وحدت النهاية والكافي وغيرها ان تقديم
القيام على الركوع والركوع على السجود فرض وهذا الخلاف مبني على
اختلاف الرواية في التنوير شرح تلخيص الجامع ان الترتيب بين السجدين
ليس بشرط واما بين غيرهما فشرط كما قالوا وفيه دلالة على الخلاف كما لا يخفى
فان دفع ما ظن من التنافي بين السكلاء^٣ (والقعدة الاولى) قدر التشهد
في الفرائض والواجبات والسنن في ظاهر الرواية كما في الكافي والقياس
ان تكون سنة والترك مكروه كما في الظهيرية وذكر في النظم انها لو تركت
في النقل تفسد قياسا لا استحسانا وفي المتفرقات لا تفسد عند الشيخين
خلافا لمحمد وزفر رحمهما الله (والتشهدان) اي التشهد في القعدتين
عند عامة المشايخ كما في التحفة وعليه المحققون من اصحابنا وهو الاصح
كما في المحيط وهو الصحيح كما في الزاهدي وقال بعضهم انه في القعدة
الاولى سنة كما في الزاهدي وذكر في النظم انه في القعدة الثانية فرض

١ اي كضمها لان معنى قوله وضم سورة
وقراءة سورة بعد الفاتحة (٢) اي عن الامام
الاعظم عليه الرحمة الاتم (٣) اي نفس
السورة (٤) وانما الواجب الضم (٥) اي بذكر
الفاتحة والسورة من غير ذكر تسميتهما
(٦) اي كتسميتهما (٧) اي والحال ان تسمية
الفاتحة واجبة على الصحيح ثور اعتراض على
اشارة المتن (٨) اي تسمية الفاتحة ١٥ حيث
لم يتوجه الى التسمية والى احوالها جهرا
واخفا فيبقى على قياس القراءة (١١) اي
وجوب اخفاء التسمية في مطلق الصلوة
اعتراض على اشارة المتن (١٢) قرأت في
غير الركعة الاولى (١٣) قرأت في اولاه
والعبارة لا يخ عن الابهام (١٤) اي كون
السجدة الثانية بعد الاولى (١٥) بان يقرأ
المقدم في الاولى والمؤخر في غيرها (١٦) لم
يعطفه كالعنوانات السابقة على في سهو
المحيط لان منها يفهم الاختلاف في البواقي
وسكتوا عن الآخر وهذا يفهم منه الاختلاف
في كل من الاخير والبواقي فما وجد في بعض
النسخ من كلمة الواو ليس بقوى (١٧) لان
الترتيب فرع تصور فك الترتيب ليكون
مقدورا فيكون شرطا ولا تصور لفكه بينهما
الا ان يق يتصور باعتبار النية بان سجد
ونوى من الثانية او سجد في الركعة الاولى
واحد وسجد في الثانية مثلا لث سجدات
فيوجد فك الترتيب لا محالة (١٨) مطلقا
اي بين كل من الاخير والبواقي (١٩) تفريع
على قوله وهذا الخلاف مبني اه (٢٠) من
ابي المكارم (٢١) للكا في لا لغيره الواو فما
قال صاحب الكافي في باب السهو قول على
رواية وما قال في هذا الباب قول آخر على
رواية اخرى وفي مثله ليس شئ من التنافي
وانما للاقوال هو الواو والقائل بالاندفاع
هو الطحاوي (٢٢) انما فسر المغنى بالمفرد
كيلا يتوهم ان في كل قعدتين تشهدتين ولان
التشهدتين في الحقيقة واحد لفظا وعبارة
فتثنيته وتعدده انما هو باعتبار المحل فبعد
ذكر المحل

(١) أى بوجوب التشهد فقط في التعتين (٣) في شىء من التعتين (و) الحال ان (ق) اه قوله ولا يبعد ان يراد لفظ السلام أى فقط بدون عليكم ورحمة الله قال الشارح في شرح الكيدانى انما زاد اللفظ اشعارا بان المراد هذه الكلمة ويؤيده ما فى النوازل اه كما قال ههنا فى النوازل اه (٥) فعلى هذا يصير داخلا فى صلوة الامام فى الصورة المذكورة (٦) أى فى سلام الصلوة المطلقة ذات ركوع وسجود
﴿ فصل فى فرائض الصلوة ﴾ (١٤٣)

ولذا فسر عنوان الكلام وواجبها بقوله أى واجب الصلوة المطلقة (٧) يعنى ان القنوت بمعنى الدعاء مطلقا واضافه بمعنى فى فالاضافة فى قولهم دعاء القنوت بيانية أى (أى دعاء كان ٨) أى لاتعيين دعاء كان فى الوتر كيف ٩) أى مدة امتداد الدعاء لانفسه ١٥) أى بمقدار هاتين السورتين (١١) أى توقيت زمانه ١٢) أى الدعاء المقدر بهذا المقدار ١٣) انما زاد قوله لفظ التكبير لان نفس تكبير الافتتاح من الفرائض كما مر ١٤) انما خص تكبير ركوعهما لان فيه خلافا صاحب الغنية لقرانه على التكبيرات العديدة الواجبة ولذا قيد بركوع الركعة الثانية وامافى الاولى وفى السجود لا خلافا فلا حاجة فيها الى دعوى الاشعار بعدم وجوبهما ١٥) فى العيدين وهذا الخلاف يكفى لتخصيصهما بالاشعار فما مر من تفضل وتبرع اعلم ان هذا الاشعار لم يوجد فى بعض النسخ يدل عليه قوله وفى الاضافة اشعار اه لان كلا الاشعارين انما هما فى الاضافة فيكفى ان يقول وبانه لا يجب اه سواء كان العنوان بالاضمار او بالاظهار والمعنى ان فى اضافة التكبيرات الى العيدين اشعارين حيث تفيد اختصاص وجوب التكبير بالتكبيرات العديدة والثلاثة المذكورة ليست منهما (١٦) جملة حالية ردلا شعار المتن كقوله وفى المستصفا اه أى والحال ان تكبير القنوت واجب ايضا ١٧) بدل قوله تعيين الاوليين للقراءة ١٨) وجه الاحسنية اولان التعيين يتحقق بالقصد القلبية والواجب هو القراءة بالفعل فيهما وثانيا ان التعيين المرادى للتخصيص يقتضى نفى القراءة عن غير الاوليين ١٩) أى مقام تعدد الفرائض

عند بعضهم ولا يبعد ان يكون فى كلامه اشارة اليه من جهة التغليب على انه واقع للتسامح فيه وفى الاكتفاء اشعار بان صلوته صلى الله عليه وسلم ليست بواجبة وفى خزائن المفتين انها واجبة فى الاخيرة (ولفظ السلام) أى لفظ هو السلام الاول يعنى السلام عليكم ورحمة الله بلا زيادة ولا نقصان فلو خرج بلغظ آخر لزعم السهو وقيل لم يلزم لانه سنة كما فى المحيط وغيره ولا يبعد ان يراد لفظ السلام فى النوازل وغيره انه لو اقتدى بعد ان يقول الامام السلام قبل ان يقول عليكم لا يصير داخلا فى صلاته وفى التحفة يخرج عن الصلوة بتساوية عند عامة العلماء وقيل بتساويتين ولا يرد سلام الجنابة الذى هو سنة كما فى الزاهدى فان الكلام فى مطلق الصلوة (وقنوت الوتر) أى دعاء فى الوتر من الادعية المأثورة فلا توقيت فيه كما فى الخلاصة ووقت المحيط زمانه بمقدار سورة الانشقاق والتحفة به او بمقدار سورة البروج وفى رواية بكليهما والاؤل هو الصحيح ولعله مخصوص من عرفه والافنى كثير من الكتب المعتمدة ان من لم يعرفه يقول نحو يارب ثلاثا (وتكبيرات) صلوة (العيدين) الزائدات على ما فى نفسها وفيه اشعار بانه لا يجب لفظ التكبير فى تكبير الافتتاح ولا تكبير الركوع فيهما وفى المستصفا وغيره انهما واجبان وفى الاضافة اشعار بانه لا يجب تكبير القنوت وهو واجب كما فى سهو الزاهدى (وتعيين) الركعتين (الاوليين) من الفرض الثلاثى والرابع (للقراءة) أى قراءة القرآن والاحسن القراءة فى الاوليين وقد مر الخلاف (وتعديل الاركان) لغة التسوية وشرعا تسكين الجوارح فى الركوع والسجود والقنوة والجلوسة قدر تسبيحة وقد يطلق على كل واحد

ان فرضية القراءة محتمل بين الثنائى الست التى فى العدد الاربع فالقراءة فى خصوص الاوليين واجب ٢١) فى كل منها أى يطلق على مجموع هذه الاطميناسات من حيث المجموع بقرينة قوله وقد يطلق على كل واحد) كما يطلق على المجموع *

(١) أى لفظ تعديل الأركان (٢) أى فى عرف الفقهاء (٣) يطلق على الكثير والقليل وإنما أتى بكافى المثال لكونه مضافاً بصورة والأضافة تقتضى كونه من قبل الخاص فى الجملة (٤) أى كيف لا يطلق على كل منهما والحال أن المراد ههنا (٥) أى الركوع والسجود (٦) أى الأطمينان فيهما علة المراد (٧) أى ما هو تخريج الكرخى (٩) استدراك من قوله وعن أبى يوسف أنه فى الكل فرض الأول ظاهر الرواية فإنه يفيد أن تخريج الكرخى هو ظاهر الرواية عن الأئمة الثلاثة ورواية غير ظاهرة عن أبى يوسف أنه فى الكل فرض حاصله أنه يفهم مما قبل لكن أه أن عن أبى يوسف روايتين فى ظاهر الرواية مع الطرفين ورواية أخرى عنه أنه فى الكل فرض وأنه يفهم منه أن تخريج الكرخى الذى هو ظاهر الرواية ليس مختصاً بالطرفين بخلاف ما فى المحيط والكافى وغيرهما (١١) أى عندهما بقرينة العطف والمقابلة بقوله (وفى الكل فرض عنده) أى أبى يوسف رواية واحدة والحاصل أن فيما (١٤٤) فصل فى فرائض الصلاة

من هذه الأطمينانات فإنه صار كاسم الجنس والمراد الأطمينان فى الأولين^٢ فإنه واجب على ما هو تخريج الكرخى دون تخريج المرحجاني فإنه على ذلك سنة مكرهة الترك وأما الأطمينان فى الآخرين فسنة على تخريجهم أجمعين وعن أبى يوسف أنه فى الكل فرض الأول ظاهر الرواية الكل فى الحقائق من مبسوط شيخ الإسلام لكن فى المحيط والكافى وغيرهما أنه فى الأولين واجب عند الطرفين وفى غيرهما سنة والكل فرض عنده ورواية شاذة ما فى القنية أنه قال صدر الإسلام أنه فى الكل واجب عند الطرفين فبالترك سهواً بسجد وعدم إيكراهه الكراهة ويلزم إعادة ولم يدل كلام المضمرات وشرح المص على أنه فى الكل واجب كما ظن فأحفظه^١ فإنه وسابقه من مواضع يزل فيها كثير من الخواص العظام فيُضِلُّ ويُضِلُّ كثيراً من العوام (والجهل والأخفاء) أى جهر الامام وأخفاؤه بقرينة الفصل الآتى^٢ وحكم المنفرد سيجى (فيما يجهر) من الصلوات الآتية (د) فيما (يخفى) من غيرها والاطلاق مشعر بأنهما لا يتعبدان بما يجوز به الصلاة على الخلاء وهذا ظاهر الرواية وروى أنه لا يسجد إلا إذا خفى فيما يجهر المقدار المذكور كما فى الجامع الحافى وعنه أنه إذا جهر أو أخفى آية سجد وعن الشيخين أكثر الفاتحة كما فى الزاهدى

والاكتفاء

على المضمرات لأنه علم على أنه أى الأطمينان واجب فى الكل أى الأربع المذكور وكلمة على ظرف لم يدل أى لادلالة فيهما على الوجوب فى الكل (٢١) أى دلالتها على أنه واجب فى الكل من الفاضل أبى المكارم (٢٢) أى عدم دلالتها عليه (٢٣) الضمير أن لعدم الدلالة المذكور وسابقه هو الفرق بين ما قبل لكن أه وبين ما بعده على الوجه الذى حققناه (٢٤) بلا واسطة فإن فيه خصص الجهر والأخفاء للامام حيث قال يجهر الامام أه (٢٥) أى جعل الجهر والأخفاء مطلقاً غير مقيد بما يجوز به الصلوة (٢٦) أى الجهر والأخفاء من حيث كونهما واجباً يجب السهو بتركهما (٢٨) متعلق بجوز وهى قراءة آية عنده وآية طويلة عندهما (٢٩) أى عدم التقيد (٣٠) وهو ما يجوز به الصلوة (٣١) جواب إذا وضمير عنه إلى محمد بقرينة قوله (وعن الشيخين) سجد إذا جهر أو أخفى (أكثر الفاتحة بقرينة المعطوف عليه

(١) أى فى بيان الواجبات بالمعدودات فى المتن أو الاكتفاء بالجهر والاغفاء من غير ذكر الانصات بعدهما يدل عليه مقابلة الانصات بهما (٢) أى والحال ان الانصات (٣) أى الامام (٤) أى كالانصات (٥) أى المتابعة ذكر الضمير فى موضع وانه فى موضع اشارة الى ان المتابعة جائز التذكير والتأنيث لكونه مصدرا (٦) فى السنن والمختار عند المص (٧) أى قيدنا بالبناء عليه للاحتراز (٨) أى الشارح المحقق نفسه ولم يذكر المص (٩) أى المتن (١٠) أى من تلك الفرائض
 ﴿ فصل فى فرائض الصلوة ﴾ (١٤٥) والواجبات لانها سنة ايضا على المشهور (كما ظن)

الانتقاض بهما من الفضائل البرجندى (قوله وهى أى السنة سن لا كمال الواجب (١٣) أى الواجب وجب لا كمال الفرض فيتفرع من هذا الكلام وجوب الطمأنينة فى القومة والجلسة (١٤) بيان ما هيئت يشعر بان المناسب بحال العبد ارادة الشروع فى الصلوة قطعاً وجرماً فان اذا يستعمل فى الامر المقطوع المجزوم بتحقيقه (١٥) ليس بيان ما بل صلة اقرب أى اقرب الى القيام بالنسبة الى الركوع فمن اقتدى بالراكم وكبر متحنيا يصح لما فى الدر المختار ويشترط كونه قائماً فلو وجد الامام راكعاً فكبر متحنيا ان الى القيام اقرب صح ولغت نيته تكبير الركوع (١٦) أى الى ان ما هو اقرب الى القيام من الركوع فى حكم القيام والا لا يكون لا يرد لفظ كل وجه فيضع الشارع متحنيا يمينه على شماله تحت سترته ولا ثم يرسل بسرعة لقبض الركبة (١٧) علة آثر (١٨) أى بين الهمزة والالف الساكنة فيفيد نفى مد الالف بعد اللام وانه حسن يفيد التخييم (١٩) أى تخصيص الهمزة والباء (٢٠) أى مد الالف بعد (٢١) أى مد الهاء (٢٢) من حيث اللغة لكونه صلة فى غير المحل وهو الضمير شرطه (٢٣) أى مد الراء (٢٤) لانه لو مد الراء ولم يجزم لقل اكبر وبالواو فيكون جمعاً متانياً للتوحيده ومد الاول أى اللام صواب بل هو المختار (٢٥) وهو الهمزة والباء (بل) ترك (المضاي ايضاً) أى كالمضاي اليه ويدخل فى المضاي لفظ المد وكلمة لالانها مضاي الى المد من حيث المعنى فاصله ترك هذا القيد بالكلية (٢٨) لان التكبير الصحيح هو محذوف المد الغير

والاكتفاء مشير الى ان الانصات غير واجب وهو واجب عند قرائته وكذا متابعة الامام واجبة وان وجده فيما لا يحسب من الصلوة كما فى المحيط وذكر فى الكافي انه فرض وفى التمر تاشى انه شرط وفى المنية انها شرط فى الافعال دون الاذكار (وسن) على المشهور احتراز عما ذكرنا من الفرائض والواجبات فلا ينتقض بشئ منهما كما ظن (غيرهما) الفرض والواجب (اوندب) غيرهما لا كمال السنة وهى للواجب وهو للفرض ثم شرع فى كيفية كل من افعال الصلوة على التفصيل فقال (فاذا اراد) المصلى (الشروع) فى الصلوة المطلقة ولا يخفى ما فى اختيار اذا على غيره من اللطافة (كبر) أى قال الله اكبر وانما يصير شارعاً بالتكبير فى حال القيام او فيما هو اقرب اليه من الركوع كما فى الزاهدى وما يأتى من قوله كل قيام لا يمحى عن اشارة ما اليه (بلامد الهمزة) أى همزة الجلالة واكبر فانه فيهما مفسد وفيها كفر كما فى المضمرات وانما آثر الهمزة على الالف وهى اسم مستحدث لان الالف مشترك بين هذين (و) بلامد (الباء) أى بام كبر فانه مفسد كما فى عامة الكتب وعن زين المشائخ انه غير مفسد كما فى المنية وفى التخصيص اشعار بجواز مد اللام والهاء والراء بلا جزم الا ان الثانى خطأ والثالث مفسد كما فى المحيط فالاولى ترك المضاي اليه بل المضاي ايضاً للاستغناء بقوله كبر كما لا يخفى والاطلاق دال على انه يرفع الجلالة ولا يجزم وكذا اكبر ويجوز فيه الجزم كما فى المضمرات (ماساً) مدركاً باللمس حال

جامع الرموز ١١

المطابق للعربية وهذا هو وجه عدم الحفاء فى قوله كما لا يخفى (٢٩) حيث لم يقل كبر بالرفع او بالجزم وجه دلالة الاطلاق ان المتبادر من قولهم قال فلان زيد ضارب انه تكلم به على الربط التحوى بلا وقف فى اثناء كلامه (٣٥) ليس فى حيز دلالة الاطلاق بل هو نوع رد لها بان يكون جملة حالية أى والحال انه يجوز فيه أى فى اكبر لقريئة القرب مع الافراد (٣١) أى الوقف بل هو المعمول المتعارف اليوم بين الناس

متراذفة على وجه (بابها مية) أي بطرفهما (شحتى اذنيه) أي ما لان من اسفلهما لكن في النظم عن أبي حنيفة رحمه الله ان محاذاة الابهام الشحمة مسنونة وفي ظاهر الاصول محاذاة اليد الاذن ويكره التجاوز عنها كالرفع الى المنكبين كما في خزانة الفقه والمس لم يذكر في المتداولات الا في قاضيخان والظهيرية والقول بانه لتحقيق المحاذاة ليس بشئ وفيه إشارة الى ان اليد ترفع أولاً ثم يكبر كما روى عنه وقيل ترفع مع الله وترسل مع اكبر وعليه الفتوى كما في النظم والى انه يخرج اليد من الكم عند التكبير فانه ادب كما في المحيط وذكر في المفيد ان ترك الاخراج بدعة في حق الرجال سنة في حق النساء والى انه لا يسن ترك تفرج الاصابع كما قال ابو بكر الباخي بل يفرج وينشر ويجعل الكف الى القبلة كما قال العامة كذا في النظم وعليه الاعتماد كما في المحيط وعن بعض المشايخ الصواب ان يضم اصابعه في الابتداء ثم يبسط وقت التكبير كما في المحيط وهذه احكام مشتركة بين المصلين فالمختص بالمعتدي ان يجاذى تكبيره بتكبير امامه فانه افضل عنده وهو قول زفر وعندهما يوصل بتكبيره مثل ان يوصل الى الله براء اكبر وقال الامام السرخسي ان الافعال على هذا الخلاف وأشار شيخ الاسلام الى ان المحاذاة فيها افضل بالاجماع وقال ان قوله ادق واجود وقولهما ارفق واحوط وفي عون المروزي المختار للفتوى في صحة الشروع قوله وفي الافضية قولهما وأعلم انه لا يدرك فضيلة التحريمة عنده الا بالمحاذاة وعندهما الى وقت الثناء الكل في الحقائق وقيل يدرك الى نصف الفاتحة وقيل الى آخرها كما في النظم وقيل الى الفاتحة وهو المختار كما في الخلاصة وقيل بالركعة الاولى وهو الصحيح كما في المضمرات وقيل بالتأسف على فوت التكبير ولم يدرك بونه وان كبر معه كما في الروضة (والمرءة ترفع يديها هذا من تكبيرها) أي مقابلها على رواية ابن مقاتل عن اصحابنا وعن أبي حنيفة انها كالرجل

(١) أي على وجه واحد من وجهي قوله بلامد .
 . محتمل ان يكون حالاً من فاعل كبر وان يكون ظرف لغو لكبر (٢) أي كما يكره الرفع الى المنكبين للرجال (٣) أي في ذكر المس بطريق الحالية عن فاعل كبر (٤) والابمس الكم الشحمة دون الابهام (٥) أي ضمها قبل التكبير لان الحال يقتضي تحقق مضمونها قبل زمان عامل ذي الحال (٦) وقيل الى خديه وهو اسهل كذا في الدر المختار

(٧) أي يقبض الاصابع فانه مقابل البسط كما لا يخفى

(٨) أي مع الامام قوله والماضي أي جاز بدل يجوز احسن اه اقول هو ليس يعطى عليه لان جواز التكبير بكل مادل على التعظيم غير مفيد بارادة الشروع بل هو جملة استينافية اعتراضية لبيان ما يجوز به التكبير بالمضارع هو الاحسن ولو سلم انه عطى على كبر فهو في معنى يكبر على ما هو مقتضى كلمات الشرط فما قبح صريح المضارع من حيث المعنى فلا حاجة الى التعسف

وبه اخذ بعض المشايخ وقيل حذاه صدرها والاوّل اصح كما في المحيط وقيل
الامة كالرجل كما في الزاهدى. (ويجوز) الشروع فيها والماضى احسن
فانه عطف على كبر (بكل ما دل على التعظيم) اى الترفع عن الانقياد
لخلق من الاسماء الحسنى وغيرها وفيه اشارة الى ان الاولى ان يشرع
بقوله الله اكبر وبعض المشايخ قالوا على قوله بالكراهة بما سواه وهو الاصح
ولم يجوز عند ابي يوسف الاب (الله اكبر) او (الاكبر) او (الكبير) او (كبيراً) معرفة
او منكراً الا اذا لم يحسنه وعند محمد بكل ذكر تام نحو الرحمن اكبر او
الحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله والى ان لا يشرع باللهم وفيه خلاف
المشايخ ولا بالله وعن الحسن انه يشرع به والاوّل ظاهر الرواية فانه يعتبر
فيه الذات مع الوصف كما في المحيم وغيره (ولا يشوب) حال من الشوب
وهو الخلط (بالدعاء) اى طلب الشىء على نحو شاب العسل بالماء كما
في الاساس وليس مما يتعدى بالباء كما يتوهم فان مفعوله محذوف والمعنى
لا يجوز شروعه حال كونه خالطاً للدال على التعظيم بالدال على السؤال
نحو اللهم اغفر لى او ارزقنى او استغفره (ولو) كان الدال عليه (بالفارسية)
اى يجوز ذلك على تقدير كون ذلك الدال بالعربية والفارسية نحو
خد اى بزرگست وبنام خد اى بزرگ فيكون الواو عاطفة على مقدر وليست
للحال من فاعل يجوز او دل والا لزم ان لا يجوز بلفظ عربى كما تقرر من
تقييد الحال وفيه اشارة الى انه لا يجوز باللغة التركية والزنجية والحبشية
والنبطية مثلاً الى انه لا يجوز سائر اذكار الصلوة وغيرها بالفارسية وقد
جاز الكل عنده ويمكن الجواب كما يأتى ولا يشترط العجز عن العربية خلافاً
لها كما في الظهيرية وغيرها ولا خلاف ان تسمية الذبيحة وتلبية الاحرام
يجوز بالفارسية كما في النهاية وهي منسوبة الى الفارس بكسر الراء
كما في انساب السعاني وهي بلاد الفرس كاصفهان والرى وهمدان

(١) اى ترفع الله (٢) اى انقياده تعالى
(٣) صلة الانقياد (٤) بيان ما دل ان قلت
التعظيم متعد والترفع لازم فكيف التفسير
به قلت هو تفسير للعظم الذى في التعظيم
فان معناه توصيف الله تعالى بالعظم بالكسر
ثم الفتح اى بالترفع عن الانقياد لمخلوقاته
(وفيه اشارة ان في الجواز بما دل على تعظيم
الذات لاعلى مجرد الذات فقط فظهرت
الاشارات الثلث وظهر وجه التعليل بقوله
فانه يعتبر فيه الذات اه

(٥) اى بالمبتدأ بدون الخبر ولا بالخبر
فقط هو المختار كذا في الدر المختار (٦) اى
في جواز الشروع الذات وهو المبتدأ
(٧) وهو الخبر لا الذات فقط ولا الوصف فقط
(٨) اى من فاعل ويجوز مشتق (٩) لا الاختلاط
يعنى ان الشوب متعد بنفسه الى المفعول
به وهو هنا محذوف كما يأتى (١٠) اى الشوب
هنا مستعمل على طريق (شاب اى خلط فلان
بالنصب مفعول به (الماء العسل) متعلق شاب
لاعلى نحو شاب العين الماء اى خالطه كما
توهم الفاضل ابوالمكارم وتوهم ايضا ان قول
المص بالدعاء يشعر انه متعد بالباء والمفهوم
من كثير من كتب اللغة ان الشوب يتعدى
بنفسه فرد الشارح المحقق ان عبارة المص
ايضاً مثل ما يفهم من كثير من الكتب غايته
ان المفعول به الصريح محذوف هنا (١٣) بيان
الحاصل لاعلى وفق عبارة المتن فانه ان يقول
ويجوز شروعه حال كونه اى الشارع خير
خالط الدال على التعظيم وهو المحذوف
هنا بالدال على السؤال

(١٤) وهو قوله بالعربية (١٥) اى بدون
العطف عليه والا لزم اه

(١٦) اى والحال انه قد جاز الكل من اللغات
المذكورة والاذكار وغيرها (١٧) اى الامام
(١٨) اى عن قوله (كما يأتى) من الرجوع
او من قوله والمراد العجمية

(١) بفتح الزاء المعجمة بلاد مشهور الآن تحت حكومة الشيعة قوله والمراد يعني ههنا العجمية المطلقة بمعنى مالم يسعري فيشمل كل اللغات الغير العربية وهذا الجواب الموعود بقوله كما يأتي (٢) ماض من الاتيان اى قرأ بدل ضنكا (٣) بالكاف الفارسية والى الاطلاق مكان الفى ضنكا ولم يغير نظم القرآن حيث لم يقل تنك هو معنى الضنك فى (و) قوله تعالى (جزاؤه جهنم انى) اى قرأ بعله (٥) على قطار نظم القرآن فالصورة المذكورة ليست حرف تفسير كما توهم ونسخ فى اكثر النسخ بغير الناء وان اشهر اربى نقطه احمقان ميدونى لكنه

(١٤٨)

فصل فى فرائض الصلوة

ونها وند وآزربيجان وغيرها لكن فى الازاهير ان الفارسية لغة جوز من بلاد فارس والمراد العجمية فهى اولى بالذكر (لا) يجوز (القراءة بها) اى بالفارسية (الابعدر) وهو ان لا يقدر على العربية وهذا عندهما وفى رواية عنه كما فى الكشاف فى قوله تعالى «طعام الاثيم» واما عنده فيجوز مطلقا لكنه مكروه بلا قدر سواء كان على نظم القرآن كما «فى معيشة ضنكا» اى تنكاً «وجزاؤه جهنم» اى سزاي دى دوزخ اولاً وسواء كان ثناء او قصصاً وقيل اذا لم يكن على نظم القرآن لا يجوز وقيل اذا كان من القصص تفسد صلاته والصحيح هو الاول وذكر شيخ الاسلام وغيره انه رجع الى قولهما كما فى المحيط وهو الصحيح وعليه المعول واما غص الفارسية بالنفى لينفى غيرها بالطريق الاولى لغربها بالعربية وفى الحديث لسان اهل الجنة العربية او الفارسية الدرية بتشديد الراء كما فى الكرماني وغيره (وبه) اى بعدم الجواز (يفنى) فى المقايى وعليه الاعتماد وفى الكشاف ان فى كلام العرب غصوصا فى القرآن من لطائف المعانى مالا يستقل بادائه لسان (و) اذا كبر (يضع يمينه على شماله) كما فى الاصل ثم اختلف المشايخ فيه فقيل انه يضع يامن كفه اليمنى على ظاهر الشمال وقيل على الذراع وقال الاكثرون على المفضل وعند صاحبين يقبض الرسغ باليد اليمنى كما فى المحيط لكن فى الجلابى قال يضع وسط الكف على الرسغ قابضا وقال اباطن الاصابع طولا واؤلاً اولى وقال ابو حفص يقبض بالابهام والخنصر والبنصر وفى الكرماني استحسن كثير منهم ان يقبض بالاوليين (تحت سرته) لانه من سنن الرسل وفى الاكتفاء

محل اشتباه (اولا) يكن على وفق النظم كان يقى مثلاً جهنم ست اوراسزا (٧) مصدر ميمى اى التعويل والاعتماد (٩) اى بنفى جواز القراءة فى الصلوة هذا اذا لم يكن المراد بها مطلق العجمية كما مر والا فلا تخصيص ولا جواب بقوله (لينفى) مجهول من النفى الظاهر لقربها بالنون من المقارنة (ملا حسن) (١١) بعد السدال التمهلتين وبتاء النسبة الى الدر لعله قبيلة فصيح اللغة والدر بمعنى اللين الصافى الخالص لفصاحتها وكثرة خيرها من حيث ظهور الفهم والافهام قوله الفارسية الدرية فى المغرب الفارسية الدرية النصيحة نسبة الى در وهو الباب ووجه التسمية ان شخصا اذا كان مشهورا بفصاحة اللسان فى الفارسية يستحضره سلطان من سلاطين العجم ويأمره بالتكلم فاذا تكلم ينظر السلطان وزيره ويقول ماتقول فى حقك فاذا كان فصيحاً يقول الوزير در را شايد يعنى دربانى را مناسب ست فيجعل السلطان بواباً فلهذه المناسبة سميت درية كذا سمع من الاستاذ ابن صاحب الغواص (لناظره) قال ابن المقفع اما الدرية فلغة المدابن وبها كان يتكلم من بباب الملك وهى منسوبة الى الباب (كشف الظنون) قوله بتشديد الراء اذا نسبت الثنائى وضعا ان كان حرف ثانيه صحيحاً جاز فيه التضعيف والتخفيف فتقول فى كم كمى وكى بالتشديد والتخفيف وان كان حرف لين لزم تضعيفه فالظاهر ان ضبط القهستاني الدرية بالتشديد غير لازم (ابن عابدين) قوله على المفضل بفتح الميم وكسر الصاد موضع الفصل وهو الرسغ (١٢) وفى اكثر النسخ بكلمة عن (١٣) والقبض يستلزم الوضع

(١٤) اعم من ان يكون بوسط الكفى ام لا فظهر الاستدراك بقوله لكن فى الجلابى قال اى الامام الاعظم عليه الرحمة الاتم بقرينة قوله فيما بعد وقالاه (١٥) اى الوضع قابضا (١٦) لكونه جامعاً بين الوضع والقبض وهو السنة كما فى الحلبي (١٧) اى ببيان حال الرجل فى مقام بيان الوضع عن بيان حكم المرأة حيث لم يقل والمرأة على صدرها مثلاً كما قال فى بيان القعود

(١) في المواضع الثلاثة يمينه على شمال تحت سترته (٢) أي حكم الوضع بين الرجل والمرأة والا لايهتم ولا يبالغ في رعاية ضاير الرجل (٣) المراد من القيام ما هو الأعم لأن القاعدة يفعل كذلك (جمع الأنهر) قوله فلا يرسل بعد التكبير قال في التجنيس والولوالجى أن المصلى إذا أحرم للصلوة ورفع يديه لا يرسلهما بل يضع من غير إرسال لأن هذا قيام فيه ذكر مسنون وفي السراجية لا يرسل يديه بعد التكبير بل يأخذها لكن في الخلاصة والختار أن يقرأ التكبير برفع اليدين ثم يرسلهما إلى جنبه برفق ثم يضع اليمنى على اليسرى انتهى وفي شرح الطحاوى كذلك وذكر في المجمع ولم يرسل أي قال علماءنا لا يرسل المصلى يديه بعد الافتتاح وقال مالك يرسل لما روى أنه عليه السلام كان يرسل يديه بعده كذا في شرح المجمع لابن ملك فالمسئلة خلافية لكن الأصح عدم الإرسال (جامع المباني) قوله وفيه أي في قوله ويرسل في قومة الركوع آه (٤) والقياس إلى (الضابط السابق) وهو قوله ويضع في كل قيام فيه ذكر مسنون (٧) أي في القومة وبين تكبيرات العبد (٨) وجه الدلالة أن ههنا ضابطتين أحدهما نقيض الأخرى (١٤٩)

أي كل قيام فيه ذكر مسنون ففيه الوضع وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون ففيه الإرسال كما ضبطه صاحب الهداية والدرر فلما أتى بالأول قال ويرسل في قومة آه فعلم أنه بمنزلة الثاني فكانه قال ويرسل في قيام ليس فيه هذا الذكر كالقومة وتكبيرات العبد (٩) متعلق بقوله دلالة أي كما أن (١٥) حيث لم يأت بصورة التفريع على الضابط السابق بأن يقول فيرسل في قومه آه دلالة (١١) أي على أن فيها ذكر مسنون فالضمير المجرور راجع إلى قوله أن ليس فيهما ذكر مسنون ونقيضه أن فيهما ذكر مسنون وكلمة على متعلق بالدلالة المعبر عنها بكلمة ما يعني أنه لوائي بالتفريع لفهم أن ليس فيهما ذكر مسنون من غير حاجة إلى التوجيه السابق فلما لم يأت بالتفريع لابد من أن يحمل هذه الجملة على أنها بمنزلة الاستثناء المتصل مما تقدم والمستثنى داخل في حكم المستثنى منه فكانه قال أي فيهما ذكر مسنون ومع ذلك سن فيهما الإرسال بل يحتمل أن يكون المراد من النظر إلى السابق هو ملاحظة صلاحية اللاحق لكونه مفرعا من السابق لكونه جزئيا وملاحظة صلاحية السابق لا يكون مفرعا عليه لكونه كلياً فيكون حاصل كلامه أنه أن نظر إلى صلاحية اللاحق لأن يكون مفرعا والسابق

أشعار بان المرأة في ذلك كالرجل لكن في المضمرات وغيرها انما توضع على صدرها ولا يبعد أن يشار بتذكير الضمير إلى مخالفة الحكم (في كل قيام فيه ذكر) شامل للقرآن (مسنون) مشروع فلا يرسل بعد التكبير بل يضع في الثناء والقنوت وصلوة الجنازة وقيل عنده يرسل في القنوت وهو قول أبي يوسف واختلف مشايخ ما وراء النهر في صلوة الجنازة وقال محمد رحمه الله أن الوضع سنة في قيام فيه قراءة كما في المحيط وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه يرسل إلى الفراغ عن التعوذ وعنه إذا كبر أرسل ثم يضع كما في النظم والصحيح المتن كما في المضمرات وأعلم أن الأولى أن يكون بين قدميه قدر أربع أصابع في القيام كما في خزانة المفتين (ويرسل) عند الجمهور ويضع عند اصحاب الفضلى لا مخالفة الكلية للشيعة (في قومة الركوع وبين تكبيرات العبد) وفيه مع النظر إلى السابق دلالة على أن ليس فيهما ذكر مسنون كما في ترك التفريع على نقيضه ولكل رواية كما سيأتي (ثم يثنى) أي يقول سبحانك اللهم وبحمدك إلى آخره أي سبحتك بجميع آلائك يا الله تسبيحا

لأن يكون مفرعا عليه يدل أن ليس فيهما ذكر مسنون وأن نظر إلى ترك التفريع ولو صورة يدل على أن فيهما ذكر مسنون لأنه لا بد من أن يحمل اللاحق على أنه بمنزلة الاستثناء عن السابق كانه قال ويضع في كل قيام فيه ذكر مسنون إلا في القومة وتكبيرات العبد (١٢) أي من الداليتين بل المدلولين بهما وهما النقيضان (١٣) عن الأئمة (١٤) في شرح رافعا رأسه آه قال المصنف ثم يثنى بضم الياء من الأثناء كما في قوله عليه السلام أنت كما اثبتت على نفسك ويصح أن يكون بفتح الياء من الثناء بمعنى الوصف بالجميل (١٥) بصيغة المتكلم الواحد من باب التفعيل بمعنى وصفتك مجازا بقرينة البائين في جميع وبحمدك لأنهما لا يصحان صلة للتنزيه وهو ظاهر ولا سبباله أما الثاني فظاهر أيضا وأما الأول فلا يهاجم لفظ الجمع فيجاء من حيث المفهوم ولو تكلف بالحمل على معنى الكل الأفرادى لكن لأسبيل لصحة السببية في الثاني أصلا فالاسلم الحمل على المعنى المجازى وكون البائين صلة وعلاقة المجاز أن التنزيه يلزمه التوصيف بالمعنى وصفتك (بجميع آلائك) على (يا الله) معنى اللهم (تسبيحا) أي توصيفا يعني أن سبحانك مفعول مطلق بمعنى التسبيح لفعل لازم الأضمار وهو سبحتك وبعد تقديره أوصل الكافي إلى المصدر حذرا عن شناعة حذف خطابه تعالى وطلبها للصحة معه تعالى

(١) إشارة الى انه عطف على الجار والمجرور
المقدر في الكلام عطف المفرد على المفرد وهو
جميع الآثك اى نعمائك على (او) تقدير
وبحمدك (٣) يعنى ان بقاءه متعلق بالفعل
المحذوف والعطف من قبيل العطف بتقدير
المعطوف على الجملة المقدره لتصحيح نصب
سبحانك كما قال (فالواد) اى وادحمدك (٥) على
المفرد المقدر كما على التقدير الأول
(او) لعطف (الجملة) على الجملة كما على
التقدير الثاني (٨) اى الوا (للحال) عن
فاعل سبحتك بتقدير الفعل الماضى مع قد
(اى وقد اشتغلت بحمدك) ثم علل جواز كون
الواد للحال بيقوله (فانه روى سبحانك
بحمدك) يعنى بدون الواد فعلى هذه
الرواية لاسبيل لغير الجالية فكذا يحمل
في رواية الواد على الحالية ليكون جمعا
بين الروايتين في المعنى والباء على
رواية عدم الواد اما زائدة فالمعنى سبحتك
حال كوني حامدا لك لانعامك اياى
بالتوفيق لانه لولا انعامه تعالى بالتوفيق لم
نتمكن من تسبيحه تعالى او للملايسة اى حال
كوني متابسا بحمدك لاجل هذا الانعام وجعل
الفاضل البرجندى كون الباء بمعنى مع
احتمالا آخر غير الملايسة اقول هو توهم لان
معنى الملايسة هو المصاحبة قوله لانها اى
زيادة الواد (١٢) بل هى ساعى مقصور
على موارد السماع (١٣) اى اله وغير على
ان الأول اسم للتغنى الجنس مبنى على الفتح
والثاني على انه حال منه اوصفة والخبر موجود
محذوف (١٤) على ان كلمة لا غير عاملة كما
في لغة فالأول مرفوع منون مبتدأ بالعمومية
وغيرك صفة والخبر موجود محذوف (١٥) على
انه اسم لامبنى (١٦) على انه خبر لا معرب
(١٧) اى فرغ الأول منونا على انه اسم لا
بمعنى ليس ونصب الثاني على انه خبر لا
بمعنى ليس لانه رافع الاسم وناصب الخبر (١٨)
اى كل هذه الاعراب والبناء في هذه الثانية
ظاهر (١٩) اى فن التحوكا اظهرنا واطلعتنا
بتخلل الوسائط المعهودة بين التكبير
والثناء فعلى بعضها وهو المس والوضع
وعبارتى بعضها ولم يتكلم عن عطفها لعلها
استثناية لمجرد التراخى (٢٥) اى المشايخ ان
يقول بعد قوله وجهت وجهى (٢١) اى حال
كوني مسلما (٢٢) اى الموجه

وبحمدك او واشتغلت بحمدك فالواد لعطف المفرد او الجملة ويجوز ان يكون
للحال اى وقد اشتغلت بحمدك فانه روى سبحانك بحمدك ولا ينبغي ان
يقال بزيادة الواد لانها ليست بقياس وتبارك اسمك اى دام خيره وتعالى
جدك اى تجاوز عظمته عن درك افهامنا ولم ينقل في المشاهير وجل ثناؤك
والله غيرك بفتحهما ورفعهما وفتح الأول ورفع الثاني وبالعكس كما في المحيط
ووجه الكل ظاهر على واقف الفن وانما أثرتم لتخلل الوسائط المعهودة (ولا
يوجه) عطف على كبر او ثم يثنى فلا يوجه قبل التكبير ولا بعده ولا بعد
الثناء لافي الفرائض ولا في غيرها لكن في النظم لا يوجه في الفرائض في الأصول
وعن ابي يوسف انه يوجه بعد الثناء ويوجه في التوافل بعد الثناء بالاتفاق
ويستحب التوجيه قبل التكبير عند المتأخرين كما في الحقايق وهو ان يقول
اى وجهت وجهى الى قوله المسلمين واختلف في ان يقول مسلما وقوله انا
من المسلمين اصح من قوله انا اول المسلمين لانه كذب مفسد للصلوة عند
بعض المشايخ كما في المحيط (ويتعوذ) اى يقول سنة اعود بالله من الشيطان
الرجيم وهو المختار من الالفاظ والمتبادر منه ان يثنى ثم يتعوذ وهو الاصح
كما في المضمرات (للقراءة) في الركعة الاولى لا غير بقرينة قوله (لا) تبعا
(لِلثَنَاء) وهذا عند محمد خلافا لابي يوسف فان عنده للثناء ثم اشار الى
ثمرة الخلائق بقوله (في قوله) اى التعوذ (المسبوق) في اول ما فات عنه عند
محمد ولا يقول عند ابي يوسف وفي رواية عن محمد وقال صدر الاسلام انه
اصح كما في المحيط وغيره والمسبوق هو الذى لم يدرك بالجماعة اول الصلوة
فقط (لا) يقول عند محمد وفي رواية عنه ويقول عند ابي يوسف رحمه الله
(المؤتم) اى القندى سواء كان مدركا ادرك الكل بالجماعة او لاحقا ادرك
بالجماعة اول الصلاة مع فوات بعض (ويؤخره) الامام (عن تكبيرات العيد) ان
عند محمد ويقدمه عليها عند ابي يوسف وانما لم اذكر الامام مع محمد كما

(١) أى فى المحيط هذه العبارة
 (٢) أى فى التعود للقراءة أم للثناء
 (٣) أى فى قوله ويسمى لا بين أه
 (٤) حيث لم يقل ويقول تسمية الفاتحة
 لا بعد الفاتحة حتى يفيد أنها جزء مقدم على
 سائر أجزائها ومعنى المتن ويسمى تسمية
 غير واقعة بين الفاتحة والسورة اعم من أن
 يكون قبل الفاتحة او بعد السورة فلا سبيل
 له لحمله على أنها مقدم على الفاتحة فضلا
 عن أنها جزؤها (٥) بنون المتكلم أى
 لا يجعل المتن إشارة (إلى أنها) أى التسمية
 جزء (من القرآن أم لا) وإنما فسرنا هكذا
 لأن للمتن صلاحية الإشارة إليه لأن النفي
 يستلزم أن يكون المنفى منصورا بأن يكون
 من القرآن حتى لا يستلزم تخلل غير القرآن
 بين كلمات خصوصا على رواية أنه يسمى
 بينهما ومع ذلك نغاه الشرع ولو سلم لكن
 قوله فيما بعد ثم يقرأه إشارة بل صريحة إلى
 أنها ليست من القرآن كما صرح به البرجندى
 فلا بد من صرف الكلام عن الظاهر
 (٨) أى منصوص (٩) أى بالإشارة إلى
 التسمية من القرآن أم لا فلم نحمل كلام المص
 على هذه الإشارة لثلاثين لثلاثين لكلام المتقدمين
 من أصحابنا وإنما امرؤا باخفاء التسمية
 (والامر) منهم (بالاخفاء دليل) أى ليس
 بتصريح بل يدل على أه
 (١٢) أى عن متقدمى أصحابنا ما فى أه

(١٣) أى كما أن معروض هذه الأسرار وهو
 هذه الثلاثة سنة أى العارض والمعرض
 كلاهما سنة (١٤) أى فى وجوب اخفاء
 التسمية وعدم وجوبه
 (٥) قبيل متن ورعاية الترتيب أه فراجع
 (١٦) المصنف
 (١٧) والمعنى بالغيث المعجزة فى النسخ
 التى رأيناها وهو كثير فى عدة فن ولهذا
 قيد بأنه فى مذهبه
 (١٨) فى شرح القراءة
 (١٩) من آية عنده وطويلة عندهما

ذكره الكافى وغيره لأن فى المحيط لم يوجد ذكره معه فى شىء من الكتب
 وفى المنظومة وشروحها ان ليس عنه فيه رواية (ويسمى) أى يقول سنة
 بسم الله الرحمن الرحيم قبل الفاتحة وهى سنة قبلها فى كل ركعة فى قول
 أصحابنا على قول الدقاق أو فى قول أبى يوسف وعنه فى الركعة الأولى
 والأول احوط كما فى المحيط وعليه الفتوى كما فى المضمرات (لا) يسمى عند
 الكل (بين الفاتحة والسورة) لكراهتها كما فى التنف وعنه أنه يسمى وعند
 محمد رحمه الله أنه يسمى الا فى الجهرية كما فى المحيط والأول قول أبى يوسف
 رحمه الله كما فى النظم وهو قول محمد رحمه الله وهو المختار كما فى المضمرات وفيه
 إشارة إلى أنها ليست من الفاتحة واكثر المشايخ على أنها آية منها كما
 فى المحيط والذخيرة والملاصة والزاهدى وغيرها وإنما الانشراح إلى أنها من
 القرآن أم لا لأن كونها منه ليس بنص عن المتقدمين كما فى الايضاح
 والمحيط والكشف وغيرها قال الكرخى لا اعرف التصريح بها عن متقدمى
 أصحابنا والامر بالاخفاء دليل على أنها من القرآن وفى الزاهدى أنها
 آية على الصحيح وذكر ابوبكر ان الاصح أنها آية فى حرمة المس لافى جواز
 الصلوة ولم يوجد ما فى حواشى الكشاف والتلويع أنها ليست من القرآن
 فى المشهور من مذهب أبى حنيفة رحمه الله (ويسره) من الأسرار أى
 يخفى الثناء والتعود والتسمية فانه سنة كمعروضه فالجهر مكره كما فى
 المحيط وغيره والخلاف قد مر^{١٥} وأعلم ان الترمذى قال الجهر بالتسمية غير
 مسنون عند اكثر الصحابة والتابعين وحديث الاخفاء صحيح بلا خلاف
 وقد بلغنا ان الدارقطنى قال لم يصح فى الجهر حديث كما فى شرح المغنى^{١٦}
 فى مذهب احمد بن حنبل (ثم يقرأ) على ما مر من التفصيل (ويؤمن)
 المنفرد والامام كما فى الجلابى وعنه ان الامام لا يؤمن والمعنى يقول بعد

الفاتحة أمين بالقصر أو المد مع تخفيف الميم أو تشديد هاء فاتة وإن كان
مفسدا للصلوة عند الطرفين لكنه لم يفسد عنده وعليه الفتوى وهو
تعريب همين يعني همين ميخوأم أو همين باد كما في المضمرات وذكر
الرضي أنه سرياني كتابيل مبنى على الفتح وخفف بحذف الهمزة ولا منع
أن يقال أصله القصر ثم مد ومعناه أقبل (سرا) أي قولاً اسراراً وإن كان
في الأصل المكتوم في النفس وفيه إشعار بأن آمين ليس من الفاتحة ولا
خلاف فيه كما في الكافي لكن في التفسير عن مجاهد أنه من الفاتحة وبأن
التأمين وإخفاءه سنة فيكره الجهر كما في المحيط (كالمؤتم) فإنه يؤتم سرا
إذا سمع ولا الضالين ولوفي الظهر والعصر وعن بعض المشايخ أنه لا يؤتم
فيهما وعنه أن المأموم لا يؤتم^{١٣} كما في المحيط والصحيح هو الأول كما في
الزاهدي (ثم يكبر) المصلي (للكوع) وفيه دلالة على أنه لا يصل التكبير
بالقراءة وهذا رخصة والأفضل الوصل فإن في الفصل غلوش^{١٤} من الصلوة
عن الذكر وقيل إن بقي في حال الخردور^{١٥} حرف أو كلمة فلا بأس كما في
الزاهدي (خافضاً) حال فيفيد سنة هي كون ابتداء التكبير عند أول
الخردور وانتهائه عند استواء الظهر وقال بعض المشايخ أنه يكبر قائماً
والأول هو الصحيح كما في المضمرات لخلو الثاني عن الذكر ولوفي الظهيرية
أنه الصحيح (ويعتمد) أي يتكى^{١٦} (بيد) أي بيديه (على ركبتيه) بأن
يضع راحتيهما عليهما حال كونهن غير متحنيت كالقوس^{١٧} ويأخذ هماً بالاصابع^{١٨}
حال كونه (مفرجاً) أي مفتوحاً (أصابعه) أي أصابع يديه فإن الأخذ والتفريج
والوضع سنة كما في الجلابي وكذا الاستقامة ولذا كره تركها وينبغي أن
يزاد مجافياً عضديه ملصقاً كعبيه مستقبلاً أصابعه فأنها سنة كما في الزاهدي

(١) أي بالهمزة الغير المدودة (٢) أي
بهمزة مدودة بعدها ألف (٣) أي مغرب
لفظ همين وهو يدل على أنه بالقصر
(٤) أي ما سبق في دعائه (٥) أي اطلب
منك (٦) أي على وزنه فهو يدل على
أنه بالمد (٧) أي التي أوله فيكون
مين على وزن فيل ولم أجد هذا الحذف
فيما عندي من الشرح (٨) يعني أن سرا
مفعول مطلق مجازي ليقول الملاحظ
في معنى يؤتم ولما كان القول بالمعنى
المصدرى صحيح توصيفه بأسراراً بلاتأويل
(٩) أي في قوله سرا (١٠) ولا يكون على
قياسها جهراً (١١) أي في أنه ليس منها
(١٢) حيث أفرز قوله أمين سراً عن
حكم القراءة من القرض والوجوب ولم يكتف
بقوله ثم يقرأ فيكون سنة (١٣) أي عن الإمام
(١٤) أي مطلقاً جهراً أو أخفائياً
(١٥) أي في لفظ ثم الدال على التراخي
دلالة الخ (١٦) بالخاء المعجمة والراء المهملة
وهو الاحتطاط من خربخر (١٧) من القراءة
(أو كلمة) منها واتفق في الركوع (١٨) أي من
فاعل يكبر فيفيد سنة في التكبير
(٢٠) أي في الركوع بحيث يستقر قدح
الماء (الثاني) الاحتطاط في (لخلو) أي في
التكبير قائماً بالإضافة بمعنى في وفاعل
المصدر متروك كما في ضرب اليوم
(٢٣) أي هذه الأجزاء الأربعة وهي اليدين
والركبتان (٢٤) أي كائناً القوس فالسهل
والقليل منه عفو غير مضر
(٢٥) علة لاعتبار الوضع والأخذ في بيان
الاعتناء
(٢٧) لكن قال في المجتبى تفحصوا في
هذه المسئلة العلماء المتبحرين فوجدوا
في أكثر الكتب نقلاً عن الزاهدي
فقالوا اشتبه الزاهدي عن هذا الحديث
الصقوا الكعاب بالكعاب والإمام البخاري
رواه في تسوية الصفوف فالمراد من الصاق
الكعاب بالكعاب مبالغة التسوية في
الصفوف وليس ما اشتبه الزاهدي

(١) إشارة إلى قطع التنازع الآتي (٢) أي ذلك الشيء بان يكون رأسه أسفل واسفله أعلى (٣) أي بدل منكس (٤) ليطابق المعطوف عليه حيث يكون كلاهما من الثلاثي المجرد حتى لو قال غير مرتفع رأسه لاندفعت الأولوية اللفظية (٥) لأن التنكيس مبالغة التنكس كما في البرجندى فيفيد أن المنفى هو الخفض بالمبالغة وليس كذلك (٦) أي ولو من غير مبالغة (٧) داخل تحت النهى لكونه (خلافا للسنة) كيف

(١٥٣)

فصل في فرائض الصلوة

(وهي) أي السنة (٩) إنما قال أولى دون

الصواب لجواز التأكيّد أو التجديد

(١٥) فيكون ذكر الرأس مستدركا مع كون

الاختصار مطلوبا في الكلام (١١) أي هذا

القائل مجرم في اعتراضه هذا لأن ذكر

الرأس مع التنكس واقع في أفصح الكلام

وهو قوله تعالى «ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا

رؤسهم عند ربهم» فقد غفل هذا القائل عما

وقع في القرآن ففي قول الشارح والمجرمون

ناكسوا رؤسهم عند ربهم اقتباس لطيف غاية

اللطافة حيث علل به كون القائل ذاهرا كما

بيننا وتبين جزاء المجرم فأعترفه فان كلامه هذا

في غاية اللطافة كما لا يخفى على ذي الفطنة

(مولوى حسن أفندي) (١٢) أي أصابعها

وعضوها (١٣) من انحنى ينحنى انحناء من باب

الأفعال لازم فلا محالة (١٤) بصيغة المفرد

فاعل تنحنى وفي بعض النسخ بصيغة التثنية

على حالة النصب ولا وجه له لأنه لو جعل مفعول

تضم فيرد أن التفرج إنما كان هو في الأصابع

لا في الركبة ثم ذلك الأفعال من المرأة معللة

بأنها استرلها لأن امرها على السر (١٥)

علة لأخذ المعهودية في مفهوم الفعل (١٦)

الافصح أن الأقل من أه إلا أنه احتراز عن

اجتماع اللام مع من التفضيلية (١٧) أي أصل

التسبيح فرض لأعده (١٨) وهو الدنو

(١٩) فإنه ليس فوقه عدد مسنون يتصور

دنو التسع بالنسبة إليه كما يقتضيه الفعل

التفضيل فأجاب بقوله (لأنه) أي كون التسع

من جملة المفضل عليه (٢٠) أي على تغليب

الحمس والسمع على التسع من قبيل تغليب

الأكثر على الأقل فكانها في كلما دنو

(٢٢) (أشكال أيضا ٢٣) بكسر الهمزة أي

على جعل (المضاف إليه آه ٢٤) مفردا

واللام صلة المضاف إليه يعني أن ماضيف

إليه اسم التفضيل هنا مفرد معرفة وهو

الضمير المعرفة فليس له تعدد وأفراد وشرط اسم التفضيل أن يضاهى إلى ماله أفراد وأشخاص حتى يتصور الزيادة

بالنسبة إليهم كما في زيد أفضل الناس فأجاب بأن الضمير المفرد ههنا كناية عن اسم الجنس وهو لفظ التسبيح

يقع على القليل والكثير (٢٥) أي القى أذنه (٢٦) أي إلى من حمده تعالى فاللام بمعنى إلى (قوله أي والسلام

بمعنى من فالمعنى قبل الله تعالى الحمد من حمده تعالى *

(بأساطنهم) بحيث يستقر عليه قدح ماء (غير رافع) رأسه (ولا منكس

رأسه) من التنكيس تغليب الشيء على رأسه كما في الصحاح وغيره

وغافض أولى لفظا ومعنى لأنه لو غفض رأسه قليلا كان خلافا للسنة وهي

استواء الرأس مع العجز كما في المبسوط قيل لو قال غير رافع رأسه ولا

ناكس لكان أولى لأن الرأس داخل في مفهومه وفيه أنه مجرم فيه والمجرمون

ناكسوا رؤسهم عند ربهم والآية فاء مشير إلى أن المرأة كالرجل في هذه

الأحكام لكن في الزاهدي وغيره أنها لا تعتمد عليهما ولا تخرج الأصابع ولا

تجأ في العضد بل تضع عليهما وتضم وتنحنى ركبتهما (ويسبح) أي يقول

التسبيح المعهود سبحانه ربّي العظيم فإنه لا يبعد أن يكون الفعل أن يتضمن

لام العهد كما يتضمن لام الجنس وفي الكافي أن تسبيحات الركوع والسجود

سنة وقيل واجبة وقال أبو مطيع الباخي تلميذ أبي حنيفة أنها فرض وفي

صلوة السعدي عنه أن أقل من الثلاث مفسد وقال خلف أن أصله فرض

(ثلاثا) من المرات وعن محمد إذا ترك أو أتى مرة يكره كما في النهاية

(وهو أدناه) أي التسبيح المسنون من الخمس والسبع والتسع ولا يرد

أشكال على أصل الفعل بالنسبة إلى التسع لأنه على التغليب ولأعلى أفراد

المضاهى إليه المعرف لاسم التفضيل لكونه كناية عن اسم الجنس والاطلاق

مشير إلى أن الإمام كفيّره في ذلك وفي المحيط أنه يقول أربعا لينتمكن

القوم من الثلاث وإلى أنه لا يطول لأدراك الجأى فإنه مكروه وقيل مفسد

وكفر وقيل جائز أن كان فقيرا وقيل مأجور أن أراد به القرية كما في

الزاهدي (ثم يسمع) من التسميع أي يقول «سمع الله لمن حمده» أي

استمع إليه كما في الرضى وقال الزمخشري أنه مجاز عن قبل واللام بمعنى

من وفي المضمرات ان الضمير وقى بلاشباع واعلم ان اخفاءه سنة كما
 في المحيط ولعل تركه لانه من الاذكار وسن اخفائها كما في الكشف (رافعا
 رأسه) فكما ان نفس التسميع سنة كان هو في هذه الحالة سنة كما في
 الجلابي واذا لو ترك حتى استوى قائما لا يأتي به كما لو لم يكبر حال
 الانحطاط حتى ركع او سجد كما في الغنية لكن في المبسوط والمحيط انه يرفع
 رأسه من الركوع ثم يسمع وأعلم ان المتن كعامة المتداولات مشير الى
 انه ليس في هذا الرفع تكبير والعمان مصرح به لكن في سنن المحيط يكبر
 اذا رفع رأسه من الركوع وعليه بدل حديث البخاري وفي شرح الآثار
 الاوقات المروية للتكبير في كل خفض ورفع قد تواتر العمل بذلك
 من بعده صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا لا يتكره منكر ولا يدفعه
 دافع (ويكتفى به) اي بالتسميع (الامام) فلا يجمع بينه وبين التحميد
 وهذا عنك خلافا لهما وعليه الطحاوي وجماعة من المتأخرين (و) يكتفى
 (بالتحميد) اللهم ربنا لك الحمد ادرينا لك الحمد او ربنا ولك الحمد
 ادرينا استجب ولك الحمد او اللهم ربنا ولك الحمد والاقل افضل كما في
 المحيط والثاني المشهور في كتب الحديث كما في الكرماني وهو الصحيح كما
 في الغنية ويقول ذلك عند تسميع الامام (المؤتم) فلا يجمع بينهما بلا خلاف
 (ويجمع المنفرد بينهما) اي بين التسميع والتحميد عندهما وعن ابي يوسف
 رحمه الله يكتفى بالتحميد وهو الصحيح من مذهبه على ما ذكره شيخ الاسلام
 رحمه الله واختلف مشايخنا فيه والاصح الجمع كما في المحيط و اشار في الاصل
 والجامع الصغير انه لا يجمع قيل هو الصحيح وعليه عامة المشايخ لانه لو جمع
 لوقع التحميد بعد تمام الانتصاب ومحل الذكر حالة الانتقال كما في الكرماني
 لكن في شرح الحلواني انه حمد حالة الاستواء في الجواب الظاهر وهو
 الصحيح وقيل حالة الارتفاع وقيل حالة الانحطاط كما في النية واعلم ان

(١) اي موقوف عليه بالجزم والسكون كما هو
 الاصل في الوقف (٢) اي ضمة الهاء حتى يخرج
 الواو الساكنة ويوقف عليها (٣) اي الرفع
 حيث هو حال من يسمع قوله كما اي لا يأتي
 بالتكبير (٤) استندراك من قوله لا يأتي
 به (٥) اي بعدم التكبير في هذا الرفع (٦) ولم
 اجد فيما عندي من الكتب انه يكبر فقط او
 يجمع بين التكبير والتسميع وبعده ايها
 يقدم (٨) اي على التكبير في هذا الرفع
 (٩) كما هو ظاهر سوق العبارة (١٥) الاولى
 ترك كلمة في فيكون المعنى بحذف المضاف اي
 وقت كل خفض ورفع الا ان يوجد كلمة في بمعنى
 عند (١١) اي المروي او بالتكبير في كل
 خفض ورفع (١٢) الظاهر لم يتكره منكر
 ولم يدفعه دافع اي ذلك العمل وكتب في
 الفصحية عنه جوابين حيث قال وفي الكفاية
 يجوز ان يكون المراد بالتكبير الذكر الذي
 فيه تعظيم الله تعالى وفي شرح الكشاف لليمنى
 كل في القرآن بمعنى الاكثر والمحق ان لفظ كله
 ايضا كذلك انتهى (١٣) اي على ما عندهما
 الطحاوي (١٤) اي التحميد (١٥) فاعل
 يكتفى باعتبار المتن وفاعل يقول باعتبار
 الشرح (١٦) اي الامام الاعظم عليه الرحمة
 الاثم (١٧) اي في حق المنفرد وفي بعض النسخ
 في قول ابي حنيفة فالضمير على هذا الى
 ابي يوسف *

(١) كلمة غير بالنصب حال من فاعل مر وفي بعض النسخ من غير الفرض بيان ما لكن قوله وما يأتي غيرها أي غير الفرض والواجب والسنة يؤيد الأول ولا يلزم العطف على معمولي عاملين من غير تقدم المجزور واعلم أن ما مر هو ما بعد قوله وسن غيرها أو ندب ولما كان هو مجملا يعسر امتياز ما هو سنة مما هو أدب أشار الشارح المحقق إلى أن ما مر بعد هذا القول إلى هنا غير الفرض والواجب سنة وما يأتي من بعد إلى آخر الفصل غيرها أدب (٢) في شرح القيام (٣) أي عن كون مطلق القيام باستواء الشقين ولو قال لتساهل الأكثرين عنه أي عن الاستواء في القومة لكان الظاهر في التعليل (٤) قوله مستويا (٥) بلا فائدة (٦) ليس هذا الظن في أبي المكارم أصلا ولا في البر جندى بل فيه دفع الاستدراك بوجه آخر وهو أن القيام أعم من الاستواء أذ يمكن أن يقوم ماثلا إلى إحدى الجهات الأربع نعم توجيه الشارح المحقق يقع رد التوجيه (٧) المفيد لتراخي التكبير (٨) فكانه قال ويقوم فيطمأن ويكبر خافضا (٩) أي في باب وقار المصلي في الصلوة من كتاب الروضة (١٥) أي فاء فيضع (١١) وهو من يضع إلى قوله ويسبح اه (١٢) وهو يسجد (١٣) أي المصلي (١٤) صلب مضرب كخفاف ما وراء النهر (١٥) أي فيما في المنية من كربة تقديم وضع اليد على وضع الركبة (١٦) أي المذكور في المتن (١٧) أي بان قوله أصابعه محمول على تغليب الأصابع على الركبة (١٨) أي كله (١٩) أي في الضبع (٢٥) أيضا أي تغليب الضبع على الذراع

(٢١) أي بعد رجليه *

ما مر غير الفرض والواجب سنة وما يأتي غيرها أدب إلا الانحراف عند السلام فانه سنة كما في خزائنة المفتين (ويقوم مستويا) هو للتأكيد فان مطلق القيام إنما يكون باستواء الشقين كما مر وإنما أكد لغفلة الأكثرين عنه فليس بمستدرك كما ظن (ثم يكبر) خافضا كما في المحيط والتحفة وغيرها وفي الإيضاح إذا اطمأن قائما كبر وغر ساجدا ولعل ثم للأشعار بالاطمئنان (ويسجد فيضع) على الأرض (ركبتيه) أي ركبته اليمنى ثم اليسرى كما في وقار الروضة والفاء لعطف الفصل على المجلد لقوله تعالى (ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني) الآية (ثم) يضع (يديه) أي يده اليمنى ثم اليسرى بحيث يكون إبهامه حذاء أذنيه كما في الكرمانى وذكر في التنف أن وضع الأيدي حذاء المتكبين أدب وفي المنية يكره وضع اليد ثم الركبة إلا إذا كان ذاخفا كما في الحقائق وفيه دلالة على أن هذا الترتيب سنة كما في الجلابي (ضاما أصابعه) أي ملاصقا جانب بعضها بجانب بعض فان بعض الأصابع تترك على العادة فيما عند الركوع والسجود كما في الكافي وغيره ولو قيل بالتغليب لكان أحسن فان ضم الركبتين سنة أيضا كما في الجلابي (ثم) يضع (وجهه) بان يضع انفه ثم جبهته فان الأصل أن يضع أولا ما كان أقرب إلى الأرض كما في المضمرات وغيره لكن في التحفة يضع الجبهة ثم الأنف وقيل يضعهما معا (مبديا) بالياء أي مظهر (ضبعيه) بفتح الضاد المعجمة وسكون الباء أو رفعهما كما ذكره شيخ الإسلام وهو العضد وقيل وسطه وباطنه كما في المغرب وفيه تغليب فان المعنى مبدأ عضديه عن جنبه وذراعيه عن الأرض لأن كليهما سنة كما في الجلابي إلا إذا كان المصلي في الصف فانه لا يبدى عضده كيلا يؤذى احدا (محافيا) مباعدا (بطنه) عن فخذه موجهها أصابع رجليه أي رؤس أصابعها بان يضع صدر القدم مع بطون الأصابع على الأرض وفي بعض النسخ ويديه أي رؤس

اصابعهما بان يضع الراحة على الارض (نحو القبلة) فان انحرفا اصابعهما
عن القبلة مكرره كما في خزانة المفتين فتوجيهها نحوها سنة كما في الجلابي
(ويسبح) اي يقول التسبيح وسبحان ربّي الاعلى (ثلاثا) وهو ادناه كما مر
(ويجوز) السجود (على كل شيء يجزى) الساجد (مجمله) اي شدة ذلك
الشيء كما في الطلبة (ويستقر جهته) تفسير لما يليه من الجملة اي يكون
بحيث لو بالغ لا يتسفل رأسه ابلغ منه فلو سجد على الجاورس والغطن
ونحوهما لم يميز بخلاف ما لو سجد على نحو الحنطة كما في الخزانة (ويجوز على
ظهر من يصلي صلوته) اي صلوة الساجد وهذا اذا كان ركبته على
الارض والا فلا يميزه وقيل لا يميزه الا اذا سجد الثاني على الارض
وقال صدر القضاة يميزه ان كان سجود الثاني على ظهر الثالث كما في
جمعة الكفاية (في) وقت (الزمام) اي مدافعة بعض بعضا في المضيق
بسبب كثرة المصلين بالجماعة وفي الكلام اشارة الى ان المستحب هو
التأخير حتى يزول الزمام كما في الجلابي والى ان لا يجوز على غير الظهر
لكن في الزاهد يميز على الفخزين والكمين بعذر على المختار وعلى
اليدبين والكمين مطلقا والى ان لا يجوز على ظهر غير المصلي كما قال
الحسن لكن في الاصل انه يجوز في الزمام كما في المحيط وفي تبهم الزاهد
يجوز على ظهر كل ما كول والى انه لو وجد فرجة وسجد على ظهر رجل
لم يميز كما في قاضيان والى انه يجوز ان يكون موضع السجدة ارفع من
موضع القدم باكثر من نصف ذراع في الزمام ولا يجوز في غيره ففي عامة
المداولات انه لا يجوز ان يكون موضعها ارفع منه باكثر من لبنتين منصوبتين
واريد لبنة بخاري وهي قدر ربع ذراع كما في المنية (والمرأة) حرة كانت او امة
(تحفض) اي توقع الحفض المعهود فلا تنصب اصابع القدمين ولا تبدي الضبعين
وتفرش الذراعين (وتلحق) بالزمام والصاد لغة (بطنها بفخذيها) لانها اقرب الى

(١) وهو قوله يجزى مجمله اي عطى تفسير
له (٢) ذلك الشيء (٣) الساجد في وضع
جهته (٤) اي تسفلا اكمل (٥) اي من
الساجد او من ذلك الشيء صلة لا يتسفل

(*) قوله لا يستفل رأسه ابلغ منه اي اكثر
من ذلك الاستقرار (لناظره)
(٦) اي الذرة او نوع منها يقال له بالتركي
صور داري كذا في اختري (٧) حيث اورد
في حيز الجواز (٨) اي تأخير الصلوة
(٩) لان ظهر المصلي الساجد ارفع من
موضع قدم الساجد الثاني بكثير من نصف ذراع

(١١) فيكون قدر لبنتين نصف ذراع وهو
اقل مما في اشارة المتن

الستر (ويرفع رأسه) من السجدة فانه يفرض ان يرفع مقدار ما يسمى رفعا كما
 روى عن ابي يوسف رحمه الله وعنه مقدار ما يجري فيه الريح وعنه الى ان
 يصير اقرب من الجلوس والاوّل اصح كما في الجلابي والاخر اصح كما في
 الهداية (مكبرا ويجلس) اي يوقع الجلوس المعهود من الرجل والمرأة
 كما يأتي (مطمئنا) ذلك الشخص ساكنا وجوبا والاكتفاء مشير الى ان
 ليس فيه ذكر مسنون وعن حسن ابن ابي مطيع انه يقول سبحان الله
 وبحمده استغفر الله كما في الظهيرية (ويكبر) خافضا (ويسجد) اي
 يوقع السجود المعهود فيضم ركبتيه الى ان يسبح ثلاثا وهذه السجدة فرض
 بالاجماع (مطمئنا ويكبر) هو (يرفع رأسه) اذ على مذهب من جوز
 الواو (ثم يرفع يديه ثم ركبتيه) فيرفع اوّلا ما كان اقرب الى السماء
 على عكس الخفض (ويقوم) على صدر قدميه (بلا اعتماد) وانكأ اليد
 (على الارض) فانه مكروه الا اذا كان شيخا كبيرا كما قال على رضي
 الله عنه وقال عامة العلماء لا بأس به مطلقا كما في الزاهدي (ولا تعود)
 لانه عليه السلام قام كانه على الرّضف اي الحجارة المحيطة وقال الامام الحلواني
 لو قعد جلسة خفيفة فلا بأس به كما في النهاية (و) الركعة (الثانية كالاولى)
 فيما ذكر من الاعمال (لكن لائناء) فيها (ولا تعود) فيسمى قبل الفاتحة
 (ولا رفع يد) للتكبير (فيها) اي في الركعة الثانية ويحتمل ان يكون
 جملة مستقلة والضمير للصلاة فيكون نفيا لقول الشافعي رحمه الله انه
 يرفع اليد عند الركوع وبعد التسليم فان ذلك مكروه عندنا وعنه
 انه مفسد كما في المحيط وغيره وهو الاصح كما في الجواهر (واذا اتبها)
 اي الثانية (افترش) اي بسط على الارض (رجله اليسرى) اي الكعب
 ما تحته منها (وجلس عليها) اي على تلك الرجل (ناصبا يمينه) من
 الرجل (موجها اصابعه) اي اصابع الرجل اليمنى فان العهد مقدم على

(١) في المواضع الثلاثة الى الامام الاعظم فعنه
 في مقدار الرفع عن السجود ثلث روايات
 (٢) اي دخول الواو على المضارع اذا كان
 حالا على تأويله بالجملة الاسمية بتقدير
 (المبتدأ) دخول الواو على المضارع الحالية
 فحذف قوله اذ على اه على قوله وهو يرفع آه
 من حيث المعنى والتأويل كما اشرنا

(٥) بل يعتمد على ركبتيه (خادمي) وفي
 التبيين تقديم احدى الرجلين هند
 النهوض اي القيام مكروه (عبد الحليم افندي

(٦) اي قوله ولا رفع يد فيها (٧) اي غير
 معطوفة على قوله لائناء (٨) اي ضمير فيها
 لمطلق الصلاة الشاملة لركوعاتها (٩) اي
 قبيله (١٥) اي في القومة حاصله عند خفض
 ورفع (١١) تفسير الاضافة لا الضمير فانه
 للمصلي ولهذا قال فان العهد فان قيل لا حاجة
 الى حمل الاضافة على العهد لان الضمير
 لليمنى قلت تكبير الضمير باباه فهو
 للمصلي والتفسير المذكور حمل الاضافة
 على العهد لا تفسير مرجع الضمير فلهذا
 ادعى تقدم العهد وعلى ما ذكر في الكافي
 والتحفة يحمل الاضافة على الاستغراق فبينه
 (بقوله فيوجه اه)

(١) أى ويوجه أصابعها الأيمن (٢) فقوله أصابعها عطف على رجليه وضميره إلى الأيمن ونحو القبلة مفعول وأصابعها من حيث الشرح وموجها من حيث المتن *

(٣) هو السنة في الفرض والنفل در المختار (قوله هو السنة فلو تربع أو تورك خالف السنة ٣) والنفل من المعتد وقيل في النفل يقعد كيف يشاء كالمريض (ابن عابد بن ٤) حيث أكتفى ببيان حال الرجل ولم يأت بحكم المرأة ففهم أنها كالرجل في حكم وضع اليد على الفخذ (٥) أى جانب كان يقربينة المتقابلة برواية ابن شجاع (٦) أى ببيان الأحكام التى بينها من قوله وإذا اتماه افترش إلى هنا وسكت عن أنه يشير ويعقد أم لا يفهم من هذا السياق أنه لا إشارة ولا عقد والأظهر أن يجعل هذه الإشارة من قول المصنف مبسوبة ولهذا فسر غير مقبوضة إلا أن يقى معنى قوله وفى الاكتفاء بقوله مبسوبة فتأمل (قوله يرفع بالمجهول أى السبابة بقرينة قوله ويوضع بالمجهول لأنه من الوضع ٧) فإن فيه المد والرفع إلى المنك الأعلى (٨) بأصولهما وهذه الجملة عطف على جملة يحاق آه فكلام الحلواني معترضة لتفسير الإشارة بالسبابة (٩) أى من عقد (١٥) أى عقدا مثل هيثم رقم (ثلاثة وخمسين) فالإضافة من إضافة الموصوفى إلى الصفة (١٢) من التفعيل والفاء لتفسير ما فى الزاهد (١٣) أى يقرب رؤس الوسطى أه من أصولها أى إلى أصولها (١٤) أى لهيئة رقمها فتكون كأنها فى مرتبة الأحاد (١٥) أى يجعل (السبابة) قائمة (١٧) والأوضح ما فى الفصيحة حيث قال والمعمول من مذهب الشافعى أنه يقبض من اليمنى المختصر والبنصر والوسطى أيضا ويرسل المسبحة ويضع الأبهام مفتوحة تحت المسبحة (١٨) أى مسامتا (للسبابة) القائمة فيحصل فى مرتبة العشرات هيئة مسمى حرف النون من حروف ابجد التى تكون عبارة عن خمسين عددا وهو معنى قوله للخمسين (٢٥) علة لتسمية التحيات بالشهادة فيكون من قبيل تسمية الكل باسم جزئه الأشرف لأن الشهادة من أشرف أجزائه

الاستغراق كما فى المبسوط وشرح الطحاوى والخلاصة وذكر فى الكافى والتحفة أصابع رجليه فيوجه رجله اليسرى إلى الأيمن وأصابعها (نحو القبلة) بقدر الاستطاعة فإن توجيه المختصر لا يخلو عن تعسر وهذا فى الفرض وأما فى النفل فيقعد كيف يشاء كالمريض كما فى الزاهد (واضعا يديه) أى كفيهما (على فخذه) اليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى كما روى عن محمد رحمه الله فى غير رواية الأصول وعنه أيضا ينبغى أن يكون أطراف الأصابع عند الركبة وفى الطحاوى ويضع يديه على ركبتيه كما فى الركوع الكل فى الزاهد ولا يأخذ الركبة على الأصح كما فى خزانة المفتين وفى الكلام أشعار بان المرأة تضع اليد على فخذيها وإذا بلا خلاى كما فى المسعودية (موجها أصابعه) أى أصابع يديه (نحو القبلة مبسوبة) غير مقبوضة كما فى الفتاوى مفرقة كما فى شرح الطحاوى (والمرأة) تجلس (على اليتها) بالفتح لا بالكسر كما فى الصحاح (اليسرى) مخرجة رجليها من الجانب الأيمن) كما فى الكافى لكن فى التحفة أنه رواية النوادر على ما ذكره ابن شجاع وذكر محمد أنها تجمع رجليها من جانب واحد وفى الاكتفاء أشعار بأنه لا يشير ولا يعقد وهذا ظاهر أصول أصحابنا كما فى الزاهد وعليه الفتوى كما فى المضمرات والولوالجى والخلاصة وغيرها وعن أصحابنا جميعا أنه سنة فيحلق الأبهام اليمنى وسطها مملصقا رأسها برأسها ويشير بالسبابة عند «أشهد أن لا إله إلا الله» وعن الحلواني يرفع عند لا إله ويوضع عند إلا الله ليكون كالنفى والاثبات ويعقد البنصر والمختصر كما قال الفقيه أبو جعفر وقال غيره من أصحابنا أنه يعقد عقد ثلاثة وخمسين كما فى الزاهد فيقرب^{١٢} على مقتضى علم العقد أنامل الوسطى والبنصر والمختصر من أصولها للثلاثة ويقسم السبابة ويضم الأبهام مع أكتفى مما ذيل للسبابة للخمسين (ويتشهد) أى يقرأ التحيات لأشتمالها على الشهاداتتين (كابن مسعود) أى مثل

(١) صفة تشهد أي في صلوته (٢) منه عليه السلام (٣) مبتدأ (٤) خبره (٥) أي بالواد فيهما عطفان على التحيات بالاشتراف في خبره (٧) بلا واد (٨) مضارع معلوم من حين يجيء تحية مصدر مثل سوى يسوى تسوية مصدر (٩) أي بهذا القول والفعل (١٥) أي يجعله هدية (١١) أي كل واحد من القول والفعل الموصوف (شامل لاجناسه) أي لانولعهما (١٢) أي الصلوات والطيبات (١٣) أي شريكان فيه فيكون من عطف المفرد على المفرد وخبرهما واحد (١٤) لهما فيكون من عطف الجملة على الجملة (١٥) أي المحذوف (١٦) وهو جملة التحيات لله فهو قرينة لاحذف الاول والياء صلة محذوف (او) بقرينة ما (لحق) وهو جملة السلام عليك فانه يدل على الذي الثاني (١٩) أي قول ابن مسعود والصلوات والطيبات تفرع على قوله وخبرها مذكور ومحذوف (٢٥) على مفرد على تقدير خبرهما ما هو المذكور بالاشتراف فيه (٢١) على تقدير حذف الخبر هو الله او عليك كما اشرك (٢٢) أي الواو ان في والصلوات والطيبات (٢٣) أي تشعر (٢٤) أي من الصلوات والطيبات (٢٥) فيكثر الثناء (٢٦) أي الايذان المذكور (٢٧) أي ترجع تشهد ابن مسعود رضى الله تعالى عنهما على تشهد أبي (٢٩) أي سأل الاعرابي بواو تشهد (أ) أي بتشهد أبي موسى (ام بواو بن أي بتشهد ابن مسعود فقال الامام في الجواب تشهد بواو بن) فامر الامام به واختياره اياه يدل على فضله ورجحانه (٣٣) أي الاعرابي لتغتن الامام كلامه المجل (٣٤) أي في فراستك وذكرتك اذ في مذهبك اذ في نفسك لاجل هذه الفراسة (كما بارك الله في لا) شرقية (ولا) غربية (مشيرا) (٣٧) أي في تغتن الامام عليه الرحمة الاتم معنى سؤال الاعرابي وجوابه كما سأل وقد ولي الاعرابي فتحير اصحاب مجلسه فسألوه فبين الامام معنى كلامه لهم

تشهد قرأه عبد الله بن مسعود اور واه كما في البخاري وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله فالتيحيات جمع تحية وهي القول والفعل الذي يجيء به العبد سيده وهذا شامل لاجناسه كالسجود وانحناء القامة ووضع اليد على الصدر والسلام والدعاء ونحوها فان الجميع لله والصلوات جمع صلوة وهي من الله تعالى رحمة ومن الملائكة والانس والجن القيام والركوع والسجود والدعاء ونحوها ومن الطير والهوام التسبيح والطيبات جمع طيبة أي كلمة حسنى وفضل الكل في الزاهدي وخبرها مذكور او محذوف هو الله او عليك بقرينة ما سبق أو لحق أي الصلوات والطيبات عليك يا رسول الله فهذا من عطف مفرد او جملة فالواو تؤخذ ان كلاً منهما ثناء على حدة ولذلك فضل على تشهد أبي موسى الاشعري وهو التحيات لله الطيبات والصلوات السلام عليك الى آخره واليه اشار الامام في جواب سؤال الاعرابي عنه حيث قال أبواؤ أم بواو بن فقال بواو بن فقال بارك الله فيك كما بارك في لا ولا مبشيرا الى قوله تعالى «شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية» كما في المبسوط وفيه دلالة على كماله في مقام الولاية (ولا يزيد عليه) أي على هذا التشهد حرفا (ولا ينقص منه) وهذا في الفرض واما في التطوع فيجوز الزيادة كما نقله شاذا في أوّل بسم الله وبالله أو بسم الله غير الاسماء وفي آخره ارسله بالهدى ودين الحق الى قوله ولو كره المشركون كذا في المبسوط والكلام دال على ان لا يزداد الصلوة ولا الدعاء والافان كان عدا كره وسهوا فعن أبي خنيفة رحمه الله انه يسجد خلفا لهما كما في الزاهدي وذكر في القنية انه يصلي في النوافل والاصح ان لا يصلي فيها كما في السنن فاذا فرغ من التشهد قام على صدر قدميه وقال الطحاوي

(١) أي بيده على الأرض (٢) بيان ما كما
في الرباعي (٣) كما في الثلاثي (٤)
أي أن لم يصل في قنوت الوتر يعني لو صلى
بدل دعاء القنوت لسكفى عن أن يصل في
القعدة الأخيرة وعن القنوت أيضا (٥) أي
على كون المعنى صل على محمد صلوة كاملة
(٦) أي إطلاق قوله صل وعدم التقييد
بالتشبيه لأن قوله كما صليت اه جعله الشارح
المحقق قيد صلوة الآل فقط لئلا يرد
الاشكال الآتي

ولا بأس بالاعتماد وإشاري مختصره إلى أنه أولى (ويقرأ فيما بعد) الركعتين
(الأوليين) من الركعتين أو الركعة (الفاتحة) أو غيرها من القرآن كما في
التنفذ وذكر في النظم أنها سنة (فقط) فلا يضم معها السورة ولو ضم فلا
سهو عليه على المختار كما في المحيط ولم يذكر التسمية والتأمين اعتمادا
على تبعية الفاتحة وظاهر الكلام مشير إلى أنها مقروءة على وجه القراءة
وقد قال علماؤنا أنها تقرأ بنية الثناء لا القراءة وعن عائشة رضي الله عنها
أقروها ولكن على وجه الثناء وفي غريب الرواية لو قرأها بنية القراءة
يضم إليها السورة كما في الزاهدي (وإن سمع) أي قال سبحان الله بقدرها
كما في التنفذ أو ثلاث تسبيحات كما في التحفة (أو سكت) بقدرها كما
في القنية أو بقدر تسبيحة كما في النهاية (جاء) لكنه مسمى إذا سكت عامدا
كما في الخلاصة والفاتحة أفضل على الصحيح كما في المحيط ولعل المذكور
بيان السنة والأدب والألفاظ على رواية الأصل مطلق القيام كما مر
(ثم بقعد كالأولى) من الجلوس فالرجل على الرجل والمرأة على الالية
(وبعد التشهد يصلى على النبي عليه الصلوة والسلام) أن لم يصل في
القعدة الأولى وقنوت الوتر كما في وتر الزاهدي وينبغي أن يضم إلى
الصلوة عليه الصلوة والسلام الصلوة على آله لأن كليهما سنة كما في
الجلابي ولا يبعد أن يقال بالاندراج تحت الصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم كما مر في أوّل الكتاب وصفتها ما ذكرها عيسى بن إبان عن
محمد كما في عامة الكتب اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت
على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى
آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد
ولم يذكره في الظهيرية والجلابي وبيان الأحكام إلا إلى المجيد الأوّل والمعنى
اللهم صل على محمد صلوة كاملة كما دل عليه الإطلاق وقوله وعلى آل

محمد من عطف الجملة اى وصل على آله مثل الصلوة على ابراهيم وآله
 فلا يشكّل بوجوب كون المشبه به اقوى كما هو المشهور ولا ينبغي ان
 يقال بالتشابه لان الاحسن فيه ترك التشبيه واعلم ان الصلوة خارج الصلوة
 لم تكن فرضا عند الجرجاني وكانت فرضا مرة في العمر عند الكرخي
 وهو المختار لان مطلق الامر لا يقتضى التكرار وكلما ذكر عند الطحاوي
 الا انه خلاف الاجماع كذا في المبسوط لكن في التحفة انه الصحيح وفي
 المحيط انه يستحب كلما ذكر عند عامة العلماء وفي الزاهدى انه يسن
 (ويدعو) لنفسه ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات (بما لا يسأل عن الناس)
 اى بما يستحيل السؤال عنهم مما في القرآن والادعية المأثورة نحو «ربنا
 اغفر لنا ولاخواننا الآيات» و«ربنا ظلمنا انفسنا الآيات» و«ربنا انك من تدخل
 النار الآيات» كما في الزاهدى ونحو اللهم انى اسئلك من الخير كله ما
 علمت منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم اعلم
 كما في المبسوط ومسّن الدعاء بما ذكره محمد اللهم اصرف عني شرك
 ذي شر اللهم اشغلتني في طاعتك وطاعة رسولك وفي الكلام اشعار بانه
 لا يدعوبما يسأل عنهم والافسد صلواته نحو اللهم ارزقنى مالا واللم
 زوجنى فلانة واللم اقض دينى كما في المحيط (ثم) يحول المصلى وجهه
 اولا كما في الحقايق حتى يرى بياض خده كما في المبسوط ثم (يسلم) الامام
 ومن الظن ارجاع الضمير الى الامام والمأموم بشهادة ما بعده فيقول «السلام
 عليكم ورحمة الله» بالالف واللام ولا يقول في آخره وبركاته عندنا كما في
 المحيط وينبغي ان يسكن الميم ففي حديث النخعي التسليم جزم كما ذكره
 ابن الانبير وغيره (عن يمينه) فاذا سلم اولا عن يساره يسلم عن يمينه
 ولا يعبد عن يساره وان سلم عن تلقاء وجهه يعيد عن يساره كما روى عنه
 كذا في المحيط (بنية من) كان (ثم) بالفتح بلاهاءى في جانب اليمين

(١) على الجملة بتقدير المعطوف (٢) حال
 كون الصلوة على الآل (٣) اى اذا كان الصلوة
 على محمد كاملة بدلالة الاطلاق وكان التشبيه
 الآتى قيد صلوة الآل فقط لا يشكّل اى لا يرد
 الاشكال (٤) اى بان المراد من قوله كما صليت
 التشابه من الجانبين ويكفى فيه مطلق الشركة
 ولا يتقرر احدهما مشبها والاخر مشبها به
 فيندفع الاشكال ايضا (٥) اى في التشابه (ترك)
 (التشبيه) آله مثل ان يقول مثلا اللهم اجعلهم
 مشابها في الصلوة (١٥) اى ما عند الطحاوي
 (١١) اى ذكر الصلوة (١٢) اى اسم محمد
 عليه السلام (١٣) فان قيل موضع الدعاء
 بعد التشهد في آخر الصلوة فتح لا يفسد الصلوة
 بالدعاء المشابه بكلام الناس قيل له يريد
 بالفساد فساد الاحرام ان كان ذلك الدعاء
 بعد اكمال اركان الصلوة حتى لا يجوز الاقتداء
 به لآخر او فساد نفس الصلوة ان كان قبل
 اكمال الاركان بان ترك السجدة منها لانه لا يقدر
 ان يأتى بها بعد ما جرى على لسانه ذلك *
 (عناية على الوقاية لمولوى جنيد) * اى
 الدعاء المشابه لكلام الناس (١٤) الضمير
 المستتر في يسلم (١٥) وهو قوله والمؤمن
 ينوى اه فهو يدل على ان سابقه بيان احكام
 الامام فالبراء متعلق من الظن اعلم ان الظن
 ارجع الضمير الى المصلى كما هو في الجمل
 السابقة غايته انه عممه بقوله اماما او مأموما
 وما يأتى بيان حال المأموم في حق امامه وهذا
 بيان حال نفسه من حيث هو متصل فله حالان
 فلا تكرر غايته انه كما ينوى امامه ينوى الملك
 والبشر ايضا فلا ظن في كلامه ولا غبار في ميزانه
 (١٦) اى يقرأ ميم الجمع باسكانه وهو القراءة
 المشهورة العاصمية لا باشباعه واخراج الواو
 الساكنة كما هو قراءة ابن كثير المكي في ميم
 الجمع فحديث التسليم جزم يؤيد قراءة الامام
 العاصم قوله وان سلم عن تلقاء وجهه اولاهم
 سلم عن يمينه ثانيا بقرينة المقابلة (١٧)
 السلام (١٨) ثالثا ولا يحسب عنه ما وقع
 عن التلقاء *

(من البشر) المشارك له في هذه الصلوة وهذا قول اكثر المشايخ وقيل
بنية جميع الرجال والنساء كما في المبسوط وقيل لا ينوي النساء في زاننا
كما في الكافي والبشر الخلف واحد وجمعه سواء كما في الديوان (ومن
الملك) معه اصله ملك على مفعول مصدر بمعنى المفعول اى المرسل فنخفف
لكثرة الاستعمال كما في الرضى فهى اسم جنس شامل لاثنتين للكاتبتين
للحسنات والسيئات وللثقله واحد عن امامه يلغنه الخيرات وواحد وراءه
يدفع عنه المكروهات وواحد على ناصيته يكتب ويبلغ الصلوة وللتستين
او المائة والستين الحافظين للمؤمنين والمؤمنات كما وقع في الاخبار عن
سيد الكائنات عليه افضل الصلوات والتسليمات كما في المحيط وغيره من
المتداولات (ثم) يحول الامام وجهه كما ذكرنا ويسلم (عن يساره كذلك)
اى بنية من ثم من البشر ومن الملك وقيل ينوي بالاولى المحذور وبالثانية
جميع الانس والجن وقيل ينوي بالتسليم الواحد وقيل لا ينوي الفساق
وقيل لا ينوي لان الاشارة بالسلام فوق النية والاول هو الصحيح كما في الكرماني
والزاهدى وفي المحيط ان السنة ان يكون الثاني اخفض من الاول وفي
النوادر ان الاول للخروج وتحيية الحاضرين والثاني للتحية فقط فكذا غاب
عنهم ثم يرجع اليهم فيسلم عليهم وانما لم يستحق الجواب عليهم لانه انما
يستحق اذالم يوجد ما يقوم مقامه وقد وجد ههنا وهو التسليم من صاحبه
كما في الكافي وفيه اشكال فانه يلزم منه ان يستحق الجواب عليهم ان
سلموا قبله اذ لم يسلموا اصلا ولان المنفرد ينوي جميع الناس عند بعض
فيلزم الجواب على السامعين منهم عندهم وانما قدم البشر لان خواص
البشر واساطه افضل من خواص الملك واساطه عند اكثر المشايخ (و) يحول
الوجه ثم يسلم (المؤتم ينوي الامام) حال كون المؤتم واقعا (في جانبه)
اى جانب من جانبيه فينويه في السلام الاول ان كان في الجانب الايسر

(١) سواء كان مشاركاً له في الصلوة او لا (٢) لانهم
لا يحضرون المساجد في زماننا (٣) اى يحذف
الهمزة ونقل مركبته الى اللام (٤) اى الى
النبي عليه السلام (٥) من قوله حتى يرى
بياض غده (٦) جمع حاضر (٧) اى احدا
اصلا (٨) من الامام (٩) اى ممن يصاحب
الامام ويقنذى به *

(١٥) اى فيما في الكافي (١١) اى ما في الكافي
قوله عليهم اى على سامعى سلام الامام (١٢)
اى قبل سلام الامام (١٣) اى لا قبله ولا بعد
لعدم وجود ما يقوم مقامه (١٤) اى للامام

وفي الثاني في اليمين (و) ينوي الامام (فيهما) اى في الجانبين عند محمد وفي رواية عنه وفي يمينه فقط عند ابي يوسف رحمه الله (ان حاذاه) اى الامام (و) كذا (المنفرد) ينوي في الجانبين عند بعض المشايخ (الملك فقط) فلا ينوي البشر وفي الجامع الصغير ينوي رجال العالم ونساء قال ابو القاسم ينبغي للمصلى ان ينوي في التسلمتين جميع اهل التوحيد وفي تخصيص المنفرد بالقيد اشعار بان المؤتم ينوي البشر والملك ايضا في الجوانب واعلم ان جميع ما ذكره سوى الفرض والواجب ستن للصلوة بكره تركها كما في الجلابي واما آدابها فكثيرة كقيام الامام والقوم بعد الميعلتين واخراج الكفين من الكمين عند التكبير والنظر في القيام الى المسجد وفي الركوع الى اصابع الرجل وفي السجود الى الارنية وفي التعود الى الحجر وكظم الفم عند الثناؤب ودفع السعال عن نفسه ومسح الجبهة بعد السلام كما في خزائن المفتين وترك اللعب وترك النظر يمينه ويسرة وقيل تسوية الصفوف وقيل تسوية الرجلين وقيل نصب الرجلين بلا ميل الى جانب كما في النظم *

﴿ فصل ﴾

(بجهر الامام) اى يرفع صوته بالقرآن اقتداء بحبيب الرحمن فانه بجهر في الصلوات ابتداء ثم انتسخ في الظهر والعصر صيانة للقرآن عن لغو الكفرة والامام من يقتدى به واحد او اكثر صبي او بالغ وفيه دلالة على انه بجهر ولو كان المقتدى واحدا او اثنين وفي القاعدى لو جهر فيما يخفى وهو يؤتم واحد الا يسجد لانه ليس بامام مطلق لانه لا جماعة معه الا ترى انه لا يتقدم على مأموه ولو كان يؤتم اثنين ففيه خلاف ابي يوسف رحمه الله وظاهره مشعر بفرضية الجهر لان الاخبار من المجتهد كالآخبار من الشارع كافي قراءة الكافي وشروح الهداية وانه آكد من امره كافي التوضيح والكرامى وغيرهما الا انه

(١) اى بقيد فقط (٢) اى كاي نوى امامه بشرائطه (في الجوانب) كلها سواء جانبها او خذاه فادخل المحاذاة في الجوانب تغليباً لطرف ينوي قوله واعلم ان جميع ما ذكره بين كلامه هذا وبين ما أمر قبيل متن ويقوم مستويا من قوله وما يأتي غيرها ادب الا الانحراف اه متافاة ظاهرة (٣) قيد بدر الدين العيني بالاول فقال عند التكبير الاول لكن المص اطلقه وفيه اشارة بانه يجوز ادخالهما في الكمين في غير حال التكبير لسكن الاولى اخرجهما في جميع الاحوال هذا في الرجال واما النساء فتجعل يديها في كميها (مجمع الانهر) (٥) لما روى عن انس رضى الله عنه انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قضى صلوته يمسح جبهته بيده اليمنى ثم قال اشهد ان لا اله الا الله الرحمن الرحيم اذهب عني الحزن والهم كذا في شرح المنية (جامع المباني) (٦) اى كان بجهر بقرينة انه حكاية فعله عليه السلام فاندفع ان الملايم فانه جهر

(٧) اى في تعريف الامام بهذا وفي المتن بناء على هذا التعريف للامام فالأوضح ففيه بقاء التفريع (٨) بالجر صفة امام اى ليس بامام على وجه الكمال (٩) اى ظاهر عبارة المتن حيث اتى بطريق الآخبار (١٠) فيكون اخبار المجتهد كذلك والحال ان الجهر والاعفاء كما مر من الواجبات فاجاب بقوله (الا انه) اى المص

لو خافت فيما بجهر نسخة

تجوز اعتمادا على ما مر (في الجمعة والعيدين) لانه اقامهما بالمدينة
عند ضعف المشركين وفي القاعدى لو خافت الامام في العيدين لم يجب
السهر لانه يخير فيما وراء الفرائض الا ان الجهر افضل (وفي الفجر
والليلى العشائين) بفتح الياء الاولى وكسر الاخرى والتثنية في حكم
المعطوف والمعطوف عليه فالمعنى في الركعتين الاوليين من العشاء الاولى
والاخيرة لانهم مشغولون بالاكل في المغرب وبالنوم في الفجر والعشاء وفي هذه
الصيغة اشعار بان الامام لو خافت ببعض الفاتحة او السورة او كلها او المنفرد
ثم اقتدى به رجل اعادها جهرا كما في الخلاصة وقبل لم يعد وجهه فما بقي
من بعض الفاتحة او السورة كلها او بعضها كما في المنية ولا خلاف انه اذا
جهر باكثر الفاتحة يتمها مخافة كما في الزاهدى وفي الكلام اشارة الى انه
لو ترك القراءة في الاوليين خافت بها في الاخرين لكن في الجلابي انه
جهر بها كما لو ترك الفاتحة جهر بها واما لو ترك السورة جهر بها وبالفاتحة
معا وهو الاصح كما في الكافي (اداء وقضاء) وهو قيد للثلاث الاخيرة
لما مر ان الثلاث الاولى لم تنقض (لاغير) وان كثر وقوعه في كلام
المصنفين الا انه لمن كما في المعنى على ان المفهوم مغل والمعنى لا قراءة
غير الجهر ولا يقرأ غير الجهر ويجوز نفي الجهر عن غير هذه الصلوات
فيفيد ان مخافت في الطهر والعصر وكذا في الكسوف والاستسقاء عنده
وكذا في التراويح والوتر على ما مر في القاعدى من انه لا يجهر في غير
الفرائض الا ان الاصح ان يجهر فيها كما في كثير من المنداولات واما
نوافل النهار فيكره الجهر فيها ولا بأس به في نوافل الليل كما في المحيط
واعلم ان ما وضع للأعلام جهر به الامام وما لا فلا كما في الجلابي (والمنفرد
خير) بين الجهر والمخافة (ان ادى) هذه الصلوة الجهرية وفيه اشارة
الى ان له اسماع نفسه وغيره كما في النهاية لكن في سهو المبسوط والكرمانى

وغيرهما

(١) اى تكلم بالعجاز فاورد اللفظ الدال
على الفرضية واراد منه الوجوب
(٢) في بيان الواجبات فكانه قال يفرض
جهرا امام يعنى يجب (٣) التى هى من
جوهر الكلمة في مؤنث اسم التفصيل
(٤) وهو بياء التثنية حالة الجر في الاصل ساكنة
حركت بالكسر لدفع اجتماع الساكنين
(٥) جواب سؤال مقدر وهو ان الاولى في
العشائين اربع ركعات فالمناسب واوليات
العشائين اجاب بان التثنية في حكم العطف
فرجلان في قوة رجل ورجل فالمضاف اليه
في الحقيقة هو العشاء فقط مرة والمغرب فقط
اخرى بعد العطف (٦) اى صيغة المضارع
الدالة على الاستمرار التجددى المدوئى

(٧) اى في المتن حيث قيد الجهر في غير
الثنائى بالاوليين (٨) اى لاغير
(٩) اى خطأ من الكلام ليس له نظير في كلام
العرب (١٠) اى مفهوم قوله يجهر او مفهوم
التقييد بالصلوة المذكورة على اختلاف في
تفسير معناه كما قال
(والمعنى لا قراءة غير الجهر ولا يقرأ غير
الجهر) فيكون كلمة لا تنفى غير الجهر وهو
الاخفاء فعلى الاول لنفى الجنس مع حذف
غيره وعلى الثانى نافية للمضارع
(١٢) ان يراد به (١٣) بمعنى لا جهر في
غير هذه الصلوات من الفرائض كما فسر
به مولانا ابوالكارم (ف) على هذا
يبغيدان (ه) اى في هذه الست
(١٥) اى في الاربعة الاخيرة وهى التراويح
والوتر والاستسقاء والكسوف

(١٤) كالتحريمة وتكبيرات الانتقالات
والقراءة والسلام الاول
(١٧) اى لم يوضع للأعلام كالسلام الثانى
مثلا اذ الاعلام حصل بالاول
(١٨) اى في تخير المنفرد (١٩) فيكون مخافة
(و) له اسماع (غيره) فيكون جهرا

(١) الظاهر من سوق عبارة الشارح المحقق أنه من جملة تعداد قول البعض كقوله وهو الأصح فيخالف لما في الهداية فإن فيها وإن كان وحده خافت ومجوبا ولا يتخير هو الصحيح إذا الجهر يختص به والجواب أن قول الشارح المحقق وهو الصحيح جملة حالية عن الضمير المستتر في قوله في المحيط (١٦٥) فصل بجهر الامام

وغيرهما أن جهر المنفرد اسماع نفسه وفي المحيط أنه لا يُسمع غيره كما في عامة الروايات وإلى أنه لا يجهر في غير هذه الصلوات والأفان كان عن عمد فقد أساء وعن سهو ففي السجدة روايتان كما في التمرناشي (و) المنفرد (خافت حتما) أي إيجابا عند بعض المشايخ (أن قضى) هذه الصلوات وقال بعضهم أنه يتخير والجهر أفضل وهو الأصح كما في المحيط وهو الصحيح كما في الهداية وفي الكلام إشعار بأن للامام والمنفرد أن يرفعا الصوت زائدا على الحاجة وهذا أفضل إلا إذا جهّد نفسه أو أدى غيره كما روى عن أبي جعفر كما في الزاهدي وذكر في كشف الأصول أن الامام إذا جهر فوق حاجة المقتدين فقد أساء كما إذا جهر المقتدي والمنفرد بالاذكار (وإدنى الجهر) أي أخفض الأصوات بالقرآن جوارا في حق الامام فإن في حق المنفرد اسماع النفس جهر كما مر (اسماع غيره) أي اسماع أحد سواء فإن الغير بمعنى المغاير ولذا قال السيرافي أنه لا يتعرف بالأضافة فلو اسمع اثنين كان من أعلى الجهر كما في الخزنة أنه لو سمع بعض القوم لكفى لكن في صلوة المسعودي أن جهر الامام اسماع الصف الأول وفي الخلاصة والزاهدي وغيرهما أنه اسماع الكل فلو سمع رجلان في السرية لم يكن جهرًا إلا أن كلتا الروايتين لا تخلو عن شيء لأنه يلزم منه أن لو كان القوم كثيرا بحيث لم يسمع الكل لكان مخافتة (وإدنى المخافتة) أي المخافتة فانها لا تنقسم على الصحيح إلى الأدنى والأعلى كالجهر وإنما اقم لفظ الأدنى لما سذك من الإشارة (اسماع نفسه) فقط وهذا أن الحد أن قول الفضلي والمهنداني والسرخسي وبه أخذ عامة المشايخ وفيه

فكانه تعريض له فلا عمالة بصرف الضمير إلى الاخفاء الذي في المتن فالمعنى جعل في المحيط قول البعض هو الأصح والمحال أن الاخفاء هو الصحيح كما في الهداية فالشارح المحقق استغرب والغز الكلام في رد ما في المحيط ويحتمل أن يكون هذا النظم من سهو الناسخ والنظم الأصلي أن قضى هذه الصلوات وهو الصحيح كما في الهداية وقال بعضهم أنه يتخير والجهر أفضل وهو الأصح كما في المحيط والاكعب الشارح المحقق أعلى من أن ينسب إلى أنه لم يفهم عبارة الهداية كما طعن بعض في أمثاله (٢) أي في قوله ويجهر الامام اه والمنفرد خير (إن شاء جهر إن شاء خافت على الإطلاق من غير تعقيد بحسب الحاجة (٣) أي التي نفسه في المشتقة (٤) أي سوى الجاهر من يقربه (٥) علة لأخذ الأمد (٦) وهو صيغة موضوعة للمفرد (٧) أي لكونه بمعنى اسم الفاعل المفرد (٨) لأنه ح يكون من قبيل الإضافة اللفظية وهو لا يفيد التعريف (قوله أنه بيان ما يتقرب من أنه اه وقوله لكفى بمعنى أن البعض أن كان أحدًا سوى الجاهر فمن حيث أنه أدنى الجهر وإن كان أكثر فمن حيث أنه أعلى الجهر (٩) أي جهر الامام (١٠) أي من الصفوف (١١) أحدهما رواية اسماع الكل والثانية رواية اسماع الصف الأول (١٢) أي من كل واحد من الروايتين (١٥) الظاهر لم يسمع الصف الأول لأنه يستلزم أنه لم يسمع الكل من غير عكس إلا أن يراد بالكل كل الصف الأول (١٦) يعني أن المراد من أدنى المخافتة نفس المخافتة فطرح لفظ الأدنى وعلة بقوله (فانها) أي المخافتة (لا تنقسم على) القول (١٩) كما يأتي بقوله وهو الصحيح وهو قول المهنداني (٢٥) كأنقسام الجهر كما مر فلفظ أدنى مقحم لأدخل له في الحكم وبين وجه الإقحام بقوله (وإنما انجم لفظ الأررني) مع أنه لا يدخل له في الحكم (٢٢) بقوله لأنه زاد إشارة الخ (٢٣) أي المخافتة فقط (٢٤) أي أدنى المخافتة وإدنى الجهر (٢٦) أي في حمل اسماع النفس على أدنى المخافتة ولو صورة لأن لفظ أدنى

لأدخل له في الحكم أو في إقحام لفظ الأدنى أو في قول هؤلاء الأئمة والكل متحد المآل

(١) بطريق المقابلة (٢) عند المعرفين بهذين الحدين (٣) أى ما جعله الأحرى صحيحاً أدنى المخافنة وإن الصلوة تجوز به أى بتحصيل الحروف (٤) أى من غير سماع نفسه أيضاً (٥) أى بتقويمه علة لهذا الحاصل اللازم من الكلام من جواز الصلوة به وأعلم أن بناء كلام الشارح المحقق على حمل إضافة الأدنى في الموضعين على معنى فى أى الأدنى فى الجهر والأدنى فى المخافنة فمح يتصور الأعلى باعتبار نفس طبيعة المضاعف إليه وهى جانب الإفراط فى الأول وجانب التفريط فى الثانى فيكون معنى أعلى المخافنة أى المرتبة الأعلى الأكل الأزيد فى التفريط أى الإخفاء هو تحصيل الحروف فقط من غير سماع نفسه أيضاً فإنه أعلى وأزيد فى المخافنة فعلى هذا صار أعلى المخافنة ماسماً للكرخى أدناها فمح يكون فى لفظ الأدنى اشعاراً بجواز القراءة بمذهب الكرخى وإشارة إلى عدم سقوطه عن درجة الاعتبار بالكلية وإن جعلناه بلا دخل كما يقتضيه قول المتن هو الصحيح حيث هورد لمذهب الكرخى قوله وهذا أى كون تحصيل الحروف فقط من جملة المخافنة وجواز الصلوة به للعلّة المذكورة (٦) حيث جعله من أدنى المخافنة فيكون أعلاها عنده سماع النفس فقط أى ما هو أدناها عندهم (٣) ولا يخفى أنه لو ترك لفظ أدنى لكان أولى أبو المكارم (٧) تفريعاً للاشعار المذكور أو الفاء نصيحة كما يقتضيه إيراد التعليل بقوله لأنه زاداه إلا أنه حاصل الاشعار ولازمه أى إذا علمت هذا فمن الظن من الفاضلين أبى المكارم والبرجندى أن الأولى ترك لفظ الأدنى فى الموضعين (٨) أى أقحم إشارة الخ (٩) أى المخافت (١٥) بمعنى لا يكفى سماع المخافت وحده بل يشترط سماع قريبه أيضاً على خلاف رواية المتن أعلم أن فى النسخ التى رأيتها أو أذن مناه بكلمة أو الانفصال وهى خلاف نقل سائر الكتب مذهب الإمام الحلوانى وخلاف الدراية أيضاً لأن سماع القريب بدون سماع المخافت بعيد وكذا سماع المخافت لا يستلزم سماع القريب وقوله يقربه مضارع أوجار ومجرور * من الوعى بمعنى الحفظ (١١) على أن المضاعف محذوف وإن الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف ليصح الحمل (١٢) نقله الزاهدى

(١٤٤)

فصل يجهر الامام

اشعار بان أعلى المخافنة تحصيل الحروف فقط إذا القراءة فعل اللسان وذلك بإقامة الحروف لا بالسماع إذا السماع فعل السامع وهذا قول الكرخى وأبى بكر الأعمش كما فى المحيط ومروى عن محمد والقندورى كما فى الزاهدى وعن أبى الحسن النورى رحمه الله كما فى صلوة المسعودى وعن أبى نصير بن سلام كما فى العمادى فمن الظن أن الأولى ترك الأدنى لأنه زاد إشارة إلى أن قول هؤلاء الأئمة غير ساقط عن حيز الاعتبار أصلاً ثم صرح بما عليه الفتوى فقال (هو) أى كون المخافنة سماع النفس (الصحيح) وقال الامام الحلوانى الأصح أنه لا يجزى به ما لم يسمع أدنى وأذن من يقربه كما فى المحيط (وكذا) أى مثل الجهر والمخافنة فى القراءة الجهر والمخافنة (فى كل ما يتعلق بالنطق) وهوى التعارف أصوات مقطعة بظواهرها للسان وتعيها الأذان ولا يكاد يقال إلا للسان (كالطلاق والعنق) فإنه لو طلق امرأة أو اعتق عبده بلا سماع نفسه لم يقع على الأصح (والاستثناء) فى الطلاق والعنق واليمين وغيرها فلو طلق امرأته أو خالعها فاستثنى فى نفسه لا يصدق فى القضاء كما فى العمادى (وغيرها) كنسبة الذبيحة والابلاء والبيع وغيرها وفى المحيط قال القاضى علاء الدين الصحيح عندى أن سماع النفس كافى فى بعض التصرفات دون بعض الأثرى أن البائع لو أسمع نفسه بلا سماع للمشتري لم يكن كافياً (وسنة القراءة) أى مقدار القراءة المسنونة أى الثابتة بالسنة فى جميع الصلوة للامام والمنفرد (فى) وقت (السفر عجلة) بفتحين مجاز مرسل بعلاقة الجزئية أو الملازمة ومصدر

حينئذ

فى الغنية عن المجرّد بقوله قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى والذى يصلّى

وحده بمنزلة الامام فى جميع ما وصفنا من القراءة سوى الجهر قال الزاهدى وهذا من على أن القراءة المسنونة يستوى فيها الامام والمنفرد والناس عنها غافلون (ابن العابد بن ١٣) حيث أريد فيها حالة الضرورة وهى أعم كما أشار إليه بقوله بان اه *

(١) أى فى كل اسماء السور (قوله هذا الحكم أى حكم ان سنة القراءة فى السفر عجلة ماهى ٢) لكون الكتاب مطلوباً فيه الاختصار (٣) أى يؤخر (٤) أى حكم قراءة السفر عجلة (٥) بقوله وفى الضرورة فيكون اعم من ان يكون حضراً او سفراً كما اشار اليه بقوله (فى الاختيار) اسم كتاب اى اورد فيه حكم السفر عجلة مع حكم الضرورة متحد بحيث قال فيه (فى حالة الضرورة) حالة (السفر) والمشفة (٩) أى (سورة البروج ١٥) مبتدأ والضمير الى سورة البروج اى وما هو دونها مع الفاتحة يقرأ (العصر والعشاء) خبر المبتدأ وهكذا قوله والقصار جدا اى الاقصر من الكل يقرأ (فى المغرب) والجملة عطى على جملة مع الفاتحة تقرأ والفاء تفسير للتفصيل وعطى دونها على مستتر تقرأ يا بابه خبر بته عن هى (١٣) بدل عن الحضرة واشارة الى تفسيره (فى) حالة (الاختيار) اى عدم الضرورة تميم لها يعطى عليه قوله وفى الضرورة (١٦) اى ظاهراً إضافة الطوال الى المفصل (١٧) اى قراءة جميع طوال المفصل فى الصلوة (د) الحال ان (المعاد قراءة سورتين) فى ركعتين (١٨) وفى بعض النسخ قراءة اثنتين تأنيث اثنتين وتلك النسخة صحيحة كسنة قراءة سورتين وفى بعضها قراءة آيتين، تشبيه آية وتلك النسخة غلط فافهم (لناظره)

(١٦٧)

فصل بجهر الامام

حينى اى فى حالة الضرورة بان كان على عجلة من السير او خائفاً من عدو اولص كما فى الكافى وقيل حال وفيه ان المصدر لا يقع حالا بلا سماع وانما بدأ من الاجوال الاربعة بذلك اقتداء بمحمد فى الاصل (الفاتحة) اى سورة الفاتحة فان السورة جزء العلم فى الكل وجوز سيديويه ان يكون المضاف اليه علماً (مع اى سورة شام) من القصار كانت كالكونثر والاخلاص واعلم ان هذا الحكم مذكور فى الهداية وغيره ولكن ينبغى ان يترك حكمه الى حكم الضرورة الآتية فى الاختيار فى حالة الضرورة والسفر يقرأ بقدر الحال دفعا للخرج (د) فى السفر (امنا) اى وقت القرار والاطمينان (نحو) سورة (البروج) على التفصيل الآتى فهى مع الفاتحة تقرأ فى الفجر والظهر ودونها فى العصر والعشاء والقصار جدا فى المغرب كما فى المحيط وذكر فى سفر المبسوط انه يقرأ فى الفجر والظهر الطارق والشمس وفيما عداهما نحو الاخلاص (وفى الحضرة) الإقامة فى الاختيار (استحسنوا) اى عند المشايخ حسناً (طوال المفصل) ظاهره الاستغراق والمراد قراءة سورتين تامتين من السور الطويلة من هذا القسم من القرآن مع الفاتحة ولم يذكر اعتماداً على الظهور والكلام دال على ان هذه القراءة مستحبة وفى المحيط والخلاصة وغيرهما انها مسنونة وهذا مبنى على ما ظن من أن معنى الاستحسان ما ذكرنا والفعلية معطوفة على الاسمية وهو غير مستحسن ومع ذلك يلزم ان يكون القراءة فى الضرورة مقيدة بالاستحسان والاحسن ان يعطى فى الحضرة على فى السفر والطوال خبر للسنة فيفيد سنية القراءة والفعلية معترضة او محالية للتأكييد فان فى هذا المقام اختلاف الروايات

حسناً (٣٢) اى عدم الاستحسان (٣٣) لان قوله فى الضرورة فى حيز قوله فى الحضرة وهو متعلق باستحسنوا (٣٤) اى بالمعنى المذكور وليس كذلك (٣٥) يعنى باعادة الجار (٣٦) بعد ان يعطى على الفاتحة والا فلا وجه سوى العطف على معمولى عاملين مختلفين والنجور مقدم لكون الجار زائدة معادة كما مر (٣٧) اى استحسنوا (٣٨) اى بين المبتدأ والخبر

(١) اى معنى تلك الفعلية عمل مشايخنا بالاستحسان وهو مجامع السنية وليس المعنى مامر (٢) اى الاستحسان (٣) اى ههنا (٤) اى فى المتن مفعول كتب وهو ان سنة القراءة فى الفجر والظاهر طوال المفصل وفى العصر والعشاء واساطه وفى المغرب قصاره (٥) اى من لفظ استحسنوا (٦) من ان الاستحسان اربعة اه (٧) تركيب توصيفى مبتدأ وجعل قول المتن فى الفجر والظهر خبراً مقدماً له باعتبار امتزاج المتن بالشرح وهذا الاعتبار من الشارح المحقق كثير فى مصنفاته غير عزيز فلا حاجة الى ان يقى الخبر مخذوف اى فيهما روايات الخ (٨) اى المص على الاطلاق من غير ملاحظة التوفيق (٩) اى السبعة الآتية (مع ملاحظة التوفيق) بينهما (١٠) اى حاصل هذه الروايات السبعة ومرجعها امر واحد وهو (انه يحترز) الخ (قوله مع اقسامه من الطوال والواساط والقصار ١٤) خبر مقدم لقوله طوال

(١٥) اى ابتداء المفصل

كما سند كرها والمعنى عمل مشايخنا بالاستحسان وهو اربعة منها الاستحسان بالاثر وهو المراد والاثر حديث عمر رضى الله عنه فانه كتب الى ابي موسى الاشعري رحمه الله تعالى ما ذكره المص كما صرح به فى المبسوط وغيره فمن فهم منه خلاف السنة فلعله لغفلة عما فى الاصول والطوال بالكسر جمع طويلة كالصباح والصبيحة والمفصل السبع الاخير من القرآن سمي به لكسرة الفصل بين سورته بالبسمة (فى الفجر والظهر) روايات مختلفة الاولى ما ذكره والبواقى مع التوفيق ان القوم ان كانوا من يرغبون فى العبادة يقرأ مائة آية كما فى رواية الحسن فى كل ركعة خمسين وان كانوا كسالى يقرأ اربعين كما فى الاصل وان كانوا مابين ذلك يقرأ خمسين كما فى الجامع الصغير وقيل انها مبنية على كثرة اشتغال القوم وقلة وقيل على طول الليالى وقصرها وقيل على خفة النفس وثقلها وقيل على حسن الصوت وقبحه والحاصل انه محترز عما ينفر القوم كيلاً يؤدي الى تقليل الجماعة كما فى المحيط والخلاصة والكافى وغيرها (واوساطه) اى قراءة شورتين تامتين بين الطوال والقصار من المفصل او عشرون آية (فى العصر) وقيل فيه خمسة عشر غير الفاتحة (د) فى (العشاء وقصاره) بالكسر جمع قصيرة كالعودتين اوست آيات (فى المغرب) ثم اشار الى بيان المفصل مع اقسامه بقوله (ومن الحجرات) بضمين اى مبتدأ منها كما فى الكرماني وغيره لكن فى المنية قال الاكثرون انه من سورة محمد عليه السلام وقيل من ق وقيل من النجم وقيل من الفتح سور (طوال الى) سورة (البروج ثم) من البروج (اوساط الى) سورة (لم يكن) وقيل الى البلد كما فى الكرماني (ثم) من لم يكن (قصار الى الآخر) اى آخر القرآن وفى النهاية من الحجرات الى عبس ثم التكوير الى والضجى ثم الم نشرح الى الآخر ولا شك ان الغاية الآخيرة داخلة فى الغيا وينبغى

ان يكون الاوليان كذلك لكنهما خارجتان كما في الكافي وغيره وما ذكره من المبدأ والمنتهى في الكل يوافق المحيط والظهيرية والخزانة وغيرها فلا على المص بظن القاصر في التتبع انه خلاف ما رأى (و) في المحضر (في الضرورة) والاضطرار كخوف خروج الوقت بقرء (بقدر الحال) والوقت ولذا اكتفى ابو يوسف رحمه الله حين اقتدى به ابو حنيفة رحمه الله في ضيق الفجر بآيتين من الفاتحة ثم قال ابو حنيفة رحمه الله بعقوبنا صار فقيها (وكره تعيين سورة) اى الملازمة على قراءة سورة معينة سوى الفاتحة (لصلاة) فرضا او غيره فلا بأس به في بعض الاوقات وقيل هذا اذا لم يجوز غيرها فلو قرأ للسنة او اليسر فلا بأس به وفيه^٩ اشارة الى انه لا يكره الجمع بين السورتين ولو بينهما سورة وقيل لا يكره ان طالت وهذا في الركعتين واما في ركعة فمكرهه والى انه يكره تقديم سورة^{١٠} لانه افش من التعيين وهذا حكم الآية في الجميع وهذا كله في الفرائض واما في السنن فلا يكره وهذا في حالة الاختيار واما في ماله العذر والنسيان فلا بأس به الكل في المحيط والى انه لا يكره تكرارها في ركعتين كما في الزاهدى وفي سهوه انه يكرهه في الفرض (وينصت) من الانصات اى يسكت (المؤتم) سواء كان مدركا او لاحقا او مسبوqa وفيه اشارة الى انه يكره القراءة خلف الامام وعن الطرفين لا بأس به في السرية والاول اصح فانه يفسد الصلوة عند عدة من الصحابة كما في الزاهدى والظهيرية وعن ابن مسعود ملئ فوه ترابا وعن الشعبي ادركت سبعين بدر يا كلهم على انه لا يقرأ خلف الامام كما في الكرماني (وكذا) ينصت الحاضر للخطبة (في) اثناء (الخطبة) وهى ذكر الله ورسوله والخلفاء والانتفاء والمواظع واما ما عده من ذكر الظلمة فخارج عن الخطبة واليه اشير في الكشاف ولذا قال في المضمرات لا بأس بالكلام اذا اخذ الامام

(*) يعقوب اسم ابى يوسف فهو ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم الانصارى (لمصححه)

(١) وفي بعض النسخ فلا يرد على المص (٢) الرجل (٣) على النسخة الاولى بمجمل ان يكون مضارعا منفيا بقلا صورة نهيا معنى وان يكون جارا ومجرورا وعلى الثاني هو (الثاني فقط ٤) صلة قاصر (٥) اى ما ذكره المص منهما تنازع فيه الظن (٦) اى بصيغة المجهول قال الفاضل ابو المكارم وفي الكفاية قيل طوال المفصل من الحجرات الى عبس والادساة من كورت الى الضحى والقصار من الم شرح الى الآخر كذا في شرح الطحاوى جامع المحبوبي وظاهر كلام المص لا ينطبق شيئا من الاقوال انتهى وفي منهياته فان من جعل بدا الطوال من الحجرات جعل ختمه الى عبس والمص جعل الختم الى البروج ومن جعل الختم الى البروج جعل البدا من ق او غيرها من السورتين والمص جعل من الحجرات ويمكن التوفيق بين قوله وقول من جعله من الفتح بان يجعل المبدأ خارجا عن الحكم في بعض دون بعض كما لا يخفى فليتنامل ولذا اقال وظاهر كلام المص لا ينطبق شيئا منها انتهى (٧) تغريع للتفسير بالملازمة (٨) اى كريمة التعيين بالمعنى المذكور (٩) اى فى الاكتفاء بكريمة تعيين سورة (لناظره) (١٥) اى السورة التى بينهما (١١) اى عدم الكريمة (١٢) متأخرة على ما فوقها (١٣) علة الاشارة (١٤) اى فى كل القرآن (١٥) اى القراءة خلف الامام (١٦) فضلا عن الكريمة (١٧) وعن عبد الله البلخي انه قال احب ان يملأ فوه بالتراب وقيل يستحب ان يكسر اسنانه كذا في الظهيرية (برجندى)

في مدح الظلمة وفي المحيط ان التباعد من الامام اولى عند كثير من العلماء كيلا يسمع مدح الظلمة والصحيح الدنو افضل والمحطبة شاملة لمحطبة النكاح والموسم وغيرهما كما مر وفي الكلام اشارة الى انه يستمع من اوّل المحطبة الى آخرها كما قال عامة المشايخ وقال الطرفان انه يستمع عند ذكر الله ورسوله والى انه لا يكره الكلام وقت الجلسة كما قال بعض المشايخ ومنهم من قال انه مكروه والى انه لا بأس بالاشارة بالرأس واليد والعين عند رؤية المنكر وهو الصحيح كما في المحيط (الا اذا قرأ) في المحطبة قوله تعالى (صلوا عليه فيصلى السامع) ح وجوبا (سرا) اى في نفسه بان يسمع نفسه او يصحح الحروف فانهم فسروه به وعن ابي يوسف رحمه الله انه يصلى قلبا اقتنابا لامر الانصات والصلوة عليه صلى الله عليه وسلم كما في الكرماني وفي استناد الفعل الى السامع اشعار بانه لا ينصت اذا بعد عن الامام ولا رواية فيه كما في المحيط وقد اختلف فيه والاموط السكوت كما في الكافي وانما ترك حكم السلام لان اكثرين يفسرونه بالانقياد ولكن في مبسوط شيخ الاسلام عن ابي يوسف رحمه الله والطحاوى انه يستحب الانصات الى قوله صلوا عليه وسلموا فيجب ان يصلى ويسلم لكن في المضمرات ان الاصح الانصات اذا قرأ صلوا عليه لانه حالة الصلوة **والجماعة** فرقة يجتمعون والمراد صلوة الامام مع غيره ولو صبيا بعقل فهو مجاز او حقيقة عرفية (سنة) للفرض وما في حكمه كالوتر والتراديع دون النفل فانها لا تكون سنة فيها لكنها جائزة مع الكراهة ان صلوا على سبيل التداوى وبدونها اذا صلوا في ناحية وقال الحلواني ان اقتدى به ثلثة لا يكره بالاتفاق وان اقتدى به اربعة فالاصح انه يكره كما في الخلاصة (مؤكدة) بالفتح اى قريبة من الواجب فلوان اهل مصر تركوها لقوتلوا عليها واذا ترك واحد ضرب ومُبس كما في الجلابي ولا تكون

(١) لانه ليس اثناء المحطبة (٢) اى الفقهاء (٣) اى السر والمخافتة (٤) اى باحد هذين المعنيين (٥) اى تعطلا للفظ (٦) اى امتثالا لامر الخ اى عملا بكل الامرين (٧) لان الاغلب انه لا يسمع ح (٨) اى في هذا الاشعار (٩) اى في الانصات اذا بعد عن الامام (١٥) حيث لم يقل فيصلى ويسلم سرا مع ان امر التسليم وارد ايضا (١١) اى السلام (١٢) ففي ضمن الانقياد لامر صلوا حصل التسليم ايضا فاندفع ما في البرجندى انه كان الاولى ذكر السلام ايضا لان السلام لازم ح (١٣) اى وقت قراءة صلوا عليه وسلموا الآية (١٤) وفيها الانصات للمقتدى (١٥) اى لغة (والمراد) هنا (صلوة الامام مع الواحد) (غيره ولو) كان الواحد (صبيا بعقل فهو) اى لفظ الجماعة (مجاز) في هذا المعنى (٢١) اى يطلق لفظ الجماعة على الامام مع الواحد غيره في عرف الفقهاء واما بالنظر الى معناها اللغوية فمجاز (٢٢) اى وتر رمضان بقريضة القرآن بالتراويح واما وتر غير رمضان فكان النفل (٢٣) اى في النفل وتأنيت ضمير النفل في ثلثة مواضع باعتبار الصلوة (٢٤) اى الاشتهار بان يحاذوا المحراب وسط المسجد باذان واقامة (٢٥) اى ناحية المسجد بغير اذان واقامة كذا في البحر فيفهم منه معنى التداوى كما فسرنا (٢٦) اى الامام ثلثة سوى الامام (٢٧) لانه كانه لم يكن على سبيل التداوى للقلّة

واجبة لقوله عليه السلام الجماعة من السنن الهدى فتكون سنة مؤكدة
كما في الكرماني فكان صحته لم تبلغ الزاهدي والالم يقل ان الظاهر انهم
ارادوا بالتأكيد الوجوب لاستدلالهم بالاخبار الواردة بالوعيد الشديد
بتترك الجماعة وفي الجلابي ان سنية الجماعة آكد من سنة الفجر وفي المنية
قيل واجبة يأثم بتركها مرة بلا عذر وقيل انما يأثم اذا اعتاد بتركها وقيل
فرض كفاية وبه اخذ الطحاوي والكرخي وعن غير اصحابنا انها فرض عين
والاكتفاء مشير الى انها لم تنقيد بالمسجد ولذا قالوا الاصح ان اقامتها
في البيت كافايتها في المسجد الا في الفضيلة على الاصح كما في الغنية
(والاولى) اي الاحق (بالامامة) اي بهذا الفعل المخصوص (الاعلم بالسنة)
اي بالشرعية كما في الكرماني وغيره وظاهره مشعر بان شرط العلم بجميع
ابواب الفقه بل غيره من العلوم لكن في الخلاصة لا يشترط العلم بالصلوة
وانما قدم العلم اذا قدر على ما يجوز به الصلوة من القراءة واجتناب
عن الفواحش الظاهرة كما في المحيط وغيره ولم يخطر بالبال الا الشرط
الاول فينبغي ان يذكر الثاني (ثم) اي بعد الاستواء في العلم (الاقراء)
اي الاعلم بالقراءة وكيفية اداء الحروف والوقوف وما يتعلق بها كما في
الكرماني وعن ابي حفص رحمه الله ان من يقرأ قليلا من الامي احب
الى من الفاسق القارئ (ثم الاورع) اي الاشد احترازا عن الشبهة
بخلاف الاتقي فانه عن الحرام كما في الكرماني وذكر في الزاهدي الاورع
ثم الاقرأ وفي الخلاصة لو استويا في الفقه والصلاح واحدهما اقرأ فقدموا
غيره لاساءوا ولا يأثموا (ثم الاسن) الذي لم يتغير عقله وفي الروضة
يكبر امامة المفند اي الذي ينسب الى الخرف وفي مختصر الكرخي الاسن
ثم الاورع وفي السراجية الاسن ثم الارضى عند الغوم وفي الخلاصة الاسن
ثم الاصبح وجها والانسب فان اجتمع هذه الخصال في رجلين يقرع او يختار

(١) وهي تدل على الوجوب والحاصل
ان استدلالهم على التأكيد بما يدل على
الوجوب قرينة على ان مرادهم بالتأكيد
الوجوب ليطابق الدليل والمدلول

(٢) حيث لم يقل وجماعة المسجد وكان
اصطلاح الشارح المحقق في مثله الاطلاق
كما يدل عليه قوله لم تنقيد (٣) اي الجماعة
في المسجد في نيل اصل الجماعة (٤) يعني
ان لجماعة المسجد فضيلة على جماعة
سائر الامكنة

(٥) اي بشرط ان قدره (٦) اي يقدم العلم
بهذين الشرطين (٧) اي لم يفهم من كلام
المص الا علم بالسنة (٨) لكون القراءة
من علم السنة (٩) اي للمص (ان يذكر) الشرط
(الثاني) ايضا ومن هذا ظن انه سواء اجتنب
عن الفواحش الظاهرة او لا ففى هذا الكلام
تعريض لهذا الظان وهو الفاضل ابو
المكارم الا انه لم يصرح به لعدم ان فهم الثاني
من عبارة المص كما قال (١١) مقابل القاري
بيان من يقرأ وفي اكثر النسخ من الآي
جمع آية بيان قليلا ولكل وجه (١٢) المحترز
(١٣) قوله وفي الروضة يكبر امامة المعنوه
من العتة خفة العقل وفي اكثر النسخ امامة
المفند بالقاء وتشديد النون ثم الدال من
الفند كما في سورة يوسف عليه السلام لولا
ان تفندون وهو المناسب لان باب التفعيل
قد يجي للنسبة والخرف بخاء معجمة وراء
مهملة مفتوحين فساد العقل من الكبر
(١٤) اي اشرفهم نسبا

القوم فلو اختلفوا فالعبرة للاكثر وفي الاجناس الباني اولى بالامامة والاذان
ثم ولده وعشيرته وفي المنية لو دخل في المسجد من هو اولى بالامامة
فامام المحلة اولى (فان أم عبد) سواء كان معتقاً او غيره كما في الخلاصة
(او اعرابي) منسوب الى الاعراب لا واحد له من لفظه وليس جمعا لعرب
كما في الصحاح لكن في الرضى الظاهر انه جمع له وقال الراغب انه في
الاصل اولاد اسمعيل عليه السلام ثم جمع وصار اسما لسكان البادية وفي
نهاية الحديث العرب من اقام بالبادية او المدن والمنسوب اعرابي او عربي
لكن في المغرب العربي واحد العرب اسم جمع وهم الذين استوطنوا
المدن والقرى العربية والاعراب اهل البدو واختلف في نسبتهم ولا يصح
انهم نسبوا الى عربة بفتحيتين وهي من تهامة لان اباهم اسماعيل نسابها
والمراد البدوي الجاهل بالسنة فلا يكره امامة العالم منه كما في الجلابي
وفيه اشعار بانه لا يكره امامة البلدي وفي الكرماني انه يكره (او فاسق)
من الفسوق وهو لغة الخروج عن الاستقامة وشريعة الخروج عن طاعة
الله تعالى بارتكاب كبيرة وينبغي ان يراد بلا تأويل والافيشكل بالباغي
فيكره امامة النمام كما في الروضة وامامة المرائي والمصنع ومن أم باجرة
كما في الجلابي (او اعسى) ان كان من البصراء افضل منه والافهو اولى
كما في الكرماني (او مبتدع) من ابتدع الامر اذا احدهه وشريعة من
خالف اهل السنة اعتقادا كالشيعة وحكمه في الدنيا الاهانة باللعن وغيره
وفي الآخرة على ما في الكلام حكم الفاسق وعلى ما في الفقه حكم بعضهم
حكم الكافر كمنكر الرؤية والمسح على الخفين وغيرها كما في الخلاصة
فالمراد به مبتدع لا يعتد شيئا يوجب الكفر فلا يجوز امامة المكفر منهم
ويكره امامة من فضل عليا على العمرين رضى الله عنهم (او ولد زنا)
اي ولد يحصل من وطئ حرام لعينه (كره) ذلك كراهة تنزيه لسقوط

* ان كان اهلها واما الباني الجاهل فليس
له هذا المنصب *

(١) اي الى الاعراب (وضار اي لفظ العرب
كما هو مقتضى سوق العبارة لا انه صار الجمع
فقط) (اسما آه) فعلى قول الراغب لا فرق بين
العرب والاعراب بل كلاهما يطلقان لسكان
البادية فقط غايته انهما جمع ومفرد (ع) يعنى
اعم منهما لا انه مخصوص بالاول كما عند
الراغب (هـ) اي فيما في الجلابي اوفى المتن
على تفسيره (اشعار بانه لا يكره امامة)
العربي (البلدي) اذ هو كثيرا ما يكسب
قدر ما يجوز به الصلوة (٨) اي امامة العربي
البلدي يكره

(٩) هذا على رأى المتقدمين واما المتأخرون
جوزوا الامامة بالاجرة وعليه الفتوى

(١٥) بصيغة اسم المفعول اي الذى جعله
الشرع بسبب اعتقاده كافرا (١١) اي من
المبتدعين (١٢) اي امامة هؤلاء مراده ان
التذكير والافراد باعتبار اجراء الضمير
يجرى اسم الاشارة كما هو عادته ولكن
لا حاجة هنا الى هذا لان لفظ الامامة مصدر
يذكر ويؤنث والعطوفات باو يفرد الضمير
عليها صرح به الشارح المحقق في مواضع

(١) في ولد الزناء (والجمل) في العبد والاعرابي وولد الزناء ايضا هو وما بعده عطف على القسوط (٣) في الاعمى (والاستخفاف) في امر الدين في المبتدع (٥) قيد الكل (٦) اي الذين كره امامتهم (افضل اياه بالحكم بالصد) اي بعدم الكريهة

(٩) اي جواز الاقتداء بالشافعي (١٥) اي المقتدى (١١) اي كونه محترزا ومعتابا (١٢) اي المقتدى (١٣) شروع الى تعدد مواضع الخلاف بيننا وبين الشافعي (١٤) اي الشافعي (١٥) اي لم يقل انا مؤمن ان شاء الله (١٦) اهلان الفرض عندك ثلث شعرات فقط (١٧) لانه غير ناقض عندك (١٨) من التطهير اي بدنه وثوبه (١٩) لانه طاهر عندك (٢٥) لانه حرام نجس عندنا حلال طاهر عندك (٢١) لانه ليس بفرض عندك (٢٢) اي الصلوة التي ام فيها فان تكرار الصلوة جائز عندك

(٢٣) اي حال كونهن نساء صرفة (٢٤) اي مفعول مجازي لجماعة اي اجتماعا خالصا لهن (٢٥) اي احد التحوين المذكورين في لفظ ودهن (٢٦) اي مفعول فيه اي حين انفرادهن (٢٧) اي في المتن حيث اورد بالتشبيه على كراهة امامة المذكورين في الفرض العين بدلالة السوابق واللواحق وقيد بوجه من ففى الاول اشارة الى الاول وفي الثاني الى الثاني (٢٨) اي جواز جماعتهم لو اقتدين بالرجل (٢٩) اي الرجل الامام (٣٥) اي لكل هذه النساء المقتديات (٣١) اي من المتن حيث اتى بصورة الاخبار (٣٢) اي له تنحية وجمع (٣٣) اي صف ولو من الذكور (٣٤) اي ذلك الصف

المرتبة عند الناس والجهل وعدم توفى النجاسة والاستخفاف عادة وفي الاختيار لو كانوا افضل من ضدهم فالحكم بالصد والاكتفاء مشير الى انه لا يكره امامة الشافعي لكن في الزاهدي انها مكروهة وفي وتر النهاية انها غير جائزة كما قال صدر الاسلام فالاحوط ان لا يصلى خلفه كما في الجواهر هذا اذا علم بالاحترار عن مواضع الخلاف فلو شك في الاحتراز لم يجوز الاقتداء مطلقا كما في النظم فلا بأس به اذا لم يشك في ايمانه ولم يتعصب اي لم يبغض للمخفى ولم يكن صبيبا علم بتوضا بماء مستعمل او نجس عندنا ومسح ربيع الرأس وتوضا مما خرج من غير السبيلين وظهر من اليمنى وغسل النجس الغير المرئي ثلاثا وكذا اليد والغم بعد اكل الضب ونحوه وحفظ الترتيب بين الصلوات ولم يصل هذه الصلوة مرة ولم يكشف الركبة ولم يجاوز المغرب في القبلة ولم يجاذ امرأة ولم ياجن في القرآن ولم يتكلم فيها الكل في بحر الفتاوى (كجماعة النساء) جمع نسوة اسم جمع (وحدهن) حال او مصدر كما هو رأي البصرية او ظرف كراى الكوفية والمعنى كافتداهن بامرأة فانه مكروه وفيه اشعار بانه لا يكره جماعتهم في صلوة الجنائز وكذا اقتداهن بالرجل وهذا اذا لم يكن في الخلوة والافيكروه وان كان محرما لكل كذا في النهاية (فان فعلن) اقتدين بامرأة (تقف الامام) منهن (وسطهن) لانه شرعت جماعتهم كذلك كما في النهاية والظاهر منه وجوب هذا الوقوف لكن في خزانة المفتين انه جاز تقديم امامهن والوسط بالتحريك اسم لمثل مركز الدائرة ظرف متصرف وبالسكون اسم لدخلها غير متصرف وكلاهما محتمل ههنا الا ان الاول اولى لانه يكره ما اذا لم يعدل طرفاه كما في الزاهدي وغيره (وكحضور الشابة) اي كره حضورها تحريما (كل جماعة) اي كل فرد منها نهائية اوليلية والشابة بالتشديد لغة من تسع عشرة الى ثلث وثلاثين وشرعا

من خمس عشرة الى تسع وعشرين (و) كحضور (العجوز) اسم المؤنث غير لازم التاء كما في الرضى وذكر في القاموس انه لا تقل عجوزة اذ هي لغة ردية لغة من احدى وخمسين الى آخر العمر وشرعا من خمسين (الظهر والعصر) فلا يكره حضور الفجر والمغرب والعشاء وكذا الجمعة والعيد للصلوة في رواية عنه ولتكثر السواد فيمن في ناحية في رواية واما عندهما فالحضور رخصة في الكل كما في الكسوف والاستسقاء كما في المحيط وهذا في زمانهم واما في زماننا فيكره حضورها كل جماعة وهو المختار كما في الاختيار وغيره وفيه اشارة الى ان حضور الواسطة اعنى الكهنة مكروه في زماننا وينبغي ان يكون كذلك في زمانهم في المحيط قالت عائشة رضى الله عنها للنساء حين شكّون اليها عن عمر رضى الله عنه لنهيهن عن الخروج الى المساجد لو علم النبي عليه الصلوة والسلام ما علم عمر ما اذن لكنن الى الخروج (ويقندى المتوضئ) اى يصح اقتداء من وقع وضوءه صحيحا عنده (بالمقيم) اى بمن وقع تيممه صحيحا عنده فلا يقندى من توضأ على ان الماء طاهر بمن تيمم على ظن انه نجس لان امامه محدث في زعمه كما في النظم ولا يقندى بالمقيم متوض مع ماء وهذا عند الشيخين وقال محمد انه يقندى به مطلقا وقال زفر رحمه الله انه لا يقندى به مطلقا كما في الزاهدى ويدخل فيه صلى الجنازة ولا خلاف فيه كما في الخلاصة (و) يقندى (الغاسل) للرجل او غيرها (بالماسح) على الخف او الجبيرة (والقائم بالقاعد) عندهما خلافا لمحمد ويستثنى منه التراويح فانها صحيحة بلا خلاف على الصحيح وقيل باستحباب القيام عندهما بالنعوذ عنده والتكلام مشير الى انه يقندى بالمقيم والماسح والقاعد بمثله والقاعد بالراكع كما في المحيط والاكتفاء مشير الى جواز امامة الاحدب وان لم يتميز قيامه عن الركوع وبه اخذ عامة العلماء كما

(١) اى انت او مجهول وعجوزة فاعله (٢) اى عجوزة بالتاء (اعلم ان للفظ عجوز اربعة وسبعين معان *

(٣) اى سواد الاسلام عطف على للصلوة (٤) من المسجد والمصلى (٥) اى العجوز بقربنة ان الكلام فيه ولو ارجع الى مطلق النساء يكون الاشارة الآتية صريحة (٦) اى فيما في الاختيار (٧) اى المتوسطة بين الشابة والعجوز (٨) اى لنهى عمر رضى الله عنه اياهن (٩) اى عند المتوضئ فظهر التفريع بقوله فلا يقندى (١٠) اى في جواز اقتداء المتوضئ بالمقيم (مصلى الجنازة ولا) اى حال كونه لا (خلاف فيه) اى في مصلى الجنازة (١١) اى من خلاف محمد (١٢) اى التراويح باقتداء القائمين بالقاعد (صحيحة بلا خلاف) عن محمد (١٣) اى للقوم في التراويح وان قعد امامهم (النعوذ) باستحباب (عندهما) للقوم احترازا عن مخالفة امامهم (عنده) اى محمد (١٤) اى كلام المص يجوز اقتداء هؤلاء الثلاثة بمن هو ادنى حالانهم (١٥) اى بمثله (والماسح) بمثله (١٦) اكتفاء المص في بيان جواز اقتداء القائم بمن هو ادنى حالانهم بالقاعد الذى هو ادنى حالان الاحدب عنه مع ان الاحدب ايضا ادنى حالان القائم والمص في بيان جواز اقتداء الاعلين بادنيهم

في النظم (والمومى بالمومى) يشمل ما اذا كانا قائمين او قاعدين او
 مستلقين او مضطجعين او مختلفين واختلّ في المومى قاعد ابالمومى مضطجعا
 والاصح الجواز كما في النهاية وفيه اشعار يانه لو اقتدى من ليس بمومى
 من قائم او قاعد بمومى لم يجز كما في المحيط (والمتنفل بالمفترض)
 فيسقط عن المتنفل القراءة وفرضية القعدة الاولى وفيه اشارة الى انه لا
 يكره جماعة النفل اذا ادى الامام الفرض والمقتدى النفل وانما المكره
 ما اذا ادى الكل نفلا والى انه لا يقتدى بالمفترض بالمتنفل كما سيجى
 (لا) يقتدى (رجل بامرأة) بالغين فلا يقتدى خنثى مشكلا بخنثى مشكلا
 ولا بامرأة لاحتمال كونه رجلا كما في الزاهدى (او صبي) اى لا يقتدى
 رجل او امرأة بصبي غير بالغ في الفرض والسنة والنفل عند ابى يوسف
 رحمه الله واما عند محمد رحمه الله فيصح في النفل والاول المختار كما في الهداية
 فلا يقتدى به في التراويح على الصحيح وان قاله بالجواز اكثر الخراسانية
 كما في المحيط والسكلام مشير الى انه يقتدى به في صلاة الجنائز كما في
 جامع الصغار والى انه يقتدى بالصبي بالصبي كما في الخلاصة والى انه
 يقتدى ببالغ غير ملتج كما اشار اليه في الكافي ولا يخفى انه مستدرك
 بما يأتى من انه لا يقتدى بمفترض بمتنفل (ولا) يقتدى (طاهر) صحيح
 (بمعذور) صاحب جرح سائل كالمبطون والمستحاضة وغيرهما فيقتدى
 صحيح بجريح ومعذور بمعذور كما في المحيط وذكر في الزاهدى انه لا
 يقتدى مستحاضة بمستحاضة وضالة بضالة وفي المنية يقتدى صحيح بمعذور
 عند ابى يوسف رحمه الله واختلف المشايخ فيه (وقارئ) ذاكر لما يصلى
 به من القرآن كما في الكرماني (بامى) اى بمالم يذكره فان صلواتهما
 فاسدة اما من الابتداء كما قال الطحاوى او من ان القراءة كما ذهب
 اليه الكرخى وفيه اشعار بانه يقتدى اخرس اومى بامى كما في المحيط

(١) فرضية (القراءة اى) اشارة الى دفع ما يرد
 ههنا من ان القراءة في الاخيرين فرض في
 حق المتنفل نفل في حق المفترض وكذا
 القعدة الاولى فيلزم من اقتداء المتنفل
 وحاصل الدفع ان بالمفترض اقتداء المفترض
 بالمتنفل القراءة في الاخيرين من النفل انما
 يكون فرضا اذا صلى المتنفل منفردا واما اذا
 كان مقتديا فيسقط ويكون حكمها حكم صلاة
 امامه (٣) زادها في جانب الفاعل وان لم يذكر
 قبل المعطوف عليه لاتحاد حكمها به بالنسبة
 الى الصبي قوله غير بالغ بالغ تحديد للصبي
 لا توصيف (٤) اى قوله اوصى (مستدرك
 اه) لان الصبي متنفل في صلوته
 (٥) تحديد طاهر يعنى هو من ليس به عذر
 لا توضيف له وقد مر (٧) اى في اقتداء الصحيح
 بالمعذور (٨) بالرفع من الذكر بالضم تفسير
 للمراد من القارى اى هو من في ذكره مقدار
 (ما يصلى) مجهول (١٥) بيان ما (١١) فان قيل
 الصواب ان يقبض من لم يذكره لان كلمة مالا
 تستعمل في ذوى العقول قلنا لان عدم
 استعمالها في ذوى العقول لانه قال في اوقيانوس
 وكاه اولور كه ما ذوى العقول مخصوص اولان
 من موضع عنده استعمال اول نور كقوله تعالى
 «ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم» التدبير من نكح اه
 ففي كلام الشارح لطافة حيث عبر عن الذى
 لا يعقل شيئا من القرآن بالماء المستعملة في
 غير العاقل غالبا (لناظره) (١١) قوله لم يذكره
 اى لم يعلم ما يصلى به من الذكر والحفظ (١٢)
 اى في تخصيص نفي اقتداء القارى بالامى
 (١٣) اى عادم اللسان فانه كالامى *

ولا يقتدى ناطق او امي باخرس كما في الروضة والامى في الاصل من لا يكتب ولا يقرأ كما في المغرب او من لا يحسن الخط كما في الكرمانى منسوب الى الامة فحقى التاء كما تقرر فهو كالعامى اى من على عادة العامة وعادة الامة (ولا بس بعار) فيقتدى عارب بعار كما في المحيط (وغير موم) اى قائم او قاعد بركوع وسجود (بموم) اى بقائم او قاعد بلا سجود ويقتدى لابس بعار وغير موم بموم عند زفر رحمه الله والاصل في جنس هذه المسائل ان حال الامام ان كان مثل حال المقتدى او فوقه جاز صلوة الكل وان كان دونه جاز صلوة الامام فقط كما في المحيط (و) لا (مفترض) ولو كان ذلك الغرض من قبل نفسه كما اذا نذر (بمتنفل) في جميع الافعال كما هو المتبادر فيقتدى بمن يتنفل في بعض الافعال كما اذا استخلف الامام بعد الركوع من جاء ساعته فسجد سجدتين فانهما نفل في حق الخليفة فرض في حق المقتدى وكما اذا اقتدى المتنفل في الشفع الاخير من الفرض فان القراءة فرض في حق المقتدى نفل في حق الامام كما قال بعضهم لكن العامة قالوا بان السجدة صارت فريضة بسبب الخلاف والقراءة نفلا بسبب الاقتداء فان هذا النفل اخذ حكم الفرض ولذا عليه اربع ركعات فلا يقتدى بمفترض بمتنفل لافى جميع الافعال ولا في بعضها وفيه اشعار بانه يقتدى المتنفل بالمتنفل كمصلى ركعتي العشاء بالتراديع وركعتي الظهر باربع قبل الكل في المحيط (ولا) يقتدى (مفترض) كمصلى العصر او ظهر اليوم او الاربعاء (بمفترض) كالظهر او ظهر الامس ويدخل فيه مقتدى في تطوع بمفترض ثم افسد واقتدى بمفترض كما في النظم وكما سافر اقتدى بعد غروب الشمس في العصر بمقيم شرع فيه في الوقت كما في الزاهدى وفيه اشارة الى انه يقتدى في العصر بمقيم بهذا المقيم مقيم بعد الغروب وان كان صلوته قضاء لان الصلوة واحدة

(١) اى التى اكثرهم عوام فحقى التاء والحق بباء النسبة (٢) منسوب الى العامة بحقى التاء ثم فسر بقوله اى (من) هو (على عادة العامة) وطرزها من انهم ذوات حرفى وماهيات تحت (و) كذا معنى الامى من هو على (عادة الامة) من عدم تحصيل الكمال وعدم كسب فضائل المال فكانه على صرافة ولدته امه عليها فيتعد هذا بقول من قال انه منسوب الى الام اى هو كما ولدته امه

(٥) فيجمل الصور الثلاثة الاول التى في الایجاب على انها مستثناة من هذا الاصل لثلاثا ينتقض بها او يدعى فيها الممانلة *

(٦) اى المفترض (٧) بالنصب مفعول اقتدى اى بالمفترض المتنفل (٨) اى لكون هذا النفل في حكم الفرض (٩) اى المقتدى

(بعد الغروب) يقتدى (وان كان صلوته) اى عصر المقتدى (قضاء) وعصر الامام اداء (لان اه علة الاشارة) *

كما في الظهيرية والى انه يقتدى لاحق بلاحق لكنه لا يقتدى بالاجماع والى انه يقتدى مسبوق بمسبوق لكنه لا يقتدى على المشهور وفي الكبرى انه المختار لان الاقتداء في موضع الانفراد مفسد ولعله غير مفسد عندهما فان كلام القاعدي لا يخلو عن اشارة اليه (فرضا آخر) لزيادة الابضاح فان التكرار اذا اعيدت تكرة كانت غير الاولى وآلم ان في نفي الاقتداء في هذه المواضع رمز الى انه يصير شارعا في صلوة نفسه فينتقض وضوءه بالتهمة ويجب القضاء لانها تفسد بعد ذلك وقال بعضهم لا يصير شارعا والاصح ان في المسئلة روايتين والصحيح الثاني كما في المضمرات (والامام لا يطيلها) اي لا ينبغي له ويكره ان يطيل الصلوة بالقراءة والنسيجات والدعوات

ويحتمل ان يكون الضمير للقراءة وبدل عليه قوله (ولا) يطيل الامام (قراءة) الركعة (الاولى) على الثانية (الافى الفجر) فان اطالة فيها سنة بقدر نصف الثانية وقيل بقدر ثلثها وقيل بقدر ثلثيها فان كانت متقاربة من حيث الآتى فيها والآى يعتبر الكلمات والحروف ولا بأس بان يقرأ في الاولى اربعين آية وفي الثانية ثلاثا كما في المحيط وقال محمد رحمه الله انه يطيل في جميع الصلوات وعليه الفتوى كما في الزاهدى وغيره والكلالم مشير الى ان المنفرد يطيلها وذكر التمر تاشى انه افضل والى ان الثانية لا يطيل على الاولى بشئ لكن في عامة المنداولات ان اطالة آية او آيتين لا يكره بخلاف ما فوقها فانه مكروه بالاجماع لكن قال شرف الاثمة المكي وغيره لو قرأ في الاولى والعصر وهى ثلاث آيات وفي الثانية الهمة وهى تسع لم يكره وقال ركن الاثمة الصباغى انه يكره لكثرة الزيادة فان الست في القصار ضعف الأصل بخلاف ما اذا قرأ في الاولى الاعلى وهى تسع عشرة وفي الثانية العاشية وهو ست وعشرون فان في الطوال لا يكثر السبع فانها اقل من النصف كما في المنية والى ان المنفرد يطيل الاولى فان له

(١) اي اطالة قراءة الاولى (٢) اي في الفجر (٣) قراءة الركعة آة (٤) اي السور او الطائفة من القرآن المقرؤ في الركعتين (٥) طولا وقصرا (٦) اي نعمت هذه التقديرات اي بنصف الثانية او بثلثها او بثلثيها (٧) يكن متقاربة بل متفاوتة (٨) اي في تقديرات الاقول الثالث (٩) اي قراءة الاولى (١٠) اي قوله والامام لا يطيلها ولا قراءة الاولى (١١) حيث خص النهى بالامام (١٢) اي الصلوة وقراءة الاولى (١٣) اي كون المنفرد مطيلا (١٤) اي لا يطيلها الامام والاوى لا تطال (١٥) اي ضعف ما هو الأصل والاكمل في القصيرية وهو العصر والكوتر كل منهما ثلث آيات (١٦) متعلق بقوله يكره اي لا يكره (١٧) اي من نصف الاعلى وهو تسع ونصف آية (١٨) فيه ان هذه الاشارة قد اندرجت في قوله الى ان المنفرد يطيلها الا ان يخص هو بآلة الصلوة فقط

ان يقرأ ما شاء الى ان ما ذكره مخصوص بالفرائض فالاطالة في السنن والتطوع لم يكره وعن ابي يوسف رحمه الله انه يكره لانهما سواء كما في النهاية (ويقوم المؤتم) رجلا او صبيا (الواحد) محاذيا له (على يمينه) بلا فرجة كافي الجلابي وفيه دلالة على عدم جواز التقديم عليه والتأخير عنه والقيام خلفه لكن فيه تفصيل فانه قيل لو تقدم قدمه على الامام لم يجر صلوته لترك الفرض والعبرة للتقدم وقيل انها جائزة ما بقي المحاذاة في شئ من القدم والاصح ان العبرة باكثرها كما في المنية ولو اختلف قدمهما في الصغير والكبير فالعبرة للكعب على الاصح وقالوا لو تأخر كان مسيئا على الاصح لمخالفة السنة وعن محمد رحمه الله ينبغي ان يكون اصابعه عند كعب الامام وقيل انما له عند عقبه ولو قام خلفه ففي كراهته او اسأته خلاف والظاهر منه انه حكم غير المومي والعبرة في المومي للرأس حتى لو كان رأسه خلف امامه ورجلاه قدام رجليه صح وعلى العكس لا يصح كما في الزاهدي وغيره واعلم ان ما ذكره من الحكم يشمل ما اذا اقتدت امرأة بامرأة فانه مشترك (و) يقوم المؤتم (الزائد) على الواحد اثنين كان او اكثر (خلفه) اي خلف الامام في المسجد في اي موضع شاء وفي الصحراء فيما اذا لم يكن بينهما فاصلة كثيرة وقد رها بعضهم بسبعة اذرع وبعضهم بمقدار صف كما في تحفة المسترشدين فان قام الامام على يمينه الصف او ميسرته او وسطه فمسء كما في المبسوط وعن ابي يوسف رحمه الله يتوسط الامام بين اثنين كما في الكافي وفيه إشارة الى ان الواحد يتأخر من اليمين الى الخلف اذا جاء آخر كما في الجلابي والأحسن ان يقال ويتأخر الزائد فان كفيته ان يقف أحدهما بجذائه والآخر بيمينه اذا كان الزائد اثنين ولو جاء ثالث وقف عن يسار الأول والرابع عن يمين الثاني والخامس عن يسار الثالث هكذا ولو كان أحد الصنفين ناقصا

(١) من الحكمين (٢) حيث عنوان المسئلة بالامام (٣) اي اطالة الصلوة وقراءة الاولى (٤) اي مساو للفرض في حكم القراءة (٥) الظاهر انه حواله بالنسبة الى القيد ن معا اي المحاذاة وعدم الفرجة (٦) اي فيما في الجلابي حيث اعتبر المحاذاة (٧) اي الصلوة في الصورة المذكورة

(٨) اي من التفصيل المذكور (٩) اي كون العبرة للتقدم وفي الاصح لاكثرهما وفي الاختلاف للكعب (١٥) اي المص (١١) وهو قيام المؤتم الواحد مساويا على يمين الامام بلا فرجة (١٣) اي الحكم المذكور في المتن (١٤) بين ان يكون المؤتم الواحد وامامه كلاهما رجلا او امرأة (١٥) اي في المتن (١٦) القائم على يمين الامام (١٧) اي خلف الامام (١٨) فان المؤتم ح يكون زائدا والزائد خلف الامام

(١٩) اي بدل قوله والزائد خلفه (٢٥) اي عن الامام (الزائد) على الواحد ثم علل الاحسن بقوله (فان كفيته) اي كيفية تأخر الزائد (٢٣) اي احد الزائد فانه في المعنى مثني فصاعدا (٢٤) اي بمقابل الامام خلفه (٢٥) اي بيمين احد المذكور

(١) اى الجائى بعد حدوث الصفيين
(٢) اى الجائى (عن) جانب (بمينه) اى الامام
(٥) اى من الخنثى لان غير المشكل امان
الرجل فيقوم في صفهم او من النساء فيقوم
في صفهن (ثم الصبيات اى من النساء

(٦) اى المص لم يذكر اصطفاى الصبيات
بعد صفى النساء (اكتفاء) بكونه معلوما
(بذكره) (٩) اى فى مبالغة جعل صفى النساء
بعد الرجل حيث اخره عنهم بدرجتين

(١٥) اى وفى المتن اشارة الى ان هذا
الترتيب واجب حيث بالغ فيه واورده بثلاث
من كلمة ثم واذا وجب (١١) مجهول
(١٢) تقدم الصبى على الرجل فى الصف
(١٣) نوع اعتراض على اشارة المتن

(١٤) علة لاخذ التقدم فى تفسير المحاذاة
(١٥) اى مفهوم المحاذاة
(١٦) بفتح الهاء والالف المكتوب بصورة
الياء ليكون اسم مفعول وكذا الآتى ومعنى
الذوق اى الصبية المشتبهات ان حادت
الرجل او الصبى المشتبه او المرأة ان
حادت ذلك الصبى فسدت صلوة
(١٧) اى محاذاة الامرد (١٨) اى فى الامرد
(١٩) اى جعل المحاذاة مطلقا غير مقيد
بالكثير او القليل وكذا جعل المرأة
مطلقة غير مقيدة بالاجنبية فالاول
(مشيراه) والثانى مشير (الى ان المحرم)
للمصلى (٢٢) ان من قوله حادته

التحق باقلها ولو استويا قام عن يمينه والتعريب من الامام افضل كالتقائم
فى الصف الاول من الثانى ولو جنداء الامام كما فى التمرتاشى (ويصف
الرجال) اى يجعلون على خط مستو بحيث تكون مناكبههم متقابلة (ثم)
يصف (الصبيان) بالكسر على المشهور والضم لغة (ثم الخنثى) بالضم
والكسر جمع الخنثى بالضم وهو ماله آلة الرجال والنساء جميعا والمراد
المشكل منه (ثم النساء) ثم الصبيات كما فى الزاهدى ولم يذكره اكتفاء
بذكر الصبيان بعد الرجال وفيه اشارة الى ان المرأة الواحدة قامت خلف
الامام وان كان معها مقتد قام على يمينه فان كان اثنين يقومان خلفه والمرأة
خلفهما كما فى الجلابى والى ان هذا الترتيب واجب فان قدم الصبى على
الرجل فى الصف تفسد صلاته الا ان الجمهور على انه غير مفسد بخلاف
ما اذا قامت المؤتممة امام المؤتم وبينهما فرجة قدر اسطوانة فانه مفسد عند
الجمهور وقيل غير مفسد كما ذكره الزاهدى والى تعليل تأخير النساء
اشار بقوله (فان حادته) اى استوت قدم المرأة شيئا من اعضاء الرجل
فان التقدم مأخوذة فى مفهومها على ما نقل عن المطرزي فاستواء غير
قدمها بعضه غير مفسد ويدخل فى الرجل والمرأة الصبى والصبية المشتبهان
فلا تفسد محاذاة غير المشتبهين ولا محاذاة الامرد والمراهق للرجل وعن محمد
رحمه الله انه مفسد كما فى النهاية واشترط فى الخزانة صباحة الوجه
والاطلاق مشير الى ان قليل المحاذاة مفسد كما قال ابو يوسف رحمه الله واماعد
محمد رحمه الله فيشترط مقدار ركن والى ان المحرم كالام كالاجنبية والتبادر
ان يكونا فى مكان مستو بلا حائل فلا تفسد ان كان الرجل على الارض
والمرأة على دكان قدر قامته وكذا اذا كان بينهما حائط او سترة او قصبه
قدر ذراع او فرجة يسعها رجل كما فى الزاهدى وغيره (فى صلوة) فريضة
او واجبة او نية او تطوع او فريضة فى حق الامام تطوع فى حق المتقدين

وفيه اشارة الى ان محاذاة المرأة لم تفسد في صلوة الجنابة وكذا محاذاة
 المجنونة لان صلواتها ليست بصلوة حقيقة ولهذا لم تفسد بالمحاذاة صلوة
 من لا يقتدى في الصحيح كما في النهاية لكنه خلاف ما مر من الاشارة
 (مشتركة تحريمية) بالنصب اى مشتركة تحريمية بان اقتدت المرأة وحدها
 او مع الذكر ولو في غير اول صلوة الامام واحترز به عما تخاذى المنفردة
 المنفردة فيه فانه وان لم يكن مفسدا الا انه يورث الكراهة او الاساءة كما
 في التمرتاشى فدخل فيه المدرك واللاحق والمسبوق فاخرجه بقوله (و)
 مشتركة (اداء) بان يؤدى كل الصلوة مع الامام سواء اقتدت وحدها او
 معه ولا يخفى انه مخرج لصورة الانفراد فلا حاجة الى قيد التحريمية
 ولتقابل ان يقول باستدراك الاداء ايضا فان المشتركة على ما في الينابيع
 والدرة الزاهرة ان تقتدى المرأة وحدها او مع الرجل من اول صلوة الامام
 (فسدت صلوته) لاصولتها لانه المأمور بتأخيرها ولم يأتمرقند ترك
 الفرض فلما اشار الى تأخيرها ولم تتأخر فسدت صلوتها لانها المأمورة
 بالتأخر كما في المحيط عن مشايخ العراف وفيه اشارة الى انها لو كبرت
 مع الامام محاذية له ثم انعتقد تحريمته لان المفسد المحاذاة في صلوة مشتركة
 ومالم ينعتقد التحريمية لم يتحقق هذه المحاذاة له وهو الصحيح كما ذكره
 الحلواني كذا في الحاشية (ان نوى) الامام (امامتها) سواء كانت حاضرة
 وقت النية اولا وسواء كانت قبل الشروع او بعده لكن قال عين الاثمة
 يشترط حضرتها وقال شرف الاثمة ان وقت النية وقت الشروع لا بعده
 كما في النية ولعل التخصيص بهما مشير الى ما في المتن من صحة النية
 في غيبتها وبعد الشروع عند بعضهم وفيه رمز الى اشتراط النية في جميع
 الصلوة والاصح انها لم تشترط في الجمعة والعيدين كما في الخلاصة (والا)
 اى ان لم ينو امامتها اى في صورة اقتدائها محاذية للامام او المقتدى

(١) اى في ذكر الصلوة مطلقة (٢) اى لكون
 محاذاة المجنونة غير مفسد للعلة المذكورة
 (٣) بفتح التاء (٤) اى بمحاذاة المرأة
 (٥) نقل عنه اى لا يصح اقتداؤه انتهى والمصدر
 مضاف الى المفعول فيدل على ان لا يقتدى
 بصفة المجهول كالصبي مثلا لو حاذته امرأة
 لا تفسد صلوته لان صلوة الصبي ليست بصلوة
 حقيقة (٦) ظرف لم تفسد اولا يقتدى
 (٧) اى ما في النهاية من عدم الفساد (٨) اى
 من اشارة الش بقوله ويدخل في المرأة
 والرجل الصبية والصبي (٩) اى بالاشتراك
 (١٥) اى فيما يصلية المنفرد ظرف تخاذى
 (١١) اى في قوله مشتركة تحريمية تفريع على
 قوله ولو في غير اول صلوة الامام * (اقتدت)
 اى المحاذية (وحدها) لرجل (او معه) اى الذكر
 محاذية له (١٢) اى الاشتراك في الاداء
 (١٥) اى لمحاذاة المنفردة (فلا حاجة) لاخراجها
 (١٧) اى كقيد التحريمية فيكتفى بقيد
 الاشتراك فقط (١٨) بصيغة اسم المفعول اى
 الصلوة المشتركة (١٩) فخروج كل من
 صورة الانفراد والمسبوق على هذا التفسير
 يحض قيد الاشتراك (٢٥) اى المحاذى له
 (٢١) اى في قوله فسدت صلوته
 (٢٢) اى في صلوة مشتركة بينهما ولم
 يوجد في اكثر النسخ ولا بد منه
 (٢٣) خبران (٢٤) حاصله ان فساد الصلوة
 فرع المحاذاة في صلوة مشتركة وهى فرع
 انعقاد تحريمية الامام
 (٢٥) اى انعقاد تحريمته في الصورة المفروضة
 (٢٦) يفيد ان فيه خلافا
 (٢٧) اى تخصيص صاحب النية
 (بهما) اى بعين الاثمة وشرفهم نقل عنه
 اى التخصيص بعين الاثمة وشرف الاثمة
 فانه يدل على الخلاف كما تقرر انتهى
 (مشير) اذ المتن مطلق عام بشملهما
 (٣٥) اى في قوله ان نوى امامتها
 (٣١) في صحة اقتداء المرأة
 (٣٣) اى نية امامتها
 (٣٤) رد لاشارة المتن كما هو عادته

(١) أى فى فساد صلوة المرأة أن لم ينو الإمام امامتها (٢) أى فى شرح فرضاً آخر بقوله أعلم أن فى نفى الاقتداء فى هذه المواضع رمز (٣) وجه الإشارة الى هذا أن قوله وأن لم ينو فصلوتها عطف على قوله فسدت صلوته أن نوى اه لأنه شريطة أيضاً غايته مقدم الجزاء تقدير الكلام فإن ما ذكرته ولم ينو الإمام امامتها فصلوتها فاسدة فعدم صحة اقتداءها على تقدير أن الإمام لم ينو مقيد بالمحاذاة فيفهم منه أنها لو لم تحاذى فصل مصل سبقه حدث ﴿ (١٨١) ﴾

اقتدائها يصح (٤) أى كيف لا يصح والحال عن الحسن اه (٥) تفريع على ما نقل من التمر تاشى والزاهدى (٦) أى عن اشتراط (النية) لأن الاشتراك فى الاداء لا يوجد بلانية (٨) أى بلا اختيار وتعتمد (٩) سواء كان فى السير أو فى التكلم أو القعود أو القيام أو الأكل مثلاً ثم استعمل ههنا فيما فسر به الشارح المحقق وفى الشئنى أى حصل منه بلا اختيار حدث ويسمى الحدث السماوى (١٥) أى للبناء والانتماء (١١) مثال المانع (١٢) مما يمنع البناء كالجدران والأغصان والحايض والنفس (١٣) مثال الغير المانع وقوله فانه لا يرتفع بيان طريق عدم منعه وعلته له أى لا يقوم ولا يجلس مستويا (١٤) أى حتى يفسد الارتفاع والجلوس مستويا (١٥) عن مكانه عطف على لا يرتفع (١٦) اسم فاعل من الأحديد أبى محمد وب الظهر بان غير وانخفض وفى منهيات القينة الى ان يتوضأ ويحى الى موضع الصلوة انتهى فعنى قوله (ثم ينصرف) أى الى التوضى على هيئة الأحديد أبى ان يشرع للبناء (١٨) أى فى قوله توضأ (١٩) للبناء لأنه من أفعال التوضى ومن مقدماته (٢٥) أى عدم منع الاستنجاء (٢١) أى امكن (٢٢) ملقياً ثوبه الى الأرض (والا) يمكن من تحت ثيابه (٢٥) أى يمنع البناء (٢٧) أى نزح الماء (٢٨) أى بقرب من سبقه حدث والواو للحال أول للعطف بتقدير وكان بقربه بشر (٢٩) جواب لو (٣٥) أى كثر مؤنة النزح يذهب الى الماء ولو بعيداً (٣١) مطلقاً سواء كان قليل المؤنة أو لا (مانع) للبناء (٣٣) أى مانع ترك النهرا (٣٤) أى اخذه بيده ولبس كذا فى منهيات القنية (٣٥) أى لاجل التوضى (٣٦) أى لا يبنى لفساد صلوته لوجود عمل كثير فى خلافه فيستأنف وأما إذا لبسها من غير الأخذ باليد لفساد

(فصلوتها) فسدت لاصلوته وفيه إشارة الى أنها صارت شائعة فى الصلوة كما مر وإلى أنها لو اقتدت غير محاذية صح الاقتداء بغير النية الا مع نفى امامة النساء كما فى التمر تاشى وعن الحسن عن أبى حنيفة رحمهما الله إذا قامت خلفه ولم تكن يجنب رجل صح بدون النية كما فى الزاهدى وغيره فالقول بان الاشتراك فى الاداء مغن عن النية ليس بشئ فتدبر

فصل

(مصل سبقه) أى اعترضه لافعل آدمى والسبق فى الأصل التقدم فى السير ثم استعمل فى مطلق التقدم (حدث) غير مانع كالجنبات وغيرها كما إذا حدث فى ركوعه أو سجوده فانه لا يرتفع مستويا فتفسد صلوته بل يتأخر محدداً ثم ينصرف كما فى الزاهدى (توضأ) بلا مكث فان قليل المكث مانع وفيه اشعار بان الاستنجاء غير مانع وهذا إذا استنجى من تحت ثيابه والا فكشفت العورة مانع كما فى المحيط وكذا خرز الدلو المتخرق ونزح الماء وفى الفتاوى أنه غير مانع فلو كان الماء بعيداً وبقربه بشر نزح ان كان مؤنة النزح اقل والا يذهب الى الماء كما فى الزاهدى والصحيح ان النزح مانع كما فى المضمرات وكذا ترك النهر الاقرب الى الأبعد لانه اشتغال بما لا يعنيه كما فى التحقيق لكن فى المنية لومر على حوض آخر اثم ولو اخذ نعله للتوضى لم يتم (وَأْتَم) ما بقى من الصلوة مع ركن وقع فيه الحدث كما فى النهاية وفيه اشعار بان المرأة كالرجل فى الاتمام وعن أبى يوسف رحمه الله فى غير رواية الأصول أنها لو أمكنها

فبنى كذا فى منهيات القنية (٣٧) أى مع إعادة ركن وقع فيه اه (٣٨) أى فى الممن (٣٩) إذا الاتمام موقوف على التوضى وهو على امكان الاستنجاء من غير كشف العورة والمرأة فيه مساوية للرجل لانهما فى حرمة كشف العورة سواسيان فيفهم من قوله توضأ (ان المرأة) كيف (وعن أبى يوسف اه)

(١) يمر البلة منه الى اعضاء الوضوء (ف) مع ذلك (كشفتها) اى اعضاء الوضوء (لم تتم) كالرجل بمنعه كشف العورة من البناء (٢) علاوة للجواب عما قيل (٥) اى تمر من خمارها الى شعرها (٦) اى القعدة الأخيرة فلو سلم كما قد يجوز (٧) فيقعد مقدار التشهد ثم يسلم (٨) اى الاحتياج الى التوضي ثم التسليم (٩) عن الصلوة بالصنع الاختياري فرض عنده وهو (لم يوجد) هنا (١١) اى من سبقه الحدث بعد التشهد (١٢) من الصلوة (١٣) ولو بلا اختيار لان الخروج بالفعل الاختياري ليس بفرض عندهما (١٤) اى الاستيناف (١٥) بلانية (١٦) فانه بناء للاستيناف (١٧) اى ويضع الاصبع على الصدر (١٨) بان كان فيه الماء (١٩) اى من قوله والامام يمر آخر الى مكانه (٢٥) اى التبادر المذكور (٢١) يفهم من هذا القول ان الآخر يصير اماماً (لا يصير اماماً بغير النية) (قوله ان نوى اى الخليفة الامامة (٢٣) اى حال قيامه مقام نفسه (٢٤) اى الخليفة (٢٥) اى الذي كان فيه اى من غير ذهاب الى مكان الامام (٢٦) اى قد امله لكونه متقدماً على الامام (٢٧) اى حين اتي مكان الامام (٢٨) اى ظاهر قول المص مصل سبقه حدث اه (٢٩) وجه الإشارة كما ان لفظ الصلوة اذا اطلق يراد منه صلوة ذات ركوع وسجود فكذا المشتق منه ويحتمل ان يكون الإشارة في ظاهر قول والامام يمر اى من حيث ان اللام في قوله والامام للعهد اى الامام الذي استينافه افضل والاستيناف لا يكون الا في الصلوة المطلقة ويؤيد هذا الاحتمال ما يأتي بقوله والى انه اه او الظهور من قوله آخر حديث هو يقتضى عموم كل من يصالح للامامة وامام صلوة الجنائزة خواص لا عموم فيه كما لا يخفى (٣٥) اى الامام (٣١) خبر ان حيث اطلق لفظ الامام عليه بعد ما حدث اى لا ينعزل عن امامته (٣٢) اى ينعزل

التوضي بلا كشف اعضاء الوضوء بان كان ثوبها رقيقاً فكشفتها لم تتم وفيه جواب عما قيل ان المرأة من فرجها الى قدمها عورة على ان الوجه ليس بعورة وكذا اليد والرجل في رواية عن ابي حنيفة رحمه الله واما الرأس فتسمح بحيث يصل البلة الى شعرها كذا في المحيط (ولو) كان سبق الحدث (بعد) مقدار (التشهد) من القعدة الأخيرة فيوضاً ثم يسلم ولا رواية في اعادةتها وقال ابو جعفر رحمه الله انها تعاد كما في الجلابة وهذا عنده فان الخروج لم يوجد وقال انه لا يتوضأ لانه قد خرج بالحدث بعد التشهد (والاستيناف) اى تجديد التحريمة بعد ابطال الاولى بما شاء من الاعمال فانه لو لم يبطل فبئنا كمن شرع في الظهر ثم نوى الظهر كذا في الزاهدي (افضل) من الاتمام للمنفرد والمقتدى والامام وقيل الاتمام افضل لهما كما في الاختيار وغيره (والامام) بعد الحدث يستغنى (ويجوز) باخذ النوب او الإشارة (آخر) من يصالح للامامة والمدرک اولى من اللاحق والمسبوق فان قدم المسبوق فيتم صلوته بعد اتمام صلوة الامام ثم يقدم المدرک للسلام (الى مكانه) اى الامام ويضع اليد على الركبة لترك الركوع وعلى الجبهة للسجود وعلى الفم للقراءة كما في الزاهدي والاصبع على الجبهة واللسان لسجدة التلاوة وعلى القلب للسهو ويشير باصبع الى ركعة وباصبعين الى ركعتين كما في المضمرات وعنه اذا توضأ في جانب المسجد والقوم ينتظرونه فرجع الى مكانه وانتم جاز كما في الجلابة والتبادر من كلامه ان الخليفة يذرى الامامة وهذا لانه لا يصير اماماً بغير النية بالاتفاق وعن الطرفين ان نوى في الحال صار اماماً حتى لو اتم في مكانه فسدت صلوة من كان امامه وان نوى ان يصير اماماً اذا تقدم فهو على ما نوى وظاهره مشير الى انه لا يستغنى في صلوة الجنائزة كما قال بعضهم والى انه بعد الحدث على امامته ألا اذا خرج عن المسجد

او اقام الخليفة بجمعه او بنفسه مقامه او استخلف القوم غيره فلو خرج بلا خليفة تفسد صلوة المؤتمين على الاصح لخلو مكان الامام كما في الزاهدي لكن في الخلاصة الاصح انه تفسد صلوته ايضاً لكن في النهاية انه لا تفسد على الاصح او الصحيح والاحسن ان يقال ويقوم آخر مكان الامام فيشمل ما ذكرنا (ثم يتوضاً) اي الامام وفيه اشعار بانه لا يمشي الى التوضي* الا اذا قام الخليفة مقامه (ويتم نية) اي مكان التوضي* (او يعود) الى مكان الحدث او بيته او مسجد آخر (كالمنفرد) فانه مخير بين الاتمام نية وهو اختيار البعض وبين العود وهو اختيار شيخ الاسلام والامام السرخسي كما في المحيط وهو افضل كما في الكافي (ان فرغ امامه) اي امام الامام شرط جزاؤه ما دل عليه قوله يتم او يعود (والا) اي وان لم يفرغ امامه (عاد) الامام الى امامه لامحالة لكنه يشتغل او لا يقضاء ما فات لانه لاحق فيقوم ويركع ويسجد مقدار الامام ولو زاد او نقص لم يضره كما في الخلاصة وقالوا هذا اذا لم يكن بينه وبين امامه ما يمنع الاقتداء كجدار او نهر والا فيجوز ترك العود وان لم يفرغ امامه كما في المحيط (وكذا) اي مثل الامام (المقتدى) في انه مخير بين الاتمام والعود ان فرغ امامه والاعاد لامحالة الا ان لا يكون بينهما ما يمنع الاقتداء فيجوز ان لا يعود وما ذكرنا من الخلاف في الخيار للمنفرد جار في المقتدى وفي النوادر لو عاد المقتدى بعد ما فرغ امامه تفسد صلوته والصحيح الأول كما في المحيط (ولو جن) وهو من افعال لم تستعمل الا مجهولاً وهذا شروع فيما لا يتم به الصلوة من الامور الثمانية فلو صار المصلي مجنوناً (او اغشى عليه) تناول لما حدث السكر في الصلوة لشرب قبلها (او احتلم) اي رأى المصلي في النوم ما يوجب الانزال فانزل والترتيب يدل على رؤية شئ* في النوم كما في المقائس والاولى او وجب عليه غسل فيشتمل ما اذا حاضت

(١) اي الامام الذي سبقه الحدث (٢) اي الامام (٣) كالمؤتمين (٤) لعله اشارة الى اختلاف نسخ النهاية في المعجمة (٥) بدل قوله والامام يجز آخر (٦) من قيام الخليفة بنفسه او باستخلاف القوم من غير جبر الامام (٧) لان كلمة ثم للتراخي وهو يحصل بعد قيام الخليفة مقامه (٨) فاستغنى به عن تصريحه وهذا كثير متعارف في عبارة الفقهاء (٩) اي الى خليفته لينتم خلق الخليفة *

(١٥) اي قبل متابعة الخليفة (١٦) اي الباني (١٧) بلا قراءة (١٨) ان فات ركعة تمام (مقدار) قيام (الامام) وركوعه وسجوده كاللائحة (١٩) اي وجوب العود على تقدير عدم فراغ الخليفة (٢٠) اي بين الامام الاول (٢١) يمكن مانع من الاقتداء هناك (٢٢) والبسم في موضع وضوئه مقتدياً هناك بامامه (٢٣) استثناء من قوله عاد لامحالة (٢٤) فيقتدى من مكان التوضي (٢٥) اي الجواز المستفاد من التخيير (٢٦) لان الجنون من جانب الغير ولد اقال في حاصله معناه (فلو صاراه) ولم يقل فلو حدث المصلي الجنون او فعله (٢٧) مجهول عن الاتمام اي لا يبني الصلوة (٢٨) اي بوجوده (٢٩) كلمة ما مصدرية (٣٠) ظرف الحدث *

او انزل بالفكر او النظر او غيره كما في الجلابي (او قهقهه) ناسيا او
 عامدا لانه كالكلّام وفيه اشعار بان الضحك غير مانع للبناء كما في المحيط
 (او احدث) اي فعل المصلي حدثا موجبا للوضوء عمدا ولو بعد سبق
 الحدث فلو عطس فسبقه حدث بني كما في المنية لكن الصحيح انه لا يبني
 كما في الظهيرية (عمدا) مستدرك بالفعل (او اصابه) اي ثوبه (بول)
 اي نجاسة من الغير (كثير) جاوز قدر الدرهم فانه اذا غسله لا يبني
 وعن ابي يوسف رحمه الله انه يبني واذا لم يغسل فان وجد آخر ونزع
 من ساعته وبني اجزأه وان لم يوجد فان ادى ركننا لا يبني بالاجماع وان
 لم يؤد يبني وأن طال مكثه وان وجد بلا نزع ولا اداء ركن لا يبني عند
 الشيخين خلافا للمحمد فيغسل ويبني كما لو اصاب جسده كما في المحيط
 وانما قيد البول كما هو المتبادر لان المانع من البناء على ما في الظهيرية
 نجاسة الغير لانجاسته (او شج) بالضم اي صدع عضوه وشق ففي المقائس
 التركيب يدل على صدع الشئ فيتناول ما اذا انشق دمل او جراحة
 او رماه انسان ببندقة او سقط هجر من سقف او دخل شوك في رجله او
 جبهته في السجود فادماه (فسأل) منه دم فانه لا يبني في هذه الصور عندها
 خلافا لابي يوسف رحمه الله وقيل لا يبني في صورة الشوك عند الكل كذا
 في الخلاصة وفي الكلام رمز الى ان بالاسئلة لا يبني عند الكل الا ترى
 انه لو اخرج الدم بالعصر لا يبني لانه بمنزلة الحدث العمدا كما في كثير
 من المتداولات (او ظن) على المجهول اي ظن الامام او المقتدى (انه)
 احدث فخرج من المسجد او ظن انه احدث و (جاوز الصفوف) اي
 مقدار ما يصفى من الجوانب الاربع وأن كان بين يديه سترة او بناء او
 غيره وهذا بناء على ما روى هشام عن محمد رحمه الله فانهم قالوا ان
 كان بين يديه حائل لم تنفسد الا اذا جاوزه كما في المحيط (خارجة) اي

(اي القهقهة ٢) اي ما هو مركب من حرفين
 فصاعدا فيعملهما مثله (٣) اي في التصريح
 بالقهقهة (٤) اي بقوة العطس بلا اختيار
 (٥) اي هذا العاطس *

(٦) الماضي وهو احدث لان العمدا مأخوذ فيه
 كما مر في تفسيره
 (اي بفعل) ثوب طاهر (فان وجد) الاول
 ولبس الثاني
 (من ساعته) اي الاصابة (١٥) اي فعند
 يغسل ويبني فانه في معنى سبق الحدث حيث
 وقع من غير قصد كذا في البرجندی (١١) اي
 كما يغسل ويبني *

(١٢) اي التقييد (١٣) من اصابة ثوبه لان
 اصابة بول المصلي نادر والتوقى منه غالب
 الامكان (١٤) اي المصلي للوجه المذكور *

(١٥) اي بنفسه من غير فعل المصلي (١٦) اي
 بفعل المصلي *

(١٧) اي جمهور المشايخ غير هشام فظهر ان
 اطلاق المتن مبني على رواية
 (١٨) يعني ان قوله خارجه حال
 من الصفوف اي حال كون الصفوف من خارج
 المسجد كما اشار اليه في الفصيحة او صفه
 اي المبتدأ منه *

من خارج المسجد لا في خارجه فانه لا ينتصب على الظرفية كما نص عليه سيبويه وفيه اشعار بان البيت كالصحن لكن الاصح انه كالمسجد ولذا يجوز الاقتداء فيه بلا اتصال الصفوف كما في المنية وفي الكلام ايماء الى ان المنفرد تفسد صلوته في المسجد او الصحراء بالخروج عن موضع سجوده من الجوانب الاربع كما في المحيط (فظهر طهره) اي علم في الصورتين انه لم يحدث (بطلت) الصلوة فيفرض الاستيناف في هذه الصور الثمانية (ولولم يخرج) الامام او المقتدى من المسجد (ولم يجاوز) الصفوف خارجه (بنى) اي اوصل ما بقى من الصلوة بما صلى واعلم ان هذه المسئلة تستفاد من المفهوم فلوا كنفى به لكان احسن (وبعي) مقدار (التشهد) قبل السلام (ان عمل) على صيغة المجهول اي عمل المصلي (ما ينافيها) من نحو القوة والحدث العهد والعمل اعم من الحقيقي فيشمل ما اذا جن او اغشى عليه (تمت) الصلوة للخروج بالصنع في الكل (و) ان عمله الامام (تفسد صلوة السبوق) اي مسبوق لم يقيد ركعته بالسجدة لانه لم يتأكد انفراده حينئذ وعند هالم تفسد كما اذا قيد بها ولم تفسد صلوة المدرك بلاخلاف وفي صلوة اللاحق روايتان كما في الحقائق (وان وجد هنا) اي بعد مقدار التشهد قبل السلام سواء كان في سجود السهو او بعده قبل التشهد او بعده فان هنا بالضم والتشديد قد يراد به الزمان (رؤية التيمم الماء) اي وجدانه الماء (ونحوها) من المسائل الاثنى عشرية وغيرها كخروج الرجل عن خف الماسح ومضى المدة وسقوط الجبيرة عن بر وزوال العذر ونيل العاري ثوبا وقدرة الموى على الاركان وتعلم الامى سورة واستخلاف القارى اميا وتذكر الفائقة وخروج وقت الفجر والجمعة ودخول وقت الظهر عند قضاء الفجر وتغير الشمس عند قضاء الظهر ووجد ان ماء ينسل التجاسة الكثيرة (فسدت) اي بطلت اصل الصلوة

(٣) اي على انه مفعول مطلق فيه رد على سائر الشراح (٤) اي في قوله خارجه (٥) حيث شرط مجاوزة الصفوف في غير المسجد فهو يدل على ان هذا الحكم مخصوص بالامام والمقتدى

(٧) اي قوله ولولم يخرج اولم يجاوز آه (٨) المخالف بقوله فخرج من المسجد او جاوز آه (٩) اي بالمفهوم ولم يعد (١٥) لا اعتبره في الروايات وكون الاختصار مطلوباً في الكتاب

(١١) والحكمى (فيشمل) هو مكى كما ما (اذا جن او اغشى عليه) فما سبق قبل التشهد فلا استدراك

(١٣) الذي بعد سجود السهو (١٤) اي بعد تشهد السهو (فان) لفظ (هنا) علة للتعميم المذكور اي لاعتبار هذا القدر من الامتداد (بالضم) في الهاء (والشديد) في النون فما اشتهر من تخفيف النون من الاغلاط العام (١٩) لا الآن فيتسع الامتداد (٢٥) بتشديد الياء للنسبة ومن غير اللام في الجزء الاخير من المركب وغيرها من المسائل الاخر ثم شرع في تمثيل هذه المسائل فقال كخروج (٢٥) اي تسمى هذه المسائل اثني عشرية في الرواية المشهورة قيل هي خطأ من حيث العربية لانه لا تجوز النسبة الى الاثنى عشر وغيره من العدد المركب الا اذا كان علما في ينسب الى صدره يقال خمسى في خمسة عشر وبعلى في بعلبك (مجمع الانهر) (٢٢) اي به فالعاش مخذوف والفعل مجهول

(١) أى حين لفظ هند (٢) أى ولو سلم انه فرض (٣) من الفعل الاختيارى فقوله ولو كان فرضا مستدرك بعد الا
والافصح واخص بما هو قرينة عطفاً على (ادى آه ٤) أى كاختصاص الخروج من الحج بما هو قرينة (٥) من انه
لا فرق في العبادات بين الفاسد والباطل بل الفاسد فيها هو الباطل قوله لحرف أى واحد سواء كان (من الحروف
المباني) أى التى تبني الكلمة وتركب منها (او المعاني) أى التى هى الرابطة بين الكلمات ليحصل المرام بالحروف
معرف والتركيب توصيفى فما فى النسخ من
تفكيها خطأ (و) شامل (لاكثر منها) أى
من الحرف الواحد فمن تفضيلية او من تلك
الحروف فبيان الاكثر والتفضيلية محذوفة
(٩) أى فيما فى الجلابى (١٥) فى تحديد
الحرف من (ان الحرف هو الصوت المكيف)
بكيفية حاصلة من الاعتماد لما خرج تميزه
عن صوت آخر يشاركه فى المدة والنقل
وجه الاشعار ان المقصود من الكلام هو
الافهام فلا بد ان يكون مسموعاً ومتمازاً
عن اصوات الطيور فلو لم يكن الحرف
المركب منه الكلام هو الصوت المكيف
أى الصوت المأخوذ مع تلك الكيفية بل
اطلق الحرف على تلك الكيفية وحدها
كما فى عبارة ابن سينا وسيأتى التفصيل لما
كان الكلام مسموعاً ولا متمازاً عن اصوات
الطيور اما الثانى فظاهر واما الاول فلان
المسموع على ما فى مواشى الاصفهائى
للسيد السند هو الصوت المتخالف لغيره
فى المهيبة لاهيئة قائمة به وهى المراد
بالكيفية ههنا (١٢) استدراك عن قوله هو
الصوت المكيف بمعنى لكن ما فى المحيط
يدل على ان الحرف هو تلك الكيفية
وحدها كما فى عبارة ابن سينا حيث عطف
الحرف على الصوت وهو يدل على المغايرة
بينهما وقال (ان الصوت والحرف) خصوصاً
قوله كلاهما يدل على المغايرة
(١٤) وفى بعض النسخ شطر الكلام لكن
فيما قاله (الى ان الصوت ليس بشرط)
باتفاق النسخ فيه يدل على انه لا فرق بينهما
(١٥) المقصود بالكلام (١٦) اذ الافهام فرع
كون الكلام مسموعاً ولذا شرط فيه الصوت
وفرع كونه متمازاً عن سائر الاصوات
ولذا شرط فيه الحرف فاتضح لك التفرع
على مجموع مذهبي الجمهور والكبرى
بقوله فلو صح آه ومن هذا يظهر ايضا
ان فى الحرف لم يعتبر المسموعية (١٧) على ما هو المذهب عندك فى الجمهور والافهاء كما سبق ثم يظهر لك من
هذا التفرع انه لو جعل الاشعار فى المتن أى فى كون الكلام مقسداً فله معنى صحيح بمعنى ان كون الكلام
مقسداً باعتبار كونه منفهما للتاس وهو فرع كونه مسموعاً متمازاً فلو لم يكن الحروف الذى ركب هو منه هو الصوت
المكيف الى آخر ما مر بعينه

(١٨٦)

(عند أبي حنيفة) رحمه الله أى فى رواية ويجوز فى عينه الحركات الا ان
الكسر افصح (لفرضية الخروج بصنعه) أى بفعل صدر عن المصلى قصداً
لان الصلوة عبادة لها تحريم وتحليل فلا يخرج عنها الا بذلك الفعل كالحج
ولم يوجد فتفسد كما قال بعض اصحابنا الا ان الصحيح الذى عليه المحققون
مثلاً ان اصل الصلوة لم تفسد عنده لان الخروج بالصنع ليس بفرض
عنده والآ فقد ادعى الفرض بنحو الحدث العبد ولو كان فرضاً لاخص
بما هو قرينة كالحج وانما وجب الاعادة لان هذه الامور متغيرة للفرض الى
النفل فى خلال الصلوة فكذا فى الآخر كنية الاقامة وليست بقاطعة كالسكلام
بخلاف ما اذا وقعت بعد تسليمه فانها تمت لانها لم تقع فى الخلال لانقطاع
التحرمة كما اشار اليه فى المبسوط وغيره (لا) تفسد (عندهما) لعدم فرضيته

فصل

(يفسدها) أى يبطل الصلوة على ما يأتى فى البيع انشاء الله تعالى (الكلام)
فى الاصل شامل لحرف من الحروف المباني او المعاني ولاكثر منها واشتهر
فى عرف اهل اللغة فى المركب من الحرفين فصاعداً وهو المراد فى الجلابى
ان ادنى ما يقع اسم الكلام عليه المركب من الحرفين وفيه اشعار بما هو
المشهور ان الحرف هو الصوت المكيف لكن فى المحيط ان الصوت والحرف
كلاهما شرط الكلام اذ لا يحصل الافهام الا بهما كما قال الجمهور وذهب
الكبرى ومن تابعه مثل شيخ الاسلام الى ان الصوت ليس بشرط فى حصول
الكلام فلو صح الحروف بلا سماع لم يفسدها الا عند الكبرى وتابعيه
(مطلقاً) أى ساهيا وناسيا قليلا وكثيرا خاطئاً او قاصداً ولو للاصلاح كما

إذا

ان فى الحرف لم يعتبر المسموعية (١٧) على ما هو المذهب عندك فى الجمهور والافهاء كما سبق ثم يظهر لك من
هذا التفرع انه لو جعل الاشعار فى المتن أى فى كون الكلام مقسداً فله معنى صحيح بمعنى ان كون الكلام
مقسداً باعتبار كونه منفهما للتاس وهو فرع كونه مسموعاً متمازاً فلو لم يكن الحروف الذى ركب هو منه هو الصوت
المكيف الى آخر ما مر بعينه

إذا قال أقعد عند قيام الإمام كما في المحيط (والسلام) سواء خاطب به إنساناً أو لا وقيل بالفساد إذا خاطبه به كما في الزاهدى وإنما لم يكتف عنه بالكلام لأنه في حكم الذكر (عمداً) حقيقياً وحكمياً فيشمل قسامين السهو وهو ما إذا وقع في أصل الصلوة كما إذا سلم على الركعتين ظاناً إنهما الفجر فإنه مفسد بخلاف قسم آخر منه وهو ما إذا وقع في وصف الصلوة كما إذا سلم عليهما ظاناً أنه في رابعة الظهر فإنه غير مفسد كما في سهو المحيط فلو سلم المسبوق مع الإمام إذا كرا لها عليه تفسد ولو سلم المصلى قائماً ظاناً أنه أتم صلوته ثم علم أنه لم يتم لم تفسد لكن في المنية أنها تفسد والظاهر أن المفسد مجرد السلام بلا عليكم في المحيط لو قال السلام سهواً ثم علم فسدت صلوته (ورده) أي رد السلام سواء كان باللفظ أو إشارة الرأس أو اليد كما في مجموع النوازل لكن في المحيط إنهما غير مفسدين (والأنيب ونحوه) كالتأوه والتأيف فالأنيب أن يقول آه بالمد وكسر الهاء والتأوه أن يقول أوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وفيه لغات متجاذزة من العشرة ويقال كلاهما عند الشكاية والتوجيع والتأيف أن يقول أفي بضم الهمزة وكسر الفاء المشددة بالتثنية وبدونه ولغاته أكثر من العشرة الكل في الرضى (مما له صوت) سواء كان معه حرف أو لم يكن فالفتح المسموع أي ماله حرف مهجى كآى وبى وتفى مفسد كما هو رأى الطرفين وكذا غير المسموع على ما قال شيخ الإسلام كما في المحيط وذكر في الزاهدى لو ساق عماراً أو أوقفه أو استعطف كلباً أو هرة بما يعتاد الرستاقيون من مجرد صوت بلا حروف مفاجأة لم تفسد لكنه مكرره كما في الجلابي (والبكاء) وهو سيلان الدمع عن الحزن يمد إذا كان الصوت أغلب ويقصر إذا كان الحزن أغلب كما في المفردات لكن في الصحاح أنه بالقصر خروج الدمع وبالمده هو صوت معه وقال البيهقى

(قال المص والصلوات أعلم كما صرح به صاحب الدر المختار والبرجندى وأبو المكارم أن الظاهر من تقييده بالعمد كما يظهر من تفريعات الشارح المحقق في شرحه أن المراد هو السلام للتحليل من الصلوة لأنه ساهياً غير مفسد أن ظن أنه كمنها وقائماً في غير الجنابة وللحجية على إنسان مفسد مطلقاً عمداً أو سهواً وإن لم يقتل عليكم بأن تنبه بعد ما قال السلام فسكت كما يأتي من الشارح المحقق أيضاً نقلاً عن المحيط فتعظيمه بقوله (سواء) تعميم للسلام الصلوتى (خاطب) أي قصد (به) الخطاب (إنساناً) أيضاً بأن كان هناك مخاطب (أولاً) يقصد الخطاب بل مجرد التحليل سواء كان هناك مخاطب (أولاً) أي عن السلام مع أنه كلام أيضاً (٧) أي السلام (٨) ولذا قيد بقوله عمداً فجعل كلاماً عند التعمد لما فيه من كافي الخطاب وذكر عند عدمه (٩) وكان شرع في الظهر (١٥) أي هاتين الركعتين والظاهر أفراد الضمير إلى صلوة الفجر (١١) لأن في زعمه حينئذ أن عليه التسليم على رأس الركعتين فكانه سلم عمداً (١٢) لأنه سهو حقيقى حيث يعلم أصل الصلوة (١٣) من قضاء ما سبق (١٤) لأنه حينئذ سلام عمداً (١٥) للتحليل سهواً بدلالة قوله (ظاناً أنه أتم) وإكمال (١٧) قد سهى (لم يتم) بضم الياء لم تفسد كما في الكفاية (٢١) بدلالة لفظ مجرد فاذا مجرد يكون يجزم الميم لعدم التركيب (٢٢) للتحجية على إنسان كان هناك (سهواً) عن أنه في الصلوة (٢٤) أي تنبه أنه في الصلوة (٢٥) ولم يقل عليكم (٢٦) لأنه كلام فإن عمداً فبالطريق الأولى تفسد ولهذا قيد بالسهو لكن الأولى ولو سهواً ويظهر من هذا أيضاً أن السلام المقيد في المتن بالعمد هو السلام الصلوتى للتحليل فلا مخالفة بين الشارح وبين ما قال البرجندى (٢٨) أي الرد بإشارة الرأس أو اليد والأولى أفراد الضمير إلى الإشارة لكلمة أو (٢٩) فعل مضارع مجهول أوجار ومجرور وكذا قوله ويقصر (٣٥) أي خروج (صوت معه) أي مع خروج الدمع عن الحزن

(١) أي الممدود والمقصور (٢) ولولا صوت (٣) أي ما قال البيهقي (٤) أي المص (٥) قيد بصوت (٦) أي في التنجيد بالصوت (٧) أي كلام المص حيث اكتفى في افساد ماله صوت بنحو الانين والبكاء ولم يعطى على البكاء الضحك (١٥) أي كون الضحك غير مفسد (١١) أي سهلا قليلا اخفض (١٢) أي الضحك (١٣) ماض مجهول من باب الافعال (١٤) أي الضحك المسموع (١٥) متعلق بكل من الانين ونحوه والبكاء كما يدل عليه قوله (فان كل ذلك) أي الثلاثة المذكور للآخرة (١٧) بفتح الياء أي بل هو امر حسن في الشرع (١٨) إلى على وزن دع امر من ودع يدع (١٩) على وزن اوح امر من اوحى يومى (٢٥) أي ان كان مضطرا (٢١) أي ولولغير الآخرة (٢٢) الابعذر تفصيل المقام ان الاقسام العقلية ههناست (١٨٨) فصل يفسد الصلوة

كلاهما خروج الدمع فكانه المختار عنده ولذا قال (بصوت) والاحسن بحرف فان المفسد ما رفع به صوته وحصل به الحرف كما في الخلاصة وفيه اشعار بانه لو خرج الدمع بلا صوت لم تفسد وهذا بلا خلاف والكلام مشير الى ان الضحك غير مفسد وهذا اذا كان يسيرا كالتبسم وان كان اسمع فمفسد لانه كلام كما في الجلابي (الا لامر الآخرة) أي خشية الله تعالى فان كل ذلك غير مفسد بل يحسن وفي الكرماني ان تاؤه بحرفين كاه على دغ وهو تجميع العجم فغير مفسد وبثلاثة كاه فمفسد ولو لامر الآخرة وفي الجلابي ان الانين من المرض غير مفسد مطلقا عند ابي يوسف رحمه الله وكذا عند محمد رحمه الله ان لم يملك نفسه والبكاء عندهما غير مفسد مطلقا (والتنجيد) أن يقول آح آح (الابعذر) وهو ان لا يستطيع الامتناع عنه بان يجمع البزاق في حلقه وانما يفسد لانه حصل منه الحروف وقيل انه غير مفسد لانه ليس بكلام وقيل انه مكروه بغير سبب وغير مكروه بسبب كخشونة في حلقه او الاعلام بانه في الصلوة كما في التمر تاشي والاصح انه لم يفسد اتفاقا فلا بأس به للامام مالم يكثر وان كثر فغيره افضل الا اذا كان متبركا وفيه اشعار بان السعال غير مفسد وهذا بلا خلاف كما في الزاهدي لكن في الخزانة ان ظهر الحروف به بلا ضرورة

لان التنجيد اما ان يكون بعذر اولا والاخر اما ان يكون مع ظهور حروف اولا والثاني اما ان يكون مع غرض صحيح اولا وما مع غرض صحيح اما ان يكون مع ظهور حروف اولا وما مع غرض ليس بصحيح اما ان يكون مع ظهور حروف اولا فالاول ما يكون بعذر مع ظهور الحروف كاح واه والثاني ما يكون بعذر مع عدم ظهور الحروف وهما ليسا بمبطلين للصلوة بالاتفاق كما في منح الغفار والثالث ما يكون بلا عذر مع غرض صحيح كتحسين الصوت للقراءة ومع ظهور الحروف وفيه اختلاف فعندهما تفسد كما في الذخيرة نقلنا عن الامام اسماعيل الزاهدي وقال صاحب الهداية وشمس الاثمة ينبغي ان تفسد عندهما كما في الغاية وقال بعض من المشايخ لا يقطع الصلوة به قال شيخ الاسلام خواهر زاده وعليه مشي رضي الدين صاحب المحيط بل عزاه بعضهم الى اكثر المشايخ كذا في جامع المباني نقلنا عن ابن امير الحاج والرابع ما يكون بلا عذر مع غرض صحيح وعدم ظهور الحروف في الزيلعي لو تنجيد لاصلاح صوته وتحسينه لا يفسد على الصحيح انتهى وفي شرح القهستاني الصغير ولو ظهر منه حروف كما في منح الغفار انتهى والخامس ما يكون بلا عذر وغرض صحيح مع ظهور الحروف والسادس ما يكون بلا عذر وغرض صحيح مع عدم ظهور الحروف والى حكمهما اشار مولانا عصام الدين في حاشيته على شرح الوقاية بقوله لكن التنجيد بلا عذر ليس مفسدا على الاطلاق بل مقيد بما اذا حصل منه حرفان على ما

في الكافي والحروف على ما في الهداية والمحيط وسوق الكلب والهرة بمالم يظهر من الحروف كالتنجيد فمفسد بلا عذر على ما في المحيط وفي حكم التنجيد العاطس والجشأ على ما يفهم من الكافي لكن قيد الجشأ بالحروف ولعل مرادهم بالحروف ما يتناول الحرفين انتهى كلامه فاحفظ فانه ينفعك يا اخي من تحريرات استاذنا مصنف المظهر داملا عبد الله بن مظفر الاوطاري وهومن ارشد تلاميذ استاذنا داملا اسماعيل بن ملا موسى القشغاري رحمه الله تعالى (٢٣) بالفتح (٢٤) بالضم او بالعكس او المراد محض التكرار (٢٥) أي التنجيد في الصلوة (٢٦) بفتح الياء بدلالة وان كثر منه (٢٨) أي غير التنجيد (٢٩) للامامة (٣٥) أي التنجيد (٣١) بفتح الراء كما اذا كان شيخا مجودا عالما محققا (٣٢) أي في استثناء العذر (٣٣) أي داعية الى ظهور الحرف وان كان في اصل السعال ضرورة

فمفسد (وتشبهت العاطس) ان يقول المصلي له «يرحمك الله» بالمهمة
 عند ابي العباس وبالعجوة عند ابي عبيد وقال ابو يوسف رحمه الله انه
 غير مفسد وفيه اشارة الى انه لو قال المُشْمِتُ او العاطس الحمد لله
 لم يفسد كما قال بعضهم وعن الشيخين ان العاطس يحمد في نفسه
 كما في المحيط وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يشتمت بعدها وعن محمد
 رحمه الله انه يشتمت كما في الظهيرية (وجواب الكلام) اي خبر يسره
 او يعجبه او يهوله او يسوءه او غيره (ولو) كان (بالذكر) بان يقال الحمد
 لله، او «لا اله الا الله» او «انا لله وانا اليه راجعون» ويدخل فيه ما اذا سمع
 اسم النبي عليه السلام فصلى عليه او سقط شئ من سطح فبسل او دعا لادم
 او عليه فقال آمين ولا يفسد الكل عند ابي يوسف رحمه الله والصحيح قولهما
 لان الكلام مبنى على قصد التكميم ويشمل ما اذا امتثل امر غيره فلو قال
 للمصلي تقدم فتقدم او دخل فرجة الصف احد فتجانب المصلي توسعة له
 فسدت صلوته فينبغي ان يمكث ساعة ثم يتقدم برأيه الكل في الزاهدي
 (والفتح الالاماه) اي النصر بالفتح الالاماه في المقدمة فتح على الامام
 لقمة داد امام را در نماز ومثله في الاساس والمعنى فتح المصلي القراءة على
 غير امامه من مصلي يصلي صلوته او غيرها او غير مصل اذا اضطر في
 القراءة سواء كان قبل ان يقرأ ما يجوز به الصلوة او بعده وقبل التحول
 الى آية اخرى او بعده وفيه اشارة الى انه لو نوى التلاوة دون التعليم
 لم تفسد والى ان صلوة المفتوح عليه لم تفسد بالاخت والى ان الفتح على
 الامام غير مفسد لا لصلوته ولا لصلوة الفاتح وقيل تفسد صلوتهما والصحيح
 انها لا تفسد بكل حال كما في الكافي والى انه لا يشترط تكرار الفتح للفساد
 وفي الاصل انه يشترط الاول الصحيح كما في النهاية ولو اخذ الامام من غير
 المعتدي او من المعتدي بتلقيه الغير تفسد صلوتهما كما في الزاهدي

(١) لانه ليس بتشमित بل هو حمد بنفسه
 (٢) المصلي (٣) ان دون الجهر معناه غير
 مفسد (٤) اي بعد العطسة او الحمد له
 معناه لو شتمت يكون مفسدا (٥) اي
 العاطس (٦) لنفسه ولا يكون مفسدا

(٧) اي غير احد المعطوفين بكلمة او

(٨) اي الداعي (٩) وقصده هنا هو الجواب

(١٥) اي صلوة الفاتح (١١) اي او يصلي
 صلوة غير صلوة الفاتح (١٢) اي فتح الفاتح
 (١٣) اي المصلي غير الامام (١٤) اي في
 المتن على ما فسر به الشارح المحقق اشارة
 (١٥) لانه النصر (١٦) اي صلوة الامام
 والفتاح (١٧) اي سواء كان قرأ القدر
 المجزى اولا وسواء كان قبل التحول او بعده
 لكن لا ينوي التلاوة والا يلزم القراءة خلف
 الامام وهي منهى عنه (١٨) يعني ان المعتدي
 اخذ لقمة عن غير المعتدي ثم لقم امامه
 فافخذ منه

وعن أبي يوسف رحمه الله أول من الإمام في الأعراب ففتح لاساً ولا ينبغي له أن ياجئ القوم إلى الفتح فيركع أن قرأ المجزئ ولا انتقل إلى آية أخرى وفي كراهة الفتح عن أبي حنيفة رحمه الله روايتان كما في التمرتاشي (والقراءة من مصحف) قليلاً أو كثيراً وهذا ظاهر الرواية وقيل مقدار المجزئ وقيل مقدار القاطعة كما في الكرماني وقالوا أنه غير مفسد لكنه مكروه والآطلاق مشير إلى أن المحافظ وغيره سواء وقيل الخلاف فيمن لم يحفظ فلو حفظ فسدت عندهم وقيل بالعكس كما في الزاهدي وإلى أنه لو نظر إلى المصحف وفهم لا تفسد ولا خلاف فيه وكذا لو نظر إلى غيره وفهم فانه غير مفسد على الصحيح وإلى أنه لا يفصل الحكم بين الإمام وغيره كما في النهاية (والسجود) أي وضع الوجه والقدمين (على نجس) لأنه مأثور بوام التطهير في جميع الأركان وهذا عندهما وأما عن أبي يوسف رحمه الله ففسد السجدة لا الصلوة لجواز أن يسجد بعده على الطاهر كما في التلويح لكن في المحيط لو سجد على الدم لا يعينها عند أبي حنيفة رحمه الله خلافاً لهما فلو وضع يديه أو ركبتيه لا يعيد اتفاقاً لكن في النظم لو وضع ركبتيه لا تجوز في ظاهر الأصول (والدعاء) في كل ركن (بما يسأل) أي لا يستحيل سؤاله (عن الناس) ما لم يجئ في القرآن أو المأثور كما في الظهيرية فلو قال اللهم اغفر لابي أو لاني لا تفسد ولو قال لا مي تفسد لأنه ليس في القرآن وكذا لو قال اللهم ارزقني بقلها وفومها وعدسها تفسد ولو قال من بقلها وفومها لا تفسد ولو قال اعطني دراهم تفسد ولو قال ما لا كثيراً لم تفسد لأنه لم يجز في عاداتهم كما في التمرتاشي والكلام مشير إلى أن الدعاء بما لا يسأل عنهم مشروع في كل ركن وفي الجلابي جاز الدعاء في موضع التسبيح والثناء كما في الركوع والتعود ففي موضع من المحيط أنه لم يشرع الدعاء في وسطها

(١) أي خطأ (٢) أي أحد من المتقدمين (٣) أي الفاتح فيمن لم يحفظ أي لم يكن حافظاً (ولو حفظ) أي كان حافظاً (م) كان يردد الكلمة أو يفتي ساكتاً لأنه مكروه كذا في النهر (خادمي)

(٥) يعني أن شرط الفساد مطلق القراءة من المصحف سواء كان بعد الفهم أو بدون الفهم فيشير إلى أنه لو نظر إلى المصحف وفهمه أي ما فيه ولكن لم يقرأ أو قرأ بعده من الحفظ لا تفسد لأنه لم توجد القراءة من المصحف وكذا إطلاق القراءة من المصحف أعم من أن يكون القاري إماماً أو غيره يشير إلى أن حكم افساد القراءة من المصحف (لا يفصل) على المجهول أي لا يفرق بين الإمام وغيره (٧) أي يعيد السجدة (بعده) أي بعد السجود على النجس (على) الموضع الطاهر (١١) فيجوز الصلوة (١٢) أي الصلوة

(١٣) أي طلب المال الكثير (١٤) من الجريان (١٥) أي الناس فلم يكن ما يسأل عن الناس قوله والكلام مشير حيث أطلق افساد الدعاء بما لا يسأل من أن يكون في ركن دون ركن فيشير إلى أن عدم افساد الدعاء بما لا يسأل على محاذة افساد الدعاء بما يسأل في أنهما في كل ركن لافي ركن دون ركن (و) المال (أن في الجلابي جاز الدعاء) أي بما لا يسأل في ركن خاص كالركوع بدل التسبيح والتعود بدل الثناء والتحية

بل في آخرها وإنما غيره وحقه التقديم ليكون القول عند القول والفعل
 عند الفعل لأن تقديم السجود عليه ذاتي بالنظر إلى ما في المحيط
 (والأكل) أن يوصل إلى جوفه ما يتأتى فيه المضع مضعه أولاً (والشرب) أن
 يوصل إليه ما لا يتأتى فيه ذلك كما في الإيضاح وفيه اشعار بأن عمده
 وسهوه سواء وكذا قليله وكثيره إلا إذا ابتلع ما بين أسنانه فان قليله
 غير مفسد كذا في شرح الطحاوي فالقليل ما دون الحمصة وقيل ما دون
 ملاء الفم وفي الكتاب أنه غير مفسد بلا فصل كما في قاضيخان وكذا إذا
 ابتلع ما بقي في فمه بعد الشروع فلو ابتلع عيناً من السكر قبل
 الشروع ثم ابتلع حلاوته بعده لم تفسد كما في الخلاصة (والعمل الكثير)
 في تفسيره خلاف أشار إلى ثلاثة منه (أى ما يحتاج) في الواقع (إلى)
 اليدين) وإن عمل بيد واحدة فلو شد الأزار أو نغم تفسد صلوته ولو
 حل أو نقض باليدين لم تفسد إلا إذا تكرر وقيل الاعتبار بالعمل فانعكس
 الحكم في الصورتين وبعضهم اعتبر العمل بالرجلين بالعمل باليدين فلو
 حرك رجله تفسد بخلاف ما لو حرك رجلاً لأعلى الدوام وقيل إن حرك
 رجله قليلاً لا تفسد كذا في الذخيرة وغيرها وإنما ابتدأ بهذا التفسير
 لأنه قول أبي يوسف رحمه الله على ما قيل كما في الجزالة وهو مختار
 الفضلى كما في الخلاصة لكنه غير شامل لكثير من الأعمال كالمشي والحك
 والمص مع خروج اللبث والتقبيل والنظر بشهوة وغيرها فإشار إلى تفسيرين
 فابتدأ بما هو شامل لكل وأقرب إلى قول أبي حنيفة رحمه الله فإنه لم
 يُقَدَّر في مثله بل قَوَّضَ إلى رأى المبتلى به فقال (أو) ما (يستكثره)
 المصلى) من الفعل ثم ذكر ما رواه البخاري عن أصحابنا كما في المحيط
 وهو اختيار عامة المشايخ كما في الخلاصة وهو المختار كما في الصغرى
 وهو الصواب كما في المضمرات فقال (أو يظن) وقيل يتيقن كما في

(١) أى على السجود (ليكون) علة وحقه اه
 (القول) وهو الدعاء (٢) وهو القراءة
 (٥) وهو الأكل والشرب (٦) وهو السجود
 (٧) علة وإنما غيره (٨) أى على الدعاء
 (٩) أى السجود قدم على الدعاء لكونه محلاً له
 (١٥) من أن الدعاء لم يشرع إلا في آخر
 الصلاة
 (١١) أى الأكل والشرب (١٢) اشعار بأن
 (قليل وكثيره) سواء

(١٤) لعلة كتاب محمد رحمه الله تعالى
 (١٥) أى بين الأسنان
 (١٧) أى بين القليل والكثير
 (١٨) أى ذاتاً وقطعة (١٩) أى في الصلاة

(٢٥) أى بيد واحدة
 (٢١) لأنهما في الواقع يحتاجان إلى اليدين
 (٢٢) لأنهما في الواقع لا يحتاجان إلى اليدين
 (٢٣) أى لا بالواقع (٢٤) أى قاس العمل اه

(٢٥) أى التكرار مفسد

(٢٦) ومتى لم يصرح بعلامة الفتوى يفتى
 بقوله لا بقول محمد لأنه أرفق وأكبر منه كذا
 في منهيات أبي المكارم في فصل الحيض

(١) أى يحكم (٢) صلة يظن وييقن ويقضى لا الناظر أى يظن فى بادى الرأى (٣) أى التفسير الثالث (٤) أى رجل غير مصلى المرأة (٥) حيث يظن الناظر ان هذه المرأة غير مصلية (وهو) أى والحال ان تقبيله (غير مفسد لصلواتها) (٦) من الرجل (٧) صلواتها (٨) أى غير متواليات (٩) أى الفساد فى التوالى (١٥) مجهول من الافراد (١١) أى لاجل هذا العمل (١٢) أى الاستحسان (١٣) خبرانه (١٤) صفة سفر (١٥) يعنى ان الحكم المذكور هنا مقيد بحالة الصلوة بدلالة المقام ليصح الكلام ولهذا ظن عدم فائدة قوله فيها فيما بعد وصححه الشارح المحقق بحذف المضاف هناك كما بأتى (١٦) أى من التنزيه (١٧) أى كرهية كل هيبة (١٨) أى تغميض عينيه للنهى عنه اذا قصد قطع النظر عن الاغيار والتوجه الى جناب الملك الجبار قال صاحب الفرائد ليت شعرى لم نهى عنه وله فى جمع الخاطر فى الصلوة مدخل عظيم تدل عليه التجربة ونحن مأمورون بجمع الخاطر فرحم الله امرأ بين سروجه النهى عنه انتهى كلامه وسره ان من السنة ان يرمى بصره الى موضع السجود وفى التغميض ترك هذه السنة لان كل عضو وطرف فهو ذو حظ من هذه العبادة وكذا العين تفكر وفى تغميض العين ترك هذه السنة لانه محل للادب تدبر (جمع الانهر)

(١٩) فائدة رأيت فى شرح تحفة الملوك السمي بهدية الصلوك ما نصه قال الزاهدى الطريق فى دفع التثاؤب ان يخطى بباله ان الانبياء عليهم السلام ماتناؤبوا قط قال القدورى جربناه مرارا فوجدنا كذلك اه قلت وقد جربته ايضا فوجدته كذلك (ابن العابدین)

(٢٥) أى التمدد وهو مديديه وابداء صدره لانه من سوء الادب (٢١) أى اللعب وكرهية تحريمية حتى لو كثرت فسدت صلواته لكونه عملا كثيرا (مجمع الانهر) (٢٢) تفريع على تعداد ما فيه ترك المشغوع بقوله كالتغميض والتثاؤب اه فيكون قوله وقلب الحصى الى قوله لا ان صغرت جدا اه تفصيلا لقوله كل هيبة فيها ترك المشغوع اه وهو مجمل (قوله فالاولى ذكر الفاء مكان الواو) فى قوله وقلب الحصى (٢٣) بفتح الياء وكسر الواو من المجرد

الزاهدى وذكر فى التتمة يقضى (الناظر) بلا فكر ان عامله (غير مصل) فان شك انه غير مصل فقليل غير مفسد الا أنه يشمل مثل ما اذا قبل المصلية فانه غير مفسد وقال ابو جعفر رحمه الله ان كان بشهوة تفسد كما فى الزاهدى وقيل الكثير ما اشتمل على عدد الثلاث فلو حرك فى ركن واحد مرتين لم تفسد كما لو حرك مرارا بين كل مرتين فرصة بخلاف ما اذا حرك مرارا متواليات كما فى المحيط وهذا اذا رفع يده فى كل مرة والا فلا تفسد لانه حرك واحد كما فى الخلاصة وقيل الكثير ما يكون مقصودا للفاعل بان يفرد له مجلس على حدة كما اذا مس زوجته بشهوة فانه مفسد ويدخل فى الآخرين ما اذا مشى فانه مفسد ومنهم من قال انه غير مفسد حالة العذر ما لم يستدبر القبلة استحسانا وقيل أنه حالة الغزو والمجموع وغيرهما من سفر يكون عبادة كما فى المحيط (وكره) فى الصلوة كراهة تحريم او تنزيه فان كلامهم يدل على ان الفعل اذا كان واجبا او ما فى حكمه من سنة الهدى ونحوها فالترك كراهة تحريم وان كان سنة زائدة او ما فى حكمها من الادب ونحوه فتنزيه ومنه (كل هيبة) يكون (فيها ترك المشغوع) أى التواضع كالتغميض والتثاؤب والتشبيك والسدل وقلب الحصى والنمطى والعبت والالتفات وتغطية الفم والفرقة والاحتصار فان التوفى عن كلها ادب ومن المشغوع استعمال الادب كما فى الكشف وذكر فى الجلابى المشغوع بالمأمور به يتعاقب بالقلب والرأس والعين واليد والرجل فهو حضور القلب وتسكين الجوارح والمحافظة على الاركان فلعل ما ذكره المصنف تفصيل المجلد فالاولى ذكر الفاء مكان الواو واعلم ان الالتفات المكروه ان يلقى عنه حتى لم يبق وجهه مستقبل القبلة كما فى الكرماني وفى قاضين ان لا

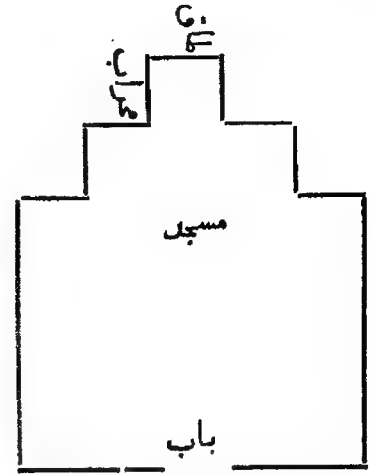
يفضى
فيكون من قبيل عطف التفصيل على المجلد بطريق التفريع
(٢٤) أى المضى

(١) قوله غمز بالمعجمتين (٢) اشارة الى الاختلاف في تفسير الاحتصار (٣) اى فى المجعل المذكور والدخول فى الاحتصار بعيد (٤) اى نفس الهيئات المحاصلة من هذه (الافعال) فلا تغليب نعم فى العبارة تساهل (الموضعين ٥) اى قلب المحصى لغيره فى (٧) مرة او مرارا (٨) اى بمسح الجبهة من التراب (بعد ما قعد) الاخيرة (٩) بيان فائدة قوله فيها (١٥) اى سواء كان قبل ما قعد قدر التشهد او بعده (١١) من حذف المضاف بقوله اى فى خلالها (١٢) من التفرع بقوله فلا بأس اه رد لما فى ابى المكارم حيث قال وقوله فيها تأكيد لما فهم ضمنا انتهى وفى منهيته اى المذكور فيما سبق مقيد بحالة الصلوة بدلالة المقام ليصح الكلام بالتصريح ههنا تأكيد وتوضيح المرام انتهى فانه انما يرد لو فسر الظرف بقى الصلوة كما فسر هو به فيكون احترازا عما بعد الفراغ من الصلوة والحال ان المقام مقيد بحالة الصلوة والشارح المحقق فسر به بقى خلال الصلوة بحذف المضاف وجعله احترازا عما هو بعد الصلوة من غير خروج عما فيه الكلام (١٣) اى بالجبهة والتراب عن ذكر الأنف ومائه (١٤) التعميم وراء الكور (١٥) اى صلب (الارض) (١٦) اى عن وجدان حجم الارض بان يكون الكور عظيما غليظا متاخلا (١٧) فى شرح الشائل لمولانا على القارى قال الشيخ الجزرى قد تتبعت الكتب وطلبت من السير والتواريخ لأقف على قدر عمامته عليه الصلوة والسلام فلم اقف على شىء حتى اخبرنى من ائف به انه وقف على شىء من كلام النووي ذكر فيه انه كان لرسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم عمامة قصيرة وعمامة طويلة والقصيرة كانت سبعة اذرع والطويلة اثنتى عشر ذراعا انتهى وظاهر كلام المدخل ان عمامته عليه السلام كانت سبعة اذرع مطلقا من غير تقيد بالقصر والطول والله تعالى اعلم وقد كان مسيرته عليه السلام فى ما لبسه اتم ونفعه للناس اعم اذ بكبر العمامة يعرض للرأس آفات كما هو مشاهد فى الفقهاء المكية والقضاة الرومية وصغرهما لا تقى من الحر والبرد فكان عليه السلام يجعلها وسطا بينهما انتهى

يغطى فاه ولا انفه الا اذا غلبه التثاؤب فينثد يضع يده على فمه وفى الزاهدى يضع يده اليمنى فى القيام واليسرى فى غيره والفرقة غمز الاصابع او مدّها حتى تصوت ويكره خارج الصلوة عند الاكثرين والاحتصار وضع اليد على الحاصرة او الاتكاء على عصا ويدخل فيه الاقعاء اى القعود على عقبه او جمع الركبة الى الصدر او هومع اعتماد اليد على الارض وفى اسناد الفعل الى كل وما عطف عليه اشعار بان المكروه نفس هذه الافعال لا الصلوة لكن فى الجلابى انها تكره بسبب هذه الافعال (و) كره (قلب المحصى) اى تسوية الحجارة الصغار (ليسجد) اى ليمكنه السجود لا لغيره فانه مكروه مطلقا (الامرة) او مرتين كما فى المحيط (ومسح جبهته من التراب) والحشيش لامن العرق والاطلاق مشعر بكرهه المسح مع ابذاء التراب وفى الخلاصة انه غير مكروه فان لم يؤذ فتركه خير (فيها) اى فى خلالها فلا بأس به بعد ما قعد قدر التشهد وعن الحسن انه لا بأس به مطلقا والصحيح ظاهر الرواية كما فى التحفة وغيرها وبما ذكرنا ظهر فائدة الظرف والاكتفاء مشير الى انه لو ظهر من انفه ماؤه فمسحه لم يكره وفى المنية ان المسح اولى من ان يقطر (والسجود على كور عمامته) بالسكسر اى دورها وفيه اشارة الى ان السجدة متحققة مع الكور بان وجد حجم الارض فان منع الكور عنه لم يجز كما فى الحصير والى انه ينبغى ان يصلى مع العمامة فى الحديث الصلوة مع العمامة خير من سبعين صلوة بغير عمامة كما فى المنية (وافتراش ذراعيه) اى القاؤها على الارض والذراع من المرفق الى اطراف الاصابع (وعص شعره) اى لى ذوائبه حول رأسه او جمعه على وسط رأسه وشده بالصمغ او غيره او على القفاء مع الشد بخيط او غيره والعقص فى الاصل الشد كما فى المحيط

(وسدل الثوب) أى ارساله حتى يصيب الأرض أو وضعه على رأسه أو كنفه وارسال أطرافه من جوانبه فلاحتراز عن السدل يدخل اليد في الكم ويشد الوسط بالمنطقة وعن أبي جعفر لو لم يشد لاساء كما في الزاهدي وذكر في العتابي لو شد يكره لأنه صنيع أهل الكتاب وفي الخلاصة إذا لم يدخل اليد في كم الفرعى المختار أنه لا يكره وفي المنية كان نجم الائمة الحكيمى يرسل الكم لأن في الامساك كفى الثوب وكان غيره من المشايخ بمسكونه وهو الاحوط (وكفه) أى ضم الثوب ورفع من بين يديه أو من خلفه عند السجود كما في الكرماني وقيل لأبأس به لصونه عن التتريب كما في الزاهدي (وتخصيص الامام) أى انفراده (بمكان) أما بان يكون مكانه أعلى أو اسفل من مكان القوم بمقدار ما يقع به الامتياز وقيل بمقدار الذراع وعليه الاعتماد كما في الحانية وأما بان يكون في صفة وهم في وسط الدار مثلا كما في الجواهر وأما بان يقوموا في المسجد والامام في طاق يتخذ في المحراب في الكرماني أنهم يتخذون طاقات في المحاريب وإنما يكره التخصيص لأنه تشبه باهل الكتاب كما قال بعضهم أو اشتباه مال الامام على القوم كما قال الآخرون فعلى الأوّل يكره الصور مطلقا وأما على الثاني فلا يكره عند عدم الاشتباه والأوّل اوجه كما في النهاية والكتلام مشعربان في هذه الصور إذا كان بعض القوم مع الامام لم يكره على ما قال بعضهم كما في المحيط (لا) يكره (ان قام) الامام (في المسجد) بالفتح أى في موضع صلوته يعنى في المحراب (وسجد في الطاق) أى طاق يتخذ في المحراب كما اشير اليه في الكرماني لكن في النهاية انه اريد بالمسجد المعهود وبالطاق المحراب كما ذكره المص. لكن ما في المحيط مشير الى ما في الكرماني حيث قال ان كان المحراب مشبكا وقام الامام في الطاق لم يكره لعدم الاشتباه وكذا في موضع آخر منه حيث قال لو قال اقتديت بالامام

(١) أى الوسط بالمنطقة أى الفوطة
(٢) فانهم يشدون وسطهم بالزئار *



(٣) أى على تقدير كون علة التكره التشبه
(٤) أى الأقسام الثلاثة المذكورة لتصوير
انفراد الامام (٥) سواء اشتبه حال الامام أولا
(قوله لم يكره) لعدم الانفراد ح (٦) أى بفتح
الجيم فالمراد لغوى بمعنى (موضع صلوته)
أى الامام وهو المحراب (٧) أى
الى ان المراد هنا بالمسجد موضع صلوة الامام
يعنى المحراب وبالطاق موضع آخر غير
المحراب غايته يتخذ في داخل المحراب (٨)
أى بان افرض داخل المحراب بالشبكات
فرجة فرجة وبوضع لكل باب مشبك (٩) وراء
مشبك منها (١٠) أى يشير الى ما في الكرماني
(قوله القائم في المحراب) الساجد في الطاق
وهو المراد لأن قيامه اذا كان في المحراب فلا
محالة يكون سجدة في غيره وهو الطاق فظهر
الإشارة كل الظهور *

القائم في المحراب الذي هو عبد الله فإذا هو جعفر جاز وكذا في باب
 صلوة الكعبة من الاختيار حيث قال إن قام الإمام في الكعبة وحلق المقعدون
 حولها جاز إذا كان الباب مفتوحاً لأنه كقيامه في المحراب في غيره من
 المساجد وفيه دلالة على أن المحراب كالطاق من المسجد وإنما فصل بينهما
 لأنه لم يتعود الصلوة في الطاق لأنه ليس من المسجد كما زعم بعضهم^{١٣}
 وعاب على أبي حنيفة رحمه الله في ذلك الأمر الصواب فبعد تحت هذا
 المعاب كما في الكرمانى والضرورة مستثناة فلو ضاق المسجد على القوم
 لم يكره قيامه في الطاق كما في الكفاية (والقيام) أى قيام المؤتم الواحد
 أو الزائد عليه (خلف صف وجد فيه فرجة) فإن لم يكن فيه فرجة لم
 يكره كما في التحفة لكن في الخزانة يكره فلو جرّاه من الصف لكان
 أولى كما في المحيط والأصح أنه ينتظر إلى الركوع فإن جاء رجل فيها
 والأجنب رجلاً ودخل في الصف قلت القيام وحده أولى في زماننا الغلبة
 الجهل فإن جرّه يفسد صلوته وفي توصيف الصف اشعار بأنه لو وجد في
 الصف الأول فرجة دون الثاني بخرق الثاني لأنه لا دمة لهم لتقصيرهم
 حيث لم يسد الأول الكل في المنية والفرجة بضم الفاء وفتحها خلل بين
 المصلين في الصف كما قال ابن الأثير (صورة) أى كره وحرم جعل شكل
 (حيوان) فلا يكره صورة الجمل كالشجر وفيه اشعار بأنه لم يكره صورة الرأس
 وفيه خلاف كما في اتخاذها كذا في المحيط والصورة اعم من ذى الروح
 بخلاف التمثال فإنه مختص به كما في المغرب فالأخصر ان يقال وتمثال
 (في ثوبه) أى المصلى فلو كانت في يده أو خاتمه فلا بأس به كما لو كانت
 على وسادة أو بساط أو غيره وأن كره اتخاذها كما في الخلاصة (و) فى (مسجد)

(١) مشير كلام المحيط (٢) أى نقلاً من
 الاختيار (٣) أى قيام الإمام في الكعبة
 (٤) فيكون سجدة كسجدة في الطاق
 (٥) أى غير الكعبة والتذكير باعتبار
 البيت (٦) بيان الغير (٧) أى فى قول
 المحيط لأنه كقيامه في المحراب اهـ حيث
 شبه قيام الإمام في الكعبة بقيامه في المحراب
 والكعبة من أعظم المساجد فيقتضى هو أن
 يكون المحراب من المسجد وقوله كالطاق
 ليس في حيز الدلالة بل هو ضم من الشارح
 المحقق من الخارج ولذا أجاب عن سؤال
 مقدريه من ضمه بقوله وإنما فصل أى فرق
 المص بينهما أى المحراب والطاق حيث
 كره الصلوة أن قام في الطاق ولم يكره أن قام
 في المحراب وسجد في الطاق ويحتمل أن
 يفسر قوله وفيه أى فى كلام المص لأن أن
 قام في المسجد وسجد في الطاق (دلالة على
 أن المحراب كالطاق) أى كدلالته على
 أن الطاق (من المسجد) حيث عبر عن
 المحراب بالمسجد والطاق من دواخل
 المحراب فيرد الأشكال على الفصل بينهما
 بالوجه المذكور أجاب بقوله (لأنه لم يتعود)
 من العادة (الصلوة) فى الإسلام قائماً (فى
 الطاق) بل هى عادة أهل الكتاب فرجع إلى
 التعليل الأول لأنه (ليس من المسجد)
 ولهذا كره عنده القيام فيه على ما هو
 التفسير الثالث (١٤) أى أن الفصل لأجل
 أن الطاق ليس من المسجد عند أبي حنيفة
 رحمه الله ثم عابه رحمه الله تعالى (فى ذلك
 الأمر الصواب) وهو الفصل بينهما
 (١٧) أى بقى (١٨) بفتح الميم مصدر
 ميمى بمعنى العيب وهو الزعم الفاسد
 (١٩) أى فلو جرّه من الصف (٢٥) من
 الأفساد أى الجرور لجهله حكم الجر
 (٢١) فالقيام المكره خلف الصف الموصوف
 اعم من أن يكون بلا واسطة أو بها (جعل
 شكل حيوان) فى ثوبه اهـ فى هذا التقدير
 اشعار بأن فى المتن تسامحاً (٢٢) أى كالحلافى
 (٢٣) أى فى صنعة صورة الرأس (قوله وأن
 كره وصل فلا بأس (٢٤) أى صنعة
 التمثال فى اليد أو الخاتم أو الوسادة اهـ

(١) اي مسجد (ثوبا) اي ما يقال له جاي نماز (٢) كالبواري والغروش (٣) اي لفظ المسجد مبتدأ (٤) اي بفتح الجيم
(٥) خبر المبتدأ اي محل وقوع الجملة (٦) بيان (٧) بكسر الجيم اي اصطلاحيا
(٨) ذلك الارض (٩) وهذا التعميم يندرج في التعميم الاول حيث يصدق الشق الثاني منه عليه كما لا يخفى (١٠) اي كلام المصنف (١١) فان مضارعه مضموم العين من باب نصر والمقرر في علم الصرف ان اسم الزمان والمكان من غير باب ضرب ومن الناقص مطلقا يجر على مفعول بفتح العين وللصرفيين بيت مشهور * ظرفست زمثال وزيفعل آيد مفعل * وزناقص وغير يفعل آيد مفعل * فلو قالوا * وزيضرب وغير يضرِب لكان صريحا ومسجعا ايضا (١٢) اي اختصاص الكراهة (١٣) دون مكان علة البناء (١٤) متعلق مبنيا والحاصل ان المناسب هنا من حيث ان الكراهة غير مختص بمكان دون مكان المفتوح الاعم المبنى على المضارع اي على اللغة (١٥) مكان مخصوص مبنى على اصطلاح الفقهاء على خلاف اللغة يلزم منه اختصاص الكراهية بمكانه لانه (اسم) في اصطلاح الفقهاء (١٨) اي بافع ذلك الثوب بدلالة وناسجه (١٩) اي اطلاق قول النهاية ويكره اتخاذ الصوري البيوت (٢٥) اي لكونهما قبيحا لا يعبد مثلهما (٢١) لكراهة الصلوة (٢٢) بمعنى الى (٢٣) مع ان فيه انسان لانه فسد صورته * والظاهر كراهة الصلوة الى الصليب للتشبه وان كان ليس تمثالا (طخطاوي)

(٢٤) فانهم لا يلتفتون يمنة ويسرة ومقيدون بالنظر الى موضع السجود مع هذا (وقع بصره عليه) اي على القبر يكره (٢٦) يعني ان الماضي بعد العطف على فاعله بلا النافية ينقلب مضارعا (٢٧) اي بتقليب حذقة باهتمام بليغ (٢٨) اي مفعول مطلق مجازي لصغرت (٢٩) بفتح الصاد وضم الغين واما الصغر بالكسر والفتح فاسم لحاصل المصدر (٣٥) اي فصل بالخط (٣١) اي لا عبرة به اذ من الميوان ماهو مطوق (٣٣) اي كحو الرأس (٣٤) بيان ما اي من جعلتها فظهر التفرع بقوله فالاضافة مثل اه اي من اضافة العام الى الخاص فان الماضي يختص به ولا يبقى عمومه فيفيد وفي هذا واقف مولانا ابي المكارم (٣٥) اي والحال ان الحاسر (٣٦) من الوجدان

سواء كان ثوبا او غيره فهو بالفتح موقع الجهة من الارض مسجدا كان او غيره فيكون مبنيا على المضارع لعدم الاختصاص بمكان بخلاف ما اذا كان بالكسرة فانه اسم لما يقع فيه السجود بشرط ان يكون بينا على هيئة مخصوصة (و) في جدار او ثوب (في جهة) من الجهات الست (غير خلف وتحت) اي تحت قدمه فيكره امامه وفوق رأسه ويمينه ويساره ولا يكره خلفه ونحته كما في النهاية لكن في الكافي وغيره ان اشدها كراهة ان يكون امام المصلي ثم فوقه ثم يمينه ثم يساره ثم خلفه وفي النهاية ثم تحته ويكره اتخاذ الصوري البيوت كما يكره الدخول فيها والزيارة والجلوس لان في ذلك ترديجا للحرام ولا يكره بيع ثوبه ولا تقبل شهادة بائعه وناسجه ولا اجر للمصور والاطلاق مشعر بانه يكره ذلك في اي موضع كان من البيت او المسجد وقيل لا يكره صورة الخنزير والشیطان للفتح كما في التمرتاشي وآما خص الصورة لانه لا يكره في جهة القبر الا اذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلوة الخاشعين وقع بصره عليه كما في جنائز المضمرات (لا) يكره الصلوة اليها وكذا اتخاذها (ان صغرت) الصورة في المواضع المذكورة (جدا) بحيث لا تبدل للنظر الا بتبصر بليغ كما في السكراني او لا تبدل له من بعيد كما في المحيط لكن في الخزانة ان كانت الصورة مقدار طير يكره وان كانت اصغر فلا وقوله جدا بالكسر مصدر اي صغرا بليغا (او) ان (معى رأسها) بحيث لا يبقى له اثر اصلا اما بالقطع او بطلاء شيء عليه او بخياطة خيط عليه فلو غط ما بين الرأس والجسد لم يرتفع الكراهة كما في المحيط وفي الخلاصة ان محو الوجه كالرأس (و) تكره الصلوة (في ثياب البذلة) بالكسر ما يلبس في البيت ولا يذهب بها الى الكبراء من الثياب فالاضافة مثل كل الدراهم (وحسر رأسه) اي كشفه وهو جدي

(١) أي الرأس (٢) احتراز عن لم يحرمه فإنه معذور (٣) أي للضرورة لكثرة تسبيحاته وقراآته فيسهو بشروطها ويفتر عقيده فيه خوف كونه محروما عن المنافع الكثيرة) * وعن يسيرة قالت قال أي معشر النساء رسول الله عليه السلام عليكن بالتسبيح والتهليل والتقديس) أي قول سبحان الملك القدوس واسبح قدوس رب الملائكة والروح ويمكن أن يراد بالتقديس التكبير (واعقدن) بكسر القاف أي أعددن عد مراتب التسبيح وما عطف عليه (بالانامل) أي يعقد بها أو برؤسها يق عقد الشئ بالانامل عده (وفيها جواز عدد الأذكار وما أخذ سبعة الأبرار وقد كان لابي هريرة غيط فيه عقد كثيرة يسبح بها وزعم أنها بدعة غير صحيح لوجود أصلها في السنة لقوله عليه السلام أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم الحديث (مرقات) وهذا الحديث أصل صحيح لتجويز السبحة

(١٩٧)

فصل يفسد الصلوة

ما يستتر به (الاتذلل) وخضوعا فإنه لا بأس به بل هو حسن ويكره تكاسلا وتنعما كما في المحيط وذكر في الخزانة أنه يكره مطلقا (وعد ما يقرأ) من الآي والتسبيح بالأصابع وهذا عند خلافا لهما وقيل الخلاف في المكتوبة وقيل في التطوع وقال أبو جعفر عن أصحابنا أنه يكره فيهما كما في المحيط وأما العقد في صلوة التسبيح وهي صلوة مباركة فيها منافع كثيرة فلم يكره ضرورة واختلف السلف في عددها خارج الصلوة فمنهم من قال يكره ذلك كما في النهاية وقيل بدعة كما في الكافي وقيل العاد كالمان على ربه كما في الزاهدي والآكتفاء مشير الى انها لو ادبت مع الكراهة لم يجب اعادتها لكن في النمر تاشي لوصلي وفي ثوبه صورة وجب الاعادة وقال أبو اليسر هذا هو الحكم في كل صلوة ادبت مع كراهة التحريم انتهى وفيه أشعار بان كراهة التنزيه لا توجب وجوب الاعادة وكذا كراهة التحريم عند غير أبي اليسر بل الأولى أن تعاد عندهم في المضمرات إذا دخل فيها نقصان أو كراهة فالأولى الاعادة ومثله في المحيط والغنية ونوادر الفتاوى والترغيب ويؤيده ما في الكشف أنه إذا أتى بالمأمور به على وجه الكراهة أو الحرمة يخرج عن العهدة على القول الأصح وكذا ما في المنية أنه قال الوبري إذا لم يتم بركوعه وسجوده يؤمر بالاعادة في الوقت لابعده وقال أبو يوسف الترجماني رحمه الله أن الاعادة أولى في الحالين ورأيت بخط بعض النفاة أن الكراهة إذا كانت في ركن فالاعادة مستحبة

ذلك ولا إله إلا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك فلم ينهها عن ذلك وإنما

أرشدنا إلى ما هو أيسر وأفضل ولو كان مكرهاً لبين لها ذلك ولا تزيد السبحة على مضمون هذا الحديث إلا بضم النوى في غيط ومثل ذلك لا يظهر تأثيره في المنع فلا جرم أن تغل اتخاذها والعمل بها عن جماعة من الصوفية الأخيار وغيرهم اللهم إلا إذا ترتب عليه رياء فلا كلام لنافيه وهذا الحديث أيضا يشهد لأفضلية هذا الذكر المخصوص على ذكر مجرد على هذه الصيغة ولو تكرر يسيرا كذا في الحلية والبحر (ابن عابدين) ع) أي ببيان المكرهات في الصلوة عن بيان وجوب اعادتها وعدمه (ه) أي وجوب الاعادة (٦) أي في قول أبي اليسر ادبت مع كراهة التحريم (٧) أي مثل كراهة التنزيه (٨) في عدم إيجاب الاعادة (٩) وليس هذا في حيز الأشعار بل هو بيان من الشارح المحقق (١٥) أي عند غير أبي اليسر

وفي جميع الأركان واجبة وهذا حسن جدا فان لكلمة مع دلالة على ذلك كما لا يخفى (وغلق باب المسجد) أى اغلاقه لأنه يشبه المنع عن الصلوة وهو حرام ولذا كان السلف الصالح يكرهون شد العقد على المصاحف وعلى صناديقها وخراططها احتراماً عن صورة المنع عن القراءة وقال مشايخنا هذا على وفق زمانهم الغالب على أهله الصلاح وأما في زماننا الفاسد أهله فلا بأس بذلك بل يجب صيانة لما فيه والحكم يختلف باختلاف الزمان كذا في الكرماني والتدبير في ذلك إلى أهل المحلة فإنه صار المرء متولياً له بأجمعهم وقيل هذا إذا تقارب الزمان كالعصر والمغرب والعشاء وأما إذا تباعد كما بعد العشاء والطلوع فيغلق كما في النهاية والغلق بالسكون اسم من الأغلاق كما في الصحاح وبضميتين بمعنى المغلق وأما بفتحيتين بمعنى ما يغلق به الباب ويفتح بالمفتاح فمجاز كما في الأساس (والوطى والحدث) كالبول وغيره مما خرج من السبيلين (فوقه) أى المسجد وإنما تعرض له والعروة والبناء والفناء في حكمه ألا ترى أنه يصح اقتداءً من على دكان في باب المسجد بمن فيه كما في المحيط وغيره لأن دفع التوهم عنه البق من غيره في العادة وفي الأضافة رمز إلى أن المسجد لصلوة الجنائز والعيدين ليس له حكم المسجد وهو المختار إلا في جواز الاقتداء بلا اتصال الصفوف كما في النهاية وغيرها وذكر في الكرماني أن مصلي العيد في حكم المسجد على الأصح ولذلك خرج من ملك بانيه ويدخل فيه الدابة خشية الضياع واختلف في مسجد الدار والحان والرباط أنه مسجد جماعة كما في التمرناشي وينبغي أن يكون مسجد القوارع كذلك والكلام مشعر بأنه لا يكره

(١) في كلام أبي اليسر (٢) أى على ما قاله بعض الثقات (٣) وجه عدم خفاء دلالة إن كلمة مع تدخل على الأصل والمتبوع فتدل على أن الأصل والمتبوع المدار في الإعادة هو الكراهة فإن كانت أكثر فهي الزم وإن قل فإيسر وأحب قال المصنف وغلق باب المسجد عطى على قول الشارح المحقق الصلوة في قوله ويكره الصلوة في ثياب البذلة فإنه لها مهمل المعطوف عليه هناك لم يحتاج إلى تقدير الفعل ههنا (٤) قوله شد العقد العقد ما يربط به الشيء (٥) من المتاع والأساس (٥) أى لحفظ ما فيه (٦) أى أهل المحلة بلا احتياج إلى أمر القاضي فيفيد أن عليه أمضاء أجمعهم (٧) أى كريمة علق باب المسجد (٨) أى المدة فيما بين الصلوات كالعصر والمغرب (٩) أى حقيقة (١٠) أى في المغلق أى إطلاقه على المغلق مجاز من قبيل تسمية الشيء باسم آلة اغلاقه قوله والعروة أى والحال أن العروة اه (١١) علة حصر التعرض (عنه) أى الفوق (البق من) دفع التوهم عن غيره (أى الفوق من العروة والبناء آه

(١٥) أى إضافة الفوق إلى المسجد الذي يكره اغلاق بابه (لصلوة الجنائز) المبنى (قوله المسجد) الراتبى (قوله المسجد) فلا يكره اغلاق بابه لأنه لم يبين للصلوة فلم يشبه المنع عنها

(١٩) أى مختلفاً فيه كمسجد الدار (٢٥) حيث خص الكريمة بالوطى والحدث فوقه فلا يكره مجرد الصعود فوقه *

الصعود على سطح المسجد لكن في المفيد انه مكروه الا اذا ضاق وبانه يجوز ادخال الدابة فيه بعذر فانه عليه السلام طاف بالبيت على ناقته لآلم اصاب رجله كما في الكرماني وأعلم ان اعظم المساجد حرمة مسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم الشوارع كما في المنية وهي التي بنيت في الصحارى ما ليس لها امام ومؤذن راتبان كما في الجلابي (لا) يكره (فوق بيت فيه مسجد) اى لا بأس بالوطئ والحدث فوق مسجد البيت اى موضع اعد للسنن والنوافل بان يتخذ له محراب وينظف ويطيب كما امر به صلى الله عليه وسلم فهذا مندوب لكل مسلم كما في الكرماني وغيره ولا يخفى ان الفوق ههنا مثل ثم فلا يكره في العرصة والقناء له وقيل يكره فيه ما يكره في المسجد والاوّل هو الصحيح كما في التمرتاشى فيدخل فيه المجنب ويحضر المبيع ولا يكره الجامعة والبول فيه (ولا) يكره (تزيينه) بالحصّ والساج وماء الذهب وغير ذلك وفيه إشارة الى انه لا يثاب ويكفيه ان ينجور رأساً برأس كما قال السرخسي وهو الاصح كما في المحيط وقيل يثاب لما فيه من تكثير الجماعة الا انه لو لم يكن من طيب ماله تلوث بيته تعالى كما في الكرماني وقد نصب سليمان عليه السلام على رأس قبة مسجد بيت المقدس كبريتا احمر تغزل الغزالات بضوئه مسافة اثني عشر ميلا الى ان القليل والكثير في المحراب او غيره متساويان وقيل النقش القليل لم يكره وقيل انه على المحراب يكره كما في التمرتاشى والى انه يصرف اليه مال الوقف وهذا اذا كان فاضلا عن العمارة والا فيضمن الصارف كما في النهاية (ولا صلوة) اى لا يكره ان يصلى متوجها (الى ظهر من لا يصلى) ولو فاعدا دونائهما او متكلما ليكن قال بعضهم انه يكره اذا صلى وبقربه احد هـا لها روى من النهي وتأويله ان يرفع صوته بحيث يخاف غلط المصلى

(١) اى المسجد عن المصلين فلو صلوا على سطحه لا يكره قوله وبانه اى ومشعر بجواز ادخال الدابة فيه للتخصيص المذكور خصوصا عند العذر (٢) جمع محلة (٣) التعرض للفوق (ههنا) اى في مسجد البيت (مثل) التعرض (ثم) اى في مسجد الجماعة في انه ليس للاعتراز (٦) تفريع لقوله فلا يكره في العرصة آه

(٧) اى في قوله ولا تزيينه إشارة الى انه لا يثاب عليه حيث هو محض نفى الكربة فكانه قال ولا يكره تزيينه وان لم يثب عليه (٨) اى لمن يزيينه (٩) بتشديد الياء اى من ملال ماله الطيب الطاهر (١٥) اى يجعل بيت الله ملونا (١١) حيث نفى كربة مطلق تزيين مطلق المسجد (١٢) انه على المحراب يكره وكذا المجدار الذى قدام المصلين (جميع الانهر) وكره بعضهم نقش حائط القبلة (ابن عابدين) وليس بمستحسن كتابة القرآن على المحاريب والمجدران لما يخاف من سقوط الكتابة وان طوطأ (جميع الانهر) (١٣) اى يجوز الصرف اليه من مال الوقف للاطلاق (١٤) اى والحال ان بقرب المصلى (احدهما) اى المتكلم والنائم وهذا من باب اذا دار الضمير بين الاقرب والابعد فالاقرب الاقرب (١٦) اى احدهما لان للنائم ايضا صوت غراس فليخوف سواه المصلى نهى عليه السلام عن الصلوة بقرب احدهما

(*) في الهداية ان الصحيح اباحة قتل الحيات كلها وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله لا يباح قتل الجنية منها وهي بيضاء تسكن البيوت لها صغيرتان تمشي مستوية وايده بقوله عليه السلام اياكم والجنية البيضاء فانها من الجن وبقوله عليه السلام اقتلوا الاسودين فبافي الكافي من ان الحديث يدل على اباحة قتل الحيات كلها من الجنية وغيرها محل مناقشة وقال الطحاوي انه عليه السلام اخذ على الجن العهد بان لا يظهر وا على امنه في صورة الحية ولا يدخلوا بيوتهم فاذا نقضوا العهد يباح قتلهم (ابو المكارم)

(٢٥٥)

فصل يفسد الصلوة

ويدخل فيه ما اذا صلى الى وجه من بينهما ثالث ظهره اليه ويخرج ما اذا كان مواجهاً لانه صار كالمعظم له الكل في التمرناشي (د) لا (قتل الحية) جنية بيضاء تمشي مستوية او غير جنية سوداء تمشي ملتوية لقوله عليه السلام اقتلوا الاسودين اي العقرب والحية ولا يخفى انه يدل على اباحة قتل الجنية وغيرها كما في الكافي وغيره وليس فيه مناقشة كما ظن وقيل لايجل قتل الجنية والاول هو الصحيح وقال ابو جعفر لا يباح قتل الجنية فيها وغيرها الا اذا قيل خلى طريق المسلمين وذكر صدر الاسلام الصحيح انه محتاط في قتلها فانهم يؤذون كثيرا وان لي ابا اكبر سنامي قتل حية كبيرة بسيف فضر به الجن حتى جعلوه بحيث لا يتحرك رجلاه قريبا من شهر ثم عاجناه بارضاء الجن فتركوه وزال ما به كذا في النهاية وذكر في شرح التأويلات انهم اضعف من الانس حتى لا يقدر على اطلاق احد من الانس ولا على سلب اموالهم وافساد طعامهم وشرابهم والاطلاق دال على ان القتل غير مفسد وان احتاج الى ضربات متوالية كما قال الامام السرخسي وغيره وذهب بعضهم الى انه مفسد ان احتاج اليها كما في الكرماني والاول اظهر وهذا اذا خشي ان تؤذيه والافكره قتلها كما في التمرناشي (د) لاقتل (العقرب فيها) اي في الصلوة ظرف قتل واختلف في الفساد كما مر وشارب كرهها الى ان قتل غيرهما من الموديات مباح والى ان لا يثاب بقتلها والاولى ان لا يتعرض بلا اذى منها كما في الجواهر (وبأنهم) المكلف

اي في قول المص (٢) ولو كنتم في الصلوة (٣) تفسير الاسودين فيفهم منه ان قوله عليه السلام الاسودين على التغليب اي تغليب العقرب على مطلق الحية لان الجنية منها بيضاء فعبر عن كلها بالاسود تغليباً فزال خفاء دلالة الحديث على اباحة قتل انواع الحيات كلها واظهر من هذا دلالة حديث التحذير وهو اياكم والحية البيضاء فانها من الجن على اباحة القتل لان القتل من طرق الحذر حديث يؤمن اضراره فمن الظن التعليل به على عدم اباحة قتلها ففي كلام المعلل ظنان لم يتوجه الشارح المحقق الا الى الاول منهما فقال (ولا يخفى) كما عرفت زوال الحفاء مما مرناه (انه اي الحديث ٧) عطف على قوله يدل آه واستيناف (فيه) اي في كلام الكافي (٨) من الفاضل ابي المكارم حملاً للحديث على عدم التغليب واعتماداً على ما يأتي من قول الفقيه ابي جعفر (٩) اي في الصلوة (١٥) للجنية (خلى) بصيغة امر مخاطبة (١٢) وان لم تغل بان لم يمنع عن الاضرار عليهم فيجل قتلها (١٣) بالياء بعد السين او بالنون قبله ولاية مشهورة الآن بالقرشي كما في عبارة البحر قال بنسفي في دار لنا آه (١٤) اي عدم كريمة قتل الحية (١٦) اي قيد قتلها معا لا بالنظر الى العقرب فقط (١٧) اي بتخصيص ذكرها (١٨) في الصلوة بدلالة ان الكلام والمقام فيه وهو المفهوم من عبارة البحر الرائق ايضا (١٩) كالقمل والبراغيث مثلاً (٢٥) لكنه مكره كما هو مفاد التخصيص ووجه الاشارة بالاباحة ان عدم كريمة قتلها معلل بخوف الايذاء ففي نحو القمل وان لم يوجد لكنه لو اكل

البدن يشوش خاطر ويزيل فراغ القلب والحضور (و) اشار بتخصيصها ايضا (الى ان لا يثاب بقتلها) اي غيرها الموديات يتقيد ان قتلها مثاب لكنه لم اجده صريحاً فيما عندي من الشروح (٢٢) اي لقتلها (٢٣) اي الموديات غيرها (٢٤) اي لا الانسان المطلق كما قال ابو المكارم فهو رده

بالمرور

(٢٢) اي لا يثاب بقتلها اي غيرها الموديات يتقيد ان قتلها مثاب لكنه لم اجده صريحاً فيما عندي من الشروح (٢٢) اي لقتلها (٢٣) اي الموديات غيرها (٢٤) اي لا الانسان المطلق كما قال ابو المكارم فهو رده

(١) أى شرعا صفة موضع (٢) أى والحال أن قد أمه (٣) يعنى صلى فى موضع لا ينبغى أن يصلى فيه حيث هو خلف صف فيه فرجة (٤) فى هذا الموضع الخالى (٥) أى ذلك القائم (٦) أى فى هذا الحكم (٧) لكونه معللا بالصغر فيكون البيان مثلا (يعنى أن كلمة ما أنا موصوفة نكرة أو موصولة معرفة

(١٥) وهو قوله أن صلى على دكان قيد للمجاذاة

(بالمرور) فانه حرام (امام المصلى) أى مصل فى موضع ينبغى أن يصلى فيه حتى لو قام مصليا وقدامه من الصف موضع خال لم يأثم الدأخل بالمرور بين يديه لأنه اسقط حرمة نفسه كما فى الغنية (فى) أى موضع من (مسجد) ظرف المصلى والمرور وينبغى أن يدخل فيه الدار والبيت (صغير) هو أقل من ستين ذراعا وقيل من أربعين وهو المختار كما أشار اليه فى الجواهر (وأما فى غيره) أى غير المسجد الصغير من الكبير أو الصحراء أو الدكان (ففيما ينتهى اليه بصره) أى فيأثم بالمرور امام المصلى فى موضع أو الموضع الذى ينتهى الى ذلك الموضع رؤية المصلى (ناظرا فى مسجده) بالفتح أن صلى فى المسجد الكبير أو الصحراء بقريئة الآتى وهذا قول أبى جعفر وهو الأصح كما فى المبسوط وهو الصحيح كما فى الخلاصة وقيل المسجد الكبير كالصغير كما فى الكافى وقيل فى الصحراء أنه يأثم فى مقدار صفين أو ثلاثة وقيل ثلاثة أذرع وقيل خمسة وقيل أربعين كما فى النهاية وقيل خمسين كما فى المحيط وقيل فى موضع سجوده وهو الصحيح كما فى التتمة وهو الأصح وهو المختار عند أكثر المشايخ كما فى الكرماني (وفيما حاذى الأعمام) أى يستوى فيه جميع أعضاء المار (الأعضاء) أى أعضاء المصلى كلها كما قال بعضهم أو أكثرها كما قال الآخرون كما فى الكرماني وفيه اشعار بأنه لو حاذت أقلها أو نصفها لم يكرهه وفى الزاد أنه يكرهه إذا حاذى نصفه الأسفل النصف الأعلى من المصلى كما إذا كان المار على فرس (أن صلى على دكان) أى على موضع مرتفع أقل من قامه رجل كالسطح والسرير وغيرهما فإن لم يجاذ بأن كان على دكان كالقائمة لم يأثم والدكان بالضم والتشديد فى الأصل فارسى مغرب كما فى الصحاح أو عربى من دكنت المتاع إذا انضدت بعضه فوق بعض كما فى المفاتيح (أن لم يكن) فى الصور أن أث شرط جزاؤه ما دل عليه قوله بأثم (سترة) بالضم هو فى

(١١) أى وضعت (١٢) وهى المرور فى المسجد الكبير والصحراء والمجاذاة فى الدكان يعنى أن هذا الشرط قيدها لا قيد المسجد الصغير

الاصل ما استتربه كائنا ما كان ثم غلبت على ما ينصب قدام المصلى
اليه اشار قوله (اي خشب) مثلا فيدخل فيه ما ينتصب كائنان قائما
او قاعدا او دكان مثل قامه او اسطوانة وقالوا ان حيلة الراكب ان ينزل
فيتم وراء الدابة فلو مر رجلان متحاذيان فالانتم لمن يلى المصلى كما
في النهاية وفيه اشعار بان البئر والحوض والنهر الصغيرين لم يكن
سترة وهو الاصح كما في التمر تاشي وكذا الكبيران منهما كالطريق كما
في النية (بقدر ذراع) طولا وفي الاعتداد بالاقل اختلاف المشايخ ولا
خلاف في الاكثر كما في المحيط (وغلظ اصبع) متوسط لان مادونه لا يبدي
للناظر من بعيد كما في المحيط (تغرز) معلوم او مجهول صفة اي ادخل
في الارض واثبت والمجهول اولى لان نصبها يجوز ان يكون من غيره
كما مر وفيه اشارة الى انه ان تغرز الغرز لم توضع الا ان عامة المشايخ
قالوا بالوضع لتقريب الامر من السنة كما في الكرماني والى انه لا يخط
كما روى عن محمد رحمه الله وعنه انه يخط وعن ابي يوسف رحمه الله
يوضع طولا وقيل عرضا وعنه يطرح السوط بين يديه كما في التمر تاشي
(خداة احمد حامييه) اي الايسر او اليمين وهو افضل (بقربه) اي المصلى
ولذا كره ان يصلى في صحن المسجد ولا يقرب الى السترة كما في المفيد
(ويكفي سترة الامام) للمؤتم وان كان مسبوقا (وجاز تركها) فالسترة
مستحبة كما في المحيط (عند عدم) ظن (المرور) كما ترك محمد رحمه الله
غير مرة في طريق مكة (وعدم الطريق ويدرو) اي يدفع المار (بالنسيج)
كما قيل (او الاشارة) بالرأس او العين او اليد كما قال آخرون لورود
النص وقيل لو تركها كان اولى كما في المحيط وفيه اشارة الى انه لا يجمع
بينهما فانه مكروه والى انه لا يدرب بأخذ الثوب ولا بالضرب الجميع كما
قيل به كذا في التمر تاشي وذكر في المحيط ان عندنا لا يزداد على الاشارة

(١) الظاهر من التفريع الآتي كونه من
الانتصاب وان كان في النسخ صورة النصب
(٢) اقوله مثلا (فيه) اي في مفهوم السترة ما
انتصب اه (٣) اي كيف لا يدخل والحال انهم
قالوا ان حيلة اه ويحتمل ان يكون عطف على
انتصب (٤) فهي سترة لما فيها من الانتصاب
(٥) اي في اعتبار صاحب النهاية الانتصاب
(٦) لعدم الانتصاب فيها فانها كالمستلقى
(٧) ليس بسترة للعلقة المذكورة (٨) اي
من الحوض والنهر (ك) عدم كون (الطريق)
سترة

(١١) اي غير المصلى كما اذا نصب المار
نفسه ثم مر او كان قد بدا
(١٢) من قوله او على دكان مثل قامه او اسطوانة
(١٣) اي في قوله المص بغير اشارة اه
المبسوط نسخه

(١٤) اي النسيج والاشارة وماصله ترك
الدرء (وفيه اي في المتن حيث اتى بكلمة
او (١٥) اي ثوب المار (١٦) اي بالدرء
بأخذ الثوب او بالضرب

(١) المذكورة بعد قوله وإما في غيره اه وقد مر
(٢) أي السترة (٣) ماض مجهول

(٤) أي الصور الثلاث وهو المرور في المسجد الصغير يعني أنه قيد بالنسبة إليه فقط وكلمة في ظرف مر فحاصل المعنى أو أن مر بين المصلي وبين حائط القبلة في المسجد الصغير (٥) تفريع للتفسير المذكور (٦) أي قوله أو مر بينه وبينها (٧) كما ظن من البرجندی (٨) استدراك من قوله فلا يرد أنه غير محتاج إليه بمعنى أنه وإن اندفع بحث الاستدراك من الوجه المذكور لكن كونه محتاجا إليه ليس على الإطلاق لأنه إنما يحتاج إليه لو أتم المار بينهما

(٩) فلا يأنم فلا يحتاج إلى الدفع عنه ح (١٥) فيحصل من ضرب الاثنين في الاثنين أربع لغات (١١) أي الوتر الاصطلاحي (١٢) أي بالوتر اللغوي (١٣) أي في الكافي

(١٤) أي بظاهر القول أنه سنة مقابل للتفسير بأنه ثابت وجوبها بالسنة (قوله الاستدراك من قوله وبظاهره أخذ الصاحبان وقالاه (١٥) أي الجمهور والصاحبان معهم فظهر وجه الاستدراك (١٦) وفي رواية عن الصاحبين أن القضاء فهذا يدل على أن عنهما رواية وجوب القضاء أيضا كجمهور فصمما كتبنا من معيتهما بالجمهور في رواية وجوب القضاء أيضا (١٨) أي مقتضاه (١٩) جواب من جانب الجمهور عن الرواية الأخرى لهما

(٢٥) أي قضية القياس (٢١) لأنه يصدق عليه المكبر لا المصغر (٢٢) متعلق بالعود أي إذا عاد من الركوع لأجل القراءة المتروكة لا يعيد القنوت بل يعيد (الركوع فقط)

(أن عدم السترة) أي في الصور الثلاث وقيل أن عدمت خط طولاً وقيل مدوراً كالحراب كما في التمرتاشي (أو) أن (مر بينه) أي المصلي (وبينها) أي السترة أو في غير هذه الصور فلا يرد أنه غير محتاج إليه لكن قال بعضهم إنما يأنم بالمرور بينهما إذا كان بين المصلي والمار أقل من مقدار الصغين والا فلا يكره كما في المحيط

﴿ فصل الوتر ﴾

بكسر الواو وفتحها وسكون الناء وكسرهما والأول من كل منهما هو المشهور خلاف الشفع سميت به لأنها (ثلاث ركعات) بفتحين جمع ركعة بالسكون وحكى الحسن أن الثلاث مجمع عليه وكأنه أراد إجماعاً ثبت بخبر الواحد دون المشهور والمتواتر والألم يكن للاجتهاد فيه مسأغ وقد قيل بركعة إلى ثلاث عشرة (وجب) عنده مستأنفة أو خبر آخر وعنه أنه فرض أي عملاً لأعلاما وعنه أنه سنة أي ثابت وجوبها بالسنة وبظاهره أخذ الصاحبان وقالوا أنه أكد السنن إلا أنهم قالوا بعدم جوازها على الدابة وبوجوب قضائه ولو تذكّر بعد مائة سنة كما في النظم وغيره وعنهما أن القضاء غير واجب كما هو قضية القياس فإن القضاء إسقاط الواجب والسنة لم تصر واجبة إلا أنهم تركوها بالخبر (بسلام واحد) متعلق بوجوب أو خبر آخر (وقبل ركوع) الركعة (الثالثة) أي الثالثة الثلاث أشار به إلى أنه لا يقنت في غير الثالثة وما عدا القيام وإنما لم يصغر قبل إشارة إلى أن الغانت سهواً في الأولى أو الثانية لا يعيد في الثالثة لأنه لم يشرع مكرراً وإلى أن تارك القراءة أو الفاتحة لا يعيد القنوت بعد العود من الركوع للقراءة بل الركوع فقط كما في المحيط وغيره وفيه رد على الشافعي حيث يقنت بعد الركوع أبداً (يكبر رافعا يديه) فابتداء التكبير مقارن لابتداء الرفع وهو كالتكبير واجب وقد مر (ثم يقنت) أي يقول دعاء القنوت

(١) اي اذا علمت ان قراءة القنوت بتراخ بمقدار هذه الافعال الخمسة علمت ان الفاء الدالة على عدم التراخي بمثل كلمة ثم في قوله ثم يقنت اهـ ٢) من مولانا ابي المكارم حيث قال والاحسن فيقنت ولعل وجه ظنه ان هذه الامور الخمسة داخلة في التكبير بعضها الزوما (٢٥٤) فصل الوتر والنوافل

بعد استقبال باطن السكفين الى القبلة ومحاذاة الابهامين شحمتى الادينين
ونشر الاصابع وخفض اليد والوضع فاتيان الناء موضع ثم لم يستحسن كما
ظن والقنوت الدعاء فالاضافة للبيان ثم جعل علما جنسيا لهذا الدعاء
واللهم اننا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثنى عليك
الخير ونشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم اياك نعبد ولك
نصلي ونسجد واليك نسعى ونخمد نرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك
بالكفار ملحق فالخير مصدر ولا نكفرك اى لا تكفر نعمتك ونخلع اى نطرح
وبتوجه الفعلان الى الموصول ويفجرك اى يخالفك ونخمد بالكسر اى
نعمل لك لا غيرك وماحق بالكسر بمعنى لاحق كما فى الكرمانى وذكر فى
المغرب ان ونشكرك وان اجرى على السنة العامة ليس بمثبت فى الرواية
اصلا لكنه مذکور فى المضمرات وخزانة المفتين وغيرهما وادائها اثنتا عشرة
الانه جاز ترك ما سوى ونستغفرك ولا نكفرك ونترك واليك ونخشى
عذابك كما فى كنز العباد وغيره وليس فيه دعاء موقت غيره واتفق الصحابة
على قراءته والاولى ان يزداد عليه اللهم اهدنا فيمن هديت وعافنا فيمن
عافيت وتولنا فيمن توليت وبارك لنا فيما اعطيت وقنا شر ما قضيت
فانك تقضى ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت ولا يعز من عاديت
تباركت ربنا وتعاليت عما يقول الظالمون علوا كبيرا والكلام مشير الى
انه يقنت الامام والمقننى والى انهما لا يجهران وقيل باستحسان الجهر من
الامام فى ديار العجم* وحينئذ لا يقنت المقننى عند محمد كذا فى الكرمانى
وتنمة الكلام فى الواجبات (فيه) اى فى الوتر (ابدا) اى فى جميع
السنة والابد المدة ولذا لم يثن ولم يجمع والاباد قيل مولد كما فى المفردات
(دون غيره) اى غير الوتر وانما ذكر هذه الظروف مبالغة فى الرد على

وبعضها تنمية فالقول بان الاحسن ذكر الفاء
ليبدل على ان تأخير القنوت عن التكبير بلا
مهلة قول بانها ليدل على تعقيبها عن هذه
الامور بلا مهلة فلا غبار في فهمه (وقيل الاولى
ذكر الفاء ليدل على اتيان القنوت قبل
الركوع انتهى ولهذا القيل فهم دقيق وهو
ان لفظ قبل ظرف يكبر ويقنت عطف عليه
فيكون اصل الكلام ويكبر رافعا يديه قبل
ركوع الثالثة ثم يقنت فينتوهم من كلمة ثم من
حيث ان الركوع توسط بينهما وبين يكبر ان
القنوت بعد الركوع ولو قال فيقنت لدل على
اتيان القنوت قبل الركوع لعدم جماعه الفاء
المهلة فهذا الفهم حسن دقيق نحوى لا ينتقض
بتمهيلات الشارح المحقق وان سلم عدم
دخولها في التكبير والله سبحانه اعلم
(٣) الفاء لتفصيل قيود دعاء القنوت (٤) اى
مفعول مطلق لنثنى اى نثنى خير ثناء من قبيل
خير مقدم (٥) اى نخلع ونترك تنازعا
(٦) اى من يفجر (٧) اى الفاء في البحر
الرائف اسقط الواو في نخفد في رواية الحاوى
القدسى واثبت في رواية الطحاوى
(٨) اى كلمات القنوت (٩) باسقاط واو تشكر
ونرجو والافاربعة عشرة (١٥) اى واو ما
سوى الخ وجه الاستثناء بقوله سوى على ما
يفهم مما يأتى هو ان عبد الله بن مسعود رضى
الله عنهما سمعا من رسول الله عليه السلام
ومدارفنا على روايته (١١) اى غير
الدعاء المذكور فانه موقت كيف لا (١٢) اى
الدعاء المذكور دون غيره (١٣) بفتح الياء
من العزة (١٤) من حيث ان ضمير يكبر
لمطلق صلى الوتر والاشارة الثانية من
حيث ان الكلام في الفصل في بيان احكام
الوتر فلو كان الجهر من احكامه لقال ثم
يقنت جهرا او ثم يجهر بالقنوت فلما لم
يقل علم ان ليس الجهر من احكامه فلا
يجهر القانت (١٥) وكالسنه الاعوام (١٦) اى
لاجل ان الابد بمعنى جميع المدة (١٧) لانه لم
يبق مدة خارجة من لفظ الابد يدل عليها
بالتننية او الجمع (١٨) اى فيه وايد او دون ولو

ضم قبل يكون اربعة عند المزم العمل به في هذا الزمان لان العوام لا يقدر و ن على اكمال قراءت القنوت الشافعي
لا في امتحنت كثيرا من العوام لا بل من الائمة يقرؤن ونترك مفتاح الكافي وغير ذلك من الخطاء في البناء والاعراب (لمصححه)

الشافعي فانه مستحب عنده في النصف الاخير من رمضان وفي الفجر ابدا
 (ويقرأ) في كل ركعة منه (الفاتحة وسورة) بلا تعيين وفي الكرماني انه صلى
 الله عليه وسلم كان يقرأ الأعلى والكافرون والاخلاص (ويتبع) المقتدى
 الحنفى في القنوت الامام الشافعي (القائمت بعد ركوع الوتر) وكذا
 يتبع الساجد قبل السلام والزائد في تكبيرات العيد ما لم يخرج عن
 اقاويل الصحابة كما في الكرماني وفي الاكتفاء بالقنوت اشعار بان لا يتابعه
 في السلام اذا سلم على الركعتين بل يتم صلوته كما في الغنية (لا) يتبع
 المقتدى الحنفى الامام الشافعي رحمه الله (القائمت) بعد الركوع (في الفجر)
 بل الاولى ان لا يقتدى به فيها كما في الملتقط (بل يسكت قائما) على
 الصحيح كما في النهاية وقيل بقعد منتظرا لسجود الامام اذا ساكت شريك
 الداعي وقال الحلواني الاصح انه يقطعها على وجه الافساد وهو قول اكثر
 المشايخ لان القنوت في الفجر بدعة فكيف ينتظر المبتدع كما في الكرماني
 وهذا كله عندهما واما عند ابى يوسف رحمه الله فيتابعه في القنوت في
 الفجر وعلى هذا الخلاف اذا كبر خمسا في صلاة الجنازة والاصح ان يسكت
 ويسلم مع الامام كما في النهاية واصل المتن على ما في النظم ان الاختلاف
 اذا وقع في موضع اتيان الركن يتابع المقتدى امامه واذا وقع في اتيانه
 لم يتابعه (وسن قبل) فرض (الفجر) سنة مؤكدة اقوى من غيرها حتى
 لم يميز تركها لمن صار مرجعا للناس من المفتى كما في النهاية وقيل انها
 واجبة ويصلى بقرب الفريضة وقيل يستحب في اول الوقت كما في المنية
 ويقرأ الكافرون والاخلاص والانشراح والقليل لدفع كيد العدو مجرب
 (د) سن (بعد) فرض (الظهر والمغرب) فالأفضل ما للظهر ثم للمغرب كما
 قال الجلابي وذهب الحلواني الى العكس فانه صلى الله عليه وسلم لم يدع

(١) عطف على الساجد اى من زاد على
 المعيار (٢) اى الزائد (٣) اى الشافعي
 (٤) اى الحنفى (٥) اى وتره بثلاث ركعات
 وتسليمة (٦) اى ذلك المقتدى (٧) اى
 صلوته (٨) بان يفعل فعلا مفسدا للصلوة
 (٩) اى كلى مسألة المتن وضابطه بناء
 (١٥) بيننا وبين الشافعي (١١) كما في
 موضع وتر القنوت قبل الركوع عندنا وبعده
 عنده (١٢) ان في اصل فعله كالقنوت في
 الفجر يؤتى عنده لا عندنا (١٣) اى في سنة
 الفجر (١٤) الظاهر انه يجمع بينها فالاوليان
 في الركعة الثانية والاخيرتان في الاولى رعاية
 لنظم القرآن (١٥) متعاف بقوله مجرب هو
 خبر مبتدأ محذوف اى هذا الفعل مجرب
 لدفع كيد العدو اى في دفعه وليس اللام
 متعلقا بيقرا والايلزم ان يكون قراءتها
 لغرض الدنيا لا غالبا لوجه الله (ولا بن
 كمال مفتى الروم من اراد ان يدفع مكابر
 الاعداء فليقرأ في الركعة الاولى من سنة
 ركعتي الفجر بعد فاتحة الكتاب سورة الم
 نشرح وفي الثانية سورة الفيل وبعد الفراغ
 يدع بهذا الدعاء بسم الله الرحمن الرحيم
 لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اياك
 نعبد واياك نستعين اللهم كف عني بأس
 من يريد سوءي ومساءة فانك اشد بأسا واشد
 تنكيلا (١٦) اى منهما ما اى اثنان (للظهر
 ثم) ما للمغرب قوله لم يدع يجزم العين اى
 لم يترك من ودع يدع مصدره ودعا وودعا
 والوديعة اسم منه بمعنى المودعة اى لم يترك

سنن الصلوة

سنة المغرب في سفر ولا حضر ويحتمل ان يشير الواو الى استوائهما وهو
الاصح كما في التمرتاشي وغيره (و) بعد (العشاء ركعتان) وذكر الكرخي
انها بعد^٢ها اربع بتسليمية وجرت العادة على الاول كما في شرح الطحاوي
وتأخيرها يدل على انحطاطها عنهما الا ان الحاوي قال انها بعد التي بعد
الظهر والجلابي بعد التي قبل الظهر ويمكن ان يشير الواو الى مساواتها^٣
للتين قبلها كما قيل والاصح انها دونهما كما في التمرتاشي (و) سن (قبل) فرض
(الظهر) لا يبعد ان يشير الى انها دون العشاء كما قال الحلواني لكن في
التمرتاشي الاصح انها اقوى من غير الفجر بالتأخير للاختصار ولذا قيل
ان الاشتغال بها افضل من التعلم كما في الجواهر وقيل انها سنة في حق
من يصلي الظهر بجماعة كما في الزاهدي (و) قبل (الجمعة) اربع لا غير
بلا خلاف (وبعد^٤ها) اي الجمعة (اربع بتسليمية) فلو صلى بتسليميتين لم
يعتد من السنة وذهب ابو يوسف رحمه الله الى ان التي بعدها ست^٥
كما في المشاهير وذكر في النظم انها اربع عنده وست عند الصاحبين
ولم يذكر في الأصول انه يبدأ بالاربع او الركعتين وفي المحيط بتقديم
اربع عند كثير من المشايخ وقال الحلواني انه افضل وعن الفضلي الافضل
ان يصلى مرة اربعاً ومرة ستاً جمعاً بينهما والكلام يحتمل ان يكون ترقياً
من الاعلى الى الادنى فالتي قبل اقوى مما بعد كما قيل وان يكون مشيراً
الى استوائهما كما قيل وذكر بعضهم ان التي قبلها متساوية والتي بعدها
اقوى كما في التمرتاشي فيكون ترقياً من الادنى الى الاعلى (وحجب)
اي واستحب (الاربع) او الاثنان (قبل العصر) لاختلاف الآثار لا الاخبار
كما في النهاية وفيه اشعار بان التعلم افضل منها لكنهما افضل من كتابة العلم
كما في الجواهر (و) الاربع لا غير قبل (العشاء) وفي التأخير اشعار بانها
احط رتبة قبل العصر كما في الجلالي (و) حجب الاربع (بعده) اي

(١) اي واو والمغرب دون المغرب (٢) اي
ماللظهر وما للمغرب في الدرجة (٣) فاعل
سن فهو مجهول والاربعتين قوله انها اي السنة
(٤) اي بعد العشاء (٥) اي ما بعد العشاء
عما بعد الظهر والمغرب في الذكر (٦) اي
ما بعد العشاء (٧) عما بعد الظهر والمغرب
(٨) اي ما بعد العشاء (بعد) السنة (٩) اي
قال انها (بعد) الاربع (التي قبل الظهر) في
الدرجة (١٠) اي واو وبعد العشاء من حيث
ان الواو لا ترتيب فيها (١١) اي ما بعد العشاء
(١٢) اي قبل الواو اي ما بعد الظهر والمغرب
(١٣) اي السنة بعد العشاء (١٤) اي دون
التين قبلها (١٥) اي التأخير في الذكر
(١٦) اي السنة قبل الظهر (دون) ما بعد
(العشاء) (١٧) اي السنة قبل الظهر (اقوى
من غير سنة الفجر) (١٨) اي اربع قبل الظهر
(١٩) يصلى اربعاً وبعده ركعتين وبه اخذ
الطحاوي واكثر المشايخ وبه يعمل اليوم (مجمع
الأنهر) (٢٠) اي اصول محمد رحمه الله (٢١)
اي قوله وبعدها (٢٢) اي قوله وبعدها

(٢٨) علة الامرين اصل الاستحباب وكون
المستحب مردداً (لا) لاختلاف (الاخبار
٣١) لان في التعليم وردت الاخبار

العشاء فيصلى بعد الفرض اربعا وهو افضل كما في الكافي وقيل اربعا
عنده وركعتين عندهما كما في النهاية والاحسن ان يصلى سنا او اربعا
ثم ركعتين كما في المضمرات وذكر في قوت القلوب يصلى اربعا ثم ركعتين
ثم اربعا وانما اخرها وهي اقوى منهما عند بعضهم ترقيا من الادنى الى الاعلى
والضابطة فيه ان التى بعد الفرض مطلقا اقوى من التى قبلها كما في
التمرتاشى والاحسن اتمام السنن الموقفة بذكر صلوة الضحى اربع ركعات
قبل الضحوة الكبرى والمستحبات بذكر اربع من الصلوات احداها اربع
بعد الظهر والثانية ست بعد المغرب تسمى بصلوة الآدابين قال عليه
السلام من صلى بعد المغرب ست ركعات لم ينكلم بينهن بشئ عدلن
له بعبادة ثنتى عشرة سنة كما في الاختيار والثالثة ثمان ركعات بتسليمة او
بتسليمتين للتهجد وقيل له ركعتان سنة وقيل فرض كما في المحيط والرابعة
ركعتان او اربع وهي افضل لتحية المسجد الا اذا دخل فيه بعد الفجر او العصر
فانه يسبح ويهلل ويصلى عليه صلى الله عليه وسلم فانه حينئذ يؤدى حق
المسجد كما اذا دخل للمكتوبة فانه غير مأثور بها حينئذ كما في التمرتاشى
(وكره) مع الجواز (مزيد النفل) اى ازدياده ويحتمل مصدر اللزوم واسم
المفعول بمعنى النفل المزيد (على اربع) من الركعات (بتسليمة) واحدة.
(نهارا) ظرف مزيد وعن ابي حنيفة رحمه الله لا يكره ان يزيد عليها ما شاء
كما في النظم (د) كره المزيد (على ثمان) بتسليمة (ليلا) لان السنة به
وردت فيصلى ركعتين او اربعا او سنا او ثمانيا والاصح انه لا يكره الزيادة
عليه لان فيه وصلا للعبادة وذلك افضل كما في التمرتاشى وغيره وعن ابي
حنيفة رحمه الله لا يكره الزيادة اذا قعد على كل ركعتين كما في الجلابى
وسأنى تفصيله في قعدة النفل والثمان مجزئ الياء فيجعل الاعراب على
النون كما في الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون كما في الرضى لكس في

(١) اى التى بعد العشاء (٢) اى من
الأربعين قبل العصر والعشاء
(٣) علة وانما اخر (٤) اى فى الاعلائية
والادنائية (٥) لكونها موقفة ايضا حيث
هى (اربع آه)
(*) ركعتان منهن مؤكدة يصليهما بسلام ثم
اربعا بتسليمة واحدة (كشف الاسرار)
(٦) جمع آداب اى رجاء الى الله تعالى
بالنوبة والاستغفار (ابن عابدين)
(٧) هذا الحديث يدل على ان ركعتى
المغرب محسوبة من الست لكن فى الاشباه
خلافه (مجمع الأنهر)
(قوله لتحية رب المسجد ٨) اى لا يستحب
بل لا يجوز (٩) بمعنى زيادته (١٥) على ان
يكون اضافة مزيد من قبيل جرد قطيفة
قيد الاخير

* اعلم ان تحية المسجد التى يصلى قبيل
الجمعة وقت الزوال حرام عند ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله لانهما لا يجوزان الصلوة
فرضا ونفلا عند انتصاف النهار (لمصححه)

(١١) اى على ثمان (١٢) اى فى الازدياد
على ثمان

المشكاة وغيره ثمانى ركعات بالياء وقال المطرزي عن الأصمعي ان الحذف خطأ ولا يستعمل حالة الاختيار والياء والالف فيه كاليماني (والأربع) بتساوية (أفضل في الملويين) عنده وكذا في النهار عند هما واما في الليل فالثني أفضل وعليه الفتوى كما في الختائف والملاويان يفتحن الليل والنهار ثنية الملى بالعصر في الأصل امتدادهما كذا في المفردات (ولزم) وفرض (النفل) أي اتمام ركعتين منه وان نوى أكثر فان الأصل ركعتان زيد في الحضرة وأقر في السفر (بالشروع) أي بشروعه على أي وجه وفي أي وقت وفيه اشعار بأنه لو شرع في السنة من السنن كالتراويح لا يلزمه الاتمام كما لا يلزم القضاء عند الفساد على ما قال نجم الاثمة وغيره كما في النية او يلزمه اتمام تلك السنة كالاربع قبل الظهر والعشاء وذابلاخاني على ما ذكره ابو جعفر كما في المحيط وفيه دلالة على ان المستحبات الموقفة لم تدخل في النفل المطلق (الآ) شروعا (بظن أنه) أي الشرع واجب (عليه) كما اذا شرع في الظهر مثلا بظن أنه لم يصل فتذكر أنه صلاها فانه لا يلزمه الاتمام ولا القضاء عند الفساد كما اذا شرع في الوتر بظن أنه التراويح لكن لو اراد الاتمام ضم اليه رابعة وفي الزاهدي ان الاتمام اولى في مثل ذلك بلا خلاف فلو اختار الاتمام ثم افسد لزم القضاء (وقضى ركعتين) أي لزم قضاء ركعتين ولو شرع في أكثر منهما فالفعل الصوري عطف على الاسم اعني النفل (لوقض) ذلك النفل بامر ينافيه (في الشفع الأول أو الثاني) أي في خلال الركعتين الأوليين أو الثانيتين وذلك لان سبب الوجوب هو الشرع لا النية على ما قال اصحابنا وعن ابي يوسف رحمه الله لزم قضاء مانوى من أربع او أكثر ولو اطلق النية قضى الركعتين بالاتفاق والشفع ضم شيء الى مثله وقد يطلق على المركب منه ما والمناسبة المسائل الثمانية بالمقام قال (وترك القراءة) بالكلية (في ركعتي

١) أي محذوف الياء (قوله الليل) المظلم (والنهار) المضى أي مع وصفيهما (ع) أي الليل والنهار بدون اعتبار وصفيهما ثم اطلق في العرف على انفسهما مع وصفيهما (٥) مجهول والواو بمعنى أي (٦) أي المتنفل على أي وجه (٨) كان سواء شرع على الركعتين أو أكثر وعلى وجه الاتمام أو لا (قوله على أي وجه أي سواء كان شروعه بتكبيره الاحرام او بقيام لثالثة (در المختار) (٨) أي لا فرق بين ان يكون الشرع عند الزوال والطول والغروب وغيرها وعند زفر لا يلزم بالشرع في الاوقات الثلاثة المكروهة كذا في الكافي (مولوى عبد العلى) (٩) أي في المتن (١٥) حيث خص حكم لزوم الاتمام بالنفل المطلق (١١) عطف على قوله لا يلزمه الاتمام بدلالة المقابلة فيرد أنه يلزم دعوى الاشعار بالصددين والجواب انهما من جهتين فالاول من حيث ان النفل قد يطلق على ما ليس بسنة ولا فرض والثاني من حيث انه قد يطلق على ما ليس بفرض فقط فيشمل السنة اتمام تلك السنة أي المشروعة كالتراويح فقوله كالاربع قبل الظهر او قبل العشاء (١٤) أي كما يلزم اتمامها تنظير لاثمیل (١٥) أي اتمام الاربع المذكورة ويحتمل الاشارة الى لزوم اتمام تلك السنة (١٦) أي فيما في المحيط (١٧) أي الموقفة بالوقت كالاربع قبل العشاء مثلا (١٨) أي الغير المقيد بالوقت خصها في المحيط بالذكر وجعلها مشبها بها كالسنن الموقفة مع انه جعل حكمها واحدا (١٩) أي الاحال كونه بوجه الشرع (٢٥) الباء متعاقبة بالمستثنى المفرغ المحذوف (٢١) وتفسير الشارح يدل على ان الفعل أي قضى في الحقيقة في تأويل المصدر من قبيل تسمع بالمعيد ولذا قال فالفعل الصوري (٢٢) قيد به لانه لو نقض بين القعدة الاولى وبين القيام الى الثالثة لا يلزمه شيء لان الشفع الاول قد تم والثاني لم يشرع فيه ح (ابن عابدين)

(١) أي للقراءة والركوع والسجود وغيرها من أفعال الصلوة (٢) أي كل هذه الأفعال بل بعضها فرغ إيجاب كل (٣) قياس على ما إذا ترك آه (٤) أي فيصح الشروع في الشفع الثاني فلو أفسده يلزمه قضاءه أيضا (٥) بيان ما (٦) أما الأولى منه أو الأخيرة فهاتان المسئلتان في التحقيق ست حاصل من ضرب الاثنين في الثلاثة قوله من مسألتين من حيث الأجمال والاتحاد في الحكم وأما من حيث تفصيل التصوير في ست كما عرفت آنفا (٧) أي في المسائل الثمانية (٨) أي أرى محمد (عليه) أي على أبي يوسف (الجامع) الصغير بعد اتمام تصنيفه ناقلًا فيه رواياته (رويت لك) يا محمد (عن الإمام) مقول قال (قضاء ركعتين) لأربع (١٤) أي الأخيرة منهما وهي إحدى الأول مع بعض الثاني وفي التحقيق في أربع مسائل من مضروب الاثنين في الاثنين (قوله وقيل للتوفيق) (ما رواه) أي أبو يوسف من قضاء ركعتين (قياس) أي قياس قول الإمام كما يأتي (وما قاله) أي محمد (استحسان) أي مقتضاه

٢٥٩

فصل الوتر والنوافل

الشفع الأول من النفل (يبطل التحريمة عند أبي حنيفة رحمه الله) بخلاف الترك في ركعة منه فإنه لا يفسد إلا الأداء وهذا عدل الأقوال وأصحها ولذا قدمه (د) يبطلها (عند محمد في ركعة) منه لأن التحريمة تنعقد لهذه الأفعال ولم يوجد الكل في الشفع الأول فلم يصح الشروع في الثاني كما إذا ترك القراءة في ركعتي الفجر أو أحدهما (ولا) يبطلها (عند أبي يوسف رحمه الله أصلاً) سواء كان في ركعتي الشفع الأول أو في ركعة منه لأن القراءة ركن زائد حتى جاز الشفع الثاني من الغرض بينهما فتركها لا يفسد التحريمة (بل يفسد الأداء) لأنها شرطه فيشرع في الثاني ثم شرع في فروع هذه الأصول وقال (فيقضى) المتنفل (أربعاً عند أبي حنيفة رحمه الله فيما ترك) القراءة فيه من مسألتين (في إحدى الشفع الأول) سواء كانت أولى منه أو ثانية (مع) كل الشفع (الثاني أو بعضه) وحاصله أنه يقضى أربع ركعات عنده في مسألتين منها أحدهما ما ترك القراءة في ركعة من الشفع الأول مع كل الثاني وثانيتها ما ترك في ركعة منه مع بعضه إلا أن أبا يوسف قال لمحمد رحمه الله حين عرض عليه الجامع رويت لك عن الإمام قضاء ركعتين في هذه المسئلة فأنكر محمد وقال رويت لي قضاء أربع ركعات

جامع الرموز ١٥

صريحاً والعبارة المذكورة في الكتاب وغيره عن أبي يوسف من قبيل الصريح على ما يعرف في ذلك الموضع فلم يكن لا بناءً على أنه رواية بل تفريع صحيح على أصل أبي حنيفة والأفهم مشكل انتهى وبما ذكرناه عن قاضيخان ارتفع الأشكال لتصريحه بأنهما ظاهر الرواية كأنها نبوتها بالسماع لمحمد عن أبي حنيفة لا بواسطة أبي يوسف فلذا اعتمد المشايخ (وفي غاية البيان معزياً إلى فخر الإسلام كان أبو يوسف يتوقع من محمد أن يروي كتاباً عنه فصنف محمد هذا الكتاب أي الجامع الصغير واستند عن أبي يوسف إلى أبي حنيفة رحمه الله فلما عرض على أبي يوسف رحمه الله استحسنته وقال حفظ أبو عبد الله الأمسائل خطأ في روايتها عني فلما سمع ذلك محمد قال حفظتها ونسي هو وهي ستة مسائل مذكورة في شرح الجامع الصغير ولم يبينها وذكرها العلامة السراج الهندي وأنا في شرح المعنى فقال الأولى مسئلة ترك القراءة وقد علمتها الثانية إلى آخر ما في البحر الرائق فراجع *

(١) أي عن قوله أو نوى أربعا وأتم اثنين اه (٢) أي المص (٣) وجه الأحسنية أنه داخل فيه ويفهم منه على ما فسر هناك بقوله أي
 فصل الوتر والنوافل (٢١١)

من النفل (أو) أن (نوى أربعا وأتم اثنين فلا) يلزم (شئ عليه) من
 وجوب القضاء في صورتين إما في الأولى فلان القعدة الأولى في النفل
 لا تكون فرضا عندهم ولذا لو صلى الف ركعة من النفل غير قاعد إلا في
 الأخير لم يفسد كما في صفة الصلوة من الكافي وكذا لو قام إلى الثالثة بلا
 قعدة وقيد بالسجدة ناسيا لم تفسد على ما قال الشيخان ومحمد في المشهور
 والقياس أن تفسد كما قال زفر وروى عن محمد رحمه الله كذا في الجلابي
 وأما في الثانية فلان المعتبر هو الشروع لا النية والأحسن أن يكتفى عنه
 بقوله ولزم النفل بالشروع وقضى ركعتين وأعلم أن أداء النفل بعد
 النذر أفضل منه بدونه ولذا قيل لو أريد أن يتنفل نذرهما أو لائم صلاحها
 كما في النية (ويتنفل راكبا) أي له أن يصلي النفل على الدابة بلا ضرورة
 ولم يقيد به لأن مواضع الضرورة تستثنى من قواعد الشرع وفيه إشعار
 بأنه لا يجوز المكتوبة عليها كصلوة الجنائز والواجبة كالوتر عنده خلافا لهما
 والمنذورة وسجدة التلاوة إلا إذا صار تاروا وجبتين عليهما كما في الجلابي وعن
 أبي حنيفة رحمه الله أنه ينزل لسنة الفجر قال ابن شجاع يجوز أن يريد
 به أن الأولى هو النزول وإنما قلنا بلا ضرورة لأن كلها يجوز معها منها
 الخوف على النفس أو المال من اللص أو السبع وكون الدابة جموما والمصلي
 شيخ والمعين لم يوجد وغيبة الغافلة كما في المحيط ومنها المرض وطين المكان
 بحيث يغيب وجهه فيه فإن كانت الأرض مبنلة صلى هناك وهذا إذا
 سارت بنفسها فإن سيرها الراكب لا يجوز الفرض والنفل كما في الخلاصة
 وأما لم يقيد به لأنه داخل في العمل الكثير السابق ذكره وإن لم تسر
 الابتسيير يؤخر الصلوة إلى الوقت الثاني كما في النية وفي الكلام إشارة
 إلى أنه يصلي فرادى واستحسن محمد الجماعة إذا قرب دابته من دابة

وهذا إذا اه ليس تعقيب بل هو تمهيد لبيان وجه عدم التقيد كما لا يخفى على من قيد العلى (٢٥) حيث
 قال راكبا بصيغة المفرد ولم يقل ركبانا (٢١) أي الراكب

(١) اى الاقتداء (٢) اى يجوز الاقتداء

امامه فلو كانا في محل واحد في شق واحد يجوز وكذا في شقين عند بعضهم
اذا ربط احدهما بالآخر وقيل يجوز كيف ما كان اذا كانا على دابة واحدة
والاطلاق مشير الى ان نجاسة الركاب وموضع الجلوس غير مانعة وقيل
مانعة اذا كانت اكثر من قدر الدرهم الكل في المحيط (موميا) يجعل
السجود اخفض من الركوع (خارج المصر) اى من خارجه وفيه اشارة الى
انه يتنفل بمجرد المجاوزة عن العمران وهو الصحيح وقيل اذا جاوز ميلا
وقيل فرسخين او ثلثة والى انه يتمها خارجه فلو دخل فيه قبل الفراغ اتمها
نازلا عند كثير من اصحابنا وقيل اتمها راكبا ما لم يبلغ منزله واهله والى
انه لا يختص بالمسافر وهو الصحيح وعن الشيخين انه مخصوص به والى انه
لا يتنفل في العمران عنده ويكره عند محمد رحمه الله ويجوز عند ابي
يوسف رحمه الله الكل في المحيط وذكر في النظم انه يجوز التطوع ماشيا في
العمران عند ابي يوسف رحمه الله اينما توجه (الى غير القبلة) فلا يشترط
الاستقبال في الابتداء والبقاء ومن الناس من اشترط في الابتداء واصحابنا
لم يأخذوا به كما في المحيط وفي سفينته ان الراكب اذا سار دابته نحو
القبلة فاعرض عنها لم يجوز والكلام دال على جوازها اذا سار الدابة
سواء قدر على ايافها ولا كما في الخلاصة لكن في عامة الروايات انها لم
تجز اذا قدر على ايافها كما في النهاية (و) يتنفل (قاعدا) لكن يستحب
ان يقوم حين اراد ان يركع فيقرأ آية فيركع كما في الزاهدي وفيه اشارة
الى انه لا يجوز المكتوبة والواجبة والمنذورة وسنة الفجر بلا عذر وكذا
التراويح والصحيح انه يجوز كما في المحيط واختلفوا في كيفية القعود ففي
التمية انه يقعد حالة العذر وغيرها كما في التشهد بالاجماع وعن ابي حنيفة
رحمه الله انه احببى او تربع او يقعد كالشهاد واخذ ابو يوسف رحمه الله
بالاول ومحمد رحمه الله بالثاني وزفر بالثالث وعليه الفتوى والمتبادران

(٣) اى يتنفل الراكب تنفلا مبتدأ من
خارج المصر الى ان يدخل فيه (٤) اى هذا
الحكم (٥) لان التقييد بخارج المصر ينفي
اشتراط السير والجواز في المصر وما في حكمه
من العمران والبنيان كما مر فصح الاشارة
(الى انه لا يتنفل اه)

(٧) اى قوله ويتنفل راكبا موميا الخ (٨) اى
صلوة النفل (٩) اى وقت سيرها اعلم ان
هذا المعنى قد مر بقوله وهذا اذا سارت اه
وانما المقصود والمدار هنا هو التعميم بقوله
(سواء قدر) الخ

(١١) اى بعد القيام عطف على يقوم (١٢)
اى روى عنه بالترديد بين الثلث (١٣)
اى وضع اليته على الارض ورفع ركبتيه
(١٥) اى من المتن لان التعلل للتكلف
والقيام خال عن التكلف فلا محالة افضل

النفل قائما افضل ولذا كان اجر المنطوع القاعد على نصف القائم وهذا اذا كان بلا عذر فان اجر صلاة القاعد بعذر يساوي القائم بالاجماع الكل في النهاية لكن في الزاهدي ان صلاة المومي افضل من غيره على ما قالوا لكن في الكشف انه قال الشيخ ابو المعين النفس جميع عبادات صاحب الاعذار كالمومي وغيره يقوم مقام العبادات الكاملة في حق ازالة المائم لافي حق احرار الفضيلة (مع قدرة قيامه) تركه اولى كتركه في الراكب مع قدرة نزوله اذا اطلقه مستغن عن ذلك كاطلاقه عنه^{١٢} (وكره) القعود (بقائه) بان افتتح النفل قائما واتمها قاعدا بلا عذر سواء كان ذلك في الركعة الاولى او الثانية وهذا عند استحساننا ولا يجوز عند ما قياسياد علم انه لو اعين المنطوع قائما فلا بأس بان يتوكأ على عصا او ما يثبت وكذا بغير عذر عنده كما في الزاهدي (وان افتتح راكبا ونزل بنى) اي او صل ما بقي الى ماضى بركوع وسجود وهذا في رواية الاصل واما في رواية الحسن عن الشيخين فيستقبل كما في الجلابي وروى عن ابي يوسف كما في النهاية وكذا عن محمد اذا نزل بعد ماضى ركعة والاول اصح (وبعكسه) بان افتتح على الارض وركب (فسد) لان الركوب عمل كثير بخلاف النزول ولم يقدم صلاة القاعد على الراكب لانه اراد ان يذكرا الجائزة ثم المكروهة ثم الفاسدة **وسنن الترمذي** على الصحيح للرجال والنساء جميعا سنة مؤكدة باجماع الصحابة ومن بعدهم من الائمة منكروها مبتدع ضال مردود الشهادة كما في المضمرات وقال صلى الله عليه وسلم ان الله فرض عليكم صيامه وسن لكم قيامه فيكون سنة الله ومريضه صلى مع الصحابة اربع ليال كما في البخاري وانما ترك المواظبة عليها خشية الافتراض علينا وصلوا بعده فرادى الى ايام عمر بن الخطاب رضى الله عنه ثم تقاعدوا عنها^{١٧} فجمعهم على ابي بن كعب بلانكير من اعد وهي جمع ترميحه ايصال

(١) اي غير المومي لكمال التعبد في صلاة المومي (٢) مثال صاحب العذر (٣) من المعذورين (٤) خبر المبتدأ (٥) اي قيد مع قدرة قيامه (٦) اي المص (في) مسئلة (الراكب) قيد (مع قدرة اه اذا اطلقه) اي جعل هذا الحكم او القاعد مطلقا غير مقيد به (مستغن عن ذلك) التقيد (كاطلاقه) اي كاغناء اطلاق (الراكب) بحذف المضاف بقريضة كاف التشبيه (١٣) اي عن قيد مع قدرة نزوله (١٤) ذلك اي الاتمام قاعدا

(١٥) اي على الترتيب الشرعي فلو قدم صلاة القاعد لقدم مع قوله **وكره** بقاء قيد خل الجائزة بين المكروه والفاسد فاندفع ما قال ابو المكارم ولو قدم المص مسئلة صلاة القاعد على مسئلة صلاة الراكب لكان انسب بقوله وان افتتح راكبا اه انتهى يعني من حيث ان مسائل الراكب يكون مسرودا لكن حفظ مسرودية المنزل من الاعلى الى الادنى عند الشارح يفوقه كما حمل عليه الشارح المحقق فلا تغفل (١٦) عطى تفسير لسنة الله اشارة الى ان سنة الله بمعنى مرضى الله (١٧) اي عن الترمذي اي تركوها (١٨) بتشديد الميم اي جعلهم جماعة مقتدين او امرهم رضى الله عنه بالاجماع

الراحة مرة واحدة ثم سمي بها كل اربع من عشرين ركعة للاستراحة
بعدها اولاً لأنه يُعقَّب راحة على ما قالوا اولاً ان نفسها توصل الراحة حيث
ارتحل بها الوسواس الشيطانية والخواطر النفسانية وانما لم يذكر عددها
العشرين لاشتهاره بين المسلمين وذكر في المحيط انه يستحب ان يصلى
ست عشرة ركعة بعد التراويح بالجماعة (قبل الوتر) تصلى فيكون جملة
مستقلة مشيراً الى ان وقتها بعد العشاء حتى اذا صلى احد الاماميين
العشاء والاخر التراويح ثم ظهر ان الاول كان عدداً اعادة العشاء والتراويح
واذا دخل واحد في المسجد والامام في التراويح يصلى فرض العشاء اولاً
ثم يتابعه ويترك سنته على الاصح كما في الزاهدي (او بعده) اي الوتر
الى طلوع الفجر والكلام مشير الى ان ما بعد الغروب ليس من وقته
كما قال جماعة من ائمة بخارا والى انه ليس بمختص بما بين العشاء
والوتر كما قال اكثرهم وهو الصحيح كما في الخلاصة لكن في المضمرات ان
الاول هو الصحيح والمختار فلو صلى قبل العشاء لا يكون من التراويح على
الصحيح كما في قاضيخان والافضل استيعاب اكثر الليل بالصلوة ولو اخطأ
قوم التخفيف واغروها الى آخر الليل لم يكره على الصحيح كما في الخلاصة
وغيرها (وعلى) رأس (كل تروبة) اي كل فرد من افراد التروبة
ويتخالج في الصدر منه انه يستحب الجلوس قبل التروبة الاولى وتركه
بعد الاخرة فالاولى بعد كل تروبة (اي اربع ركعات) بتسليمتين ويجوز
بسلام واحد على الصحيح وقال بعض المتقدمين انه لا يجوز الا عن تسليمة
فلو صلى كلها بسلام واحد جاز عن عشر تسليمات على الصحيح هذا اذا
قعد في وسط كل اربع فانه لو صلى اربعاً بلا قعدة لا يجوز الا عن تسليمة
اختار بالقياس وعليه الفتوى كما في المحيط لكن في الخزانة انه لو تعد
ذلك بكره على الصحيح (جلسة) استحباباً بفتح الجيم والاولى الكسر

(١) من حيث ان الناء للوحدة او بناؤها للمرة
(٢) بتشديد الغاء اي يستلزم (راحة) بعدها
وفي الاول الاستلزام غير ما محظوظ الا لا يكون
فرق بين الوجهين (٤) اي نفس كل اربع
ركعات من غير ملاحظة الجلسة بعدها (٥) اي
ذهب بسببها الوسواس (قوله قبل الوتر تصلى
يعنى ان قبل طرفى تصلى المحذوف لاسن
المذكور (٧) اي اذا قدر تصلى وكان قبل طرفاً
له يكون قوله قبل الوتر وبعده جملة مستقلة غير
مربوطة بقوله وسن (٨) خبر يكون بعد خبر *

(٩) اي قوله قبل الوتر تصلى او بعده (١٥)
لان اضافة قبل الوتر يفيد الاختصاص اي
قبلية مختصة بالوتر فلو صبح قبل العشاء ايضاً
لا يختص القبلي بالوتر (١١) اي انه مختص
بما بينهما قيد المنفى ايضاً (١٢) اي ائمة
بخارا (وهو) اي ما قال اكثر ائمة البخارا الصحيح
(١٤) لانها انما عرفت بفعل الصباة فكان
وقتها ما صلوا فيه وهم صلوا بعد العشاء قبل
الوتر فان صلاها قبل العشاء او بعد الوتر لا
يكون من التراويح ولهذا عمل الناس اليوم
على هذا لانه وجدت فيه الاقوال كلها فينبغي
للمص اغتيار هذا لا ذاك (مجمع الانهر)
(١٤) اي عدم الاختصاص (١٥) اي من
سوق المتن حيث اتى بكلمة على وهى تفيد
الفوقية كما اشار اليه بتقدير رأس (١٦) لان
الجلوس الذي قبلها يكون لها (فالاولى) بدل
هلى (بعد كل تروبة) كما في اكثر المتن
الفقهية الا ان يجعل على بمعنى بعد (١٩) اي
كسر الجيم فيكون مصدراً نوعياً *

(١) أي أن يختار نوعاً من الجلسة بأن يسبح (أو يهمل) فظهر وجه التعليل لأولية المكسر الدال على النوع باعتبار أنواع الأفعال التي فيها (٣) وترك الاستراحة مقدار ترويجة مكروه كما هو شأن أكثر أئمة زماننا كذا في البحر (عبد الحليم) (* السبوح المنزه من كل عيب والقدوس الطاهر من كل عيب (منهل)

(٤) أي فيما في الكرمانى (٥) حيث قال فيقرأ في كل ركعة عشر آيات آه (٦) في قوة المصدر عطف على التعديل (٧) بالنظر إلى عشرين (٨) ناظر إلى ثلثين (٩) أي ككون الختم (١٠) أي الختم بلا عذر (١١) أي حين ترك الختم (١٢) أي في التراويح (قوله لكسل القوم يعني أن النفي وارد للترك المفيد بالاختصاص بكسل القوم فإذا كان كذلك (بترك) أي يجوز تركه (لغير الكسل) أي من غير أن يكون الكسل ولو بلا عذر كما مرفلو لم يكن الكسل ولكن معه عذر بالطريق الأولى ثم فسر الكسل فقال وهو أي الكسل التناقل عما لا ينبغي آه) كالمأمورات الشرعية (* قوله وهذا أحسن لأنه لا يشبه عليه عدد الركعات فيتنفرغ قلبه للتدبر والتفكر (عبد الحليم)

(١٣) وفي البحر الرائق خلافه حيث قال الجمهور على أن السنة الختم مرة وذكر في المحيط والاختيار أن الأفضل أن يقرأ فيها مقدار ما لا يؤدي إلى تنفير القوم في زماننا لأن تكثير الجمع أفضل من تطويل القراءة وفي المجتبى والمتأخرون كانوا يفتنون في زماننا بثلاث آيات قصار أو آية طويلة حتى لا يمل القوم ولا يلزم تعطيلها وهذا أحسن فإن الحسن روى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلث آيات فقد أحسن ولم يسن هذا في المكتوبة بما ظنك في غيرها انتهى (شر نبلاي)

فإن لكل بلدة أن يسبح أو يهمل كما له أن يسكت كما في المحيط (بقدرها) أي الترويجة فقال ثلث مرات سبحان ذي الملك والملوك سبحان ذي العزة والعظمة والقدرة والكبرياء والجبروت سبحان الملك الحى الذى لا يموت سبحان قدوس رب الملائكة والروح لا اله الا الله نستغفر الله نسألك الجنة ونعوذ بك من النار كما في مناهج العباد ولا بأس عند كثير منهم بالصلوة عليه من الصلوات أتمها وحسن ذلك عند بعضهم وكرهت عند بعض واهل الحرمين يطوفون اسبوعاً ويصلون أربع ركعات كما في المحيط فيجوز أن يصلى فرادى ويستوى فيه الامام وغيره كما في قاضيخان (وسن الختم) في التراويح (مرة) فيقرأ في كل ركعة عشر آيات لأن الركعات سنائة والآيات ستة آلاف كما في الكرمانى ولهذا جعلوا المصاحف معلمة بعشر من الآيات وفيه اشعار بان الافضل تعديل القراءة في كل ركعة ولا يطيل الأولى من الشفع الا عند محمد وهو المختار كما في قاضيخان وقيل يقرأ عشرين آية إلى ثلثين فيختم مرتين وهو فضيلة وثلاث مرات وهو افضل ويستحب أن يختم في الليل السابع والعشرين عند مشايخ بخارا لكثرة الاخبار انها ليلة القدر كما في المحيط ولهذا جعلوا القرآن على خمسمائة واربعين ركوعاً كما في قاضيخان وآوختم التراويح في ليلة ثم لم يصل التراويح جازبلاً كراهة لانه ما شرع التراويح الا للقراءة كما في المحيط وكونه سنة يدل على جواز تركه بلا عذر وحينئذ يقرأ فيها كالمغرب كما قال بعضهم وقيل آيتين متوسطتين وقيل آية طويلة او ثلاث قصار وهذا حسن ولهذا ائتم به المتأخرون كما في الزاهدى وقيل سورة الاخلاص وقيل من سورة الفيل إلى الآخر مرتين وهذا أحسن كما في المضمرات والافضل في زماننا أن يقرأ ما لا يؤدي إلى تنفير القوم عن الجماعة كما في الاختيار (ولا يترك) الختم (لكسل القوم) فترك لغير الكسل وهو التناقل

عما لا ينبغي ان يتناقل القوم عنه ولذا كان مذموما كما في المفردات
وانما اسند الفعل الى الحتم اشارة الى انه يترك الدعوات مع الصلوات
للتناقل والقوم اعم من ان يكونوا لامام واحد او اكثر حتى جاز ان يكون
لكل ترويجة امامان لكنه مكروه عند عامة المشايخ وينبغي ان يكون لكل
ترويجة امام كما في المحيط وفي الكلام دلالة على انه ينبغي ان يصلى
بالجماعة فانها سنة وقيل واجبة كما في الخزانة واكثرهم على انها سنة
على الكفاية وعن ابي يوسف رحمه الله ان من قدر ان يصلى في بيته بغير
الجماعة كما يصلى مع الامام احب الى ان يصلى في بيته والصحيح ان
للجماعة فضيلة اخرى كما في المحيط واعلم ان كونها سنة يقتضى ان لا
يقضى بالقوت وقيل يقضى مالم يدخل تراويح اخرى وقيل مالم يدخل
رمضان والاول اصح لانها دون سنة العشاء وهي لا تقضى بالقوت كما في
قاضيخان (ولا يوتر) اي لا يصلى الوتر (بجماعة خارج) شهر (رمضان)
وفيه اشارة الى انه يجوز الجماعة فيه في غير رمضان الا انها مكروهة
والى انها يجوز في رمضان والمختار انه يصلى في بيته كما في الزاهدى
والصحيح ان الجماعة افضل كما في قاضيخان والى انه يجوز ان يصلى الوتر
بجماعة وان لم يصل شيئا من التراويح مع الامام او صليها مع غيره وهو
الصحيح لكنه اذا لم يصل الغرض معه لا يتبعه في الوتر كما في المنية

فصل الكسوف

(عند الكسوف) اي عند كسوف الشمس فان للقمر الخسوف وقال
الجوهري هو اجود الكلام وقال ابن الاثير ان هذا هو الكثير المعروف في
اللغة وان ما وقع في الحديث من كسوفهما وخسوفهما فللتغليب وقيل
بالكافى في الابتداء وبالحاء في الانتهاء وقيل بالكافى لذهاب جميع الضوء
وبالحاء لبعضه وقيل بالحاء لذهاب كل اللون وبالكافى لتغيره والكل من

(١) اي لاجل انه لا ينبغي ان يتناقل عنه شرعا (كان) اي الكسوف مذموما في الشرع
(*) والمختار انه لا يترك الصلوة على النبي عليه السلام ويكتفى باللهم صل على محمد
لانه الفرض عند الشافعي (در المختار)
(٣) اي امام لركعتين وامام آخر لركعتين
(٤) اي واحد وان لم يكره لكل ترويجتين
فصاعدا (٥) حيث اضاف الكسوف الى القوم
(قوله كما) اي على وجه (يصلى) عليه (مع)
الامام من الوفا والكمال وعدم التناقل
(٩) وهي فضيلة جماعة المسجد واطهار
شعائر الاسلام كما في الحلبي

(١٥) اي في الوتر في غير رمضان لان
النهاي يقتضى المشروعية عندنا

(٤) ينبغي ان يكون قول القهستاني معه
احترازا عن صلواتها منفردا اما لو صلاها
جماعة مع غيره ثم صلى الوتر معه لا كربة
تأمل (ابن العابدین)

(١١) اي كون الكسوف للشمس والخسوف
للقمر اجود الاقوال فيهما كما نقلها الشارح
المحقق (١٢) اي للتغليب كل واحد منهما
على الآخر فانه من الجانبين واقع كشيخين
وعمرين لابي بكر وعمر رضى الله عنهما

(١) اقول التفريع ليس بتمام لان كون الكسوف والحسوف من اثر الارادة القديمة لا يقتضى كونه بلاسبب ظاهرى لم لا يجوز ان يكون الارادة تتعلق بخلق الكسوف والحسوف بسبب ظاهرى وهو الحيلولة (ملا قاسم بن احمد) (٢) اقول ما وجدنا دليلا شرعيا يقتضى ظاهره خلاف ما

(٢١٧)

فصل الكسوف

ذكره الفلاسفة في هذا الباب (ملا قاسم بن احمد) ٣ في البرازية ولا يبعد اجتماع الكسوف والعيد لان سيره بتقدير العزيز العليم لا يقي لا يقع ذلك الا في آخر الشهر لانا نقول هو ممنوع نغلا فقد خرج البخارى في الصحيح انه انكسف يوم مات ابن رسول الله وهو ابراهيم صلى الله تعالى على نبينا وعلى آله وسلم قال الواقدي والزبير بن بكار كان موته في العاشر من شهر ربيع الآخر الى آخر ما قال (كليات ابي البقاء) مات ابراهيم ابن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم في السنة العاشرة من الهجرة وهو ابن ثمانية عشر شهرا اداكثر قال ابن حجر وكان ذلك يوم عاشوراء الشهر كما قاله بعض الحفاظ وفي هذا الحديث رد لقول اهل الهيئة لا يمكن كسوفها في غير يومى السابع والثمانى او التاسع والعشرين الا ان يريدوا ان ذلك باعتبار العادة وهذا غارق العادة (مرقات) ٤ اقول كون الارض كرى الشكل مما تواتر في هذا الزمان في جميع الاقطار فلا مجال لمنعه في هذا الزمان واما زمان الشارح ففيه مجال لان احوال الارض لم تكن منكشفة مثل ما في هذا الزمان في زمانه خصوصاً في ديار الشارح واما في هذا الزمان فقد كثر السير في البحار وكشفوا ما فيها من الجزاير وساروا من جزيرة الى اخرى وعينوا المسير ووضعوا اعلاما وكثيرا ما يسرون من المشرق الى المغرب وبالعكس حتى صار كروية الارض بسبب كثرة السائرين واخبارهم متواترة في جميع الاقطار بحيث لا شبهة فيها (ملا قاسم بن احمد) قلت ما وقع سيرهم الا في نصف الكرة فليكن الارض كذلك فالثابت بالتواتر هو ما قلنا لا ما قاله (لناظره) (*) اى في صلوة الكسوف (٥) مستحب فخير ان يحذف بلاوجه او ساقط من الناسخ (٦) اى صلوة الكسوف (٧) لكربة النقل فيه ايضا (٨) اما استيناف او عطف على

اثر الارادة القديمة وقيل الفاعل المختار فيخلق النور والظلمة في هذين الجرمين متى شاء بلاسبب وما قال الفلاسفة فذلهم الله انه امر عادى لا يتقدم ولا يتأخر سببه حيلولة القمر او الارض فمخالق لظاهر الشرح وكون الارض كرى الشكل ممنوع كما قال ابن الحجر في شرع البخارى الا انهم قالوا لومات زيد وقت الطلوع من اول رمضان مثلاً بالصين كان تركته لافيه عمرو وقدمات فيه بسمرقند مع انها لوماتا معا لم يرث احدهما عن الآخر كما تقرر (يصلى) في الجامع او صلى العيد او مسجد آخر والاوّل افضل كما في التحفة (امام الجمعة) اى امام له دخل في اقامة صلوة الجمعة مثل السلطان او القاضى او مأمور السلطان او غيره مما له اقامة نحو الجمعة كما في شرح الطحاوى وهذا ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة ان لكل امام مسجد ان يصلى في مسجده فلا يشترط السلطان او المصر كما في المبسوط وذكر في المضمرات ان الجماعة فيه مستحبة كما ان كون الامام امام الجمعة كما في المشارع (ركعتين بالناس نفلاً) اى سنة كما روى عن ابي حنيفة رحمه الله وقال بعض المشايخ انها واجبة وهو مختار صاحب الاسرار كما في النهاية وفيه اشعار بانه لا يشترط فيها الاذان والاقامة وتؤدى في الوقت المستحب لا المكروه ولا يخطب عندنا فيها بخلاف كما في التحفة ونحو المحيط والكافي والهداية وشرورها لكن في النظم يحط بعد الصلوة بالاتفاق ونحوه في الخلاصة وقاضيان (مخفياً قراءته) عنده جاهر عندهما وفي التحفة عن محمد فيه روايتان والاول الصحيح كما في المضمرات (مطولاً) قراءته (فيهما) اى في الركعتين فيقرأ مثل البقرة وآل عمران كما في التحفة والاطلاق دال على انه يقرأ ما احب في سائر الصلوة كما في المحيط (ثم يدعو) الامام جالساً

لا يشترط في ميز الاشعار المذكور (٩) مبتدأ اى مثل كلام التحفة (١٥) اى كلامه خبره (١١) اى الاطلاق تطويل القراءة (١٢) مجهول اى استحسن

او قائما مستقبل القبلة والامسن ان يؤمن الناس مستقبلين ولو قام
معتدا على عصا او قوس كان حسنا كما في المحيط وذكر في الجلابي عن
ابي حنيفة رحمه الله انه يصلي بسلام ركعتين او اكثر قد طَوَّلَ او خَفَّفَ
فلا يزال يصلي (حتى تتجلى) اي تتكشف الشمس (وان لم يحضر) الامام
(صلوا) في مساجد هم ركعتين او اربعا وهو افضل كما في المبسوط (فرادى)
منونا او غير منون جمع فرد على خلاف القياس كما في الصحاح والفرد هو
الذى لا يختلط به غيره فهو اعم من الوتر واخص من الواحد كما في
المفردات وفي المحيط قال الامام الحلواني جاز لامام حيهم ان يصلي في
مسجد هم بامر الامام (كالحسوف) اي صلاة مثل صلاة الحسوف في كونهما
ركعتين بجماعة الا ان عند الحسوف يصلون في منازلهم كما في التحفة
والجلابي وقيل الجماعة جائزة فيه عندنا لكنها ليست بسنة كما في الزاهدي
ولا خطبة فيه بالاجماع كما في النهاية ويستحب الصلاة ومدانا في جميع
الافزاع كالريح الشديدة والظلمة والمطر الدائم والخوف من البرد والزلزلة
وغير ذلك كما في التحفة (والاستسقاء) لغة الملب السقي وأعطأ ما يشربه
والاسم السقي بالضم وشرعا طلب انزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة
الحاجة بان يجس المطر عنهم ولم يكن لهم اودية وانهار وآبار يشربون
منها ويسقون مواشيهم وزرورهم او كان ذلك الا انه لا يكفي فاذا كان
كافيا لهم لا يستسقى كما في المحيط ثم اشار الى كيفيته اجمالا وقال (دعا)
اي استنزال المطر عن الله تعالى (واستغفار مستقبللا) بان يخرج الامام مع
الناس او هم بامره استحبابا الى الصحراء ثلثة ايام ولا ماشين خاشعين
في ثياب خاف بعد ما يُقَدِّمُون الصدقة في كل يوم ثم يغنون على الله
تعالى ورسوله مستقبلين ثم يستغفرون فيقولون «استغفر الله الذى لا اله
الا هو الحى القيوم واتوب اليه» ثم يدعوا الامام او غيره لله تعالى بطلب

(١) اي الامام حين الدعاء (٢) اي حال كونه
قد طول او خفف معلومان (٣) اي سواء قرأ
منونا كسجزا فافا وترابا (٤) بالالف المقصورة
كقبالى وسكارى وكسالى في الوصل واما في
الوقف فلا خلاف في سقوط التنوين لان الوقف
على الحركة خطأ (٥) والقياس افراد كما
هو المنداول في اللسان والعبارات او فردان
ككود وودد ان ثم عرف الفرد وقال
(هو الذى لا يختلط به غيره) وان
اختلط ما هو ليس غيره ولا عينه وبالجمله لا
تنافى الشفعية في الجمله كالذات مع الصفات
مثلا فظهر التعريف على هذا التعريف بقوله
(فهو) اي الفرد (اعم من الوتر) فانه ما لا شفعية
فيه لانه خلاف الشفع (٩) لاطلاقه على الاثنين
ايضا حيث يتركب اثنان من اثنى واحد
فالواحد اعم من الوتر لان اعم من اعم
اعم كالجسم اعم من الحيوان اعم من الانسان
اعم منه بالطريق الاولى ولعل بهذا الاعتبار
قال الشارح المحقق في كتاب البيع في شرح
متن فان بيع ذوا افراد كل واحد بكفاه ويدخل
فيه كل اثنين او ثلثة انتهى فمن حيث ان
الواحد اعم من الفرد دخل في كل واحد اه كل
اثنين ومن حيث انه اعم من الوتر دخل فيه
كل ثلثة الا ان لنا كلاما فيه كتبناه هناك فانظر
(قوله) الفرد هو اعم من المحصور وغير المحصور
والوتر محصور فقط والواحد اعم مطلقا سواء
كان جنسيا او نوعيا او صنفيا او شخصا او ذاتيا
او صفتيا فالوتر واحد او ثلث او خمس او سبع
او تسع او احد عشر او ثلثة عشر ولا يتجاوز
عنها والفرد والواحد يتجاوزان الى غير
النهاية لكن الفرد لم يختلط به غيره والواحد
اعم منه كما في بعض المواشى (ملاعب الرحيم
او توزايمى) (١٥) المراد بالظلمة الظلمة
في النهار (خادمى) (١١) من الصواعق
وانتشار الكواكب وعموم الامراض ونحو
ذلك لان ذلك كلها من الآيات المخوفة والله
تعالى يخوف عباده ليتركوا المعاصى ويرجعوا
الى طاعة الله تعالى فيها فوزهم وخلاصهم
واقرب احوال العبد في الرجوع الى ربه سبحانه
الصلاة (جمع الانهر) (١٢) اي وطلب اعطاء
(ما يشربه) الطالب وغيره فالاولى ما
يشربه على المجهول (١٤) اي الاستسقام
اي لا الى معناه الشرعى كما مر لحلوه عن قيد شدة الحاجة

المطر ويقول كما قال صلى الله عليه وسلم اللهم اسق عبادك وبهايمك
 وأنشر رحمتك الى غير ذلك من الدعوات وهم يؤمنون كما في الخزائن
 وغيرها وانما آخر الاستغفار نظرا الى ما هو المقصود (فان صلوا فرادى جاز
 ولا يقلب) بالتخفيف والتشديد (الرداء) هو ثوب لا ذيل له ولا كم
 كالغولة فالتقليب ليس بسنة وهو الصحيح فلو قلب جعل الجانب الايمن
 منه على الايسر وبالعكس وهذا في الدور واما في المربع فجعل الاسفل
 الاعلى لتغيير الحال وهذا كله عنده واما عندهما فيخرج الامام ويصلي
 بهم ركعتين بلا اذان واقامة جاهرا بالقراءة والافضل سورة الاعلى والغاشية
 ثم يستقبل الناس قعودا غاطبا على الأرض خطبة او خطبتين قائما متكئيا
 على قوس وعند صَدْرَ الخطبة قلبه لا القوم وبعد الخطبة يدعوقائهما وهم
 قعود مستقبلين كذا في التحفة (ولا يحضر دمي) اي لا ينبغي حضور معاهد
 من الكفار مع المسلمين فما دُعَاء الكافرين الا في ضلال وانما لم يذكر
 النوافل بطريق الحصر اشارة الى كثرتها منها صلاة الغنل اذا ابتلى مسلم
 به يستحب ان يصلي ركعتين يستغفر بعدهما من ذنوبه ليكون الصلوة
 والاستغفار آخر اعماله ومنها الصلوة اذا نزل منزلا فيستحب ان لا يقعد
 حتى يصلي ركعتين كما في السير الكبير وكذا اذا اراد سفرا او رجع عنه
 يصلي ركعتين ومنها صلوة الاستغفار لمعصية وقعت عنه عن علي ابن ابي
 بكر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «ما من عبد
 يذنب ذنبا فينوضا ويحسن الوضوء ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله الا
 غفر له» كما في الجلابي

﴿ فصل في ادراك الفريضة ﴾

(من شرع) في موضع يصلي بالجماعة (في) صلوة (فرض) من الله تعالى
 كما هو المتبادر وفيه اشارة الى انه لو افتتح في منزله ثم سمع الاقامة في المسجد

(١) بضم الشين اي وابسط (على القارى)
 (٢) من الاستغفار وهو الدعاء وطلب المطر

(٣) اي فمع ذلك لو قلب جعل ا.

(٤) اي ليتفأل على تغيير الحال من فحط
 الماء الى رفايته

(٥) اي لاعلى المنبر

(٦) اي الامام من التصدير اي ولما ابتدأ الخطبة
 (٧) اي الامام ردائه

(٨) الغاء تعليلية اي حيث مادعا

(٩) اي بايجابه (١٥) اي كل واحد من
 القيد بين المذكورين (١١) من الشرع
 في الصلوة ومن لفظ الفرض فبالنظر الى
 الاول قال وفيه اشارة اه وبالنظر الى الثاني
 قال والى ان المنذورة اي المفروضة من
 جانب العبد

(١) اى المنذورة والقضاء والنفل (٢) اى المنفل (٣) اى الازدياد على الشفع (٤) اى لا يقطع بالاجماع الشارع فى السنة (٥) اى اوقعت (٦) اى التى شرع فيها (او) اوقعت (الاقامة) اى التكبير لتلك الصلوة (٩) اى على الاخير (١٥) فانه متعين فى الثانى لكونه راجعا الى الاقامة المذكورة فى قوله الا عند الاقامة فيه انه فليكن راجعا الى الغير باعتبار ان المراد منه الصلوة الثلث فالمعنى وان اقيمت هذه الصلوة الثلث اى الفجر والعصر والمغرب ويجوز ايضا ان يراد بالاقامة اقامة الصلوة فالدلالة غير مسلم (١١) راجع الى (اقامة مقام) اى توصيف الاقامة كما فى ضرب ضرب شديد

(١٣) اى تلك الاقامة (١٤) لا مصدر (١٥) اى هذه الاقامة (١٦) اى علم (١٧) وهى كلمات الاذان بزيادة قد قامت الصلوة مرتين (١٨) وان سلم كونه مصدرا اجاز الخ (قوله اشكال خبر ليس منشأ الاشكال توهم كون الاقامة مصدرا وليس كذلك بل هى مفعول به لكونها اسما للكلمات المعروفة ولو سلم كونها مصدرا فكون ضميرها قائما مقام الفاعل يجوز على مذهب سيبويه (حسن افندى)

* ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد محض اذ لافائدة فيه لدلالة الفعل عليه (مولوى جامى)

(٢٥) اى كل هذه النسبة الثلث (٢١) اى الرباعى (٢٢) لا الرباع حتى يكون على وفق القياس (و) الثنائى بمعنى منسوبة الى (الثنتين) لالثنائى بالضم منسوب الى (الثلاث) بالفتح لا الثلاث بالضم (٢٥) اى ركعة اخرى (٢٦) مقابل لقوله يعض على صلوته (٢٧) اى كون القطع اصح (٢٨) اى الركعة الاولى (٢٩) لو قطع (٣٥) حيث قال او سجد لها فان مفهومه لا للثانية كما اشار اليه الشارع فيشير (الى انه اه لما سأتى من الاشارة)

حيث عنى به قوله فيما بعد والكلام يشير الى انه لا يتنفل مع الامام بعد الفجر اه والاولى كما سأتى بالكافى والحوالة والايلزم تعليل الاشارة بالاشارة وعلى اى تقدير كلام الشارع لا يخفى عن التكرار

(٣٣) بيان ما يتم وهو من الاتمام

لا يقطع والى ان الشارع فى المنذورة وقضاء الفوائت لا يقطع وكذا الشارع فى النفل على المختار سجد او لا كما فى الخلاصة وذكر فى المحيط انها لا تقطع بالاجماع الا اذا اتم شفعاً فلا يزداد عليه لانه كابتداء النفل بعد الاقامة فيكفره كما فى الجلابى وكذا الشارع فى السنة وقيل انها تقطع على الشفع والاوّل الصحيح كما فى الظهيرية لكن فى الروضة الافضل ان يقطعها ما لم يسجد فان سجد قطع على الشفع (فاقيمت) تلك الصلوة الفرض كما فى التحفة وغيرها او الاقامة كما فى المضمرات وغيرها ويدل عليه قوله بعد وان اقيمت وليس فى اقامة ضمير الاقامة مقام الفاعل بدون الوصف اشكال لانها مفعول به اذهى اسم الكلمات المعروفة على ان سيبويه اجاز اسناد الفعل الى المصدر المدلول عليه بلا وصف كما فى اللباب (ان لم يسجد) الشارع (للكركة الاولى) من الثنائى او الثلاثى او الرباعى (او سجد لها) لالثانية سواء قام لها او ركع (وهو فى غير رباعى) من ثنائى او ثلاثى كلها غلّى القياس فانها منسوبة الى الاربع والثنتين والثلاث (قطع) بالسلام او غيره سواء كان قائما راكعا او ساجدا وقيل لو كان قائما يسلم تسليمه وقيل تسليمتين وقيل يقعد ويتشهد وقيل لا يتشهد ثم يسلم فى الصورتين وقال الميدانى انه لو كان فى قيام الاولى وركوعها يعض على صلوته وقيل يصلى اخرى ويجتنب والاصح القطع كما فى التمرتاشى وذلك لانه اذا لم يقعد الركعة الثانية بالسجدة فهو فى الاولى فيقدر على احراز فضيلة الجماعة كما فى المضمرات (واقندى) ناويا بالامام وقيل قطعه ان يكبر ناويا للاقتداء والكلام مشير الى انه لو قيد الثانية بالسجدة اتمها ولم يقند متنفلا لما سأتى من الاشارة (وكذا) اى قطع فيما لم يسجد للاولى او سجد (وهو فيه) اى فى الرباعى (بعد ضم) ما يتم شفعاً من نحو ركعة (اخرى) اى ما ادى

(١) أى فى قوله آخرى (٢) بعد الضم (٣) أى فى قوله ثلاثا لأن الركعة الثالثة أنما يتم بسجدها ولذا بين بقوله بأن يقيد آه فما لم يقيد الثالثة بسجدها فهو فى الركعة الثانية بعد ولا يصدق عليه أنه صلى ثلاثا (٤) أى بسلام أو غيره سواء كان قائما أو خائفا (٥) أى وأيضا فى قوله يتمه إشارة إلى أنه لا أدراك الجماعة آه (٦) ولم يوجد فصار نفلا فهو علة الانقلاب نفلا (٧) أى قول المص (الافى العصر ٨) أى من المص (٩) أى ليس له تمام فائدة (١٥) أى المص (١١) بقوله الأعدى الإقامة (١٢) أى المص (١٣) أى أنه يتنفل بالجماعة بعد كل رباعى سوى العصر (١٤) أى كتاب الصلوة بقوله وبعد أداء العصر إلى أداء المغرب فإنه يفهم منه أنه لا يكره النفل بعد أداء الظهر والعشاء من الرباعيات (١٥) حيث قال فى الرباعى وكذا فيه بعد ضم أخرى وان صلى ثلثا منه يتمه أى يضمه رابعة واحذر عن الإتيار ثم قال ثم يقتدى بالتنفل وقال فى غير الرباعى قطع واقتدى أى مفترضا فيما لم يسجد أو سجد للاولى لا للثانية فهذا السياق يشير إلى أنه لا يتنفل مع الإمام فى الفجر أى فى صورة اتمامه بأن قيد ركعته الثانية بالسجدة كما مر فى شرحه أيضا (١٦) أى المص (١٧) أى إلى أنه لا يتنفل مع الإمام بعد الفجر (١٨) أى فى أول كتاب الصلوة أيضا بقول هناك وبعد الصبح الاستنساخ حيث استثنى السنة فقط (١٩) أيضا وهو قوله وفى غيرهما يخرج ان اقيمت لان الفجر داخل فى الغير (٢٥) أى مع الإمام لو اقتدى آه فى المغرب فعلى هذه الرواية يجوز التنفل بثلاث ركعات (٢١) لثلاث ركعات للتنفل بالبتيرة (٢٢) لا قبله فكانه لا مخالفة بعد (٢٣) ممن سوى أبى يوسف (٢٤) فعلا (كما) أى مثل ما (روى) أى رواية أولى عن أبى يوسف من السلام مع الإمام بدلالة الأشعار الآتى من هذا الكلام أو رواية ثانية عنه من ضم رابعة بعد فراغ الإمام كذا هو ظاهر عبارة الفصيح (٢٧) أى قول المحيط لفعل كما روى آه (لا يخفى عن آه (تنزيه) لا تحريم والا لا يفعل مثل ما روى عنه (٣٥) أى كيف لا يكون تنزيها وقد ذكر (فى المضمرات (الخ لاساء) حيث لم يقل لما جاز (٣٣) من بيان إشارة المص فى الموضوعين (٣٤) أى اعترض (عليه) أى على المص (أنه ترك آه بعد الإتمام) ظرى الحكم أى بعد اتمامها بتقيد الركعة الثانية منهما بالسجدة أنه يقتدى فيهما أم لا حيث علم من مشاركات كلام المص أنه لا يقتدى فيهما متنفلا بعد اتمامهما فى ظاهر الرواية ولو اقتدى فى المغرب لأبأس لأن فيه رواية عن أبى يوسف هكذا ينبغى ان يفهم إشارات الشارح المحقق

(٢٢١)

فصل أدراك الفريضة

وفيه دلالة على أنه يقطع بعد ما قعد مقدار التشهد (وان صلى ثلاثا) بأن يقيد بالسجدة الثالثة (منه) أى من الرباعى (يتمه) أى الرباعى وفيه إشارة إلى أنه لو قام إلى الثالثة بلا تقيد بها بالسجدة قطع على التفصيل المذكور وقيل لو سلم قائما ولم يقعد فسدت صلوته وإلى أنه لا أدراك الجماعة لا يشتغل بجيلة مثل أن لا يقعد على الرابعة ويصيرها سنا كما فى المحيط ومثل أن يصلى الرابعة قاعدا لينقلب نفلا لأن الإتمام فرض كما فى المنية (ثم يقتدى متنفلا) أى بعد الإتمام الأفضل ان يدخل فى صلوة الإمام متطوعا لأنه به أمر النبى عليه السلام (الافى العصر) فان التنفل بعد مكروه وهذا منه مجرد تنبيه فأنه يشير إلى أنه يتنفل بالجماعة بعد كل رباعى سوى العصر كما أشار إليه فى أول الكتاب والكلام مشير إلى أنه لا يتنفل مع الإمام بعد الفجر كما أشار إليه فيه وفيما بعد ولأبعد المغرب بثلاث ركعات وهذا ظاهر الرواية وعن أبى يوسف رحمه الله أنه يقتدى فى المغرب ويسلم معه وعنه الأحسن ان يضم رابعة بعد فراغ الإمام وعندنا لو اقتدى فيه لفعل كما روى عن أبى يوسف رحمه الله كما فى المحيط وهذا لا يخلو عن الأشعار بأن كراهة التنفل بالثلاث كراهة تنزيه وذكر فى المضمرات أنه لو اقتدى فيه لاساء وبما ذكرنا أنه دفع ما قيل عليه أنه ترك حكم الفجر والمغرب بعد الإتمام (و) كره (خروج من لم يصل) وهو منقوض (من مسجد أذن فيه) سواء أقيم فيه أولا وسواء كان مسجد حبه

(عليه) أى على المص (أنه ترك آه بعد الإتمام) ظرى الحكم أى بعد اتمامها بتقيد الركعة الثانية منهما بالسجدة أنه يقتدى فيهما أم لا حيث علم من مشاركات كلام المص أنه لا يقتدى فيهما متنفلا بعد اتمامهما فى ظاهر الرواية ولو اقتدى فى المغرب لأبأس لأن فيه رواية عن أبى يوسف هكذا ينبغى ان يفهم إشارات الشارح المحقق

اولا وسواء صلى فيه اهله اولا وهذا ظاهر في مسجد حيه واما في غيره
ففيه تفصيل في المحيط لو صلى اهل مسجده لم يخرج ولو لم يصل قيل يجوز
ان يخرج ليصل فيه والافضل ان يصل في ذلك المسجد وقيل لا بكره
الخروج ولو عند الاقامة (لا لمقيم جماعة اخرى) مثل الامام والمؤذن
والذي يتفرق او يقل جماعة بغيبته كما في الكرماني (ولا) بكره الخروج
(لمن صلى الظهر والعشاء) لان الاذان دعاء لمن لم يصل (الا عند الاقامة)
فانه بكره الخروج حينئذ اذ النفل بعدهما مشروع (وفي غيرهما) من
الفجر والعصر والمغرب (يخرج) من صلاه (وان اقيمت) الاقامة
اذ النفل بعد الاولين كالنفل بالثلاث مكروه (ويترك سنة الفجر) جواز
اذا اقيمت صلوته (ويقتدى من لم يدركه) اي من ظن عدم ادراك
الفجر (بجمع ان اداها) اي السنة لان تركها اهن من تركه وعن
الزنجري رحمه الله لو غاب فوت الفجر صلى السنة بلاتنا وتعود مقتصر
على آية واحدة وكذا في سنة الظهر ولو شرع في سنة الفجر ثم اقيمت
اتم الفاتحة كما في النية وهذا لا يخ عن رمز الى انه لا ادراك الجماعة لا يشتغل
بالحيلة وهي ان يفتح السنة ثم يقطعها حتى يلزم القضاء اما قبل الطلوع
او بعده على الخلاف الا في ثم يدخل في صلاة الامام وذلك لانه لم يستحسن
الافتتاح على قصد عدم الاتمام كما في التمر تاشي والاحسن ان يشرع فيها
ثم يكبر للفجر بلا سلام فيصير منتقلا من النفل الى الفرض كما في المحيط
وانما تقضى قبل الطلوع لانها تلزم بالشروع الا ان الواجب بالشروع
ليس اقوى من الواجب بالنذر وقد نص محمد ان المنذور لا يؤدي ههنا
على ما قال الامام السرخسي رحمه الله كما في النهاية (ومن ادرك ركعة
اي ظن ادراكها منه) اي الفجر (صلاها) خارج المسجد وخلف اسطوانة
وكره خلف الصف بلا حائل واشدها كراهة ان يصل في الصف والكلام

(١) اي من لم يصل (٢) اي اهل مسجده
(٣) سواء كان مقيم جماعة او لا فظهر المقابلة
بالقيل الا في (٤) اي في مسجده

(٥) اي دعوة من الله تعالى الى اداء الصلوة
لمن لم يصل لان من صلى قد اجاب فلا يكره
له الخروج (٦) الاولى اذيتهم بالاعتزال
والنفل بعدهما مشروع

(٧) اي قول المص وتترك سنة (٨) بقوله وانما
تقضى قبل الطلوع الى قوله ولا يؤدي ههنا
اي قبل الطلوع فيؤدي بعد ومن نص محمد
يفهم وجه آخر لنهي الاشتغال بالحيلة (٩) في
الحيلة لو اتركها (١٠) اي في السنة بان
يكبر لها (١١) تكبيرة ثانية (بلا سلام) ولا رفع
يد (١٢) اي السنة (١٣) اي فرض الفجر
فيخرج بهذه التكبيرة الثانية عن السنة
ويصير شارعا في الفرض فاذا قعد مع الامام
لا يسلم معه للفرض بل يقوم الى السنة ولا
يرفع يده عنده لان تكبيرة السنة وجد قبل
الفرض مع رفع اليد فيصير بعد اداء الفرض
شارعا في السنة بلا كراهة ولا يكون مفسدا
للعمل بل صار منتقلا من عمل الى آخر
(١٤) البرهاني (١٥) اي السنة
(١٦) الاولى لزمت (١٧) اي شرطية
المص (مشير

مشير الى انه اذا انتهى الى الامام وهو مريد للاخذ في الامامة لا يترك السنة ومنهم من قال بتركه ويقتدى لاحراز فضيلة تكبيرة الافتتاح وفضيلة الجماعة كذا في المحيط والى انه لو ادرك الامام في الركوع ولم يدرك انه الاول او الثاني يترك السنة وكذا لو ظن انه ادرك التشهد وهذا ظاهر المذهب كما في الخلاصة وقيل هذا قياس قول محمد رحمه الله واما على قياس قول الشيخين فيجب ان يصلى السنة ثم يقتدى والى ان اقل ما يكون به مدركا لفضيلة الجماعة ركعة كما في الجلابي لكن في الحديث من ادرك الامام جالسا قبل ان يسلم فقد ادرك فضل الجماعة ولانه حدث اجماعا بادراك القعدة من حلف يصلى بالجماعة كما في النمرتاشي (ولا يقضيها) اي سنة الفجر (الا) حال كونه (تبعاً لفرضه) اي لقضاء فرض الفجر او المصلى عندهم قبل الزوال او بعده على اختلاف المشايخ كما في النمرتاشي وقيل بغض بعده اجماعا والاكلام دال على انها اذا فاتت وحدها لا تنقض وهذا عندهما واما عند محمد فيقضيها الى الزوال استحسانا وقيل لا خلاف فيه فان عنده لو لم يقض فلا شيء عليه واما عندهما فلو قضى لكان حسنا وقيل الخلاف في انه لو قضى كان نفلا عندهما سنة عنده كما في الكافي (ويترك سنة الظهر) ولو حكما فيدخل فيه سنة الجمعة فيقضى على الخلاف في سنة الظهر (في الحالين) اي حال ادراك الظهر وعدمه اذا اداها (ويقتدى ثم يقضيها) اي بعد الفراغ من صلوة الامام يقضى تلك السنة (قبل شفعه) اي ركعتي الظهر على المختار كما قال ابو يوسف رحمه الله وبعده كما قال محمد رحمه الله على ما في الحقايق وقيل الخلاف على العكس كما في الكافي وقيل الاول قول محمد رحمه الله والثاني قول الشيخين كما في النمرتاشي والاظهر ان الرابع^{١٧} تكون سنة وقيل نفلا كما في المحيط وفي الكلام اشارة الى انه ينوى القضاء كما قيل والاولى ان ينوى

(مشير الى انه) اي الجائي (٢) لان هنا لا اقل يدرك ركعة منه فعليه السنة *

(٣) لانه ربما يكون في الركوع الثاني فلو صلى السنة لا يدرك ركعة لا الاولى (والثانية ٤) اي يترك السنة (لو ظن انه) لو صليها (ادرك التشهد) لانه يتيقن منه انه لو صليها لا يدرك اقل المرتبة ركعة ثانية (٧) وجه الاشارة انه جعل مدار اداء السنة ادراك ركعة من الفرض فكانه قال صلاها ليحترز الفضيلتين فضيلة الجماعة وفضيلة السنة (٨) عطف من حيث المعنى على في الحديث فالمعنى ولكن في العرف (من حلف) بكسر اللام شرطية (يصلى) صلى (بالجماعة) فكذا حذف لشهرته المتعارف

(١٢) اي فيما فاتت وحدها (١٣) اي محمد احب له ان يقضى ولو لم يقض (١٤) اي ولو ظهرا حكما كالجمعة (١٥) اي في حكم جواز الترك (١٦) التي قبل الجمعة حيث هي مما نحن فيه من جواز الترك للاقتداء خوفا لفوت الجماعة (قوله على الخلاف في سنة الظهر) من انها تنقض قبل الشفع الاخير او بعده *

(١٧) اي حين قضى قبل الشفع او بعده (١٨) اي في قوله ثم يقضيها (١٩) بل تصريح *

السنة كما في الحقايق والى انه لا يقضى بعد الوقت وقيل يقضى تبعاً للفرض كما في المحيط (وغيرهما) اى غير هاتين السنتين (لا يقضى) في ظاهر الرواية (اصلاً) اى لا اصاله ولا تبعاً في الوقت ولا بعد وكان ابو جعفر يقول انه يقضى سنة المغرب كما في المحيط وذكر الجلابي ان ماسوى الفجر من السنن اذا فاتت بدون الفرض لا يقضى عندنا واما اذا فاتت مع الفرض فلا رواية فيه واختلف المتأخرون من اصحابنا فعند اهل العراق يقضى وعند اهل الحجاز والحراسان لا يقضى وفي التمرتاشي قيل ان غيرهما لا يقضى وقيل يقضى ويأثم تارك السنن على الصحيح *

﴿ فصل قضاء الفوائت ﴾

(فرض الترتيب) عند الاثمة الثلاثة ولو جاهلاً به وعن الحسن عنه انه لو لم يعلم به لم يجب عليه وبه اخذ الاكثرون كما في التمرتاشي (بين الفروض الخمسة) يدخل فيها الجمعة لانها تنوب عن الظهر على ما هو المختار عند المص ولهذا لو تذكر فيها ان عليه الفجر مثلاً وفي الوقت سعة فسدت الجمعة على قولهم كما في قاضيخان (والوتر) فانه لو تذكر فيه انه لم يصل العشاء فسد الوتر كما لو تذكر في الفجر انه لم يوتر فسد الفجر وهذا عنه لانه واجب خلافاً لهما لانه سنة (فائتاً) حال من الفروض والوتر وانما آثره على تاركه لانه ينبيء عن القصد في اضاءة الصلوة وذا لا يليق بحال مسلم (كلها) اى الصلوات الخمس فيقضى الفائتة الاولى فالاولى الى ان ينتهي ثم يؤدي الوقتية (او) فائتاً (بعضها) باقياً وبعضها فيقضى ما فات ثم يؤدي الباقية والاطلاق مشير الى انه يراعى الترتيب في صلوة العمر وقيل في صلوة سنة وقيل في صلوة شهر كما في التمرتاشي (الاً) للمثبت المفيد من المفرغ به اى فرض الترتيب في جميع الاوقات الا (اذا ضاق) في ظن الشارع (الوقت) عن قضاء الفائتة واداء الوقتية

(١) اى فيما سوى الفجر اذا فاتت مع فرضه

(٢) اى بفرضية الترتيب (٣) اى بكونه فرضاً

(٤) اى فرضية الترتيب بين الفروض الخمسة وبين الوتر (٥) اى الترك (٧) مراد اللفظ مبتدأ من حيث امتزاج الشرح (٨) اللام الجارة للاجل او للوقت والتعريف للعهد والمجرور مصدر ميمي والجار متعلق النسبة بين المبتدأ وهو الادخال وهو من المفرغ ولما كان اشتراط كون الاستثناء المفرغ في غير الموجب معللاً بالافادة وصف الاثبات بالمفيد اشعاراً بان العلة المذكورة لو وجدت في الكلام المثبت يصح الاستثناء المفرغ منه ايضاً فالمعنى لاجل ان الاثبات المذكور هنا مفيد فائدة صحيحة يكون الامن قبيل الاستثناء المفرغ على ما علم في النحو نقل عنه اشارة الى قول النحاة ان الاستثناء المفرغ يكون في غير الموجب لانه مفيد تقول ما جاءني الا زيد ولا يقع في الموجب لعدم الافادة فلا يقال جاءني الا زيد اى جاءني كل احد غير زيد لكن اذا كان مفيداً يصح وقوعه فيه نحو قرأت اليوم كذا وفرض الترتيب الا عند ضيق الوقت انتهى *

(١) تفريع على قول الكافي لا يفرض الترتيب حينئذ اه او على نفس الاستثناء والمآل واحد ثم لفظ وسع المعجود كثيرا ما يستعمل لازما وقد يستعمل متعديا كما ههنا ولو سلم فيقر بالتشديد من باب التفعيل اى لو كان يسع الوقتية اه (*) اى فى قول المص فرض الترتيب الا اذا ضاق اه اشارة ست الاولى (الى انه لم يجز المؤدى) لان عند الشروع لا يصدق انه ضاق الوقت (و) الثانية (الى انه لوطن سعة اه) لان المتبادر من الاستثناء انه اذا ضاق الوقت

(٢٢٥)

فصل فرض الترتيب

جميعا فانه لا يفرض الترتيب حينئذ لابين نفس الفوائد ولا بينها وبين الوقتية كما فى الكافي فلو وسع الوقت الوقتية مع بعض الفوائد جاز الوقتية على الصحيح وفيه اشارة الى انه لو شرع فى الوقتية وفى الوقت سعة واطال القراءة حتى ضاق الوقت لم يجز المؤدى الا ان يقطعه ويشرع فيه ثانيا فى ضيق الوقت كما فى الكرماني والى انه لوطن سعة الوقت ثم تبين خلافه لم يجز الوقتية وقيل جاز والى انه لوطن ضيق وقت الفجر من عليه العشاء فصلى الفجر وفى الوقت سعة جاز الفجر الا انها موقوفة فاذا شرع فى العشاء فان طلعت قبل الفراغ صح والا لم يجز فجره والى انه براعى الترتيب وان لم يؤد الوقتية على الوجه الافضل فان لم يمكنه اداء الوقتية الامع التخفيف فى قصر القراءة والافعال يرتب ويقتصر على اقل ما يجوز به الصلوة والى انه لو شرع فى الوقتية عند الضيق ثم خرج الوقت فى خلالها لم تفسد وهو الاصح والاشبه بمنزلة هبهم انه مؤدلا قاض اذا لحكم على المبني عليه كما فى التمرتاشى والى ان العبرة لاصل الوقت وقيل للوقت المستحب الذى لا كراهة فيه والاوّل قياس قولهما والثانى قياس قول محمد رحمه الله فلو شرع فى العصر وهوناس للظهر ثم تذكره فى وقت مكروه يقطع العصر على الأوّل وصلى الظهر ثم العصر ولم يقطع على الثانى كما فى المضاربات ثم صلى العصر بعد الغروب كما فى الذخيرة (اونسى) الفائقة بحيث لا يتذكر الا بعد الوقتية فح لم يفرض الترتيب

جامع الرموز ١٦

فى ظن الشارع كما قيد به ولم يوجد هنا (ه) اى فى نفس الامر (جاز الفجر) لسقوط الترتيب حيث صدق الاستثناء هنا بناء على ظنه (و) اى صح فجره لثبوت صدق الظن ولم يوجد هذا الجزاء فى بعض النسخ فيكون حينئذ من قبيل فيها ونعمت بدل عليه اظهار الفجر فى قوله والا لم يجز فجره باتفاق النسخ والافغنى المقام الاضمار لثلا يلزم الاستدراك وانما لا يجوز الفجر لتبين كذب الظن حينئذ كما فيما تبين خلاف ظن السعة وبالملة ظن الشارع ضيقا او سعة موقوف (د) الرابعة (الى انه الخ) لان المتبادر من الاستثناء ان شرط سقوط الترتيب ضيق الوقت عن مجرد الاداء والقضاء فاذا لم يضق عن مجرد الاداء والقضاء ينتفى الشرط ولا ينتفى الترتيب وان ضاق عن الاداء بالوجه الاكمل (و) تفريع للوصول لنصوير هذه الاشارة (اداء الوقتية) مع الوجه الافضل (الامع التخفيف فى قصر القراءة) الاولى اسقاط القصر من البين لان التخفيف فى القراءة هو القصر (و) التخفيف (فى الافعال يرتب) جواب لو (ويقتصر على اقل ما اه) من القراءة والافعال (و) الخامسة (الى انه لو شرع فى الوقتية عند الضيق وسقوط الترتيب وجه الاشارة ان ضيق الوقت انما يبطل فرضية الترتيب لاصحة المؤدى ١٥) مبتدأ اعطف على الاصح خبره انه مؤدى ١٦ اى على الوقت (المبنى عليه) وشرع فيه وهو وقت الاداء وانما عرض له الخروج ثانيا (و) السادسة (الى ان العبرة لضيق اصل الوقت وعدمه لا للوقت المستحب كما قيل فاذا لم يضق اصل الوقت وضاق الوقت المستحب لا يسقط الترتيب كما قال فلو شرع فى العصر اه يقطع العصر) وبراعى الترتيب ٢١ اذ لا تضيق لاصل الوقت حينئذ وانما الضيق

فى الوقت المستحب ٢٢ اى رتب بينهما ٢٣ اى العصر بل يضى عليه (على) القول (الثانى) من ان المعنى فى الضيق وعدمه الوقت المستحب ٢٤ لعله سهو من النسخ والصواب ثم على الظهر ٢٧ ولو حملنا صلى استغراب الشارع المحقق كما هو مطيبه فيجوز ان يكون بالقاف بمعنى المقصور اى المحبوس حيث كان حبس ظهره وشرع فى العصر او بالعين بمعنى المعصر اى المخرج من البين وهو الظهر حيث طرح ونسى هو من البين فشرع فى العصر

فصح قضاء الفائتة بلا إعادة الوقتية لان النبي صلى الله عليه وسلم نسي ذات يوم صلاة العصر وصلى المغرب بجماعة ثم قال لاصحابه هل رأيتموني صليت العصر فقالوا لا فصلى العصر ولم يعد المغرب كما في الكرماني فلو تذكر في الصلاة وفي الوقت سعة الاتمام والفائتة والوقتية جميعا اتمها وان لم يسع الا الفائتة والوقتية قطعها فشرع في الفائتة ثم في الوقتية كما في بيان الاحكام والاطلاق مشير الى انه لو كان المتخلل من الايام كثيرا جاز الوقتية مع تذكر الفائتة كما قال محمد رحمه الله وفي رواية عن ابي يوسف رحمه الله وقال فخر الاسلام عن مشايخه انها لم تجز والفتوى على الاول كما في المحيط (اوقات) من الفرائض (ست) بدخول السابعة وعن محمد رحمه الله خمس بدخول السادسة وعن بعضهم سبع وقيل اكثر من شهر وقيل اكثر من سنة وقيل يراعى الترتيب في الغمر كما في التمرتاش والاول اصح كما في المضمرات وظاهر الرواية كما في الكافي وحديث لا يفرض الترتيب فيصح الوقتية مع تذكرها والكلام مشير الى ان الفوائت الحديثة والقديمة سواء في اسقاط الترتيب اما الاول فامر اجمع عليه المتقدمون والمتأخرون من اصحابنا ومشايخنا واما الثاني ففيه خلاف فانه لو فاتت صلاة شهر ثم اقبل على الوقتيات قبل قضائها ففاتت صلاة منها ثم صلى اخرى ذاكرا للفائتة آنفا فقد قال بعض المتأخرين انه لا يجوز هذه الصلاة زجرا له عن التهاون وقيل يجوز والافتاء به في زماننا اولى لان التهاون فاش في العبادات كما في الكرماني وعليه الفتوى فلو قضى ثلثين فجرا ثم ظهرا ثم وثم يصح الكل والى انه اذا قلَّت الفوائت بعد الكثرة لا يعود الترتيب كما اذا قضى صلاة شهر الاصلوة يوم ثم ادى الوقتية ذاكرا لها فانه يجوز وعليه الفتوى والى انه لو قضى الكل لا يعود الترتيب لكن ذكر المص وغيره انه عاد الترتيب عند الكل والفوائت الست اعم من ان تكون حقيقية او حكمية لان الترتيب كما يسقط بكثرة الفوائت بسقط

(١) ما فات ونسى (٢) اى في اثناء الصلاة التي كان شرع فيها سواء كان وقتية او فائتة مؤخرة عما نسي (٣) الحال (في الوقت سعة الاتمام) اى اتمام ما شرع فيه وتذكر ما نسي فيه (٤) كلاهما عطف على الاتمام (٥) اى الصلاة التي شرع فتذكر فيها (٦) اى جعل النسيان مطلقا اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما تخلل بين النسيان والتذكراياه كثيرة فهذا التذكر في حكم النسيان فيجوز الوقتية مع تذكر الفائتة لو تخللت بينه وبين نسيانه ايام كثيرة (٧) في كل العمر قال بشر الميرتشي من ترك صلاة لا تجوز صلاة عمره اذا كان ذاكرا لها ما لم يقضها (٨) اى حين فاتت ست بدخول السابعة (٩) اى اشتراط قوت الست على الاطلاق لسقوط الترتيب

(١٥) اى معتادون لا ينزجرون عنه فلا يكون في التعليل بالزجر فائدة (١١) في الموضعين وجه الاشارة اليهما ان ظاهر كلام المص ان من مستطات الترتيب مطلق قوت الست ومجرده سواء انعدمت او قلت ثانيا او دامت وبقيت كما كان فما تحقق المسقط كيف يعود الساقط (١٢) بان يكون كلهما فائتا بالفعل (١٣) بان يكون واحدة منها فائتا بالفعل والباقي في قوة الفائت

(١) بان يبلغ الفائت بضمه ستا (ولهذا) اى لكون الفوائت الست اعم من الحقيقي والحكمى اولكون الترتيب ساقطا بكثرة المؤدى (٢) اى وقتيات (٣) لهذه (٤) هذه الخمس اه (٥) اى ان ادى السادس ثم الفائتة صح الكل لان الستة كلها ح فى معنى الفوائت فيسقط الترتيب مستندا الى اَوَّل الفوائت لان هذه الكثرة صفة هذا المجموع وحكمها سقوط الترتيب فاذا ثبت صفة الكثرة له بوجود الاخيرة استندت الصفة الى اَوَّلها بحكمها وهذا كالسفر فان العلة البيحة للفطر مسيرة ثلاثة ايام فلو خرج قاصدا مدة السفر افطروا ان لم يتم السفر الذى هو العلة فان قلت كيف جاز ان يتوقف حكم الصلوة المؤدات على ما فى ثان الحال قلت لا بعد فى هذا فان من صلى الظهر يوم الجمعة فى بيته ثم بدى له ان يسعى فادرك الجمعة ظهر ان المؤدى نفل والا يكون فرضا كذا هذا (٧) الوقتية ثم اداها تفسد الخمس (٨) فهنا يقى صلوة واحدة تصحح خمسا مؤداتا وهى السادسة المؤدات التى تقضى الفائتة بعدها (١٥) وهى قضائك الفائتة التى اداك السادسة بعدها وفى هذا المقام بيت مشهور عجمى بالتركية الرومية يتصاعبون فى فهمه وهو هذا (بيت) اولنه

(٢٢٧)

فصل فرض الترتيب

بردر مصاحى در غمسه نك * اول ادا كدر
قضا كدر صوكندين سنوك * اولنه بردر
مفسدى در غمسه نك * اول قضا كدر
ادا كدر صوكندين سنوك * وانا احرر لك
ترجمته بالعربية وهى اية صلوة واحدة مصاحية
للخمسة المؤدات فى الصورة المقرضة نجيب
هى اداك السادسة التى قضائك للفائتة
بعدها واية واحدة مفسدة لهذه الخمسة هى
قضائك الذى اداك للسابعة بعدك (فقوله
نه استفهام وقوله در فى سبعة مواضع بالضم
بلا اشباع والسكون روابط للالفاظ العجمية
كالرفع فى العربية) (وقوله اول بمعنى الضمير
المرفوع المنفصل قدم فى اَوَّل البيت على
مرجه كما هو عادة الاعاجم فى مقام الاستفهام
وقوله صوكنك فى الموضعين بمعنى بعد فى العربية
(وقوله قضا كدر صوكندين فى المصراع الثانى
من البيت الاوَّل جملة اسمية او ظرفية صفة
الادى لاخير الاستفهام وهو موضع اشكال
البيت فزال وعلى هذا القياس قوله فى
الثانى ادا كدر صوكندين صفة القضاء كما
لا يخفى على من قيد اصل العلى قوله ما قال
ابو حنيفة متعلق بقوله فسادا موقوفا (١١)
طريقا آخر لك به غير ما مر نقلا من المبسوط
وغیره وهو (ان الفساداه) اى ان المعتبر
خروج وقت الخامسة التى هى سادسة الفوائت
لادخول وقت السادسة حيث قال ان الفساد

بكثرة المؤدى ولو فاتت صلوة واحدة ثم صلى بعدها خمس صلوة ذاكرا
للفائتة كان الخمس فاسدا فسادا موقوفا حتى انه اذا صلى السادسة قبل
الفائتة انقلب الخمس جائزة واذا قضى الفائتة قبل السادسة وجب
اعادتها فواحدة تصحح خمسا وواحدة تفسد خمسا على ما قال ابو حنيفة
رحمه الله كما فى المبسوط وغيره واختار فخر الاسلام فى شرح المبسوط ان الفساد
فى كل من الست عنده ليس بمنقرر فيما ادى بل هو شىء يقضى به فى
الوقت حتى يعيدها ثانيا فى الوقت فاذا خرج الوقت تنقلب المؤدات
صحيحة واما عندهما ففساد الخمس بات لم تنقلب جائزة بكل حال والفتوى
على قوله والاطلاق دال على ان قضاء الصلوات على التراخى كما قال
محمد وعند ابى يوسف رحمه الله على الفور وعن الامام رواينان وقيل

١٤ *

(فى كل) ظرف الفساد لا خبر ان (١٤) هى الخمس المؤدات وفائتة قبلها (١٥) اى اى حنيفة (١٦) من الخمس خبر ان
(١٧) اى فسادها (١٨) اى يخبر ويحكى (١٩) اى بوقوعه (٢٥) اى فى وقت الخامسة من المؤدات (٢١) اى كى (٢٢)
اى فى هذا الوقت فاذا خرج (هذا) الوقت فيمجرد خروجه وان لم يتحقق دخول وقت صلوة اخرى ولم يصل السادسة ايضا
(٢٣) كمن ترك فجر يوم وادى باقى صلوته ينقلب صحيحة بطولع الشمس من الغد كذا فى المختار فيفهم منه ان ادا الخامسة
ليس بشرط ايضا كما فى طريق نفس المبسوط حاصله ان فخر الاسلام اختار هذا الطريق لا طريق المبسوط
(٢٤) مقابل لقوله فسادا موقوفا على ما قال ابو حنيفة (٢٥) اى متقرر قطعى (٢٦) اى سواء قدم ادا السادسة على الفائتة
او قدم قضاء الفائتة عليه (٢٧) اى الامام (٢٨) اى اطلاق القضاء اللازم من كلام المص والمستفاد منه بطريق التفریع
ولهذا فرع الشارح المحقق وقال فيقضى ما فات ثم يؤدى الوقتية فتغتن

(١) أى الثانى اتفاقى ويحتمل العكس ان يكون التراخى قول أبى يوسف والغور قول محمد (٢) من القول لا من الظرف
(٣) قبل القضاء (مباح) لأن المواجه ضرورى (٥) أى تأخير القضاء (٦) من المواجه (٧) أى لا يباح (٨) يعنى بلا تأخير
(٩) أى فى باب أحكام المرض من الزاهدى لعل لفظ المرضى بالياء جمعاً للمريض والنسخ اتفقت على المرض
حفظنا الله تعالى منه والحمد لله على الصحة (٢٢٨) فصل فى سجود السهو

ان الأول اتفاقى وقيل عكسه وهو الأصح ثم على الثانى قيل الاشتغال
بالمواجه مباح وانما لا يباح عند الفراغ والصحيح خلافه كما فى التمرناشى
وهذا كله اذا كان صحيحاً فاذا مرض قضى الفائتة كالوقتية وقيل يؤخرها
اذا كان يرجو الصحة كما فى مرض الزاهدى واذا قضى صار كما اذا ادى
فى حق ازالة المأثم لافى حق احراز الفضيلة كما فى الكفى

فصل فى سجود السهو

(يجب) فى ظاهر الرواية وهو الصحيح كما فى التحفة لكن فى المحيط انه عند
الكرفى ويسن عند غيره (بعد سلام) يسمى بالصلوتى (واحد) وهو
الصواب وعليه الجمهور كما فى الكافى (عن يمينه) وهو الأصح كما فى الكروانى
وقال فخر الاسلام يسلم تلقاء وجهه وقال صدر الاسلام السلام الواحد بدعة
كما فى النهاية وذكر السرخسى وغيره انه تسليمتين وهو الصحيح كما فى
الهداية وذكر شيخ الاسلام انه لا يأتى بالسجدة حينئذ كما فى الكروانى
وظاهره مشير الى انه لو سجد قبل السلام لم يعتد به كما فى رواية
النوادر واما فى رواية الاصول فمجزئة والى انه يشترط ان لا يوجد بعده
تطاول المدة ولا الفعل المنأى للصلوة كالقيام والاكل والكلام والخروج
من المسجد كما فى الجلابى وانما لم يأت به عند العامة اذا استدبر القبلة
كما فى المحيط وانما لم يقيّد بما وراء الاوقات الثلاثة لأنه اشارة فى اوقات
الصلوة الى أنه لا يفعل (سجدتان) بلا تكبير فانه يجوز بلا تكبير عند

(١٥) أى سلام منسوب الى الصلوة بان يكون عملاً لها امتراز عن سلام
غير صلوتى كما مر فى باب المفسدات وهى مراد من قال انه للفصل بين الجابر والمجبور
(١١) أى فقط لانه هيئة التسليم المستنون
ولان الأول للتحليل والثانى للتحية والسلام
هنا للتحليل لا للتحية فكان ضم الثانى الى
الأول عبثاً والتعليل بانه المعهود ليس بقوى
لان المعهود فى الصلوة هو تسليمتان كما
فى الحديث (١٢) أى بعد تسليمتين
(١٣) السهوية أى يسقط عنه سجود السهو
(١٤) أى حين اتى بتسليمتين لانه بمنزلة
الكلام اعلم ان هذا الكلام مما يصبوب السلام
الواحد ويقومه فالاولى ولكن ذكر شيخه
اوان يذكر بعد قوله كما فى الكافى بعنوان
حتى ذكر شيخه كما فى عبارة النصيحة
(١٥) أى ظاهر المتن حيث قال بعد سلام
اه وهو مصبب معنى الوجوب لانه ظرف يجب
تفنيه رد على مولانا أبى المكارم (١٦) أى
للاتيان بالسجدة (١٧) أى بعد السلام
الواحد (١٨) بينه وبين السجدة بحيث
ينجرى فى صلوة الصبح مثلاً الى الطلوع (١٩) ما
يمنع البناء وجه الاشارة ان الظاهر من
البعدية بلا واسطة وان تقديم الظرف
على الفاعل وتقييد السلام بواحد يدل
على ان الشرط هو فقط فيفيد ان لا يوجد بعد
ما يطول به المدة الى السجدة فاذا تطاول
المدة بحيث لم يسجد من عليه السهو فى صلوة
الصبح مثلاً بعد السلام الأول حتى انجر الى
طارع الشمس او وجد المنأى للصلوة وضابطه
كل ما يمنع البناء اذا وجد بعد السلام يسقط
عنه سجدة السهو ولا يأتى بها وبهذا التقرير
ظهر لك ارتباط قوله (وانما لم يأت به) أى بالسهو
(٢١) أى لا مطلقاً (٢٢) فما دام لم يستدبر
يسجد وان قام مثلاً (٢٢) أى المصنف
وجوب السجدة (٢٣) المشهورة بالاقوات المكروهة (٢٤) أى المصنف (٢٥) أى التقييد المذكور (٢٦) بصيغة المجهول
حاصله انه لا يقيّد وجوبها بما ورائها حيث اسلف هناك نفس الشارح المحقق فى شرح ولا سجدة تلاوة اه بقوله وفيه اشارة
الى جواز سجدة غير التلاوة انتهى فقوم منه جواز سجدة السهو والشكر فيها *

الحاكم

المحكم
وجوب السجدة (٢٣) المشهورة بالاقوات المكروهة (٢٤) أى المصنف (٢٥) أى التقييد المذكور (٢٦) بصيغة المجهول
حاصله انه لا يقيّد وجوبها بما ورائها حيث اسلف هناك نفس الشارح المحقق فى شرح ولا سجدة تلاوة اه بقوله وفيه اشارة
الى جواز سجدة غير التلاوة انتهى فقوم منه جواز سجدة السهو والشكر فيها *

(١) هو عدم جواز سجدة السهو بلا تكبير من كور (ي) باب (سهو) من كتاب (العقيلي) (٢) اما احسن بن زياد راوى الامام او حسن الصحابي لما فى الفصيحة عن البخارى سلم انس والحسن رضى الله عنهما ولم يتشهد (٥) حتى لو سجد للسهو وذهب لم تفسد صلوته كما فى الفصيحة (٦) علة لأصل المتن لا للتسمية (٧) اى عدم ذكر القعدة (٨) حيث لم يعد هامن فواعل يجب كالتشهد والسلام (٩) اى قعدة السجدة بغيرهما فتكون فريضة لان الاقوال دون الافعال كما يأتى (١٥) وذهب الى امر (لم تفسد صلوته وينبغى اه) اما من فصل سجود السهو ﴿﴾ (٢٢٩) كلام الكرماني او من آخر وعلى اى حال الاحسن

فينبغى اه بالتفريع على الشرطية المذكورة (١٢) استندراك من الاستندراك (١٣) فاذا كانت اقوال القعدة واجبة فلا محالة تكون القعدة فائقة على الواجبة لا ان ينساوبا فالحق ما هو مشار الاكتفاء (و) الاكتفاء (مشير) ايضا (الى ان هذه السجدة) اى السهوية (لم ترفع اه) يعنى ان عدم ذكر القعدة يشير الى انها لم ترفعها لغوتها فيفهم منه انها لا ترفع ما فيها ايضا من التشهد والسلام وان اشار ذكرهما الى ارتفاعهما كما فى رواية اخرى (١٤) قيد عدم رفع التشهد والاولى كما فى رواية لانه ليس فى حيز الاشارة (١٧) اى ما عند محمد من انه يفعلهما فى قعدة السجدة الصحيح (١٨) اى ركن من اركان الصلوة الاصلية لا على كل ركن بدليل ان رعاية الترتيب فى بعض الاركان فرض يفسد الصلوة بانقائها فاندفع ما ظن من الاعتراض به كما يشير اليه الشارح المحقق فى الكلام (١٩) كلمات الانفصال لو بدلت بالواو لكان احسن الا ان يقال انها باعتبار وحدة لفظ الركن (٢٥) اى فى المتن (٢١) ما يطلق عليه (التأخير) وهو مقدار اه (٢٤) اى التأخير الموجب للسهو (مقدار اركان) (٢٥) اى عن البواقى مع ان التقديم يستلزمها (٢٦) معنى كلامه ان التقديم من حيث انه تقديم والتأخير من حيث انه تأخير وكذا التكرار من حيث انه تكرار والتغيير من حيث انه تغيير والتترك من حيث انه ترك (٢٧) لا من حيث ان كلامها يهدم رعاية الترتيب بين الاركان كما ظن فلا يرد ان رعاية الترتيب فى بعض الاركان فرض تفسد الصلوة بهىمه اشار اليه الشارح المحقق فيما بعد بقوله وبما ذكرنا من الاجمال اه فانظر وطبق (٢٨) انه ليس لمجرد

الحاكم الجليل ابى الفضل وذهب الكرخى الى انه لا يجوز كما فى سهو العقيلي فيكبر بعد سلام ويجز ساجدا ويسبح فى سجوده ثم يفعل ثانيا كذلك (وتشهد) خلافا للحسن فانه لا تشهد فيه عنده كما فى الجلابي (وسلام) يسمى بالسهوى فانه واجب كما فى الكافى لكن فى الكرماني انه سنة عندنا والآكتفاء مشير الى ان القعدة فريضة لكن فى الكرماني انه لو لم يقع لم تفسد صلوته وينبغى ان تكون واجبة الا ان الاقوال دون الافعال كما فى النهاية وغيرها والى ان هذه السجدة لم ترفع التشهد والسلام قبلها كما لم ترفع القعدة فى رواية كما فى الكفاية والى انه لا يصلى فيها ولا يدعو فيفعلهما فى القعدة قبل السهو خلافا لمحمد وهو الصحيح كما فى الكافى وذكر الطحاوى انه يفعل فى القعدتين وهذا احوط كما فى قاضىخان (اذا قدم) المصلى (ركنا) على ركن او غيره فركن الشئ جزء ما هيته فركن الصلوة القيام او القراءة او الركوع او السجود واما القعدة فشرط لصحة الخروج (اواخره) اى ركنا عن ركن او غيره وفيه اشارة الى ان التأخير مقدار زمان مرفى موجب للسهو وفى الزاهدى انه قدر ركن وفى النسفى انه مقدار كلام تام مثل اللهم صل على محمد وقال ابو الحسن المانبرى قدر كلام تام كغير الكلمات مثل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وانما لا يكتفى بالتقديم ليشير الى ان كلام التقديم والتأخير يوجب السهو على ما ظن مع ان تقديم ركن يتحقق بلا تأخير ركن كما اذا سبى عن القنوت او تكبيرات العيد فتذكر فى الركوع فانه يأتى به فى الركوع او بعد الركوع

التوضيح كما ظن من الفاضل ابى المكارم فهذا الكلام رد له (مع ان) الاستلزام غير مسلم لان تقديم ركن اه (٣٥) اى القنوت او تكبيرات العيد (٣١) فانه ليس هنا تأخير ركن فان قلت فيه تأخير القنوت قلت هو ليس بركن بل واجب وكذا القنوة ولا تأخير السجدة لان قراءة القنوت فى الركوع بمنزلة اكثر تسبيحاته فيسمع فى مدته فلا تأخير للسجدة ايضا

(١) أى لا يأتى بالقنوت (بل على صلوته بمضى) فيسجد للسهو (٣) علة لصحة التمثيل (٤) من غير تخفيف تقديم الركن هنا (٥) فعلم ان كلامها من حيث انه كذا موجب للسهو فلا وجه للاكتفاء به عن الآخر (٦) استدراك من قوله والكل يوجب (٧) أى سجد واعاد القعدة (والا بعد بطل صلوته) ولم يسجد للسهو **كما** هو مفاد الاستدراك (٨) أى من حيث انه كره (١٥) أى فى الضمير الراجع الى الركن (١١) أى ايجاب التكرار السهو (١٢) فيه ان الكلام فى ايجاب السهو وعدمه لافى الكريمة وعدمها الا ان يق معنى الكلام لم يكره فضلا عن ايجاب السهو (١٣) تنازع فيه نقص وزيد مجهولان (١٤) أى تصويرهما ١ سواء كانا (فى ذاته) أى الواجب كما اذانسى اكثر من نصف الفاتحة (او) كانا (فى وصفه) أى الواجب كوصفى الجهر والمخافتة للقراءة فى مقام خلافهما (١٩) أى احد هذين الزيادة والنقصان ايضا (الى) لزوم تقديم الركن او تأخيره كما ظن هذا ان الاحتياج من الفاضل ابي المكارم فهذا الكلام اعتراض له الا انه ظن هذا الاحتياج فى بيان رجوع الكل الى ترك الواجب لافى هذا المقام فتدبر (٢٢) أى فى تصحيح الاحتياج الى لزوم تقديم ركن او تأخيره (٢٣) هنا (٢٤) بمعنى ما ليس بسنة فيشمل تغيير الفرض باعتبار تقديمه او تأخيره (٢٥) أى معنى قوله او غير واجبا (٢٦) أى حين هذا التعميم (٢٧) أى الواجب بالمعنى الامم (٢٨) **كما** فى الواجب الخاص (او) باعتبار (المحل) كما فى الفرض من غير احتياج الى القول بلزوم تقديم ركن او تأخيره (٣١) أى حين كان معنى الكلام هذا (٣٢) أى المقام (٣٣) من التقديم والتأخير والتكرار أى كما ان هذا التعميم لا يصح الاحتياج يستلزم الاستدراك فى كلام المص (٣٤) عطف على يكون (٣٥) أى فى التغيير باعتبار المحل (٣٦) أى ليس حينئذ قصور فى البيان ايضا (٣٧) أى قراءة آية فى احدهما (٣٨) أى هى من موجبات السهو فادخاله فى البيان حسن (٣٩) يرجى عفو بالسجدة السهو (٤٥) أى من تقييد ترك الواجب بساها (٤١) وفى الدر المختار اربع مسائل اثنان ماهنا والاخران صلوته فى

(٢٣٥)

فصل فى سجود السهو

فانه يمضى على صلوته كما فى الشارع والجلاي وتأخير ركن بلانقديم ركن كما اذا تكرر التشهد الاوّل فانه يوجب تأخير القيام والكل يوجب السهو كما فى المحيط لكن فى عامة الكتب انه لو سعى عن السجدة ثم تذكر بعد ما قعد للتشهد اعاد القعدة والأفقد بطل صلوته (او كره) أى الركن وفيه اشعار بانه لو كرر واجبا لم يجب السهو لكن فى الخزانة وغيره ان تكرار الفاتحة فى الاوليين يوجب السهو ويمكن ان يقال ان التكرار لم يوجب بل ترك السورة فانها تجب ان تلى الفاتحة وينبغى ان بقيد ذلك بالفرائض لان تكرار الفاتحة فى النوافل لم يكره كما فى قراءة الخزانة (او غير واجبا) كما اذا زيد او نقص تكبيرة او تكبيرتان عن تكبيرات العيد ولا محتاج الزيادة والنقصان الى قيد فى ذاته او وصفه كما لا يحتاج الى تقديم الركن وتأخيره ولو قيل ان الواجب اعم من الفرض والواجب كان معناه ح غيره باعتبار الزيادة او النقصان او المحل وحينئذ يكون مستغنيا عما سبق ويدخل فيه ما اذا قرأ آية فى الركوع او السجود او القعود وهى موجبة للسهو فان محل القراءة القيام (او تركه) أى الواجب (ساها) حال من فاعل الافعال الخمسة على التنازع واحترز به عما اذا فعل عامدا فانه موجب للتوبة والاستغفار لانه ذنب عظيم لا ترفع السجدة ان بخلاف السهو فانه ذنب حقير ويستثنى من ذلك مسئلتان ترك القعدة الاولى

والنقار

القعدة الاولى على النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وتأخير احد سجدتي الركعة الاولى الى آخر الصلوة انتهى فيها السجود وان تركها عمدا فيسمى بسجدة العذرى لا السهو لانها ليست بسبب السهو ومن ساها بالسهو **كما** فى عبارة الشمنى فاعله تغليب او طرد للباب فالاستثناء منقطع مجاز

(١) فلا منع من اجتماعهما (٢) أى كل هذه الموجبات الخمس مجتمعا (٣) أى مرة واحدة (٤) بأن يكون كل منهما موجبا للسهو على حدة لسكن يتداخل في سجدة واحدة (٥) الاظهر اوعلى انه الا ان يقال ان العطف على بناء مقدرا (٦) أى فقط بناء (على اختلاف المشايخ) فبعضهم قال بالتداخل وبعضهم حصر السجدة بالاول (٨) أى في سجدة السهو تفريع على قوله الا بالسهو الاول أى لو شك انه سجد للسهو ام لا (٩) أى المص من الموجبات الخمس (١٥) بكسر الجيم ثلثة (١٢) أى اذا كان الاختلاف في بيان الموجبات (٢٣١) فصل سجود السهو

والتفكر في بعض الافعال بعد الشك حتى شغله عن ركن فانهما مع العمد يوجبان سجدة العذر الكل في الزايدى وكلمة او في هذه المواضع لمنع الخلو فلو سعى عن الكل كفاه السجدة اثنان اما على التداخل اولانه لم يجب الا بالسهو الاول على اختلاف المشايخ فلو سعى في السهو لم يلزم السهو كما في سهو العقيلي واعلم ان ما ذكره قول الاكثرين وفي الهداية ان الموجب تأخير الفرض او الواجب او تركه وقيل انه اكثر من الاربعين فلا يرد انه يجب بغير ما ذكره ثم شرع في امثلة الافعال الخمسة على الترتيب فقال (كركوع قبل القراءة) أى قراءة الفاتحة او السورة قيل فيه تساهل فان المثال للركن المقدم لا للتقديم وفيه ان الركوع بالمعنى المصدري أى ايقاع هذا الركن والكلام مشير الى ان بالقراءة لم يرتفع الركوع وقد ارتفع بلاغلاف ولذلك ان لم يعده فقد فسد صلوته كما في المحيط (د) مثل (تأخير) الركعة (الثالثة بزيادة على التشهد) ولو حرفا من الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم وقالوا انه غير موجب للسهو ولو زاد الصلوة كلها كما في الخزانة وبه افتنى بعض اهل زماننا كما في الروضة واستفتى محمد السهو لاجل الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم في المحيط ونعم ما قال روح الله تعالى روحه لكن في المضمرات ان الفتوى على قوله (د) مثل (ركوعين) متواليين او ثلاث سجعات او تكبيرتين للتحرية

باعتبار اختلاف القائلين لا يرد على المص (١٣) أى السهو (١٤) المص لان ما ذكره قول الاكثرين وما ذكر انه اكثر من الاربعين قول البعض الآخر (١٥) أى قبلها ثم قرأها في القومة (قيل القائل المولوى ابو المكارم حيث قال مثال تقديم الركن او مثال الركن المقدم وفيه تساهل انتهى وفي منهيته على التقديمين المذكورين لانه ان قدر الاول أى اعتبر الوجه الاول لا يناسب بقوله كركوع وان قدر الثاني لا يناسب السياق والسباق حيث قال اذا قدم اه ثم قال وتأخير الثالثة فالاولى ان يقال كالتقديم الركوع على القراءة كما لا يخفى انتهى والشارح المحقق قدر وجه الاول فقال فان المثال أى الركوع (١٦) والمثل هو التقديم فلا تطابق بينهما ووجه دفعه ان الركوع المصدري بمعنى ايقاع الركوع بطابق المثل (١٧) أى التمثيل المذكور لتقديم الركن الذى يجب في السهو (١٨) حيث يفيد انه اذا ركع قبل القراءة فيقرأ قائما فيذهب الى السجدة ثم يسجد في الأخير لهذا السهو ولا يفهم منه اعادة الركوع حتى يستلزم ارتفاع الركوع السابق ثم اعترض لاشارة الكلام فقال (د) الحال انه (قد ارتفع) أى لكونه مرتفعا (٢١) اتفاقا أى الركوع بعد القراءة (٢٢) أى تأخير الثالثة بزيادة الصلوة على النبي عليه السلام (٢٣) أى محمد سجد (السهو) (٢٤) أى على قول ابي حنيفة رحمه الله بدلالة الاستدراك في البحر الراقى نقلا عن البدائع انه يجب عليه السهو بالصلوة على النبي عليه السلام عنده وعندهما لا يجب لانه لو وجب وجب لغير

النقصان ولا يعقل نقصان في الصلوة على النبي عليه السلام و ابو حنيفة رضى الله عنه لا يقول يجب عليه السهو بالصلوة على النبي عليه السلام بل بتأخير الفرض وهو القيام الا ان التأخير حصل بالصلوة فيجب عليه سجود السهو من حيث انها تأخير لامن حيث انها صلوة على النبي عليه السلام انتهى وقد حكى في المناقب ان ابا حنيفة رضى الله عنه رأى النبي عليه السلام في المنام فقال له كيف اوجبت على من صلى على سجود السهو فاجاب لكونه صلى عليك ساهيا فاستحسنه منه

بان شك فيها فاعادها ثم تذكر انه اتى بها فأنها يوجب السهو كما في المحيط
واختلف ان المعتبر هو الركوع الأول والثاني كما في المشرح وينبغي ان يكون
البواقي على هذا الخلاف (و) مثل (الجهر) اي جهر الامام بالقراءة (فيما
يخافت) من الصلوة فانه يوجب السهو لانه غير الواجب فهو مثال تغييره
على ما هو الظاهر لكنه ليس من التغيير في شئ فان الواجب نفس المخافة
وهي لم تتغير بل ترك الى الجهر فهو مثال لترك الواجب والمتبادر ان
هذا في صورة ينسى ان عليه المخافة فيجهر قصدا واما اذا علم ان عليه
المخافة فيجهر ليتبين الكلمة فليس على شئ والاطلاق دال على ان
قليل الجهر وكثيره سواء بخلاف المخافة فان الواجب للسهو قراءة ما يجوز
به الصلوة وقال ابو علي النسي ان المخافة كالجهر في الاصح فيجب السهو
بمخافة كلمة لكن فيه شدة فالصحيح التفصيل المذكور على ما قاله المصدر
الشهيد واتفقت الروايات عن ابي حنيفة رحمه الله انه اذا جهر او خافت
بآية فعليه السهو واختلفت الروايات في الحرف والكلمة والكلام مشير الى
ان المنفرد في الصورتين لم يسجد وهذا ظاهر الرواية وقيل هذا اذا
قرأ بين الجهر والمخافة واما اذا قرأ كما يقرأ الامام ويسمع منه الناس
فيسجد وهذا اذا صلى في الوقت واما في خارجه فعليه المخافة في جميع
الصلوة فيسجد لو جهر الكل في سهو العقيلي وقد مر بعض ما يتعلق بالمقام
(و) مثل (ترك التعمود) الأول دون الثاني فانه مفسد (و) قال صدر الاسلام
انه (يؤل) اي يرجع (الكل) اي جميع الموجبات الخمس (الى ترك الواجب)
فان تقديم القراءة على الركوع والركوع على السجود والثالثة على الصلوة

(١) اي في الركوع والسجدة والتحرمة وكذا ضمير فاعادها (اه) واتى بها (قوله)
(٣) اي السهوات المذكورات (ع) وهي السجدات والتحرمتين (هـ) اي المعتبر
السجدة الثانية والثالثة والتحرمة الاولى (و) اي من ترتيب المتن (٧) اي
في مقام المخافة (٨) لا ان اصل الواجب القراءة غير وصفه كما ظن من مولانا ابي المكارم
(٩) اي نفس المخافة (١٥) بالكلية وعدل (الى الجهر) نعم غير القراءة من وصف الى
وصف وليس الكلام فيها بل في نفس المخافة (١٢) اي والمتبادر من لفظ الجهر
حيث هو فعل متعد ينبئ عن القصد ولذا لم يقل والاعجاز (١٣) لا بطريق السهو
(١٤) لانه لا سهو هنا لانه علم ان عليه المخافة لكن جهر مع ذلك ليظهر الحروف بكما لها
(١٥) اي اطلاق الجهر عن ان يكون كثيرا او قليلا (١٦) في ان قليلها وكثيرها سواء
(١٧) اي في وجوب السهو بمخافة كلمة (شدة) اي عسر وتخرج ولا خرج في الدين
(١٩) بانه ان سهو عن مخافة قدر ما يجوز به الصلوة يجب السهو وان اقل فلا بناء
(٢٥) فما سبغ بقوله بخلاف المخافة فان الواجب اه هو ما قاله وقوله واختلفت الروايات
كلام مستأنف ويحتمل ان يكون مقول قول المصدر (٢١) الافصح اسقاط لفظ الروايات
هنا والاضمار الى الاول لانه عطفي على اتفقت (٢٢) لان الجهر ظاهر الدلالة على الجماعة
وفي بعض النسخ واللام بدل والكلام فالمعنى واللام في قوله والجهر على ما فسر الشارح
للعهد اي جهر الامام فيشير (الى ان المنفرد (٢٣) اي في سهو الجهر والمخافة (٢٤) اي
عدم وجوب السهو في الصورتين للمنفرد (٢٥) اي في الصورتين بقريئة المقابلة
(٢٦) اي عدم وجوب السجدة في الصورتين حاصله هو التخيير للمنفرد
في شرح قول المتن والجهر والاختفاء فيما يجهر ويخفي (٢٩) فلا يصاحبه السهو اي تقديم الركعة الثالثة (٣٢) بان لم يصل عليه في القعدة الاولى بل في الاخيرة

(١) أى تقديم سجدة الركعة الأولى (٢) يرجع الأول الى ترك الأول والثانى الى ترك الثانى والثالث الى ترك الثالث (٣) أى ما قاله صدر الاسلام (ع) أى أكمل فى جميع أقوال قيل (٥) أى فى باب بيان موجبات السهو كما مر بقوله وأعلم أن ما ذكره قول الأكثرين (٦) وهو فى شرح التقديم على ركن أه بالأفراد وتنوين التذكير وكذا فى شرح التأخير

فصل سجود السهو

(٢٣٣)

(٧) فى مواضع منها قوله وإنما لا يكتفى بالتقديم ليشير أه وقد أسلفناك أن المراد به التقييد بقيد الحيثية التى كتبناه هناك ومنها قوله ولا يحتاج الزيادة الى آخر ما هناك ومنها قوله وكلمة أوفى هذه المواضع أه ومنها قوله وأعلم أن ما ذكره قول الأكثرين أه ومنها ما كتب فى كون الجهر مثلاً لترك الواجب لا التغيير (٨) حيث أنه قد دفع بما قلنا أنه الأجمال والتفصيل الأول كما أسلفناك فى موضعهما أيضاً ما قيل أن رعاية الترتيب فى بعض الأركان فرض فلا يناسب جعل التقديم مطلقاً موجب السهو وأن التقديم يجوز أن يكون من غير تأخير ركن فكيف يرجع الى ترك الواجب فالبيان قاصر انتهى. فإن المراد التقديم من حيث أنه تقديم والتأخير من حيث أنه تأخير بوجوب السهو لأن من حيث أنه يهدم رعاية الترتيب وأنه قد دفع بالتفصيل الثانى احتياج التغيير الى قيد ذاته أو وصفه وأنه قد دفع بالتفصيل الثالث أن كلمة أوفى يقتضى أنه لو سهى عن الكل يسجد لكل واحد على حدة والحال أنه يكفى عن الكل سهو واحد وأنه لو سهى عن السهو لم يلزم السهو وأنه قد دفع بالتفصيل الرابع أنه يجب بغير ما ذكره فالبيان قاصر كما صرح به أولاً وأنه قد دفع بالتفصيل الخامس أن الجهر مثال للتغيير لا لتركه بانه ظاهرى والتحقيق أنه مثال للترك ثم من الأجمال أيضاً قوله والكلام مشير الى أن المنفرد أه وتفصيل قوله وهذا إذا صلى فى الوقت وأما فى خارجه أه فلا يرد أن المنفرد إذا قضى على المخاففة فى جميع الصلوات فيسجد لجهر فيها (٩) أى إطلاق المؤتم والإمام دال أه (١٥) أى صاحب الخلاصة (١١) أى

على النبى عليه السلام والسجدة على الركوع الثانى واجب كالمخاففة والعود الأول وقيل هذا أجمع ما قيل فيه وبما ذكرنا من الأجمال والتفصيل اندفع كثير من الاعتراضات (ولاتبج) السجدة على المؤتم وإمامه (بسهو المؤتم) المحقق والحكمى كاللاحق (بل) يجب عليهما (بسهو إمامه أن يسجد) الإمام والأفلاسهو على المؤتم والإطلاق دال على أن الجمعة والعيد كالنطوع والمكتوبة فى السهو سواء لكن قال مشايخنا أنه لا يسجد فيهما الثلاثين الناس فى الفتنة كما فى المضمرات (والمسبق) يسجد مع إمامه) بأن ينزل فى التشهد حتى فرغ عنه عند سلام إمامه وهو الصحيح كما فى الخلاصة وأخبر به عما قيل أنه يسكت أو يكرر الشهادة أو يصلى عليه صلى الله عليه وسلم كما فى الروضة وغيرها وفيه إشارة الى أنه لو قام بعد فراغ إمامه عن التشهد فقد أساء فلو قام قبله فهو أولى بالأساءة ورفض القيام فإن لم يرفض فإن قيد ركعة بالسجدة قبل فراغه بطل صلوته كما فى الجلابى ويستثنى منه ما إذا قام لضيق الوقت أو خوف المرور بين يديه فإنه غير مكره كما فى الظهيرية وكذا ما إذا قام خوفاً من أن يخرج وقت المسح أو وقت الفجر أو الجمعة أو العيد كما فى الخلاصة والى أن اللاحق لا يسجد معه فلو سجد لا يجزيه وعليه الأعادة فى آخر صلوته كما فى المحيط (ثم يقضى) أى بعد فراغ إمامه عن الصلوة والتوجه الى القوم أو القيام الى النفل يقوم المسبوق الى قضاء ما سبق بتكبيره وبسملته عنه وتعود

فى قوله والمسبوق يسجد مع إمامه (١٢) أى المسبوق القائم قبله (١٣) عطف على قوله فهو أولى أه عطى الفعلية على الاسمية أو بصيغة المصدر عطف على الأساءة أى فهو أولى برفض القيام (١٤) أى فراغ الإمام عن التشهد (قوله) والى أن اللاحق أه حيث خص هذا الحكم بالمسبق (١٥) أى إعادة سجدة فعلها مع الإمام فى آخر صلوته (١٦) تفسير لكلمة ثم وظرف ليقوم المؤخر *

ايضا عند محمد رحمه الله وبه اخذ الفقهاء كما في الروضة فهو قاض لاؤل
صلوة في حق القراءة كما قال الشيخان ولاخرها في حق التشهد اتفاقا فاذا
ادرك ركعة من المغرب مثلا قضى ركعة مع القراءة وقعد ثم ركعة كذلك
كما في الجلابي والكلّام مشير الى انه يبدأ بصلوة الامام ويكره ان يبدأ بها
فان لانه خلاف النية وقيل يفسد صلوته وهو الاصح لانه عمل بالمنسوخ
كما في الظهيرية والى انه لا يسلم مع امامه ولا بعن فان سلم بعن فعليه
السهو على المختار لانه منفرد كما في المضمرات واعلم ان القضاء هو تسليم
مثل الواجب وقد يطلق على تسليم عينه مجازا كما فيما نحن فيه (واذا
لم يقعد) في ذوات الاربع او الثلاث مقدار الشهادتين او التشهد وهو
الظاهر كما في المحيط (او لا) مصدر او ظرف (وهو) اي المصلي (اليه)
اي الى القعود (اقرب) او المعنى وهو احسن القعود الى المصلي اقرب
من القيام اليه فان لم يكن مستوى النصف الاسفل سواء كان رافع الالية
والركبة او احدهما على ما دل عليه الكافي فالاقرب بمعنى القريب لكونه
عاريا من اللام والاضافة ومن (قعد ولاسهو عليه) اي لا تجب عليه سجدة
سهو وقيل تجب لان بالقيام وان قل يؤخر القعدة الواجبة والاؤل الصحيح
كما في الكرماني لكن في المضمرات لو قام على ركبتيه كان عليه السهو وعليه
الاعتماد (والا) اي وان لم يكن اقرب اليه بان كان مستوى النصف
الاسفل دون الاعلى (قام) واتم الباقي (وسجد للسهو) على ما في الامالي
من رواية ابي يوسف رحمه الله اما على ظاهر الرواية فهو ان استوى قائما لا يعود
والاعاد وفي الحالين يسجد لانه بالتحرك الى القيام غير نظم الصلوة فيلزمه السهو
وانما عدل المص عنه لان مشايخنا استحسّنوا روايته على ما قال شمس الائمة
كما في المحيط والكلّام مشير الى انه اذا قام لا يعود فلو عاد مخطئا قيل يتشهد

(١) اي قوله ثم يقضى (٢) حيث كان معناه بعد
ماتابع امامه وصلى معه ما بقى من صلوته بشرع
بما فات (٣) اي المسبوق (٤) في اول شروعه
(٥) الى ان يركع الامام ثم يصلى معه كما يرى
من بعض العوام (٦) لانه نوى متابعة الامام
فيما بقى من صلوته وفي بعض النسخ خلاف
السنة (٧) اي الابتداء بما فات (٨) اي
المسبوق (٩) اي الابتداء بما فات ثم الشروع
في صلوة الامام (١٠) اي المسبوق في اثناء ما
فات (١١) اي بعد سلام الامام (١٢) اي
المسبوق سهوا (١٣) اي الامام قبل اتمام ما
فات (١٤) اي المسبوق (١٥) اي التشهد
الواحد (١٦) اي مفعول مطلق مجازي اي
قعودا (١٧) اي مفعول فيه بمعنى في الاول
(١٨) مبتدأ خبره القعود الى المصلي وقوله
(وهو اي هذا المعنى) احسن جملة معترضة
يعنى ان الاحسن ان يعود الضمير المرفوع
الى القعود والمجرور الى المصلي لا العكس
وجه الاحسن لفظي ومعنوي اما اللفظي قرب
مرجع هو القعود المستفاد من لم يقعد والمصلي
انما يستفاد من المقام واما المعنوي فلان
المفضل يجب ان يكون من جنس المفضل عليه
وهو القيام من جنس الافعال على كلا المعنيين
والقعود منه بخلاف المصلي فانه من الذوات
(٢١) اي بالنصف الاسفل والاعلى معا (٢٢)
بان يستوى النصف الاسفل فقط دون
الاعلى عاد) والمخالفة بين الروايتين هنا

(١) أى بسرعة نانبا (ولا ينتقض قيامه) الأول بقعود خطا لأنه (لم يؤمر اه ٣) بيان مقدم لقوله (اخيرا وفى بعض النسخ) (الاحسن آخر أى بمد) (الالف لا بالياء ليناسب اول حيث هو الأول والاخر ويحتمل لفظ من ان يتعلق بلم يقعد على تضمين معنى الفراغ أى ان لم يقعد فارغاً من القيام الثالث ٥) أى قوله (٢٣٥) فصل سجود السهو

لنقضه القيام والصحيح انه لا يشهد ويقوم ولا ينتقض قيامه بقعود لم يؤمر به كما فى الزاهدى (وان لم يقعد) من القيام (اخيرا) الاحسن آخر (قعد ما لم يسجد) للخامسة (وسجد للسهو) وفيه اشعار بانه قام ساهيا فلا حاجة الى التصريح به كما ظن (وان سجد) للخامسة (تحول فرضه نفلا) أى فسد الفرضية لترك ما هو الفرض من القعدة الأخيرة وبقي اصل الصلوة فان للفرض جهتين وقال محمد ان له جهة واحدة فاذا فسد فسد التحريمة فلم يتحول نفلا ثم الفساد عنده برفع الجبهة وعليه الفتوى وعند أبى يوسف رحمه الله بوضعه فاذا احدث فيه لا يبني عنده ويبني عند محمد لان الرفع لما كان بلا وضوء لم يعبا بها فلم يفسد الفرض وهذه المسئلة تسمى بمسئلة زه بالزاء المكسورة الخالصة وهى كلمة يقول الاعاجم عند استحسان شئ وقد يستعمل فى التهكم كما يقال لمن اساء احسنت ومنه قول أبى يوسف رحمه الله عند بلوغ قول محمد رحمه الله زه صلوة فسدت يصلحها الحدث^{١٩} والاكتفاء مشير الى ان لاسهو عليه وهو الاصح كما فى النهاية (وضم) ركعة (سادسة) مثلاً فيشمل الفجر والمغرب وصلوة المسافر فى المحيط ضم رابعة فى الفجر عند بعض المشايخ فان الشروع بلا قصد وينبغى ان يكون غير الفجر على هذا الخلاف وانما صور فى الرباعى لانه بلا خلاف (ان شاء) فله القطع بلا شئ لانه ظان فيها والضم لكونه مندوبا كما فى الكافى فالاحسن بدله ندبا والاكتفاء مشير الى انه لاسهو عليه وذلك لانه تحول الى النفل (وان قعد الأخيرة ثم قام ساهيا عاد) الى القعدة (مالم يسجد) للخامسة مثلاً فيعيد التشهد حينئذ عند الناطقى وقيل لا يعيد

ظن من لشارح البرجندى ٨) أى فى الوضع قبل الرفع ٩) أى أبى يوسف رحمه الله لان الفساد عنده تحقق قبل الحدث بالوضع وفى الفساد بغير الحدث لابتداء ١٥) لان الفساد عنده تحقق بالحدث قبيل الرفع وفى الفساد بالحدث يصح البناء ١١) بسبب حدث قبله ١٢) أى بهذه السجدة لان تمام الشئ انما يكون بآخره وهو هنا بلا وضوء فكانها لا آخر لها فلا وجود لها ١٣) الرفع من الافساد ١٤) بالنصب مفعول الافساد بل الفرض فسد قبله بالحدث وهو يقبل الاصلاح لصحة البناء فى مثله كما مر ١٥) صفة الزاء بعد صفة احتراز عما فى بعض اللغات من راء منقوطة بثلاث نقط ١٦) انه اذا احدث بعد الوضع ١٧) مبتدأ ١٨) صفة ١٩) خبره من حيث ان البناء فرع الحدث فان قلت لوقال محمد فى جوابه زه صلوة صحيحة سبقها الحدث لا يصلحها البناء فما يقول أبو يوسف رحمه الله ويلزمه عدم فهمه مراد محمد ومذهبه وكعب أبى يوسف رحمه الله اعلى من ان ينسب اليه الجهل قلت لأنشك فى انه فهم مذهبهم وان النزاع فيما به الفساد اهو الوضع ام الرفع عنده لكن بناء على مذهب نفسه وصلابته فيه وسلطنته عند الحضار قال هذا او نقول قال هـ لا ومطابقة لانه كما حقيقيا ٢٥) أى اكتفاء المص حيث لم يقل تحول وسجد ٢١) لو قطع ولم تضم سادسة لان الضم مخير بان شاء وما يأتى ما هو بعد الضم فلا تكرار ٢٢) تفريع للتقيد بقيد مثلاً ٢٣) فيضمه ثالثة ٢٤) فيضمه رابعة ٢٥) هو كالفجر ٢٦) وفى المغرب يضم خامسة عند بعض المشايخ ٢٩) أى فى الخامسة انما عليه تكرار بما مر وقد مر ٣٢) أى عدم

(٣٥) أى بدل قوله ان شاء ٣١) حيث لم يقل وضم سادسة وسجد فلا السهو لا الاشارة كما لا يخفى

كما في الزاهدي (وسلم بلاسجدة) للسهو كما هو الظاهر لكن في الزاهدي
وتحفة المسترشدين انه يسجد ويمكن ان يقال انه مقيد بما يأتي من قوله
وسجد للسهو (وان سجد) لها (تم فرضه) اذ ليس عليه الا السلام والسلام
لا يجزئ عن اشعار بأنه اذا قام الامام يتبعونه فان عاد عادوا معه وان مضى
في النافلة يتبعونه والصحيح انه لا يتبعونه فان عاد قبل السجود يتبعونه
في السلام وان سجد يسلمون في الحال كما في النهاية (وضم سادسة)
مثلا فيشمل الثلاثي والثنائي فإنه على الخلاف المذكور (وسجد للسهو)
اما لنقص في النفل بترك تحريمة فيهما اول نقص في الفرض بترك السلام
والاول قول ابي يوسف رحمه الله او قولهما والثاني قول محمد رحمه الله
وسمائي فرعهما والسلام مشير الى ان الضم واجب كما في المحيط لكن في
بعض النسخ قيده بالمشيئة ويؤيده ما في المضمرات عن المبسوط احب الى
ان يشفع الخامسة والى انه لو لم يضم لم يسجد كما في قاضيخان (والركعتان)
المعهودتان (نفل) خبر اول (لاتنوبان عن سنة الظهر) مثلا فيتناول
المغرب وصلوة المسافر والعشاء وقيل تنوبان والاول الصحيح وهو قوله على
ما قال السرخسي وغيره والثاني قولهما على ما قال الحلواني وغيره كما في
الكرمانى (ومن اقتدى به) اى بالامام (فيهما) اى في احدى هاتين
الركعتين (صلاهما) اى وجب عليه الركعتان كما قال ابو يوسف رحمه
الله دون الست وهو قول محمد رحمه الله على ما ذكرنا من دليل السجدة
والثاني اقيس وعليه الفتوى كما في الكافي وذكر في الهداية ان الاول
قول الشيخين (وان افسد) المقندي اياهما (قضاها) وجوبا عند ابي
يوسف رحمه الله ولم يقضيهما عند محمد رحمه الله كما في المحيط والهداية
والكافي وفيه دلالة على انه لانص عن الامام كما في المنظومة وشروحها فلا
ينبغي ما في النهاية ان حقه ان يقول عند الشيخين كما في الحاشية وانما

(١) اى من نظائره من الاكتفاآت (٢) يعنى
مرتبط بالمسئلتين معافج لا اكتفاء (٣) اى
الشرطينين (٤) لان في كليهما لم يبطل
الفرضية فالصلوة اذا كانت صحيحة تامة
يلزم متابعة المقندي امامه

(٥) اى كل واحد من الثلاثي والثنائي (على
الخلاف المذكور اى في الرباعي من قوله
فيعيد التشهد اه او قوله والصحيح انه لا يتبعونه
اه (٧) اى في هاتين الركعتين (٨) من قوله
كما قال ابو يوسف رحمه الله دون الست
وهو قول محمداه ومن قوله ويقضيهما عند
محمد رحمه الله (١٥) اى على ما في عامة
النسخ من عدم التقييد بالمشيئة (١١) اى
بعض النسخ (١٢) والثاني لا تنوبان اه

(١٣) اى وجوب الست (١٤) للسهو من
قوله اما لنقص اه اول نقص في الفرض اه
(١٥) اى وجوب الست (١٦) اى وجوب
الركعتين (١٧) اى فيما في المحيط والهداية
والكافي (١٨) اى حق الكلام (ان يقول)
بدل عند ابي يوسف رحمه الله (١٩) الظاهر
انه حواله لقوله فلا ينبغي اه ويحتمل ان
يكون تشبيها لما في النهاية بمعنى كما
لا ينبغي ما في الحاشية بان يكون كلامهما كما
في النهاية

(١) أى الشفع الثانى (٢) حيث لم يقل صح وسجد (٣) أى والحال ان للساهى (ع) أى احرام الصلوة بسبب السجدة) يعنى ان سجد فالحاصل كانه قال والسلام يخرج به عن الصلوة على سبيل التوقى كما فى الهداية (٧) أى فى نفس الامر (٧) واحد (٨) أى عندهما لا ينتقض الوضوء بالتقهمة ولا يتحول فرضه اربعا بنية الإقامة وعمله بقوله فان التقهمة قاطعة للتحريم فبطل الصلوة من اول الامر فلم يصادق التقهمة الصلوة بل تبين بالتقهمة انه خرج بالسلام عن الصلوة ولو سجد بعده فقد سجد بعد الخروج عن الصلوة فلا يكون ساجدا للسهو كذا فى عصام الدين لشرح الوقاية وقال وهذا أى ما فى متن الوقاية وشرجهما من انه يبطل وضوؤه بالتقهمة ويتحول اه معاذ من هفوات الماتن وغفلت الشارح حيث لم ينبه لهفوانه انتهى ووجه بعضهم سقوط السجدة بانه لو سجد يصير

(٢٣٧)

فصل سجد السهو

خص الاداء والقضاء بما اذا وقع فى الرابعة لانه اذا لم يقع فعند الاقتداء يصلى سنا كما اذا افسدهما كما فى المحيط (واذا سجد للسهو فى النفل لا يبنى) أى اذا تنفل باربعة ركعات او بركتين ثم زاد ركعتين وقد سعى فى الشفع الاول لا يبنى ان يسجد للسهو الا بعد الشفع الثانى اذ السجدة فى خلال الصلوة لم تشرع فلو سلم على الركعتين وسجد للسهو لا يبنى له ان يبنى عليه الثانى (وان بنى صح) البناء اذ التحريم باقية على ما قال ابو جعفر وذكر البزدوى والسرخسى انه لا يصح البناء والاكتفاء دال على انه لا يسجد اخرى والمختار انه يسجد كما فى الكرماني (وان سلم) بنية القطع او السهو (من) وجب (عليه السهو فهو) يكون (فى الصلوة ان سجد) للسهو (والا) يسجد (لا) يكون فيها أى فالسلام يخرج به عن الصلوة وله صلاحية العود بالسجدة وقال محمد لا يخرج به اصلا هذا اصل مذکور فى عامة الكتب يقتضى فروعا كثيرة لكن لم يوجد الا فرع وهو انه لو اقتدى به احد بعد سلامه صح الاقتداء عنده وتوقف على السجدة عندهما واما ما سواه من انه لو قهقه او نوى بالاقامة انتقض وضوؤه وتحول فرضه اربعا عنده خلافا للشيخين فان التقهمة قاطعة للتحريم وفى اعتبار النية ابطال السجدة لانها فى وسط الصلوة فليس من فروعه فى شىء الا اذا سقط الشرطيتان وفى الوقاية هنا سهو مشهور ولا عيب للانسان فى السهو بل فى الخطأ فلا عيب لمن قال ان ما فى الوقاية مخالف لما فى شرحه للهداية فان الشارح اخوه عمر بن صدر الشريعة (ومن

التقهمة فى الصلوة وهى تنقض الوضوء فيكون السجدة بعد انتقاض الوضوء فاجبا بها فسادها (وفى اعتبار النية ابطال السجدة) حاصله ان النية انما تعتبر لو كانت فى الصلوة وكونها فى الصلوة موقوف على السجدة عندهما فان سجد تصح نية الإقامة ثم عليها ان يتم اربعا فيكون سجوده فى وسط الصلوة فيبطل (جواب واما ما سواه اه وانما لا يكون منها لانه لا فائدة على هذا لقوله ان سجد والا لول هذا قال الا اذا سقط الشرطان أى قوله سجد والا بان يقول فهو فى الصلوة عند محمد لا عندهما * واراد القهستاني بالشرطيتين قوله ان عاد الى السجود والا فلا والحاصل ان الصواب فى التعبير ان يقول كما قال ابن الكمال سلام من عليه السهو يخرج به منها خروجا موقوفا عندهما خلافا لمحمد فيصح الاقتداء به ان سجد بعد والا فلا ولا يبطل وضوؤه بالتقهمة ولا يصير فرضه اربعا بنية الإقامة اه وعند محمد رحمه الله يصح الاقتداء مطلقا ويبطل الوضوء ويصير الفرض اربعا مخالفا لغيره فى المسائل الثلاث لكن المسئلة الاولى عندهما على التفصيل المذكور دون الاخيرتين فاجراء التفصيل فى المسائل الثلاث كما فعل المص غلط مخالف لعامة الكتب (ابن عابدين ١٥) تفريع على ضابطته المذكورة (١١) وهو الفاضل ابو المكارم فهذا انصاف من الشارح المحقق فى حقه اشعارا بانه لا يعرض عليه ولا يعيبه بلا عمل ومورد (١٢) أى صاحب الوقاية (١٣) صلة (الشرح فان الشارح) أى الهداية على وتوجيه لقوله فلا عيب فالمعنى فانه سعى واشتبه ان شارح الهداية هو صاحب الوقاية الملقب ببرهان الشريعة واسمه محمود بل شارحها اخو صاحب الوقاية الملقب بتاج الشريعة واسمه عمر كلاهما أى البرهان والتاج ابنا لصدر الشريعة الاقدم أى الاول وجدان الاول من قبل الامام والثانى من قبل الاب لصدر الشريعة الثانى وهو مصنف هذا المتن وشارح الوقاية ولعل منشأ السهو والاشتباه كون الشريعة جزءا من لقيهما او كونهما جلد الله ص او كونهما ابنا لصدر الشريعة الاقدم كما اشتبه ابن كمال صاحب الاصلاح والايضاح فى ان صاحب الوقاية هو تاج الشريعة حيث عبر فيمواضع منها بهذا العنوان ثم صدر الشريعة الاقدم اسمه عبيد الله بن محمود فالمصنف سعى ولقب بما سعى باسم جلد الاكبر كما ان برهان الشريعة سعى باسم جلد الاصغر

شك) شكاً (أول مرة) أى ليس بعادة له وقيل لا يقع منه من وقت البلوغ
 الأمرة وقيل لا يقع في هذه الصلوة الأمرة والأول أشبه كما في المحيط وأكثر
 المشايخ على الثاني كما في الزاهدى ولا يراد بالشك ما هو العرفي من
 تساوى النقيضين بل اللغوى من خلاف اليقين كما في الصحاح بقريئة
 الآتى (أنه) من قبيل الحذف والإيصال أى في أنه وقيل ظرف أجرى
 مجرى المفعول به وفيه أنه مخصوص بالظرف المتصرف كما ذكره الرضى
 ولا شك أنه ليس منه (كم) ركعة (صلى) من الثنائية ركعة أو ركعتين
 ومن الرباعية كذلك أو ثلاثاً وأربعاً (استأنف الصلوة) بالسّلام وهو
 أولى من الكلام ومجرد النية بلا عمل لم يكن في القطع كما مر والجملة
 مشيرة إلى أن الاستيناف واجب كما في النهاية وعن أبي حنيفة رحمه الله
 بنى في هذه الصورة على الأقل كما في الزاهدى وإلى أن هذا الشك
 وقع في خلال الصلوة فلو وقع الشك بعد التشهد أو السلام لم يعتبر
 وحمل على إتمام الصلوة كما لو شك بعد الوقت وأما لو شك في
 الوقت لزمه أن يصلى كما في المحيط (وأن كثر) أى صار
 الشك المذكور عادة أو زاد على مرة في صلوة واحدة أو في عمره أو في
 سنة كما في الزاهدى (أخذ) بعد التحرى وغلبة الظن (بغالب الظن)
 فاتمها وسجد للسهو فالظن الاعتقاد الراجح وكثيراً ما يعبر عن الظن
 بغالب الظن تنبيهاً على أن الغلبة أى الرجحان مأخوذ في ماهيته وفيه
 اشعار بوجود الأخذ بالظن على أنه لو ظن أنها رابعة مثلاً فاتمها وقعد
 وضم إليها أخرى وقعد احتياطاً كان مسيئاً كما في المنية (وأن لم يغلب)
 ظنه على شىء (فبالأقل) أى قد أخذ بما هو أقل من الركعات المتردد
 فيها فلو شك أنها ركعة أو ركعتان أخذ بركعة لكن في المحيط عن محمد
 أن لم يكن له في ذلك رأى أعاد صلوته (ويقعد) حتماً (حيث توهمه)

(١) من قوله أخذ بغالب الظن فإن في صورة
 تساوى الطرفين لا يتصور غلبة الظن فعلم
 أن المراد بالشك خلاف اليقين (٢) أى
 حذف الجار (٣) أى إيصال مدخول الجار
 أى الفعل (٤) أى هذا المصلى (٥) القائل
 أبو المكارم (٦) أى كلمة أنه ظرف أى مفعول
 فيه غير صريح (٧) الصريح حيث حذف كلمة
 في وأوصل بقريئة أنه فسر مثل ما فسر الشارح
 المحقق فلا مخالفة بين البيانيين (٨) أى الأجراء
 مجرى المفعول به مخصوص أه (٩) أى لفظانه
 ففيه لطافة لا يخفى (١٠) أى ومما ليس بثنائى
 للبقابلة فيشمل الثلاثى أيضاً (١١) أى ركعة
 أو ركعتين أو ثلاثاً (١٢) أى بعد القطع
 بالسّلام (١٣) من الاستيناف بعد القطع
 (١٤) أى نية القطع (١٥) كالسلام والكلام مثلاً
 (١٦) أى الجملة الماضية الاخبارية
 (١٧) لأنهم قالوا أخبار المجتهد كأخبار
 الشارع ولو سلم عدم الاخبارية فلا شك أن
 أصله الأخبار وهو كافي للإشارة (١٨) لأن
 الاستيناف إنما هو في ما دخل النقصان في أثناء
 الصلوة قبل تمام أركانها (١٩) بأنه صلى أم
 لا قوله في سنة هذا يقتضى أن يفسر أول مرة
 بها كما وجد في سائر الشروح ولم يذكر الشك
 هناك عن الزاهدى (٢٠) أى في قوله أخذ
 بالجملة الاخبارية (٢١) أى مع أنه لو ظن
 والحمل على البنائية ينافى دعوى أن الأشعار
 في المتن (٢٢) أى استأنف صلوته

(١) أى فى قوله حيث توهمه آخر صلاته
 (٢) أى حيث توهمه الثانية (٣) لانه
 ليس توهم آخر الصلوة (٤) أى عدم القعود
 حيث توهمه الثانية أو الثالثة الصحيح
 (٥) وهو القعدة الأولى (٦) وهو القعدة فى
 الثالثة لاحتمال كونها فى الثالثة ثم استدرك
 عن قوله فى المضمرات انه الصحيح
 (٨) أى فى صورة الشك فيها
 (٩) أى من غير معلومة على جانب
 (١٥) فى القعود على الثالثة لاخلاف بينهم
 فظهر لك وجه ايراد ذلك الغاية غاية لما
 قبله لان مناه (١١) أى ذلك القيام والتأنيث
 باعتبار الركعة القيام (١٢) بالناء للوحدة
 لا بالضمير الى التالى كما يتوهم أى وضع احد
 (١٣) أى فقط (١٤) عطى على
 ما قدرنا من قيد فقط قوله فيها أى فى الوضعة
 قبل الرفع (١٥) أى السجدة (١٦) فهذا
 ثمرة الخلاف فى ماهية السجدة (١٧) أى
 فى ابراز فاعل يجب بالسجدة حيث لم
 يقل وجب تكبيرتان وسجدة بينهما
 (١٨) أى كون كليهما ركن (١٩) أى
 المص وانما مؤداه ان موضع الواجب بينهما
 (٢٥) مولانا ابي المكارم حيث قال نقلا
 من الحلواني والصحيح ان كليهما ركن كما هو
 الظاهر من كلام المص والحمله على غيره
 وجه انتهى وجه الظهور على ظنه كون
 الظرف مصبا لمعنى الوجوب بان يكون
 بين طرف يجب كما سبق منه مثله فى فصل
 السهو يجب بعد سلامه ان المتبادر كون
 الظرف مصب معنى الوجوب ووجه حمله
 على غير الظاهر ان يكون بين طرف
 سجدة لا يجب كما هو صريح عبارة الدر
 المختار وصرح به فى الدرر ولهذا قال
 ههنا ايضا بعد اسطر وهذا الظرف ليس
 مصب الوجوب انتهى ولعل هذا هو وجه
 عدم الظهور الذى ادعاه الشارح المحقق
 فظهر حال النسبة الى الظن
 (٢١) أى فى قوله بشروط الصلوة او فيما
 فى الجلابة والمآل واحد هو اشتراط الوقت
 (٢٢) أى اداء السجدة (٢٣) أى وقت
 اداء السجدة (سوى) الوقت المكروه
 (٢٧) أى على المتقدمين

أى ظن ذلك المحل (آخر صلوته) لان القعدة الأخيرة فرض كما مر ثم يقوم
 ويضيف اليها ما يتم له ثم يتشهد ويسجد للسهو وفيه دلالة على انه لا
 يقعد على الثانية أو الثالثة وذكر فى المضمرات انه الصحيح لانه مضطرب بين
 ترك الواجب وإتيان البدعة والأول أولى من الثانى لكن فى الزاهدى
 ان فى القعدة الأولى اختلاف المشايخ حتى ان من شك فى قيام ذوات
 الأربع انها الثالثة والرابعة يأتى بركعتين بقعدتين فلو شك انها الثانية
 أو الرابعة فنلاث ركعات بثلاث قعدت ولو شك انها الأولى أو الثانية
 أو الرابعة فاربع باربع والله اعلم

فصل سجود التلاوة

(تجب سجدة) أى وضعة للجبته على الأرض عند ابي يوسف رحمه الله
 او مع رفع الرأس عند محمد رحمه الله فلو احدث فيها أعادها عنده خلافا
 لابي يوسف رحمه الله (بين تكبيرتين) أحدهما عند الانحطاط والاخرى
 عند الارتفاع على المشهور عن اصحابنا وعنه انه لا يكبر اصلا وعنه انه
 يكبر عند الانحطاط كما فى الجلابة والمختار هو الأول كما فى المضمرات والاكتفاء
 مشير الى ان التكبير ليس بفرض ولا واجب فاما سنة كما فى النهاية
 او ندب كما فى الكافي وعنه ان الثانى ركن كما فى الزاهدى ولم يوجد
 ان كليهما ركن وليس بظاهر من كلامه كما ظن (بشروط الصلوة) من
 النية عند التكبير والقبلة وستر العورة والطهارتين والوقت كما فى الجلابة
 والمسعودى وفيه اشعار بانه اذا اخرج عن وقت القراءة يكون قضاء فهو
 على الفور كما قال ابو يوسف لكنه ليس على الفور عندنا فجميع العمر
 وقته سوى المكروه كما فى كتب الاصول والفروع والتأخير ليس بمكروه
 وذكر الطحاوى انه مكروه وهو الاصح كما فى التجنيس ويستحب القيام
 قبلها وبعد هاويسن فيها تقدم الإمام كما فى المضمرات وتصاح المرأة فيستحب

ع اى لاهـ (سجدة ٢) اى الامام (٣) محقة بحذف ضمير الشأن من المشددة بتربية السلام فى لمفعولا
(١) اى ان يقال سجدة السجود (٥) اى فى قوله وفيها اهـ (٦) اى على جملة يجب سجدة وانما لم يحمل على الحالية
عنها خوفا عن افادة معنى الوجوب فى السنة (٧) والتطوع من الذكر والصلوة كما فى الشئنى (٨) اى وعدا وفى
ابى المكارم ولوقرا وعدا لانتجى انتهى (٩) فى موضع التعليل اى لانه قد يذكر العاطف (ويراد مجموع التابع والمتبوع معا
اى قد يجعل من قبيل عطى اولائهم حمل او ابدل (٢٤٥) فصل سجود التلاوة

له تقديم التالى ولا يرفعوا رؤسهم قبله كما فى النية (بلا رفع يدي) التكبيرتين (ولا تشهدوا) لا (سلام وفيها) اى فى السجدة (سجدة السجود)
اى «سبحان ربى الاعلى» ثلثا وهو ادناه واستحسنوا ان يقول «سبحان ربنا
ان كان» وعد ربنا لمفعولا وان لم يذكر شيئا يجزى به كما فى المحيط وقالوا بدعو
فيها بما يليق بآيتها فلو قرأ آية مريم قال «اللهم اجعلنى من عبادك المنعم
عليهم المهديين الساجدين لك الباكين عند تلاوة آياتك» كما فى الكشاف
والأول المختار كما فى الخزانة والواو للعطف او الاعتراض او الابتداء
والسجدة بالضم والسكون التسيب كما فى المفردات (على من تلا) لانهجى
او كتب (آية) تامة او اكثرها او نصفها مع كلمة السجدة على الخلاف وقيل
كلمة السجدة كما فى التبرتاشى (من اربع عشرة آية) مشخصة مبين
موضعها بقوله (التى فى آخر الاعراف) فالتى مع الصلات عطى بيان
لاربعة عشرة ابدل الكل منه ويذكر العاطف ويراد التابع والمتبوع معا وانما
قيد بالآخر لان ما فى اوله غير موجب للسجدة اتفاقا والآخر بمعنى النصف
الآخر كما قالوا فى الايمان فلا يكون الشئ ظرفا لنفسه والاعراف
علم للسورة ظاهرا وقد جوزه سيبويه كما جوزه وغيره ان العلم سورة
الاعراف وحذف الجزء جائز بلا التباس وعلى هذا قياس بواقي السور
(د) فى (الرعد والتحل وبنى اسرائيل ومريم) فى الآيات (اولى الحج)
اى النصف الاول والافراد على نحو ازواج مطهرة فهذا ليس بعطف على
التى حفى يلزم الفصل بالاجنبى بين المعطوفات كما ظن وانما قيد

فلا غبار فى كون التى مع صلاتها عطف بيان او بدل الكل من اربع عشرة فاعرفه (١٢) فى باب الايمان فانهم قالوا حلف ان يصوم يومين متصليين من اول شهر كذا واخره فصام الخامس عشر والسادس عشر من هذا الشهر فقد بر فى يمينه (١٣) وهو الآية المشخصة للسجدة فى الاعراف (١٤) وهو تلك الآية المشخصة التى كلمة التى عبارة عنها مثلا لان الآخر بمعنى النصف الثانى آيات كثيرة يتضمنها فيكون من قبل ظرفية الكل للجزء (١٥) اى بحسب ظاهر العبارة حيث اضاف الآخر اليه ولم يقل فى آخر سورة الاعراف وان كان فى الحقيقة العلم مجموع المضاعف والمضاف اليه لانه يجوز حذف المضاف من العلم ويبقى المضاف اليه علما بعد حذف المضاف قوله بلا التباس اى بشرط ان لا يكون التباس (١٦) قدر لفظ الآيات موصوفا لاولى الحج ليصح حذفه على آخر الاعراف واولى الحج بمعنى النصف الاول من الحج كما ان آخر بمعنى النصف الآخر كما مر فالمراد بالاولى الاجزاء كالآيات والطائفة فيصح التوضيف (١٧) اى كون لفظ اولى مفردا مع انه جعلها صفة آيات (١٨) يعنى جعل لفظ مطهرة مفردا فى صفة ازواج باعتبار اطلاق لفظ الجماعة على الجمع وهى مفرد مؤنث (نقل عنه بناويل جماعة ازواج مطهرة فيطابق الموصوف الصفة فى الافراد انتهى قوله جماعة ازواج بالاضافة وقوله مطهرة صفة لفظ جماعة فيكون الصفة والموصوف متطابقتين فى كونهما مفردا مؤنثا (١٩) اى قوله واولى الحج (٢٥) بل على آخر الاعراف بتقدير المعطوف وهو شائع (٢١) اى لو عطى على التى يلزم الفصل بالاجنبى وهو قوله واولى الحج

بلاولى (٢٢) اى بين قوله آخر الاعراف وبين قوله والفرقان مع ما بعده (كما ظن) من مولانا ابى المكارم حيث قال وقوله اولى عطى على التى فقد فصل بالاجنبى بين قوله والفرقان والمعطوف عليه وهو مريم وما قبله وجعل الاولى عبارة عن الاجزاء ونحوها كالآيات والطائفة تكفى انتهى فهو تنبيه على توجيه الشارح المحقق الا انه قال انه تكفى والشارح المحقق ارتكبه لئلا يلزم الاقوى منه وهو الفصل بالاجنبى

(١) أى باسمه لا بالمسمى (٢) أى بحروف
يتجهأبها أى يتلظ بها عند التهجى
للصبيان وهى أسماؤها (٣) أى وجه الأصل
المذكور (٤) أى المص ولم يعين موضع
السجدة فيه كما عين فى بعض الفتاوى
(٥) أى من لفظ حم فقط ولفظ السجدة فقط
علم فى قول ومجموعهما علم فى قول آخر
(٦) أى كما أن الم علم والسجدة علم أيضا
عطى بيان لالم فى قول (٧) تفریع على كل كون
من الجزئين علما أن يقال (والم وم السجدين
بالتثنية فى الجزأ الثانى لاتحاده فيهما
ويحتمل أن الاخصران يقال والسجدين
كما فى بعض النسخ بالاكتفاء بالعلم الثانى
وجعله مثنى (٩) أى انشقت واقرأ علما
(١٥) فى مقام التعبير بهما عن السورتين
فلا يرد قوله تعالى «إذا السماء انشقت» الآية
فان الهمزة فيه وصليّة كما هو القراءة
المشهورة (١١) أى فى الاعلام من ان همزة
الاعلام قطعية (١٢) أى من صوت محض من
غير أن يعلم له مصوت قال الفاضل الوائلى
فى حاشية الدرر الصدا ما يجيبك بمثل
صوتك فى الجبال والسقوف العالية وغيرها
وفيه تأمل فان الصوت المنعكس من الجبال
صوت مسموع أيضا من التالى كما أن الضياء
المنعكس من المرأة على جدار البيت ضياء
منعكس من الشمس الا أن براد بالصدا غير
ذلك من الصوت الحاصل بلا تلفظ المتلفظ
ولا يخفى بعده (١٣) وهى كلمة على بفيد
التسلط على الزمة (١٤) لكونهم غير
مكلفين (١٥) أى من قوله تلا او سنع
(١٦) أى السجدة (١٧) أى على حدة حيث
أتى بكلمة او (١٨) أى لتأثير التلاوة فى
الوجوب (فى حق غير التالى) ظرف شرط
واما فى حق التالى فالسبب التلاوة وان لم
يوجد السماع كتلاوة الأصم (فلولم يسمع)
أى غير التالى (٢١) أى آية السجدة
(٢٢) أى اطلاق وجوب السجدة على
مطلق من تلاها أو سمعها (٢٣) أى لاحتمالها
(٢٤) أى سورة (فيه اه)
(٢٥) أى مع السماع فى الصلوة *

بالأولى لأن ما فى الأخرى للصلوة عندنا (والفرقان والنمل والم السجدة
وص) حقه أن يكتب هكذا إذا الأصل فى كل لفظ أن يكتب بحروف
هيجائه ولعل وجهه سرعة انتقال الذهن الى مسماه أى السورة المخصوصة
(وحم) عند قوله لا يسأمون لا قوله تعبدون وانما اطلق لانه يجوز أن
يكون الأوّل موضع السجدة الا أن التأخير أولى اذ به يخرج عن العهدة
بقينا كما فى الظهيرية (السجدة) عطى بيان لحم لان كلامهما علم فى قول
كالم السجدة فالأخصر والسجدين (والنجم وانشتت واقرأ) علما لهاتين
السورتين فالهمزة فيهما مقطوعة كما تقرر والأولى الانشقاق والعلق (أومن
سمعها) ولو من كافرا ومجنونا أو صبي أو حائض أو نفساء أو نائم أو طير
والأصح أنه لا يجب بالسماع من نائم وقيل لا يجب بالسماع من طير كالسماع
من صدى وفى كلمة التكليف دلالة على أنه لا يجب على الحمسة الأوّل فلا
يجب الأعلى من عليه الصلوة فيجب على الجنب والمحدث والمنبأ أنها
لا تجب الا اذا علم أنها آية السجدة ولو بالأخبار وان كلام التلاوة والسماع
سبب والصحيح أنه التلاوة والسماع شرط لعلها فى حق غير التالى فلو
لم يسمع بسبب النوم أو التشاغل بما لم تجب على الأصح الكل فى المحيط
(واذا تلا الامام) آية فى ركعة (فمن سمعها) ولم يسجد (ثم اقتدى
به فى ركعة أخرى) غير ما تلا فيه (يسجد) المقتدى (بعد الصلوة) كما
فى الكافى وغيره لكن فى شرح الطحاوى وغيره أن اقتدى السامع قبل
سجدة الامام سجد معه وان اقتدى بعدها يسقط عنه اذ بالافتداء صارت
صلوتية فلا يؤدى بعدها والاطلاق مشعر بانه يأتى بالسجدة فى العيد
والجمعة وقال الحلوانى قال مشايخنا انه لا يأتى فيهما للتفرقة ويكره أن يقرأ ما فيه
آية السجدة فيهما كما فى صلوة يخافت فيها كما فى المحيط (كمصل) اماما
كان أو مقتديا (سمع من ليس معه) مصليا كان أو لا فانه يسجد بعد الصلوة

لا فيها والاتفسد والاصح انه غير مفسد بخلاف زيادة القيام والركوع والتعود
فانه غير مفسد بالاجماع كما في الزاهدي (ومن) سمع من الامام المذكور ولم يسجد
(ثم اقتدى به في) آخر (تلك الركعة) التي تلافيها (بعد سجود
الامام) للتلاوة (لا يسجد) لها في الصلوة ولا بعدها وفي الخلاصة من
سمع قبل الاقتداء يسجد بعد الصلوة مطلقا (و) من اقتدى به في تلك
الركعة بعد التلاوة (قبله) اي قبل سجود الامام (يسجد معه وان لم
يسمع) منه قبل الاقتداء لاسرار اوبعد اوصم (وان تلا المؤتم) خلف
الامام وسمع هو والقوم وخارجي (لا يسجد) واحد منهم (الاسامع خارجي)
ليس بامام ولا مقتد فانه يسجد على الصحيح كما في المضمرات واما غيره
فلا يسجد في غير الصلوة عند الشيخين وفي الصلوة اتفاقا كما في المحيط
(و) السجدة (الصلوتية) لمن والصواب الصلوة التي وجب على الامام
او غيره اداؤها في الصلوة ولم يؤد بالركوع والسجود بان قرأ ثلث آيات
بعدها (لاتنقض خارجها) اي من خارج الصلوة وان اساء بتركها وبما ذكرنا
ينحل الاشكال وهو ان السجدة تنأدى بالركوع والسجود فلا يمكن ان تنقض
وظاهره مشير الى ان هذا الحكم مفيد بما اذا كان الصلوة صحيحة غير
فاسدة والا صارت السجدة خارجية كما في الجواهر والى ان وجوبها في
الصلوة على الفور كما في الزاهدي (والركوع) اي ركوع الصلوة او ركوع على
حدة كما روى عنه فانه ورد الاثر بكل الا ان الأول اولى لتقدم العهد
(بلا توقف) اي بلا فاصلة بينه وبين قراءة آيتها وهي آيتان كما في
المظهر او ثلاث الا اذا كانت في آخر سورة وقيل اكثر من ثلاث كما
في الزاهدي (ينوب) الركوع (عنه) اي عن سجود التلاوة وذكر
الجلابي ان الركوع وسجدة الصلوة معا تنوب عنه عنده والكلام مشير الى
ان السجدة تنوب مع التوقف والى ان النية لم تشترط وهذا صحيح في

(١) اي تلا آية في ركعة (٢) اي الاتيان في
النسبة بالالف المكتوبة واو اثم بالتاء ثم
بباء النسبة ثم بالتاء لمن اي خطأ (والصواب)
في النسبة (الصلوية) اي بالواو المكسورة
ثم بباء النسبة ثم بالتاء يعني صواب النسبة
رد الالف الى الواو وحذف التاء الاولى اجاب
عنه صاحب العناية بانه خطأ مستعمل بين
الفقهاء وهو خير من صواب نادرا (٥) اشارة
الى تفسير الصلوية (٦) عطف على وجب
(٧) اي بعد آية السجدة (قوله) وبما ذكرنا
في تفسير الصلوية من قوله ولم يؤد بالركوع
والسجود بان قرأ (ينحل) اهـ (١٥) والحال
ان النهي عندنا يقتضي الامكان فقوله لاتنقض
خارجها مشكل (١١) اي ظاهر المتن حيث
وصى بالصلوية (١٢) اي نهى القضاء
(١٣) من حيث انها لو تنقض خارجها لكان
مفراغا (١٤) اي للتلاوة (١٥) اي من
غير ان يكون للصلوة (١٦) اي الركوع
للصلوة (١٧) يعني لو حمل على الاول يكون
اللام فيه للعهد الى ما علم من قوله الصلوة
وهو مقدم على الجنس كما لو حمل على الثاني
لان الركوع للتلاوة غير معهود نعم هو من
جنس الركوع (١٨) اي الركوع (وبين قراءة
آيتها) اي السجدة (وهي) اي الفاصلة ان
يقرأ اهـ (٢١) استثناء بالنظر الى الثلث اي
يجزيه الركوع بعد مقدار قراءة ثلث آيات (اذا
كانت) اي آية السجدة او تلك الآيات الثلث
(٢٣) حيث قال في الغنية ان الركوع بعد
الثلث لا يجزيه في وسط السورة وفي آخرها
يجزي (٢٤) اي لا وحده (٢٥) حيث
خصص للنيابة عند عدم التوقف الركوع
(٢٦) اي سجدة الصلوة (٢٧) وهذا رد
لمولانا ابي الكارم حيث قال كما ان سجدة
الصلوة تنوب كذلك اي بلا توقف بما ذكرنا
انتهى وما ذكره في شرحه هو الثلث او اكثر
منها (٢٨) حيث لم يقل والركوع بالنية بلا
توقف اهـ (٢٩) اي اشارة المتن الى عدم
اشتراط النية (صحيح في سجدة التلاوة وكذا)
صحيح (في)

سجدة التلاوة وكذا في سجدة الصلوة عند الاكثرين واما الركوع فلا ينوب بدونها بلا خلاف كما في المحيط وعن محمد رحمه الله انه ينوب بدونها كما في الجلابي واختلفوا ان نية الامام كافية كما في الكامل فلولم ينوالمقننى لاينوب على رأى فيسجد بعد سلام الامام ويعيد القعدة الاخيرة كما في المنية (وان كرر) سماع آية او تلاوتهما من واحد او متعدد (في مجلس) واحد عرفا او شرعا حقيقيا او حكما ولهذا التعميم ترك في اكثر النسخ قوله او في الصلوة (يكفى سجدة) واحدة ففي الواحد الحقيقي كالبيت والدار والكرم والحوض المتداني الاطراف والمسجد يكفى واحدة وان تحول من زاوية الى زاوية الا ان يكون كبيرا كالمسجد الحرام وقيل خلافه وكذا التلا في المسجد الداخل ثم اعاد في الخارج فواحدة كما قيل في الجامع ودار السلطان عن ابي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله كذا في الزاهدي واما في الصحراء فيكفى سجدة اذا قرب المكان كما اذا مشى ثلث خطوات وقال محمد رحمه الله ان كان نحو من عرض المسجد وطوله فقريب واما الواحد الحكمي فهو ما فعل فيه فعل غير قاطعه عرفا كما اذا اكل لقمة او شرب شربة او عمل يسيرا او نام قاعدا فلو تلا فاكل او شرب او عمل كثيرا او نام مضطجعا او اغتفى عقد كبيع ثم تلازمه سجدة اخرى ولو كرر في ركعة كفى واحدة وكذا لو اعادها في اخرى عند ابي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله ولو كرر على الدابة في ركعة او غيرها كفى واحدة وقيل انه في الركعتين على الخلاف بينهما كما في المحيط وأشار بلفظ التكرار الى انه لو اختلف الآي في مجلس لا يكفى واحدة وباطلاق الكفاية الى انه لو سجد للاولى ثم تلا كفى واحدة وقيل لا يكفى وأعلم ان تكرار اسم نبي من الانبياء عليهم السلام في حكم الصلوة عليه مثل تكرار الآية في السجدة في هذا الخلاف لكن لا رواية في الصلوة ولا

نيابة (سجدة الصلوة عند الاكثرين واما في نيابة الركوع) فلا يصح لانه لا ينوب بدونها اي بدون النية قوله (و) روى (عن محمد) اي نعم عنه رواية (انه ينوب) الخ (١) اي على قول من يقول ان نية الامام غير كافية وينوب على قول من يقول انها كافية فليس هو من قبيل التكرار العامة في سياق النفي (٢) كالسفينة الجارية (٣) كما اذا تلاها في ركعة على الدابة ثم سارت الدابة واعادها لا يجب ثانيا لان المكان متحد محكما لان حرمة الصلوة تجعل الامكنة المختلفة كمكان واحد ضرورة صحة الصلوة والسجدة صلوتية فيظهر الاتحاد في حقها كذا في الشمني (٤) تعميم لواحد بعد تعميم كما يظهر من التفصيل الآتي لكن يحتمل ان يكون تأسيسا وتأكيدا كما يدل عليه قوله (ولهذا التعميم) اي من العرفي والشرعي (٥) اي ففي المجلس الواحد (الحقيقي) يفهم منه ان التعميم الثاني ايضا تعميم للواحد (٨) اي القريب (٩) اي التالي (من زاوية) اولى (الى زاوية) اخرى وكرر فيها (١٥) فان كلام من رواه مكان آخر فالاستثناء ينصل بقوله وان تحول اه (و قيل خلافه) اي لا تكفى واحدة قبل يتعدى السجدة بتعدد الروايات (١١) اي تكفى واحدة (١٢) اي المتحول اليه فح يكون كالبيت (١٣) اي ما مشى اليه او المكان المتحول اليه (نحو) اي مقدار (من عرض) حاصله كعرض (المسجد) اه قوله ما اي مجلس تلاوة (فعل فيه) بعد التلاوة (فعل غير قاطعه) اي لمجلس التلاوة (١٤) بعد التلاوة (١٥) اي واحدة ثم اعادها تكفى سجدة (١٦) اي او في غير ركعة من الثلاث (الباقية) (١٨) اي بلا خلاف بينهما بدلالة قوله وقيل انه كفاية الواحدة (على الخلاف) المذكور (بينهما) اي الامامين (١٩) لانه ليس من باب التكرار (٢٥) حيث لم يقل يكفى سجدة واحدة ان سجد قبل التكرار او بعد (٢١) اي المكرر *

خلاف في وجوب التعظيم لذكره تعالى في كل مرة كما في الزاهدي لكن في النظم يكفي مرة في كل مجلس (ويعتبر) في التكرار (للسامع مجلسه) دون مجلس التالي فلو تبدل مجلس السامع لا التالي لم تكف واحدة لكن في المحيط لو كرر المصلي على الدابة فعلى السائق واحدة ولو تبدل مجلس التالي لا السامع تكفي واحدة وعليه الفتوى كما في المضمرات لكن في الكافي انه لا تكفي واحدة وهو الصحيح (واسداء الثوب) اي تسوية سداه ومأمده بان يغرز في الارض خشبات ثم يجي * ويذهب مع الغزل ليسوى السدى (والانتقال من غصن) بالضم ما تشعب عن ساق الشجر دقاقها وغلاظها والصغيرة لها كما في القاموس (الى) غصن (آخر) سواء كان قريبا او بعيدا (تبدل) فلا يكفي سجدة وقيل على المستسدى سجدة الا اذا انخرق غزله فرجع الى الوصل فعليه سجدتان ح كما في الروضة وقيل على المنتقل الى غصن سجدة اذا عبر عنه الى آخره يقرؤها والصحيح الاولان وعلى هذا الخلاف دوائر الكدس ورحاء الطحن والسباحة في الماء كما في الزاهدي (ويكره) في الصلوة وغيرها (ترك آية السجدة ودها) لانه يشبه التعريف وفيه اشعار بانه يكره ترك كلمة السجدة بالطريق الأولى وفي المحيط من الناس من كره ذلك خارج الصلوة لافيهما وهذا خلاى الرواية (لا) يكره (عكسه) اي قراءة آية السجدة ودها في غير الصلوة حتى قيل من قرأ آية السجدة كلها في مجلس وسجد لكل كفاه الله تعالى ما اهمه كما في الكافي والكرمانى (وندب ضم غيرها) اليها من آية او اكثر قبلها او بعدها لانه ابلغ في اظهار الاعجاز كما في المحيط وهذا شامل لحالة الصلوة وغيرها كما لا يخفى (واستحسن) في الصلوة وغيرها (اخفاؤها عن السامع) اي سامع محدث ظن التالي انه لا يسجد او يشق عليه الآية للتحرز عن تأنيب المسلم فلو كان السامع بخلاف ذلك ينبغي ان

(١) وهو سامع (٢) فيفهم منه ان المعتبر للسامع مجلس التالي على خلاف المتن فصح الاستدراك (قوله) ومأمده مجهول (منه) اي من السداه (بان يغرز) مجهول (٣) اي تفرق (٤) بالراء او الدال المهملتين بدل من ما تشعب (٥) عطى على كلمة الموصول اي ويقال الغصن للصغيرة اي لغصن صغيرة (٦) اي للشجرة (قوله) سواء كان اي الغصن الآخر (قريبا) اي من الغصن الاول (٧) اسم فاعل من باب الاستفعال او من الافعال كما يقتضيه قوله اسداء الثوب اي على من يسوى السداه (٨) اي انقطع يعني كند ريسمانش بقرينة (قوله) فرجع الى الوصل اي وصل غزله قوله الى غصن اي من غصن الى غصن حذف الاول لاستلزام كلمة الى اياه (سجدة اذا عبر) اي تجاوز (منه) اي من الاول اي اذا كان عبر منه (١٥) صفة آخر وهو مدلول الى في الى غصن اظوره ليتمكن هذا التوضيف ويغيد انه لا مطلقا كما اطلق في المتن فقوله وهو الصحيح مقابل للقيلين معا ولذا قال (الاولان) اي القولان اللذان مر في المتن (١١) اي بين ما في المتن وبين القيلين المذكورين (دائرة الكدس) اه (١٢) بان يقرأ ما قبلها وما بعدها (١٣) لانه يفسد الصلوة في مثله لتغير المعنى (١٤) اي عدم كرمته في الصلوة (١٥) اي لكل من آية السجدة ظاهره ان يقرأها جميعا ولائم يسجد لكل بعدها ويحتمل ان يسجد لكل بعيد قراءتها (١٦) اي السامع المحدث (لا يسجد) وفي بعض النسخ يسجد اي خاف التالي ان السامع مع كونه محدثا يسجد حميا من الناس (او يشق عليه الآية) باعتبار وجوب السجدة عليه وفي بعض النسخ او يشق عليه لانه اي الاخفاء فيكون ضميرا الاخفاء ح للسجدة *

يجهر حثا على الطاعة وفيه اشعار بانه لو كان التالى منفردا قرأ كيف شاء واستحسن ترك استحسن لان الاخفاء مندوب كالضم الكل في المحيط

﴿ فصل صلوة المريض ﴾

(ان تعذر القيام) بان لا يقوم اصلا لبقوة نفسه ولا بالاعتماد على شئ والا فلا يجزيه الا ذلك وفيه اشعار بانه لو قدر على بعض القيام يؤمر به فاذا عجز قعد كما في التمر تاشي وقال ظهير الدين المرغيناني لو قدر على تكبيرة الافتتاح قائما صلى قاعدا كما في المنية (لمرض) اي لحوف زيادته وامتداده كما في الكرمانى او دوران الرأس كما في النهاية او جمع الشقيقة كما في المنية او جمع الضرس والرمد وهو مثال ففى حكمه الخوف من السبع وغيره وتكونه في الحباء او الكلبة اذا كان من خارج طين اوبق او مطر او غير ذلك كما في الزاهدى والآحسن ان يقال لضرر فانه حائل للكل كما في التمر تاشي (حدث) ذلك المرض (قبل الصلوة او فيها صلى قاعدا) كما في حال التشهد كما مر وفيه اشعار بانه لا يباح له التأخير كما في الروضة لكن ينبغي ان يكون بحال لا يرجى زواله في الوقت ففى الزاهدى وغيره ان المريض النادر بالصلوة قائما يؤخر حتما اذا كان يرجو البرء (يركع ويسجد) ان قدر (وان تعذرا) اي الركوع والسجود (مع) تعذر (القيام) لمرض قبلها او فيها (او مأ برأسه) اي يشير به الى الركوع والسجود وهو مهموز لا غير كما في الكرمانى وغيره لكن في التهذيب قد يقول العرب اومى برأسه (قاعدا) بقوة نفسه او غيرها كما مر (ان قدر) على العنود (وان تعذرا لامعه) اي مع تعذر القيام اي ان عجز عنهما مع القدرة على القيام (فهو) اي الايماء بالرأس اليهما قاعدا (احب منه قائما) لانه اشبه بالسجود وذكر التمر تاشي اومى قاعدا وفيه إشارة الى ان كليهما يقع في حالة العنود وذكر ابوبكر انه يومى للركوع قائما وللسجود

(١) يعنى لو ترك لفظ استحسن يكون الاخفاء معطوفا على الضم فيكون في حيز ندب فيطابق على ما في المحيط (٢) اي وان لم يكن كذلك بل يقوم بالاعتماد (٣) اي القيام بالاعتماد (٤) اي في المتن (٥) لان المتبادر من القيام هو تمام القيام في الصلوة وكما له (٦) اي ما هو في المتن انما هو مثال للتعذر المانع عن القيام (ففى حكمه) اي المرض (٨) هو بيت وبر او صوفى (٩) ما يق له كازه بان كانا اسفل من قامة المصلى (١٥) فلا يقدر ان يخرج منه فيقوم (١١) اي شامل (للكل) من هذه المواد (١٣) اي في الامر له بالصلوة قاعدا

(١٥) اي عليهما (١٦) اي لفظ او مأ (مهموز) اي لامه (لا غير) اي غير الهمزة من الألفى مثلا (١٩) اي بالألفى مكان الهمزة

(٢٥) اي من الايماء اليهما (قائما لانه) اي الايماء قاعدا (٢٣) اي بالقطع لا بالاستحباب كما في المتن (٢٤) اي في المتن والتمر تاشي (٢٥) اي الركوع والسجود (يقع) بالايماء (٢٦) اي الذى تعذرا له

قاعدا وان عكس لم يجوز على الاصح كما في الزاهدي وفيه إشارة الى انه لو قدر على الركوع فقط لا يومى قاعدا وذكر الكرماني ان ذكر الركوع اتفاق فان تعذر السجود كافي لسقوط الغيام كما ذكره الحلواني والسرغسي وفي المنية ان عجز عن السجود لا يلزمه الركوع (د) حد الایماء ان المومى (جعل سجوده) المخصوص به (اغض من ركوعه) وفيه دلالة على انه لا يلزمه تقريب الجبهة الى الارض بقدر الامكان كما في الزاهدي لكن قال صاحب المنية ان ذلك يلزمه (ولا يرفع اليه شئ) اي لا يدي صاحب المرض من جبهته هجرا او عودا او غيرها (ليسجد عليه) اي ليخفض رأسه ويضع جبهته على ذلك الشئ فانه مكروه وفيه إشارة الى انه لو لم يخفض رأسه ولكن وضع شيئا على جبهته لا يجوز فانه ليس بايما وقيل يجوز فانه سجود والاوّل اصح كما في المحيط وآلى انه لو سجد على شئ مرفوع موضوع على الارض لم يكره ولو سجد على دكان دون صدره يجوز كالصحيح لكن لو زاد يومى ولا يسجد عليه كما في الزاهدي (والا) يقدر على الایماء قاعدا لمرض قبلها او فيها (فعلى جنبه) الايمن او الايسر يضطجع (متوجها الى القبلة) ورجلاه نحو يسارها او يمينها (او) على (ظهره) يستلقى (كذا) متوجها ووضع وسادة تحت رأسه حتى يكون شبه القاعد لينتمكن من الایماء وجعل رجليه الى القبلة كما في النهاية وقيل ينبغي للمستلقى ان ينصب ركبتيه ان قدر حتى لا يمد رجليه الى القبلة كما في الزاهدي (وذا) اي الاستلقاء (اولى) من الاضطجاع كما هو المشهور عن اصحابنا وفيه اشعار بان الاضطجاع جائز وفي المنية الاظهر ان الاضطجاع لا يجوز وفي التمرتاشى لو عجز عن الاستلقاء فعلى جنبه متوجها (والایماء) المعتبر من المريض ما يكون (بالرأس) ويجوز ان يكون مشبرا الى انه لو عجز المريض عن ذلك وحرك صحيح رأسه جاز على ما روى عنه

(١) اي فيما في الزاهدي (٢) لانه اذا لم يجوز مع تعذر الركوع الایماء قاعدا ففي القدرة بالطريق الاولى (٣) اي كيف لا يشير وذكر الكرماني (٤) اي لمعذور السجود (الركوع) بل الایماء به كاف

(٥) اي لم يبلغ ارتفاع الدكان صدر المصلي (يجوز) سجدة ذلك المعذور (ك) سجدة (الصحيح) عليه (٦) اي ارتفاع الدكان على صدره (١٥) اي على هذا الدكان (١١) اي فيومى (على جنبه الايمن او الايسر) حال كونه (يضطجع اه) (١٣) كلا الضميرين الى القبلة (او) يومى (على ظهره) حال كونه (يستلقى كذا) اي (متوجها الى القبلة) (١٤) يعنى ان الاستلقاء مقدم على الاضطجاع (١٥) اي الى القبلة ورجلاه نحو يسارها او يمينها (١٦) اي كلام المتن حيث حصر الایماء بالرأس (١٧) اي الایماء بالرأس (وحرك صحيح آخر (رأسه) اي رأس المعذور

كما في الظهيرية (وان تعذر) ذلك (اخرت) الصلوة فسقطت الى القضاء
وان كان التعذر اكثر من يوم وليلة وهو الصحيح وقيل لا الى القضاء
ان كان اكثر منهما والى قضاء ان اقل وهو الصحيح كما في المضمرات
والكثرة بالساعات عند الشيخين وامام عند محمد فبدخول الوقت حتى لو
عجز قبل الزوال الى ما بعد الزوال الثاني لم يقض خلافاً له الا اذا امتد
الى العصر كما في التمرتاشي فان مات بلا قضاء قض عنه وارثه كما في
المحيط لكن في الاختيار مات بلا شيء عليه والكلام مشير الى انه لو عجز
عن الايماء بالرأس لم يعتبر بالعين وعن ابي يوسف رحمه الله انه معتبر
وشك فيه محمد رحمه الله واعتبره الحسن كما اعتبره بالحاجب والقلب وزفر
بالحاجب ثم العين ثم القلب كما في الروضة وغيرها (وموم) بالرأس
(صح) اي قدر على الركوع والسجود قاعداً (في الصلوة استأنف) الصلوة
عندهم (وقاعد بركع ويسجد صح) اي قدر على القيام (فيها بنى)
عليها (قائماً) عند الشيخين واستأنف عند محمد رحمه الله (صلى) على
حذف الموصول كما هو المذهب الراجح الكوفي بقريضة الجبر اعنى صح
اي من صلى الفريضة (قاعداً) بركع ويسجد (في فلك) لافي عجلة
(جار بلا عذر) اي مانع من القيام كدور ان الرأس واسوداد العين (صح) عنده
استحساناً ولا تصح عندهما قياساً وفي كلامه اشارة الى انه لا يبيح ان يصلى
فيه بالايماء بلا عذر ولو نافلة وهذا بالاتفاق وصح قاعداً مع العذر اجماعاً
وينبغي ان يتوجه الى القبلة كلما دار السفينة كما في الافتتاح ويستحب
ان يصلى قائماً او من خارج الفلك فان الصلوة على الارض اكمل (وفي)
الفلك (المربوط) في حرف البحر او لجنه (لا) يصح ان يصلى قاعداً اما في
الحرف فبالاجماع واما في اللجة فان مركبه الريح قليلاً فكذلك والافعل
الحلاف وقيل في الاولين خلاف ايضاً الكل مستفاد من النهاية وآلم انه

(١) اي مؤخرة الى القضاء (٢) بل بالكيفية
(٣) اي كون العذر اكثر من يوم وليلة
يعتبر (بالساعات الخ) ثم فرع على هذين
الاصليين فقال (حتى لو عجز قبل اه الثاني)
اي من اليوم الثاني (لم يقض) عند الشيخين
لعدم تحقق الكثرة باعتبار الساعات بعد
زوال اليوم الثاني (٤) اي لمحمد فعنده
يقضى لتحقيق الكثرة باعتبار دخول وقت
الظهر من اليوم الثاني (الا) اي يقضى
عندهما ايضاً (اذا امتد) العذر (الى العصر)
لتحقق الكثرة باعتبار الساعات ايضاً
(٥) جزاء لقول صاحب الاختيار فان مات
بلا قضاء في عبارته (٦) حيث رتب التأخير
على تعذر الايماء بالرأس ولم يقل وان
تعذر الايماء مطلقاً اخرت (٧) مبتدأ لكونه
مخصصاً بوصفين امد هما يركع ويسجد والثاني
صح (٨) اي على صلوته خبر المبتدأ
(٩) واما على المذهب البصري فيحذف أداة
الشرط في امثاله (بقريضة الجبر) وعند البصري
بقريضة الجزاء (اعنى صح اي من صلى
الفريضة اولو صليها (١٥) الظاهر انه
عطف على في فلك وانها مقابل له بمعنى ما
يركب به في الاستعجال لا قيد فلك باعتبار
جريانه والالغال في فلك جار بلا عجلة فيكون
نفيها في الحقيقة بالنظر الى الجزاء (١١) اي
انحرف عن القبلة (كما) يلزمه التوجه اليها
(في) اول (الافتتاح (١٢) اي في داخل
الفلك فظهر عطف قوله او من خارج اه
(١٣) اي وسط البحر (١٤) اي سهلاً خفيفاً
(١٥) اي الحرف واللجة (١٦) اي كما
في الثالث

لو غرق^١ والهايم^٢ بره قبل ان وجد^٣ حشيش يتعلق به مقدار ما يصلى
بالايماء لايباح له التأخير وان لم يوجد يباح وقيل لايباح حتى لو خرج
الوقت بلاصلوة فمات صارت الصلوة ديناً عليه كما في الروضة (جن)
اي من جن^٤ (او اغمى عليه يوماً وليلة^٥) او اقل كما في المبسوط والمحيط
والخلاصة وغيرها لكن في القدوري خمس صلوات (قضى) في الصحة
بالاركان الثمانية وفي المرض بالتفصيل (ماقات) من خمس او اقل من
الصلوات (وان زاد) الجنون والاعماء عليها (ساعة) روى بالنصب على
الظرفية اي في جزء من الزمان ويجوز الرفع على الفاعلية والمعنى زاد
عليها ساعة (لا) يقضى ماقات من الصلوات الخمس او الكثرى الساقطات
بزيادة ساعة مذكورة من وقت صلوة اخرى^٦ وقال محمدان زاد وقت
صلوة لا يقضى شيء من الصلوات الست او الكثرى الساقطات بزيادة
ساعة من وقت الساعة وهو الاصح والمتبادر ان يكون اليوم والليل
مستوعبين للاغماء فلو افاق ساعة قضا ماقات وان دام كما في الزاهدي
وان لا يكون الاغماء من صنعه كالمرض والخوف من آدمي او غيره فلو
شرب الخمر او البهيج او الدواء حتى ذهب عقله اكثر من يوم وليلة قضا
ماقات خلافاً لمحمد كما في الخلاصة ولا يخفى ان المرض شامل للجنون
والاغماء مفهوماً ومكما كما ذكرنا فلا ينبغي ان يتعرض لهما خصوصاً ولولم
يدخل ذلك فيه لكان التقديم اولى فان ما قبله^٧ انسب بالمسافر *

فصل المسافر

من المسافرة وهي بمعنى السفر مع المبالغة كما ذكره بعض المحققين وقال
الراغب ان المفاعلة بمعناها باعتبار انه سفر عن المكان وهو عنه وما في ايضاح
المفصل انه لم يبيح منه فعل ثلاثي بمعناه فقد رده كلام الجوهرى والبيهقى

(١) اي الفلك الغريق والمعنى والماء يذهب
به اي الفلك ولم يسكن (٢) جزاء لو (٣) مجهول
(٤) اي الفلك صفة حشيش (به) اي بالحشيش
وسكن الفلك (٥) جزاء ان يوجد (٦) اي
التأخير مطلقاً سواء وجد حشيش او لم يوجد
(٧) يعني بمنى الموصول على المذهب البصرى
كما مر نظيره (٨) اي فوات خمس صلوات مع
زيادة ليلتها او اقل من يوم وليلة (٩) من
غير زيادة الليلة (١٠) اي الذى مرفى
بيان صلوة المعذور من اول الفصل الى قوله
اخرت قوله (و) من الكثرى على وزن فعلى
مؤنث اكثر اسم تفضيل (١١) صفة المجموع
(١٢) اي بمعنى جزء من الزمان (من) جملة
ساعات (١٣) لا بزيادة وقتها كملاً كما عند
محمد كما قال وقال محمداه (١٤) يقضى ماقات
الا اذا مضى ست صلوة فلو جن عند الضحوة
قضى عنده خلافاً لهما والاول اصح كما في
المضمرات وغيره والمتبادر الخ
٥ قوله عند الضحوة وافاق عند الضحوة من
الفد ايضاً (قوله والاول اي ما قال محمد
(١٨) اي الاغماء بعد الافاق ساعة (١٩) اي
الذى في قوله للمرض (٢٠) اي الجنون والاعماء
(٢١) اي في المرض (٢٢) اي تقديم مسئلة
الجنون على مسئلة الفلك (٢٣) اي ما قبل
مسئلة الجنون وهو مسئلة الفلك (انسب) باب
المسافر من حيث ان اعظم الاسفار يكون في
البحر بالفلك فيكون من قبيل رعاية حسن
الاختتام بالنوطة والتمهيد للفصل الآتى
(٢٤) اي لا بمعنى اصل باب المفاعلة من
الاستعمال بين الاثنين فصاعداً (٢٥) اي
بمعنى اصل باب المفاعلة وهو المشاركة بين
الاثنين فصاعداً (٢٦) اي المسافر (و)
سفر (هو) اي المكان (عنه) اي عن المسافر
فتحقق المشاركة بين الاثنين بهذا الاعتبار
يفهم منه ان معنى قولهم سافر زيد وعمر وانه
سفر عن عمر وهو عنه وان الثلاثي المجرد
يستعمل بمعنى المفاعلة فيرتبط لهذا القول
قوله (انه لم يبيح منه) اي من السفر (٢٧) باعتبار
ان هذا الضمير الى المفاعلة باعتبار المزيد
ومحتمل ان يرتبط بما ذكره بعض المحققين
باعتبار ان الضمير الى السفر مع المبالغة
ومحتمل ان يرجع الى الثلاثي المجرد يرجع هذين

(١) بمعنى كيف لا يردّه وذكر الكرماني (ان السفر الخروج) فيكون سفر بمعنى خرج من الفعل الثلاثي (المديد) أي الطويل مدته فيكون بمعنى الخروج مع المبالغة في الخروج باعتبار انه طويل مدة (٢) أي بالفعل ولا يكفى مجرد القوة وهو القصد (قال الفاضل الجليي السفر في اللغة قطع المسافة والمراد هنا قطع خاص بتغييره الاحكام وهو لا يتيسر الا بالقصد فلذا اخذه في التعريف وهو الارادة الحادثة المقارنة لما عزم له حتى لو طاف جميع العالم بلا قصد سير ثلاثة ايام لا يصير مسافرا ولو

(٢٤٩)

فصل صلاة المسافرين

قصد ولم يظهر ذلك بالفعل فكذلك فكان الاعتبار في حق تغير الاحكام اجتماعها انتهى (٣) أي فيما في التلويح (٤) أي الأبل والراجل (٥) في شرح السير الوسط من التقييد بسيرا معتدلا ومن قوله وقيل ثمانية عشر لانه المتوسط بين الأكثر والأقل وهو المختاراه والظاهر من مطابقة لفظ المختار هو الثاني (٦) أي في المفاعلة من انها بمعناها باعتبار ان المسافر فارق عن البيوت وهي عنه (٧) أي في قوله فسارق تنبيه لانه من الافدراق مع المبالغة على ما ذكره بعض المحققين وأما على ما ذكره الراغب فظاهر (٨) أي من غير فعل السفر والشروع فيه (ليس بشئ) معتبر في احكام المسافر فيشترط اقتران القصد بآدنى فعل السفر بخلاف نية الإقامة لانها ترك الفعل فلا يحتاج الى الفعل فيصير مقيما بمجرد نية الإقامة (٩) خاص كاسماء القرى مثلا ولهذا لا يشملها كما قال لا القرى لانها مسماة باسم خاص (١٥) فانها اعم تطلق على ابيات الاشعار (١١) بضم العين جمع العامر (١٢) فتدخل باعتبار التبعية (على انها) أي القرية (سيأتى) ذكرها في مقام بيان صيرورة المسافر مقيما من نفس المتن فيعلم منه اعتباره في التعريف ايضا (وليس) أي ذكر البلد (بتغليب) على القرية وغيرها من المنازل (كما ظن) من أبي المكارم (١٣) أي البيوت مضافة الى البلد (١٤) أي الربرض هو محركة سور المدينة

وذكر الكرماني ان السفر الخروج المديد وشريعة قصد المسافة المخصوصة ولا يخفى ان مجرد القصد لا يكفى ولذا قال في التلويح انه الخروج عن عمرانات الوطن على قصد سير تلك المسافة بسير الأبل والراجل وفيه ان مجرد سيرهما لا يكفى على المختار كما يأتي ثم اشار الى المعنى الشرعى فقال (من فارق) على نحو ما قاله الراغب في سافر وفيه تنبيه على ان مجرد القصد بلا فعل ليس بشئ كما في المحيط وغيره (بيوت بلده) أي بيوتنا متعلقة بالبلد لا تسمى باسم فتدخل فيها حيطان ومحال تتعلق به لا القرى كما يأتي وهي جمع بيت مأوى الانسان من نحو حجر او صوفى ولكونها اخص بالمسكن آثرها على الأبيات كما في المفردات والبلد اسم للعمران ما يحيطه الربرض من الابنية والدور ولم يذكر القرية لانها تابعة على انها سيأتى وليس بتغليب كما ظن لان المجاز محل في التعريف والبيوت اعم من ان يكون خربة الآن فلا يقصر الا بالخروج عنها على الاشبه وفي ذكرها اشعار بانها اذا اتصل القرى بالربرض يقصر بالخروج عنه وقيل لا يقصر الا بمجاورة القرى ولو بفراخ الا ان يكون بينهما انفصال وحده سبعة اذرع او مائة ذراع او قدر غلوة وقيل لا يقصر الا بالنائى وحده حد الانفصال أو فناء المصر قدر ميل وقيل حد الثلاثة غلوة وهو الاصح الكل في الزايدى والصحيح انه يترخص بمفارقة العمران اذا

وقد يطلق على ما حول المدينة من بيوت ومسكن فعلى الاول بالخروج من قلعة البلد وعلى الثاني بالخروج ما حولها ولا يشترط الخروج ما يتصل به من القرى الآخر (١٥) أي بين الربرض والقرى (١٦) اما مصدر أي بكونه بعيدا من البلد او اسم فاعل بتقدير الا بالمجاورة عن الموضع البعيد من البلد (١٧) وقد مر (او) حد (فناء المصر) وحده (قدر ميل وقيل حد الثلاثة) أي الانفصال والنائى وفناء المصر (١٨) أي الابنية والدور التي يحيطها الربرض

(١) أى ما اتصله من القرية (٢) بقوله يقصر بالخروج منه وقيل لا يقصر اه (٣) أى إضافة البيوت الى البلد
(٤) أى فى القصر وعدمه (٥) فيقصر اذا فارق بيوت جانب الخروج (٦) أى وان حاذى الجانب الآخر المسافر
(٧) ان عهدية اضافة البلد الى ضمير المسافر بمعنى بلد نشوه وتأهله فيه (٨) أى عهدية اضافة البلد
(٩) مع ان حكمه حكم البلد فيه انه لو حمل عهدية البلد على معنى بلد قراره واقامته ليشمل وطن الإقامة لم يشكل به
(١٥) أى مدة السفر (١١) أى مثل ما فى
(٢٥٥) فصل صلوة المسافر

اتصل بالربض قرية فأنه على ما ذكرنا من الخلاف والاضافة للعهد أى
بيوت جانب المفارقة فلم يعتبر جانب آخر وان حاذاه كما فى المحيط
وكذا اضافة البلد على ما تقرر الا أنه بشكل بوطن الإقامة (قاصدا) أى
مريد الرادة معتبرة فى الشرع على سبيل الجزم (مسافة ثلاثة ايام ولياليها)
الثلاثة المعتدلة فى الطول والقصر كزمان كون الشمس فى الحمل او الميزان
فى شرح الطحاوى ان بعض مشايخنا قدروه باقصر ثلاثة ايام من السنة
ونحوه فى التمرتاشى لافى المحيط كما ظن وهذا ظاهر الرواية وعنهم مسافة
يومين واكثر الثالث وفى القصد إشارة الى انه لا يقصر الصبى والنصرانى
اذا قطع مسافة يومين مع القصد ثم صاروا مكلفين وقال الاكثرون ان
النصرانى يقصر لصحة القصد والى انه لا يصبغ قصص الجيش والغائب والزوجة
والاجير والتلميذ والعبد مع متبوعه ولولم يعلم التابع قصده كان مسافرا
على الاصح كما فى الجلابى وغيره والى انه لو سار جميع البلاد بلا قصده
لم يترخص كما لو طافى السلطان فى ولايته او ذهب صاحب جيش لطلب
عدو بلا علم بزمان ادراكه او مكث فى موضع والى انه لو كان لبلده
طريقان احدهما مسافة يوم والاخر ثلاثة ايام يترخص فيه لافى الاول كما
فى المحيط والمسافة البعد ويكثر استعمالها فى البعيد وكلاهما صحيح ههنا من
السوى بالفتح الشم كان الدليل فى الغلاة بشم التراب ليعلم انه على
طريق اول كما فى القاموس والاولى ترك اللبالي وان ذكرت فى كثير
من المتداولات فانها للاستراحة ولذا لو سار احد كل يوم منها الى الزوال

فبلغ

المضروبة للسفر ليس جميعا للسفر فقط بل بعضها للسير وبعضها للاستراحة لانه الطاقة الحيوانية على ما دل عليه
ذكر اللبالي للاستراحة (٢٦) أى من المدة المذكورة (قوله قصر جواب لو سار فبلغ اه ولما لاحظ فى جانب الشرط امرين
لاحظ فى جانب الجزاء ايضا امرين على ترتيب الشرط قتال بالنظر الى قوله لو سار احد كل يوم من المدة المذكورة اه قصر
والعنى أى يصير بهذا القدر من السير مسافرا فيباح له القصر فى مدة سيره وبالنظر الى قوله فبلغ المقصر

شرح الطحاوى (فى التمرتاشى لا) مثله
(فى المحيط كما ظن) من ابي المكارم حيث قال
من اقصر ايام الشتاء كذا فى المحيط انتهى
(١٢) أى التقدير بثلاثة ايام وليالها
(١٣) أى فى اعتباره (١٤) وانما قيد بيومين
لان قصد هما فى اليومين كعدمه لعدم الاهلية
فبعد ما صاروا مكلفا لو قصدوا فى اليوم
الثالث لا يعتبر ايضا لكون الاكثر فى
حكم الكل وفى الاكثر كانه لم يصدر منهما
قصد ومنه يعلم انهما اذا قطعوا مسافة ثلاثة
ايام مع القصد ثم صاروا مكلفين لم يقصروا
بالطريق الاولى (١٥) أى كل واحد من
المذكورات الست فمع قيد الكل (و)
انما المعتبر قصد المتبوع حتى (لو لم
يعلم التابع قصده) أى المتبوع (كان)
التابع (مسافرا) بقصد المتبوع (١٦) أى
من غير قصد السير والسفر (١٧) أى
العبد ومصدر مضاف الى المفعول (١٨) بصيغة
المصدر عطفي على ادراكه (١٩) الاوضح
من بلده الى مقصده الا ان يحمل الكلام
على صورة الرجوع بان يرجع ضمير لبلده
الى صاحب الجيش المذكور كذا يفهم من
عبارة البحر الرائق (٢٥) أى الامتداد
كالطويل مثلا فيكون فى قوة الحاصل بالمصدر
او بمعنى مقابل القرب فيكون بمعنى
المصدر فعلى هذين التقديرين يكون
مسافة ثلاثة اه تركيبا اضافيا (ويكثر
استعمالها فى) الشئ (البعيد) فتح يكون
بمعنى المشتق متونا بلا اضافة مفعول قاصدا
اى سبيلا مسافة أى بعيدا مدة ثلاثة ايام
(٢١) أى المعنيين المذكورين (٢٢) على
الوجه الذى بينا مشتقه (٢٣) أى الهادى
للطريق (٢٤) أى البر (بشم التراب
ليعلم انه على طريق) عام فيه ربح سركين
(اولا) بل ضل (٢٥) أى ولأجل ان المدة

(١) فكانه قال قصر منتهيا الى ظهر هذا اليوم اى اليوم الذى بلغ المقصد وقت زواله على ما هو المفروض فانه يتمه وما بعده بالطريق الاولى لانتهاؤه سفره حيث انقطع سفره من الغد (٢) متعلق بقصر (٣) اى فى القصر اعلم ان هذا التعليل جارى في ظهر هذا اليوم فما وجه استثنائه وايضا لوجه لتوسيطه بين المسئلة وبين معلمة فتويفها فقه الذكري بعد تمام المسئلة فكانه غلط من الناسخين ولذا لم يوجد في المطولات في مقام بيان هذه المسئلة كالبحر والفتح * اعلم ان لصاحب القواس في مطالعة هذه العبارة توجيهات اخر وقال في بعضها هذا الحسن وفي بعضها هذا الحسن لكن الموافق لظاهر كلام الشارح هو هذه المطالعة التى كتبناها وهذه المطالعة موافقة ايضا لفصل صلوة المسافر ﴿ (٢٥١) ﴾

لمطالعة صاحب مواهب الفتح حيث قال قول القهستاني الاظهر هذا اليوم يعنى يوم بلوغه المقصد لانتهاؤه السفر ولا يرد اعتراضه بقوله اعلم ان هذا التعليل جارى في ظهر هذا اليوم لان قول الشاذلي اذا السيرة للقصير ودفع لتوهم وهو ان المعتبر في السفر السير في الايام الثلاثة كاملا وفي هذه الصورة لم يتحقق السير فيها كاملا بل في اليومين وبعض الثالث فدفعه بقوله اذا لسياره حاصله ليس المعتبر في السفر السير في كل اليوم بل في البعض اى الى الزوال. كافي كما قال في الدر المختار ولا يشترط سفر كل يوم الى الليل بل الى الزوال واما ظهر هذا اليوم فهو في حقه مقيم كباقي صلواته ولا يرد ايضا اعتراضه بقوله وايضا لوجه لتوسيطه اه لان مثله في عبارة الشارح كثير (لناظره) (٤) فانه اسم جنس (٥) مفعول مطلق لقوله سار (٦) اى سيرا غير معتدل (٧) عطف على تلك المسافة اى ولو سافر المسافر بعضا منها اى من تلك المسافة اى مدة السفر (في) ايام ثلث لم يرخص اه (٨) اى الابل والراجل (بالذكر) في تعريف السير الوسط (٩) بالعين المهمة المكسورة بعد هاء ياء بمعنى القافلة لان اكثر ما فيها هو الابل والراجل فحاصل التعريف هو مسارت القافلة (١٥) اى مسافة ثلاثة ايام (يوما) اى في يوم (يرخص و) لوسار (ثلاثا) من الايام مسافة يوم واحد (لم يرخص) بقريئة مامر آتفا (١١) اى الابل والراجل (١٢) اى التقييد بالاعتدال في الجبل بقريئة ما سبق في الفلك (١٣) اى قوله وهو ماسار الابل والراجل (عنه) اى عن قوله وما يليق بالجبل كما ظنه مولانا ابو المكارم (سهل)

فبلغ المقصد قصر الاظهر هذا اليوم على الصحيح اذا السير في بعض النهار كافي كما في المحيط وغيره (بسير وسط) دون السريع والبطي الخارجين عن العادة (وهو) في السهل (ماسار الابل) اى سير البعير فما مصدرية واللام ترد اسم الجمع الى الجنس وحينئذ يوافق قوله (والراجل) اى الماشي سيرا معتدلا ولم يذكره اعتمادا على ما يليه من اعتدال الريح فلو سار سافرا غير معتدلا في السهل تلك المسافة في يوم يرخص وبعضا منها في ثلاث لم يرخص كما في الجلابي وغيره وانما خص سيرهما بالذكر ليكون كناية عن البعير وهو مذکور في شرح الطحاوي وغيره الا انه ترك العبر اقتداء بما في الجامع الصغير (و) في البحر ماسار (الفلك اذا اعتدلت الريح) بين السرعة والبطء فلو سار يوما يرخص وثلاثا لم يرخص كما ذكرنا (و) في الجبل (ما يليق) من سيرهما سيرا معتدلا بقريئة السابق (بالجبل) لابل السهل فظن اغناء حكم السهل عنه سهل وهذا ظاهر الرواية وعنه مسافة ثلاثة مراحل كل مرحلة خمسة فرسخ او خمسة وثلاث اوتسعة اوسبعة على الخلاف وعنه ان امكنه ان يسير كل يوم فرسخا لوعرة فالمدة ثلاثة فراسخ كما في التمر تاشي وكلامه مشعر بان لا عبرة بالفراسخ وهو الصحيح كما في الهداية لكن في الزاهدي قد اعتبر الاكثر من واحد

راعى الجنس بالسهل بمعنى البر اى لا يليق ان يتفوه بما قول لظنه وجه وهو انه قدر البر في مقابل البحر فقال وهو في البر ماسار الابل والراجل اه وفي البحر ماسار الفلك والبر شامل للجبل ايضا فالاغناء حق ولو نقل المناظرة الى ان الاولى تقدير البر او السهل فنقول ان البديهة تحكم بان مقابل البحر هو البر واما السهل فمقابلها هو التعب والاجانب ولهذا يقال اهلا وسهلا فعليك بميزان الشرطين (١٤) اى اعتبار مسافة ثلاثة ايام في تحقيق السفر (١٥) بضم الناء هو من الكسور اى ثلث السادس (١٦) اى لتطين الطريق وصعوبته يقال طريق وعرة بالواو المفتوح ثم العين المهمة الساكنة ثم الراء المفتوح ثم التاء اى غليظ وزن يصعب الصعود اليه (١٧) اى المص (١٨) حيث اعتبر مدة ثلاثة ايام بسير وسط

(١) بدل من المرحلة او عطف بيان لها (وقيل) المرة (خمس عشرة) فرسخا (٢) مفعول مطلق مجازي ليقصر اى قصرا فرضا اى مفروضا (٣) اى صلاة المسافر على لكون القصر فرضا عليه (٤) اى فى اول ابتداء فرضية الصلوات الخمس (٥) فزيدت فى الحضر واشرت فى السفر فالاولى فان الصلوة بدون الضمير كما مر من التحفة فى اول فصل فرضها التحريم اه وايد تعليله بقوله روى اه (قوله ركعتان خبر اول (تمام) خبر ثان (غير قصر) ثالث (على لسان نبيكم) اى على ما قال نبيكم بلسانه المبارك متعلق بالاخبار الثالث (٦) اى الركعتين (٧) اى بالركعتين (٨) معشر المسافرين هذا يدل على انها فى الاصل اربع ثم خفف الله تعالى بهما صدقة عليكم (٩) اى مشير الى ان لا قصر (١٥) لان الرباعى المطلق مصروف الى الكامل وهو المفروض ولذا قيد به هناك (١١) يعنى بخفى المضاف اى بيوت بلده (١٢) اى ماسبق فى التعريف من قوله بيوت بلده اه (١٣) اى المص ما هو الظاهر من عبارته ولا يخفى المضاف والظاهر من قوله ان يدخل البلد (ان انتهاء القصر الى الرضى) محركة سور البلد او الناحية على ما فى القاموس ثم فرع على هذا الاحتمال وهو القريب الظاهر من الاستثناء الآتى بقوله (فالقادم) اى الذى هو بصدد القدوم من سفره على المعنى الثانى (لا يقصر) مجهول من القصر اللغوى وهو المنع والجس اى لا يمنع من وظيفة السفر وهى القصر الاصطلاعى (الا عند البلوغ الى الرضى فح) يمنع منها ويتم اربعا او معلوم من التفعيل اى لا يفعل القادم التقصير فى الوظيفة الا عند البلوغ الى الرضى فح يفعله ويتم اربعا والتوجيه بتقدير قصر امتنويا لا يقتضيه العبارة نعم لو كان الى مكان عند مع انه يلزم عليه ان يكون عند البلوغ الى الرضى هو القصر والانتهاه بعده مع ان سائر الشراح فرعوا على هذا المتن بقولهم فح يتم ولا قصر وبعضهم وجه بانه من باب الافعال وهو مذهب قديمي السلب اقول هو سامع لاقىاسى ثم علل هذا الاحتمال بقوله (فان الانتهاء كالا ابتداء فى الخلاف المذكور) فى اثناء بيان قيود التعريف اى فى انهما من البيوت واليهما ومن الرضى واليه فعلى هذا التحرير للكلام انى فعت ترهات الناظرين فى المقام (١٤) فيه بحث لانه يفهم منه ان الراجع من السفر حين كونه مسافرا لا يقصر وحين كونه مقيما بقصر وليس الامر كذلك ويمكن ان يجاب عن هذا البحث بان قول الش فبالقادم لا يقصر اه محتمل وجوها فمنها

(٢٥٢)

وعشرين فرسخا كانهم قدروا كل يوم بمرحلة سبعة فراسخ وقيل خمسة عشر لانه قدّر خمسة وبه يفتى اكثر ائمة خوارج و قيل ثمانية عشر لانه المتوسط بين الاكثر والاقل وهو المختار وقيل اثني عشر فرسخا (فيقصر) المسافر فرضا (الرباعى) المفروض على المقيم فان صلواته فى الاصل ركعتان روى عن ابن عمر رضى الله عنهما ان صلوة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم وعن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال لا تقولوا قصرا فان الذى فرضها فى الحضر اربعا فرضها فى السفر ركعتين كما فى شرح الطحاوى وعن ابن عمر رضى الله عنهما ان صلوة المسافر ركعتان من خالى السنة كفر وعنه من صلى فى السفر اربعا كان كمن صلى فى الحضر ركعتين وعن ابي هريرة قال قال صلى الله عليه وسلم «منتم الصلوة فى السفر كالقصر فى الحضر» كما فى الكشاف وعنه صلى الله عليه وسلم «انهما صدقة تصدق الله بهما عليكم فاقبلوا صدقته» كما فى الكرماني فالانتماء لا يجوز وسيأتى والكلام مشير الى ان لا قصر فى الثلاثى والثنائى وكذا فى السنن الا ان الافضل فيها الفعل تقريبا وقيل الترك ترخصا وقيل الفعل نزولا والترك سيرا كما فى المحيط والمختار الفعل ائنا والترك خوفا كما فى الخزانة ويستثنى منه سنة الفجر عند البعض وقيل سنة المغرب ايضا كما فى الزاهدى (الى ان يدخل بلده) الاصل اى بيوته بقرينة السابق ومحتمل ان يجتار ان انتهاء القصر الى الرضى فالقادم لا يقصر الا عند البلوغ

الى

انه يجوز ان يكون من قبيل تأكيد الشئ بما يشبه نقيضه

للبالغة كما فى قوله تعالى «ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء الا ما قد سلف» وقول الثابت بن كيسان «ولا يعيب فيهم غير ان سيوفهم * بهن فلول من قراع الكنايب *» فالمعنى ان القادم اى الراجع من السفر لا يقصر الرباعى الا عند البلوغ الى الرضى ان امكن وهو غير ممكن كما لا يخفى على من له ادنى ذوق من فن الفقه ومنها انه يجوز ان يكون لازمة كما فى قوله تعالى «فلا أقسم» فالمعنى ح القادم يقصر الرباعى الاعتداء ومنها انه يجوز ان يكون يقصر من الاقصر من باب الافعال والهمزة للسلب كما فى قولهم اشكيتك يعنى ازاله كردم شكايك اورا فالمعنى ح القادم لا يقصر اى لا يزيل القصر الاعتداء

- ومنها انه يجوز ان يكون القصر بمعنى الحبس كما في الفوائد الضيائية وكتب اللغة فالمعنى ح لا يقصر اى لا يحبس نفسه عن حكم السفر الا عنداه ومنها انه يجوز ان يكون القصر بمعنى القطع كما في كتب اللغة فالمعنى ح فالقادم لا يقصر اى لا يقطع حكم السفر الا عند البلوغ الى الرض والله سبحانه اعلم بالصواب وعنده ام الكتاب (من تحريرات صاحب المظهر من عبد الله بن مظفر الاوطارى) (٢٥٣) فصل صلوة المسافر

الى الرض فان الانتهاء كالابتداء في الخلاف المذكور كما في التمر تاشي وغيره والاملاق دال على ان الدخول اعم من ان يكون للاقامة او لقضاء الحاجة وان يكون حقيقيا او حكما كما اذا بداله ان يعود الى بابه بلا سير المسافة فانه اتم بخلاف ما اذا سار المسافة ثم بداله العود فانه لم يتم كما في الجلابي (او ينوي) اى يريد على سبيل الجزم او الظن كما قيل كذا في الحزانة والضمير للمسافر المستقل الراى فلا يعتبر بنية المتبوع كما ذكرنا (اقامة نصف شهر) وهو خمسة عشر يوما اذا الشهر ثلثون يوما عند العرب والعجم كما في المقائس فلا يشكل بان الشهر قد يكون تسعة وعشرين بل يشكل بما في المحيط انه اذا عزم على ان يقيم في الليالى باحد الموضعين ويخرج في النهار الى آخر منهما لم يصير مقيما اذا دخل اولا الموضع الذى عزم الاقامة فيه بالنهار لان موضع الاقامة ما يبيت فيه (ببلدة) دخل فيها فان مجرد النية غير مؤثر بترك السير فالاقامة كالسفر كما في الكرمانى وغيره وفي زيادة التاء اشعار بان له نوى الاقامة نصف شهر في موضعين نحو مكة ومنى لم يصير مقيما كما في المحيط (او قرية) اسم

(١) اى اطلاق قوله ان يدخل الخ (٢) اى السفرية (٣) اى يصلى اربعا في موضع بداله العود (٤) اى الراى والنية مقارنا (بنية المتبوع) اى معها فانها يخرجها عن الاستقلال بل المعتبر المستقل عند الاجتماع هو نية المتبوع وفي اكثر النسخ قوله نية المتبوع بدون البناء فيكون فاعلا لقوله لا يعتبر وليس بصحيح عندى لانه خلاف ما في المتداولات من ان المعتبر نية المتبوع فهو من اشتباه النسخ (*) وفي بعض النسخ نية المتبوع وهى جمع التابع فتح لا حاجة الى ما تكلفه صاحب الغواص (٥) اى في شرح قوله قاصدا من انه لا يصح قصد التابع الخ (قال المص اقامة نصف شهر اعلم انهم اثبتوا كون مدة نية الاقامة خمسة عشر يوما بالقياس على مدة الطهر بجماع ايجاب الساقط ومنه خمسة عشر يوما ينتج ان مدة الاقامة خمسة عشر يوما ثم اعلم ان عبارة المتون مختلفة ففي بعضها او ينوي اقامة خمسة عشر يوما فالامر فيه ظاهر وفي بعضها اقامة نصف شهر كما بينا فيرد عليه الاشكال بان الشهر قد يكون تسعة وعشرين يوما ونصف اربعة عشر يوما ونصف يوم وهو خلاف الاثر المروى في هذا الباب وخلاف القياس الذى ارتكبه كما مر اظهار السر هذا الاثر اجاب عنه الشارح المحقق بان بناء ما قيل اقامة نصف شهر على ما اشتهر عند العرب والعجم من ان الشهر ثلثون يوما (ه) فلا مخالفة بين المتون (٦) اى فلا يرد على هذا المتن اشكال (ان الشهر اه بل اه اذا عزم) اى نوى (على ان يقيم في الليالى) اى من خمسة عشر يوما (باحد اه في النهار) اى في نهار تلك الخمسة عشر (٧) مفهوم هذا القيد انه اذا دخل اولا الموضع الذى عزم الاقامة فيه بالليل يصير مقيما وجه الاشكال ان نصف الشهر انما يملأ بايامه (٨) علة لم يصير مقيما لا علة الاشكال وانما هي ما كتبنا (٩) علة لقيد دخل بها (١٠) اى في كونه مقيما (بلا ترك السير) يفهم منه ان الانسب سكن به ابدل دخل بها لانه لا يستلزم ترك السير (١١) في ان مجرد النية بلا فعل لا يكفي الا يقال الترك ليس بفعل وبناء ما مرنا في اثناء فيود التعريف عليه فلا مخالفة (١٢) الا اذا نوى ان يقيم بالليل في احدهما فيصير مقيما بدخوله فيه لان اقامة المرتضى الى مبيته كما في البحر فيعود ما مر من انه يشكل بما في المحيط من انه اذا عزم اه *

للعمران كالبلك (واحدة) صفة لقريبة والفائدة ما مر في البلكة (و) يقتصر
الى ان ينوى (بصحراء دارنا وهو خبائي) اى والحال ان النأوى من
سكن في مغازتها كالأعراب والأتراك والاكراد والمتراكمة والرعاة الطوافة
على المراعى فانه لا يقتصر ويتم كما قال بعض المتأخرين لانه ينتقل من
مرعى الى مرعى وقيل يقتصر ههنا ايضا لانه ليس موضع الإقامة والاوّل اصح كما في
الكرمانى وعليه الفتوى كما في المضمرات والخزانة وفيه اشعار بان يقتصر
النأوى بالصحراء غير الخبائي سواء كان من محاصر الخبائي اولا كما اذا
قصد عساكرنا موضعا واخبيتهم معهم وكذا النأوى بصحراء دار الحرب
كما في المحيط والاحسن ان يقال اوصحراء وهو فضاء واسع لانبات فيه
والدار المنزل باعتبار دوران الحائط ثم سمي به البلدة لاحاطتها باهلها
والخبائي بالكسر منسوب الى الخباء بالهمزة المنقلبة عن الباء من وبر
او صوفى لاشعر على عمودين او ثلثة وما على اكثر منها فبيت كما ذكره
الجوهري والكلام مشير الى ان نية الإقامة لم تصح الا في هذه المواضع
الثلاثة لا غير وهو ظاهر الرواية وفيه دلالة على رواية تخالفه ولذا في
الكافي تصح النية في المفازة الا اذا سار اقل من ثلثة ايام على ما قالوا
وما صل الكلام ان الإتمام يتوقف على ستة شروط النية واستقلال الراى
والمدة وترك السير واتحاد الموضع وصلاحيته كما في الجلابي (لا) مصدر
اى قصرا غير منته الى ان ينويها (بدار الحرب) محاصرا اى ببلكة اهل

(١) اى فائدة التوصيف (٢) من الاشعار في
زيادة الثاء (٣) اى في صحراء دارنا (٤) اى
كصحراء دار الحرب (لانه) اى الصحراء
(ليس اه) (٥) اى في التقييد بقوله وهو
خبائي (٦) اى المعهود وهو صحراء دارنا
(غير الخبائي) بالرفع صفة النأوى او بالنصب
حال منه (٧) الضميران لعسكرنا والجملة
حال وانما قيد به دفعا لتوهم انه اذا كان
معهم اخبيتهم بصحبة الإقامة (٨) اى اضافة
الصحراء الى دارنا يشعر بان النأوى (في)
صحراء دار الحرب) يقتصر (٩) اى الاحسن
ان يقال اوصحراء دارنا وهو خبائي بترك
الجار والعطف بكلمة الانفصال وجه الامتنية
انه بعد ما ارتكب هذا الطريق في قوله او
قريبة ما معنى اعادة الجار وتغيير العاطف
لانه الاحصرية لان الهمزة يعدل ترك الباء
(وهو) اى الصحراء قضاء (١٥) من الجوانب
الاربعة والدار من الدور (ثم سمي بها) اى
بالدار (البلد لاحاطتها) اى البلدة
(١١) اى الخباء بيت من وبروى شتر (او
صوفى) موى كوسفند (لا) بيت من (شعر)
(قوله وما) اى بيت (على) اعماد (اكثر منها)
اى من ثلث (فبيت) لاغباء ولا دار
(١٢) اى المتن من قوله ببلكة او قرية
وبصحراء دارنا (مشير الى ان الخ)
(١٣) اى في قولهم وهو ظاهر الرواية
(دلالة) ظاهرة (على رواية) تخالفه اى
ظاهر الرواية (١٤) اى لوجود رواية مخالفة
لظاهر الرواية قال (في الكافي اه)
(١٥) يعنى ان كلمة لا اسم بمعنى غير لا حرف
عطف (مصدر) اى مفعول مطلق مجازى لقوله
فيقتصر اشارة اليه بقوله (اى قصرا) اى
فيقتصر قصرا (غير منته) ان ينويها بدار
الحرب وقوله محاصرا اشارة الى قطع التنازع
الآتى وليس ههنا من المتن ثم فسر قوله
بذار الحرب بقوله اى ببلكة اهل القتال

(١) صفة الأهل ثم أشار إلى تفسير قوله محاصراً لقطع التنازع بقوله والحال ان الخ (٢) صفة المحاصرين (٣) علة للنفي المستفاد من كلمة لا أو للتوصيف بقوله غير (٢٥٥) فصل صلوة المسافر

القتال الكفار والحال ان النادى من محاصريهم المسلمين فانه يقصر حينئذ لمواز ان ينزعجوا ساعة بعد ساعة خلافا لابي يوسف اذا غلبوا عليهم ونزلوا بساتينهم وفيه اشعار بانه اذا دخلها بامان لم يقصر كما في المحيط (او) دار اهل (البغى) اى خارج مدينة اى الذى يخرجون عن طاعة الامام الحق بظن انهم على الحق لا هو متمسكين بتأويل فاسد والانحسار حكم اللصوص (محاصراً) اى النادى من المسلمين الذى يجعلونهم في حصن فان دارهم كدار الحرب فيقصر (كمن طال) اى قصر كقصر من طال (مكنه) في موضع الإقامة (بلانية) لها وفيه اشعار بانه لو ظن بالمكث مقدار مدة الإقامة قصر ولم يتم وفيه خلاف كما مر (فلواتم) الرباعى بان يأتي جميع افعاله واقواله كالقراءة كما هو المتبادر (وقعد) القعدة (الاولى) مقدار التشهد (تم فرضه) الركعتان وبما يدل عليه كلامه كما ذكرنا اندفع ما قيل ان عليه أن يقول لواتم وقرأ في الاوليين فانه لو ترك القراءة فيهما او في احديهما فسد صلوته الا اذا نوى الإقامة قبل التسليم او بعد قيامه الى الثالثة بلا تنقييد هابا بالسجدة فان فرضه بصير اربعا فبنم وقال محمد فسدت مطلقاً لترك القراءة كما في الخلاصة وقال ابوبكر الرازى لو نوى المسافر اربعا عاذا حتى يفتتجها بنية ركعتين كما في الجلابى والشرط مشعر بانه ليس بساه بل عامد فصح قوله (واساء) اى اثم واستحق النار لانه خلط النقل بالفرض قصدا وهذا لا يعمل كما في رخصة الكشفيين وغيرهما وترك ما هو الواجب من القصر كما في الخلاصة

الاشعار في التنقييد بقوله محاصراً (٨) بالنصب مضاف الى (مدينة) لانه تفسير الطرق المقدر في المقام لا تفسير عبارة المتن اشارة الى انهم انما لم يصيروا مقيمين اذا كانوا خارج المصر اما لو فتحوا البلد وحاصروا الحصن صاروا مقيمين لان البلد موضع الإقامة والصحراء ليست كذلك كذا في البرجندى من المحصر ثم اشار الى تفسير المتن بقوله اى الذين اه (١٥) اى الخروج اى ليس خروجهم حال كونهم متمسكين فلا يرد ان الصواب لاهم متمسكين (١٢) مبتدأ (١٣) خبره والجملة حال فالظاهر ان يقول اى والحال ان النادى اه كما مر في محل قطع التنازع (١٤) علة مقدم لقوله فيقصر اخره ليتصل مصدره وهو قوله كين طال) كما اشار اليه بقوله اى قصر كقصر من طال وليعلم انه مفعول مطلق مجازى لما يتفرع من قوله لا بدار الحرب اى فيقصر النادى بها كمن طال مكنه اه (١٦) اى في قوله بلانية (١٧) لان النية هو الجزم واليقين بلا تردد وفي الظن تردد (١٨) اى في القصر هنا (١٩) اى من الخزانة في تفسير قول المص او ينوى اه (٢٥) اى الاتيان بجميع الافعال والاقوال (٢١) اى من اتمام الفرض (٢٢) اى المص (٢٣) من قوله بان يأتي بجميع افعاله واقواله اه (٢٤) الواجب (٢٥) اى على المص (٢٦) اى يزيد وقرأ فيهما وجه الاندفاع ان القراءة فيهما داخله في مفهوم الاتمام كما عرفت (٢٧) اى سواء نوى الإقامة اولم ينو اصلاً (٢٨) اى نقض شروعه واعساد نيته (٢٩) اى الصلوة (٣٥) اى المسافر المتم (٣٤) ماض قوله وقعد الاولى (٣١) يعنى فلا يرد انه لا اساءة في السهو بل العمد (٣٣) اى المسافر المتم (٣٤) ماض

وأخر السلام الواجب وترك تكبيرة الافتتاح الواجبة في النفل كما في الزاهدي فقد أشكل ما في التلويح أنه يجوز أن يكون الاتمام أكثر ثوابا باعتبار كثرة القراءة والاذكار وأن كان هو والقصر مستويين في الثواب الحاصل باداء الفرض على أنه قد تقرّر أن المنهي عنه أكد من المأمور به (وما زاد) من الركعتين (نفل) هل تنوب عن سنة الظهر ففيه خلاف (وإن لم يقع) الأولى (بطل فرضه) بالاتفاق إلا إذا اقتدى بمقيم كما يأتي أو نوى الإقامة كما مر وهذا منه تصريح بما أشار إليه كما لا يخفى وأشارة إلى أنه ينقلب نفلا بترك القعدة وقال محمد بطل الصلوة به كما مر (مسافرا) في الرباعي ولو قبل السلام (مقيم في الوقت) ولو قدر التحريمة على الأصح (يتم) أربعا وجوبا بحكم المتابعة حتى لو أفسدها هو أو إمامه قضى ركعتين فقط لزال ما يوجب من المتابعة وقيل لا يتم كما في الزاهدي وفيه إشعار بأنه لو أراد نية العدد نوى ركعتين وبأنه لو اقتدى بالمقيم في الشفع الثاني يتم أربعا كما في جمعة الظهيرية والمصر في باب الشافعي رحمه الله والأطلاق مشير إلى أنه لو لم يقعد الأولى لم يبطل فرضه كما في السراجية (وبعد) أي بعد الوقت (لأبومه) أي لا يصح إمامته لأنه لا يتغير فرضه حينئذ فيؤدي إلى اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة (وفي عكسه) أي في صورة أن يكون مقيم أمه مسافرا في الوقت أو بعده (اتم المقيم) صلوته بقراءة وهو الاحتياط كما قال الحلواني وعن محمد أنه لا يقرأ وبه أخذ بعض المشايخ وهو الأصح لأنه لاحق كما في المحيط (وقصر) الإمام (المسافر) كالمقتدى المسافر وسلم (فائلا) للمقيم (ندبا) مصدر (اتموا صلواتكم) بصيغة الجمع للتبكي بما قاله صلى الله عليه وسلم في عام حجة الوداع لاهل مكة (فاني مسافر) بالفاء للتعليل وأن لرفع تردد أمر غير السفر وفيه تنبيه على أنه ينبغي له أن يعلم بكونه مسافرا ولو

(١) أي عرفت هذه التعليلات فقد صار ما في التلويح مشكلا حيث قال أنه يجوز أو (٢) علاوة للاشكال (أن) الامتناع عن المنهي عنه أكد أثبت أو أقوى من طاعة المأمور به فكيف الاستواء فضلا عن أكثرية ثوابه (٣) بقوله إلا إذا نوى الإقامة قبل التسليم أو (٤) أي قوله وإن لم يقع أو (٥) أي من المص

(٦) بقوله وقعد الأولى (٧) أي بترك القعدة الأولى (٨) في باب الفرائض في شرح والقعدة الأولى حيث قال وفي المنفردات لا تفسد عند الشيخين خلافا لمحمد وزفر أو (٩) أي ولو بقي من الوقت قدر التحريمة أي المسافر المقتدى بالمقيم (١٠) أي عدد الركعات (١١) أي إطلاق قوله مقيم ويتم حيث لم يقل مقيم قاعد في الأولى في الوقت (١٢) أي المسافر مع الإمام (١٣) أي فرض المسافر كذا في البرجندی (١٤) أي مفعول مطلق لفائلا أي قولا مندوبا (١٥) في الموضعين وإن كان المقتدى واحدا (١٦) أي كلمة إن من الحروف المشبهة (١٧) يعني لم يقل فانا مسافر كما هو في أكثر الأحاديث وإني بكلمة إن المفيدة للتأكيد والتحقيق لرفع تردد احتمال أمر وقع لهذا المصلى (١٨) كدوهم أنه سهى

(١٩) أي في مندوبية القول المذكور (٢٠) أي للإمام الذي يقصر (٢١) من الاعلام

(١) اي اتم مقتديا (٢) كان يكون في المصر (٣) اي هذا الشخص الامام (٤) بان سلم على رأس الركعتين فذهب (٥) لجماعة (٦) اي لا تفسد لوام خارج المصر (٧) من كونه في المصر (٨) في البرجندى عن القنية اذا سلم على رأس الركعتين وذهب واتم القوم صلواتهم ولم يعلموا انه كان مسافرا او مقيما فان كان في مصر فسدت صلواتهم لان الظاهر انه كان مقيما سمي في السلام ﴿ فصل صلوة المسافرين ﴾ ٢٥٧ ﴿ وان كان خارج المصر لا تفسد صلواتهم ويجوز الاخذ

بالظاهر في مثله ومن هذا ظهر وجه استحباب هذا القول انتهى اي ومن هذه المسئلة ظهر وجه كون قوله اتموا صلواتكم فاني مسافر مندوبا وظهر منها ايضا وجه ما فسرنا به قول الشارح المحقق وفيه تنبيه اه (٩) على انه مفعول يبطل (١٥) على انه فاعل يبطل ولم يعكس الاعراب مع انه صحيح من حيث النحو لان المبطل بالكسر لا بد من ان يكون ثانيا جديدا مع ان المعطوفات لا يساعد العكس (١١) غاية النصب والرفع (١٢) فيكون هو وطن الإقامة فلوجاء عنه الى المثل بصير مقيما بمجرد الدخول بلانية ومنه ظهر ايضا عدم صحة العكس في الاعراب (١٣) اي اطلاق ابطال العكس في الاعراب (والاطلاق اي اطلاق مسيرة سفر ام لا ١٤) مبتدأ (١٥) صفته وقوله ان يكون اي المسمى خبر المبتدأ (١٦) اي المسافر بالنصب وكسر اللام خبر يكون اي مكان ولادته (١٧) بفتح الهاء اسم مكان اي موضع تأله (١٨) اي محل نشوء كلاهما عطف على المولد قوله من الاختصار بيان ما في المحيط (١٩) اي المولد والمتأهل (٢٥) اي ما في المضمرات علة احسن (٢١) تفريع على كونه احسن (٢٢) اي سئل عنه (٢٣) اي اجاب انا عند ابي حنيفة رحمه الله من البصرة وعند ابي يوسف رحمه الله من الكوفة

(٢٥) علة لصحة هذا الجواب (٢٦) اي فعلم ان ابا حنيفة كان (يعتبر) اه (٢٨) اي الاول (٢٩) اي ما ذكره صاحب المصارح (٣٥) اي بسبب عقار بقى (٣١) اي اتمام ابي يوسف (٣٢) اي ليس هذا البيان في المحيط

(*) من ابي المكارم انه في المحيط كفى (وفيه) اي في المحيط (٣٤) فيه انه لا يمنع النقل الا مجازا ولا منع من ان يوجد في المحيط كلا النقلان (٣٥) لا يبطل احدهما بالآخر *

بغير القول فانه تفسد صلوة من اقتدى بمن كان ظاهر حاله الإقامة وهو لم يتم كما اذا أم رجل في المصر لا في خارجه اذا الظاهر انه مقيم سلم على الركعتين سهوا كما في المنية وغيرها (ويبطل الوطن الاصل) بالنصب (مثله) بالرفع حتى اذا سافر عنه الى الأول ودخل فيه لا يصير مقيما الا بالنية والاطلاق مشير الى انه لا يشترط ان يكون بينهما مسافة السفر ولا خلاى في ذلك كما في المحيط والوطن الاصل المسمى بالأهلى ووطن الفطرة والقرار ان يكون مولده أو متأهله أو منشأه كما في المضمرات وهذا احسن مما في المحيط وغيره من الاختصار على الأولين لكونه ابعد من الخلاق ففي آخر الظهيرية قيل لرجل من ابن انت قال من البصرة عند ابي حنيفة رحمه الله ومن الكوفة عند ابي يوسف رحمه الله فانه تولد بالبصرة ونشأ بالكوفة فهو يعتبر بالتولد وابو يوسف رحمه الله النشوء ومثل الاصل هو ما انتقل اليه باهله ومناعه ولو بقى عقار في الأول قيل بقى اصليا واليه اشار محمد في الكتاب وهو المختار عند الزاهدى وذكر صاحب المصارح انه لم يبق اصليا ويؤيده ما روى هشام عن محمد انه قال انى ارى القصر فيه ان نوى تركه الا ان ابا يوسف رحمه الله كان يتم بها لكنه يحمل على انه لم ينو تركه كما في الزاهدى لا في المحيط كما ظن وفيه انه لو تأهل بموضعين كانا اصليين وفي القنية انهم اختلفوا في صيرورة المسافر مقيما بنفس النزوح ولا خلاى في صيرورة المسافر مقيمة بذلك (لا) يبطل الاصل (السفر) اي وطن سفر المسمى بوطن الإقامة والوطن المستعار والحادث ايضا فلو خرج عنه الى الأول صار مقيما بمجرد الدخول

جامع الرموز ١٨

فيه وأنما لم يذكر السفر مع أنه لا يبطل الأصلي أيضا لأنه معلوم مما سبق من قوله إلى أن يدخل بلده ووطن السفر ما خرج إليه بنية إقامة نصف شهر سواء كان بينه وبين الأصلي مسيرة السفر أولا وهذا رواية ابن سماعة عن محمد وعنه أن المسافة شرط كما في الجلابي وغيره والأول هو المختار عند الأكثرين ومنهم المص كما أشار إليه إطلاقه (و) يبطل (وطن الإقامة مثله) سواء كان بينهما مسيرة سفر أولا كما إذا خرج الخراساني المتوطن ببغداد وطن إقامة إلى القصر بينهما مسيرة ليلتين ونوى فيه الإقامة فحينئذ يبطل به وطنه ببغداد فلو خرج منه إلى الكوفة بينهما مسيرة ليلتين أيضا بلا إقامة ثم خرج منها إلى بغداد أتم الصلوة في هذه المدة لأن القصر صار وطن إقامة ولم يوجد ما ينقضه من الوطن الأصلي ووطن الإقامة وأنشاء السفر كما في المحيط (و) يبطله (السفر) أي إنشاء السفر ثلاثة أيام كما في الجلابي وغيره (د) كذا يبطله الوطن (الأصلي) كما إذا تأهل بمنال المتوطن بمكة وطن إقامة وفي الاكتفاء إشارة إلى أنه لم يعتبر وطن السكنى وهو ما ينوى الإقامة فيه أقل من نصف شهر واعتبره بعض المشايخ وقالوا أنه ينتقض بمثله وبالوطنين والسفر والأول هو الصحيح عند المحققين منهم لأن حكم السفر فيه باق فلم يعتبره وطنا فلا يترتب عليه حكم الانتقاض كما في المحيط وبما ذكرنا في هذه المقام من كلام هؤلاء الفقهاء الكرام اندفع ما ظن بعض تحقيقا للمرام وهو أن لفائدة الأفي ذكر الأوسط من الأقسام إذ لا يترتب عليه حكم من الأحكام (والسفر وضده) أي المضر وهو أحسن (لا يغيران الفائتة) فهي للسفر ركعتان في المضر وله أربع في السفر فالاعتبار لوقت الفوت لا القضاء (وسفر المعصية) كإباق العبد والخروج على الإمام وحج المرأة من غير محرّم (كغيره) أي كسفر الطاعة مثل طلب العلم وزيارة الأبوين والحج

(١) متعلق بخروج على تضمين معنى الانتهاء أي ما انتهى خارجا إليه وفي العكس لا يحسن الحمل من ههنا سلكت مسلك ملاحسو في شرح القاضي البيضاوي من نقل المتن بدون لفظ قوله والتمييز بمد خط المتن وطرح المتن الغير المحتاج إلى الشرح في البين طلبا للاختصار واعتمادا على فهم من له فوض البحار من أولى الأيد والأبصار والله سبحانه الموفق (٢) أي بذكر أحوال الوطنين فقط الأصلي والإقامة بانهما باي شيء يبطل ولم يذكر أحكام الوطن السكنى (٣) أي كلام ظنه (بعض) من الشارحين وهو مولانا أبو المكارم (٥) مفعول ثان لظن والأول محذوف كما عرفت أي كلام ظنه بعض تحقيقا (٦) أي لمرام صاحب المتن قوله لافائدة أي في القول بإبطال هذه الثلاثة (الأفي) ذكر (الأوسط) وهو السفر من الأقسام الثلاثة (اذ) علة عدم الفائدة في غير الأوسط (١٥) أي غير الأوسط المستفاد من الاستثناء (حكم) قصر أو إتمام من (الأحكام) الشرعية أي لا يترتب على القول ببطلان وطن الإقامة بمثله أو بالأصلي حكم لأنه لو عاد إلى الأول لا يخلوا ما أن يخرج من الثاني قاصدا مدة السفر فالمبطل هو السفر وأما أن يخرج غير قاصد لها فيتم في الأول أيضا كما في المثل والأصلي فلم يترتب على القول ببطلان وطن الإقامة بمثله أو بالأصلي حكم شرعي آخر في المبطل بالفتح لأن حكمه كان لا محالة هو الإتمام وبعد فرض البطلان بمثله أو بالأصلي يتم أيضا وإنما يتغير الحكم بإنشاء السفر إلى أن يتوطن الإقامة في موضع أو يدخل بلده الأصلي فالغير هو السفر فقط (١٣) من لفظ الضد لأنه مفهوم عام أي الفائتة المختصة (١٤) بأن فاتت فيه (ركعتان) لو قضيت (في المضر وله) عطف على للسفر وضمره للحضر أي وهي للحضر (أربع) لو قضيت (في السفر)

(في الرخص) كاستكمال مدة المسح وسقوط العيد والجمعة والرخص بضم
الراء وفتح الحاء جمع رخصة هي في اللغة اليسر وفي الشريعة ما بنى
على اعتذار العباد وهو ضربان رخصة ترفية أي تخفيف وتيسير كالإفطار
ورخصة إسقاط أي إسقاط ما هو العزيمة أصلاً كالقصر وتامه في الأصول

﴿ فصل صلوة الجمعة ﴾

(شرط لوجوب الجمعة) أي لنفس وجوب صلاتها فهي على حذف المضاف
بسكون الميم اسم من الاجتماع عند أهل اللسان كما في الكرمانى وقال
الزمخشري أنها بمعنى المفعول أي الفوج المجموع وبفتحها بمعنى الفاعل
أي الوقت الجامع وبضمها تنقيح للسكون وقال ابن حجر إن الكسر قد
يمكن والوجوب مشعر باشتراط الإسلام إذ لا شيء على الكافر إلا الإيمان
(الإقامة) أي إقامة نصف شهر أو أكثر (في مصر) فلا تجب على المسافر
وان عزم أن يمكث فيه يوم الجمعة بخلاف الفردى العازم فيه فإنه كاهل
المصر وفيه إشارة إلى أنها واجبة على المقيمين بالقرى وهذا إذا اتصلت
بالريض على ظاهر الرواية وهو الأصح كما في الزاهد وغيره لكن فيه
روايات والمختار أنها على من كان على قدر فرسخ منه^{١٢} وقال الصدر
الشهيد أنها على من سمع نداء المنادى بأعلى صوت على الصحيح وقال
بعض المشايخ أنها فريضة على أهل مصر وواجبة على أهل أطرافه سنة
على أهل القرى الكبيرة المستجبة بشرائطها كما في المصنوعات (والصحة)
فلا تجب على المريض ونحوه كالشيخ العاجز عن السعى والمبتلى بالحبس
والمطر الشديد كما في الخلاصة وفيه إشارة إلى أن لا تجب على الأصح على
منعه^{١٣} المريض إذا ضاع بخروجه وإلى أن تجب^{١٤} على الصحيح على من^{١٥}
وجد مركباً لأنه كالماشي كما في المنية وإلى أن لا تجب على المجنون^{١٦}

(١) أي بالكلية ومن أصله (٢) أي اللغة
احتراز عما عند القراء فإنهم يقرؤون بضم
الميم مع كونه اسماً من الاجتماع الأعب
الوارث منهم (٣) أي لفظ الجمعة بسكون
الميم مصدر (٤) فإضافة الصلوة حينئذ حقيقية
(٥) أي الميم مصدر (٦) فالإضافة حينئذ
مجازية لادنى الملازمة (٧) أي الميم كما عند
القراء (٨) يعني أن المضموم بمعنى المسكن
وأنما هو محض تنقيح لسكونه لا مغايرة لهما
في المعنى (٩) أي كسر الميم (١٥) أي
على سبيل القلة لثقل الهبوط من الضمة
إلى الكسرة وعلى كل التقادير الجيم
مضموم (١١) أي عازم المكث في المصر
(١٢) أي في يوم الجمعة ظرف العازم
(قوله وفيه أي في اشتراط الإقامة (١٣)
لأن قوله في المصر إنما هو مثلاً بل لم
يوجد في بعض النسخ المعتد (١٤) أي
من المصر (١٥) أي فيما في الخلاصة
أوفي اشتراط الصحة حيث هي احتراز
عن المريض ونحوه يؤيد الثاني الإشارة
الثالثة (١٦) أي الجمعة بناءً (على) القول
(الأصح) بكسر الهاء المشددة من هو ناظر أمر
المريض والقائم بتربيته فيجب عليه
التعهد صيانة للمسلم عن الهلاك فهو من
قبيل المبتلى بالحبس (١٧) أي الجمعة
بناءً (على) القول (الصحيح) أعلم أن أمثال
هذا القيد من الخارج وليس مما له دخل في
الإشارة فالأولى إيرادها بعد تمام المسئلة
المشار إليها بعنوان كما هو الصحيح (٢٢)
عجز عن السعى بالأقدام لكن (وجد مركباً
لأنه أي القادر على السعى فوق المركب
(٢٤) لأنه مريض لا صحة له أشار إليه بقوله

(فان العقل شرط) لوجوب الجمعة داخل في قيد الصحة مخرج خبر ثالث (ع) كيف (واصعب اه) فالمجننون مريض يخرج بقيد الصحة فهو مغم عن قيد العقل بل الوجوب في الصدر يغني عنه كما اغنى عن ذكر الاسلام (٢) اى في اشتراط الحرية (٧) بفتح الجيم (٧) اى الذى استأجره فبالا لى بعد الواو وفي بعض النسخ بدونه (٩) بالكسر قوله اذا لم يكن لها زوج وليس كذلك للنهى المذكور (١٥) اى في عنوان الفصل (١١) اى عن قيد البلوغ فلا حاجة الى ذكره (١٢) فيدخل قيد العقل فيه كقيد البلوغ فيما معنى ادخاله في الصحة بعده كما مر (١٣) اى فيما قاله (١٤) في لفظ العين (١٥) لا للاستغراق فالمعنى وسلامة العين وهى يتحقق في ضمن سلامة الواحد فقط ايضا وجه الاشعار ان اعمى العينين اذا وجبت عليه حين وجد قائم افضى سلامة الواحد تجب بالطريق الاولى لانه لا يحتاج الى القائم اصلا فحمل المتن عليها اولى رد المذهبين كما يأتي (الاشارة اليه ١٦) يريد ان اللام هنا للاستغراق بل يحمل ان يكون النسخة بكسر الكاف وفتح اللام والياء الساكنة في حالة الجررد لما ظن من ابي المكارم من ان توحيد الرجل اوجه من التثنية المذكورة في بعض الكتب انتهى ثم فرع على هذا التفسير فقال فلا تجب على المقعد بضم الميم وفتح العين من اقعده الله تعالى (١٧) اى على المشى (١٨) اى باصل المشى اولا برجل ولا برجلين او ولو باهتداه يؤيد الاخير ما قابله بقوله بخلاف اه (١٩) اى على المشى (٢٥) اى المشى حيث يفضل الطريق ثم فرع على كلام المحيط وقال فلا ينبغي ان اه خلاف) اى من الصاميين كخلا فهما في الاعمى اذا وجد قائما والمقعد معينا (٢١) من صامب الخلاصة حيث فيها والمقعد كالا عمى في حضور الجمعة مع وجود المعين انتهى اورد الفاضل ابو المكارم كلاما في منهياته وقال في آخره وفيه خلاف اى في كون المنع كالا عمى خلاف من بعض الفقهاء بان في المقعد ليس خلاف الاعمى على وفق كلام الشارح المحقق ثم ان قوله فلا ينبغي اه يقتضى ان يكون قوله اصلا بمعنى ولا بدونه وان قوله تصريحاً باشتراط امكان المشى من غير مشقة اه يقتضى ان يكون معناه لا بمشقة ولا بدونها (٢٢) تفريع على قوله وانما صرح اه وانما ذكر سلامة الرجل تصريحاً اه (٢٣) اى المخصوصة للجمعة (٢٤) اول لان سلامة العين والرجل مندرجتان في اشتراط الصحة فلا يرد ان الخاصة خمسة اوستة (٢٥) اى الشروط التى تعم الجمعة وسائر الصلوات (٢٦) مبتدأ (٢٧) اى هذه الثلاثة وهى البلوغ (٢٨) اى هذه الثلاثة وهى البلوغ (٢٨) خبر المبتدأ (٢٩) خبر ثان او حال ويجوز ان يكون مصدرة حالا والخبر اشارة (٣٥) وهما الاسلام والعقل (٣١) اى كما انها اشارة الى اعتبار نفسها هنا

(٢٩٥)

فصل صلاة الجمعة

فان العقل شرط داخل في الصحة مخرج المجنون واصعب امراض النفوس جنونها كما في الكافي (والحرية) فلا على القن والمأذون والمكاتب ومعتق البعض والذي مع مولا به باب المسجد لحفظ دابته وفيه اشعار بانها يجب على المستأجر لكن للمؤجر ولاية المنع عنها كما في غزاة المفتين (والذكورة) فلا على المرأة للنهى عن الخروج سيما الى مجمع الرجال كما في الكرماني والتعليل بانها مشغولة بخدمة الزوج مشكل فانه مؤذن بان عليها شهود الجمعة اذا لم يكن لها زوج (والبلوغ) فلا على الصبى فهو كالعقل والاسلام شرط الوجوب بلا خلاف كما في المحيط والتحفة وغيرهما ولا ينبغي ان الوجوب في الصدر مغم عنه كما اغنى عن ذكر الاسلام (وسلامة العين) فلا على الاعمى وان وجد القائم وعشرة آلاى درهم كما في النظم وقال انها واجبة عليه اذا وجد قائما وفيه اشعار بان اللام للجنس فهى واجبة على من سلم احد عينيه (و) سلامة (الرجل) اى كل رجل فهى تجب على المقعد اجماعا لانه لا يقدر عليه اصلا بخلاف الاعمى فانه قادر عليه لكن لا يهتدى به كما في المحيط فلا ينبغي ان يكون في المقعد خلاف الاعمى كما ظن وانما صرح بسلامة العين وقد اشار الى اشتراطها باشتراط الصحة رد المذهب الصاحبين ثم ذكر سلامة الرجل اشارة الى اشتراط امكان المشى من غير مشقة كما في الجلابي فالشروط الخاصة خمسة اربعة مصدرة والعمامة ثلاثة واحدة منها مصدرة اشارة الى اعتبار الباقيتين ايضا (وتقع)

الجمعة

الجمعة (٢٤) اول لان سلامة العين والرجل مندرجتان في اشتراط الصحة فلا يرد ان الخاصة خمسة اوستة (٢٥) اى الشروط التى تعم الجمعة وسائر الصلوات (٢٦) مبتدأ (٢٧) اى هذه الثلاثة وهى البلوغ (٢٨) اى هذه الثلاثة وهى البلوغ (٢٨) خبر المبتدأ (٢٩) خبر ثان او حال ويجوز ان يكون مصدرة حالا والخبر اشارة (٣٥) وهما الاسلام والعقل (٣١) اى كما انها اشارة الى اعتبار نفسها هنا

(١) والمعنى فاقط الشروط المعهودة بان خصت للجمعة وهي الاربعة الاول وفقدتها اعم من ان يكون بانقضاء كل الاربعة او بانقضاء بعضها يفهم من هذا الكلام ان عهدة الاضافة تفيد عهدة المضاعف كما هو المشهور وقد يفيد عهدة المضاعف اليه كما ههنا (٢) تفريع لكون الاضافة عهدة (٣) لانهما فاقط الاقامة بمصر (٤) لانه فاقط الحرية (٥) لانه فاقط الصحة (٦) لانها ليست فاقطى الخاصة المعهودة بل فاقطى العامة فلا تغليب كما ظن من ابي المكارم (٧) حيث قال وتقع فرضا ان صلاحها ولم يقل ويفرض لفاقدتها ان حضر الجمعة (الى ان اه) (٨) الفاء فصحيحة اى اذا عرفت الفرق بين المعذور وغيره تعرف انه ليس بشئ (١٥) اسم ليس اى استخرجه (١١) فاعل ابدع (١٢) اى ففى وقوع الجمعة فرضا فيهما (١٣) بينه بقوله (قيل يصلى) معلوم بدلالة قوله ثم الركعتين فى اخير الاقوال حيث لم يقل ثم لركعتان فتأمل (١٥) اى فى هاتين اللتين لم يؤذن فيهما ويحتمل ان يكون بيانا لخلاف آخر فى هذا الباب غير الخلاف المذكور من ان كل موضع وقع فيه الشك فى جواز الجمعة لوقوع الشك فى كونه مصر او غيره فماذا يفعل اهله فقل يصلى الجمعة (١٦) من غير اداء احتياط الظهر بقريته مايجب فى مقابله من القيلات فانه اذا صلى الظهر فكانه شك فى جواز الجمعة واحتوط فى اصابة فرض الوقت (١٧) ليتصل السنن ولا يفصل بينهما باجنبى (١٨) اى الوجه والعلة (١٩) اى فى تقديم الظهر على الجمعة كما فى القيل الاول والرابع وعند الامام فخر الدين (ان اه) (٢٥) وبصير نفلا (٢١) يفهم منه بطريق المخالف ان فى تأخير الظهر كما فى القيل الثالث وعند الحجّة تكرار الفرض (٢٢) اى وجه (٢٣) تقديم الظهر على الجمعة (٢٤) اى المصلى (٢٥) اى الظهر (٢٦) اى بعد الجمعة (لاسم اه) (٢٨) القريب انه متعلق بلا تجب ويحتمل ان يتعلق بجاز (٢٩) من الاشارة بقوله الى انها تقع فرضا فى القصابات

الجمعة (فرضا) للوقت (ان صلاحها فاقطها) اى عادم هذه الشروط الاربعة او بعضها للاضافة العهدة فيدخل القروى والمسافر والمملوك والمرضى دون الكافر والمجنون والصبي والكلام مشير الى ان فرض الوقت هو الظهر فى حق المعذور وغيره لكنه مأثور باسقاطه باداء الجمعة منها والمعذور رخصة والفرق ان الاول يأثم بترك الجمعة لانها فرض عليه بخلاف الثانى فانها رخصة فى حقه كما فى التحفة وغيرها فليس بشئ فضلا عن التحقيق ما ابدع من قال التحقيق ان شروط وجوبها ماذكر او حضور الجمعة فانه اذا حضر المعذور وجبت عليه وآلى انها تقع فرضا فى القصابات والقروى الكبيرة التى فيها اسواق قال ابو القاسم رحمه الله هذا بلاغنى اذا اذن الوالى او القاضى ببناء المسجد الجامع واداء الجمعة لان هذا مجتهد فيه فاذا اتصل به المحكم صار مجمعا عليه واما اذا لم يأذن فقيه خلاف قيل يصلى الجمعة بلا شك وقيل يصلى الفرض ثم الجمعة احتياطا وقيل يصلى الجمعة اولا ثم السنة اربعا وركعتين ثم الظهر وقيل يصلى الفرض فى بيته او فى المسجد ثم الجمعة فاجاز الجمعة صار الفرض نفلا وينبغى ان يقرأ الفاتحة والسورة فى ركعات الظهر احتياطا والصحيح المختار عند الحجّة ان يصلى بعد الجمعة السنة اربعا ثم الظهر ثم ركعتين سنة الوقت الكل فى المضمرات والمختار عند الامام فخر الدين ان يصلى الظهر قبل الجمعة وهو اختيار النخعي والفتحة فيه ان وقعت الجمعة جائزة يرتفع الظهر وان لم تقع فالفرض هو الظهر فلا يؤدى الى تكرار الفرض على التقديرين وهو منتهى بالحديث كما فى الجواهر وعلل الامام الفضلى بأنه لو صلى بعد ٢٦ لاساء الظن بالمسلمين بان ماصلوا من الجمعة فهو فاسد وفى القنية ايها مقدم جاز فى الرستاق الذى لا تجب الجمعة فيه بالاتفاق وفيما ذكرنا ٢٩

إشارة إلى أن لا يجوز في الصغيرة التي ليس فيها قاض ومنبر وخطيب كما في
المضمرات والظاهر أنه أريد به الكراهة لكراهة النقل بالجماعة لا ترى أن في
الجواهر لو صلوا في القرى لزمهم أداء الظهر وهذا إذا لم يتصل بهم حكم فإن
في الدينارى إذا بنى مسجد في الرستاق بأمر الإمام فهو أمر بالجمعة
اتفاقا على ما قال السرخسى (وشرط لأدائها) أى لوجوب أداء الجمعة
في موضع واحد أو أكثر على الخلاف وفي التمرتاشى لا يستحسن في
الموضعين (المصر) أى البلد المحصور أى المحدث فإن المصر المحدث كما
في المفردات (أو فناؤه) بالكسر سعة أمام البيت وقيل ما امتد من جوانبه
كما في المغرب وفي المحيط قيل لا يجوز خارج المصر ثم أشار إلى ما عليه
أكثر الفقهاء من معنى المصر الشرعى كما في الزاهدى وقال (وما لا يسمع)
من موضع (أكبر مساجده) المبنية لصلوة الخمس (أهله) أى أهل ذلك
الموضع مما وجب عليه الجمعة (مصر) واحترز به عن أصحاب الأعذار
مثل النساء والصبيان والمسافرين إلا أنهم قالوا أن هذا المحدث غير صحيح
عند المحققين والمحدث الصحيح المعقول عليه أنه كل مدينة يتنقذ فيها الأحكام ويقام
الحدود كما في الجواهر وظاهر المذهب أن ما فيه جماعات الناس وجامع
واسواق ومفت وسلطان أو قاض يقيم الحدود وينفذ الأحكام وقريب منه
ما في المضمرات وفيه أنه الأصح وقيل أنه ما يجتمع فيه مرافق الدين
والدنيا أو يتعيش فيه كل صانع سنة بلا تحول إلى أخرى أو يكون سكانه
عشرة آلاف أو يسمى مصرا عند التعداد كبخارا أولا يظهر فيه نقصان
بموت وزيادة بولادة أو يمكنهم دفع عدو بلا استعانة أو بمصره^{١٥}
الإمام وإن صغر وقتل أهله كما في التمرتاشى أو يولد إنسان ويموت
كل يوم ولا يعد أهله إلا بمشقة أو يكون فيه ألف رجل أو عشرة آلاف مقاتل
على الخلاف كما في المضمرات ثم أشار إلى ما هو المختار عند المحيط

(١) أى من التصبات والقرى التي ليس اه
(٢) أى بنفى الجواز (٣) تنوير لظهور
إرادة الكريمة ووجه له

(٤) أى المحيط بالحد كالسور مثلا

(٥) مجهول (٦) أى بقولنا مما وجب عليه اه
وكان الأولى من وجب اه كما في عبارة أبي
المكارم أو بقوله أهله على ما فسر به
الشارح المحقق

(٧) أى من ظاهر المذهب (٨) لعله لم ينقل
هنا بقريظة قوله (وفيه) أى في المضمرات أفرد
الضبير لأن المراد منه معنى علمى (١٥) أى
ما فيه أو ظاهر المذهب (الاصح)
(بلا تحول) وانتقال (إلى) حرفة (أخرى)
(١٥) بتشديد الصاد أى جعله الإمام مصرا
وإنما عبره بالمضارع لكون ما قبله وما بعده
من المعطوفات لها وعليها بالمضارع الغائب
(١٥) وعن محمد كل موضع مصره الإمام فهو مصر
حتى لو بعث إلى قرية نائبا لأقامة الحدود
والنقصان يصير مصرا فإذا عزله وعاد
يلتحق بالقرى (جامع الصغير لتأنيخه)

والخلاصة وغيرهما من تعريف الفناء شرعا وقال (وما اتصل) من المواضع
 (به) اى المصر (معدا) مهيا (لمصالحه) جمع مصالحة بفتح الميم فيهما
 اى ما يحتاج اليه المصر من ركض الخيل وجمع العساكر والخروج للرعى
 وصلوة الجنائز (فناؤه) غلوة يك تير برتاب أو ميل أو ميلان أو فرسخ أو
 فرسخان أو منتهى مد الصوت فى المصر والاصح الاول (والسلطان) اى
 الخليفة اى الرالى الذى ليس فوقه وال عادلا كان او جائرا وقيل يشترط
 العدالة كما فى قاضيخان والاطلاق مشعر بان الاسلام ليس بشرط وهذا
 اذا امكن استيذانه والا فالسلطان ليس بشرط فلو اجتمعوا على رجل وصلوا
 جاز كما فى الجلابي وغيره والسلطان مما يذكر ويؤنث فى الاصل مشتق
 من السلطنة اى التمكن من القهر وقيل من السليط اى الدهن الذى
 يستضاء به وقيل كقفران وقفيز جمع سليط اى فصيح اللسان وقيل هو
 الحجة ثم سى به لانه حجة من حجج الله تعالى ونونه زائدة على كل حال
 كما فى الازاهير (اونائبه) الاحسن ثم نائبه لان اقامة الجمعة حق الخليفة
 لانه لم يقدر على ذلك فى كل الامصار فيقيم غيره نيابة والسابق فى
 هذه النيابة فى كل بلدة الامير الذى ولى على تلك البلدة ثم الشرطى
 اى الذى يسمى بالفارسية بداروغة ثم قاضى القضاة ثم الذى ولاه ذلك
 القاضى وقال الملوانى هذا فى عرفهم واما فى عرفنا فالقاضى لا يؤلى كما
 فى المحيط والاضافة تشير الى ان كل مصرفيه وال من جهة كافر جازفيه
 اقامة الجمعة والعيد كما فى الخزانة (ودقت الظهر) فلو خرج فى خلال
 الصلوة يفسد فرضها عند الشيخين واصلها عند محمد فلو خرج بعد القعدة
 تفسد عند ابي حنيفة رحمه الله خلافا لهما وفيه اشارة الى ان الواجب
 هو الظهر الا انه مأثور باسقاطه عن ذمته بالجمعة وفى رواية الجمعة الا ان
 له اسقاطها بالظهر وفى رواية احد منهما والجمعة أكد وفى رواية ما تقرر

(١) خبر مبتدأ محذوف اى هو مقدار غلوة ثم اشار الى تفسيرها بقوله (يك تير برتاب) اى سهم مدقوته بالمبالغة (٣) متعلق مد الصوت (٤) اى اشتراط السلطان (٥) اى وان لم يمكن الاستيذان منه بان كان فى غاية البعد او كافر الا يسمع عرايض المسلمين (٦) تفرع ليس بشرط فى مجمع الفتاوى واما البلاد التى عليها ولاية الكفار فيجوز للمسلمين فيها اقامة الجمعة والاعباد ويصير القاضى قاضيا بتراضى المسلمين ويجب عليهم ان يلتزموا منه واليا مسلما انتهى

(٧) الاحتمالات الثلاث فى لفظ السلطان

(٨) اى اضافة النائب الى ضمير السلطان

عليه فعله كما في الصغرى وعن اصحابنا ان الواجب كلاهما كما في الظهيرية
 (والخطبة) فعلة بمعنى المفعول من الخطب بالفتح وهو في الاصل كلام بين
 اثنين كما في الازاهير والاطلاق دال على انه لو خطب وحده جاز كما
 روى عنه وعلى ان السماع غير مشروط كما روى عن ابي يوسف وعن
 محمد رحمه الله انه لم يجز الا بحضرة الرجال كما في الخزانة لكن في
 التمرتاشى ان شهود الغير والسماع شرط عندهما (نحو تسبيحة) كتحميدة
 وتهليلة وتكبيرة وغيرها من الاذكار الا ان المكتفى به بلا عذر مسمى^١
 منطى^٢ للسنة كما في الاختيار فالمستحب ما قال انه مسمى بالخطبة عادة
 من التحميد والصلوة والدعاء والتبادر القصص حتى لو حمد عاطسا لم يجز
 وعنه انه يجوز كما في التمرتاشى (في الوقت) اى وقت الظهر فلو
 خطب قبل الزوال وصلى بعده لم يجز وبه استدل بعض مشايخنا ان
 الخطبة تقوم مقام الركعتين الا ان الصحيح خلافه لانه لا يشترط فيه الطهارة
 والاستقبال ونحوهما (والجماعة) في ركعة تامة عنده ووقت الشروع عندهما
 وفي جميع الصلوة عند زفر كما في المحيط (اى ثلثة رجال) ولو معدورين
 كالعبيد وفيه اشعار بان نصاب الجماعة لا يتم بالنساء والصبيان ولا ينقد
 بهم ولا برجلين وعن ابي يوسف رحمه الله انه يتم باثنين كما في المحيط لكن
 في النظم انه ثلثة عنده واثنان عندهما (سوى الامام) وفيه اشعار بان
 الامام شرط من شروط الاداء كالجماعة كما صرح به في الكافي (فان) شرع
 القوم ثم (نفروا) اى خرجوا من المسجد من النفر وهو الخروج (بعد
 سجوده) ولو اؤلا (اتمها) اى الجمعة عند الثلاثة اذ الركعة في مكم الصلوة
 فصيح التفريع على الجماعة (و) ان نفروا (قبله) اى السجود (بدأ بالظهر)
 ولو بعد الشروع لان ما دون الركعة غير معتبر وهذا عند زفر
 رحمه الله واما عندهما فاتمها لكن في التمرتاشى لو افتتح وهم حضور

(١) اى خطبة الجمعة (٢) اى مقدار ما يسمى بالخطبة عادة

(٣) من اشتراط الخطبة (٤) اى قراءة نحو تسبيحة او ما يسمى خطبة في العادة بقصد انه خطبة الجمعة لا بطفيل العطس مثلا

(٥) اى التفسير المذكور (اشعار) ظاهر

(٧) اى في استثناء الامام (٨) اى كثلثة رجال سواء

(٩) اى بعد السجدة الاولى

(١٥) اى تفريع قوله فان نفروا اه

(١) قوله قبل قراءة ثلث اه ثم نفروا (د) قبل (تمام الركوع) ثم نفروا قبل السجود (عند محمد صح الجمعة) جواب لو على الاختلاف المذكور (٢) أى المضار (٣) أى بعد الثلثة المذكورة عند علمائنا الثلثة ثم نفروا

(٤) حال من الظهر (٥) أى جماعة الظهر يوم الجمعة
(٦) أى اطلاق كريمة الجماعة من ان تكون باذان واقامة اوغيرهما

(٧) أى اصلا فهو عطف على كره لا جاز لانه من تتمته كانه جزؤه لان كرهه فى قوّة جازمع الكريمة فليتأمل الان يقال معنى كره اعم من ان يكون مع الجواز كما فى التنزيه وان يكون مع عدم الجواز كما فى التحريم فحينئذ يجوز عطفه على جاز ويكون اشارة الى الكريمة التحريمية (٨) فى الكريمة من ان كل مكروه حرام عند محمد وليس بكلى عند الشيخين (٩) أى فى عدم كريمة ظهر المعذور لا استحباب لاحدهما دون الآخر (١٠) لان السعى فى العرف هو المشى بالسرعة (١١) أى والحال ان الظاهر من اقوالهم (انه) أى الذهاب بلا سرعة مبطل اه (١٢) لانه لما لم يتابع الامام لم يكن سعيه للجمعة وهو المبطل (١٣) أى سعى من صلى الظهر فى بيته الى الجمعة (١٤) أى الظهر (١٥) أى وجد منه مجرد المشى وان لم يتجاوز العتبة ولاخطوتين

فكبروا قبل قراءة آية عنده وقراءة ثلاث عند ابى يوسف رحمه الله وتمام الركوع عند محمد رحمه الله صح الجمعة ولو كبروا بعده لم تصح (والاذن العام) بالصلوة بان يفتح باب الجامع او دار السلطان بلا مانع لاحد من الدخول فيه حتى لو اجتمع جماعة فى الجامع او السلطان وحشمه فى داره واغلقوا الباب لا يجوز الصلوة لان صحة صلوة السلطان وغيره مشروطة بالاذن العام كما فى المحيط (وكره) يوم الجمعة كراهة تحريم (فى المصر) لافى القرى اذ هذا اليوم فى حقهم كسائر الايام كما فى المحيط (ظهر المعذور) الذى لا يجب عليه السعى كالمرضى والمسافر والعبد (وغيره) الذى عليه السعى (جماعة) وعن محمد رحمه الله انها حسنة من المرضى كما فى الكافى والاطلاق مشير الى ان المعذور يصلى الظهر منفردا باذان واقامة لكن فى القدورى انه يصلى بغيرهما كما فى المحيط والى انه لا يكره الجمعة اذا ترك الجمعة لمانع لكن فى المضمرات انهم يصلون وحدانا استحبابا (و) كره وجاز عند الشيخين ولم يجز عند محمد رحمه الله على اختلاف الاصلين (ظهر غير المعذور قبل) اداء (الجمعة) فلا يكره ظهر المعذور قبلها الا انه يستحب له التأخير اى ان يفرغ الامام من الجمعة كما فى المحيط وقيل الى ان يعلم انها لا تدرك وقيل التعجيل والتأخير سواء والاوّل اشبه كما فى التمرتاشى (وسعيه اليها) أى سعى من صلى الظهر فى بيته الى الصلوة (والامام فيها) أى الجمعة (يبطله) أى يبطل وصف فرضية الظهر لاصله وفى الكلام اشارة الى انه لا يبطل الذهاب بلاسرعة والظاهر انه يبطل واليه اشير فى شرح التأويلات والى انه لو صلى الظهر فى المسجد وقت الخطبة ولم يتابع الامام فى الجمعة لا يبطل ظهره وعن الامام الحلوانى انه لا يبطل اذا كان بينه واسعا ما لم يتجاوز العتبة كما فى النهاية وقيل ما لم يخط خطوتين وقيل انه يبطل اذا مشى كما فى التمرتاشى

والى انه لو خرج وهو لا يريد الجمعة لم يبطل بالاجماع كما لو فرغ الامام حين خرج من بيته كما في المحيط لكن في التمرتاشى لوسعى في داره ففرغ الامام قبل خروجه منها لم يبطل بالاتفاق (وان لم يدركها) بان فرغ الامام قبل وصول الساعى اليه او بعده بلا احرام حتى سلم الامام وقال سعيه في الصورتين لا يبطله كما في المحيط وعنهم انه غير مبطل بدون اتمامها وعن اسد وان اتمها (ومدركها) اى مدرك الجمعة (في التشهد) الاول (او سجود السهو يتيمها) اى الجمعة وهذا عند الشيخين واما عند محمد رحمه الله فلا يتيمها الا اذا ادرك ركعة كاملة كما في المحيط او اكثر الركعة الثانية بان ادركه في الركوع فان ادرك اقلها بان ادرك بعد ما رفع رأسه من الركوع يصليها اربعا وفيه اشعار بأنه جمعة من وجه وظهر من وجه كما في النهاية لكن في المبسوط انه جمعة ولذا لزومه القراءة وعليه القعدة الأولى كما على الامام على ما روى الطحاوى بخلاف ما روى المعلى لكن قال ابو حفص قلت لمحمد رحمه الله آيتأدى الظهر بتحرمة الجمعة قال ما تصنع وقد جاءت به الآثار وقوله في سجود السهو مشير الى ان الجمعة كسائر الصلوات في وجوب اداء السجدة وقد مر خلاف المشايخ والى انه لو ادركها بعد السجدة قبل التشهد اوى حال التشهد او بعد التشهد قبل السلام يتم الجمعة عندهما خلافا لمحمد رحمه الله كما في عيد المحيط والظهيرية وفيهما ان الحاكم ارسل في المنتقى وقال اذا ادرك المسافر امام الجمعة في التشهد صلى اربعا بالتكبير الذى دخل معه (واذا اذن الأول) اى اول اذان بعد الزوال سواء كان على المنارة او عند الخطبة وقال الحسن رحمه الله المعتبر ما على المنارة وفي النوازل ما عند الخطبة والصحيح الأول كما ذكر الحلواني والسرغسي كما في المحيط وذكر ابو اليسر الصحيح ان كلا الاذنين معتبر كما في التمرتاشى وفيه اشعار

(١) اى كما لم يبطل (٢) اعلم ان هذه المسائل مقابلة للمتن فالاحسن تقديمها على قوله وفي الكلام اشارة اه
(٣) استدراك عن تقييد المحيط بقوله حين خرج اه

(٤) اى من غير اتمام الامام الجمعة فالسعى اليها والامام فيها يبطله ان اتمها قبل وصوله (وعن اسد) انه غير مبطل (وان اتمها) قبل الوصول

(٥) اى الامام (٦) اى ركوع الثانية (٧) اى فيما قال محمد (٨) اى ما ادرك اقلها (٩) اى نظرا الى التحريم (١٥) اى نظرا الى قنات بعض شروط الجمعة (١١) استدراك من الاشعار (١٢) اى ما ادرك اقل الركعة الثانية (جمعة) فقط ليس له جهة الظهيرية (١٣) اى لاجل انه جمعة فقط (لزم) هذا المدرك (القراءة) في الاخيرين لاحتمال انها نقل والجمعة هي الاوليان (١٤) لاعتبار ان الاوليين جمعة والقعدة الاولى هي الاخيرة لها (كما) لزمنا (على الامام) في هذه المادة لكونهما جمعة له
(١٥) كما يفهم من قولك يصليها اربعا

(١٦) اى الحاكم الشهيد (١٧) اى اطلق عن انه عندهما او عند محمد رحمه الله

(١٨) اى في اطلاق ما ذكره ابو اليسر حيث لم يقيد ببلو وقعا بعد الزوال

بتجوز تكرار الاذان قبل الزوال من يوم الجمعة وذلك للتنبيه على غلبة
 اهل الاسلام واطهار احكام الاحكام كما في المضمرات (تركوا) كراهة (البيع)
 جالسين او قائمين^٣ او واقفين وكذا كل ما يشغل عن حضور الصلوة من
 اعمال الدنيا الى الفراغ منها وانما خص البيع لانه اكثر ما يشتغل به
 الانسان وفيه اشعار بان من لم يجب عليه الجمعة من نحو النساء مستثنى
 عن الحكم (وسعوا) اى مشوا مشيا سريعا دون العدو وفيه اشارة الى
 وجوب الفعل بوصف الاسراع على ما قال بعضهم كما اشار اليه كلام النهاية
 وذكر في شرح التأويلات ان هذا محتمل الا ان الفقهاء اجمعوا على انه
 يمشى الى الجمعة على السكينة والى انه لا يركب^{١١} في الذهاب فان المشى
 مستحب واختلف في الرجوع كما في المنية (واذا خرج الإمام) من مكانه
 للخطبة (حرم الصلوة) اى الشروع في النفل بقرينة الاذان^{١٢} فلو شرع
 فيه قبل الخطبة اتم وفيه اشعار بانه يصلى السنة وقت الخطبة كما قال السيد
 ابو شجاع وقيل يصلى ان كان بعيدا والا ينتظر الى الفراغ من الصلوة
 كما في المضمرات لكن في الخلاصة يكره الصلوة في هذا الوقت بالاجماع وانما
 آثر الامام على الخطيب اشارة الى انه لا ينبغي ان يكون الامام غير
 الخطيب لان الصلوة والخطبة كشئ واحد معنى كما في الكافي (والكلام)
 اى كلام الدنيا مباحا والاخرة كالقرآن والتسبيح والتهليل والصلوة على
 النبي عليه السلام وهذا اذا سمع الخطبة والافغية اجتلاى والسكوت افضل
 كما في المضمرات وظاهرة^{١٣} مشعر بان مجرد الخروج للخطبة يوجب حرمة^{١٤}هما
 كما في الكافي والمحيط وغيرهما لكن في المضمرات يريد به^{١٥} اذا صعد المنبر
 وهذا عنده واما عند هما فلا بأس بالكلام قبل الخطبة والاطلاقه مشير الى انه لا
 يجيب المسلم والعاطس وعن ابي يوسف رحمه الله انه يجيب والى انه يدرس
 الفقه وقيل لا بأس به اذا بعد وقيل انما لزم السكوت في زمانه صلى الله

(١) بكسر الهمزة (٢) جمع المحكم (٣) بالتنوين
 اى لاجل الكربة (٤) تعميم للبيع وحال
 منه وضمير الجمع عبارة عن واتركوا اى سواء
 كانوا يبيعون جالسين او قائمين حال كونهم
 (واقفين) حال من ضمير قائمين احتراز
 عما اذا كانوا يبيعون قائمين ساعدين فانه
 لا يكره لكن في الدر ولو مع السعى ولو قال
 جلوسا او قياما مع الوقف لكان ظرفا للبيع وهو
 اولى (٥) غاية للترك (٦) اى من الجمعة
 (٧) اى في المتن (اشعار) من وجهين الاول
 انه بعد ما بين شرائط الوجوب يرجع ضمير
 تركوا الى من وجد فيه تلك الشرائط والمعاني
 والثاني تخصيص البيع بالذكر لان الاكثر
 الاغلب انه فعل التقيم والصحيح والحر
 والذكر البالغ (٨) اى المشى (٩) اى ما
 قال بعضهم (١٠) يعنى من حيث اللغة
 (١١) لان السعى هو المشى سريعا (١٢) اى
 تخصيص الصلوة بالنفل بقرينة الاعلام
 والتصريح من المص فيما سبق في بيان
 الاوقات المكروهة من كتاب الصلوة حيث
 قال هناك ويكره اذا خرج الامام للخطبة
 النفل اه وقد جعل الشئ نفسه هناك ما هناك
 قرينة لما ههنا فالاذان بالمعنى اللغوى
 قوله فلو شرع تفريع على قوله اى
 الشروع حيث يفيد ان الشروع
 بعد خروج الامام لا قبله فمعنى قوله قبل
 الخطبة قبل الخروج للخطبة (١٣) اى في كلام
 المص واذا خرج الامام حرم الصلوة فان
 كلمة اذا سور الجزئية يفيد ان المحرام بعد
 الخروج بعض صور النفل لاكلها فليجز لو
 صلى السنة اى سنة الجمعة وقت اه (١٤) اى
 ظاهر المتن حيث علق الحرمة بمجرد الخروج
 (١٥) اى بقوله اذا خرج (١٦) اى اطلاق
 لفظ الكلام

(١) أى قول المص وإذا خرج الامام حرم الصلوة والكلام (٢) أى بقوله فى كتاب الصلوة ويكره اذا خرج اه (٣) بقوله وينصت (٤) أى هذا الكلام (مفسر) (٢٤٨) فصل صلوة الجمعة

عليه وسلم واما فى زماننا فغير لازم كما فى المحيط وكما منع الكلام منع
الاكل والشرب والعبث والالتفات والتخطى وغيرها مما منع فى الصلوة كما
فى الجلابى وانما غص الكلام لانه اكثر ابتلاء والكلام ليس بمستدر كسما
مر من الكراهة والانصات لانه مفسر له كما لا يخفى (حتى يتم الخطبة) فيه
اشارة الى انهما يحرمان عند الجلسة الحقيقية وقد مر الخلاف ولا يحرمان بعد
الخطبة وهذا عندهما واما عنده فيحرمان كما فى المضمرات لكن فى الخلاصة
يكره الصلوة فى هذا الوقت اجماعا وانه اختار قوله قبل الخطبة وقولهما
بعدها تعظيما لذكر الله تعالى ورسوله وتخفيفا لذكر الوالى والدعاة
بالنسبة اليه (واذا جلس) الامام (على المنبر) بكسر الميم ما يرفع ما
يشتمل على الدرجات من المنبر الرفع ويسن ان يضع يسار القبلة (اذن)
اذنا (نائيا) الا ان اصحابنا لم يقولوا الا بهذا الاذان فانه فى زمانه عليه السلام
وزمان الشيخين رضى الله عنهما لانهم يبكرون للجمعة وزيد الاول فى
زمن عثمان رضى الله تعالى عنه لكثرة الناس كما فى الجلابى واما اليوم
فقالوا بالاول للاعلام وبما قبل السنة والخطبة لاهياء الاحكام كما فى المضمرات
وقيل مالى السنة احده الحجاج كما فى الكفاية وقال الحسن ما يكون عند
خروج الامام وقبله محدث وفى وحدة الفعل اشارة الى ان المؤذن ان كان
اكثر من واحد اذنوا واحد بعد واحد ولا يجتمعون كما فى الجلابى والنمر تاشى
واليه اشارة ما فى الهداية وغيرها انهم يؤذنون دل عليه كلام شارحيه
(بين يديه) أى بين الجهتين المسامتين^{١٣} ليمين المنبر او الامام ويساره^{١٤}
قريبا منه ووسطهما بالسكون فيشمل ما اذا اذن فى زاوية قائمة واحدة^{١٥}
منفرجة حادثة^{١٨} من خطين خارجين^{١٩} من هاتين الجهتين^{٢٠} ولا بأس بشموله بحسب

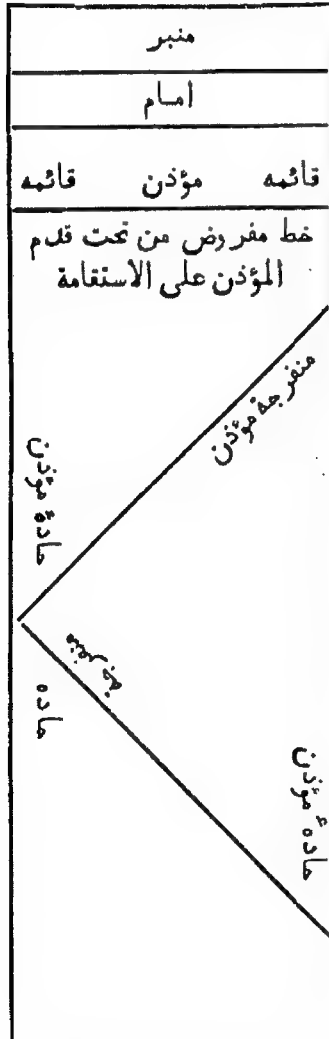
بالكسر (له) أى لما مر حيث عام به ان
المراد من الكريهة المحرمة ومن الانصات
ترك الكلام (٥) صلة التحقير (٦) أى الى
ذكر الله وذكر رسوله (٧) أى الثلث كما هو
المصرح فى الاحاديث الصحاح (٨) من ترقية
المرقى وهو الذى يخرج الخطيب من محمده
ويقرأ الآية والحديث النبوى والمؤذنون
يؤمنون عند الدعاء ويدعون لاصحابه
بالرضاء وللسلطان بالنصر الى غير ذلك
فى البحر وكل ذلك مرام (و) ما يكون (قبله)
أى قبل خروج الامام من قول المرقى اسكتوا
رحمكم الله (محدث) فى البحر ولم آر نقل
فى وضع هذا المرقى فى كتب ائمتنا (٩) أى
اذن حيث لم يقل اذنوا (١٠) أى فى اذان واحد
بل يصطاحوا النوبة فيؤذن كل واحد فى نوبته
وهذا هو ظاهر العبارة (١١) أى الى عدم
الاجتماع والتأذين واحدا بعد واحد بالنوبة
(١٢) أى نوع اشارة وان كان بعيدا ضعيفا
(١٣) أى المقابلتين (١٤) عطف على اليمين
حال كون المؤذن (١٥) أى من المنبر
او الامام (و) بين (وسطهما) فعطفه وضميته
الى الجهتين (بالسكون) قيد الوسط أى
بسكون السين فيجوز سواء قام فى حاق
الوسط اوفى احد جانبيه الحاق اوفى جنب
احدى الجهتين سواء كان قيامه مقابلا عدلا
او منحرفا الى احد جانبيه بعد ان يكون
بينهما لا يتحرك السين فانه مختص بحاق
الوسط بخلاف ما هو بالسكون فانه لا يختص
به بل هو للبين المطلق ولذا قيد به (فيشمل)
أى قولهم بين يديه (ما اذا اذن) قائما
(فى زاوية قائمة) أى غير منحرفة (١٦) أى
ضيقة منحرفة (١٧) ضد الحادة (١٨) أى
كل من هذه الروايات الثلث (١٩) أى
مفروض خروجهما الى جانب الشرق مثلا
بحيث لو اخرجنا الى غير النهاية لم يتلاقيا
ولم يتباعدوا بل يذهبان على وفق عرض
المنبر (٢٠) أى يمين المنبر ويساره واما
يحدث منهما لانه بفرض من تحت قدم المؤذن
خط بين الخطين المذكورين واصلا اليهما
اما على الاستقامة فيحصل عدة قوائم واما
الانحراف فيحصل فى احد رأسيه منفرجة وفى
الأخر حادة كما سنو ضمه فى اخير الدرس فيجوز التأذين لوقام المؤذن فى (٢١) أى قولهم بين يديه

المفهوم

المفهوم

(المفهوم) الذي فسر به (ما) أى صورة (إذا كان ظهر المؤذن) قائما بين الخطيين المذكورين (١) وهو المنبر أو الإمام بان يكون ظهر المؤذن إلى القبلة ووجهه إلى جانب الشرق (فإن) حالة (الأذان) علة لأبأس (٢) أى وجه المؤذن (٣) أى إلى ما أضيف إليه اليدين لأن شرط الأذان استقبال القبلة فلا محالة يكون وجهه إلى المنبر (٤) أى بعد (٥) أى ظهر المؤذن (٦) أى المنبر بان يقوم وراء المنبر لأن الخطيين المذكورين يخرجان من الجهتين المذكورتين وراء المنبر إلى جانب الغرب أيضا مثلا (٧) أى بأخراج قيام المؤذن وراء المنبر عن مفهوم قوله بين يديه (٨) أى الماتن (٩) أى الخطيب لأن المؤذن أيضا من يؤمر باستقبال الخطيب وحاصل الكلام أن المؤذن إما أن يقوم في مقابل المنبر قائما على وجهه لا بحيث انحراف له إلى يمينه ولا إلى يساره ويحدث لو فرض من تحت قدميه خط بين الخطيين الممتدين من جهتي المنبر زاوية قائمة يكون قدم المؤذن عليها سواء كانت في حلق وسط الخطيين الممتدين أو في أحد جانبيه وإما أن يقوم في مقابل المنبر منحرفا قليلا بحيث يقع قيامه في زاوية منفرجة لو فرض من عقب قدميه خط من الخطيين الخارجين من جهتي المنبر ويحدث في مقابل هذه المنفرجة زاوية حادة وإما أن يقوم في مقابله بين الخطيين المفروضين منحرفا أكثر فيقع قيامه في زاوية حادة على الطريق المذكور بحيث يحدث في مقابل تلك الحادة في الجانب الخطيين المنفرجة وبالجمل لا يخرج المؤذن عما (٢٦٩) فصل صلاة الجمعة

بين الخطيين المفروضين من جهتي المنبر على ما أدى هذا المعنى صاحب المتنون المتعبرة بقولهم بين يديه ولنصورك هذا التحقيق بهذا الشكل ليظهر صدق ما شرحنا وأرجو أن الحق المطابق لفهم هذه العبارات هو ما شرحناه وصورتها به



لو قام المؤذن بين هذين الخطيين متوجها إلى الشرق وظهره إلى المنبر كان مما يخرج بقربنة الأذان

المفهوم ما إذا كان ظهر المؤذن إلى وجهه ما يضاف إليه اليدين فإن قربنة الأذان تدل على أن وجهه يكون إليه لكن يشكّل بما إذا كان إلى ظهر المضاف إليه إلا إذا قيل بأخراجه بقربنة قوله (واستقبلوه) سنة عند الخطبة بوجوههم سواء كانوا في أمامه أو يمينه أو يساره على ما قال الحلواني لكن الرسم إلا أنهم يستقبلون القبلة ولا يؤمرون بتركه لما ياجتمعهم من المخرج بتسوية الصفوف بعد الخطبة على ما قال السرخسي وهذا أحسن من الأوّل كما في المحيط وأطلقه مشير إلى أنه يجوز أن يجلس حينئذ معتبياً أو متربعا أو غيره ما تيسر لأنه ليس بصلوة حقيقة كما في المضمرات فيجوز أن يقعد في المسجد كيف يشاء كما في الزاهد (مستمعين) إذا الاستماع فرض كما في المحيط أو واجب كما في الصلوة المسعودية أو سنة وفيه إشعار بان النوم عند الخطبة مكروه إلا إذا غلب عليه كما في الزاهد (ويخطب) متقلدا بالسيف في كل بادرة فتع عنوة كمة وغير متقلد به في غيره كالمدينة كما في المضمرات (خطبتين) خفيفتين بقدر سورة من طووال المفصل وزيادة التطويل مكروه مستقبل القوم فيهما بوجهه ويجهز بالخطبة الثانية لا كالأولى فيبدأ بالتعوذ سرا ثم يحمّد الله ثم يأتي بالشهادتين ثم يصلى عليه صلى الله عليه وسلم ثم يعظ الناس ثم يقرأ قدر ثلث آيات سورة العصر أو لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة أو نادوا يا مالك فان لم يقرأ فمسي

أى الاستقبال المأمور به (١١) أى للمستقبل (١٢) أى الاستقبال

كما في الجلابي (بينهما جلوس) خفيفة مقدار ما يمس موضع جلوسه المنبر عند الطحاوي او مقدار قراءة ثلاث آيات كما في الخزانة وتاركها مسمى^١ على الاصح كما في المنية لأنها سنة ثم يشرع في الخطبة الثانية فيأني بالحمد ثم الشهادة ثم الصلوة ثم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وكل ما في الخطبتين سنة كما في الجلابي لكنها صارت فريضة كالقراءة فالمفروض ما مر من نحو الحمد لله كما في المبسوط ثم يستحسن الثناء على الخلفاء الراشدين كما في الزاهدي ثم على سائر الصحابة اجمعين ثم يدعو لسلطان الزمان بالعدل والاحسان مجتنباً في مدحه عما قالوا انه كفر وخسران كما في الترغيب وغيره (قائماً) غير منكى^٢ على عصا او قوس فانه مكروه كما في المحيط وغيره لكن في عيده ان اخذ العصا سنة كالقيام كما في الجلابي (طاهراً)^٣ من الحدث والا فيكره لانه سنة اولم يميز على ما قال ابو يوسف رحمه الله كما في الجلابي (واذا تمت) الخطبة (اقيمت) اي اوقعت الاقامة بحيث يتصل اؤل الاقامة باخر الخطبة وينتهي الاقامة بقيام الخطيب مقام الصلوة (وصلى الامام) باعادة المعرف تأكيدها لمر من انبغاء اتحاد الخطيب والامام (ركعتين) يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورة الجمعة والمنافقون ولو قرأ غيرهما لم يكره كما في شرح الطحاوي وذكر الزاهدي انه يقرأ فيهما سورة الاعلى والغاشية وفي حديث سلمان انه قال عليه السلام ولا يفترسل رجل يوم الجمعة فيتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه ويهس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام الا غفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى

﴿ فصل صلاة العيدين ﴾

(ندب) عند بعضهم الا انه عد في السابق الغسل من السنة فهو من التغليب فالباقي مستحب على ما قال بعضهم الا ان الصحيح ان الكل سنة

(١) يفيد بحفظ المقابلة ان معنى قوله غير منكى على عصا غير آخذ بالعصا اصلاً

(٢) الى آخر التفسير يفهم منه ان الامام بعد النزول لا يقعد وان قلت المسافة الى المحراب حيث افاد التفسير المذكور انه ليسرع المؤذن في كلمات الاقامة بحيث يبتدأ الاقامة باخر الخطبة وليوافق انتهاء اقامته مع قيام الخطيب في المحراب (٣) اي في قوله واذا خرج الامام (فلا يفرق من) التفعيل اي لا يفعل فعلاً يحصل به الفراق (بين اثنين) صديقين او زوجين (ويدهن) عطف على المنفس المذكور (من دهنه) اي المطيب (الاغفر له) اي لذلك الرجل اثبات لكل المنفيات المذكورة

(٤) اي المصنف (٥) اي في باب فرض الغسل قوله فهو اي قول المصنف ندب (من) باب (التغليب) اي تغليب غير الغسل على الغسل (٦) الفاء للتعليل اي لان الباقي اي غير الغسل (٧) اي المعدود ههنا (سنة) فعلى هذا لا يصح المتن القول بالتغليب

كما ذكره الزاهدي فيجتمل أنه نبه على هذا حيث قدم لفظ يؤدي السنة على
 النذب والأطلاق دال على اشتراك المرأة مع الرجل في الأكثر إلا أن
 الزاهدي وغيره خصوا به (يوم الفطر) أي بعد صبح هذا اليوم والفطر
 بالكسر اسم من الإفطار ترك الصوم ويوم الفطر كعيد الفطر اسم لليوم
 الأول من شوال كما لا يخفى على المتنبع وليس من حذف العيد في شيء^٤
 كما ظن وفيه إشارة إلى أن التذكير أي سرعة الانتباه مستحب كما لا يخفى
 كما في المنية (أن يأكل) شيئاً كما في المشاهير لكن في الزاهدي يأكل
 حلواً وفي حديث أنس يأكل تمرات فلا يأثم بترك الأكل قبل الصلوة
 لكن بالترك في هذا اليوم يعاتب (ويستاك) لأنه مندوب إليه في سائر
 الصلوة كما في الاختيار (ويغتسل) للصلوة على مقتضى كلامه وسيأتي
 الخلاف (ويتطيب) أي بمس طيباً (ويلبس أحسن ثيابه) الجديدة أو
 الغسيلة أو الحلات كما في المسعودية (ويؤدي فطرته) التي وجبت
 عليه ولم يذكر ما نذب من نحو صلوة الغداة في مسجد حبه لاشتماره
 وأما التختيم فلأنه مخصوص بنبي سلطان كما سيأتي (ثم) أن (يخرج) أي
 من مكانه (إلى المصلى) محوطة في الغناء ومنه إليه من طريق آخر على
 الوقار مع غض البصر عما لا ينبغي وفيه إشارة إلى أنه ينذب المشي
 وهذا للشبان وأما للمشايخ فالركوب وإلى أن الخروج إليه ينذب وإن
 كان الجامع يسعهم فالخروج ليس بواجب ولا تعسف فيه كما ظن فان في
 كلمة ثم دلالة على أن هذه الأمور مندوبة قبل الصلوة ومن آدابها من آداب
 اليوم كما في الجلابي لكن في التحفة أن في غسله اختلاف الجمعة والاكتفاء^٥
 مشعر بأن تهنئة العيد بوقبل الله منا ومنكم لا أصل له وهي مكروهة ومن
 فعل الأعاجم كما روى عنه عليه السلام وعن الحسن والأوزاعي أن تلاميذهم
 بالدعاء بدعة بخلاف السلام وفي الدرر يجوز تهنئة العيد كما في الزاهدي

(١) أي المص (٢) أي على كون الكل سنة
 (حيث قدم) أي أورد في عنوان الفصل (لفظاً)
 وهونذب يفيد أن (يؤدي السنة على وجه
 النذب) لاشتمال السنة على المستحب
 فمعنى قوله نذب يؤدي على وجه النذب
 ورعاية المستحبات (٣) أي إطلاق قوله نذب
 حيث لم يقل للرجل مثلاً (٤) أي أكثر
 المعدادات هنا وهو غير الاستيلاء والخروج
 (٥) أي لأمضاف إلى اليوم ولأمضاف إلى الفطر
 (كما ظن) الثاني من أبي المكارم (٦) أي
 في قوله نذب يوم الفطر (٧) حيث جعل
 اليوم ظرف النذب بتقدير في وهو يفيد
 عموم النذب لجميع أجزاء اليوم ولذا فسر
 بقوله أي بعد صبح هذا اليوم وتحقيقه في كتاب
 الطلق (إلى أن التذكير) من البكورة ولما
 أطلق على بكورة حضور المسجد كما في يوم
 الجمعة فسر دفعاً لاحتماله بقوله (أي سرعة
 الانتباه) من النوم ليفيد عموم مندوبة
 هذه الأحكام جميع أجزاء هذا اليوم (٨) حيث
 قال قبل الصلوة

(٩) عدم ذكر (التختيم) لأنه (١٥) اسم
 مفعول من المجرد من باب نصر بالجر بدل
 من المصلى لتفسيره أو خبر مبتدأ محذوف
 أي هو محوطة (١١) لأن المتبادر منه هو الخروج
 ماشياً ولذا قيد به شراح المتن (١٢) أي
 في عدم وجوب الخروج وكونه مندوباً (كما
 ظن) من أبي المكارم حيث قال وأسناد النذب
 إلى الخروج باعتبار المندوبة التي قصدتها
 المص من كلمة ثم وإن كان فيه تعسف والا
 فالخروج واجب انتهى ثم بين الش وجه عدم
 التعسف بقوله (فإن في كلمة لا مندوبة بعد
 بعد الخروج منها حتى يكون قصدتها من كلمة
 ثم تعسفاً (١٣) أي يوم الفطر (١٤) وهذا
 هو الموعود بقوله كما سيأتي (١٥) في بيان
 الأحكام يوم الفطر على هذه السبعة

(ولا يتنفل) أى يكره التنفل عند العامة (قبل الصلوة) أى صلوة يوم
 الفطر فى المصلّى وغيره وهو المختار وقال ابن مقاتل أنها لا تكرر فى بيته
 أو ناحية المسجد كما فى المضمرات ولا يكره مطاقاً عند بعضهم ولا بأس للمرأة
 أن تصلى الضحى قبل صلوته عند ابن مقاتل وتصلّى بعدها عند العامة كما
 فى المحيط والكلام يدل على أنه يتنفل بعدها إلا أن مشايخنا قالوا يستحب
 أن يصلى أربعاً بينه كيلا يظن ظان أنه سنة كما فى المضمرات وأعلم أن
 صلوة العيد قائمة مقام الضحى فإذا فاتت بعد رستحب أن يصلى ركعتين
 أو أربعاً وهو أفضل ويقرأ فيها سورة الأعلى والشمس والليل والضحى
 كما فى المحيط وفى رواية سورة الاخلاص ثلاث مرات أعطى له ثواب بعدد
 كل ما نبت فى هذه السنة كما فى المسعودية (وشروطها) أى لصلوته (شروط
 الجمعة وجوباً وإدائاً) تمييز الجملة أى شروط وجوب الجمعة وجوباً وإدائها
 من نحو الإقامة والمصرف لا يصلى أهل القرى والبدو كى كما فى الجلابي
 وقال شرف الأئمة والغاضى أنها فى الرسايق مكروهة كراهة تحريرىم واليه
 مال كلام شيخ الاسلام وعن عين الأئمة أنها قبحت كما فى الزاهدى وظاهره
 مشعر بان هذه الشروط شروط وجوب صلوته وعليه عامة المشايخ كما فى
 المحيط وهو الأصح كما فى الذخيرة وهو المختار كما فى الخلاصة وقيل أنها
 فرض كفاية فى الجلابي ويحتمل أن يكون شروط سنيها وفى الزاهدى
 أنها سنة مؤكدة على الصحيح وهو الأظهر كما فى المبسوط (الخطبة)^١
 فإنها غير مشروطة فيه وإن كان التارك مسيئاً لأن تعليم الفطر والاضحية
 واجب على الإمام كما فى الجلابي والآملاق دال على جواز تقديم الخطبة
 على الصلوة إلا أنه مكروهه فإن التأخير سنة كما فى الخزانة وعلى أن
 الكلام لا يكره فيه كما يكره فى الجمعة كذا فى المنية (ووقتها) أى وقت
 صلوته (من ارتفاع الشمس) قدر رُجْ أو رعين كما فى الخلاصة أو من

(١) أى المرأة صلوة الضحى (٢) حيث قيد
 نفى التنفل بقبل الصلوة (٣) أى التنفل
 بعد صلوة العيد *

(٤) أى صلوة العيد قبحت (٥) أى ظاهر قوله
 شروط الجمعة وجوباً وإدائاً (٦) أى شروط
 وجوب الجمعة وجوباً وإدائاً (٧) أى العيد
 وجوباً وإدائاً كتنفى عنه لأن نفس الوجوب
 لا يتصور بدون وجوب الإدائ (٨) أى على
 وجوب صلوة العيد (٩) أى صلوة العيد (١٥)
 أى هذه الشروط متقابل وعطف لقوله وظاهره
 (١١) أى صلوة العيد فإن قوله وجوب تمييز الجمعة
 لا يميز ضمير لها ولا بأس بكون شروط وجوب
 الجمعة شروط سنية صلوة العيد فعلى هذا قوله
 لها أى لسنية صلوة العيد يحذف المضائق فتأمل
 (١٢) وقت الظهر أيضاً نية على نية استثنائه
 أيضاً بقوله ووقتاً من ارتفاع (١٣) هو أننا
 عشر شبراً والمراد به وقت حل النافلة فلا
 مباينة بينهما خلافاً لها فى القوساتى ط *

وقت تحل الصلاة فيه كما في المضمرات ولعل فيه اشعارا بما مر من
الاختلاف في أول الكتاب (الى زوالها) اي الى ما قبل زوال الشمس
والغاية غير داخله في المغيا بقريئة مامران الصلاة الواجبة لم تجز عند
قيامها ولا يشكّل قضاؤها على ما يأتي لأنه كالوتر ورد فيه الحديث وفيه
اشعار بانه لو صلى في اليوم الثاني كان قضاء (ويكبر) في الصلاة (ثلاثا)
من تكبيرات الزوائد او اربعا او خمسا والاول المختار الا ان القوم تابعوه
لانه روى عن الصحابة رضی الله عنهم والاكتفاء دال على ان ليس بين
التكبيرات ذكر مسنون ولا مستحب لكن يستحب المكث بين كل تكبيرتين
مقدار ثلث تسبيحات وقيل باختلاف المكث بكثرة الزحام وقتله كما في
الزاهدي وعن عين الاثمة ان التسبيح بينهما اولى كما في المنيّة (رافعا
يديه) كل مرة ولا يرفع عند أبي يوسف رحمه الله وقد مر الخلاف في
الوضع والارسال وهو مختار شيخ الاسلام كما في الظهيرية (بعد الثناء)
ظرف يكبر وعن أبي حنيفة وزفر رحمهما الله قبل الثناء وعن أبي يوسف
رحمه الله بعده قبل التعوذ كما في المحيط (و) يكبر ثلثا رافعا يديه (في
الركعة الثانية بعد القراءة) اي الفاتحة وسورة الاعلى والغاشية استحبابا
(ويصلي) اي يقضى صلوته كما اشار اليه الكرماني والجلابي والهداية
وغيرها او يؤدى كما في التحفة ولعله مبني على اختلاف الروايتين ويؤيد
ما في زكوة النظم ان لصلوته يوما واحدا في الأصول ويومين في مختصر
الكبرى وذكر الزاهدي انه يقضى عند أبي يوسف رحمه الله ولا يقضى
اصلا عند أبي حنيفة رحمه الله وهو المختار عند ابن شجاع كما في الخزانة
(غدا) من ارتفاع الشمس الى زوالها (بعذر) حدث في الوقت كما اذا
غم الهلال وشهدوا برويته بعد الزوال وفيه اشارة الى انها لو تركت
في الأول بغير عذر سقطت كما في الخزانة والى انها لو تركت من الغد

(١) اي الزوال (٢) اي وقت العيد
(٣) والعيد منها على ما هو الاصح (٤) وهو
المراد بالزوال (٥) اي لا يرد اشكالا (٦) اي
صلاة العيد بانها فرض لا واجب والالم تنقض
(٧) بيان قضاؤه بقول المص ويصلي غدا (٨)
(اي قضاء هاعلة لا بشكل (٩) اي كقضاؤه
(١٥) اي في قضاء كل من العيد والوتر
(١١) فترك به القياس (١٢) اي في بيان
وقت صلاة العيد (١٣) اي ببيان
التكبير فقط

(١٤) لعل اصول محمد رحمه الله تعالى

لم تصل بعده كما في المحيط (واذا صلى الامام) صلوته مع بعض القوم
 (لا يقضى من فات) تلك الصلوة عنه لا في اليوم الاول ولا من الغد
 فاذا فات عن الامام ايضا يعذر يقضى غدا كما في الكرماني وقد مر
 (والاضحى) بمعنى التضحية على ما اشير اليه في اَوَّل اضحية الهداية
 فيوافق يوم النحر والفطر او بمعنى شاة يضحي فيه وبه سمي يوم الاضحى
 كما في الصباح وغيره غنى اليوم لامن الالتباس والمعنى صلوة يوم الاضحى
 (كالفطر) اى كصلوة يوم الفطر في الآداب والشروط المذكورة فلا يشك
 بصدقة الفطر ولأبما في الزاهدى انه يستحب ان يختار قرب الامام
 ويكون خروجه بعد ارتفاع الشمس قدر ربح حتى لا يحتاج الى انتظار
 القوم ولأبما في الخلاصة انه يستحب تعجيل صلوته وتأخير الاضحى وفي
 المنية تجب تعجيل صلوة العيدين (لكن ندب) وقيل سن مطلقا
 وقيل سن لمن يضحي دون غيره فيه (الامساك) عما ينأى الصوم
 من صبحه (الى ان يصلى) فانه قد تواتر الاخبار عن الصحابة رض
 الله عنهم في منع الصبيان عن الاكل والاطفال عن الرضاع غداة الاضحى
 في الزاهدى وفيه رمز الى ان ترك الامساك لم يكره وهو المختار
 كما في المضمرات والى ان هذا الامساك ليس بصوم ولذا لم يشترط
 النية والى انه مندوب في حق المصرين خاصة كما في تقسيم المأمور
 به من الكشفى (ويكبر) سنة فيه (جهرا في الطريق) اى طريق المصلى
 بلا خلاف وفيه اشارة الى انه يقطعه اذا انتهى اليه وفي رواية يكبر
 الى ان يفتتح الامام صلوته والى انه لا يكبر في الفطر جهرا في الطريق
 وفي رواية عنه انه يكبر وهو قولهما كما في المحيط وقال الطحاوى ان
 الجهر به في الطريق سنة عند اصحابنا جميعا وهو الصحيح على ما قال
 الرازى كما في الجلابي وعنه انه يكبر خفية كما في الزاهدى والمختار عند

(١) بفتح التاء كالنذيرة (٢) في انها بالمعنى
 المصدرى (٣) اى بلفظ الاضحى سواء كان
 بالمعنى الاول او بمعنى شاة تضحي في يوم
 النحر (٤) غلة الخنزير اى خنزير اليوم للامن
 من الالتباس لان الاضحى بكلا المعنيين
 مخصوص بهذا اليوم (٥) غنى المضاعف وهو
 لفظ الصلوة واما لفظ اليوم فهو توضيح وكشف
 لاسمية الاضحى لانه محذوف فمن قال انه
 من باب حذف المضاعفين فقد وهم قوله كصلوة
 يوم الفطر يعنى غنى لفظ الصلوة هنا ايضا
 حتى يكون التشبيه بين الصلوتين لابين
 اليومين ويظهر وجه دفع الاشكال الآتى
 (٦) اى آداب صلوته وشروطها (٧) تفرع
 على لفظ الصلوة في كلا طرفي التشبيه
 (٨) فانه من آداب يومه لكن ينافيه ما مر
 نقلا من الجلابي بقوله ومن آدابها لامن
 آداب اليوم (١٥) لانه من آداب اليوم
 ايضا (١١) لانه اشار الى تعليله بقوله
 وفي المنية) اى كيف يشكل به نفي المنية جعلهما
 سيات في حكم التعجيل ايضا (١٣) متعلق
 الامساك بيانا لابتداء غايته ليتقابل (قوله
 الى ان يصلى اه (١٥) حيث قال ندب
 (١٦) حيث قال ندب الامساك ولم يقل
 ندب الصوم (١٧) حيث قال الى ان يصلى
 والصلوة تجب عليهم لاعلى القرويين

(١٨) لان قوله ويكبر عطافى على ندب
 فيكون في حيز لكن اه ويعتبر قيد فيه
 هنا ايضا

اكثر المشايخ انه يكبر فيهما خفية وبه تأخذ كما في المضمرات تحرزا عن بدعة الجهر بالذكر ومدار الامر ان الفعل متى حأم حول السنة والبدعة معا كان تركه اولى من اتيانه كما في الكرماني وأعلم انه ذكر ابو بكر الرازي قال مشايخنا ان التكبير جهرا في غير هذه الايام لا يسن الا بازاء العدو او اللصوص تهيبا لهم وقيل وكذا في التحريق والمخاوي كلها وكذا كلما لقي جمعا او علا شرفا او هبط واديا كما في الزاهدي (وبصلى) اى يؤدى صلوته كما في التحفة لكن في الفصل الثالث من اضمحية المحيط انها في اليوم الاول اداء وفي الباقي قضاء ولعل فيه اختلاف الرواية ولذا اطلق (ثلاثة ايام) لا غير (بعذر او غيره) الا انه اساء في التأخير عن اليوم الاول بغير عذر كما في شرح الطحاوي وعنهم انه يصلى في اليوم الثاني لا الثالث كالفطر وهذه الرواية غير صحيحة كما في الجلابي (ويعلم في خطبته) اى الاضحية (تكبير التشريق) اى تكبير ايام التشريق وانما اضيف اليه لان اكثر هذه التكبيرات في هذه الايام عندهما وكلها قريبة منها عنده (و) يعلم (الاضحية) بضم الهمزة وكسرهما ما يضحى به (و) يعلم (ثم) اى خطبة الفطر فانه بلاها للبعيد (احكام الفطر) حتى يعمل به من لم يعمل به للجهل به وفيه اشعار بوجوب السكوت والاستماع لخطبة العيدين كما في النصاب فيكره فيها الكلام لكن في المضمرات اذا كبر الامام في الخطبة يكبروا معه وفي القنية لا يكره فيها الكلام كما يكره في خطبة الجمعة ويفعل في خطبتهما ما في خطبة الجمعة من الافعال والاقوال المسنونة الا انه يكبر فيهما ايضا لكن في الاضحية اكثر ولا ينبغي ان يكون التكبيرات اكثر من الخطبة وليس له عدد في ظاهر الرواية كما في قاضيخان وفيه اشعار برواية النوادر وبشبه انها ما في الزاهدي انه يستحب وقيل يسن افتتاح الخطبة الاولى بتسعة تكبيرات تترى والثانية بسبع وفي التنف

(١) مثلا فعل الجهر هنا (٢) اى دار

(٣) اى ايقاعا للهيبه

(٤) حيث قال ويصلى فانه يطلق على الاداء والقضاء معا

(٥) والا لا يفيد التعليم

(٦) بالجزم بخلاف النون على افعال كلمة اذا (٧) اى في قول قاضيخان في ظاهر الرواية (٨) اسم كتاب لمحمد جمع فيه الرواية الغير الظاهرة النادرة (٩) اى يمتثل (١٥) اى رواية النوادر ما في الزاهدي

(١١) اى متتابع اى جملة

يكبر قبل ان ينزل من المنبر اربع عشرة مرة (ولا اجتماع) اى لا يعتبر
 شرعا ان يجتمع الناس بعد الزوال في مساجدهم ذاكرين (يوم عرفة)
 اى تاسع ذى الحجة (تشبها بالواقفين) بعرفات لانه لم يرد عنه ولا عن
 الخلفاء الراشدين صلى الله تعالى عليه وعليهم اجمعين فكان محدثا
 والمحدث من شر الامور وقيل انه نفى كونه واجبا او سنة واما نفى
 استحبابه فلا لانه دعاء وتسبيح وذكر وعن الحسن ان اول من فعل ذلك
 ابن عباس رضى الله عنهما بالبصرة كما فى الكرماني والتعليل مشير الى انهم
 لو اجتمعوا لشرف ذلك اليوم باللتشبه بجاز كما فى التمرتاشى (ويجب) وقيل
 يسن والاوّل اصح كما فى الزاهدى وقال الجلابى يسن بالاجماع وفى التحفة انه
 من اطلاق السنة على الواجب وقد جاز لانها طريفة مرضية (قوله الله اكبر
 الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد) ست عشرة
 كلمات عندنا فيهلل مرة بين اربع تكبيرات ثم يحمده مرة وهكذا قال
 الشافعى الا انه زاد تكبيرة فى الاوّل كما فى الحقايق وغيره ومن علمائنا
 لم يوجد التثليث كما ظن وانما زيد القول اشارة الى ان الجهر واجب
 وقيل سنة كما فى الكافى وهو محل الخلاف بينه وبينهما كما فى الحقايق وغيره
 (من فجر يوم عرفة) فى ظاهر الرواية وهو قول عمر وعلى رضى الله عنهما
 وعن ابي يوسف رحمه الله من ظهر النحر وهو قول ابن عمر وزيد بن
 ثابت رضى الله عنهم كما فى المحيط (عقيب كل فرض) اى بعد كل فرد من
 افراد الصلوة المفروضة ولو جمعة فالعقيب ظرف يجب فان الياء للاشباع
 اصله عقب بكسر القاف والمتبادر منه ان يكون محله بعد السلام قبل ان
 يفعل ما نأى فى الصلوة كاستدبار القبلة والكلام والمحدث العمدة وان لا يكبر
 بعد الواجبة والمسنونة والمندوبة وعن بعضهم يكبر بعدها كما فى الكرماني
 والباخيون يكبرون بعد العيد لانه كالجمعة كما فى التمرتاشى (ادى) كل

(١) اى الاجتماع بعد الزوال فى المسجد
 ذاكرين (٢) اى بقوله تشبها بالواقفين
 فان مفاده لغرض المشابهة بهم

(٣) اى اطلاق السنة على الواجب (٤) اى
 السنة بيان علاقة الاطلاق (٥) والواجب
 كذلك والاولى لان الواجب طريق مرضى
 (٦) لافى الثانى فيكبر عنده او لا تلت
 تكبيرات ثم يهلل ثم يكبر تكبيرتين ثم يحمده
 مرة (٧) اى قول هذه ثلث مرات (٨) اى
 من مولينا ابي المكارم حيث قال مرة وقيل ثلثا
 انتهى يعنى وبالجملّة وترا (٩) لان القول
 مقابل المعقول كما فى تعريف القضايا فى كتب
 المنطق (١٥) علة كون العقيب من
 الظروف (١١) اى لاشباع كسرة القاف لا لاجل
 انه صفة مشبهة على وزن فعيل كرحيم ولا
 للتصغير والفاء فى قوله فالعقيب تفريع
 لتفسيره بالظرف بقوله اى بعد (١٢) الاولى
 بدون الياء والا فالقاف مكسورة فى الاصل
 والفرع الا ان يقى معناه بكسر القاف كسرا
 بلا اشباع (١٣) من لفظ العقيب (١٤) اى
 والمتبادر من قوله عقيب كل فرض ان لا
 يكبر اه

في هذه الاوقات فلو قضا صلوتها في غيرها لم يكبر كما لو قضى صلوتها فيها من قابل وعن ابي يوسف انه يكبر منه واما لو قضاها فيها من تلك السنة يكبر فلو قضى صلوة غيرها فيها لم يكبر وعن ابي يوسف انه يكبر كما في المحيط (بجماعة مستحبة) اي غير مكروهة وهي ما يكون الكل او البعض رجالا فلا يكبر النساء المصليات وحدثن بجماعة (على المقيم بمصر) ظرف آخر وفيه رمز الى انه لا يجب على المرأة ولا على المسافر على الاصح كما في المضمرات والى انه لا يشترط الحرية وهو الاصح كما في التمر تاش والمتبادر ان يكون ذلك المقيم صحيحا فاذا صلى المرضى بجماعة لم يكبروا كما في الجلابي (و) على (امرأة) بل ارفع الصوت (مقتدبة) مقيمة كانت او مسافرة (برجل) موصوف بالصفات المذكورة ولم يذكره لظهوره ولو اضر لكان اظهر (ومسافر مقتد بمقيم) موصوف بها وقرى ومريض مقتد بين بذلك المقيم (الى عصر) يوم (العيد) فيكبر بعد ثمانى صلوات على ما قال ابن مسعود رضي الله عنهما كما ذهب اليه ابو حنيفة رحمه الله والعيد من العود السرور العائد كما في الكشاني وذكر في المفردات انه ما يعاد مرة بعد اخرى وخص في الشريعة بيوم الفطر والنحر ويستعمل في كل يوم فيه مسرة ولذا قيل * عيد وعيد وعيد صرن مجتمعة * وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة * فلو اجتمعا لم يلزم الاصلوة احدهما وقيل الاولى صلوة الجمعة وقيل صلوة العيد كما في التمر تاشي (وقالا) انه يجب بعد الفرض (الى عصر آخر ايام التشريق) اذكروا الله في ايام معدودات حادى عشر وثانى عشر وثالث عشر فيكبر بعد ثلث وعشرين صلوة وانما سمي بذلك لان التشريق تقديده اللحم وفيه يقدر لحم الاضاحى بالشمس وفيه اشعار بانهما لم يشترطا له الا كونه بعد الفرض في هذه الايام فلم يشترطا الاقامة والذكورة والصحة والجمعة كما شرط كما في المحيط

(١) اي صلوة هذه الاوقات (٢) اي غير هذه الاوقات من الاوقات الاخر (٣) لا يكبر (٤) اي هذه الاوقات (٥) اي في هذه الاوقات حال كونها من عام (قابل ٦) من اداء الفرض بالجماعة المستحبة والاقامة بمصر (٧) اي قيد الموصوف بها (٨) اي لو قال به لكان راجعا الى الموصوف

(٩) اي العيد والجمعة (١٥) منها بالاداء (١١) لانها فرض (١٢) لانها لا تبدل لها ولانها في السنة مرة

(*) قلت قد راجعت التمر تاشي فرأيت حكاية عن مذهب الغير وبصورة التمرريض (در المختار) قوله عن مذهب الغير اي مذهب غيرنا امامنا هبنا فلزوم كل منهما قال في الهداية ناقلان عن الجامع الصغير عيدان اجتمعا في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما اه (ابن العابدين)

(١٣) قوله وقالوا الى عصره يومهم انهما يوافقان لابي حنيفة في اشتراط الاقامة بمصر وفي اشتراط الجماعة المستحبة فالاولى وقالوا الى عصر ايام التشريق في كل صلوة مكتوبة (عصام الدين على شرح الوقاية)

(١٤) اي في قول المص وقالوا الى آخر آه (١٥) مداره على ان كلامه من عطف الجملة بتقدير المعطوف على جملة يجب كما يأتى لامن قبيل عطف الغاية على الغاية فقط (١٦) اي الامامان (١٨) اي لوجوب التكبير (١٩) اي ابو حنيفة هذه الامور

وغيره فحينئذ يكون الجملة معطوفة على قوله يجب (وبه) أي بقول
الصاحبين يفتى (يعمل ولا يدعه) أي لا يترك التكبير (المؤتم ولوترك امامه)
التكبير عمدا أو سهوا فلا يجب المتابعة بل يستحب فينتظر امامه إلى أن
يقوم أو ينكم كما في التمرناشي

فصل في الجنائز

(سن للمحتضر) بفتح الضاد المعجمة أي للداني من الموت (أن يؤجه إلى
القبلة) مضطجعا (على يمينه) وهذا إذا لم يشق عليه والترك على
حاله وجعل رجلاه إلى القبلة ويستثنى منه المرجوم فإنه لم يؤجه كما في
الجلابي (واختير) في بلادنا (الاستلقاء) على قفاه لأنه أسهل لروح الروح
إلا أن الأول هو السنة (ويلقن) أي يفهم (الشهادة) فيجب على أخوانه
وأصدقائه أن يقولوا عنده كلمة الشهادة ولا يقولوا له قل كيلا يبأي عنه
كما في شرح الطحاوي والكرمانى فلو قال تلك الكلمة فيهما من كان آخر كلامه
لا اله الا الله دخل الجنة فإذا قالها مرة كفاه ولا يكثّر عليه ما لم يتكلم بعده
إذا العرض من التلقين أن يكون آخر كلامه تلك الكلمة كما في الزاهدى
وأشار في الكافي والمضمرات إلى أن المراد من الشهادة شاهد أن لا اله الا
الله وشهد أن محمدا عبده ورسوله وفي التنف أنه يقرأ عنده يسن
ويحضر من الطيب ويخرج من عنده المائض والنفساء والجنب وإنما
خص التلقين بالمحتضر لأن تلقين الميت لم يجوز عند الأئمة الثلاثة وغيرهم
من اصحابنا وعليه فتوا أئمة باخ وبخارا كما في الجواهر لكن قال الامام
الصغار في التلخيص انه مشروع لأنه يعاد روحه وعقله ويفهم ما يلقن
وقال صاحب الغياث اني سمعت أستاذي قاضيخان انه يحكى عن الامام
ظهير الدين انه لقن بعض الأئمة وأوصاني بتلقينه فلقنته فيجوز وفي
الجواهر انه لما سئل القاضي محمد الدين الكرماني عنه قال ما رآه المسلمون

من عطف الجملة على جملة يجب نسخه
(١) أي حين لم يشترط هذه الأمور المشروطة
عند (٢) أي قوله وقال إلى آخره (من) قبيل
(عطف الجملة على جملة يجب أي بتقدير
المعطوف لا من عطف المفرد على المفرد أي
الغاية حتى يلزم الاشتراك في القيود
المتقدمة وفي عطف الجملة تكون متأخرة فلا
يكون الاشتراك في القيود إلا كونه بعد
الفرض بقريئة أن هذا التكبير لا يكون
الأبعد الصلوة وعليه مدار الأشعار السابق
كما أسلفناك

(٣) أي من المحتضر (٤) أي ما استحق
للرجم بالزنا (٥) زجرا وتحقيراله واستثنى
في القنية المرجواى الذى يرجى منه الحياة
فانه لا يؤجه اليها
(٦) الاستلقاء مع أن السنة هي التوجه المذكور
لأن المرض وشدائده ربما يستقط الفرض
فكيف بالسنة فالعمل بالسنة لمن أطمأن قلبه
ولا يتشوش توجهه إلى الله تعالى بعوارض
البدن والأفضل للعامة سهولة حالهم لأن
جمعية المناظر أجمع من مراعاة الظاهر وبهذا
اندفع انه كيف أغنير خلاف السنة (عصام
الدين)
(٧) وما ظهر منه من كلمات الكفر فيحمل على
انه في زوال عقله ولذا اختار بعضهم زوال
عقله قبل موته (عادمي)

حسنا فهو عند الله حسن وروى في ذلك حديثين وصفته على ما في
 الخفايق ان يقول «يا فلان بن فلان اذكر دينك الذي كنت عليه رضى
 بالله ربنا وبالا سلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا» (فاذامات)
 المختصر (يشب ليها) بالفتح ثنية لى اى عظم عليه الاسنان (ويغمض
 عيناه) من التغميض اى يطبق اجفانها ثم يمد اعضاؤه ويوضع سيف
 على بطنه لئلا ينفخ ويقرأ عنده القرآن الى ان يرفع الى المقبر كما
 في التنف ويعلم به جيرانه واقرباؤه ويسرع في جهازة كما في شرح الطحاوى
 (ويجمر) من الاجمار او التجمير وهو اكثر اى بطيب (تخته) اى الذى
 يغسل عليه بان يدار حوله الجمر وهو ما يوقد فيه العود (و) يجمر (كفنه)
 قبل ان يدرج فيه كما في الهداية (وترا) اى تجميرا للتخت والكفن
 ثلاثا وخمسا وسبعا ولا يزيد عليه كما في شرح الطحاوى وقال اسمعيل
 المنكلم اراد بالتخت الجنائزة وقال الزاهدى ان التجمير في زماننا مقصور
 على الكفن (ويغسل) اى يفرض غسله كفاية وقيل يجب وقيل يسن سنة
 مؤكدة للحدث وقيل لنجاسة مادية بالموت كما في التمرتاشى وذلك بان
 يجرد عن الثياب سوى العورة الغليظة في ظاهر الرواية وفي النوادر
 سوى العورة من السرة الى الركبة وهو الصحيح والاطلاق دال على ان
 يوضع على التخت كما تيسر وقيل يوضع طولا وقيل عرضا والاوّل اصح
 كما في المحيط والمتبادر ان يكون المغسول مسلما تام البدن او اكثره وفي
 حكمه النصف مع الرأس فلا يغسل الكافر والنصف بلا رأس وان يكون
 الفاسل محل له النظر الى المغسول فلو مات امرأة في السفر ييمّمها ذورم
 محرم منها وان لم يوجد لُقّ اجنبى على يده خرقة ثم ييمّمها وان ماتت
 امة ييمّمها اجنبى بغير ثوب وكذا لو مات رجل بين النساء تيمّمه ذات
 رحم محرم منه او امته بغير ثوب وغيرها بثوب ولو مات غير مشتهى

(١) صريح في نسبته الى ابيه باسم العلم
 وهو ظاهر ان علم اما اذا جهل فالظاهر
 ان يقال ابن عبد الله او ينسب الى حواء
 رضى الله تعالى عنها (طحاوى)

(٢) كما في القهستاني معزيا الى النفس
 قلت وليس في التنف الى الغسل بل الى ان
 يرفع فقط وفسره في البحر برفع الروح وعبرة
 الزيلعى وغيره تكره القراءة عنده حتى
 يغسله وعاله الشرنبلالى في امداد الفتاح
 تنزيها للقرآن عن نجاسة الميت لتنجسه
 بالموت قيل نجاسة غيب وقيل حدث وعليه
 فينبغى جوازها كقراءة المحدث در المختار
 (قوله قلت اه اقول راجعت التنف فرأيت فيها
 كما نقله القهستاني فالظاهر ان الى الغسل
 سقط من نسخة صاحب البحر وتبعه الشارح
 بلا مراجعة لعبارة التنف (ابن العابد بن)
 * تنبيه * الحاصل ان الموت ان كان مضافا
 كريمة في القراءة عنه وان كان نجسا كرهت
 وعلى الاول يحمل ما في التنف وعلى الثاني
 يحمل ما في الزيلعى وغيره وذكرط ان محل
 الكريمة اذا كان قريبا منه اما اذا بعد عنه
 بالقراءة فلا كريمة اه (قلت والظاهر ان
 هذا ايضا اذا لم يكن الميت مسجى بثوب
 يسترجع جميع بدنه لانه لو صلى فوق نجاسة على
 حائل من ثوب او حصير لا يكره فيما يظهر
 فهكذا اذا قرأ عند نجاسة مستورة وكذا ينبغى
 تقييد الكريمة بما اذا قرأ جهرا (ابن)
 (٣) اى مكان الغسل وهذا يدل على جواز
 قراءة القرآن عند الميت قبل الغسل
 (٤) اى اخذه من التجمير (٥) اشارة الى
 ان وترا مفعول مطلق مجازى لتجمير
 (٦) باليائين الاول مضوم والثاني مفتوح
 من التيميم بمعنى تيمم كنانين

أو مشتهاة غسله الرجل أو المرأة وعن أبي يوسف رحمه الله أن الرضيعة يغسلها ذو الرحم وكره غيره ولا يغسل زوجته وتغسل زوجها إلا إذا ارتفع الزوجية بوجه ويستحب أن يكون الغاسل أقرب إلى الميت فإن لم يعلم الغسل فاهل الورع والأمانة وفي الاكتفاء اشعار بأنه لا يشترط غسل الغاسل ولا وضوءه ولو جنباً أو حائضاً أو كافراً ولأنية الغسل والإطلاق دال على أنه لو وجد في الماء غسل وعن محمد يغسل مرتين فإن التثليث سنة الكل في الزاهدي (بلا غسل يد) أو لا (ولا مضمضة واستنشاق) وقيل يجعل الغاسل على أصبعه خرقة ويمسح بها أسنانه ولهاثة وشفتيه ومنخريه وسرته وعليه الناس اليوم كما قال الحلواني ولا يمسح رأسه ولا يؤخر غسل رجليه ويستنجي بأن يغسل السوء بخرقة على يده خلافاً لأبي يوسف رحمه الله والسنة أن يضعه على شقه الأيسر ورجلاه إلى القبلة فيغسل بالماء الحار الخالص ثم على شقه الأيمن بالماء وورق السدر ثم يستنكأ إليه ويمسح بطنه مسحاً رقيقاً فإن خرج منه شيء غسله ولم يعده ثم على شقه الأيسر بالماء والكافور كما في المحيط وغيره ويصب الماء عند كل اضطجاع ثلث مرات كما في الزاهدي (د) لا (قلم ظفر) أي قطعه ولو اغتسل منكره فلا بأس به كما في المحيط (ولا تسريح شعر) أي تخليص بعضه عن بعض وقيل تخليله بالمشط وقيل مشطه كما في الكرماني فلو قطع ظفره أو شعره أذرج معه في الكفن كما في العنابي (ويجعل الخنوط) بالفتح وهو عطر مركب من أشياء طيبة لتطيب الموتى خاصة كما في الكرماني ولا بأس بسائر الطيب فيه غير الزعفران والورس للرجل ولا بأس بذلك للمرأة كما في الجلابي (على رأسه ولحيته) بعد أن يوضع على الأزار كما في المبسوط (والكافور) صمغ شجر عظيم به الهند والصين (على مساجده) أي مواضع سجوده من جبهته وأنفه ويديه وركبتيه وقدميه كما في الكرماني (وسنة

(١) كتعليق طلاقها بإرادتها الغسل مثلاً ويحتمل أن يكون المراد من الزوجية العدة وارتفاعها بوجه بأن تلك من ساعتها بعد موته

(٢) أي بعد الإخراج
(٣) حصل المرة الأولى بغسل الجهر

(٤) أي الغاسل الميت
(٥) أي إلى نفسه

(١) يعنى من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف
(٢) علة للتفسير يعنى لم لم يقل اى التكفين
المسنون بل حمل التكفن على انه اسم المصدر
لاعلى المعنى المصدرى اجاب بقوله فان
التكفين اى المعنى المصدرى فرض كفاية
(٣) اى هذا القول بما يدل على الفرضية
من كلمة على فى الموضعين (٤) اى نفقة
الجهت لابلعكس كما توهم

الكفن) اى كفته المسنون فان التكفين فرض كفاية كما فى المحيط وما فى
التحفة انه سنة فالمراد ما ثبت بها فانه قال بعده كفته من ماله والافعل
من عليه نفقته والافعل بيت المال (له ازار) من الرأس الى القدم
على المشهور وفى الاختيار من المتكبين (وقميص) من اصل العنق الى
القدم لكن بلاجيب ولاكمين ولا دغريص ولألف اطراف كما فى
المحيط فيكره المضرب لكن قال الحلواني الصحيح ان يضرب كما فى
التمرتاشى (ولفافة) بالكسر ويسمى بالرداء ايضا من الرأس الى القدم
(واستحسن) على الصحيح (العمامة) بالكسر فيعمم بمينا ويذهب ويلقى
ذنبه على كوره من قبل يمينه وقيل يذهب على وجهه كما فى التمرتاشى
قيل هذا اذا كان من الاشراف وقيل اذا لم يكن فى الورثة صغار وقيل
لايعمم بكل حال كما فى المحيط والاصح ان يكره العمامة كما فى الزاهدى
والظاهر من الضمير استنواء جنس المذكور فى الحكم وفى الجلابى لو كفن
الصغير فى ازار ولفافة اجزأه وقال محمد لا يعجنى ان ينقص من خرقتين
وظاهر كلامه انه يوزر اولافانه نائب عن السراويل فيعطى من اليسار
ثم اليمين ثم يعمص وهذا ظاهر الرواية وعن محمد العكس والاصح
بسط الازار طولا لاعرضا كما فى الزاهدى (ويزاد لها) على ازار وقميص
ولفافة (الحمار) من ثوب يستربه رأسها وفى الهداية بدل القميص
الدرع وفرق بينهما ان شقه الى الصدر والقميص الى المتكبد وقالوا
بالترادف فيعمص ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوق القميص
ثم الحمار فوقه ثم الازار كما فى التمرتاشى (وخرقه تربط بها نداها) لثلا
ينتشر الاكفان وعن زفر تربط فخذيهما لثلا تضطرب والاولى ان يكون
بحيث تصل الى الموضعين^{١٧} لانه استرلها كما فى المحيط والظاهر من الضمير^{١٨}
استنواء المؤنث وهو اسم فجاز للصغيرة ثوبان كما فى التمرتاشى (وكفايته)^{١٩}

(٥) اى من ضميره (٦) اى صغيرا كان او
كبيرا بقريئة ما بعده (٧) اى كفن الصغير
(٨) اى المص (٩) حيث ذكر الازار اولاً ثم
القميص وان بالواد (١٠) اى الازار نائب
اه علة الاشارة الى اولية التاخير بهذا
الظاهر لوجه الظهور كما لا يخفى (١١) اه
وهذا معنى قولهم فى هذا الباب كما فى حال
الحياة (١٢) اى التاخير اولاً ثم التقيص
(١٣) اى التقيص اولاً ثم التاخير لافى
العطى (١٤) التحوى فخذها مثل نداها
(١٥) اى الاكفان فينكشف فخذها (١٦) اى
الخرقة (١٧) اى التدى والفخذ فيكون طوله
من تحت الابط الى الركبة (١٨) اى ضمير
نداها او ضمير لها (١٩) اى جنسه صغيرا
او كبيرة

اي الكفن (له ازار ولقافة ويزاد لها الحمار) كما في الهداية لكن في التمرتاشي بدل الازار القميص لها فيكره الاقتصار له على ثوب ولها على ثوبين الا عند الضرورة كما في الكافي فالكفن ثلثة كفن السنة والكفاية والضرورة وهو ما وجد فان حمزة رضى الله عنه حين استشهد غطى رأسه بكساء وقدمه بالاذخر كما في الكرماني والاولى كفن السنة له عند كثرة المال وقلة الورثة والكفاية عند غيرهما كما في التمرتاشي ويستحب البيض ويستوى الجديد والحلق المغسول وعن الصديق رضى الله عنه ان الحى اولى بالجديد ويكفن بالكتان والقطن والبرود والقصب وعن محمد لها الابريسسم والحريير والمعصر والمزعفر كما في الجلابي وقالوا له ما يلبس في العيد ولها ما في زيارة الابوين كما في الزاهدي وقيل لهما كفن مثل ما يلبس غالبا كما في التمرتاشي (ويعقد الكفن ان خيف انتشاره) صونا عن الكشفي واعلم انه لم يذكر في بعض النسخ والذكر اولى لما يأتي من قوله ويجل العقدة (وصلوته فرض كفاية) عند العامة وقيل سنة كما في النظم وسبب الوجوب الميت المسلم كما في الخلاصة وشرطها استقبال المصلي صدر الميت كما في التمرتاشي وسر عورتها وطهارة ثوبها وبدنها ومكانها والنية كما في الزاهدي وكونه على الارض او الايدي قريبا منها كما في المحيط ووقتها وقت حضوره ولهذا قدمت على سنة المغرب كما في الخزانة واعلم ان الصلوة على الكبير افضل من الصلوة على الصغير كما في المضمرات (وهي ان يكبر ويثنى) اي يقول الامام والمؤتم والمنفرد سبحانه اللهم الخ وفي ظاهر الرواية انه يحمى كما في المحيط والاول رواية الحسن عنه كما في الاختيار (ثم يكبر) وفيه اشعار بانه لا يقرأ والا يكره كما في قاضيخان (ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) بها يحضره كما في الجلابي او بما مرفى الصلوة كما في المستصفى (ثم يكبر ويدعوه) اي

(١) اي حال كون المصلي قريبا (٢) اي من الجنائز
٢ قوله قريبا منها اي حال كون الميت قريبا من الارض فلا يجوز ان كان الى الاكثاف اقرب على ما في الخلاصة (آخوند ملا فتح الله)

(٣) اي باى عبارة كانت من الصلوات
(م) اي بعبارة (مرفى) كذاب الصلوة ادى في مقام بيان الصلوة *

للميت اولكل مسلم ولوحيا ويسن من الدعاء المعروف اللهم اغفر لحينا
الى قوله على الايمان والغرض الاستيعاب فالمعنى اغفر للمسلمين كلهم
فلايشكل باستغفار الصغير نظرا الى مجرد المفردات وللصبي يدعو اللهم
اجعله لنا قرطا وذخرا وشافعا ومشفعا ومن لم يحسن دعاءها في آخر الصلوة
اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات اذلاتوقيت فيه ولايجهر بها لانها اذكار
وقال البخية سن ان يسمع صف بعد ذكر صف قبل وعن ابي يوسف
رحمه الله انه بين الجهر والاختفاء كما في المحيط (ثم يكبر ويسلم) من يمين
وشمال بنية من ثمة الميت غير رافع صوته مثل سائر الصلوات وسن
خفض الثانية ولايقوم داعياله وفيه اشارة الى ان ليس بعد الرابعة ذكر
وقيل هو ما في القعدة وقيل ربنا لاتزعقلوبنا وقيل سبحان ربك رب
العزة عما يصفون كما في المحيط وفي الكلام رمز خفي الى ان الركن هو
التكبيرات الاربعة فالاربعة الباقية سنة كما في الجلابي والى ان الجماعة لم
تشرط ولهذا لو كان الامام امرأة سقط الفرض كما في المنية (ولا يرفع اليد
الاي) التكبير (الاول) وقال البخية في الكل وقدم الوضع والارسال
(ويقوم الامام بمذاء الصدر) لانه محل العلم ونور الايمان كما في السكراني
وغيره وهذا ظاهر الرواية وعنه يقوم بمذاء وسطهما وعن ابي يوسف
رحمه الله بمذاء وسطهما ورأسه لانه معدن العقل كما في المحيط والاول
المختار كما في الخزانة وفيه اشعار بان القيام ركن كما يأتي وكذا محاذاته
الى جزء من الميت كما في التحفة والاكتفاء دال على ان البعد عن الامام
غير مفسد وفيه خلاف كما في البعد بالنهر كما في المنية (والآحق) اي الاولى
(بالامامة السلطان) اي الخليفة ثم الوالي (ثم القاضي) او امام الجامع (ثم
امام الحى) وقال كثير من مشايخنا ان بعد الخليفة امام المصر ثم القاضي
ثم صاحب الشرط ثم خليفة الوالي ثم خليفة القاضي ثم امام الحى كما في

(١) مفعول له للاستغفار اي يلزوم
استغفار الصغير بالنظر (الى مجرد
المفردات) يعنى ان خصوصية صيغ
المفردات غير ملحوظ ولا منظور فيها وانما
الغرض الماحوظ بها الاستيعاب والعموم
للاخوة في الدين من المسلمين فلا اشكال
(٢) اي لاتعيين (٣) اي في دعاء المنارة
(٤) فاعل (٥) بالضم صفة صف اي يسمع
صف متأخر (٦) مفعول يسمع (٧) اي متقدم
صفة صف ثان

(*) ويسلم ناويا الميت مع القوم ويسر في
الكل الا التكبير كما في الزيلعي والمنقول
عن البدائع العمل في زماننا على الجهر
بالتسليم وعن جواهر الفتاوى يجهر
بواحدة (خادمى على الدرر) (٩) اي بعد
السلام او قبله (١٠) اي الذكر الذى بعد
الرابعة (١١) اي ذكر (في القعدة اه)
(١٢) حيث عطف التكبيرات بكلمة ثم وهى
للترتيب والترتيب انما يراعى بين
الاركان وعطف الاربعة بالواو وهى لمجرد
الجمع فيشعر انها ليست بركن (١٣) حيث
ارجع ضمير يكبر الى مطلق مصلى الجنائز
امام او غيره كما فسر به الشارح المحقق
(١٤) اي الرجل والمرأة (١٥) اي في قوله
ويقوم (١٦) اي ببيان قيام الامام بمذاء
الصدر من غير التعرض بكونه قريبا
او بعيدا (دال اه) (١٧) اي في عدم الافساد
(١٨) اي كالحلافى الذى (في البعد) اي في بعد
الميت (بأذهاب النور) وجريه (١٩) فسر
فتح القدير بسلطان المصر وهو المراد من
الوالى فيما ادرج بين ترتيب المتن وعبر
عنه كما في البحر بنائب المصر في الدر
المختار بامير مصر

المحيط وفي ظاهر الرواية السلطان ثم امام الحى والاوّل المختار كما في
 الخلاصة (ثم الولي) كما قال الطرفان وعند ابي يوسف رحمه الله الاولى
 الولي بكل حال والكلام مشير الى وجوب تقديم السلطان ثم ونم وقال
 ابن شجاع ان تقديم امام الحى سنة كما اشير اليه في الزاھدى وغيره
 (كما) وقع (في العصبات) من الترتيب فالبنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم
 العمومة كما في الكافي وذكر محمد ان الاب اولى ف قيل انه قوله وذلك
 قول ابي حنيفة رحمه الله واما قول ابي يوسف رحمه الله فالولاية لهما الا
 انه قدم الاب احتراماً وقيل انه مقدم عند الكل في الجنائز وفي الكلام رمز
 الى ان الابدح احق من الاقرب الغائب ولذا لو كتب ان انسانا كذا
 يصلى عليه فللابعد منعه وحد الغيبة ههنا ان يكون يمكن تغوت الصلوة
 اذا حضروا الى ان ابن العبد واباه احق من المولى وهو احق والى ان
 المستويين كالاخوين لاب وام كلاهما دلى وليس الولي الا الاكبر سنا
 منهما كما في المحيط والى ان الصغير منهم دلى وليس كذلك والى ان
 لا ولاية للنساء ولا للزوج الا انه احق من الاجنبى كما ان جارا احق من
 غيره كما في المنية (ويصح الاذن بها) اى اذن دلى الصلوة لغيره بالصلوة
 ويمتثل اذنه بالانصراف لمن صلى قبل الدفن فانه لا ينبغي ان ينصرفوا
 الا باذنه (فان صلى غيرهم) من ليست حقه (يعيد الولي) اى من هي
 حقه اى الاحق بالصلوة مع من صلى اولم يصل كما في النظم فالسلطان
 اذا صلى بلا اذن الخليفة يعيد كما في النهاية او غيرها فالاحسن فان صلى
 غير الاحق يعيد (ان شاء) الاعادة كما في الهداية وفيه اشعار بان صلوة
 غير الاحق جائزة لكن في النافع والزاد ما يدل على انها غير جائزة فيعيد لها
 الولي وجوبا (ولا يصلى) اى لا يجوز ان يصلى (غيره) اى غير الولي
 والاحق سواء كان من اهل الولاية اولا (بعد ه) اى بعد صلوة الولي

(١) اى سواء حضر غيره اولا (٢) اى الولي
 مرتباً بترتيب وقع (في) باب العصبات) فالكاف
 بمعنى الباء

(٥) اى ما في الكافي قول ابي حنيفة رحمه الله
 (٦) اى للابن والاب بلا ترتيب (٧) اى
 على الابن (٨) اى تعظيماً لترتيباً (٩) اى
 الاب (١٥) على الابن
 (١١) اى الحاضر (احقاه) (١٣) اى
 الاقرب الغائب

(١٤) اى والحال ان المولى (احق) من ابن
 العبد وابيه فهذا اعتراض على رمز كلام
 المتن كقوله وليس الولي الا الاكبر منهما
 اى المستويين وكذا اعتراض قوله وليس
 كذلك وهذه العادة كثير الوقوع من
 الشىء المحقق
 (*) وضمير منهم الى الاولياء

(١٦) ظرف يعيد

والأحق قال الله تعالى الله ولي الذين آمنوا أى أحقهم كما في كشف البيان وفيه إشعار بأنه لا يصلى على ميت الأمرة وأعلم أن الأفضل أن يكون الصفوف ثلاثة حتى لو كانوا سبعة اصطفى ثلاثة ثم اثنان ثم واحد * وقال النبي عليه السلام من اصطفى عليه ثلاثة صفوف من المسلمين غفرله * كما في المضمرات وأفضلها الصف الأخير بخلاف سائر الصلوة كما

في كفاية الشعبى (ومن لم يصل عليه فدفن صلى على قبره ما لم يظن نفسه) أى تفرق اجزائه وقيل ما لم يمض ثلاثة أيام وقيل عشرة أيام وقيل شهر كما في الزاهدى والأول الصحيح وفيه إشارة إلى أن التراب أهل عليه^٢ وح^٢ يصلى عليه وإن لم يغسل والاخرج من القبر فغسل أن لم يغسل ثم صلى عليه كما في المضمرات والمحيط وإلى أنه لو شك في التفسخ لم يصل عليه كما في التمر تاشى (ولم يجوز ركبها) أو قاعدا الأبعد (وكرهت) كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه (في مسجد جماعة) أى مسجد الجامع أو المحلة فتجوز فيما بنى لها وفي الدور والكروم كما في المنية وهذا اعنى الكراهة إذا كان الميت والامام والقوم في المسجد بقربنة قوله (ولو وضع الميت) وحده أو مع الامام والقوم كلا أو بعضا (خارجه) أى من خارج المسجد والباقي داخله (اختلف المشايخ) في كراهة الصلوة بناء على

(٥) أى علة النهى وهى إما (تلويث) اه (٧) أى في رواية لا يكره (٨) سواء وضع الميت خارجه أو داخله

اختلاف العلة تلويث المسجد أو بناؤه للمكتوبة وعن أبي يوسف رحمه الله روايتان لا يكره إذا وضع الميت وحده خارجه ولا يكره مطلقا كما في المحيط وغيره لكن في الخزانة لو كانت الميت مع الامام وبعض القوم خارجه لم يكره أجماعا كما لو كان بعذر من مطر أو نحوه داخله لم يكره اتفاقا كما في قاضيخان والكلام مشير إلى أن الميت لو كان وحده في المسجد والباقي خارجه لم يختلفوا فيه وفي المحيط فيه^٢ اختلافهم^٢ وفي الهدول عن الخلاف تنبيه على أن لكل من طائفتين دليلا فانه قول بلا دليل بخلاف الاختلاف فصاح

(٩) أى الميت (١١) خبر كان (١٢) أى والحال أن في المحيط (١٣) أى فيما أشار الكلام إليه (١٤) رد لاشارة الكلام
(١٥) إلى أن الاختلاف حيث لم يقل فللمشايخ خلاف اه

للعمل ما ذهب اليه كل منها والمشايخ بالياء فانها جمع المشيخة بفتح الميم
والشين اما مكسورة مع سكون الياء او ساكنة مع فتحها وهي اسم جمع
فان الاشياخ والشييوخ جمع للشيخ من خمسين او احدى وخمسين او احدى
وستين وقد يعبر به^١ عن يكثر علمه لكثرة تجاربه ومعارفه والمراد
المتأخرون من علمائنا غير المتقدمين من الامام وتلامذته^٢ (وسن في محل
الجنازة اربعة) من الرجل بقرينة تذكير العدد فيكره ان يكون الحاصل
اقل من ذلك أو الحامل دابة كما في المحيط واللام للعهد اي جنازة الكبير
فلو كان صغيرا جاز حمل الواحد كما في المصارف والجنازة سنة كما في الجلابي
واما الحمل والدفن ففرض كفاية وان لا يجوز الاستئجار للحمل اذا تعينوا له
كما في المضمرات والجنازة بالفتح والكسر الميت بسريره كما قال ابن الانير
وفي المغرب انها بالفتح الميت وبالكسر السرير وفي الصحاح ان العامة قالوا
بالفتح فهي الميت على السرير فان لم يكن عليه فهو سرير ونعش (و)
سن (ان تضع) انت يا ابا يوسف خاطبه به ابو حنيفة رحمه الله تعليما
فرواه محمد على سننه ثم غيره هكذا تبركا بعبارته (مقدمها) على يمينك
وهو يسارها ويمين الميت (ثم) تضع (مؤخرها على يمينك ثم كذا) تضع
مقدمها ثم مؤخرها (على يسارك) ما هلا في كل وضع من الاوضاع الاربعة
عشر خطوات او اكثر ففي الحديث من حمل الجنازة اربعين خطوة كفرت له
اربعون كبيرة (ويسرعون) من الاسراع (بها) اي في سير الجنازة
او اليه كما في الاساس وغيره (لاخبيا) بفتح الخاء وهو اول عدو والفرس
وكلمة لا اما التثنية المضارع او للتبرئة بمعنى غير وحينئذ يكون^٣ الا مصدر^٤
(والمشي خلفها احب) وافضل فلا بأس بالمشي امامها ويمينها ويسارها
ذكره ابو يوسف رحمه الله ان يتقدمها منقطعاً عن القوم وعنه رأيت ابا
حنيفة رحمه الله راكبا يتقدم امامها ثم يقف^٥ حتى تأتية^٦ وهذا دليل على

(١) اي بالشيخ (٢) وان لم يبلغ المبلغ
المذكور (٣) بيان المتقدمين (٤) فان
ما فوق الثلث للمذكر بالتاء وللمؤنث
بدونها (٥) اي الجنازة المفتوح والتذكير
باعتبار سريره (٦) اي على طريقة
ابو حنيفة رحمه الله تعالى (ثم) خاطب (غيره) اي
غير محمد (٧) اي على سننه (٨) بيان
ان لفظ يسرع مستعمل من المزيدي لانه لم
يستعمل يسرع من المجرد لا بيان انه
متعد لان الاسراع بمعنى السرعة لازم لان
باب الافعال قد يجيء لازما مثل اكب فلا حاجة
له الى اداة التعدية ولذا حمل الباء في قوله
بها على معنى في ادا الى وحذف السير مضافا
وان لم يحذف يكون بمعنى مع بل انسب الا
ان الشارح المحقق لعلة لم يذكره لعدم
وجد انه في كتب اللغة (٩) اي الى سير
الجنازة (١٠) اي المحذوف بقرينة المذكور
(١١) اي حين كان للتبرئة بمعنى غير
(١٢) اي من واد يسرعون اي حال كونهم
خابئين (١٣) اي مفعولا مطلقا مجازيا اي
يسرعون اسراعا غير خبيب واما على الاول
فمصدر فقط اي لا يسرعون اسراع خبيب
او المعنى لا يجوبون خبيبا (١٤) اي ابو حنيفة
(١٥) اي حتى تالحق الجنازة ابا حنيفة رحمه
الله تعالى (١٦) اي ركوب ابي حنيفة في
الجنازة دليل اه

(١) اى كون ركوبه دليلا على انه لا بأس بالركوب دليل اه

(٢) اى فيما فى الكافى من قوله لا بأس لان تحته بأس فى الجملة لافى المتن لان المفهوم من المتن ان الجلوس بعد الوضع جائز بلا كريمة فيستوى طرفاه (٣) اى القيام للجنائز لمارة (٤) مما فى الجلابى من انه لا يقوم للجنائز اذ امرت به وما فى المحيط من ان الصحيح انهم لا يقومون

(٥) اى من المزيد من باب الافعال

اعلم ان اللاحد بسكون الحاء مصدر لحد ويفتحها الاسم *

(٦) اى كريمة الشق (٧) واطاق اللاحد (٨) اى يطرموا (٩) عطف على يرسوا او كلام آخر بمعنى ولكن يوقى الى آخره

(١٠) اى بالوضع مع التابوت فى القبر

انه لا بأس بالركوب كما فى المحيط وهذا دليل على ان فعل المجتهد كقوله والآكتفاء مشعر بانه لا بأس لمشييع الجنائز بالجهر بالقرآن والذكر وقيل انه مكروه كراهة التحريم كما فى المنية وكذا لا بأس بمروية الميت شعرا او غيره كما فى الجلابى وذكر قاضيخان انه كره قول الماشى استغفروا له غفر الله لكم (وكره الجلوس) اى جلوس مشيع الجنائز (قبل وضعها) فلا بأس بالجلوس بعد وضعها كما فى الكافى وفيه اشعار بان القيام اولى قال الجلابى ان القيام يستحب حتى يدفن ولا يقوم للجنائز اذ امرت به الا اذا اراد ان يشهد قال محمد هذا شئ محدث لا اصل له كما قال ابو حنيفة رحمه الله وفى المحيط اذا كان القوم فى المصلى فمضى بالجنائز يقومون لها اذا رآوها قبل وضعها عند بعض الناس والصحيح انهم لا يقومون فعلى ما فى قاضيخان وغيره انه يكره القيام محمول على احد هذين (وبالاحد القبر) من لحد أو الحدة اى حفر فى جانب القبلة من القبر حفرية تسمى باللاحد اسم مفعول كما فى المفردات وبالاحد بفتح اللام وضما وسكون الحاء كما ذكره الجوهري وغيره ويفتح الحاء عن صاحب المذهب والقبر مقر الميت طوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله وعمقه الى السرة وقيل الى النحر كما فى المضمرات وان زاد عايه فهو افضل فلو كان على قدر قامته فهو احسن والاحد سنة ويكره الشق وهو ان يحفر وسط القبر ويعمق وهذا اذا صلب الأرض واما اذا ضعفت فالشق واوصى كثير من الصحابة رضى الله عنهم ان يرسوا فى التراب من غير لحد ولا شق ويوقى الوجه من التراب بلبنتين او ثلاث كما فى المحيط واما التابوت فعن البقالى انه يكره وعن ابى بكر محمد بن الفضل رحمه الله لا بأس به فى ديارنا ولومن الحديد لرخاوة ارضها الا ان السنة ان يفرش فيه التراب ويجعل اللبن الخفيف عن يمين الميت ويساره ويطين الطبقة الاعلى

ما يلي الميت ليصير كاللحد كما في الزاهدي والمتبادر من عطف الواو
ان الاحب ان يدفن الميت او القليل في مقابر قوم كان في بلدهم وان
نقل ميلا او ميلين او غيره فلا بأس به كما في الجلابي وهذا قبل الدفن
واما بعده فان غلب عليه الماء ففي نقله خلاى ولا ينقل بالاتفاق الا اذا
دفن في ارض غصبت كما في المضمرات او شفعت كما في قاضيخان واعلم
انه اذا مات في السفينة يغسل ويكفن ويصلى ويرمى في البحر لتعذر
الدفن كما في الجلابي (ويدخل) الميت (فيه) اي في القبر (مما يلي
القبلة) بان يوضع الجنائز في جانب القبلة من القبر يحمل منه الميت
الى اللحد وفي افراد الفاعل اشارة الى انه لا يدفن الميتان او الاكثر
في قبر ولا بأس به عند الضرورة فحينئذ يقدم الافضل والرجل ويجعل
بينهما حاجز من الصعيد وفي الاكتفاء اشعار بانه لا يلتقي الحصري في القبر
تحت الميت فانه مكروه كذا في المحيط وقال الحلواني لا يجوز القاء المضرية
كما في الخزانة وذكر في الزاهدي انه مكروه خلافا لاهل الحجاز وفي
الجلابي لارواية في ذلك والظاهر انه لا يفعل وفي المضمرات لا بأس به
وهذا اذا لم يكن محشوا كما قال قاضيخان (ويقول واضعه) استحبابا
(بسم الله وعلى ملة رسول الله) اي به وضعناك وعايه سلمناك وفي رواية
وبسم الله وبالله وفي الله وعلى ملة رسول الله اي ابتدأنا امرنا هذا وهو
وضع الميت في القبر متبركين بسم الله وبه آمنا وفي رضاه وامعنده من
الثواب والكرامة رغبتا ونحن في ذلك كله على ملتة ودينه كذا في الكرماني
وفي لفظ الواضع اشعار بان الشفع غير لازم وذو الرهم المحرم اولى بالمرأة
ويكره ادخال الاجنبي والزوج كما في الجلابي وعند فقد المحرم الشيوخ
ثم الشبان الصحاء كما في الخلاصة (ويوجه الى القبلة) على
شقه اليمين (ويجمل العقدة) التي على الكفن وفيه قول اللهم لاتحرمنا اجره

ولا تغفنا

(١) يعني ان قوله ويأخذ القبر عطف على
قوله تضع بتناسب الفعلية الاستقبالية
فيفيد ان الارض والتقبير في بلد حمل
جنائزته فيه وان كان فيه مسافرا (٢) في
هذا البلد من مقابرهم مسافة ميل
او ميلين (او) بلدا آخر (غيره) اي
غير ذلك البلد (٣) اعلم ان قوله
ولا ينقل بالاتفاق انما هو بالنظر الى
الاستثناء بقوله الا اي ينقل بالاتفاق فكانه
بمنزلة ان يقول وينقل بالاتفاق اذا دفن
في ارض غصبت والا فبعد قوله ففي نقله
خلاى مامعنى الاتفاق في عدم النقل بل
ان يقول وفي المضمرات لا ينقل بالاتفاق
الا اذا دفن اه وفي قاضيخان او شفعت
اي اخذت بدعوى الشفعة

(٥) يعني ان الباء للتبرك ثم شرع في شرح
وبالله فقال (وبه) اي بالله (٧) ثم شرع في
شرح وفي الله فقال (وفي رضاه) (في)
ماعنده اي عند الله تعالى وكلمة في
متعلق رغبتا قدم للحصر ثم شرع
في شرح وعلى ملة اه فقال (ونحن)
مع الميت (١١) اي حال الوضع
والتبرك والايمان والرغبة على ملته
(١٢) اي في افراده

ولا تفتنا بعده، كما في الجلابي (ويسوي) على اللحد (اللبن) بالفتح والكسر بالفارسي خشت (والقصب) غير المعمول فان المعمول الذي بالفارسي بورياء بافته مكره عند بعضهم وكلمة الواو تشير الى اباحة الجمع كما في الجامع الصغير لكن في الاصل كلمة او كما في المحيط (ويسجي قبرها) اي قبر المرأة بثوب حتى يسوي اللبن كما في الكافي لكن في المحيط اذا وضعت النساء في اللحد استغنى عن التسمية ولا يسجي قبره عندنا الا لدفع الحراد الشاج او المطر عن واضعه وفي الجلابي عبارة اصحابنا في تسمية قبره مختلفة

(١) اي بعض عباراتهم يدل ا

منها بدل على الجواز ومنها على الكراهة (وكره الآجر والخشب) اي كره ستر اللحد بهما وبالحجارة والجص كما في الجلابي وقيل ان الآجر لم يكره وفيه اشعار بكراهة الثابوت من الخشب كما في المحيط (ويهل التراب) اي يرسل تراب اخرج من القبر اليه فلا يزداد عليه من تراب

(٢) اي فوق القبر كيلا ينشره الريح

غيره وعنه لا بأس برش الماء عليه وعن ابي يوسف رحمه الله انه مكره كما في الزاهدي (ويسمن) اي يرفع القبر استحبابا غير مسطح قدر شبر في ظاهر الرواية كما في الكرماني وفيه اشعار باباحة الزيادة على قدر شبر في رواية وفي التمرتاشي لا بأس بالآجر بعد الاحالة وفي الخزانة انه لا بأس بان يوضع حجارة على رأس القبر ويكتب عليه شيء وفي التنقيح كره ان يكتب عليه اسم صاحبه وان يبنى عليه بناء وينقش ويصبغ ويرفع ويحصى وفي

(٣) ويعين للزيارة يوم الخميس لشرافته لجواز الجمعة (والجمعة والسبت) لهذا ايضا شرف جواره والمصنف لرعاية الوجود وسط الجمعة بين يوم الخميس والسبت والا يوم الجمعة اشرف منهما وما وقع في بعض الروايات من المنع في الزيارة يوم الجمعة قبل الصلوة فقال في تحفة البررة انه لا اصل له لانه مخالف للروايات والحديث ولانه مخالف لعمل اهل الحرمين وقال في منافع المسلمين الاختلاف في الاولوية لا في التجويز (نجم العلم شرح عين العلم)

المضمرات عن النبي عليه السلام انه قال صفق الرياح وقطر الامطار على قبر المؤمن كفارة لذنوبه ونهى عن الاكليل والتجصيص والمختار ان التطيين غير مكره وكان عصام بن يوسف يطوف حول المدينة ويعمر القبور الخربة واعلم انه اذا فرغ من دفنه ورجع الناس فلينفقوا ويشغلوا بامورهم وهو بامرهم ويكره اجتماعهم عنده للتعزية وزيارة القبور مستحبة للرجال وكذا للنساء على الاصح فيقرب من القبر ويبعد مثل ما في الحيوه وقيل

الدعاء قائما اولى فيقوم بخذاء وجهه وقيل لابس بان يطأ القبور وهو يقرأ القرآن اويسع اويدعولهم وعنه لا يطأها الا ضرورة كما في الخزانة *

فصل الشهيد

من الشهود اى المحضور او من الشهادة اى المحضور مع المشاهدة بالبصر او بالبصيرة ثم سمي به من قتل في سبيل الله تعالى اما المحضور الملائكة اياه تنزل عليه الملائكة واما المحضور روحه عنده تعالى والشهداء عند ربهم كما في المفردات فهو على الاوّل بمعنى المفعول وعلى الثانى بمعنى الفاعل ولما اطلق الشهيد بطريق الاتساع على الغريق والحريق والمبطون والمطعون والغريب والعاشق وذات الطلق وذى ذات الجنب وغيرهم مما كان لهم ثواب المقتولين كما اشير اليه في المبسوط وغيره فهم شهداء في احكام الآخرة بين الشهيد الحقيقي شرعا (هو) الشهيد في احكام الدنيا فقال (مسلم) جنس فلا يجترزبه عن شئ وقيل به احتراز عن الكافر فيغسل وفيه انه لا يجب غسل كافر اصلا وانما يباح غسل كافر غير مربى له ولتى مسلم كما في الجلابى (طاهر) اى ليس به جنابة ولا حيض ولا نفاس ولا انقطاع احدهما كما هو المتبادر فاذا استشهد الجنب يغسل وهذا عند خلافا لهما واذا انقطع الحيض والنفاس فاستشهدت فعلى هذا الخلاف واذا استشهدت قبل الانقطاع تغسل على اصح الرايتين عنه كما في المضمرات وفيه اشعار بان الحيض والنفاس موجبان للغسل كما في الكرماني وهذا خلاف ما مر منه (بالغ) فاذا قتل صبى يغسل عنده اذ الشهادة صفة مدح يستحق الانسان بعقله ولا عقل له يعتد به فاذا قتل المجنون غسل عنده ايضا خلافا لهما فيهما كما في المحصر فعلى هذا خرج المجنون ايضا بقوله بالغ فلما حجة الى قيد عاقل كما ظن الا انه لا يبيح عن اشعار بان غير الطاهر والبالغ غير شهيد عنده في احكام الآخرة وفي المحيط ان الغسل

(١) اى على الشهيد جملة تعليلية (٢) اى كيف وهم عند ربهم (٣) اى لفظ الشهيد (٤) اى على ان يكون التسمية به لمحضور الملائكة (٥) اى المشهود (٦) اى الشاهد والحاضر عنده تعالى

(٧) اى الاشعار المذكور (٨) اى من المص في باب موجب الغسل (٩) تفريع على التعليل المذكور (١٠) اى التعليل المذكور (١١) اى كالصبى (١٢) اى الاحتياج من ابي المكارم (١٣) استدراك من قوله خرج المجنون ايضا فالمعنى وان خرج المجنون الا انه اى قيد بالغ لا يبيح عن اشعار بان غيراه او استدراك من لازم الكلام فانه لازم من تحقيق الشئ هذا ايضا انه لا نقص في كلام المص (الا انه) اى كلام المص (١٤) فيفيد ان البالغ مطلقا سواء كان مجنونا ام لا شهيد فلا يخرج المجنون ففى خروجه توقف فلو قال مكانه عاقل او مكفى كما ظن لكان خروجه صريحا وبلا اشعار عدم الخروج ففى الاستدراك نوع ترجيح الظن

ساقط عن البالغ لانه يُخاصمُ مَنْ قَتَلَهُ فَيَبْقَى عَلَيْهِ اثْرُهُ لِيَكُونَ شَاهِدًا لَهُ
بِخِلَافِ الصَّبِيِّ فَانَّهُ لَا يُخَاصِمُ بِنَفْسِهِ بَلِ اللَّهُ يُخَاصِمُ عَنْهُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى ابْتِغَاءِ
الْأَثَرِ (قَتْلَ) قَتْلًا (ظَلَمًا) بَأَن يَقْتُلَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ أَوْ الْبَغْيِ أَوْ قَطَاعِ الطَّرِيقِ
قَاتِلًا ذَابْعًا نَفْسَهُ أَوْ مَالَهُ أَوْ أَهْلَهُ أَوْ مُسْلِمًا أَوْ ذِمِّيًّا أَوْ إِنْ يَقْتُلُهُ الْمَكَابِرُونَ
عَلَيْهِ فِي الْمَصْرِ لِيَلْبَسَ سِلَاحًا أَوْ غَيْرَهُ أَوْ نَهَارًا بِسِلَاحٍ أَوْ خَارِجَهُ بِسِلَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ
كَمَا فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ فَإِذَا قُتِلَ فِي قِتَالٍ هَؤُلَاءِ لَمْ يَغْسَلْ وَإِنْ لَمْ يَضْفِ
الْقَتْلُ إِلَيْهِمْ وَهَذَا عِنْدَهُ وَإِمَاعِنْدَ الطَّرَفَيْنِ فَيُشْتَرَطُ أَنْ يَضَافَ الْقَتْلُ إِلَيْهِمْ
وَلَوْ بِالتَّسْبِيبِ وَلَوْ قُتِلَ مُسْلِمٌ بِالْوُقُوعِ فِي حَفْرَتِهِمْ مِنْهُمْ أَوْ بِإِبْطَاءِ دَابَّةٍ
مَنْفِلَتَةٍ مِنْهُمْ بِلَا رَاكِبٍ أَوْ سَائِقٍ أَوْ قَائِدٍ لَمْ يَغْسَلْ عِنْدَهُ خِلَافًا لِمَا وَلَوْ
أَوْطِئَتْهُ وَعَلَيْهَا رَاكِبٌ لَمْ يَغْسَلْ بِإِخْلَافٍ كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَإِنَّمَا قَالَ قَتْلُ
لِأَنَّهُ إِذَا مَاتَ وَلَوْ فِي الْمَعْرَكَةِ غَسَلَ فَلَوْ خَرَجَ الدَّمُ مِنْ مَوْضِعٍ غَيْرِ مَعْتَادٍ
كَالْأَذْنِ وَالْعَيْنِ لَمْ يَغْسَلْ وَإِنَّمَا قَالَ ظَلَمًا لِأَنَّهُ لَوْ قَتَلَ بِرَجْمٍ أَوْ قِصَاصٍ أَوْ
تَعْزِيرٍ أَوْ اقْتِرَاسٍ سَبْعٍ أَوْ سَقُوطِ بِنَاءٍ أَوْ غَرَقٍ أَوْ طَلْفٍ أَوْ غَوْهَا غَسَلَ بِإِخْلَافٍ
كَمَا لَوْ قَتَلَ لِبَغْيٍ أَوْ لِقَطْعِ طَرِيقٍ أَوْ عَصَبِيَّةٍ (وَلَمْ يَجِبْ) عَلَى الْقَاتِلِ أَوْ
عَاقِلَتِهِ (بِهِ) أَيْ بِنَفْسِ ذَلِكَ الْقَتْلِ (مَالًا) أَيْ دِيَّةً فَلَا يَضُرُّهُ الدِّيَّةُ الْوَاجِبَةُ
بِالصَّاحِ أَوْ صِيَانَةِ الدَّمِ عَنِ الْهَدَرِ كَمَا إِذَا قَتَلَ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ ابْنَهُ أَوْ جَبَّ
فِيهِمَا الْقِصَاصُ إِلَّا أَنَّهُ سَقَطَ بِالصَّاحِ وَهَرَمَةِ الْإِبْرَةِ مِثْلًا عَلَى أَنْ فِي شَهَادَتِهِ
رَوَايَتَيْنِ كَمَا فِي الْكَافِيِّ وَفِيهِ إِيمَاءٌ إِلَى أَنَّهُ مَتَى وَجِبَ الْقِصَاصُ فَهُوَ شَهِيدٌ
وَالدِّيَّةُ فَلَا إِذَا قُتِلَ عَبْدًا كَمَا إِذَا اتَّلَقَ بِالسِّلَاحِ قِصْدًا يَجِبُ الْقِصَاصُ
بِالْإِجْمَاعِ وَإِذَا قَتَلَ بِشِبْهِ الْعَمْدِ أَوْ الْخَطَا أَوْ الْجَارِي مَجْرَاهُ كَمَا إِذَا ضَرَبَهُ
بِالْعَصَا أَوْ رَمَى غَرَضًا فَاصَّابَهُ أَوْ سَقَطَ نَائِمٌ عَلَيْهِ فَهَلْكَ يَجِبُ الدِّيَّةُ بِالْإِجْمَاعِ
(وَلَمْ يَرْتَثْ) أَيْ لَمْ يَخْلُقْ قَتْلُهُ مِنْ رِثَةِ أَيْ خَلْقٍ كَمَا فِي الْكَافِيِّ (فَيَنْزِعُ
عَنْهُ) أَيْ عَنْ هَذَا الْمَقْتُولِ (غَيْرُ ثَوْبَةٍ) أَيْ الثَّوْبُ الْمُخْتَصُّ بِهِ مِمَّا هُوَ

(١) أَيْ حَالُ كَوْنِ ذَلِكَ الْمُسْلِمِ مُقَاتِلًا بِهِمْ
(٢) أَيْ دَافِعًا لِهَؤُلَاءِ (٣) أَيْ أَوْ عَنْ مُسْلِمٍ آخَرَ

(٤) أَيْ لِلتَّعَصُّبِ كَمَا فِيهِمَا يَقِي بِالْفَارْسِيَّةِ
جَنْكَ يَتِيمُجَه

(٥) أَيْ فِي قَوْلِهِ وَلَمْ يَجِبْ بِهِ مَالٌ
(٦) أَيْ مَتَى وَجِبَتْ الدِّيَّةُ (٨) هُوَ شَهِيدٌ
(٩) مَعْلُومٌ أَيْ شَخْصًا (١٥) مَعْلُومٌ أَيْ أَهْلُكَ
(١١) بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ (١٢) أَيْ أَصَابَ إِنْسَانًا

من جنس الكفن فينزعه عنه السلاح والفرد والحق والمحشو ونحوها لانه كره
التكفين بها ابتدأ فتركه بقاءً والاشبه ان لا ينزع عنه السراويل (ويزاد)
عليه ماشاؤا من جنسه (وينقص) عنه ذلك في المحيط قيل معناه يزاد
ثوب جديد تكرر بما له وينقص ما شاؤا وان كان ما عليه يبلغ السنة وقيل
يزاد وينقص اذا قل وكثر حتى يبلغ السنة وهذا انسب بقوله (ليتيم
كفته) اى ليصير على وفق السنة ويخيطوا به ان شاؤا (ولا يغسل)
القتيل الانجاسته (ويصلى عليه) كغيره (ويدفن بدمه) الذى على
بدنه وثوبه ويكره ازالته وفيه اشعار بطهارة دمه وهذا اذا كان عليه واما
اذا بان منه لم يطهر كما في الظهيرية (وغسل) اتفاقا لوجوب المال (من
وجد) مجهول مفعوله الثانى (قتيلا) بما يؤثر في ازهاق الروح وان كان
محييا (في مصر او قرية) سواء كان في مواضع القسامة كالحلجة والدار او لا
كالشارع والجامع وما ذكره المص انه لا يغسل القتيل فيهما فسهو بدليل
ذكر في محله ولا عيب فيه بل في الخطأ وانما قال في مصر لانه لو وجد
خارجه غير الفناء لا يغسل ان لم يكن مما وكا (لم يعلم قاتله) فان علم لم
يغسل سواء كان القتل بمعدة او حجر او عصا كبير او صغير لكن في
الفخيرة ان قتل بعصا صغير غسل اتفاقا لوجوب المال وبالحجر والعصا
الكبيرين غسل عنده خلافا لهما للخلان في المال او القصاص وهذا لم
يخالف الهداية من قتل بمعدة ظلما يغسل فان قوله ظلما معناه وقد علم
قاتله اذ لو لم يعلم جاز ان يكون متعديا فلا يكون القتل ظلما كما في
السكراني وغيره (ومن جرح وارث) اى صار خلفا (بان نام) ذلك
المجروح (او اكل او شرب او عولج او آواه خيمة) اى انزله بها من الابواء
او الاولى وهو متعدي بالى وبنفسه وانكر بعضهم كونه متعديا بنفسه وقال
الازهرى انه لغة فصيحة كما ذكره ابن الاثير (او نقل) للتداوى (من

(١) اى التفسير الاخير (٢) لان معناه (اى)
ليصير (اه ع) يحتمل ان يكون من الخطباء
المهولة بمعنى النقصان او من المحيط بالحاء
المعجمة والياء بعده او من الاحاطة من باب
الافعال وعلى كل تقدير عطف على يصير
او يتم والافلا وجه لا يراده في شرح هذا المتن
(٥) اى بوفق السنة (٦) اى كونه على وفق
السنة والظاهر ترك التخيير في شأن السنة
بل لاجابة الى هذا الكلام هنا اصلا
(٧) اى في السهو (بل) العيب (في الخطأ)
(١٥) اى المقتول (١١) فيكون قتله لاجل
تعديه وظلمه فلا يكون قتله ظلما بل عدلا
(١٢) اى انزل شخص اياه اى المجرع
(١٣) اى بالخيمة يفهم منه انه متعدي بالبلاء
وهو يقول فيما بعد انه يتعدى بالى او بنفسه
فالمناسب اليها مشتقة (١٤) اى من التزديد
من باب الافعال فيكون بعد الهمزة في الماضى
آوى باوى مصدره ايواء مثل آلى يآلى ايلاء
(او) من (الآوى) اى من المجرد من باب ضرب
او يباوى او يامثل رمى يرمى رميا وانسب
صيغة المجهول بان يبق اوى خيمة كما في عبارة
الدر المختار (١٧) اى المتعدي بنفسه
(١٨) فلا وجه لانكار البعض

المعركة) بفتح الراء (حيا) تنازع فيه آواه ونقل والمعركة ذكرت على العادة
والأ فالانسب نقل من مكانه بل تحرك منه وكذا أقام منه كما في شرح الطحاوى
وذكر في المحيط انه اذا نقل لثلايطاه الحيول فليس بارتثا وقال الحاكم
اذا نقل والقتال مجاله لم يرتث (أوبقى) في المعركة (عاقلا وقت صلوة)
كامل كما روى عن أبي يوسف رحمه الله وظاهر الرواية يوم وليلة كما
في التمرثاشي وقال الزاهدي اراد أبو يوسف رحمه الله وقت ما صار
الصلوة ديننا عليه وفي المحيط ان بقى حيا يوما أو أكثر وهم في القتال لم
يرتث وان كلمهم^{١١} وفي التحفة ان بقى حيا أقل من يوم وليلة لم يرتث
عند محمد رحمه الله (أو أوصى بشئ) عند أبي يوسف خلافا لمحمد
رحمهما الله وقيل جوابه في الديني وجواب أبي يوسف رحمه الله في
الديني وقيل لاخلاف^{١٢} فما قاله في الديني وما قاله محمد رحمه الله في
الديني كما في التمرثاشي وعن أبي جعفر انما ارتث اذا زاد الوصية
على كلمتين كما في الحقائق وقيل هذا اذا تكلم كثيرا من امر الدنيا
كالبيع فان قل فلم يرتث كما في النخيرة والحاصل انه اذا جرى عليه
شئ من الاحكام او انتفع بشئ من الدنيا فقد ارتث كما في التحفة وأعلم ان
المرتث له ثواب الشهيد وان غسل كالغريق كما في الكافي (ووصلى عليهم)
عطف على غسل وليس بمستدرك^{١٣} لمنع الملازمة بين الغسل والصلوة (وان
قتل لبغى او قطع طريق غسل) في رواية (ولا يصلى عليه) في ظاهر
الرواية وعن أبي حنيفة رحمه الله لا يصلى عليه وقت الحرب ويصلى بعده
في رواية وعن أبي حنيفة رحمه الله في الصلوة على المصلوب^{١٤} روايتان كما
في الظهيرية وفيه اشعار بانه اذا قتل نفسه خطأ يصلى عليه وهذا بلا
خلاف واما اذا تعمد فيه فقد صلى عند الطرفين والاصح عند السعدي
ان لا يصلى عليه لانه لا توبة له وعند الحلواني يعكس كما في النهاية *

(١) اي لا للاحتراز (والا) يكن للاحتراز
(٣) يدل من المعركة (بل) الانسب (تحرك
منه) اي من مكانه بالمعلوم بقريئة قوله
(وكذا) الانسب (قام منه) اي من مكانه

(٨) النخوى يوما اه (٩) اي عسكر الاسلام
(في القتال) اه (١١) اي نطقهم

(١٢) اي بينهما (١٣) اي لان ما قاله في
الديني وما قاله محمد في الديني اي
الطريق المذكور وجه لعدم الخلاف لا
للخلاف كما فهم القيل الاول وليس بذلك
اذكل قائل بما قال به الآخر فليس النزاع
بمعنوي

(١٤) كما ظنه مولانا فخر الدين شارح
الكتاب ومنعه بما منع الش مولانا ابو المكارم
في منهياته فكانه اغض منه حيث قال في توجيه
الاستدراك لانه لما قال ان هؤلاء يغلسون
وعلم انهم ليسوا بشهداء على انهم يصلى
عليهم ولكن لمنع الملازمة مجال انتهى
(١٥) اي من صلب نفسه والا فهو داخل
في المتن

﴿ فصل صلوة الخوف ﴾

(إذا اشتد خوف العدو) بحيث يمكن الضرر منه ولو سبعا والاشتداد
 مشروط عند بعضهم ولذا ذكره في القدوري والكافي إلا أن العامة لم يشترطوا
 ولذا لم يذكره في المبسوط والمحيط والتحفة وغيرها وقيل حضرة العدو وكافية
 كما في النهاية والعدو يقع على الواحد والجمع (جعل الإمام) أي الخليفة
 أو السلطان أو نائبه (أمة) بالضم أي جماعة من السرية (نحو العدو)
 اظهر في موضع الاضمار (وصلى) الإمام (باخرى) من الأمة (ركعة)
 فقعد ينتظر (في الثنائي) أي صلوة الفجر أو صلوة المسافر أو الجمعة
 والعيد (و) صلى (ركعتين) فقعد ينتظر (في غيره) من الظهرين
 والعشايتين وفيه اشعار بأنه لو صلى بأمة ركعة وباخرى ما بقى ظنا أن
 المعتبر قسمة القراءة فسد صلوة غير الإمام للانحراف في غير آوانه كما
 في المحيط (ومضت هذه) الأمة بعد السجدة الثانية في الثنائي وبعد
 التشهد في غيره (اليه) أي إلى نحو العدو ووقفت بآرائه ولو مستدبرة
 القبلة (وجاءت تلك) الأمة التي جعلهم نحوم (وصلى) الإمام (بهم)
 تفن بعد الافراد (ما بقى) من ركعة الثنائي وركعتي غيره (وسلم) الإمام
 (وحده ومضت) هذه الأمة المسبوقة من غير سلام (اليه) بعد سلامه
 ووقفت بآرائه (وجاءت) الأمة (الآخري) اللاحقة (واتممت) صلواتها (بلا
 قراءة) ثم مضت اليه وجاءت الأمة (الآخري) المسبوقة واتممت الصلوة
 (بها) أي بقراءة ولا يخفى أن هذا إذا كان الكل مسافرين مقيمين أو الإمام
 مقيما وأما إذا كان الإمام مسافرا والقوم أو بعضهم مقيمين أو مسافرين
 ففي غير الثنائي يصلى الإمام ركعة بكل أمة كما مر فإذا سلم الإمام جاءت
 الأولى فيصلى المسافر ركعة بلا قراءة والمقيم ثلاث ركعات بغيرها في ظاهر الرواية
 وفي رواية الحسن يقرأ في الآخريين الفائحة وأما الأمة الثانية فيصلى بقراءة

(أ) بقراءة المسافر فاعل يصلى أي يصلى
 المسافر من الأمة الثانية بالقراءة (و)
 يصلى (بغيرها) منهم (المقيم) أي بغير القراءة

المسافر ركعة والمقيم ثلاثا لانهم مسبوقون والكلام مشير الى ان الاصل والافضل اذا لم يتنازعا في الصلوة مع الامام ان يجعل الامام امة منهم نحو العدو ويصلى بالآخرى فيجعلهم نحوه فتجىء الاولى فيأمر واحد منهم ان يصلى بهم الكل في المحيط وإلى ان صلوة الخوف مشروعة في زماننا خلافا لابي يوسف رحمه الله لما فيه من المشى واستدبار القبلة كما في الهداية والكافي وغيرهما من المتداولات وكان الفاضل التفتازاني لم يتصفح كتبنا المندوحة حق التصريح والالم يقل في شرح الكشاف ان خلافة لم اجد في كتب الفقه والخلافات (وان زاد الخوف) اشتد اذا بحيث لم يتيسر لهم النزول عن الدواب (صلوار كباننا) جمع راكب وهو وان اغتص في التعارض بمن على ظهر البعير لكن في الاصل اعم (فرادى) اذا كانت واقفة او سائرة بنفسها ولا تجوز الجماعة الا اذا كان المعتدي على دابة الامام كما في المحيط وهذا ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله ان الجماعة جائزة كما في شرح الطحاوى (بايماء) للركوع والسجود (الى اى جهة قدروا) فسقط التوجه ضرورة (ويفسدها القتال) كغيرها وفيه اشعار بانهم يأخذون السلاح في الصلوة وذلك لانه مستحب كما في الكافي (والمشى) فيها هاربا من العدو فتؤخر الصلوة الى مكان الوقوف (و) يفسدها (الركوب) فيها اذا ابتدأ على الارض وهذا كله اذا قربوا من العدو واما اذا بعدوا فلا يجوز وان ظنوا عدوا بان رأوا اشجارا او غبارا فصلوها فان كان كما ظنوا فيها والا فقد اعادوا كما في التحفة

﴿ فصل الصلوة في الكعبة ﴾

(صح في الكعبة) اى في البيت الحرام سمي بها لما لارتفاعها اول تربعها اول كونها بناء منفردا اول ان طولها كعب الثلاثة وهو سبعة وعشرون كما في الازهير ولعل ذلك من الاعلام الغالبة ولذا يعرف باللام (الفرض

(١) اى بيان صلوة الخوف بهذا الطريق يدل على ان هذه القسمة انما هي لاقتضاء كل من الطائفتين صلوة خلف الامام بان كان الامام شخصا متبركا مكرما معززا متقيا كما في عصر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه

(٣) اى خلاى ابي يوسف رحمه الله وانكاره جواز صلوة الخوف لم اجداه

(٤) بق تكعبت الجارية اذا ارتفع ثديها (٥) اى لكونها بناء مربع يقال برد مكعب اذا كان فيه وشى مربع (٦) حيث لم يكن بقربها اول بناء ابراهيم عليه السلام اياها بناء وعمران فيرى مرتفعا ككعب القدم فهما الوجه في الحقيقة من وجوه الوجه الاول لا مقابل له فالاولى في العبارة ان يقول اما لتربعها او لارتفاعها لعلو قامتها ولكونها بناء منفردا ثم تمصر (٧) التسعة التى حصلت من ضرب (الثلاثة) في نفسها وهذه التسعة تسمى مالا عند الحساب ويسمى الحاصل من ضرب اصل العدد وهو الثلاثة هنا في المال كعبا (٩) ذراعا وهو طول الكعبة ففى اضافة الكعب الى الثلث مسامحان كل منهما لادنى ملابسة (١٥) اى لفظ الكعبة (١١) اى فى بعض مصداقاته كالدابة

والنفل ولو كان (ظهره الى ظهر امامه) وفيه اشعار بصحة الجماعة في
 صلوة النفل وفيه تفصيل ذكرناه (لا) يصحان (لمن) جعل (ظهره الى وجهه)
 اي الامام فيجوز اذا كان وجهه الى وجه امامه لكنه مكروه لما فيه من
 استقبال الصورة كما في الزاهدي وينبغي ان يجعل بينه وبين الامام سترة
 بان يعلق نطعا او ثوبا كما في الجلابي (وكره) الصلوة (فوقها) لترك التعظيم
 وجاز على جدارها اذا كان وجهه الى سطحها والافلاكاني المحيط (وان اقتدوا)
 في الفرض او النفل (حولها) اي حول الكعبة من المسجد الحرام (وبعضهم)
 اقرب اليها من امامه صح) الاقتداء فيهما فصح الصلوة (ان لم يكن)
 ذلك البعض (في جانبه) اي في الجانب الذي يكون امامه فيه بل في جانب
 آخر كما اذا كان الامام في الجانب الشمالي والمقتدي الاقرب الى الكعبة
 في الجانب الغربي وفيه اشعار بان الامام خارج البيت فان كان داخله
 صح الاقتداء اذا فتح الباب وفق الله تعالى لاتمام العمر في جانبه من
 البيت الحرام كما وقفه لاتمام الكتاب مورد اللفظ الجانب في آخره لمحسن الاختتام
 ﴿ تم الجزء الاول من كتاب جامع الرموز وبليته الجزء الثاني ﴾

﴿ اوله كتاب الزكوة ﴾



(١) بالنون نوع من الجلد (٢) اي الامام
 (داخله) والقوم خارجه (٣) وان كان في
 جانبه لكن (اذا اه) (٤) اي عمر الشارح المحقق
 فاللام عوض عن باء المتكلم (٥) اي الامام
 (٨) اي المص (٩) اي كتاب الصلوة او كتاب
 المختصر لكن باباه قوله (موردا) اي حال كون
 المص موردا (١١) اي الكتاب (١٢) كانه
 يومهم ان المص لما ختم رموز كتاب الصلوة
 وفرغ عن مسائلها صار في جانب وطرف عن
 الخواطر والاشغال وتجنب فارغ البال ثم شرح
 ما في تحقيق رموز كتاب الطهارة والصلوة واذا
 شاء الله تعالى وساعدني التوفيق يتلوه شرح
 السكوني مما في بواقي جامع الرموز (لمولوي
 فخر الدين بن ابراهيم افندي القراني رحمهما
 الله) كتاب في شرح رموز كتاب الزكوة لعل
 الله تعالى يزكينا عن الآفات *

فهرس الجزء الاول من كتاب جامع الرموز

فصل الجنائز	٢٧٨	كتاب الطهارة	٢١
فصل الشهيد	٢٩٥	بيان الغسل	٣٨
فصل صلوة الخوف	٢٩٤	بيان المياة	٤٥
فصل صلوة في الكعبة	٢٩٥	بشر فيها نجس	٥٩
		فصل التيمم	٦٣
كتاب الزكوة	٢٩٧	فصل المسح	٧٢
فصل نصب العاشر	٣١٧	فصل الميض	٨٥
فصل مصارف الزكوة	٣٣٤	فصل يطهر الشئ	٩٥
فصل الفطرة	٣٤١		
		كتاب الصلوة	١١٥
كتاب الصوم	٣٤٦	فصل الاذان	١٢١
فصل ما يفسد الصوم	٣٥٧	شروط الصلوة	١٢٨
فصل الاعتكاف	٣٧٦	فصل صفة الصلوة	١٣٧
		فصل يجهر الامام	١٤٣
كتاب الحج	٣٨١	فصل يصل سبفه الحدث	١٨١
فصل القران	٤١٦	فصل ما يفسد الصلوة	١٨٦
فصل الجنابات	٤٢٥	فصل الوتر	٢٥٣
فصل الاحصار	٤٣٣	فصل الكسوف	٢١٦
		فصل ادراك الفريضة	٢١٩
كتاب النكاح	٤٤٥	فصل قضاء الفوائت	٢٢٤
فصل الولي والكفو	٤٥٩	فصل سجود السهر	٢٢٨
فصل المهر	٤٧٤	فصل سجدة التلاوة	٢٣٩
فصل نكاح القن	٤٨٥	فصل صلوة المريض	٢٤٥
كتاب الرضاع	٤٩٨	فصل صلوة المسافر	٢٤٨
		فصل صلوة الجمعة	٢٥٩
كتاب الطلاق	٥٥٤	فصل صلوة العيدين	٢٧٥